



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

فلا تترك
في البيت لا لغة

(شرح مختصر المفاتيح للفتاوى)

تأليف
الشيخ محمد بن عبد الوهاب

٤

بیتنا للنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دروس فى البلاغه

كاتب:

غلامعلى محمدى باميانى

نشرت فى الطباعة:

موسسه البلاغ

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٧	دروس فى البلاغه المجلد ٤
١٧	اشاره
١٧	اشاره
٢١	المقدمه
٢٣	بقيته الفن الثانى علم البيان
٢٣	ضض
٢٣	ضض
٢٣	اشاره
٢٧	أقد يذكر فعل ينبئ عن التشبيه
٢٧	أقد يذكر فعل ينبئ عن التشبيه
٢٨	الغرض من التشبيه إما بيان إمكانه
٢٨	الغرض من التشبيه إما بيان إمكانه
٢٨	اشاره
٣٤	أو تزيينه
٣٤	أو تزيينه
٣٥	أو استطرافه
٣٥	أو استطرافه
٤٤	أقسام التشبيه
٤٤	أقسام التشبيه
٤٤	أقسام التشبيه باعتبار الطرفين
٤٤	أقسام التشبيه باعتبار الطرفين
٥٠	تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين
٥٠	تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين

٥٤	انقسام التشبيه باعتبار وجه الشبه
٥٤	انقسام التشبيه باعتبار وجه الشبه
٥٨	انقسام آخر للتشبيه باعتبار وجه الشبه إما مجمل
٥٨	انقسام آخر للتشبيه باعتبار وجه الشبه إما مجمل
٥٨	اشاره
٦٣	أو إما مفضل
٦٣	أو إما مفضل
٦٤	انقسام ثالث للتشبيه باعتبار وجه الشبه إما قريب مبتدل
٦٤	انقسام ثالث للتشبيه باعتبار وجه الشبه إما قريب مبتدل
٦٤	اشاره
٧٠	أو إما بعيد غريب
٧٠	أو إما بعيد غريب
٧٨	التشبيه البليغ
٧٨	التشبيه البليغ
٨٢	التشبيه المشروط
٨٢	التشبيه المشروط
٨٥	أقسام التشبيه باعتبار أدواته إما مؤكّد
٨٥	أقسام التشبيه باعتبار أدواته إما مؤكّد
٨٥	اشاره
٩٠	أو مرسل
٩٢	خاتمه
٩٢	خاتمه
٩٢	اشاره
٩٣	أعلى مراتب التشبيه
٩٣	أعلى مراتب التشبيه
٩٧	الحقيقه و المجاز

- ٩٧ اشاره
- ٩٨ [الحقيقه لغه و اصطلاحا]
- ٩٨ [الحقيقه لغه و اصطلاحا]
- ١٠٢ [تعريف الوضع]
- ١٠٢ [تعريف الوضع]
- ١٠٥ [وجه خروج المجاز و الاشتراك]
- ١٠٥ [وجه خروج المجاز و الاشتراك]
- ١١٣ [تعريف المجاز لغه و اصطلاحا]
- ١١٤ [تعريف المجاز المفرد]
- ١١٤ [تعريف المجاز المفرد]
- ١١٧ [لا بدّ للمجاز من العلقه]
- ١١٧ [لا بدّ للمجاز من العلقه]
- ١١٨ [أقسام الحقيقه و المجاز]
- ١١٨ [أقسام الحقيقه و المجاز]
- ١١٨ اشاره
- ١٢١ [المجاز المرسل]
- ١٢١ [المجاز المرسل]
- ١٢٣ [امنه تسميه الشئء باسم جزئه]
- ١٢٣ [امنه تسميه الشئء باسم جزئه]
- ١٢٤ [او منه تسميه الشئء باسم كله أو سبيه]
- ١٢٤ [او منه تسميه الشئء باسم كله أو سبيه]
- ١٢٤ اشاره
- ١٢٥ [أو تسميه الشئء باسم ما كان عليه أو ما يؤول إليه أو محلّه]
- ١٢٥ [أو تسميه الشئء باسم ما كان عليه أو ما يؤول إليه أو محلّه]
- ١٢٦ [أو تسميه الشئء باسم حاله أو آلته]
- ١٢٦ [أو تسميه الشئء باسم حاله أو آلته]

- ١٢٩ [الاستعارة]
- ١٢٩ اشاره
- ١٣٥ [الآراء في أن الاستعارة مجاز لغوى أو عقلى]
- ١٣٥ [الآراء في أن الاستعارة مجاز لغوى أو عقلى]
- ١٤٤ [الفرق بين الاستعارة والكذب]
- ١٤٤ [الفرق بين الاستعارة والكذب]
- ١٤٧ [قربنه الاستعارة]
- ١٤٩ [أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين إما ممكن]
- ١٤٩ [أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين إما ممكن]
- ١٤٩ اشاره
- ١٥٢ [أو ممتنع]
- ١٥٢ [أو ممتنع]
- ١٥٣ [أقسام الاستعارة العنادية]
- ١٥٣ [أقسام الاستعارة العنادية]
- ١٥٤ [أقسام الاستعارة باعتبار الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين]
- ١٥٤ [أقسام الاستعارة باعتبار الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين]
- ١٥٩ [تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع]
- ١٥٩ [تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع]
- ١٦١ [أقسام الغرابه]
- ١٦٥ [أقسام الاستعارة باعتبار المستعار منه والمستعار له و الجامع]
- ١٦٥ [أقسام الاستعارة باعتبار المستعار منه والمستعار له و الجامع]
- ١٦٥ اشاره
- ١٦٧ [الطرفان إن كانا حسيين فالجامع إما حسي]
- ١٦٧ [الطرفان إن كانا حسيين فالجامع إما حسي]
- ١٦٩ [و إما عقلى]
- ١٧٤ [و إما مختلف]

- ١٧٤ [أو إمّا مختلف]
- ١٧٦ [الطرفان إمّا عقليّان]
- ١٧٦ [الطرفان إمّا عقليّان]
- ١٧٩ [أو إمّا مختلفان]
- ١٧٩ [أو إمّا مختلفان]
- ١٨١ [أقسام الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار]
- ١٨١ [أقسام الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار]
- ١٩٤ [أقسام الاستعارة باعتبار آخر غير الطرفين و الجامع و اللفظ ثلاثه]
- ١٩٤ [أقسام الاستعارة باعتبار آخر غير الطرفين و الجامع و اللفظ ثلاثه]
- ١٩٤ اشاره
- ١٩٦ [الأول مطلقه، و الثاني مجزده]
- ١٩٦ [الأول مطلقه، و الثاني مجزده]
- ١٩٩ [أو الثالث مرشّحه]
- ١٩٩ [أو الثالث مرشّحه]
- ٢٠٠ [الترشّيح أبلغ من الإطلاق و التجريد]
- ٢٠٠ [الترشّيح أبلغ من الإطلاق و التجريد]
- ٢٠٨ [المجاز المركّب]
- ٢٠٩ [تشبيه التمثيل]
- ٢١٣ [فصل في بيان الاستعارة بالكنايه و الاستعارة التخيليه]
- ٢١٣ [فصل في بيان الاستعارة بالكنايه و الاستعارة التخيليه]
- ٢٢٦ [فصل في مباحث من الحقيقه و المجاز و الاستعارة بالكنايه و التخيليه]
- ٢٢٦ [فصل في مباحث من الحقيقه و المجاز و الاستعارة بالكنايه و التخيليه]
- ٢٢٩ [مما افاده السكاكي]
- ٢٢٩ [تعريف السكاكي للمجاز اللغوي]
- ٢٢٩ [تعريف السكاكي للمجاز اللغوي]
- ٢٢٩ اشاره

الفرق بين المجاز و الكنايه] ٢٩٤

الفرق بين المجاز و الكنايه] ٢٩٤

أقسام الكنايه،] ٣٠١

أقسام الكنايه،] ٣٠١

أفضل: أطبق البلغاء على أن المجاز و الكنايه أبلغ من الحقيقه و التصريح] ٣٢٠

أفضل: أطبق البلغاء على أن المجاز و الكنايه أبلغ من الحقيقه و التصريح] ٣٢٠

الفن الثالث: علم البديع] ٣٢٣

الفن الثالث: علم البديع] ٣٢٣

اشاره ٣٢٣

المحسنات المعنويه] ٣٢٤

المحسنات المعنويه] ٣٢٤

الطباق] ٣٢٤

اشاره ٣٢٤

أقسام الطباق] ٣٢٧

أقسام الطباق] ٣٢٧

اشاره ٣٢٧

أمن الطباق ما يسمّى تديبجا] ٣٢٨

أمن الطباق ما يسمّى تديبجا] ٣٢٨

يلحق بالطباق شيان] ٣٣٠

يلحق بالطباق شيان] ٣٣٠

يدخل بالطباق ما يسمّى بالمقابله] ٣٣٢

يدخل بالطباق ما يسمّى بالمقابله] ٣٣٢

التوافق خلاف التقابل] ٣٣٣

التوافق خلاف التقابل] ٣٣٣

أو من المعنوى مراعاه التطبير] ٣٣٤

أو من المعنوى مراعاه التطبير] ٣٣٤

- ٣٣٦ اشارة
- ٣٣٩ [الإرصاد]
- ٣٣٩ [الإرصاد]
- ٣٤٢ [المشاكله]
- ٣٤٢ [المشاكله]
- ٣٤٦ [المزاجه]
- ٣٤٦ [المزاجه]
- ٣٤٨ [العكس و هو على وجوه]
- ٣٤٨ [العكس و هو على وجوه]
- ٣٥٠ [الرجوع]
- ٣٥٠ [الرجوع]
- ٣٥٢ [التوريه، و هي على قسمين]
- ٣٥٢ [التوريه، و هي على قسمين]
- ٣٥٤ [الاستخدام، و هو على قسمين]
- ٣٥٤ [الاستخدام، و هو على قسمين]
- ٣٥٦ [اللف و التشر، و هو على قسمين]
- ٣٥٦ [اللف و التشر، و هو على قسمين]
- ٣٥٩ [الجمع، التفريق]
- ٣٥٩ [الجمع، التفريق]
- ٣٦٠ [التقسيم]
- ٣٦٠ [التقسيم]
- ٣٦٣ [الجمع مع التفريق]
- ٣٦٣ [الجمع مع التفريق]
- ٣٦٤ [الجمع مع التقسيم]
- ٣٦٤ [الجمع مع التقسيم]
- ٣٦٧ [الجمع مع التفريق و التقسيم]

- ٣٦٧ [الجمع مع التفریق و التّقسيم]
- ٣٧٣ [التّجريد، و له أقسام]
- ٣٧٣ [التّجريد، و له أقسام]
- ٣٧٩ [المبالغه المقبوله]
- ٣٧٩ [المبالغه المقبوله]
- ٣٨٢ [اتنحصر المبالغه فى التّبلغ و الإغراق و الغلو]
- ٣٨٤ [أصناف المقبول من الغلو]
- ٣٨٤ [أصناف المقبول من الغلو]
- ٣٩٠ [المذهب الكلامى]
- ٣٩٠ [المذهب الكلامى]
- ٣٩٤ [احسن التعليل]
- ٣٩٤ [احسن التعليل]
- ٣٩٤ [أقسامه]
- ٣٩٤ [أقسامه]
- ٤٠٣ [ألحق بحسن التعليل ما بنى على الشك]
- ٤٠٣ [ألحق بحسن التعليل ما بنى على الشك]
- ٤٠٥ [التفرع]
- ٤٠٥ [التفرع]
- ٤١٤ [الاستتباع]
- ٤١٤ [الاستتباع]
- ٤١٧ [الإدماج]
- ٤١٧ [الإدماج]
- ٤١٨ [التوجيه]
- ٤١٨ [التوجيه]
- ٤١٩ [الهزل الذى يراد به الجد]
- ٤١٩ [الهزل الذى يراد به الجد]

- ٤١٩ [تجاهل العارف]
- ٤١٩ [تجاهل العارف]
- ٤٢٣ [القول بالموجب و هو ضربان]
- ٤٢٣ [القول بالموجب و هو ضربان]
- ٤٢٥ [الاطراد]
- ٤٢٥ [الاطراد]
- ٤٢٧ [المحشّنات اللفظية]
- ٤٢٧ [المحشّنات اللفظية]
- ٤٢٧ اشاره
- ٤٢٧ [الجناس التام، و هو على أقسام]
- ٤٢٨ [الجناس التام، و هو على أقسام]
- ٤٢٨ اشاره
- ٤٢٩ [المماثل]
- ٤٣٠ [المستوفى]
- ٤٣٠ [المستوفى]
- ٤٣٢ [اتقسيم آخر للجناس التام]
- ٤٣٢ اشاره
- ٤٣٤ [المحرف]
- ٤٣٧ [المطرف]
- ٤٣٧ [المطرف]
- ٤٣٩ [المذيل، المضارع]
- ٤٤٠ [اللاحق]
- ٤٤٠ [اللاحق]
- ٤٤٢ [اتجنيس القلب، المقلوب المجتّح]
- ٤٤٢ [اتجنيس القلب، المقلوب المجتّح]
- ٤٤٤ [المزدوج، الاشتقاق]

٤٥٧ [التسجع]

٤٥٧ [التسجع]

٤٥٩ [أقسام التسجع]

٤٥٩ [أقسام التسجع]

٤٦٥ [الموازنه]

٤٦٥ [الموازنه]

٤٦٨ [الممائله]

٤٦٨ [الممائله]

٤٧٠ [القلب]

٤٧٠ [القلب]

٤٧٢ [التشريع]

٤٧٢ [التشريع]

٤٧٥ [لزوم ما لا يلزم]

٤٧٥ [لزوم ما لا يلزم]

٤٨١ [خاتمه]

٤٨١ [خاتمه]

٤٨١ اشاره

٤٨٧ [نوعا الأخذ و الشرفه]

٤٩٥ [التلخ، و هو على ثلاثه أقسام]

٤٩٥ [التلخ، و هو على ثلاثه أقسام]

٥٠٨ [الاقتباس، و له أربعة أمثله]

٥٠٨ [الاقتباس، و له أربعة أمثله]

٥٠٨ اشاره

٥١١ [أقسامه]

٥١١ [أقسامه]

٥١٣ [التضمين]

٥١٣ [التضمين]
٥١٧ [العقد، الحل]
٥١٨ [التلميح، التلميح]
٥١٨ اشاره
٥٢١ [فصل فى حسن الابتداء و التّخلص و الانتهاء]
٥٢١ [فصل فى حسن الابتداء و التّخلص و الانتهاء]
٥٢٤ [التّخلص]
٥٢٥ [الاقتضاب]
٥٢٥ [الاقتضاب]
٥٢٨ [الانتهاء]
٥٢٨ [الانتهاء]
٥٣٢ الفهرست
٥٤٤ تعريف مركز

دروس فى البلاغه المجلد ٤

اشاره

دروس فى البلاغه

(شرح مختصر المعانى للتفتازانى)

نويسنده: محمدى باميانى، غلامعلى

ناشر: موسسه البلاغ

محل نشر: بيروت - لبنان

ص: ١

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وآله الطيبين الطاهرين.

هذا هو الجزء الرابع من كتابنا «دروس في البلاغه» أسأل الله أن يوفقني لإتمامه لأنه بالإجابة جدير.

ص: ٥

[بقية الفن الثاني علم البيان]

ضضض

ضضض

اشاره

ص: ٧

أى (١) فى الكاف و نحوها كلفظ نحو و مثل و شبه (٢) بخلاف كأن و يماثل و يشابه (٣) ، [أن يليه المشبه به] لفظا (٤) ، نحو: زيد كالأسد، أو تقديرا، نحو: قوله تعالى: أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ (١)(٥)]

قيل: إن هذا التفسير إشاره إلى أن الكلام من قبيل الكناية، كما تقرّر فى قولك: مثلك لا يبخل، لا أن فى الكلام تقديرا، و ذلك لأن الحكم إذا ثبت لمماثل الشيء، و لما هو أدون منه كان ثابتا له بطريق أولى، فإذا كان ما هو مثل الكاف فى حكمه كذا، فالكاف الذى هو الأصل حكمه كذا بطريق أولى، لكن الظاهر أن الأمر ليس كذلك، فإن الذى قدّم فى بحث المسند إليه أن نحو: مثلك لا يبخل، كناية عن أنت لا تبخل، فلو كان المقام من الكناية للزم أن لا يكون النحو داخلا فى الحكم، فالظاهر أن المراد من المثل معناه الظاهر، و ثبوت الحكم للكاف إنما هو بفحوى الكلام، أى مفهومه الموافق.

أى كل ما يدخل على المفرد كلفظ مشابه و مماثل و نحوهما.

أى كل ما يدخل فى الجملة، أو يكون جملة بنفسه كالأمر المذكوره، فإنها لا يليها المشبه به، بل يليها المشبه فإذا قيل: يماثل زيد عمرو كان المشبه هو زيد، لا عمرو، فيلى الفعل هو المشبه، فالأصل فيها أن يليها المشبه.

قوله: «لفظا» حال من «المشبه به» أى حاله كونه ملفوظا به أو مقدّرا.

«الصَّيِّب» هو المطر، «و السماء» بمعنى العلوّ. و المعنى أو مثل هؤلاء المنافقين فى جهلهم و شدّه تحيّرهم، كأصحاب مطر نزل من السماء فيه ظلمات، أى ظلمه تكاثفه، و ظلمه إضلال غمامته، و ظلمه الليل.

و الشاهد إن المشبه به و هو مثل ذوى الصَّيب، قد ولى الكاف و الحال أنه متعدّد، ثم وجه الشبه بين قصّه المنافقين، و قصّه ذوى الصَّيب، هو رفع الطمع إلى حصول المطالب، و نجاح المآرب، و سدّ ضدها مسدّها، و تحقّقه فى المشبه به ظاهر، و كذلك فى المشبه، حيث إن المنافقين كانوا يطمعون انتفاعهم بمزايا الإسلام بواسطة إيمانهم ظاهرا، و أتباعهم المؤمنين صوره، فرفع هذا الطمع بنزول الوحي، و سدّ مسدّ مطالبهم الأهوال، حيث افتضحوا بنزول الوحي الكاشف عن أسرارهم و سوء سريرتهم، كما فى المفصل للمرحوم الشيخ موسى

ص: ٨

على تقدير: أو كمثل ذوى صيب. [وقد يليه] أى نحو الكاف [غيره] أى غير المشبه به (١) [نحو: وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ (١) (٢)] الآيه، إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره، بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها و بهجتها و ما يعقبها من الهلاك و الفناء بحال النّبات الحاصل من الماء، يكون أخضر ناضرا شديد الخضرة، ثم يبس فطيره (٣) الزّياح كأن لم يكن (٤)، و لا حاجة (٥)

الباميانى.

و إنّما قدّر ذوى الصّيب، لأنّ الصّ مائر فى قوله بعد ذلك: يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ لَا يَدْخُلُهَا مِنْ مَرْجِعٍ، و ليس موجودا فى اللفظ، فلا بدّ من أن يكون مقدّرا.

أى ممّا له دخل فيه كبعض ما ينتزع منه المشبه به.

أمر الله تعالى نبيّه الأعمم محمّد صلّى الله عليه و آله و سلّم أن يضرب مثلا للدنيا تزهيدا، و إعراضا عنها، و ترغيبا إلى الآخرة، حيث قال: وَاضْرِبْ لَهُمْ.

و الشاهد فى الآيه أنّها مشتملة على تشبيه مركّب بمركّب، أى هيئه انتزعت من الحلول فى الدنيا و التّعيش فيها، ثمّ الانتقال منها بالموت، و تناثر الجسد بهيئه انتزعت من نزول الماء من السّماء، و اختلاطه بالنّبات و نضرتها، ثمّ اصفرارها و تفرّقها فى وجه الأرض بجامع هيئه منتزعه من الهيئتين شامله لهما، و لم يأت المشبه به بعد الكاف بلا فصل، لأنّها هيئه منتزعه، و لا معنى لوليها الكاف.

نعم، لو كانت يعبر عنها بمفرد، أو مثل «يتمحل» أى يتكلّف لتقديره حتّى يكون المشبه به، واليا للكاف تقديرا، و بالجمله إنّ المشبه بهيئه منتزعه من حلول الإنسان فى الدنيا، و التّعيش فيها بالانتفاع من نعمها، ثمّ فناؤه بالموت و تناثر جسده فى بطن الأرض، و المشبه به هيئه منتزعه من نضرة النّبات و يبسه، آخر الأمر على التّفصيل المذكور، و لا ريب أنّ الهيئه التى وقعت مشبها بها لم تل الكاف بل لا يمكن أنّ تل بعدها لأنّها هيئه.

أى باب التّفعليل تفسير لقوله تعالى: تَدْرُوهُ الرِّيحُ.

أى لم يكن شيئا مذكورا.

أى لا حاجة إلى تقدير حتّى يكون المشبه به واليا للكاف تقديرا.

ص: ٩

إلى تقدير: كمثل ماء، لأنَّ المعْتَبَر هو الكَيْفِيَّة (١) الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف، و اعتبارها (٢) مستغن عن هذا التّقدير، و من زعم أنّ التّقدير كمثل ماء (٣) ، و إنّ هذا ممّا يلي الكاف غير المشبّه به بناء على أنّه (٤) محذوف فقد سها سهوا بيّنا (٥) ، لأنَّ المشبّه به الّذى قد يكون ملفوظا به و قد يكون محذوفا على ما صرّح به فى الإيضاح

أى الصّيفه، و الحاله الحاصله من مضمون الكلام أى من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف، و هو النّبات النّاشئ من الماء و اخضراره، ثمّ يبوسته، ثمّ تطير الرّياح له.

أى اعتبار الهيئه و الصّفه «مستغن عن هذا التّقدير» ، أى تقدير كمثل ماء، فيكون المشبّه به يلي الكاف تقديرا.

وجه الاستغناء أنّ المعْتَبَر فى المشبّه به هى الهيئه الحاصله من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف، فوجود التّقدير و عدمه سيان، و إنّما ارتكب هذا التّقدير فى أو كَصِيْبٍ لِأَنَّ الضّمائر يَجْعَلُونَ أَصَابِعُهُمْ فِي آذَانِهِمْ لما احتاجت إلى تقدير المرجع، و هو ذوى صيب انفتح باب الحذف و التّقدير، فتقدير المرجع و المشبّه به جميعا أولى من الاقتصار على تقدير المرجع، لأنّه أدلّ و أشدّ ملائمه للمعطوف عليه، أعنى قوله: كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا.

أى من زعم و اعتقد أنّ التّقدير فى الآيه كمثل ماء، «و إنّ هذا» أى هذا المثل «ممّا يلي الكاف غير المشبّه به» و هو الماء، و المشبّه به هو المثل.

أى المشبّه به محذوف، و المحذوف ليس ممّا يلي الكاف، بل هو مختصّ باللفظ، و يردّ هذا الزّعم بأنّ لا نسلم ذلك، لأنّه قد يلي الكاف المشبّه به المحذوف على ما صرّح به فى الإيضاح.

أى هذا الزّاعم قد سها من وجهين: الأوّل: أنّا لا نسلم أنّ المشبّه به هو مثل الماء و صفته، بل هو الهيئه المنتزعه فلا حجه إلى التّقدير أصلا.

الثانى: أنّا لو سلّمنا أنّ المشبّه به هو مثل الماء، فيكون فى التّقدير، إلّا أنّا لا نسلم أنّ المقدّر لا يلي الكاف، بل المقدّر عندهم كالملفوظ، فكما أنّ المشبّه به الملفوظ يلي الكاف كذلك المقدّر، فليس أنّ الكاف فى هذه الآيه قد وليها غير المشبّه به، بل الوالى لها هو المشبّه به.

[و قد يذكر فعل يبنى عنه] أى عن التشبيه (١) ، [كما فى علمت زيدا أسدا، إن قرب (٢)] التشبيه و ادعى (٣) كمال المشابهه، لما فى علمت، من معنى التحقيق (٤) ، [و حسبت] زيدا أسدا [إن بعد] التشبيه (٥) ، لما فى الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق و التيقن (٦) فى كون مثل هذه الأفعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء (٧) .

[قد يذكر فعل يبنى عن التشبيه]

@

[قد يذكر فعل يبنى عن التشبيه]

أى يدلّ على التشبيه من غير ذكر أداه، و فى الأطول إنّ المراد بقوله: «فعل» غير الأفعال الموضوعه من أصلها للدلالة على التشبيه، كالأفعال المشتقه من المماثله و المشابهه و المضاهاه.

أى إنّما يستعمل «علمت» لإفاده التشبيه، إن قرب التشبيه، أى إن أريد إفاده قرب زيد لأسد، أى قريب المشبه للمشبه به.

هذا عطف تفسيرى على قوله: «إن قرب» و المراد هو أنّه ادعى على وجه التيقن.

أى المراد بالتحقيق هو التيقن، فمعنى عبارته حينئذ أى لما فى علمت من الدلالة على تحقيق التشبيه و تيقنه، و هذا يناسب الأمور القويّه الظاهره البعيده عن الخفاء.

أى أريد إفاده بعده و ضعفه، بأن تكون مشابهه زيد لأسد ضعيفه، لكون وجه الشبه خفيا عن الإدراك و غير متيقن.

لأنّ الحسبان إنّما يدلّ على الظنّ و الرجحان، فهو يشعر بأنّ تشبيه زيد بالأسد ليس بحيث يتيقن أنّه هو، بل هو يظنّ ذلك و يتخيل.

و حاصل اعتراض الشارح على قول المصنّف أنّه لا نسلم أنّ الفعل المذكور منبئ عن التشبيه للعلم وجدانا بأنّه لا دلاله للعلم و الحسبان على ذلك، و إنّما الدالّ عليه عدم صحّ الحمل، فإنّا نجزم بأنّ الأسد لا يصحّ حمله على زيد للمباينه بينهما، فلا بدّ أنّ يكون نحو: علمت زيدا أسدا، و نحو: زيد أسد، على تقدير التشبيه، و ممّا يدلّنا على ذلك عدم توقّف الحمل على التشبيه على مثل هذا الفعل، فإنّ نحو: علمت زيدا أسدا، و نحو: زيد أسد سيان فى إفاده التشبيه من دون تفاوت، نعم، يكون مثل هذا الفعل منبئا عن تحقّق التشبيه و تيقنه، و هو من أحوال التشبيه فهو منبئ عن حاله لا عن أصله، كما أشار إليه بقوله: «و الأظهر أنّ الفعل يبنى عن حال التشبيه فى القرب» كقولنا علمت زيدا أسدا «و البعد» كقولنا حسبت زيدا أسدا.

و الأظهر أنّ الفعل ينبئ عن حال التشبيه (١) في القرب و البعد. [و الغرض منه] أى من التشبيه (٢) [في الأغلّب (٣) يعود إلى المشبه (٤) ، و هو] أى الغرض العائد إلى المشبه [بيان إمكانه] أى المشبه، و ذلك إذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه و يدعى امتناعه، [كما فى قوله (٥) :

فإن تفق الأنام و أنت منهم

فإنّ المسك بعض دم الغزال (٦)]

أى يمكن الجواب من قبل المصنّف بأنّ فى كلامه حذف مضاف أى الفعل ينبئ عن حال التشبيه، لا أنّه يدلّ عليه.

و إنّما قدّمه على البحث عن أقسام التشبيه لكونه أهمّ.

أى مقابل الأغلّب ما يأتى فى قوله: «و قد يعود إلى المشبه به» .

[الغرض من التشبيه إمّا بيان إمكانه]

@

[الغرض من التشبيه إمّا بيان إمكانه]

إشاره

أى عود الغرض إلى المشبه لوجهين: الأول أنّ التشبيه بمنزله القياس فى ابتناء شىء على شىء، فالمشبه هو المقيس و المشبه به هو المقيس عليه، و لا ريب أنّ المقصود فى القياس بيان حال المقيس، فمن ذلك يعود الغرض إلى المشبه فى الأغلّب.

الثانى: إنّ المشبه بمنزله المحكوم عليه، و المشبه به بمنزله المحكوم به، و المقصود فى الكلام بيان حال المحكوم عليه، فليكن الغرض عائدا إليه.

لا يقال: إنّ تعبير المصنّف هنا بالأغلّب ينافى ما سيأتى من قوله: «و قد يعود إلى المشبه به» ، فإنّ هذا التعبير يفيد أنّ عوده إلى المشبه به غالب، و التعبير الآتى يفيد أنّه قليل.

لأنّنا نقول: إنّ القلّه المستفاده من عبارته الآتية، هى قلّه إضافيه، فلا تنافى الغلبه الحقيقيه، و المراد من الإمكان فى قوله «بيان إمكانه» هو الإمكان الوقوعى فى مقابل الامتناع الوقوعى، أى بيان أنّ المشبه أمر ممكن الوجود، أى لا يلزم من وقوعه محال فى الخارج هذا فى كلّ أمر غريب يدعى امتناعه الوقوعى من أجل غرابته، فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته.

أى قول أبى الطيّب:

شرح مفردات البيت «تفق» من فاق تفوق بمعنى علا تعلق، «الأنام» بفتح الألف و التّون، قيل: هو الإنس و الجنّ، و قيل: هو جميع

ما فى وجه الأرض، و المستفاد من قوله: «تفق الأنام. . .» أنّ الممدوح صار بسبب كونه فائقا لهم جنسا

ص: ١٢

فإنه (١) لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلا برأسه و جنسا بنفسه، و كان هذا (٢) في الظاهر (٣) كالممتنع، احتج لهذه الدعوى و بين إمكانها (٤) ، بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم أنه (٥) لا يعد من الدماء، لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا يوجد في الدم، و هذا التشبيه (٦) ضمنى (٧)

آخر، فإن الداخل في الجنس لا بد أن يساويه فرد منه غالبا، «المسك» طيب معروف.

و الشاهد في البيت: كونه مشتملا على التشبيه، و الغرض منه بيان إمكان المشبه، حيث إن الشاعر لما ادعى أن الممدوح فاق الناس على حد صار جنسا آخر بنفسه، و أصلا مستقلا برأسه، و كان هذا أمرا يمكن أن تدعى استحالتها، احتج لمدعاه بأن الحق حالته بحاله مسلمة الإمكان لوقوعها، فشبه حاله الممدوح بتلك الحالة.

و من هذا التقريب ظهر أن التشبيه في البيت تشبيه مركب بمركب، أى شبهت حاله المنتزعه من تفوق الممدوح الأنام بصفاته الفاضله، و كونه منهم بحاله منتزعه من تفوق المسك جنس الدم، و كونه منه في الأصل بجامع من الهيئين، و شامل لهما.

أى أبو الطيب «لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس» أى علا الناس على حد صار أصلا برأسه.

أى صيرورته أصلا برأسه.

أى فى بادئ الرأى، و قبل الالتفات إلى النظائر، و حاصل الكلام فى المقام أنه كان صيروره الممدوح أصلا برأسه فى بدء النظر كالممتنع، أتى بالحجج لدعوى صيرورته أصلا برأسه، و بين إمكانها بالتشبيه المذكور.

أى إمكان تلك الدعوى.

أى المسك لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة، و ليست فى الدم.

أى تشبيه الممدوح بالمسك ضمنى، و مكنى عنه، لأنه ليس فيه أداه التشبيه لافظا و لا تقديرا.

أى مدلول عليه باللائم، لأنه ذكر فى الكلام لائزم التشبيه، و هو وجه الشبه، أعنى فوقان الأصل، و أراد الملزوم و هو التشبيه، فعلى هذا قوله: «مكنى عنه» عطف تفسير على قوله: «ضمنى»، فالمعنى أن التشبيه لم يذكر صراحة، بل كناية بذكر لازمه.

و مكنتى عنه [أو حاله] عطف على إمكانه، أى بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الأوصاف [كما (١) فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد] إذا علم (٢) السامع لون المشبه به [أو مقدارها] أى بيان مقدار حال المشبه فى القوه و الضعف و الزيادة و النقصان (٣) ، [كما فى تشبيهه] أى تشبيه الثوب الأسود [بالغراب فى شدته] أى فى شدة السواد (٤) ، [أو تقريرها] مرفوع (٥) ، عطفًا على بيان إمكانه، أى تقرير حال المشبه فى نفس السامع و تقويه شأنه (٦) ، [كما (٧)

و قيل: إن هذا التشبيه سمى ضميتًا، لأنه يفهم من الكلام ضمنا، و مكنتيا عنه، لأنه مكنتى أى خفى و مستتر.

أى كيان حال المشبه الذى «فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد» .

أى إنما يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبه إذا علم لون المشبه به دون المشبه.

أى الفرق بين القوه و الضعف، و بين الزيادة و النقصان، هو أن الزيادة و النقصان أعم من القوه و الضعف، لأنهما تجريان فى الكيفيات و غيرها، و القوه و الضعف تختصان بالكيفيات، ثم بيان المقدار أيضا مقيد بما إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه، و إنما تركه الشارح لظهوره و انفهامه مما ذكره فى بيان حاله.

أى هذا إذا كان أصل سواد الثوب معلوما للسامع، و إلا لكان التشبيه لبيان أصل الحال.

أى لا- مجرور، لأنه عطف على المضاف أعنى «بيان إمكانه» لا على المضاف إليه أعنى «إمكانه» ، لأن التقرير أخص من مطلق البيان، إذ هو بيان على وجه التمكن، فلو جرّ لكان المعنى أو بيان البيان على وجه التمكن، و لا- يخفى ما فى ذلك من الاضطراب.

أى شأن المشبه، أى حاله، فقوله: «تقويه شأنه» عطف على قوله: «تقرير حال المشبه» عطف تفسير، و يحتمل أن يكون الضمير فى «شأنه» راجعا إلى الحال، أى تقويه شأن حال المشبه، فإذا يكون عطف لازم على ملزوم، فإن تقرير حال المشبه يستلزم تقويه شأن هذا الحال.

أى كالتقرير الذى يكون «فى تشبيه من لا يحصل من سعيه» ، أى عمله و شغله «على طائل» ، أى على فائده أو فضل، يقال: هذا الأمر لا طائل فيه، أى لا فائده و لا فضل فيه،

فى تشبیه من لا یحصل من سعیه على طائل بمن یرقم على الماء [فإنك تجد فیه من تقرير عدم الفائده و تقویه شأنه ما لا تجده فى غیره، لأنّ الفكر بالحسیّات أتمّ منه بالعقلیّات، لتقدّم (١) الحسیّات و فرط (٢) إلف النّفس بها. [و هذه] أى الأغراض [الأربعه (٣) تقتضى أن یكون وجه الشّبّه فى المشبّه به أتمّ (٤) ، و هو (٥) به أشهر] أى و أن یكون المشبّه به بوجه الشّبّه أشهر و أعرّف (٦) ، و ظاهر هذه العبارة أنّ كلا (٧) من

أى كالتقرير الذى یكون فى تشبیه من لا یحصل من سعیه على طائل «بمن یرقم» ، أى یخطّط «على الماء» ، فإنك تجد فى هذا التّشبیه من تقرير عدم الفائده «ما لا تجده فى غیره» ، أى فى غیر هذا التّشبیه من التّشبیه بالمعقول، «لأنّ الفكر» أى الذّهن، أى ألف الذّهن «بالحسیّات أتمّ منه» ، أى من ألف الذّهن بالعقلیّات.

أى علّه للأتمیّه، أى لتقدّم الحسیّات فى الحصول عند النّفس على العقلیّات، لأنّ النّفس فى مبدأ الفطره خالیه عن العلوم، ثمّ تدرك الجزئیّات بواسطه القوى الخمس الظّاهره، ثمّ تتبّه و تلتفت لما بینها من المشارکات و المبیّنات، فینتزع من الجزئیّات المتشارکة الكلّیات، و یحصل لها العلوم الكلّیّه.

أى زیاده ألف النّفس بالحسیّات.

أى بیان الإمكان، و الحال و المقدار و التّقرير.

أى أقوى.

أى المشبّه به بوجه الشّبّه أشهر، و المراد من الأتمیّه و الأشهریّه عند المخاطب، لا عند كلّ النّاس، إذ قلّمًا یوجد وصف كان أشهر عند جمیع النّاس، بل لا یوجد لاختلاف الرّسوم و العادات.

و فى عطف «الأعرّف» على «الأشهر» إشاره إلى أنّ «الأشهر» بمعنی الأعرّف، فىكون العطف للتّفصیر.

أى ظاهر العبارة أنّ كلّ واحد من الأربعة یقتضى الأتمیّه و الأشهریّه، و لیس الأمر كذلك، لأنّ بیان إمكان المشبّه إنّما یقتضى أن یكون المشبّه به أشهر بوجه الشّبّه لیصحّ قیاس المشبّه علیه، و لا یقتضى كون وجه الشّبّه فى المشبّه به أتمّ، لأنّ المراد فى بیان الإمكان إنّما هو مجرد وقوع وجه الشّبّه فى الخارج فى ضمن المشبّه به، لیفید عدم الاستحاله.

الأربعة يقتضى الأتميه والأشهريه، لكنّ التحقيق أنّ بيان الإمكان و بيان الحال لا يقتضيان إلاّ الأشهريه، ليصحّ القياس، و يتمّ الاحتجاج في الأوّل، و يعلم الحال في الثّاني، و كذا (١) بيان المقدار لا يقتضى الأتميه، بل يقتضى أن يكون المشبه به على حدّ (٢) مقدار المشبه لا أزيد و لا أنقص، ليتعيّن مقدار المشبه على ما هو عليه، و أمّا تقرير الحال (٣) فيقتضى الأمرين (٤) جميعاً، لأنّ النّفس إلى الأتمّ و الأشهر (٥) أميل، فالتشبيه به (٦) بزياده التقرير و التقويه أجدر

نعم، لا بدّ فيه أن يكون ثبوت وجه الشّبه للمشبه به معلوماً و معروفاً للمخاطب، لامتناع تعريف المجهول بالمجهول، و كذلك بيان حال المشبه لا يقتضى إلاّ كون المشبه به أشهر بوجه الشّبه، لامتناع تعريف المجهول بالمجهول، إن كان المشبه به أخفى معرفه بوجه الشّبه من المشبه.

أى كبيان الإمكان و الحال بيان المقدار لا يقتضى الأتميه.

أى على مرتبه هي مقدار المشبه به، و على الشّارح أن يقول: و أن يكون مقدار وجه الشّبه أشهر، إذ لو لم يكن مقدار الوجه في المشبه به أشهر، لما حصل بيان المقدار.

نعم، أصل ثبوته فيه لا يجب أنّ يكون أشهر من ثبوته للمشبه، إذ المطلوب فيه بيان مقداره بعد كون المخاطب عارفاً بأصل ثبوته له، ليتعيّن مقدار المشبه على ما هو عليه من المساواه.

و توضيح ذلك أنّ التشبيه الذي قصد به بيان مقدار حال المشبه المخاطب به يعرف الحال في المشبه، و طالب لبيان مقدار تلك الحال، فلا بدّ أن يكون الوجه الذي هو الحال المطلوب مقداره في المشبه به على قدره في المشبه من غير زياده و لا نقصان، و إلاّ- لزم الكذب و الخلل في الكلام، فإنّه إذا قيل: كيف بيان الثوب الّذى اشتريته، و الحال أنّه في مرتبه التّوسط أو التّسفل في البياض، و قلت: هو كالثلج، ليكون وجه الشّبه في المشبه به أتمّ كان الكلام كذبا.

أى حال المشبه.

أى الأتميه و الأشهريه معاً.

أى لأنّ النّفس إلى المشبه به الأتمّ و الأشهر أميل.

أى فالتشبيه بالأتمّ الأشهر بزياده التقرير، و التقويه أجدر، فقوله: «بزياده التقرير»

[أو تزيينه (١)] مرفوع عطا (٢) على بيان إمكانه، أى تزيين المشبه فى (٣)

متعلق بقوله: «أجدر»، و الباء فيه للسببية، و المعنى حينئذ فالتشبيه به أولى من التشبيه بالخالى من الأتمية و الأشهرية بسبب إفادته زيادة التقرير أى التقرير الزائد فى نفسه و التقويه، و حينئذ فتقرير الحال مقتضى للأمرين.

و حاصله إن المراد من تقرير حال المشبه تمكن ذلك الحال فى نفس السامع بحيث تظمن إليه، و لا- يمكن لها مدافعه فيه بالوهم لغرض من الأغراض، كالتفسير عن السمعى بلا فائده، فإن صاحبه ربما يدافع بوجهه عدم حصول الفائدة بتوهم الحصول، فإذا ألحق سعيه بالرقم على الماء الذى لا يمكن مدافعه عدم حصول الفائدة فيه بالوهم لقوته فيه و ظهوره، تحقّق هذا عند النفس فى السمعى أيضا، فتحصل نفرته عن ذلك السمعى، فكلما كان الوجه فى المشبه به أقوى و أظهر يكون حصول التقرير و التنفير بسبب التشبيه أسهل.

فتحصّل من جميع ما ذكره الشارح أنّ كلا من الأغراض الأربعة لا يقتضى الأتمية و الأشهرية معا، بل إنّما يقتضيهما كذلك أحدها، و هو كون الغرض تقرير حال المشبه فى الذهن، و أمّا الباقي فيقتضى الأشهرية لا الأتمية، و ظاهر كلام المصنّف أنّ الأغراض الأربعة تقتضيهما معا.

و يمكن الجواب عن ذلك بأنّ مراد المصنّف أنّ مجموع الأغراض الأربعة يقتضى الأمرين على نحو التوزيع، و ليس المراد أنّ كلّ واحد منها يقتضى الأتمية و الأشهرية معا، حتّى يرد عليه الاعتراض المذكور، و كأنّ الشارح كان ملتفتا إلى هذا المعنى، حيث عبّر بأنّ ظاهر عبارته ذلك، و هو يشعر بأنّ مقصوده الأصلي هو التوزيع.

[أو تزيينه]

@

[أو تزيينه]

أى جعل المتكلم المشبه ذا زينه للسامع بأنّ يصوره له بما يزيّنه، فكان ذلك داعيا للرغبة فيه.

أى «مرفوع» معطوف على «بيان إمكانه»، و ليس مجرورا معطوفا على نفس إمكانه، لأنّ الغرض من تشبيه وجه أسود بمقله الطّبي-مثلا-جعل المتكلم الوجه الأسود ذا زينه عند المخاطب، لا بيان جعله ذا زينه له.

و كان الأولى أن يقول عند السامع بدل «فى عين السامع»، لأجل أن يشمل تشبيه صوت بصوت داود، و تشبيه جلد ناعم بالحريز، و تشبيه طعم البطيخ بالعلس.

عين السِّدَامِعِ [كما فى تشبيهه وجه أسود بمقله (١) الظُّبَى أو تشويهه (٢)]، أى تقبيحه [كما فى تشبيهه وجه مجدور (٣) بسلحه جامده (٤) ، قد نقرتها اللدّيكه] جمع ديك [أو استطرافه (٥)]، أى عدّ المشبهه طريفا حديثا بديعا [كما (٦) فى تشبيهه فحم فيه جمر موقد

و هى الشَّحمه التى تجمع السّواد و البياض، و يكون سوادها مستحسنا طبعاً، لما يلازمه من الصّفاء العجيب و الاستداره، مع إحاطه لون مخالف غالباً من نفس العين، أو خارجها، فتشبيهه الوجه الأسود بها يوجب كونه مصوّراً عند السّامع بصوره حسنه.

أى تقبيح المتكلّم المشبهه لأجل أن ينفر المخاطب عنه.

أى وجه عليه آثار الجدرى.

عذره يابسه «قد نقرتها» أى نقبتّها بالمنقار حال رطوبتها، و فى «قد» إشعار بأنّ أثر النّقر باق فى السِّلحه بعد، لأنّه يزول بطول الزّمان.

و وجه الإشعار أنّه مفيد للتّريب، و وصف السِّلحه بالجمود ليتمّ شبه بلزوم تلك الحفره، و تقرّرها كما فى الوجه المجدور، و الجامع بين الطّرفين الهيئه الحاصله من شكل الحفره، و ما أحاط بها.

و وجه تقبيح المشبهه فى هذا التّشبيه أنّ المشبهه به و هو السِّلحه المذكوره صورتها فى غايه القباحه، فلمّا ألحق بها الوجه المجدور تخيل قبحه، و لو كان فيه حسن باستقامه رسومه، و صار مظهرها فى أقبح صوره لأجل التّنفير عنه.

[أو استطرافه]

@

[أو استطرافه]

أى من استطرفت الشّىء أى اتّخذته طريفا حديثاً، فالمراد باستطراف المشبهه-جعله جديداً بديعاً لأجل الاستلذاذ به، و وجه جعله جديداً أنّه أظهر متلبساً بوصف أمر غريب مستحدث على ما يأتى.

أى كالاستطراف الّذى «فى تشبيهه فحم فيه جمر» أى النّار الموقده، فعليه لا-حاجه إلى قوله: «موقد»، إلاّ أن يقال إنّما أوتى به لغرض التّأكيد، و وجه التّشبهه هى الهيئه الحاصله من وجود شىء مضطرب مائل إلى الحمره فى وسط شىء أسود، و قوله: «لإبرازه» متعلّق بمحدوف، أى إنّما استطرف المشبهه فى هذا التّشبيه الكائن فى المثال لإبرازه، أى المشبهه.

بيحر من المسك موجه الذهب لإبرازه[أى إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه [في صورته الممتنع]الوقوف [عاده (١)]، و إن كان ممكنا عقلا (٢) ، و لا يخفى أنّ الممتنع عاده مستطرف غريب (٣) . -[و للاستطراف وجه آخر (٤)]غير الإبراز في صورته الممتنع عاده [و هو أن يكون المشبه نادر الحضور في الذهن إما مطلقا (٥) كما مرّ في تشبيه فحم فيه جمر موقد [و إما عند حضور المشبه، كما (٦) في قوله (٧) :

أى و هو بحر من المسك الذى موجه الذهب، فإنه و إن كان ممكنا عقلا إلا أنه ممتنع عاده، و المراد بإبرازه في صورته إبرازه متصفا بصفته حيث ألحق به، و الإلحاق يوجب تخيل نقل الامتناع إليه، فالجمر الموقد و إن كان أمرا مبتدلا، إلا أنه لمكان هذا الإلحاق يصبح حديثا غريبا.

أى بأن يذوب المسك مع كثرته جدّا حتّى يعدّ بحرا، و يذاب الذهب فيه، و يكون موجا له.

أى صيوره الواقع المبتدل ممتنعا عاده مستطرف غريب.

أى لمطلق الاستطراف وجه آخر، لا لخصوص الاستطراف فى المثال، و من ذلك لم يأت بالضمير.

و الحاصل إنّ للاستطراف موجبين: الأوّل: إبراز المشبه فى صورته الممتنع فى الخارج.

و الثانى: إبرازه فى صورته نادر الحضور فى الذهن إما مطلقا، و إما عند حضور المشبه، و هما مختلفان بالعموم و الخصوص، إذ كلّما تحقّق كون الشئ ممتنع الحصول فى الخارج يتحقّق كونه نادر الحضور فى الذهن و لا عكس.

أى ندورا مطلقا من غير تقييد بحاله حضور المشبه فى الذهن، كما مرّ فى تشبيه فحم فيه جمر موقد، ففى هذا المثال يصحّ أن يعتبر سبب الاستطراف إبراز غير الممتنع فى صورته الممتنع، و إن يعتبر إبراز غير النادر فى معرض النادر.

أى كندره حضور المشبه به عند حضور المشبه فى قول أبى العتاهيه حيث يصف البنفسج.

أى قول أبى العتاهيه.

و لآزوردية (١) [يعنى البنفسج [تزهو (٢)]. قال الجوهري فى الصّاح (٣) زهى الرّجل، فهو مزهوّ إذا تكبر (٤) . و فيه (٥) لغه أخرى حكاه ابن دريد: زها يزهو زهوا [يزرقها (٦) بين (٧) الرّياض على حمر اليواقيت] يعنى الأزهار و الشّقاق (٨) الحمر.

أى قوله: «لازوردية» منسوب إلى لازورد، و هو بكسر الزّاء المعجمه و فتح الواو و سكون الرّاء و الدّال المهملتين معرب لاجورد، فحرف لا- جزء من الكلمه، و ليست نافية، و الياء للنّسبه التّشبيهيّه، أى ربّ أزهار مثل اللاّزورد فى اللّون، الواو فى قوله: «و لازوردية» واو ربّ، و قوله: «لازوردية» صفه لمحذوف، أى ربّ أزهار من البنفسج لازوردية، نسبها الشّاعر إلى الحجر المعروف باللاّزورد بمعنى اللاّجورد، لكونها على لونه فالنّسبه تشبيهيّه كما عرفت.

بالزّاء و الهاء بمعنى تتكبر، و نسبه التّكبر للبنفسج تجوّز، و المراد أنّ لها علوّا أو ارتفاعا فى نفسها.

أى المقصود من نقل كلامه أنّ زهى-على ما ذكره-من الأفعال الملازمه للبناء للمفعول، و إن كان المعنى للبناء للفاعل، فما وقع فى البيت خطأ بناء على مقالته، إذ قوله: «تزهو» فيه مبنى للفاعل، فما وقع فى البيت خطأ بناء على مقالته، إذ قوله: «تزهو» فيه مبنى للفاعل، و الصّحيح أن يقال تزهى-بالبناء للمفعول.

أى إذا علا.

أى يريد الشّارح أنّ يصحّح ما فى البيت بحمله على ما يذكره ابن دريد، أى فى «زهى» لغه أخرى حكاه ابن دريد، أى زها يزهو زهوا، فقد جاء زها يزهو مبنيين للفاعل، فالبيت محمول على هذه اللّغه، إذ لو كان على اللّغه الأولى، لقليل: تزهى بضّم الأوّل و فتح الثّالث، فإنّه مضارع من زهى المبنى للمجهول.

الباء للسّبب إن كانت الزّرقه راجحه على الحمره عند القائل، أو بمعنى مع إن كانت مرجوحه عنده، و المعنى هو التّعجب من تكبرها حينئذ، و كيف كان بإضافه «حمر» إلى «اليواقيت» من إضافه الصّفه إلى الموصوف.

قوله: «بين الرّياض» حال من ضمير «تزهو»، «الرّياض» جمع روض بمعنى البستان.

أى شقاق النّعمان، و عطف «الشّقاق» على ما قبله من عطف الخاصّ على العامّ و «الحمر» نعت للأزهار و الشّقاق، و المعنى أنّها تزهو و تتكبر على الأزهار الحمر الشّبيهه

[كأنها (١) فوق قامات ضعفن بها (٢)]

أوائل (٣) النَّارِ في أطراف كبريت]

فإنَّ صورَه اتّصال النَّارِ بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الدَّهن (٤) ندره حضور بحر من المسك موجه الدَّهب، لكن يندر حضورها (٥) عند حضور صورَه البنفسج، فيستطرف بمشاهده عناق بين صورتين (٦)

باليواقيت الحمر، وهذا غير متعيّن، إذ يجوز أن يكون قد أراد اليواقيت الحمر الحقيقيه، أي إنَّها تزهو على اليواقيت الحقيقيه إلاَّ أنَّ المناسب للبنفسج هو المعنى الأوّل.

أي اللّازوردية بمعنى البنفسجه، و عني بها رأسها من الأوراق، و ما أحاطت به لا- مع السّاق، بدليل قوله: «فوق قامات»، أي ساقات، و قوله: «فوق قامات» حال من اسم كأنّ، و جمعها مع أنّ البنفسجه فوق ساق واحد- باعتبار الأفراد.

أي ضعفت تلك القامات بتلك الأزهار اللّازوردية، أي ضعفت عن تحمّلها، لأنّ ساقها في غايه الضّعف و اللين، و لذا انحنت بسببها لثقلها.

خبر «كأنها»، أي كأنّ اللّازوردية أوائل النَّار المتّصلة بالكبريت التي تضرب إلى الزّرقه، لا الشّعله المرتفعه، فإنّ صورَه اتّصال النَّارِ بأطراف الكبريت لا- يندر حضورها في الدَّهن ندره صورَه بحر من المسك موجه الدَّهب، و إنّما النَّادر حضورها عند حضور صورَه البنفسج.

و الشّاهد في البيت كونه مشتملا على تشبيه يكون الغرض منه استطراف المشبه بسبب إبرازه في صورَه المشبه به النَّادر الحضور في الدَّهن عند حضوره، فإنّ هذا موجب لانتقال هذا النَّدور إليه، و هو يوجب استطرافه و عدّه حديثا غريبا، و إن كان مبتدلا في نفسه.

أي لأنّ الإنسان يستعمل في الغالب الكبريت في النَّار عند إيقادها.

أي صورَه النَّارِ يندر حضور النَّار عند حضور صورَه البنفسج، و ذلك فإنّ الإنسان إذا خطر البنفسج بباله لا تخطر بباله النَّار لا سيّما في أطراف الكبريت لما بينهما من غايه البعد، لأنّ النَّار في أطراف الكبريت في غايه اليبوسه، و البنفسج في غايه الرّطوبه و جمعهما في الدَّهن في غايه الاستطراف.

أي صورَه اتّصال النَّارِ بأطراف الكبريت و صورَه البنفسج، و حاصل الكلام أنّه

متباعدتين غايه البعد. [و قد يعود] أى الغرض من التشبيه [إلى المشبه به (١) ، - و هو (٢) ضربان: أحدهما إيهام (٣) أنه أتم من المشبه] فى وجه الشبه [و ذلك (٤) فى التشبيه المقلوب (٥)] الذى يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا (٦) إلى ادعاء أنه (٧) أكمل [كقوله (٨) : و بدا (٩) الصّباح كأنّ غرته (١٠)]، هى بياض فى جبهه الفرس فوق الدرهم، استعير لبياض الصّيح [وجه الخليفه حين يمتدح] فإنه قصد إيهام أنّ وجه الخليفه أتم من الصّباح فى الوضوح و الضياء، و فى قوله: حين يمتدح، دلالة على

يستطرف المشبه، أى صورته البنفسج بسبب مشاهدته صورته اتصال النّار، أى بسبب ندره مشاهدته المعانقه و الاتّصال و الجمع بين صورتين متباعدتين.

أى فى الكلام و الظاهر لا فى الحقيقة و الواقع.

أى الغرض العائد إلى المشبه به ضربان.

أى إيقاع المتكلم فى و هم السّامع أنّ المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك فى الحقيقة.

أى إيهام أنّ المشبه به أتم من المشبه فى وجه الشبه.

أى و هو المسمّى بالتشبيه البليغ، ثمّ المقلوب أن يجعل ما هو ناقص مشبها به، مع أنّ الأصل أن يكون الناقص مشبها.

أى قوله: «قصدا» علّه للجعل المذكور.

أى الناقص.

أى قول محمد بن وهب فى مدح المأمون بن هارون الرّشيد العباسيّ.

أى «بدا» بالموخّده و الدّال المهمله ماض بمعنى ظهر، «الصّباح» كفلاح الفجر أو الضّياء التّام، «يمتدح» مجهول من الامتداح من المدح، و هو خلاف الدّم، و فى إتيانه بالبناء للمفعول لطيفه، و هى أنّه يشعر بأنّه لا مدح فى بشاشه الأمير خصوصيّة المدح من فاعل معيّن، و الشّاهد فى البيت: كونه مشتملا على تشبيه الكامل بالناقص تشبيها بليغا لإيهام أنّه هو الكامل.

أى غرّه الصّباح، ثمّ استعمال غرّه الصّباح لبياضه من قبيل الاستعاره المصرّحه، حيث شبّه البياض عند الصّباح بالبياض الكائن فى جبهه الفرس، ثمّ ترك الأركان عدا لفظ المشبه به و أريد به المشبه.

أتصاف الممدوح (١) بمعرفه حقّ المادح (٢) ، و تعظيم (٣) شأنه عند الحاضرين بالإصغاء (٤) إليه و الارتياح له (٥) ، و على كماله فى الكرم (٦) ، حيث يتّصف بالبشر و الطّلاقه (٧) عند استماع المديح.

[و] الضّرب [الثانى] من الغرض العائد إلى المشبه به [بيان الاهتمام به] أى بالمشبه به (٨) ، [كتشيبه الجائع وجهها كالبدر فى الإشراق و الاستداره (٩) بالرّغيف، و يسمّى هذا] أى التّشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (١٠)

و هو الخليفه.

أى بمعرفه ما يستحقّه من التّعظيم و غيره.

هذا تفسير لحقّ المادح.

متعلّق ب «تعظيم» أى تعظيم ذلك الممدوح بالإصغاء إلى المادح.

أى الاطمئنان لذلك المادح.

أى قوله: «على كماله فى الكرم» عطف على قوله: «أتصاف الممدوح» .

أى طلاقه الوجه و عدم عبوسه، ثمّ المراد بالمديح هو المدح، و حاصل ما ذكره الشّارح أنّ تقييد الشّاعر إشراق وجه الممدوح على وجه يقتضى أكمليته على الصّيباح بحين الامتداح يدلّ على معرفته لحقّ المادح، و على كرمه، و ذلك لأنّ إشراق الوجه حال الامتداح، يدلّ على شيئين: أحدهما قبول المدح، و إلّا لعبس وجهه و هذا مستلزم لمعرفه حقّ صاحبه بمقابلته بالسّرور التّام.

و الثّانى: كون الممدوح طبعه الكرم، لأنّ الكريم هو الذى يهزه الانبساط حال المدح حتّى يظهر أثره على وجهه، و لو كان لثيما لعبس وجهه.

أى إظهار المتكلّم للسامع أنّه مهتمّ به، و لا بدّ فى هذا من قرينه كالعدول ممّا يناسبه إلى غيره فى المثال الذى ذكره المصنّف، فإنّ المناسب و المتعارف تشبيه الوجه الحسن بالبدر لا بالرّغيف، فلما عدل منه إلى تشبيهه بالرّغيف يعرف أنّ له اهتماما به، أى بالرّغيف و هو المشبه به.

أى كان عليه أن يزيد قوله: و استلذاذ النّفس.

أى بيان الاهتمام بالمشبه به.

[إظهار المطلوب (١) هذا]الذى ذكرناه من جعل أحد الشئيين مشبها والآخر مشبها به، إنّما يكون (٢) [إذا أريد إلحاق الناقص]فى وجه التشبه [حقيقه]كما فى الغرض العائد إلى المشبه [أو ادعاء]كما فى الغرض العائد إلى المشبه به (٣) [بالزائد (٤)]فى وجه الشبه. [فإن أريد (٥) الجمع بين شيئين فى أمر]من الأمور من غير قصد (٦) إلى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا، سواء وجدت الزيادة و النقصان أم لم توجد-[فالأحسن ترك التشبيه (٧)]

أى إذا إظهار المطلوب، و وجه تسميته بذلك كونه مبرزا لما هو مقصود المتكلم لئلا، كما فى المثال، فإنّ عدوله عن تشبيه الوجه بالدر، إلى تشبيهه بالرغيف ناطق بأنّ الرغيف يجول فى خياله، و أنّه طالب له، و العاده قاضيه على أنّه لا يطلبه إلاّ الجائع، فيكون التشبيه دالا على أنّه جائع، و هو المطلوب.

أى إنّما يكون الذى ذكرناه إذا أريد إلحاق الناقص حقيقه بالزائد، كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه إلى المشبه، و قد عرفت موارد عود الغرض إلى المشبه، كبيان إمكانه، و بيان حاله، و بيان مقدار حاله، و تقرير حاله، و تزينيه، و تشويبه و استطرافه.

و هو أمران إيهام أنّه أتم، و بيان الاهتمام به.

قوله: «بالزائد» متعلق ب «إلحاق»، و المراد به أعمّ من الزائد الحقيقى و الادعاءى، و الأوّل فى فرض كون الغرض عائدا إلى المشبه، و الثانى فى فرض كونه عائدا إلى المشبه به.

أى فإن لم يراد إلحاق الناقص بالكامل، بل أريد الجمع بين شيئين فى أمر من الأمور، سواء كان مفردا أو مركبا حسييا أو عقليا واحدا أو متعددا.

أى بل قصد استوائهما فى ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الذى زاد به أحدهما على الآخر، إن كان فى أحدها زيادة فى الواقع، إمّا لاقتضاء المقام المبالغه فى ادعاء التساوى، و إمّا لأنّ الغرض إفاده أصل الاشتراك فيلغى الزائد، إن كان موجودا فى الواقع، كما فى قولك: تشابه وجه الخليفه و الصبح.

أى فالأحسن ترك المتكلم التشبيه ذاهبا إلى الحكم بالتشابه الذى هو تشبيه غير معروف، أى التشابه الذى قصد فيه التساوى بين الطرفين فى أمر من الأمور.

ذاهبا [إلى الحكم بالتشابه] ليكون كل من الشئين مشبها و مشبها به (١) [احترازا من ترجيح أحد المتساويين] فى وجه الشبه (٢)
[كقوله (٣) :

تشابه دمعى إذ جرى و مدامتى

فمن مثل ما فى الكأس عيني تسكب

فو الله ما أدرى أبا الخمر أسبلت جفونى* [يقال أسبل الدمع، و المطر إذا هطل، و أسبلت السماء، و الباء فى قوله: أبا لخم،
للتعديه، و ليست بزائده على ما توهم بعضهم [أم من عبرتى (٤) كنت أشرب]

أى فى المعنى.

أى ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه لأجل الاحتراز و التباعد من إيهام ترجيح أحد المتساويين فى وجه الشبه بحسب قصده على
الآخر من دون مرجح، و ذلك لأن السابق إلى الذهن من التشبيه المعروف أن قصد المتكلم ترجيح المشبه به على المشبه فى
وجه الشبه.

أى قول أبى إسحاق الصابى.

شرح مفردات البيت «الدمع» بالدال و العين المهملتين كفلس ماء العين، «جرى» ماض من الجرى، «و مدامتى» الواو بمعنى مع، و
مدامه بضم الميم و الدال المفتوحه المهمله قسم من الخمر، و إنما سمى بذلك لأنه ليس شراب يستطاع إدامه شربه إلا هو،
«فمن» الفاء للتعليل و من زائده أو ابتدائية متعلقه ب «تسكب» أى بسبب كون عيني تسكب دمعا ناشئا من مثل الخمر التى فى
الكأس.

«تسكب» بسكون السين المهمله و ضم الكاف و الموحده مضارع من السكب، بمعنى الصب، «الجفون» بالضم جمع جفن، و هو
غطاء العين من أعلى و أسفل، «العبره» بالعين و الراء المهملتين بينهما موحده ماء العين.

و الشاهد فى قوله: «تشابه دمعى و مدامتى»، حيث قصد الشاعر التساوى بينهما، فعدل من التشبيه إلى التشابه.

لا يقال: إن قوله: «من مثل» يدل على التشبيه، و قوله: «تشابه» يدل على التشابه فينبغي تناقض.

لأننا نقول: إن سبق تشابه قرينه على أنه لم يرد بالمثل التشبيه المعروف، بل أريد به ما

لمّا اعتقد التساوى بين الدّمع و الخمر ترك التشبيه إلى التشابه. [و يجوز (١)] عند إرادته الجمع بين شيئين (٢) فى أمر- [التشبيه (٣) أيضا (٤)] لأنهما و إن تساويا فى وجه الشبه بحسب قصد المتكلم (٥) إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها و الآخر مشبها به لغرض من الأغراض (٦) و سبب من الأسباب مثل زياده الاهتمام (٧) و كون الكلام فيه [كتشبيه غره الفرس بالصيح (٨) و عكسه] إلى تشبيه الصبح بغيره الفرس (٩)

يساوق التشابه، أعنى التشبيه الذى أريد به مجرد الجمع من دون إلحاق الناقص بالزائد، فلا منافاه فى البيت من جهة اشتماله على التشابه و التمثيل معا.

هذا مقابل لقوله: «فالأحسن»، و هذا و إن كان مستفادا منه، لكنّه تعرّض له ليوضّحه بالتمثيل و التكلّم حوله غايه الإيضاح.

أى إرادته جمع مشبه به و مشبه فى وجه شبه.

قوله: «التشبيه» فاعل لقوله: «يجوز» .

أى كما كان الحكم بالتشابه جائزا، بل كان أحسن.

أى بأن لم يرد المتكلم أنّ أحدهما زائد فيه، إن كان هناك زائد، بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حدّ سواء، و إن كان فى أحدهما زياده فى الواقع.

أى غير داخل فى وجه الشبه الذى قصد تساوى الطرفين فيه.

أى لجهته كما إذا شغف بحبّ فرسه، فقال غره فرسى كلؤلؤه فى كفّ عبد، قاصدا إفاده ظهور منير فى أسود أكثر منه، فليس غرضه من التشبيه تزيين الغره، و لا- تقرير كمالها، بل الغرض من تقديم الغره، و جعلها مشبها الاهتمام بها، قوله: «و كون الكلام فيه»، أى كما إذا كان حديثه فى أحد الطرفين أولا، فينجزّ الكلام إلى وصفه فيناسب تقديمه و جعله مشبها، لأنّ أصل تركيب الكلام أن يكون كذلك، و هذا من معنى الاهتمام، لأنّ إجراء الشئ على المناسب الأصلى من التّقديم ما يقتضى الاهتمام.

أى فيما إذا اقتضى الحال تقديمها و جعلها مشبهه، كما إذا كان الكلام قبل التشبيه حول خصوصياتها، فإنّه يقتضى أن تذكر أولا، و تجعل مشبهه، أو كانت موردا لاهتمام المتكلم، كما إذا كان الفرس، و ما فيه من الأوصاف نصب عينه، فيقدمه للاهتمام.

أى إذا كان الحال يقتضى ذلك، كما إذا كان الكلام انجزّ إليه، أو كان موردا لاهتمام المتكلم.

[متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه] أى من ذلك المنير (١) من غير قصد (٢) إلى المبالغه فى وصف غزّه الفرس بالصّياء و الانبساط و فرط التّلاؤ (٣) و نحو ذلك (٤) إذ لو قصد ذلك (٥) لوجب جعل الغزّه مشبّها و الصّبح مشبّها به

أقسامه

[و هو (٦) أى التّشبيه [باعتبار الطّرفين] المشبّه و المشبّه به أربعه أقسام (٧)

أى المراد بالمنير فى المثال الغزّه و بياض الصّبح، و من المظلم اللّيل و الفرس، و الحاصل أنّه متى قصد إفاده أنّ وجه الشّبه ما ذكر جاز أن تشبّه الغزّه بالصّبح، و الصّبح بالغزّه لحصول المقصود بكلّ من التّشبيهين.

أى من غير قصد المتكلّم إلى المبالغه. . .

أى زياده اللّمعان.

أى نحو المبالغه فى وصف الفرس بما ذكر.

أى لو قصد تشبيه غزّه الفرس بالصّبح، لأجل المبالغه فى الصّياء و التّلاؤ لا لأجل إفاده ظهور منير فى مظلم، فإنّه لا يكون حينئذ من باب التّشابه، و حينئذ فيتعيّن جعل الغزّه مشبّها و الصّبح مشبّها به، و لا يصحّ العكس فيه إلا لغرض يعود إلى المشبّه به، من إيهاً كونه أتمّ من المشبّه على ما عرفت.

[أقسام التّشبيه]

@

[أقسام التّشبيه]

[أقسام التّشبيه باعتبار الطّرفين]

@

[أقسام التّشبيه باعتبار الطّرفين]

أى لما فرغ المصنّف من الكلام على أركان التّشبيه، و الغرض منه، شرع فى الكلام على تقسيم التّشبيه، و هو إمّا باعتبار الطّرفين، أو باعتبار الوجه، أو باعتبار الأداه، أو باعتبار الغرض، و يأتى هذا التّرتيب فى كلام المصنّف فانتظر.

لا يخفى أنّ أقسام التّشبيه باعتبار الطّرفين فى الحقيقه أكثر من الأربعة، بل هى تسعه أقسام حاصله من ضرب ثلاثة فى ثلاثه، لأنّ الطّرفين إمّا مفردان أو مقيدان أو مركّبان، أو المشبّه مفرد و المشبّه به مقيداً، أو بالعكس، أو المشبّه مفرد و المشبّه به مركّب، أو بالعكس، أو المشبّه مقيد، و المشبّه به مركّب، أو بالعكس، و لكنّ المصنّف لم يعتبر التّقييد فى عرض الأفراد قليلاً للأقسام،

فجعل الأقسام أربعه، و إنما لم يتعرّض هنا حديث الحسيّيه و العقليّيه، لأنّه قد تكلم حولها مفصّلا عند البحث عن الطرفين، فاعتمد عليه هنا، هذا بخلاف حديث الأفراد و التركيب، فإنّه لم يسبق منه التّكلم حوله إلّا ضمنا عند البحث عن وجه الشّبه المركّب الحسيّ، فلهذا تعرّض له هنا.

ص: ٢٧

لأنه [إمّا تشبيه مفرد بمفرد و هما] أى المفردان [غير مقيدين كتشبيه الخدّ بالورد (١) ، أو مقيدان كقولهم] لمن لا- يحصل من سعيه على طائل [هو كالتراجم على الماء] فالمشبه هو الساعى المقيد، بأن لا يحصل من سعيه على شيء، و المشبه به هو التراقم المقيد بكون رقمه على الماء، لأنّ (٢) وجه الشبه هو التسويه بين الفعل و عدمه، و هو (٣) موقوف على اعتبار هذين القيدين. [أو مختلفان] أى أحدهما مقيد و الآخر غير مقيد، [كقوله: و الشمس كالمرآه] فى كفّ الأشلّ (٤) فالمشبه به أعنى المرآه مقيد به بكونها فى كفّ الأشلّ، بخلاف المشبه أعنى الشمس (٥)

أى بأن يقال: خدّه كالورد فى الحمرة، فإنّ الخدّ و إن كان مضافا، لكنّه يعدّ غير مقيد، لأنّ المضاف إليه لا دخل له فى وجه الشبه.

علّه لكون المشبه هو الساعى المقيد بما ذكر، و المشبه به هو التراقم المفيد بالقيّد الموصوف.

أى التسويه موقوف على اعتبار القيدين، لأنّ مطلق ساع و مطلق راقم، قد لا يتّصف واحد منهما بالوجه المذكور، لأنه يجوز أن يحصل ساع من سعيه على طائل، و يجوز أن يرقم راقم على حجر، فكلّ من القيدين دخل فى التشبيه، لتوقف تحقّق وجه الشبه عليه.

و قد تقدّم شرح هذا البيت فراجع.

أى إنّها غير مقيدة لفظا، فلا يرد أنّ المشبه ليس مطلق الشمس، بل الشمس المقيدة بوقت العصر أو وقت الصّباح، إذ قد عرفت أنّه لا- يكفى فى عدّ الطرفين أو أحدهما مقيدا بمجرد التقييد فى المعنى، بل لا بدّ من التقييد فى اللفظ أو ما فى حكمه، بأن يكون مقدّرا فى نظم الكلام مضافا إلى التقييد فى المعنى.

فإن قلت: إنّ المشبه ليس مطلق الشمس، بل الشمس المقيدة بالحركة فىكون مقيدا.

قلت: إنّ الحركة لمّا كانت لازمه للشمس غير منفكّه عنها أبدا كانت كأنّها جزء من مفهومها، و ليست بقيد خارج فلا يكون مقيدا.

[و عكسه] أى تشبيه المرآه فى كَفّ الأشلّ بالشّمس، فالمشبهه (١) مقيد دون المشبه به [و إما تشبيه مركب بمركب] بأن يكون كلّ من الطرفين كيفيه (٢) حاصله من مجموع أشياء قد تضامّت و تلاصقت (٣) حتّى عادت شيئاً واحداً [كما فى بيت (٤) بشار] كأنّ مثار النّقع (٥) فوق رؤوسنا و أسيافنا على ما سبق تقريره (٦). [و إما تشبيه مفرد بمركب كما مرّ من تشبيه الشّقيق] أو هو (٧) مفرد بأعلام ياقوت نثرن على رماح من زبرجد، و هو مركب من عدّه أمور.

أى إذا كان الأمر كذلك، فالمشبهه أعنى المرآه فى كَفّ الأشلّ مقيد دون المشبه به، أعنى الشّمس.

أى هيئه حاصله. . .

عطف تفسير على قوله: «تضامّت» أى تلاصقت الأجزاء بعضها مع البعض حتّى عادت، أى صارت شيئاً واحداً، بحيث لو انتزع الوجه من بعضهما اختلّ التشبيه فى قصد المتكلّم، و يجب فى تشبيه المركب بالمركب أن يكون وجه الشبه مركباً، أى هيئه، كما أنّه فى تشبيه المفرد بالمركب، لا- يّيد أن يكون الوجه كذلك، و أمّا فى تشبيه المفرد بالمفرد فتاره يكون الوجه مركباً، و تاره يكون مفرداً.

الإضافه للعهد، أشار بها إلى ما سبق من قوله: «كأنّ مثار النّقع. . .» .

أى الغبار.

أى سبق تقريره فى المركب الحسىّ الذى طرفاه مركباً، أى فقد شبّهت الهيئه المنتزعه من السيوف المسلولة المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رؤوسهم بالهيئه المنتزعه من النّجوم، و تساقطها فى الليل إلى جهات متعدده.

أى الشّقيق مفرد مقيد، لأنّ الشّقيق قد قيد بوصف، أى الاحمرار له دخل فى وجه الشبه، و المشبه به مركب من عدّه أمور، و هى عباره عن الأعلام، و كونها ياقوتيه، و كونها منثوره على رماح، و كون الرّماح من زبرجد، فإنّ هذه الأمور اعتبرت متلاصقه كشىء واحد، و انتزع منها هيئه شبّهت بها الهيئه الحاصله من محمّر الشّقيق بجامع هيئه شامله لهما.

ص: ٢٩

و الفرق (١) بين المركب و المفرد المقيّد أحوج شىء إلى التأمل، فكثيرا ما يقع الالتباس. [و إما تشبيه مركب بمفرد، كقوله (٢)
: يا صاحبيّ تقصّيا (٣) نظريكما]

اعلم أنّ الفرق من حيث المفهوم واضح، لا-خفاء فيه، لأنّ المركب هيئه منتزعه من أمور متعدّده، كالإعلام الياقوتيه المنشوره
على الرّماح الزّبرجديّه، و المفرد المقيّد أمر واحد اعتبر تقيده بشىء كالزّاقم المقيّد بكون رقمه على الماء، فالمقصود بالذّات فى
المركب هى الهيئه المنتزعه، و الأ-جزاء التى انتزعت منها ملحوظه على نحو الآليه، و لغرض التّوصل بها إلى تلك الهيئه، هذا
بخلاف المقيّد فإنّ أحد الأ-جزاء فيه مقصود بالذّات و الباقي بالتّبع، هذا أمر واضح بحسب المفهوم، و إنّما الخفاء فى الفرق
بينهما بحسب المصادق بأن يشخّص أنّ هذا مركب و ذاك مفرد مقيّد، حيث إنّ التعدّد معتبر فى كلّ منهما، فتعيّن أنّ هذه
الأمر المتعدّده ملحوظه تبعا و المقصود بالأصالة هى الهيئه، أو تلك الأمور المتعدّده أحدها ملحوظ قصدا و الباقي تبعا فى غايه
العسر.

و لا يمكن تشخيص أحد الوجهين عند التّرّد من ناحيه التّركيب اللفظى، لاستوائه فيهما، إذ قد ذكرنا أنّ المعتبر فى المقيّدان
يذكر القيد لفظا، فليس فى المقام ما يرجع إليه عند التّرّد إلاّ الدّوق السّليم، و صفاء القريحه، فلا بدّ من المراجعه إليه، فإن كان
حاكما بوجود الحسن فى جعل المشبه أو المشبه به على نحو منع الخلو هيئه منتزعه نلتزم بالتّركيب، و إن كان حاكما بحسن
جعل أحدهما أو كليهما مفردا مقيّدا نلتزم بالتّقييد، و عند عدم تشخيص أحد الوجهين بالدّوق يحكم بالإجمال.

أى قول أبى تمام من قصيده يمدح بها المعتصم.

«تقصّيا» بالقاف و الصّاد المهمله المشدّده و الياء، أمر بصيغه التّشبيه من تقصّيته، أى بلغت أقصاه، أى نهايته، «تريا» مخاطب من
الرّؤيّه، «تصوّر» أصله تتصوّر حذف إحدى التّائين تخفيفا، «شمسا» بصيغه اسم الفاعل بمعنى ذا شمس لم يستره غيم، «شابه»
بالشّين المعجمه و الموحّده ماض من الشّوب بمعنى الخلطه، «الرّهر» بالرّاء المعجمه و الرّاء المهمله كفرس مصدر زهر القمر،
كفرح و كرم، و أراد به هنا الثّباتات مطلقا، «الرّبا» بضمّ الرّاء المهمله و فتح الموحّده مقصورا، جمع ربوه و هى المكان المرتفع
من الأرض.

فى الأساس تقصيته، أى بلغت أقصاه، أى اجتهدا فى النظر و أبلغا أقصى نظريكما [تريا وجوه الأرض كيف (١) تصور] أى تصور
حذفت التاء، يقال صوره الله صوره حسنه فتصور [تريا نهارا مشمسا] أى ذا شمس لم يستره غيم [قد شابه] أى خالطه [زهر الربى
خصها (٢) لأنها (٣) أنضر و أشد خضره، و لأنها (٤) المقصود بالنظر [فكأنما هو] أى ذلك النهار (٥) الشمس الموصوف
[مقمر] أى ليل ذو قمر، لأن (٦) الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب (٧) إلى السواد. فالمشبهه
مركب (٨) ،

و الشاهد فى البيت: كونه مشتتملا على تشبيه أحد طرفيه إلى المشبهه مركب، و طرفه الآخر، أى المشبهه به مفرد، لأن المشبهه فى
الحقيقه هى الهيئه المنتزعه من النهار، و كونه ذا شمس و مشوب ضوئه بزهر الربا، و المشبهه به هو قوله: «مقمر» .

أى قوله: «كيف تصور» مقول لقول محذوف، أى قائلين على وجه التعجب كيف تصور، أى كيف تصير صورتها حسنه بأزهار
الربيع، فهو من الصوره، أو كيف تتصور و تتشكل، فهو من التصور.

أى زهر الربا بالذكر، و أنت الضمير لاكتساب زهر التأنيث من المضاف إليه، و يحتمل أن يكون الضمير فى «خصها» ، يعود إلى
«الربا» ، أى خص الربا بالذكر، دون سائر البقاع، لأنها أى الربوه أنضر من غيرها باعتبار ما فيها من الزرع.

أى زهر الربا أو الربوه أنضر و أشد خضره من زهر غيرها، لبعدها عن الوطى بالأرجل.

أى الربوه بمعنى المكان العالى و المرتفع هو المقصود بالنظر، لأن الشخص بحسب الشأن يبدأ بالنظر للعالى، ثم بما دونه.

أى ضوء ذلك النهار الشمس الموصوف بأنه قد خالطه لون زهر الربا.

أى قوله: «لأن الأزهار . . .» ، عله لقوله: «فكأنما هو مقمر» .

أى حتى صار الضوء يميل إلى السواد، فصار بذلك النهار الشمس كالليل المقمر لاختلاط ضوئه بالسواد.

أى المشبهه هو النهار الشمس الذى شابه زهر الربا أى الهيئه المنتزعه من ذلك، فيكون مركبا، و فى المطول ما حاصله من أن
التمثيل بهذا المثال لتشبيه المركب بالمفرد لا يخلو

و المشبه به مفرد و هو القمر. [و أيضا (١)] تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين (٢) ، و هو (٣) أنه [إن تعدد طرفاه (٤) فإما ملفوف (٥)] أو هو أن يؤتى أولا- بالمشبهات على طريق العطف أو غيره (٦) ثم بالمشبه به كذلك (٧) [كقوله (٨)]: [فى صفة العقاب بكثرة (٩) اصطیاد الطيور. [كأن قلوب الطير رطبا] بعضها (١٠)

عن تسامح، لأن قوله: «مقمر» بتقدير ليل مقمر، و حينئذ ففى المشبه به تعدد و شائبه تركيب. و الجواب أن الوصف و الإضافه لا تمنع الأفراد لما سبق من أن المراد بالمركب هى الهيئه الحاصله من عدّه أشياء، و المشبه به هنا ليس كذلك بل مفرد مقيد بقيد، فلا تسامح فيه، هذا مع أن صاحب القاموس ذكر أن المقمر ليله فيها قمر، فليس فى الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض.

[تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين]

@

[تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين]

أى و نعود عودا إلى «تقسيم آخر للتشبيه»، أى المطلق التشبيه.

أى باعتبار وجود التعدد فيهما، أو فى أحدهما.

أى التقسيم، الضمير فى قوله: «أنه» للشأن.

أى تعدد كل منهما بحيث كان التشبيه فى الحقيقه تشبيهات لا تشبيها واحدا.

أى مضموم بعضها إلى بعض فى المشبهات و المشبهات بها، تسمى بذلك للّ المشبهات فيه، أى ضم بعضها إلى بعض، و كذلك المشبهات بها.

أى غير العطف، كطريق التشبيه و الجمع كأن يقال: الحسنان O كالقمرين، أى كالشمس و القمر، أو يقال الأئمه عليهم السلام- كالتجوم اللامعه.

أى على طريق العطف أو غيره.

أى قول امرئ القيس «فى صفة العقاب» أى فى وصف العقاب، و العقاب مؤنث سماعيه، و لذا يجمع على أعقب، فإن أفعلا يختص به جمع الأناث، نحو: عناق و أعنق و ذراع و اذرع.

و وجه كون البيت وصفا للعقاب بكثرة اصطیاد الطيور أنه يلزم من كثره قلوب لدى و كرها رطبا و يابسا كثره اصطیادها لها.

أى زاد لفظ بعض فى هذين الموضوعين دفعا لما يقال: إن رطبا و يابسا حالان عن قلوب الطير، و الحال يجب مطابقتها لصاحبها فى التذكير و التأنيث، و هى مفقوده هنا، إذ لم يقل: رطبه و يابسه، بل قال: رطبا و يابسا، و حال الدفع إن الضمير فى «رطبا» و

«يابسا»

ص: ٣٢

[و يابساً]بعضها [لدى وكرها العناب و الحشف] أو هو أردأ التمر [البالى (١)]شبهه (٢) الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب، و اليابس العتيق منها بالحشف البالى، إذ ليس (٣) لاجتماعهما هيئه مخصوصه يعتد بها و يقصد تشبيها، إلا أنه (٤) ذكر أولاً المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب. [أو مفروق (٥)]أو هو أن يؤتى بمشبه و مشبه به، ثم آخر و آخر،

راجع إلى القلوب باعتبار بعضها، و ليس راجعا إليها باعتبار كلها حتى يرد الإشكال، و لا ضرر فى عود الضمير إلى العام باعتبار بعضه على نحو الاستخدام.

شرح مفردات البيت «وكرها» الوكر بالواو و الرء المهمله كفلس عيش الطائر و مقامه، و الضمير راجع إلى العقاب و هى طائر معروف، «العناب» كشداد هو حب أحمر مائل للكدره قدر قلوب الطير، ثمر السدر البستاني، «الحشف» بالحاء المهمله و الشين المعجمه و الفاء، كفرس أردأ أقسام التمر «البالى» بالموخده الفاسد المندرس.

و الشاهد فى البيت: كونه مشتقاً على تشبيه ملفوف، حيث جمع بين المشبهين، أى رطباً و يابساً، و مشبهين بهما أى العناب و الحشف.

أى شبه امرئ القيس.

علّه لمحذوف، أى لم يشبه الهيئه بالهيئه إذ ليس لاجتماعهما، أى لاجتماع الرطب من قلوب الطير مع اليابس منها، و العناب مع الحشف البالى هيئه مخصوصه يعتد بها و يقصد تشبيها.

و حاصله:

إن التشبيه فى البيت جعل من تشبيه المفرد المتعدد لا- من تشبيه المركب بالمركب، لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئه يهتم بها. و لا لاجتماع العناب مع الحشف البالى هيئه يعتد بها، حتى يكون من تشبيه المركب بالمركب.

أى الشاعر «ذكر أولاً المشبهين» أى الرطب و اليابس، «ثم المشبه بهما» أى العناب و الحشف البالى.

أى تشبيه مفروق، سمى مفروقاً لأنه فرّق فيه بين المشبهات بالمشبهات بها، و بين المشبهات بها بالمشبهات.

[كقوله (١) : النَّشْر (٢)] أى الطَّيْب و الرِّائِحَة [مَسْك و الوجوه دنا*نير و أطراف الأ-كف] و روى أطراف البنان [عنم] هو شجر أحمر لئِن، [و إن تعدد طرفه الأوَّل] يعنى المشبَّه دون الثَّانى (٣) [فتشبيه التَّسويه (٤) ، كقوله: صدغ الحبيب (٥) و حالى كلاهما كالليالى، و إن تعدد طرفه الثَّانى] يعنى المشبَّه به دون الأوَّل [فتشبيه الجمع (٦)

أى قول المرقش الأكبر من شعراء الجاهليَّة يصف نساء.

شرح مفردات البيت «النَّشْر» بالنَّون و الشَّين المعجمه و الرِّاء المهمله كفلس ريح فَم المرأه، «المسك» طيب معروف، «العنم» بالعين المهمله كقلم شجره حجازيَّه لها ثمره حمراء يشبه شوكة الطَّلح.

و الشَّاهد فى البيت: كونه مشتملا على تشبيه مفروق، حيث شبَّه النَّشْر و الوجوه و أطراف الأ-كف فيه بالمسك و الدَّنانير و العنم فى الاستطابه و الصِّفاء و اللِّين، و قد فرَّق بين المشبَّهات بالمشبَّهات بها، و بين المشبَّهات بها بالمشبَّهات، كما ترى، ففى هذا البيت ثلاثه تشبيهات كلٌّ منها مستقلٌّ بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه شىء، لأنَّه شبَّه نشرهن برائحته المسك فى الاستطابه، و جوههن بالدَّنانير فى الاستناره و الاستداره، و أصابعهن بالعنم فى التَّعومه و اللِّين، فإنَّ العنم شجر لئِن الأغصان أحمر، يشبه أصابع الجوارى المخضَّبه، و قد عرفت أنَّه قد وقعت التَّفريقات بين المشبَّهات بالمشبَّهات بها و بالعكس.

أى المشبَّه به.

أى سَمَّى بذلك لأنَّ المتكلِّم سوى بين شيئين أو أكثر بواحد فى التشبيه.

شرح مفردات البيت «الصِّدغ» بالصَّاد و الدَّال المهملتين و الغين المعجمه كقفل ما بين الأذن و العين، و يطلق على الشَّعر المتدلَّى من الرِّأس على هذا الموضع و هو المراد هنا.

و الشَّاهد فى البيت: كونه مشتملا على تشبيهين قصد الشَّاعر تسويتهم، حيث شبَّه كلا- من صدغ الحبيب و حاله بالليالى فى السَّواد، أى إنَّ كلا منهما مثل الليالى فى السَّواد، غايه الأمر إنَّ السَّواد فى حاله تخيلى، فقد تعدد المشبَّه، و اتَّحد المشبَّه به، و هو الليالى، لأنَّ المراد بالتعدُّد معنيين مختلفين مصداقا لا وجود أجزاء لشيء مع تساويها كالليالى.

أى سَمَّى بذلك، لأنَّ المتكلِّم قد جمع فى المشبَّه وجوه شبه، أو لأنَّه جمع له-أمور أشبه هو بها.

كقوله: (١)

بات نديما لي حتّى الصّباح

أغيد (٢) مجدول مكان الوشاح

[كأنّما يبسم] ذلك الأغيد، أى الناعم البدن [عن لؤلؤ منضد] منظم [أو برد] هو حبّ الغمام [أو أقاح] جمع أقحوان، وهو ورد له نور، شبّه ثغره (٣) بثلاثة أشياء.

[و باعتبار وجهه (٤)] عطف على قوله: باعتبار الطرفين [إمّا تمثيل و هو ما] أى

أى قول البحرى.

«أغيد» بالغين المعجمه و الياء و الدّال المهمله كأحمد، الناعم اللّين، «المجدول» مفعول من الجدل، و هو بالجيم و الدّال المهمله كفلس بمعنى الفتل و الإحكام، فالمجدول هو المحكم المطوى المدبّج، أى المدخل بعضه فى بعض غير مسترخ، و المراد هناك لازمه، أى ضامر الخاصرتين و البطن، لأنّ ذلك موضع الوشاح «الوشاح» بالواو و الشّين المعجمه و الحاء المهمله ككتاب أراد به المنطقه، «يبسم» كيضرب مضارع من التّبسم، و هو أقل الضّحك و أحسنه، «المنضد» بالتّون و الضّاد المعجمه و الدّال المهمله كمعظم اسم مفعول بمعنى المؤلّف، «البرد» بالموحّده و الرّاء و الدّال المهملتين كفرس حبّ الغمام، «الأقاح» بالقاف و الحاء المهمله كفلاح جمع أقحوان بالضّمّ و هو البابونج، أى قسم من الورد له نور. شبّه ثغره بثلاثة أشياء.

و الشّاهد فى البيت: كونه مشتملا على تشبيه الجمع، فإنّه متضمّن لتشبيه ثغر الحبيب بثلاثة أشياء فى الصّفاء، ثمّ المراد من الثّغر إمّا هو مقدّم الأسنان أو الفمّ بتمامه، و حينئذ فى كلام الشّارح حذف مضاف، أى شبّه سن ثغره.

و فى جعل هذا البيت من باب التّشبيه نظر، لأنّ المشبّه أعنى الثّغر غير مذكور لا لفظا و لا تقديرا، و حينئذ فهو من باب الاستعاره لا- من باب التّشبيه العدى كان كلامنا فيه، إلّا- أن يقال بأنّه تشبيه ضمنى لا صريح، و ذلك لأنّ الأصل كأنّما تبسّم كتبسّم المذكورات مجازا، و تشبيه التّبسم بالتّبسم يستلزم تشبيه الثّغر بالمذكورات.

أى شبّه ثغر الأغيد بثلاثة أشياء، أعنى لؤلؤ و برد و أقاح.

[تقسيم التّشبيه باعتبار وجه الشّبه]

@

[تقسيم التّشبيه باعتبار وجه الشّبه]

أى إنّ التّشبيه باعتبار وجه الشّبه ينقسم إلى ثلاثة تقسيمات:

الأول: تقسيمه إلى التمثيل و غير التمثيل.

ص: ٣٥

أى التشبيه الذى [وجهه] وصف [منتزع (١) من متعدّد] أى أمرين أو أمور (٢) [كما مرّ] من تشبيه الثريا (٣) و تشبيه مثار النقع مع الأسياف (٤) ، و تشبيه الشمس بالمرآه فى كف الأشلّ (٥) و غير ذلك (٦) [وقيده] أى المنتزع من متعدّد [السكاكى بكونه (٧) غير حقيقى] حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى، و كان منتزعا من عدّه

و الثانى: تقسيمه إلى مجمل و مفصل.

و الثالث: تقسيمه لقريب و بعيد و قد أشار إلى الأوّل بقوله: «إمّا تمثيل، و هو ما» .

أى هيئه مأخوذه من متعدّد سواء كان-الطرفان مفردين أو مركّبين أو كان أحدهما مفردا و الآخر مركّبا، و سواء كان ذلك الوصف المنتزع حسيّا بأن كان منتزعا من حسيّ أو عقليّا أو اعتباريّا و هميّا، هذا مذهب الجمهور و تسميتهم التشبيه الذى وجهه ما ذكر تمثيلا تسميه اصطلاحيه.

أى فى التفسير المذكور إشاره إلى نكته اختيار «متعدّد» دون أمور، ثمّ إنّ المراد بالأمرين و الأمور أعمّ من الأمور المستقلّه و أجزاء لشيء واحد أو أوصاف له فدخل فيه ما إذا ما كان الطرفان مفردين ذوى أجزاء أو أوصاف.

أى بالعنقود الملاحيه حين نور فالطرفان مفردان فيه.

أى بالليل الذى تهاوى كواكبه، و الطرفان فيه مركّبان.

أى فالمشبهه فيه مفرد، و المشبهه به مركّب.

أى كتشبيه المرآه فى كف الأشلّ بالشمس، فالمشبهه فيه مركّب، و المشبهه به مفرد، و وجه الشبهه فى الجميع هيئه منتزعه من أمور و المراد بالمتعدّد ما له تعدّد فى الجملة سواء كان ذلك التعدّد متعلّقا بأجزاء الشىء الواحد أو لا، فدخل فيه جميع الأقسام المذكوره.

أى بكون الوصف المنتزع من متعدّد «غير حقيقى» أى بأن لا- يكون من المحسوسات و لا- من المعقولات الموجوده واقعا، بل كان اعتباريّا محضاً لا وجود له فى خارج الدّهن، فينحصر التمثيل عنده فى التشبيه الذى وجهه مركّب اعتباري و همى كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ، فالتمثيل عند السكاكى أخصّ منه بتفسير الجمهور حيث إنّ تشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى.

أمور خصّ باسم التمثيل [كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار (١)] فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ و التّعب في استصحابه، فهو وصف مركّب من متعدّد (٢) و ليس بحقيقيّ، بل هو عائد إلى التّوهم (٣) [و إما غير تمثيل و هو (٤) بخلافه] أى بخلاف التمثيل، يعنى ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدّد (٥)، و عند السّكاكى ما لا يكون منتزعا من-متعدّد و لا يكون وهميا (٦) و اعتباريا (٧)، بل يكون حقيقيا، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى (٨).

أى فى قوله تعالى: مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ الْآيَةَ.

أى لأنّه مأخوذ من الحمار و اليهود، و الحمل و كون المحمول أوعيه العلوم، و كون الحامل جاهلا- و بعبارة أخرى: إنّ هذا الوصف المركّب منتزع من أمور متعدّده، أعنى الحمار و اليهود، و الحمل و كون المحمول أوعيه العلوم، و كون الحامل جاهلا غير منتفع بما فيها.

أى أمر عدمى انتزعه الوهم من الأمور المتعدّده المذكوره.

لا يقال: إنّ هذا ينافى ما تقدّم من عدّه عقليا.

لأننا نقول: العقليّ هناك بالمعنى الأعمّ الشامل للوهميّ بالمعنيين، و العقليّ المتعارف.

أى و غير التمثيل بخلاف التمثيل.

أى بل كان مفردا، يعنى أنّ غير التمثيل يصدق على صورتين:

الأولى: بأن لا يكون منتزعا-من متعدّد سواء كان حقيقيا أو لا.

و الثانية: بأن يكون وجه الشبه منتزعا من متعدّد لكن لا يكون وهميا بل يكون حقيقيا.

و فى بعض النسخ «أو لا يكون وهميا و اعتباريا» فالمعنى أو كان منتزعا من متعدّد لكنّه ليس وهميا و لا اعتباريا، بل كان وصفا حقيقيا بأن كان حسييا أو عقليا، و تقدّم أنّ كونه حسييا أو عقليا باعتبار مادّته المنتزع منها، و إلا فالهيه الانتزاعية أمر اعتباري لا وجود له.

عطف تفسيريّ على قوله: «وهميا» .

و حاصل الكلام إنّ غير التمثيل عند السّكاكى أعمّ من غير التمثيل عند الجمهور، كما أشار إليه بقوله: «فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور» و ليس بتمثيل عند السّكاكى، أمّا كونه تمثيلا عند الجمهور، فلأنّ وجه الشبه منتزع من متعدّد، و لا يشترط كون الوجه غير حقيقيّ، و أمّا عدم كونه تمثيلا عند السّكاكى، فلأنّ وجه الشبه

[و أيضا] تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه و هو (١) أنه [إمّا مجمل و هو ما لم يذكر وجهه، فمنه] أى فمن المجمل ما هو ظاهر [وجهه (٢) أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر [يفهمه كلّ أحد (٣)] ممّن له مدخل فى ذلك. [نحو زيد كالأسد (٤) ، و منه خفى لا يدركه (٥) إلا الخاصّه كقول بعضهم]

فيه وصف حقيقى موجود خارجا فى ضمن الهيئتين الكائنتين فى الطرفين، و ذلك أنّ الهيئه المنتزعه من الثريا الشكل العذى ينتزع من إحاطه خطوط على الأنجم المخصوصه، و ما لها من القرب و البعد، و كذا الحال فى العنقود، و لا ريب أنّ هذا الشكل أمر خارجى حسيّ قائم بالأنجم و العنقود، فكلّ تمثيل عند السكاكى تمثيل عند الجمهور و ليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيلا عن السكاكى، فبين المذهبين عموم و خصوص مطلق باعتبار الصدق.

[تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجه الشبه إمّا مجمل]

@

[تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجه الشبه إمّا مجمل]

إشاره

أى التقسيم الآخر إنّ التشبيه إمّا مجمل و إمّا مفصل، و كان المناسب أن يقدم المفصل، و ذلك لأحد أمرين:
الأول: لأنّ مفهوم المفصل وجودى.

و الثانى: لأجل قلّه مباحثه، فبتقديمه يندفع طول الفصل بينه و بين المجمل.

أى من التشبيه المجمل التشبيه العذى ظاهر وجهه، بناء على كون عبارته مشتمله على حذف البدل، و هو وجهه، إذ لا يصحّ أن نحملها على حذف الفاعل، لكونه مقصورا على موارد ليس المقام منها.

أى قوله:

«يفهمه كلّ أحد» تفسير لقوله: «ظاهر» .

و حاصل ما فى المقام إنّ ضمير منه فى قوله: «فمنه» إمّا راجع إلى المجمل، و إمّا راجع إلى الوجه الغير المذكور قوله:

«ممّن له مدخل فى ذلك» بيان لقوله «كلّ أحد» أى ممّن له مدخل فى استعمال التشبيه لا مطلق أحد.

أى أنّ كلّ أحد يفهم أنّ وجه الشبه فى المثال هو الشجاعه.

أى لا يدرك وجه الشبه «إلا الخاصّه» أى الجماعه الذين ارتفعوا عن طبقه العوامّ و لهم ذهن يدركون به الدقائق و الأسرار.

ذكر الشيخ عبد القاهر (١) أنه قول من (٢) وصف بنى المهلب للحجاج لَمَّا سأله عنهم، و ذكر جار الله أنه قول الأنماريّه (٣) فاطمه بنت الخرشب، و ذلك أنها سئلت عن بنيتها أيهم أفضل؟ فقالت: عماره لا بل فلان، لا بل فلان، لا بل فلان، ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل [هم كالحلقه المفرغه لا يدرى أين طرفاها، أى هم متناسبون فى الشرف] يمتنع تعيين بعضهم فاضلا، و بعضهم أفضل منه [كما أنها] أى الحلقه المفرغه [متناسبه الأجزاء فى الصوره]

أى قصد بقوله: «ذكر الشيخ . . .» بيان ذلك البعض.

أى قول الشخص الّذى وصف بنى المهلب، و هو كعب بن معدان الأشعريّ، كما قال المبرد فى الكامل، فإنّه ذكر أنّه لما ورد على الحجاج قال له: كيف تركت جماعه الناس، فقال له كعب: تركتهم بخير أدركوا ما أملوا و آمنوا ممّا خافوا، فقال له: فكيف بنو المهلب فيهم، فقال: حماه السرح نهارا، و إذا أليلوا ففرسان البيات، و معنى أليلوا: دخلوا فى الليل، كأصبحوا، بمعنى دخلوا فى الصّباح، ثم قال: فأيتهم كان أنجد، فقال: هم كالحلقه المفرغه لا يدرى أين طرفاها، قوله: «لَمَّا سأله عنهم» أى حين سأل الحجاج عنهم ذلك الواصف بقوله: «أيهم أنجد» أى أشجع.

نسبه إلى الأنمار، اسم قبيله فاطمه بدل أو عطف بيان من «الأنماريّه»، قوله: «و ذلك» أى و سبب ذلك القول، قوله: «عن بنيتها» أى الأربعة الّذين رزقت بهم من زوجها زياد العيسى، و هم ربيع الكامل، و عماره الوهاب، و قيس الحفّاظ، و أنس الفوارس، و قوله: «عماره لا» أى لما ذكرت عماره معتقده أنّه أفضلهم، ثمّ ظهر لها أنّه ليس أفضل، أضربت عنه، و هكذا يقال: فيما بعد قوله: «ثكلتهم» أى فقدتهم بالموت، قوله: «هم كالحلقه المفرغه لا- يدرى أين طرفاها» تشبيه للأربعة بالحلقه المفرغه، أى كانوا كالحلقه المفرغه لا يدرى أين طرفاها، أى لتناسب أصولهم و فروعهم فى الشرف، يمتنع تعيين بعضهم فاضلا و بعضهم أفضل منه، كما أنّ الحلقه المفرغه لتناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضها طرفا و بعضها وسطا.

و الشاهد:

فى أنّ وجه الشبهه فى غايه الدقّه لا- يدركه إلّا- الحواسّ، لأنّ وجه الشبهه المشترك بين الطرفين هو التّناسب الكلى الخالى عن التّفاوت، و إن كان ذلك التّناسب فى المشبهه تناسبا فى الشرف، و فى المشبهه به تناسبا فى صوره الأجزاء.

ص: ٣٩

يُمتنع تعيين بعضها طرفاً و بعضها وسطاً، لكونها (١) مفرغاً مصمته الجوانب (٢) كالدائرة (٣). [و أيضاً منه] أى من المجمل، و قوله: منه، دون أن يقول: و أيضاً إمّا كذا و إمّا كذا، إشعار بأنّ هذا (٤) من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه، أى و من المجمل [ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين] يعنى الوصف الذى يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه (٥)، نحو: زيد أسد. [و منه (٦) ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده] أى الوصف المشعر بوجه الشبه

أى الأجزاء ممزوجه.

أى لا انفراج فيها، بل متّصله من كلّ جانب، و ليس المراد بالمصمته كونها لا جوف لها.

لا يقال: إنّ الحلقة المفرغه من أفراد الدائرة، فلا وجه لتشبيهها بها.

لأننا نقول: المراد كالدائرة التى ليست حلقة، و هى التى تكون متداولة فى الأشكال عند الفلاسفة.

أى التقسيم الذى شرع فيه من تقسيمات المجمل، أراد بالجمع ما فوق الواحد، كالجمع المنطقى، أى إنّ هذا تقسيم المجمل ثانياً، بعد تقسيمه أولاً إلى ظاهر و خفى، و ليس هذا من تقسيمات مطلق التشبيه.

و حاصل الكلام فى المقام:

أنّه لو حذف «منه» و أوتى مكانه «و إمّا كذا و إمّا كذا» لتوهم أنّ هذا تقسيم لمطلق التشبيه لاتّحاد أسلوبه مع أسلوب قوله: «إمّا تمثيل و إمّا غير تمثيل»، فدفعاً لذلك قال: «منه» و غير الأسلوب.

أى أتى بهذه العناية دفعا لما يقال: إنّ ذكر الوصف و عدمه يشمل المجمل و المفضّل، فلا وجه لتخصيصه بالمجمل.

و حاصل الدّفع:

إنّ لهذا وجهاً، و ذلك لأنّ المراد بالوصف المذكور الوصف المشعر بوجه التشبيه، و هذا لا يذكر فى المفضّل، أو ذكره فيه بمنزلة التكرار، و هو مستهجن عند البلغاء، قوله: «زيد أسد» مثال لما لم يذكر فيه ما يشعر إلى وجه الشبه أى الشجاعه.

أى من المجمل «ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده» .

كقولها (١) : هم كالحلقه المفرغه (٢) لا يدري أين طرفاها. [و منه ما ذكر فيه وصفهما] أي المشبه و المشبه به كليهما [كقوله (١)(٣) : صدفت عنه] أي أعرضت عنه [و لم تصدف مواهبه عنى و عاوده ظنى، فلم يخب كالغيث إن جئته و افاك] أي أتاك [ريقه] يقال: فعله في روق شبابه، و ريقه أي أوله، و أصابه ريق المطر، و ريق كل شيء أفضله، [و إن ترحلت عنه ليج في الطلب] وصف المشبه، أعنى الممدوح بأن عطايه فائضه عليه أعرض (٤)

أي فاطمه الأنمارية.

أي فإن وصف الحلقة بكونها مفرغه غير معلومه الطرفين مشعر بوجه التشبيه، كما عرفت.

شرح مفردات البيت:

«صدفت» بالصاد و الدال المهملتين و الفاء، متكلم بمعنى انصرفت و أعرضت، أي انصرفت عنه تجريبا لشأنه، أو خطأ منى، و قلّه وفاء بحقه «لم تصدف» مضارع من صدف «عاود» ماض من المعاوده، و هو بالعين و الدال المهملتين بينهما واو، بمعنى الرجوع إلى الأمر الأول «الظن» خلاف اليقين و إسناد عاود إليه تجوز، و حقيقته عاودت لمواصلته طلبا للطفه ظنا منى أنى أجد فيه المراد «فلم يخب»، أي ظنى، و المقصود أنه لم يرد أحدا من بابه مع كونه معرضا عنه، فلا يرد أحدا عند عدم الإعراض بطريق أولى «الغيث»، هو المطر الواسع المقبل المذى يرتجيه أهل الأرض، قوله: «إن جئته» فى مقابل قوله: «و عاوده ظنى»، و قوله: «إن ترحلت» فى مقابل قوله: «صدفت عنه»، «الزيق» بمعنى أفضل الشيء و خالصه، فروق الشبَاب، و ريقه أفضله و أحسنه «إن ترحلت عنه» أي إن ارتحلت و فررت و تباعدت عن الغيث، «لجج» أي كثر اللجج بالجميم من اللجاج، و هو الخصومه، أو بالحاء المهمله من الإلحاح، و هو فى الأصل كثره الكلام أريد به هنا مجرّد الكثرة، و المعنى على كل حال بالغ.

و الشاهد:

فى البيت كونه مشتملا على تشبيه مجمل قد ذكر فيه وصف المشبه و وصف المشبه به المشعرين بوجه الشبه، كما بينه الشارح.

أي أعرض الشاعر، و هو معنى صدفت عنه.

ص: ٤١

١- ١) - أي كقول أبى تمام فى مدح الحسن بن سهل.

أو لم يعرض، وكذا (١) وصف المشبه به أعنى الغيث، بأنه يصبك إن جئته أو ترحلت عنه، والوصفان (٢) مشعران بوجه الشبه، أعنى الإفاضه فى حالتى الطلب و عدمه، و حالتى الإقبال عليه، و الإعراض عنه. [و إما مفضل] عطف (٣) على إما مجمل [و هو ما ذكر فيه وجهه (٤) كقوله: و ثغره فى صفاء، و أدمعى كاللآلى (٥)، و قد يتسامح (٦) بذكر ما يستتبعه مكانه] أى بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه (٧) أى يكون وجه الشبه تابعا له لازما فى الجملة.

أى كالمشبه.

أى الوصفان الخاصان، و هما كون الممدوح فائضه أعرضت عنه أو لا، و كون الغيث يصبك جئته أو ترحلت عنه.

[و إما مفضل]

@

[و إما مفضل]

أى معطوف على قوله: «إما مجمل» و العاطف هو إما على قول، و الواو على قول آخر، و إما لمجرد التفصيل. أى وجه التشبيه.

أى فإن هذا البيت قد ذكر فيه وجه الشبه، و هو الصفاء، و قد تقدم التمثيل به لتشبيه التسويه، و لا بعد فى كون كلام واحد مثلا لشيئين مع تعدد الجبه كالبيت، فإنه لاشتماله على تعدد الطرف الأول يصلح أن يكون مثلا لتشبيه التسويه، و باعتبار التصريح بوجه الشبه يصلح أن يكون مثلا للتشبيه المفضل، ثم إن وصف الدموع بالصفاء للإشعار إلى كثرتها، فإن الكثيره تقتضى غسل المنبع و تنقيته من الأوساخ التى تمتزج بالماء، بخلاف ما إذا جرى أحيانا، فإنه يكون متلبسا بكدرات المنبع، فسقط من أفاد أن وصف الدمع بالصفاء لا يناسب كون البيت مسوقا لبيان كثرة الحزن، لأن الدمع الصافى لا يدل عليها، و إنما الدال عليه الدمع المشوب بالدم.

و كيف كان فالشاهد فى البيت: كونه مشتملا على ذكر وجه الشبه مفضلا، لأن وجه الشبه و هو الصفاء مذكور مفضلا.

أى قد يتساهل البياتيون فى تسميه ما يستتبع وجه الشبه وجه شبه بسبب ذكر أهل المحاوره ما يستلزمه مكانه.

أى تفسير الشارح، «أى بأن يذكر...» إشاره إلى أن قول المصنف مكانه ظرف لغو متعلق بذكر لا أنه ظرف مستقر حال من ما الموصوله، فإنه تكلف مستغنى عنه،

[كقولهم (١) للكلام الفصيح، هو كالعسل فى الحلاوه، فإنّ الجامع (٢) فيه لازمها] أى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوه [و هو ميل الطبع] لأنّه المشترك بين العسل و الكلام لا- الحلاوه التى هى من خواصّ المطعومات. [و أيضا] تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه و هو (٣) أنّه (٤) [إمّا قريب مبتدل (٥)، و هو (٦) ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر، لظهور وجهه فى بادئ الرأى]

و أنّ الاستتباع معناه الاستلزام، فإنّ الاستتباع أعمّ من استتباع الملزوم للازمه.

توضيح ذلك كما فى المفصّل: إنّ الاستتباع قد يطلق على إيجاب العلّه التامّه وجود معلولها فى الخارج، فإنّه يقال: جزّ الرقبه مستتبع للقتل، و إجراء العقد مستتبع للملكيه، أى إنّهما موجبان لهما، و قد يطلق على اقتضاء المقتضى الذى هو جزء للعلّه التامّه وجود مقتضاه فى الخارج، فيقال: الجماع مستتبع للحمل، أى أنّه مقتضى له و مؤثّر فيه، لو لم يمنع عنه مانع، و كانت الشّرائط موجوده، و قد يطلق على استلزام الملزوم للازمه، فيقال: الأربعة مستتبعه للزوجيه، أى مستلزمه لها، و المراد به هنا المعنى الأخير، حيث إنّ الحلاوه عاده مستلزمه لميل الطبع و إن لم تكن كذلك عقلا إلاّ أنّه لا ضير فيه، فإنّ المراد من الاستلزام ما هو الأعمّ من العقلّى و العادى.

أى كقولهم فى وصف الكلام الفصيح أو البليغ: هو كالعسل فى الحلاوه.

أى وجه الشبه المشترك بين الطرفين هو لازم الحلاوه، و هو ميل الطبع، فوجه الشبه فى الحقيقه بين العسل و الكلام الفصيح هو ميل الطبع.

[تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجه الشبه إمّا قريب مبتدل]

@

[تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجه الشبه إمّا قريب مبتدل]

إشاره

أى التقسيم الثالث.

أى وجه الشبه.

أى مستعمل للعامّه و غيرهم، و متداول عند الجميع كما إذا أريد تشبيه الهندى بالفحم فى السواد، فإنّه ينتقل من تصوّر الهندى بلا تأمل إلى تصوّر الفحم، فتشبيه الهندى بالفحم مبتدل، لأنّ المراد بالابتدال هنا هو التّداول و كثره الاستعمال.

أى القريب «ما» أى التشبيه الذى «ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر»، بيان ذلك: إنّ التشبيه لما كان مسوقا

حال المشبه، و جعله كالمشبه به كان فيه انتقال ذهن من يريده من المشبه إلى المشبه به على النحو المذكور، فإذا نقول: إن كان ذلك الانتقال

ص: ٤٣

أى فى ظاهره إذا جعلته (١) من بدا الأمر يبدو، أى ظهر، و إن جعلته مهموزا من بدأ فمعناه فى أول الرأى، و ظهور وجهه (٢) فى بادى الرأى يكون لأمرين: إما [لكونه (٣) أمرا جمليا] لا تفصيل فيه (٤) [فإن (٥) الجملة أسبق إلى النفس] من التفصيل ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث إنه شىء أو جسم أو حيوان (٦) أسهل و أقدم-من إدراكه

حاصلا من غير تدقيق نظر، لظهور وجه الشبهه كان التشبيه مبتدلا كما فى تشبيه الرجل الشجاع بالأسد، و إن كان ذلك الانتقال بعد التأمل لعدم ظهور وجه الشبهه، كما فى قوله: «و الشمس كالمرآه فى كف الأشل» كان التشبيه غريبا حسنا.

بيان لتفسيره «بادى الرأى» بقوله: «أى فى ظاهره» ثم إضافة البادى إلى الرأى على هذا التقدير من إضافة الصفة إلى الموصوف، فالمعنى أى فى الرأى الظاهر، يعنى لا حاجه إلى الرأى العميق و الفكر الدقيق، بل يكفى فيه رأى ظاهر يحصل لكل من تصدى له.

أى وجه التشبيه.

أى وجه التشبيه أمرا جمليا، قوله: «جمليا» نسبة إلى الجملة بحذف التاء، كما فى بصرى و كوفى، على ما قرّر فى موضعه.

أى أتى الشارح بذلك للإشارة إلى أن المجمل فى المقام مقابل للمفصل لا للمبين، كى يكون بمعنى ما لم تتضح دلالتة، و حاصل كلام المصنّف و مراده أن أحد سببى، ظهور وجه الشبهه فى بادى الرأى كونه مجملا لا تفصيل فيه، سواء كان بسيطا لا تركيب فيه أصلا كقولك: زيد كعمرو فى النطق، و زيد كالشمس فى الضياء، أو مركبا لم ينظر إلى أجزائه نحو زيد كعمرو فى الإنسانيه.

علّه للعلّه، فيكون المعنى إن الأمر الجملى أظهر من التفصيلي، لأن الأمر المجمل أسبق إلى إدراك النفس و فهمه من الأمر المفصل، و السير فى ذلك إن المجمل يحتاج إلى ملاحظه واحده، بخلاف المفصل، فإنه محتاج إلى تعدد الملاحظه بحسب ما فيه من الأجزاء، و لازم ذلك كون المجمل أسبق إلى إدراك النفس من المفصل لكونه قليل المؤنه بالإضافة إليه، سيما إذا كان التفصيل بتحليل المجمل لا بجمع أمور.

أى هذه الثلاثة أعنى كون الإنسان شيئا أو جسما أو حيوانا متفاوتة الرتب فى العموم و الأعرفيه، فإنّ العامّ أعرف من الخاصّ، و ليست متفاوتة فى الإجمال المقابل

من حيث إنّه جسم نام حسّاس متحرّك بالإرادة ناطق (١) .

[أو]لكون وجه الشّبه [قليل التّفصيل (٢) مع غلبه حضور المشبّه به في الدّهن إمّا عند حضور المشبّه لقرب المناسبه]بين المشبّه و المشبّه به، إذ لا يخفى أنّ الشّيء (٣) مع ما (٤) يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (٥) [كتشبيه الجرّه الصّغيره (٦) بالكوز في المقدار و الشّكل]فإنّه قد اعتبر في وجه الشّبه تفصيل ما

للتّفصيل، فإنّها متساويه الأقدام في ذلك حيث إنّه لم يلاحظ في شيء منها ما لها من الأجزاء، فكّلّها على منوال واحد من هذه النّاحيه.

أى فقولنا: الإنسان كالبياض في الشّيئيّه، أو كالحجر في الجسميّه أو كالغنم في الحيوانيّه تشبيه مبتذل، و قولنا: الرّومى كالزّنجى في أنّ كلّ منهما جسم حسّاس متحرّك بالإرادة تشبيه غريب، و كذلك قولنا: زيد كعمرو في الإنسانيّه، و شرف الحسب و كرم الطّبع و حسن المعاشره، و دقّه النّظر في الأمور، هذا هو التّفصيل الجمعيّ، كما أنّ الأوّل هو التّفصيل التحليليّ.

أى هذا هو الأمر الثّاني من الأمرين الموجبين لظهور وجه الشّبه في بادى الرّأى، يعنى أنّ ظهور الوجه إمّا لكونه أمرا جمليّا، و إمّا لكونه قليل التّفصيل، و إن لم جمليّا، قوله: «مع غلبه» أى كون وجه الشّبه قليل التّفصيل مع غلبه، أى حال كون قلّه التّفصيل مصاحبه لغلبه «حضور المشبّه به في الدّهن» ثمّ قوله: «عند حضور المشبّه» ظرف لغلبه حضور المشبّه به، قوله: «لقرب المناسبه» علّه لغلبه حضور المشبّه به عند حضور المشبّه.

أى المشبّه به.

أى مع المشبّه الذى يناسبه، بأن كانا من واد واحد، كالأوانى و الإظهار.

أى أسهل حضورا من نفسه مع المشبّه الذى لا يناسبه، و السّرّ في ذلك: أنّ المتناسبين مقترنان في الخيال بخلاف غير المتناسبين، و لازم ذلك كون أحد المتناسبين أسهل حضورا في النّفس مع مناسبه الآخر من حضوره مع ما لا يناسبه.

أى من التشبيه المبتذل لظهور وجه الشّبه بواسطه كونه قليل التّفصيل مع غلبه حضور المشبّه به في الدّهن عند حضور المشبّه، هو تشبيه الجرّه الصّغيره بالكوز في المقدار و الشّكل حيث إنّ شكل كلّ منهما كروى مع استطاله، و إنّما قيد الجرّه بالصّغيره، إذ لا مناسبه في

ص: ٤٥

أعنى المقدار و الشّكل (١) ، إلا أنّ الكوز غالب الحضور عند حضور الجرّه [أو مطلقاً] عطف على قوله:

عند حضور المشبه (٢) ، ثم غلبه حضور المشبه به فى الذّهن مطلقاً تكون [لتكرّره] أى المشبه به [على الحسّ] فإنّ (٣) المتكرّر على الحسّ كصوره القمر غير منخسف أسهل حضوراً ممّا لا يتكرّر على الحسّ كصوره القمر منخسفاً (٤) [كالشّمس] أى كتشبيه الشّمس [بالمراه المجلّوه (٥) فى الاستداره و الاستناره] فإنّ فى وجه الشّبه تفصيلاً ما (٦) ،

لكن المشبه به أعنى المراه غالب الحضور فى الذّهن مطلقاً (٧) [لمعارضه كلّ من القرب

الشّكل بين الكوز و الجرّه الكبيره «الجرّه» هى إناء خرف له بطن كبير و فم واسع.

أى وجه الشّبه هو المقدار و الشّكل، فىكون قليل التفصيل لاشتماله على أمرين فقط، و حضور الكوز فى الذّهن عند حضور الجرّه الصّغيره غالب لقرب المناسبه بينهما، و لعاده بعض النّاس يصبّون الماء من الجرّه فى الكوز و يشربون منه، و حينئذ فإذا حضرت الجرّه فى الذّهن حضر الكوز فيه لحصول تقارن فى الخيال بين الصّورتين.

أى لمعنى حينئذ أو لكون وجه الشّبه قليل التفصيل مصاحباً لغلبه حضور المشبه به فى الذّهن غلبه مطلقه، و غلبه حضور المشبه به فى الذّهن مطلقاً يكون «لتكرّره» أى لتكرّر المشبه به «على الحسّ» أى حسّ من الحواسّ الخمس، و كان عليه أن يقول: أو لكونه لازماً لما يتكرّر على الحسّ، فإنّه أيضاً يوجب غلبه حضوره فى الذّهن مطلقاً.

تعليل لكون التّكرّر على الحسّ علّه لغلبه حضور المشبه به فى الذّهن مطلقاً.

فتشبيه وجه هندىّ بالقمر المنخسف فى الاستداره و اللّون تشبيه غريب، و تشبيه وجه امرأه جميله بالقمر المنير فى الاستداره و الضّياء تشبيه مبتذل.

أى بصيغه اسم المفعول، أى المصقوله، قوله: «فى الاستداره» راجع إلى الشّكل، و قوله: «فى الاستناره» راجع إلى الكيف.

حيث اعتبر ما يرجع إلى الشّكل، و ما يرجع إلى الكيف من الاستداره و الاستناره.

أى عند حضور المشبه و عند غيره، لكثره شهود المراه و تكرّرها على الحسّ.

و التكرّر التفصيل (١) [أى و إنّما كانت قلّه التفصيل فى وجه الشّبه مع غلبه حضور المشبه به بسبب قرب المناسبه (٢) أو التكرّر على الحسّ (٣) سببا (٤) لظهوره المؤدى إلى الابتدال مع أنّ التفصيل (٥) من أسباب الغرابه لأنّ قرب المناسبه فى الصّوره الأولى (٦) و التكرّر على الحسّ فى الثانيه (٧) يعارض كلّ منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعه الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيصير وجه الشّبه كأنّه أمر جمليّ

أى لمعارضه مقتضى كلّ منهما لمقتضى التفصيل، حيث إنّ مقتضاهما ظهور وجه الشّبه، و ابتداله لسرعه الانتقال معهما من المشبه إلى المشبه به، و مقتضى التفصيل عدم ظهور وجه الشّبه للاحتياج معه إلى التأمّل، فبعد التساقط يصبح الوجه كأنّه أمر جمليّ لا تفصيل فيه، و قد عرفت أنّ هذا موجب لكونه ظاهرا، و هو موجب لكونه مبتدلا، قوله: «لمعارضه. . .» عله لمحذوف، و هو جواب عمّا يقال: كيف جعل التفصيل القليل عله لظهور وجه الشّبه، مع أنّ التفصيل يقتضى عدم الظهور.

و حاصل الجواب: أنّه جعلت قلّه التفصيل سببا للظهور مع أنّه من أسباب الغرابه، لمعارضه كلّ من مقتضى القرب و التكرّر مقتضى التفصيل، فيصبح التفصيل، كأنّه غير موجود، و أنّ الوجه أمر جمليّ لا تفصيل فيه، و قد عرفت أنّ هذا أقرب إلى الدّهن، و يورث ابتدال التشبيه، فظهر من هذا البيان أنّ لفظ مقتضى مقدّر قبل التفصيل، و قبل قوله: «القرب و التكرّر»، و أنّ التفصيل القليل يوجب غرابه التشبيه لو لم يعارضه القرب و التكرّر المذكوران، و أنّ نسبه ظهور الوجه إلى التفصيل مسامحه، فإنّه لا يقتضى الظهور، بل إنّما يقتضيه الإجمال الادّعائى بعد سقوط مقتضاه بالمعارضه.

أى كما فى التشبيه الأوّل.

أى كما فى التشبيه الثانى.

خبر لكان فى قوله: «إنّما كانت» أى إنّما كانت قلّه التفصيل فى وجه الشّبه. . . سببا لظهور وجه الشّبه «المؤدى إلى الابتدال» أى- ابتدال التشبيه و امتهانه.

أى مطلقا، و إن كان قليلا «من أسباب الغرابه» .

و هى غلبه حضور المشبه به فى الدّهن عند حضور المشبه.

و هى غلبه حضور المشبه به مطلقا.

لا تفصيل فيه، فيصير سببا للابتدال. [و إما بعيد غريب]عطف (١) على قوله: إما قريب مبتدل [و هو (٢) بخلافه]أى ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر و تدقيق نظر [لعدم (٣) الظهور]أى لخباء وجهه فى بادی الرأى، و ذلك أعنى عدم الظهور (٤) [إما لكثرة التفصيل كقوله: و الشمس كالمرآه]فى كف الأشلّ، فإن وجه الشبه فيه من التفصيل ما سبق (٥)، و لذا (٦) لا يقع فى نفس الرأى للمرآه الدائمه الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملا و يكون فى نظره متمهلا [أو ندور]أى (٧) لندور [حضور المشبه به

أى و العاطف هو الواو لا إما على الصحيح، كما بين فى النحو.

[و إما بعيد غريب]

@

[و إما بعيد غريب]

أى البعيد، بخلاف القريب المبتدل فى المفهوم و هو التشبيه الذى لا ينتقل الذهن فى التشبيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر و تدقيق نظر، فعطف «تدقيق نظر» على «فكر» عطف تفسير. عله لمخالفته للقريب.

أى عدم الظهور، يكون لأمرين:

الأول: ما أشار إليه بقوله: «إما لكثرة التفصيل» .

و الثانى: ما أشار إليه «أو ندور» .

و حاصل ما سبق من التفصيل أنّ وجه الشبه فى المثال هيئه قد انتزعت من الأمور الكثيره، كالأستداره و الإشراق و الحركه السريعه على الكيفيه المخصوصه التى يراها الناظر إذا أحدّ نظره ليرى جرم الشمس، فهذا التفصيل أوجب كون وجه الشبه خفيا، و هو أوجب غرابه التشبيه.

أى لأجل كثره التفصيل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآه الموصوفه «لا- يقع» أى لا يحصل ذلك الوجه، و هو الهيئه المعتره فيها التفصيل المذكور فيما سبق «فى نفس الرأى للمرآه الدائمه الاضطراب» أتى بهذا القيد لأن وجه الشبه المذكور سابقا من الهيئه الموصوفه لا يتأتى إلا مع دوام الحركه و اضطرابها، «إلا بعد أن يستأنف تأملا» أى يجدده و يستقله «و يكون فى نظره متمهلا» أى متداوما.

أى أتى الشارح بهذا التفسير للإشاره إلى أنّ قوله: «أو لندور» عطف على قوله: «كثره» فالمعنى أنّ عدم الظهور إما لكثرة التفصيل

أو لندور حضور المشبه به، أي لقله التفصيل مع ندور حضور المشبه به.

ص: ٤٨

إمّا عند حضور المشبّه (١) لبعده المناسبه (٢) كما مرّ في تشبيه البنفسج بنار الكبريت (٣) [و إمّا مطلقاً (٤)] أو ندور حضور المشبّه به مطلقاً يكون [إمّا لكونه (٥) وهمياً] كأنياب الأغوال [أو مركباً خيالياً] كأعلام ياقوت نثرن على رماح من زبرجد.

أى عند حضور المشبّه فقط.

أى هذا علّه للعلّه، أى و إنّما ندر حضور المشبّه به عند حضور المشبّه لبعده مناسبه بينهما.

فإنّ نار الكبريت و إن كانت بنفسها غير نادره الحضور فى الذّهن إلّا أنّها نادره الحضور عند حضور صورته البنفسج فيه، حيث إنّ هيئته البنفسج تجذب الذّهن إليها و تجعله ذاهلاً عن غيرها، لمكان كونها ملائمته للطّبع غايه الملائمه.

أى و إمّا أن يكون ندوره مطلقاً، أى سواء كان المشبّه حاضراً فى الذّهن أو غير حاضر فيه.

أى إمّا لكون المشبّه به وهمياً، أى لكونه مدركا بالوهم لا بإحدى الحواسّ الظّاهره، كما إذا كان نفسه و مادّته غير موجودين فى الخارج، و معلوم أنّ المشبّه به إذا كان كذلك لا يدركه إلّا الوهم، و المراد بالوهم ليس ما يدرك المعنى الجزئى كما مرّ فى باب الفصل و الوصل، بل المراد بالوهمى ما لا يكون للحسّ مدخل فيه، بأن لا يكون نفسه، و لا مادّته مدركا به، لكنّه بمثابه لو أدرك لكان مدركا به كأنياب الأغوال، فإنّها لم تدرك بالحسّ، لعدم وجودها خارجاً، لكنّها بنحو: لو أدركت لأدركت به كأنياب الأغوال، ثمّ المراد بالخيالىّ فى قوله: «أو مركباً خيالياً» أيضاً ليس المعنى الّذى ذكر فى باب الفصل و الوصل، من أنّ الخيالىّ ما هو مخزون فى الخيال من الصّور بعد غيوبتها عن الحسّ المشترك، بل المراد به ما مرّ فى أوائل هذا البحث من أنّ الخيالىّ هو المعدوم الّذى فرض مجتمعا من أمور كلّ واحد منها ممّا يدرك بالحسّ، و بهذا يفترق عن الوهمىّ، حيث إنّ المعدوم فرض مجتمعا من أمور لا يكون كلّ واحد منها مدركا بالحسّ، كما أنّها مجتمعه كذلك، و حيث إنّ الخيالىّ عباره عن المعدوم المذكور لا يدركه إلّا المتّسع فى المدارك، فيستحضره فى بعض الأحيان ليشبّه شيئاً به، و لازم ذلك أن يكون وجه الشّبّه خفياً، و هو يوجب غرابه التّشبيه كأعلام ياقوت منشوره على رماح من زبرجد.

[أو]مركباً (١) [عقلياً] كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَشْفَاراً (٢) ، و قوله: [كما مرّ (٣)]إشاره إلى الأمثله التي ذكرناها آنفا [أو لقله تكررّه (٤)]أي المشبه به [على الحسّ، كقوله (٥): و الشمس كالمرآه] في كفّ الأشلّ،

أي أتى الشّارح بقوله: «مركباً» للإشاره إلى أنّه عطف على قوله: «أو خيالياً» لا على قوله: «أو مركباً خيالياً» و إلّا لاكتفى به و لم يذكر «وهمياً» ، لأنّ الوهميّ هنا مندرج في العقليّ، كما عرفت، فلا بدّ في المقام من الالتزام بكونه عطفاً على «خيالياً» حتّى يعود قوله: «مركباً» عليه بالعطف، و يصبح جعل قوله: «وهمياً» قسيماً له صحيحاً.

أي في قوله تعالى: مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَالاً فَإِنَّ الْمَشَبَّهَ بِهِ مَرْكَبٌ مِنَ الْحِمَارِ وَ حَمَلِ الْأَسْفَارِ، و كلاهما مفهومان كليّان، إذ لا قصد إلى الحمار المعين، فيكونان عقليّين، فكان المركب منهما أيضاً عقليّاً، فحيث إنّّه ليس بمحسوس كان نادر الحضور في الذّهن مطلقاً، و هو يوجب خفاء الوجه لغرابه التّشبيه.

و بعبارة أخرى:

إنّ المشبه به هي الصّيفه المنتزعه من كون الحمار حاملاً-لشيء، و كون المحمول أبلغ ما ينتفع به، و كونه مع ذلك محروم الانتفاع به، و كون الحمل بمشقه و تعب، و لا-ريب أنّ هذه الأمور أمور كليّيه فما انتزعت منها أيضاً كليّيه عقليّيه، و حيث إنّها ليست بمحسوسه مع أنّها -لمكان كونها مركبه-محتاجه إلى الاعتبار المذكوره تصبّح نادره الحضور في الذّهن، بحيث لا يكاد يستحضرها مجموعه إلّا الخواصّ، و هذا يوجب خفاء الوجه الموجب لغرابه التّشبيه.

إشاره إلى ما ذكرنا من الأمثله المذكوره، و قد ذكرنا كلّ منها في مورده.

عطف على قوله: «لكونه وهمياً» أي من موجبات ندره حضور المشبه به في الذّهن قلّه تكررّه في الحسّ لوضوح أنّه إذا كان كذلك كصوره القمر منخسفا يكون نادر الحضور في الذّهن مطلقاً، و إن كان محسوساً.

أي كندرّه حضور المشبه به مطلقاً من جهه قلّه التّكرّر في التّشبيه الواقع في-قوله «و الشمس كالمرآه في كفّ الأشلّ» فإنّ المرآه في كفّ الأشلّ ليست ممّا يتكرّر على الحسّ.

فإنَّ الرُّجُلَ (١) ربَّما ينقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآه في يد الأشلِّ. [فالغرابه فيه] أى فى تشبيه الشَّمس بالمرآه فى كَفِّ الأشلِّ [من وجهين] أحدهما كثره التفصيل فى وجه الشَّبه (٢) ، و الثَّانى قَله التَّكرُّر (٣) على الحسِّ. فإن قلت (٤) : كيف تكون ندره حضور المشبَّه به سببا لعدم ظهور وجه الشَّبه. قلت (٥) : لأنَّه فرع الطَّرفين، و الجامع المشترك العذى بينهما إنَّما يطلب بعد حضور الطَّرفين، فإذا ندر حضورهما ندر التفات الذَّهن إلى ما يجمعهما، و يصلح سببا للتَّشبيه بينهما. -[و المراد بالتَّفصيل (٦) أن ينظر فى أكثر من وصف] واحد لشيء واحد، أو أكثر (٧)

قوله: «فإنَّ الرُّجُلَ» علَّه لقله التَّكرُّر أى ربَّما لا يرى أحد مرآه فى يد الأشلِّ، و على تقدير رؤيتها فى يده، فلا يتكرَّر، و على تقدير التَّكرُّر فلا يكتر، فالمحقَّق هو قلُّه التَّكرُّر.

أى و قد صرَّح به سابقا بقوله: «إنَّما لكثره التفصيل» .

أى قلُّه تكرر المشبَّه به على الحسِّ.

و حاصل السُّؤال: إنَّ وجه الشَّبهه يغير المشبَّه به، فندره أحدهما لا توجب ندره الآخر، حتَّى يقال: إنَّ ندره حضور المشبَّه به تكون سببا لعدم ظهور وجه الشَّبهه، و كذا ظهور أحدهما لا يقتضى ظهور الآخر، فلا يلزم من ندره أحدهما ندره الآخر.

و حاصل الجواب: إنَّ وجه الشَّبهه من حيث إنَّه مشترك بين الطَّرفين فرع عنهما، فلا- يتعقَّل إلا بعد تعقُّلها، و منها ينتقل إليه لكونه المشترك و الجامع بينهما، فلا بدَّ و أن يخطر الطَّرفان أوَّلا ثمَّ يطلب ما يشتركان فيه فحينئذ إذا كان أحد الطَّرفين نادرا كان الوجه نادرا لكونه فرعا عن الطَّرفين من حيث إنَّه وجد بينهما، و أمَّا تعليل عدم ظهور وجه الشَّبهه بندره حضور المشبَّه به دون المشبَّه مع أن مقتضى ما تقدَّم من الجواب أن ندره كلِّ من المشبَّه و المشبَّه به تقتضى عدم ظهور وجه الشَّبهه، فلأنَّ المشبَّه به هو العمده فى التَّشبيهه الحاصل بين الطَّرفين، فظهور وجه الشَّبهه و عدمه إنَّما يسند إليه، لكونه عمده فى التَّشبيهه.

أى التفصيل فى وجه الشَّبهه الذى هو سبب فى غرابه التَّشبيهه، فاللام فى التفصيل للعهد الذِّكرى.

أى أكثر من وصف واحد، ثابت لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثه أو أكثر، فالوصف فى التفصيل لا بدَّ أن يكون أكثر منه، و أمَّا الموصوف فقد يكون واحدا، و قد يكون أكثر منه، ثمَّ إنَّه لم يقصد من قوله: «أكثر» التفصيل لعدم كون الواحد كثيرا، ليكون الاثنان فصاعدا أكثر منه.

بمعنى أن يعتبر (٢) فى الأوصاف وجودها أو عدمها (٣) أو وجود البعض و عدم البعض (٤) ، كلّ من ذلك (٥) فى أمر واحد أو أمرين أو ثلاثه أو أكثر. فلذا (٦) قال: [و يقع] أى التفصيل [على وجوه] كثيره [أعرفها (٧) أن تأخذ بعضا]

أى يلاحظ «فى الأوصاف وجود» تلك الأوصاف، كما فى قول الشاعر: الشّمس كالمرآه فى كفّ الأشلّ، فإنّه قد اعتبر فى وجه الشّبه وجود أوصاف المرآه و الشّمس من الاستداره و الإشراق و الحركه السّريعه على جهات مختلفه.

أى يعتبر عدم الأوصاف كتشبيه الشّخص العديم النّفع بالعدم فى نفى كلّ وصف نافع، فإنّه قد اعتبر فى وجه هذا التشبيه عدم وجود الأوصاف الفاضله من السّخاوه و الشّجاعه و العلم و العداله، و غيرها من الأوصاف.

أى بأن يعتبر فى وجه الشّبه التّركيب من وجود بعض أوصاف، و عدم بعض أوصاف، كما فى قول امرئ القيس الآتى، فإنّه قد اعتبر فى وجه التشبيه الكائن فيه وجود الضّوء و الشّكل المخروطى فى اللّهب و عدم الدّخان فيه.

أى كلّ واحد ممّا ذكر من الأمور الثلاثه:

إمّا ثابت لموصوف واحد كما فى تشبيه مفرد مقيدىين أو غير-مقيدىين، أو تشبيه مفرد بمركبّ أو بالعكس، أو لموصوفين أو لثلاث موصوفات أو لأربع موصوفات فصاعدا، كما فى تشبيه مركّب بمركبّ، أو تشبيه مركّب بمفرد أو بالعكس، فمجموع الأقسام قسما، يحصل من ضرب الثلاثه فى الأربعة.

أى لأجل ما ذكرناه من الصّور المتصوّره فى المقام، قال المصنّف: «و يقع» أى التفصيل «على وجوه» .

أى أشهر الوجوه و أشدها قبولا عند أهل المعرفه لحسنه وجودته من جهه اشتماله على الدّقائق و الأسرار هو وجهان:

الأوّل: ما أشار إليه بقوله:

«أن تأخذ بعضا» أى يعتبر بعض الأوصاف دون البعض.

و الثّانى: ما أشار إليه بقوله:

«و أن تعتبر الجميع. . .» فانتظر توضيح ذلك.

من الأوصاف [و تدع بعضاً] أى (١) تعتبر وجود بعضها و عدم بعضها [كما فى قوله (١١)]: حملت (٢) ردينيا[يعنى رمحا منسوباً إلى ردينه [كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان]

أى أتى بهذا التفسير للإشارة إلى أن مراد المصنّف من قوله: «و تدع بعضاً» اعتبار عدمه لا عدم اعتباره، و إن كان الترك يصدق عليه أيضاً، و الوجه فى ذلك ظاهر، فإنّ عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر فى تشبيهه من التشبيهات، ثمّ إنّ مراده من ترك بعض الأوصاف الترك الذى فيه دقّه و لطافه، كما فى البيت الآتى، لظهور أنّ قولك: زيد كعمرو فى الجبن، و عدم الكرم، ليس من جملة الأعراف، إلاّ أن نلتزم بأنّ مجرد اجتماع الوجود و العدم ممّا فيه دقّه و لطافه، حيث إنّ المأنوس اجتماع الوجودات أو العدمات لا الوجود و العدم، و لكن دون إثباته خرط القتاد.

شرح مفردات البيت «حملت» متكلم من الحمل، «الردينى» نسبة إلى ردينيه، و هى بالراء و الدال المهملتين، و الياء و النون، كرميته موضع فى اليمامة، و قيل: اسم امرأه كانت تقوم الزمّاح و تعدلها، أى هى امرأه كانت تحسن صنعه الزمّاح. «السنان» بالسّين المهملة و التّون ككتاب حديده الزمّح، «السّنا» بالسّين المهملة كعصا الصّوء، اللّهب اشتعال النّار.

و الشّاهد فى البيت:

كونه مشتقاً على التشبيه المفضّل، حيث إنّ امرء القيس قد اعتبر فى اللّهب بعض أوصافه من لونه الزّرق الصّيفيه، و شكله المخروطيّ، و نفى بعضه الآخر، و هو اتّصاله بالدخان، إذ لو لم يعتبر عدمه، لا ختلّ ما قصده من التشبيه، و هو بيان حال القناه بأنّ حديدتها مجلّوه اللّون و الشّكل و المقدار على ما فصلّ سابقاً.

ثمّ إنّ المتحصّل من كلام المصنّف أنّ صور الأعراف حاصله من ضرب الصّيورتين، أى صورته اعتبار وجود البعض و عدم البعض، و صورته اعتبار الجميع على أحوال الموصوف الأربعة، أعنى كون الموصوف واحداً أو اثنين أو ثلاثه أو أكثر، فغير الأعراف أربعة، و هى أن تعتبر جميع الأوصاف من حيث عدمها كان الموصوف بتلك الأمور واحداً أو اثنين أو ثلاثه أو أكثر.

ص: ٥٣

فاعتبر في اللهب (١) الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (٢) [وأن تعتبر (٣) الجميع كما مر من تشبيه الثريا] بعنقود الملاحية المنوره باعتبار اللون (٤) والشكل وغير ذلك (٥) [وكلما (٦) كان

أى وهو واحد، وأشار بذلك إلى أن المشبه به هو اللهب كما أن المشبه سنان الزمخ وحينئذ فقوله: «سنا لهب» بمعنى لهب ذو سنا، فإضافه «سنا» للهب إضافه الصيغه للموصوف، والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون وعدم الاتصال بالسواد، ولو كان المقصود تشبيه سنان الزمخ بسنا اللهب، فات اعتبار هذه الأوصاف إلا أن تكون تبعا، ومع ذلك يحتاج إلى تقدير المضاف أى كأن إشراق سنان سنا لهب، ثم المراد بالشكل هو الشكل المخروطى الذى طرفه دقيق، والمراد باللون هى الزرقه الصافيه.

عطف على قوله: «ترك» أى لما كان الترك صادقا بالترك قصدا، وبالترك بدون قصد بين أن المراد الترك قصدا بقوله: «و نفاه» فهو عطف تفسيري أى اعتبر عدمه، لأن اعتباره يقدح فى التشبيه المقصود، ولا يتم التشبيه بدون اعتبار عدمه.

عطف على قوله: «أن تأخذ بعضا» وهذا هو الوجه الثانى من أشهر الوجوه عند أهل المعرفه، أى تعتبر وجود جميع الأوصاف التى لوحظت فى وجه الشبه إثباتا و لها دخل فيه كالاستداره والإشراق وتموجه والحركه السريعه على الجهات المختلفه، بالإضافة إلى المرآه التى تكون فى كف الأشل لا جميع الأوصاف الموجوده فى المشبه به بحيث لا يبقى منها شىء، و عليه فلا يرد أن جميع أوصاف الشىء من الظاهريه والباطنيه لا يمكن أن يطلع عليها أحد فكيف أن يعتبرها فى مرحله التشبيه.

أى فإنّ المعبر فى تشبيه الثريا بالعنقود وجود اللون والشكل والمقدار فى الأجزاء، واجتماعها على المسافه المخصوصه فى القرب، و أى اعتبر ما ذكر فى المشبه و المشبه به.

أى كاجتماعها على مسافه مخصصه من القرب، و كالوضع لأجزائها من كون المجموع على مقدار مخصص كما تقدّم.

أى ما فى كلمه مصدرية ظرفيه، أى كلّ وقت من أوقات كون التركيب فى وجه الشبه خياليا كان أو عقليا، أى كان المركب خياليا بأن كان هيئه معدومه انتزعت من أمور كلّ واحد منها يدرك بالحس، كما فى قوله: و كأنّ محمّر الشقيق... «أو عقليا» بأن كان وجه الشبه هيئه

التَّرْكِيْب [خيالياً كان أو عقلياً] من أمور (١) أكثر كان التَّشْبِيْه أبعد (٢) [لكون تفاصيله أكثر (٣) . [و] التَّشْبِيْه [البليغ ما كان من هذا الضَّرْب (٤) أي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل [لغرابته (٥) أي لكون هذا الضَّرْب غريباً غير مبتذل.

منتزعه من أمور ليست مدرکه بالحسّ، و كذلك مادّتها كما في قوله: و مسنونه زرق كأنياب أغوال.

أي قوله: «من أمور» خبر كان في قوله: «كان التَّرْكِيْب» .

أي عن الابتذال و الامتهان.

أي فيبعد تناوله لعامّه النَّاس، و إنّما يتناوله حينئذ الأذكياء.

أي التَّشْبِيْه الحسن هو التَّشْبِيْه الذي يكون فردّه من أفراد هذا القسم أي البعيد الغريب كانت غرابته لكثرة التَّفْصِيْل أو لقلّة التَّكْرُر على الحسّ أو لندور حضور المشبّه به في الذّهْن، فكلّ تشبيه تحقّق في الخارج و كان بليغاً حسناً، فهو غريب بعيد، و كذلك العكس، أي كلّ تشبيه تحقّق في الخارج، و كان غريباً فهو بليغ، لمكان قوله: «لغرابته» فإنّ مقتضاه أنّ المناط في كون التَّشْبِيْه البليغ غريباً هو غرابته، و لازم ذلك أن يكون كلّ غريب بليغاً، ضروره أنّ السَّبَب يقتضى ترتّب مسبّبه عليه، فالنسبه بينهما هو التَّساوي، ثمّ إنّ المراد بالبليغ المذكور في المتن هو الحسن فهو مأخوذ من البلاغّه بمعنى الحسن و اللّطف لا من البلاغّه المصطلح عليها، لأنّ البلاغّه المصطلح عليها ما يطابق مقتضى الحال، و لا وجه لتخصيصه بالغريب، لأنّ المبتذل قد يكون مطابقاً لمقتضى الحال دون الغريب، كما إذا كان المخاطب ممّن يقتضى حاله تشبيهاً مبتذلاً، لكونه بليداً.

أي قوله:

[التَّشْبِيْه البليغ]

@

[التَّشْبِيْه البليغ]

«لغرابته» علّه لكيونونه التَّشْبِيْه البليغ من هذا الضَّرْب، و المستفاد من مجموع كلامه أنّ المناط في كون التَّشْبِيْه بليغاً هو كونه غريباً، سواء ذكرت الأداه، أو حذفتم، و كان وجه التَّشْبِيْه مرّكباً من أمور كثيره أم لم يكن كذلك، بل كان غريباً لقلّة التَّكْرُر في الحسّ أو لسبب آخر، و عليه فتسميه نحو: زيد أسد، تشبيهاً بليغاً، كما في كلام بعضهم، ليس بمصطلح عند الجمهور، و إنّما هو مسمّى عندهم بعنوان التَّشْبِيْه المؤكّد كما سيأتي عن قريب.

ص: ٥٥

[و لأنَّ نيل الشَّيء (١) بعد طلبه ألدَّ أو موقعه (٢) في النَّفس الطَّرف، و إنَّما (٣) يكون البعيد الغريب بليغا حسنا إذا كان سببه لطف المعنى و دقَّته أو ترتيب بعض المعاني على بعض (٤)، و بناء ثان (٥) على أوَّل، و ردَّ تال إلى سابق، فيحتاج إلى نظر و تأمُّل (٦)

أى حصول الشَّيء بعد طلبه ألدَّ من حصوله بلا طلب، إذ حصول ما يحرك الشَّوق إليه فيه لذتان، أى لذَّه حصوله لحسنه لذاته، و لذَّه دفع ألم الشَّوق إليه بخلاف ما يحصل بلا طلب، و حيث إنَّ المعنى الغريب المذكور لا يحصل عادة إلا بعد الطَّلب و الشَّوق إليه فيكون ألدَّ.

أى مكانته و منزلته في النَّفس الطَّرف، أى أحسن و أحلى.

جواب عن سؤال مقدر، و هو أنَّ الغرابه تقتضى عدم الظَّهور و خفاء المراد لاقتضائها قلَّ الوجود المقتضيه لعدم إدراك كلِّ أحد، فيحتاج إلى مزيد التأمُّل و النَّظر، و لا شكَّ أنَّ عدم الظَّهور و خفاء المراد يوجب التعقيد، و قد تقدَّم فى أوَّل الكتاب أنَّه مخلَّ بالفصاحه، و الإخلال بالفصاحه يخلُّ بالبلاغه، و حينئذ فلا تكون الغرابه موجبه لبلاغه التشبيه، فبطل قول المصنِّف و التشبيه البليغ ما كان من هذا الضَّرب.

و حاصل الجواب: إنَّ الخفاء، و عدم الظَّهور تاره ينشأ عن لطف المعنى و دقَّته، و هذا محقَّق للبلاغه، و هو المراد هنا، تاره ينشأ عن سوء تركيب الألفاظ، و عن اختلال الانتقال من المعنى الأوَّل إلى المعنى الثَّانى، و هذا هو المحقَّق للتعقيد المخلَّ بالفصاحه، كما فى قوله:

و ما مثله فى النَّاس إلا مملِّكا

أبو أمه حتى أبوه يقاربه

على ما تقدَّم تقريره فى محلّه.

أى كالترتيب فى قوله تعالى: **وَ اضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ (١) الْآيَةَ، فَإِنَّ خضرة النَّبات مرتَّبه على الماء، و اليبس مرتَّب على الخضرة.**

قوله: «و بناء ثان» عطف على «ترتيب بعض المعاني على بعض» عطف تفسير، أو عطف لازم على ملزوم، و كذا قوله: «ردَّ تال إلى سابق» .

أى فيحتاج إلى نظر، و تأمُّل ثان حتى يصادف ما فيه من الخصوصيات و المزايا،

ص: ٥٦

[وقد يتصرّف في]التشبيه [القريب]المبتدل [بما (١) يجعله غريبا]و يخرجّه عن الابتدال [كقوله (١)]:

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا

إلا بوجه ليس فيه حياء (٢)

فتشبيه الوجه بالشمس (٣) مبتدل إلا أنّ حديث الحياء و ما فيه من الدقّة و الخفاء أخرجه إلى الغرابه (٤) و قوله: لم تلق، إن كان من لقيته، بمعنى أبصرته (٥)

و حسن النظم و الترتيب.

أى بالتصرّف المذى يجعله غريبا، و ذلك بأن يعتبر في أحد طرفي التشبيه أو فيهما معا وجود وصف لا يكون موجودا أو انتفاء وصف موجود، و لو بحسب الادعاء.

أى إنّ الشمس دائما في حياء و خجل من الممدوح لمكان أنّ نور وجهه أتمّ من نورها، فلا يمكن أن تلاقى وجهه، أو تقابله إلا إذا انتفى عنها الحياء إما عند وجوده، كما هو حقّ الأدب، منها فلا يمكن أن تلقاه.

و الشاهد في البيت:

كونه مشتملا على تشبيه كان مبتذلا، و لكن خرج عن الابتدال باعتبار وصف عدمي في جانب المشبّه به أعنى عدم الحياء.

أى فتشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتدل، أى محترق بكثرة عروضه للأسماع، و شيوخ استعماله عند أبناء المحاوره، فإنّهم غالبا يشبهون الوجه الحسن بالشمس في الاستداره و البهاء، ثمّ إنّه اعترض في المقام أنّ الاستفادة من البيت تشبيه الشمس بالوجه الحسن لمكان حديث نفى الحياء، فإنّه يقتضى كون الوجه الحسن أتمّ في الضياء و الإشراق، و ما هذا شأنه هو المشبّه به، فيصبح التشبيه مقلوبا، و هو من التشبيهات الغريبه لا المبتذله، و أجيب عن ذلك إنّ جعل الشّارح الشمس مشبّها به بالنظر إلى مقصود الشّاعر، يعنى أنّ الاستفادة من البيت و إن كان تشبيه الشمس بالوجه، لكنّ المقصود للشّاعر تشبيه الوجه بالشمس.

أى لإفادته المبالغه في تجليل الممدوح، و أنّ وجهه أعظم إشراقا و ضياء من الشمس.

أى و المعنى حينئذ لم تبصر هذا الوجه شمس نهارنا، و الإسناد حينئذ مجازي، لأنّ

ص: ٥٧

١- ١) أى قول أبي الطيّب.

فالتشبيه مكنتى (١) غير مصرّح به، و إن كان من لقيته بمعنى قابلته (٢) و عارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه، أى لم يقابله فى الحسن و البهاء إلا- بوجه ليس فيه حياء [و قوله (١): عزماته مثل النجوم ثوابا] أى لوامعا [لو لم يكن للثاقبات أفول (٣)] فتشبيه العزم بالنجم مبتذل (٤) إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابه.

الشمس لا تبصر حقيقه.

أى لأنّ قوله: «ليس فيه حياء» يدلّ على أنّ وجه الممدوح أعظم منها إشراقا و ضياء، و هذا يستلزم اشتراكهما فى أصل الإشراق و الضياء، فيثبت التشبيه ضمنا لا صريحا، فقول الشارح غير مصرّح به تفسير لمكنتى، و ليس المراد الكنايه بالمعنى المشهور، لأنّ المذكور فى البيت ملزوم التشبيه، و هو نفي الحياء المستلزم لكون الوجه أعظم إشراقا.

أى ماثلته «فهو» أى تلقى «فعل ينبئ عن التشبيه، أى لم يقابله فى الحسن و البهاء إلا بوجه ليس فيه حياء». فيكون التشبيه مصرّحا به، حيث إنّ المعنى عندئذ إنّ الشمس لا تماثل و لا تعارض وجه الممدوح فى المشابهه إلا بوجه ليس له حياء.

شرح مفردات البيت: «العزمات» كعرصات جمع عزم، و هو بالزاء المعجمه، بمعنى القصد و «النجوم» جمع نجم، و هو الكوكب «الثواب» جمع ثاقب بالمثلثه و القاف و الموحده، بمعنى اللامع «الأفول» بضمّ الألف و الفاء و سكون الواو، بمعنى الغروب.

و الشاهد فى البيت: كونه مشتملا على تشبيه مبتذل طبعاً، و لكن أخرجه عن الابتذال تقييد المشبه به بقوله: لو لم يكن للثاقبات أفول.

لأنّ أبناء المحاوره يشبهون العزم بالنجم كثيرا فى التّفوذ الذى هو فى كلّ منهما تخيلى، فيكون مبتذلا لظهور وجه الشبهه و عدم توقّفه على نظر و تأمل، و لكنّ الشرط المذكور أخرجه إلى الغرابه.

و توضيح ذلك:

إنّ وجه الشبهه فى هذا التشبيه ليس دقيقاً، لأنّ كلّ أحد ينتقل منه إلى أنّه التّفوذ و الثّقوب على نحو التّخيل، حيث إنّّه فى العزم بلوغه المراد، و فى النجم نفوذه فى الظّلمات بإشراقها و رفعها به، لكن اعتبر فى جانب المشبهه وصفا زائدا على

ص: ٥٨

[و يسمّى] مثل [هذا] التشبيه (١) [التشبيه المشروط] (٢) [لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما] (٣) بشرط (٤) وجودي أو عدمي يدلّ (٥) عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (٦) .

الثقوب، و هو عدم الأفول، فأوجب ذلك الغرابه و الدقه، فكأنه قال: هذا التشبيه بين الطرفين تامّ لو لا أنّ المشبه اختصّ بشيء آخر زائدا على ما هو المشترك بينه و بين المشبه به.

أى الذى يتصرّف فيه بما يجعله غريبا.

[التشبيه المشروط]

@

[التشبيه المشروط]

أى يسمّى بالتشبيه المقيد، إذ ليس المراد خصوص الشرط النحوي، بل ما هو أعمّ.

أى نحو: زيد فى علمه بالأفول إذا كان غافلا كعمرو إذا كان يقظان.

أى بقيد فرضي، و ذلك لأنّ المعبر فى هذا القيد وجوديا كان أو عدميا أن يكون غير ثابت للمشبه به واقعا، و إنّما المتكلم يفرض تحقّقه لأحدهما أو لكلّ منهما على سبيل فرض ما ليس بواقع واقعا لداع كالهزل و قصد المبالغه، و يظهر ذلك من التأمل فى الأمثله، ألا ترى أنّ عدم الأفول و عدم الحباء و صفان فرضيان للتواقب و الشمس.

مبنى للمفعول.

قال المرحوم العلامة الباميانى فى المفصل ما هذا لفظه:

أقول: الذى يظهر بعد التأمل إنّ أقسام التشبيه المشروط تبلغ قسما، و بيان ذلك: إنّ المقيد إمّا أن يكون المشبه، و إمّا أن يكون المشبه به، و إمّا أن يكون كلّ منهما، و على التقادير الثلاثة، فالقيد إمّا وجودي، و إمّا عدمي، فالحاصل من ضرب (٢) فى (٣) يكون (٦) . و على التقادير السّينه فالقيد إمّا مصرّح به أو مفهوم من سياق الكلام، فالحاصل من ضرب (٦) فى (٢) يكون (١٢) قسما.

و ينبغى أن نذكر أمثله الأقسام فنقول:

مثال كون المشبه مقيدا بقيد وجودي مصرّح فى اللفظ نحو قولك: زيد إن كان فى السماء لكان مثل بدر.

و مثال كونه مقيدا بقيد عدمي مصرّح فى اللفظ نحو قولك: زيد لو لم يكن فى الأرض لكان مثل بدر.

و مثال كونه مقيدا بقيد وجودي لم يصرح في اللفظ نحو قولك: زيد الفاسق مثل عمرو العادل في جواز الاقتداء بكلّ منهما، فإنّ التقدير زيد الفاسق لو كان عادلا لكان مثل

ص: ٥٩

عمرو في جواز الاقتداء.

و مثال كونه مقيداً بقيد عدمي كذلك نحو قولك: زيد العادل كان مثل عمرو الفاسق في عدم جواز الاقتداء بكلّ منهما، فإنّ المفهوم من سياق الكلام زيد لو لم يكن عادلاً كان مثل عمرو الفاسق في عدم جواز الاقتداء بكلّ منهما.

و مثال كون المشبه به مقيداً بقيد وجودي مصرّح في اللفظ نحو: زيد مثل بدر لو كان البدر يسكن الأرض.

و مثال كونه مقيداً بقيد عدمي غير مصرّح في اللفظ نحو: زيد مثل بدر لو لم يكن البدر في السماء.

و مثال كونه مقيداً بقيد عدمي غير مصرّح في اللفظ نحو: زيد العادل مثل عمرو الفاسق في جواز الاقتداء بكلّ منهما، فإنّ التقدير مثل عمرو الفاسق لو كان عادلاً.

و مثال كونه مقيداً بقيد عدمي غير مصرّح نحو: زيد الفاسق كعمرو العادل في عدم جواز الاقتداء بكلّ منهما، فإنّ التقدير كعمرو العادل لو لم يكن عادلاً.

و مثال كون كلّ منهما مقيداً بقيد وجودي مصرّح في اللفظ نحو قولك: كان زيد الفاسق لو كان عادلاً مثل عمرو الفاسق لو كان عادلاً في جواز الاقتداء بكلّ منهما.

و مثال كون كلّ منهما مقيداً بقيد عدمي مصرّح في اللفظ نحو قولك: كان زيد لو لم يكن عادلاً مثل عمرو، لو لم يكن عادلاً في عدم جواز الاقتداء بكلّ منهما.

و مثال كون كلّ منهما مقيداً بقيد وجودي غير مصرّح في اللفظ نحو قولك: كان زيد الفاسق مثل عمرو الفاسق في جواز الاقتداء، فإنّ التقدير كان زيد الفاسق لو كان عادلاً مثل عمرو الفاسق لو كان عادلاً في جواز الاقتداء بكلّ منهما.

و لا يصحّ عدّ هذا المثال و أضرابه مثلاً لكون كلّ منهما مقيداً بقيد عدمي يستفاد من سوق الكلام بدعوى أنّ التقدير كان زيد لو لم يكن فاسقاً مثل عمرو لو لم يكن فاسقاً في جواز الاقتداء بكلّ منهما، و ذلك للزوم إحراز العدالة عندنا في جواز الائتمام بطريق قرّره الشارح، فلا- تجوز الصيّلاه خلف من يكون حاله مجهولاً، و عليه فالمقدّر في المثال هو القيد الوجودي، كما أنّه لا يصحّ عدّه مثلاً لما قيد بالقيد الوجودي، باعتبار الفاسق لكونه ثابتاً لهما في الواقع،

[و باعتبار]أى (١) و التشبيه باعتبار [أداته إما مؤكّد (٢) ، و هو (٣) ما حذف أداته، مثل: وَ هِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ (١)(٤)]أى (٥) مثل مَرَّ السَّحَابِ.

و قد عرفت أنّ المراد به ما لا يكون كذلك، ليكون اعتباره موجبا للغرابه.

و مثال كون كلّ منهما مقيدا بقيد عدمى غير مصرّح فى اللفظ نحو قولك:

كان زيد العادل مثل عمرو العادل فى عدم جواز الاقتداء، فإنّ التقدير كان زيد لو لم يكن عادلا مثل عمرو لو لم يكن عادلا فى عدم جواز الاقتداء بكلّ منهما. انتهى.

[أقسام التشبيه باعتبار أداته إما مؤكّد]

@

[أقسام التشبيه باعتبار أداته إما مؤكّد]

إشارة

التفسير إشارة إلى أنّ قوله: «باعتبار أداته» عطف على قوله: «باعتبار الطرفين» الذى مرّ قبل صفحات.

أى سمى مؤكّدا، لأنّه يدعى فيه كون المشبه عين المشبه به، كما هو مفاد الحمل.

أى المؤكّد ما حذف أداته، أى تركت بالكثيّه و جعلت نسيا منسيا، لأنّها لو كانت مقدّره فى نظم الكلام لما كان مفيدا للاتّحاد الذى هو ملاك التأكيد.

قبل تلك الآيه:

وَ تَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً وَ هِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ أى مثل مَرَّ السَّحَابِ، أى ترى بعد النّفحه الأولى الجبال حال كونك تظنّها واقفه مكانها لا- تسير و لا- تتحرّك فى مرأى العين، و الحال هى تسير سيرا مثل سير السّحاب التى تسوقها الرّياح على كيفيه مخصوصه.

و الشاهد فى الآيه:

كونها مشتمله على تشبيه مؤكّد، حيث حذف مثل و جعل نسيا منسيا، أفاد الكلام بحسب الظاهر أنّ مَرَّ الجبال عين مَرَّ السَّحَابِ لا مماثل له فى السّرعه، و سائر الخصوصيات، و لا ريب أنّ هذا ألطف و أكدّ ممّا يستفاد منه عند ذكر كلمه مثل.

أى التفسير إشارة إلى أنّ أصل المعنى و واقعه كذلك، و لم يرد أنّ لفظ مثل مقدّر فى نظم الكلام، و إلاّ لما صحّ عدّه من

المؤكّد.

ص: ٦١

١-١) سورة التّمل: ٩٠.

[و منه] أى (١) و من المؤكّد ما أضيف المشبّه به إلى المشبّه بعد حذف الأداة [نحو قوله: و الرّيح تعبت بالغصون] أى تميلها (٢) إلى الأطراف و الجوانب. [و قد جرى (٣) ذهب الأصيل] هو (٤) الوقت بعد العصر إلى الغروب يعدّ (٥) من الأوقات الطّيبه كالسّحر، و يوصف (٦) بالصّفرة.

ظاهر هذا التّفسير يشعر بأنّه أتى به للإشارة إلى أنّ كلمه من تبعيضيه، و ظاهر المتن أنّها تنظيريّه، أى قريب من هذا المثال، و نظيره نحو قول الشّاعر: و الرّيح تعبت بالغصون، بمعنى تلعب بها، أى تحرّك تحريكا كفعل اللّاعب العابث، و «الغصون» بمعنى فرع الشّجر.

و الشّاهد فيه: التّشبيه المؤكّد الّذى حذف فيه الأداة، ثمّ جعل كلّ من المشبّه و المشبّه به فى مكان الآخر، و أضيف المشبّه به إلى المشبّه على نحو الإضافة البيانيّه، فأفاد الاتّحاد الموجب للتّأكيد.

أى تميلها تميلًا رقيقًا لا عنيفًا، ففيه إشارة إلى اعتدال الرّيح فى ذلك الوقت، ثمّ عطف الجوانب على الأطراف، عطف تفسير.

أى ظهر، و الجملة حاله، «ذهب الأصيل» أى صفرته الّتى كالذهب، و الإضافة على معنى فى أى وقت و قد ظهرت الصّيفره فى الوقت المسمّى بالأصيل على لجين الماء.

أى الأصيل هو الوقت بعد العصر، و المراد به صفره الشّمس فى ذلك الوقت يعنى صفره أصيل، كذهب فى الصّفرة ظهر على الماء الّذى هو كاللّجين، أى الفضة فى البياض و الصّفاء.

لاعتداله بين الحراره و البروده، و لكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات خصّ وقت الأصيل بكون عبث الرّياح للغصون فيه، لأنّ قوله: «و قد جرى» حال من الضّمير فى «تعبت» .

أى يوصف ذلك الوقت بالصّيفره، فيقال: أصيل أصفر، لأنّ الشّمس تضعف فى ذلك الوقت، فيصفر شعاعها، و يمتدّ على الأرض، فتصير صفراء فوصف الوقت بالصّفرة لاصفرار الأرض فيه.

كقوله (١):

و ربّما نهار للفراق أصيله

و وجهى كلا لونيها متناسب (١)

فذهب الأصيل صفرتة (٢) ، و شعاع الشمس (٣) فيه [على لجين الماء] أى على ماء كاللجين (٤) أى الفضّه فى الصّفاء و البياض، فهذا تشبيه مؤكّد (٥) ، و من النَّاس من لم يميّز بين لجين الكلام و لجينه (٦) ،

هذا البيت استشهاد لوصف الوقت بالصّفرة.

الإعراب: «و» حرف عطف، «ربّ نهار» جار و مجرور متعلّق بمقدّر عطف على سابقتها، «للفراق» جار و مجرور متعلّق بقوله: «متناسب» ، «أصيله و وجهى» معطوف عليه و معطوف مبتدأ أوّل «كلا لونيها» مضاف و مضاف إليه مبتدأ ثان، «متناسب» خبر للمبتدأ الثانى، و الجملة خبر للمبتدأ الأوّل، و الجملة نعت ل «نهار» ، فالمعنى لون الأصيل، و لون الوجه وقت الفراق متناسبان.

و الشاهد فى البيت: توصيف الشّاعر الأصيل بالصّيف فره لمكان أنّه جعل لونه مناسباً للون و وجهه عند فراق الأحبّه، و معلوم أنّ الإنسان يتّصف و وجهه بالصّيف فره وقتئذ، فمقتضى المناسبه اتّصاف الأصيل بها أيضاً، فانقدح أنّ ذكر البيت لمجرّد أن يستشهد به على أنّهم يوصفون الأصيل بالصّيف فره، و ليس مراده أنّه مثال لما إذا حذفت الأداة، ثمّ أضيف المشبّه به إلى المشبّه على نحو الإضافة البيانيّة المفيدة للتأكيد، إذ ليس من ذلك فيه عين و أثر.

أى ذهب الأصيل فى البيت مستعار لصفرتة استعاره مصرّحه.

أى قوله: «و شعاع الشمس فيه...» جملة حالّية، أى شعاع الشمس كائن فى الأصيل، قوله: «على لجين الماء» متعلّق بقوله: «جرى» أى ظهر ذهب الأصيل على لجين الماء.

أى بضمّ اللّام مصغّراً، قوله: «فى الصّفاء» بيان لوجه الشّبّه.

أى مقوّى بجعل المشبّه عين المشبّه به بواسطة جعل الإضافة بيانيّة، أى إضافة لجين إلى الماء بيانيّة.

أى الأوّل بضمّ اللّام و فتح الجيم، بمعنى الحسن أى حسن الكلام، و الثّانى بفتح

ص: ٦٣

و لم يعرف (١) هجانه من هجينه حتى ذهب بعضهم (١) إلى أن اللجين إنما هو بفتح اللام و كسر الجيم يعنى الورق الذى يسقط من الشجر، و قد شبه به وجه الماء (٢) و بعضهم (٢) إلى أن الأصيل هو الشجر الذى له أصل و عرق (٣) و ذهبه ورقه الذى اصفر ببرد الخريف و سقط منه على وجه الماء، و فساد هذين الوهمين غنى عن البيان (٤) .

اللام و كسر الجيم بمعنى القبح، أى قبيح الكلام و خبيثه.

أى لم يعرف عاليه و شريفه من رديئه و وضعه، أى إن بعض الناس لم يميز بين ما ذكر، فحمل البيت على لجين الكلام، فوقع فى الخطأ.

أى فمعنى البيت حينئذ، و قد جرى ذهب الأصيل و صفرته على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر و مخالفته مع الشارح فى خصوص اللجين، حيث إنه ذهب إلى أنه بفتح اللام و كسر الجيم، و هو الورق الذى يسقط من الشجر، و قد شبه به وجه الماء فى اللون، و الشارح لم يرتض ذلك، و ذهب إلى أن اللجين بضم اللام و فتح الجيم، و هو الفضه، و قد شبه به الماء فى الصفائيه.

فمعنى البيت: و قد ظهرت صفره الأصيل على الماء الذى كالفضه فى الصفائيه، و أما ذهب الأصيل فلا مخالفه بينهما، فإن كلا منهما ملتزم بأن المراد به صفره وقت العصر على طريقه الاستعاره التصريحيه.

عطف تفسير على قوله: «أصل» لأن العرق هو أصل كل شىء ثم مخالفته إنما هو فى الأصيل و ذهبه.

و حاصل معنى كلامه: و قد جرى ورق الشجر الذى له أصل و عرق المصفر ذلك الورق ببرد الخريف على ماء، كالفضه فى الصفاء و البياض.

أمّا فساد الأوّل: فلأنه لا معنى لتشبيه وجه الماء الصافى بمطلق الورق الساقط من الشجر لعدم مناسبة بينهما ما لم يكن الورق مصفراً ببرد الخريف، مثلاً فإن المقصود من الماء ما يكون صافياً كالذهب، و الورق ما لم يسفر كدر جداً.

و أما فساد الثانى: فلأنه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذى له-أصل و عرق، فلا وجه لإضافه الذهب للأصيل على أن إطلاق الأصيل على الشجر غير معروف لغه و عرفاً.

ص: ٦٤

١-١ (١) أى الخلخالى.

٢-٢ (٢) أى؟؟؟ .

[أو مرسل] عطف على، إمّا مؤكّد (١) [و هو بخلافه (٢)] أى ما ذكر أداته (٣) فصار مرسلا (٤) عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر (٥) بحسب الظاهر (٦) بأنّ المشبّه عين المشبّه به [كما مرّ من الأمثله المذكوره فيها أداة التشبيه (٧) [و] التشبيه باعتبار الغرض إمّا مقبول، و هو الوافى بإفادته أى إفاده الغرض [كأن يكون المشبّه به أعرف شىء بوجه الشبه فى بيان الحال (٨) ، أو كأن يكون المشبّه به [أتمّ شىء (٩) فيه] أى فى وجه الشبه

[أو مرسل]

و لا يخفى ما فيه من المسامحه، فإنّ قوله: «أو مرسل» عطف على قوله: «مؤكّد» لا على «إمّا مؤكّد» .

أى بخلاف المؤكّد، و هو ما ذكر أداته.

أى أداة التشبيه ذكرت لفظا أو تقديرا.

أى خاليا من التأكيد.

أى المشعر صفه لحذف الأداة.

أى إنّما قيّد بقوله: «بحسب الظاهر» ، لأنّ الأمر فى الواقع ليس كذلك، لاستحاله اتّحاد المتباينين فى الخارج، كما هو المستفاد من الحمل، فالمقصود الواقعى هو التشبيه، و إنّما الحمل هو أمر صورىّ ظاهرىّ، أوتى به لمكان قصد المبالغه.

أى كقوله: الشّمس كالمرآه فى كفّ الأشلّ.

أى كان الأولى أن يقول:

أعرف الطرفين بوجه الشبه عند السّامع، لظهور أنّ المعترف فى التشبيه العدى يكون لبيان الحال أن يكون المشبّه به أعرف عند السّامع من المشبّه لا عند كلّ أحد من كلّ شىء، قوله: «فى بيان الحال» أى فى بيان حال المشبّه، فإذا جهل السّامع لون عبائك و سألك عنه، و قلت له: عبائى كعبائك، و هو عارف بحال عبائه، كان هذا تشبيها مقبولا، و إن قلت: عبائى كعباء بكر، و هو لا يعرف حاله، فهذا التشبيه مردود و غير مقبول.

أى كان الأولى أن يقول: أتمّ الطرفين فيه.

[فى إلحاق الناقص بالكامل (١) ، أو كأن يكون المشبّه به [مسلم الحكم فيه] أى فى وجه الشبه (٢) [معروفه (٣) عند المخاطب فى بيان الإمكان (٤) أو مردود] عطف على مقبول [و هو بخلافه (٥)] أى ما يكون قاصرا عن إفاده الغرض (٦) بأن لا يكون على شرط المقبول (٧) كما سبق ذكره.

أى فى التشبيه الذى يراد به بيان الغرض الذى يحصل عند إلحاق الناقص بالكامل، كما إذا كان الغرض تقرير المشبّه و تثبيته فى ذهن السامع لينزجر مثلا، عمّا هو فيه، كما إذا قلت لمن لم يحصل من سعيه على طائل: أنت كالزّاقم على الماء، كان هذا التشبيه تشبيها حسنا و مقبولا، لكونه مفيدا للغرض الدّاعى إلى التشبيه، فإنّ المشبّه به، كما عرفت أنّ من المشبّه فى التّسويه بين الفعل و عدمه فى عدم الفائده، و هو الملاك فى إفاده التّقرير.

أى كان ثبوته له مسلما عند المخاطب، و غير منكر عنده.

أى معروف الحكم عند المخاطب، و كان عليه أن يقيّد قسيمه أيضا به، و لو أخره عن قوله: «فى بيان الإمكان» لأمكن تعلّقه بالأقسام الثلاثة من غير بعد.

أى فى التشبيه العدى يكون المراد به بيان إمكان المشبّه، كما إذا ادّعت أنّ الممدوح قد يفوق الناس فى صفاته الشّريفه، على نحو كآته خرج عن جنسهم، و أنكر السّامعون هذه الدّعوى، و ادّعوا أنّ هذا الأمر مستحيل، و أردت أن تبيّن إمكان ذلك بتشبيها له بأمر آخر يفوق أبناء جنسه بنحو كآته خرج منهم، و قلت: هو كالمسك، كان هذا تشبيها حسنا، لأنّ تفوق المسك أصله، و هو الدّمّ و خروجه عنه مسلم عند الكلّ، فيحصل الغرض به، و هو بيان الإمكان، أى إمكان حال الممدوح بأنّه يفوق أبناء نوعه على نحو كآته خرج منهم، و صار جنسا برأسه.

أى بخلاف المقبول.

كما فى تشبيه من لم يحصل من سعيه على طائل، بالزّاقم على التّراب.

أى بأن لا يكون وافيا بتمام الغرض كما سبق ذكره، و يمكن أن يكون قد أشار بهذا إلى ما أفاده فى قول الشّاعر: «كما أبرقت قوما عطاشا غمامه» من أنّه لا يجوز انتزاع وجه الشّبه أن الشّطر الأوّل فقط، لعدم وفائه بالمقصود، لأنّ المراد تشبيه الحاله المذكوره فى الأبيات السابقه من إطماع المرأه الشّاعر بالوصال، لأجل تبسمها، -ثم جعلها له آيسا بإعراضها و تولّيها

فى تقسيم (١) التّشبيه بحسب القوّه و الضّعف فى المبالغه باعتبار ذكر الأركان و تركها، و قد سبق أنّ الأركان أربعه (٢) و المشبه به مذکور قطعاً، فالمشبهه إمّا مذکور أو محذوف، و على التّقديرين فوجه الشّبهه إمّا مذکور (٣) أو محذوف، و على التّقدير

بظهور الغمامه لقوم عطاش، و تفرّقها بجامع اتّصال ابتداء مطمع بانتهاؤ مؤيس، و الغرض منه إظهار التّأثر بنحو أرقى، و لا ريب أنّ هذا المعنى لا يمكن استفادته عند انتزاع وجه الشّبهه من الشّطر الأوّل فقط، فانتزاعه منه مردود لعدم كون التّشبيه عندئذ وافياً بالغرض.

[خاتمه]

@

[خاتمه]

اشاره

أى كان الأوّل أن يقول:

فى بيان مراتب التّشبيه فى القوّه و الضّعف، كما تدلّ عليه عبارته المصنّف صريحاً، أعنى قوله: «أعلى مراتب التّشبيه. . .» .

قال فى الأطول:

و جعل تقسيم التّشبيه بحسب القوّه و الضّعف فى المبالغه منفرداً عن التّقسيمات المتقدّمه، لأنّه ليس باعتبار خصوص الوجه أو الطّرف أو الأداة، بل باعتبار كلّ من الطّرف و الوجه و الأداة و المجموع، و لم يقدّمه على التّقسيم بحسب الغرض مع أنّه لا مدخل للغرض فيه، لأنّ شدّه مناسبتة للاستعاره فى تضمّنه المبالغه فى التّشبيه دعت إلى عدم الفصل بينه و بين الاستعاره، قوله: «بحسب القوّه و الضّعف» أى بسبب قدر القوّه و الضّعف، قوله: «فى المبالغه» إمّا متعلّق بالقوّه، و إمّا متعلّق بالضّعف، على اختلاف القولين فى باب التّنازع، قوله: «باعتبار» متعلّق بتقسيم، و الباء فيه للسّبب، أو متعلّق بمحذوف أى الحاصلين باعتبار ذكر أركانه كلّها أو بعضها، و المجموع صفه للقوّه و الضّعف.

أى سبق فى أوّل بحث التّشبيه أنّ الأركان أربعه، و هى المشبهه به، و المشبهه، و وجهه، و الأداة.

و المراد بذكر وجه الشّبهه و الأداة هنا ما يشتمل التّقدير و بحذفهما تركهما لفظاً أو تقديراً، و المراد بذكر المشبهه الإتيان به لفظاً، و بحذفه تركه لفظاً، ثمّ لا يخفى أنّ ما-ذكر فيه جميع الأركان لا مبالغه فيه فضلاً عن ضعف المبالغه.

الأربعة فالأداه إمّا مذكوره أو محذوفه، تصير ثمانيه (١) و [أعلى مراتب التشبيه (٢) في قوّه المبالغه] إذا كان اختلاف المراتب و تعدّدها (٣) [باعتبار (٤) ذكر أركانه] أى أركان التشبيه [كلّها أو بعضها] أى بعض الأركان، فقوله (٥) : باعتبار، متعلّق بالاختلاف الدالّ عليه سوق الكلام (٦) لأنّ أعلى المراتب إنّما يكون بالنظر إلى عدّه مراتب مختلفه، و إنّما قيد بذلك (٧) ،

أى حاصله من ضرب الاثنين في الأربعة،

بيان ذلك أنّ الأداه إمّا مذكوره أو محذوفه، و الوجه و المشبّه أيضا إمّا محذوفان أو مذكوران، فإذا ضربنا حالتى حذف الأداه و ذكرها في أربعة أحوال، و هى ذكر المشبّه و حذفه، و ذكره الوجه و حذفه، تحصل ثمانيه.

[أعلى مراتب التشبيه]

@

[أعلى مراتب التشبيه]

أى أقوى مراتب التشبيه في قوّه المبالغه، حذف وجهه، فقوله: «أعلى مراتب التشبيه» مبتدأ و خبره «حذف وجهه»، فى كلام المصنّف.

أى «تعدّدها» عطف تفسير على «اختلاف المراتب» .

أى قوله: «باعتبار» متعلّق بالاختلاف لا ب «قوّه المبالغه»، كما قيل.

أى هذا تفرّيع على ما تقدّم من قوله: «إذا كان اختلاف المراتب»، و هو جواب عمّا يقال: إنّ المتبادر من المصنّف أنّه متعلّق بقوله: «فى قوّه المبالغه»، و حينئذ يفيد أنّه إذا ذكرت أركانه كلّها يكون هناك قوّه مع أنّه لا مبالغه فيه فضلا عن قوّتها.

و حاصل الجواب: إنّ قوّه المبالغه إنّما هى إذا كان الاختلاف باعتبار ذكر الأركان كلا أو بعضا.

أى سوق كلام المصنّف، و هو قوله: «أعلى مراتب التشبيه» حيث إنّّه ناطق على أنّ هنا مراتب مختلفه، فيها أعلى و أدنى، كما أشار إليه بقوله: «لأنّ أعلى المراتب» إنّما يكون بالنظر إلى عدّه مراتب مختلفه.

أى بقوله: «باعتبار ذكر أركانه كلّها أو بعضها» احترازا عن غيره، لأنّ الاختلاف فى المراتب قد يكون باعتبار اختلاف المشبّه به مع أنّ هذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمه، لاستواء العامه و الخاصه فيها، و المقصود بها هو الاختلاف باعتبار ذكر الأركان كلا أو بعضا.

لأنَّ اختلاف المراتب قد يكون باعتبار اختلاف المشبّه به (١) نحو: زيد كالأسد، و زيد كالذئب في الشجاعه، و قد يكون باختلاف الأداه، نحو: زيد كالأسد، و كأنّ زيدا الأسد (٢) .

و قد يكون باعتبار ذكر الأركان كلّها أو بعضها، بأنّه إذا ذكر الجميع (٣) فهو أدنى المراتب، و إن حذف الوجه و الأداه فأعلاها، و إلّا فمتوسّط. -

و قد توهم (٤) بعضهم أنّ قوله: باعتبار، متعلّق بقوّه المبالغه، فاعترض بأنّه لا قوّه

أى قوّه وضعفا، فإذا كان المشبّه به قويا في وجه الشبه كان التشبيه مرتبه أقوى من مرتبه ما كان المشبّه به ضعيفا في وجه الشبه، فقولنا: «زيد كالأسد في الشجاعه» ، أبلغ و أقوى من قولنا: «زيد كالذئب في الشجاعه» ، لقوّه المشبّه به في وجه الشبه في الأوّل، و ضعفه في الثاني.

أى التشبيه الثاني أبلغ من الأوّل، لأنّ «كأنّ» للظنّ، و هو قريب من العلم، فالمعنى أظنّ أنّ زيدا أسد لشده المشابهه بينهما.

أى لفظا أو تقديرا، فيشمل ما إذا حذف المشبّه لفظا في الأوّل، نحو:

زيد كالأسد في الشجاعه، و الثاني كما إذا سئل عن حال زيد، ف قيل: كالأسد في الشجاعه «فهو» أى ذكر الجميع لفظا و تقديرا أدنى المراتب، أى مرتبه أدنى المراتب، و لا قوّه في هذه المرتبه لتخصيص وجه الشبه، و عدم ادعاء أنّ المشبّه عين المشبّه به مبالغه، و إن حذف الوجه و الأداه، فأعلى مراتب التشبيه و أقواها لاجتماع موجب القوتين فيها، أعنى عموم وجه الشبه، و ادعاء كون المشبّه عين المشبّه به، «و إلّا فمتوسّط» أى و إن لم يحذف الوجه و الأداه معا، أى بأن حذف أحدهما، فمتوسّط، أى فمرتبه متوسّطه بين الأعلى و الأدنى، لاشتغالها على أحد موجبي القوّه، مثال حذف الوجه، نحو: زيد كالأسد، و مثال حذف الأداه، نحو: زيد أسد.

أى توهم الخلقالى، أى وقع فى و همه و ذهنه أنّ قوله: «باعتبار» متعلّق ب «قوّه المبالغه» .

مبالغه عند ذكر جميع الأركان (١) فالأعلى (٢) [حذف وجهه و أدواته (٣) فقط] أى بدون حذف المشبّه، نحو: زيد أسد، [أو مع حذف المشبّه] نحو: أسد، فى مقام الإخبار عن زيد.

[ثم] الأعلى (٤) بعد هذه المرتبه [حذف أحدهما] أى وجهه و أدواته (٥) [كذلك أى فقط] أو مع حذف المشبّه نحو: زيد كالأسد (٦)،

و نحو: كالأسد (٧)، عند الإخبار عن زيد (٨) [و لا- قوّه لغيرهما] و هما الاثنان الباقيان أعنى ذكر الأداة و الوجه جميعا، إمّا مع ذكر المشبّه أو بدونّه، نحو: زيد كالأسد فى الشّجاعه (٩)،

أى فكان الواجب على هذا أن يقال: أعلى مراتب التّشبيه فى القوّه الحاصله باعتبار حذف الأركان ما حذف منه الوجه و الأداة معا.

أى فالقسم الأعلى مرتبه حذف وجهه و أدواته، و إنّما قدّر الشّارح، فالأعلى للإشاره إلى أنّ قول المصنّف: «حذف وجهه» خبر عن قوله: «فالأعلى» .

أى تركهما بالكليّه لا أنّهما مقدّران بخلاف قوله:

«مع حذف المشبّه» أى لفظا لأنّه ملحوظ تقديرا فى نظم الكلام، إذ لو أعرض عنه و ترك بالكليّه لخرج من التّشبيه إلى الاستعاره، و قوله: «و حذف وجهه أو أدواته فقط»، «أو مع حذف المشبّه»، هاتان الصّورتان مساويتان.

أى لا بدّ من الالتزام بكون الأعلى مجردا عن معنى التّفصيل و إرادته العالىّ منه، إذ لا أعلويّه فيما بعد هذه المرتبه، كما أنّه لا علوّ بعد هذه المراتب الأربع على ما سيظهر من تقريره.

و قد اختلف فى الأقوى من هذين، فقيل: أقواهما حذف الأداة لما فيه من دعوى الاتّحاد، و قيل: أقواهما حذف الوجه لما فيه من إطلاق المماثله.

مثال لحذف وجه الشّبّه فقط.

مثال لحذف المشبّه و الوجه معا.

أى إذا كان هذا الكلام مسوقا فى مقام الإخبار عن زيد بأنّه مشابه للأسد، كما إذا قيل لك: ما شأن زيد، فتقول: كالأسد.

مثال لذكر الأداة و الوجه مع ذكر المشبّه.

و نحو: كالأسد في الشجاعه (١) خبرا عن زيد.

و بيان ذلك (٢) أنّ القوّه-إمّا بعموم وجه الشّبّه (٣) ظاهرا أو بحمل (٤) المشبّه به على المشبّه بأنّه هو.

فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو في غايه القوّه. و ما خلا- عنهما (٥) فلا- قوّه له، و ما اشتمل على أحدهما (٦) فقط فهو متوسط، و الله أعلم.

مثال لذكر الأداة و الوجه من دون ذكر المشبّه.

أى بيان أنّ الأعلى حذف الوجه و الأداة، ثم حذف أحدهما و أنّه لا قوّه لغيرهما.

أى و ذلك العموم يحصل بحذف وجه الشّبّه، لأنّه إذا حذف الوجه أفاد بحسب الظاهر لا حقيقه أنّ وجه الإلحاق كلّ وصف، إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض في الإلحاق عند الحذف، و ذلك يقوّى الاتّحاد بخلاف ما إذا ذكر الوجه، فإنّه يتعيّن وجه الإلحاق، و يبقى حينئذ أوجه الاختلاف على أصلها، فيبعد الاتّحاد، فإذا قيل: زيد أسد في الشجاعه، ظهر أنّ الشجاعه هي الجامعه، و يبقى ما سواها من الأوصاف على أصل الاختلاف.

و ذلك أنّ القوّه تحصل بحذف الأداة و حمل المشبّه به على المشبّه، لأنّ ذكر الأداة يدلّ على المباينه بين الملحق و الملحق به، و حذفها يشعر بحسب الظاهر بجريان أحدهما على الآخر، و صدقه عليه، فيتقوّى الاتّحاد بينهما، فالمراد بقول الشّارح أو بحمل المشبّه به على المشبّه، أى ظاهرا، أمّا في الحقيقه فلا حمل، إذ لا يجوز حمل المباين على المباين، و المراد بالوجهين في قوله: «فما اشتمل على الوجهين» هما حذف الوجه و الأداة سواء ذكر الطرفان معا أو حذف المشبّه.

أى عن حذف الأداة و الوجه، و ذلك بأن ذكر كلّ من الوجه و الأداة و تحت هذا صورتان: الأولى ما إذا ذكر الطرفان. و الثانيه ما إذا حذف المشبّه فقط.

أى حذف الأداة دون الوجه أو حذف الوجه دون الأداة مع حذف المشبّه أو ذكره، فيدخل في المتوسط أربع صور.

هذا هو المقصد الثاني (٢) من مقاصد علم البيان، أى (٣) هذا بحث الحقيقه و المجاز و المقصود الأصيل (٤) بالنظر إلى علم البيان هو المجاز، إذ به يتأتى (٥) اختلاف الطرق دون الحقيقه (٦) ،

[الحقيقه و المجاز]

اشاره

أى لَمَّا فرغ المصنّف من التشبيه الذى هو أصل لمجاز الاستعاره التى هى نوع من مطلق المجاز، شرع فى الكلام على مطلق المجاز، و أضاف ذكر الحقيقه لكمال تعريفه بها، لا لتوقفه عليها.

أى قد علمت أنّ المقصود فى فنّ البيان منحصر على ثلاثه مقاصد:

١. باب التشبيه

٢. باب المجاز

٣. باب الكنايه.

فلَمَّا فرغ المصنّف من المقصد الأول، و هو التشبيه، شرع فى المقصد الثانى، و هو المجاز المطلق، و أمّا تعرّضه للحقيقه فإنّما هو بطريق التبع لعدم تعلق الغرض بها.

أى هذا التفسير إشاره إلى توجيه التركيب بأنّه حذف فيه المبتدأ، و المضاف إلى الخبر - و أقيم المضاف إليه مقامه، و يجوز أن يكون قوله: «الحقيقه و المجاز» مبتدأ خبره محذوف مقدّم على المبتدأ، أى التقدير و من مقاصد علم البيان بحث الحقيقه و المجاز.

أى من هذا المبحث هو المجاز، لأنّ مقصد البيانى كما علم فى أوّل الفنّ هو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى وضوح الدلاله و خفائها، و قد تقدّم هناك أيضا أنّ الإيراد المذكور لا يتأتى بالحقيقه بل بالمجاز و الكنايه.

أى بالمجاز يحصل اختلاف الطّرق التى يؤدّى بها المعنى المراد، و المراد اختلافها فى الوضوح و الخفاء.

أى لا- يتأتى فيها اختلاف الطّرق التى يؤدّى بها المعنى المراد فى الوضوح و الخفاء، و ذلك لعدم التّفاوت فيها، لأنّها وضعت لشيء بعينه لتستعمل فيه فقط، فإن كان السّامع عالما بالوضع فلا تفاوت، و إلّا فلا يفهم شيئا أصلا، و فى قوله: «دون الحقيقه» إشاره إلى أنّ حصر تاتى اختلاف الطّرق فى المجاز نسبى و إضافى، فلا ينافى أنّ الكنايه يتأتى بها اختلاف الطّرق أيضا.

إلا أنها (١) لما كانت كالأصل (٢) للمجاز إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العاده بالبحث عن الحقيقة أولاً (٣) [و قد يقيدان (٤) باللغويين (٥)] لتمييزاً عن الحقيقة و المجاز العقليين اللذين هما في الإسناد و الأكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعى و العرفى، و [الحقيقه] فى الأصل فعيل (٦) -بمعنى فاعل، من حقّ الشئ إذا ثبت، أو بمعنى مفعول من

قوله: «إلا أنّها. . .» جواب عمّا يقال من أنّ المقصود الأصلي من هذا المبحث بالنظر إلى علم البيان، إنّما هو المجاز، فما هو سبب ذكر الحقيقة معه و تقديمها عليه.

و حاصل الجواب إنّ الحقيقة لما كانت كالأصل للمجاز، ذكرها قبل المجاز لتوقّف الفرع على الأصل.

أتى بالكاف، حيث قال: «كالأصل» و لم يقل هو الأصل للإشارة إلى أنّها ليست أصلاً حقيقة للمجاز، لأنّه ليس لكلّ مجاز حقيقة على ما هو التحقيق، كى يتوقّف المجاز على الحقيقة، ألا ترى أنّ (رحمن) استعمل مجازاً فى المنعم على العموم و لم يستعمل فى المعنى الأصلي الحقيقى أعنى رقيق القلب، فلفظ (رحمن) مجاز لم يتفرّع على حقيقة.

ظرف للبحث، أى جرت العاده بالبحث أولاً عن الحقيقة، فلذا قدّمها عليه.

[الحقيقه لغه و اصطلاحاً]

@

[الحقيقه لغه و اصطلاحاً]

أى الحقيقة و المجاز قد يقيدان باللغويين فيقال الحقيقة اللغويّه، و المجاز اللغوى.

أى و يراد بكونهما لغويين ثبوت الحقيقة و المجازيّة لهما باعتبار الدلالة الوضعيّة، لتمييزاً بذلك عن الحقيقة و المجاز العقليين اللذين ثبتت لهما الحقيقة و المجازيّة باعتبار الإسناد الذى هو أمر عقليّ، كما تقدّم فى صدر الكتاب، و الظاهر أنّه لا حاجة إلى التقييد، لأنّه قد تقدّم الكلام فيهما فى أحوال الإسناد الخبرى مستوفى، فلا يعقل دخولهما حتّى يحتاج لتمييزهما إلى التقييد، بل الأكثر، و الأولى ترك هذا التقييد «لئلا يتوهم أنّه مقابل للشرعى و العرفى» أى لئلا يتوهم أنّ التقييد باللغويين لإخراج الحقيقة و المجاز الشرعيين و العرفيين و لا- يصحّ ذلك لأنّ هذا البحث معقود للكلام عليهما أيضاً كما سيأتى، و إنّما قال- يتوهم -لأنّ المراد باللغوى ما للغه فيه مدخل، و هذا فى التحقيق يشمل الشرعى و العرفى.

أى وزن فعيل بمعنى فاعل مأخوذ من حقّ الشئ إذا ثبت، أو بمعنى مفعول مأخوذ من حققت الشئ إذا أثبتته، فعلى الأول قاصر، و على الثانى متعدّى بمعنى الحقيقة على الأول الثابت، و على الثانى المثبت.

حَقَّقْتَهُ إِذَا أَثْبَتَهُ، نَقَلَ (١) إِلَى الْكَلِمَةِ الثَّابِتَةِ أَوْ الْمَثْبُتَةِ فِي مَكَانِهَا الْأَصْلِيِّ، وَ التَّاءُ فِيهَا (٢) لِلنَّقْلِ مِنَ الْوَصْفِيِّهِ إِلَى الْأَسْمِيِّهِ وَ هِيَ فِي الْإِصْطِلَاحِ [الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيْمَا] أَيْ فِي مَعْنَى [وَضَعْتَ] تِلْكَ الْكَلِمَةَ [لَهُ (٣) فِي إِصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ] أَيْ (٤) وَضَعْتَ لَهُ فِي إِصْطِلَاحٍ بِهِ يَقَعُ التَّخَاطُبُ بِالْكَلَامِ الْمَشْتَمَلِ عَلَى تِلْكَ الْكَلِمَةِ، فَالظَّرْفُ أَعْنَى فِي إِصْطِلَاحٍ مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِهِ: وَضَعْتَ، وَ تَعَلَّقَهُ بِالْمُسْتَعْمَلَةِ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ الْبَعْضُ مِمَّا لَا مَعْنَى لَهُ (٥) فَاحْتَرَزَ بِالْمُسْتَعْمَلَةِ

أَي نَقَلَ ذَلِكَ اللَّفْظَ مِنَ الْوَصْفِيِّهِ إِلَى كَوْنِهِ اسْمًا لِلْكَلِمَةِ الثَّابِتَةِ فِي مَكَانِهَا الْأَصْلِيِّ بِالِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ، وَ هُوَ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، أَوْ الْمَثْبُتَةِ فِي مَكَانِهَا الْأَصْلِيِّ بِالِاعْتِبَارِ الثَّانِي، وَ هُوَ أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، فَقَوْلُ الشَّارِحِ: «الثَّابِتَةُ أَوْ الْمَثْبُتَةُ» لَفٌّ وَ نَشْرٌ مَرْتَّبٌ، وَ الْمُرَادُ بِمَكَانِهَا الْأَصْلِيِّ مَعْنَاهَا الَّذِي وَضَعْتَ لَهُ أَوَّلًا، وَ جَعَلَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ مَكَانًا لِلْكَلِمَةِ تَجَوُّزًا.

أَي وَ التَّاءُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلنَّقْلِ، أَي لِلدَّلَالَةِ عَلَى نَقْلِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ مِنَ الْوَصْفِيِّهِ إِلَى الْأَسْمِيِّهِ، وَ بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ التَّاءَ فِي أَصْلِهَا تَدَلُّ عَلَى مَعْنَى فَرَعِيٍّ، وَ هُوَ التَّيَأْنِيثُ، فَإِذَا رُوِيَ نَقْلُ الْوَصْفِ عَنْ أَصْلِهِ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ، وَ هُوَ الْأَسْمِيُّهِ اعْتَبَرَتِ التَّاءُ فِيهِ إِشْعَارًا بِفِرْعِيَّةِ الْأَسْمِيِّهِ عَلَى الْوَصْفِيِّهِ، كَمَا كَانَتِ التَّاءُ فِيهِ حَالِ الْوَصْفِيِّهِ إِشْعَارًا بِالتَّيَأْنِيثِ، فَالتَّاءُ الْمَوْجُودَةُ فِيهِ بَعْدَ النَّقْلِ غَيْرُ التَّاءِ الْمَوْجُودَةِ فِيهِ قَبْلَهُ، وَ لَذَا قَالَ: «وَ التَّاءُ فِيهَا لِلنَّقْلِ» أَي وَ لَيْسَتْ لِلتَّيَأْنِيثِ.

أَي لِذَلِكَ الْمَعْنَى «فِي إِصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ» أَي وَضَعْتَ لِذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْإِصْطِلَاحِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ التَّخَاطُبُ إِلَى الْمُخَاطَبَةِ بِالْكَلَامِ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى تِلْكَ الْكَلِمَةِ، فَالْمَجْرُورُ أَعْنَى قَوْلِهِ: «فِي إِصْطِلَاحٍ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «وَضَعْتَ» .

أَي هَذَا التَّفْسِيرُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الظَّرْفَ أَعْنَى «فِي إِصْطِلَاحٍ» مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ أَعْنَى «وَضَعْتَ» .

أَي لَا مَعْنَى لِتَعَلُّقِ الظَّرْفِ بِالْمُسْتَعْمَلَةِ، لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ يُنْقَلُ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ وَ يُرَادُ الثَّانِي، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ دَالًا وَ الثَّانِي مَدْلُولًا، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْإِصْطِلَاحُ مَعْنَى وَ مَدْلُولًا، وَ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

وَ الْحَاصِلُ إِنَّ تَعَلُّقَ الظَّرْفِ بِالْمُسْتَعْمَلَةِ لَا يَصِحُّ لَفْظًا وَ لَا مَعْنَى، أَمَّا لَفْظًا فَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَلُّقُ حَرْفِيٍّ جَزْءٍ مَّتَّحِدِي اللَّفْظِ وَ الْمَعْنَى بِعَامِلٍ وَاحِدٍ، وَ أَمَّا مَعْنَى فَلِأَنَّ مَا دَهَّ اسْتِعْمَالَ تَعَدَّى بِكَلِمَةٍ (فِي) لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ اللَّفْظِ، فَمَدْخُولُ (فِي) هُوَ مَدْلُولُ الْكَلِمَةِ، فَلَوْ تَعَلَّقَ قَوْلُهُ:

عن الكلمه قبل (١) الاستعمال، فإنها لا تسمى حقيقه ولا مجازا. وبقوله (٢): فيما وضعت له، عن الغلط نحو: خذ هذا الفرس، مشيرا إلى كتاب، و عن (٣) المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح التّخاطب و لا فى غيره،

«فى اصطلاح» المستعمله لفسد المعنى، لأنّ قوله أوّلا «فيما وضعت له» يفيد أنّ المدلول هو المعنى الموضوع له و قوله: «فى اصطلاح» يفيد أنّ المدلول هو الاصطلاح، و هو غير صحيح كما عرفت.

أى قبل الاستعمال و بعد الوضع، فإنّ الكلمه تسمى حقيقه أو مجازا بعد الاستعمال، لأنّ الحقيقه عباره عن الكلمه المستعمله فيما وضعت له، و المجاز عباره عن الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له، فكلّ من الحقيقه و المجاز إنّما هو بعد الاستعمال أمّا قبل الاستعمال فلا حقيقه هناك و لا مجاز.

أى و احترز بقوله: «فيما وضعت له» عن الغلط، لأنّ اللفظ فيه مستعمل فى غير ما وضع له، ألا ترى أنّ لفظ (فرس) فى المثال المذكور لم يوضع للكتاب، فليس اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له غلطا بحقيقه، كما أنّه ليس بمجاز لعدم العلاقه المعتبره فى المجاز بين الكتاب و الفرس.

عطف على قوله: «عن الغلط» و حاصله: -أنّه احترز بقوله: «فيما وضعت له» عن شيئين: الأوّل ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا فليس بحقيقه، كما أنّه ليس بمجاز، و الثّانى المجاز العدى لم يستعمل فيما وضع فى سائر الاصطلاحات، أعنى اصطلاحات اللّغويين و الشّرعيّين و أهل العرف، و ذلك كالأسد فى الرّجل الشّجاع، فإنّ استعماله فيه لم يكن استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاح التّخاطب، و لا- باعتبار غيره، لأنّ استعمال الأسد فى الرّجل الشّجاع لا يكون استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاح اللّغويين و لا- باعتبار اصطلاح الشّرعيّين، و لا- باعتبار اصطلاح العرف فإذا كان اصطلاح التّخاطب من أهل اللّغه أو الشّرع أو العرف، لا يكون استعمال الأسد فى الرّجل الشّجاع استعمالا فيما وضع له لا باعتبار اصطلاح التّخاطب و لا باعتبار غيره.

كالأسد في الرّجل الشّجاع، لأنّ الاستعارة (١) و إن كانت موضوعه بالتأويل إلّا أنّ المفهوم من إطلاق (٢) الوضع إنّما هو الوضع بالتحقيق، و احتراز بقوله: في اصطلاح التّخاطب، عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي يقع به التّخاطب، كالصّلاه إذا استعملها المخاطب (٣) بعرف الشّرع في الدّعاء (٤) فإنّها (٥) تكون مجازا لاستعماله (٦) في غير ما وضع له في الشّرع، أعنى الأركان

أى قوله: «لأنّ الاستعارة. . .» جواب عن سؤال مقدّر، و هو أنّه الخارج عن التعريف بقيد الوضع هو مطلق المجاز، مع أنّ الاستعارة و إن كانت مجازا، إلّا أنّها موضوعه بالتأويل، فكيف تخرج بقيد الوضع، أى لا تخرج بقيد الوضع.

و حاصل الجواب:

إنّ الاستعارة و إن كانت موضوعه بالتأويل، أى لفظه الأسد موضوعه للرّجل الشّجاع بالتأويل، أى بادّعاء دخول الرّجل الشّجاع في جنس الحيوان المفترس، فيكون استعمالها للرّجل الشّجاع بهذا التّأويل و الادّعاء استعمالا فيما وضعت له، إلّا أنّ المراد بالوضع هو الوضع بالتحقيق لا بالتأويل، لأنّ الوضع عند الإطلاق لا يفهم منه إلّا الوضع بالتحقيق.

أى من الوضع عند إطلاقه و عدم تقيده بتأويل أو تحقيق، و المصنّف قد أطلق الوضع فيكون مراده الوضع بالتحقيق فصحّ إخراج الاستعارة بقيد القيد.

أى المخاطب بكسر الطّاء، أى المتكلّم بعرف الشّرع، و المراد بالمتكلّم بعرف الشّرع المراعى لأوضاع ذلك العرف في استعمال الألفاظ.

أى قوله: «في الدّعاء» متعلّق بقوله: «استعملها» و ذلك بأن قال ذلك المستعمل لشخص صلّ أى ادع.

أى الصّلاه بمعنى الدّعاء مجاز في الشّرع.

أى لاستعمال المخاطب، أى المتكلّم ذلك اللفظ في غير ما وضع له، لأنّ معنى لفظ الصّلاه في الشّرع هي الأركان المخصوصه.

المخصوصه، و إن كانت (١) مستعمله فيما وضع له في اللغه [و الوضع (٢)] أى وضع اللفظ (٣) [تعيين اللفظ (٤) للدلاله على معنى (٥) بنفسه] أى ليدل (٦) بنفسه لا بقرينه (٧) تنضم إليه

أى و إن كانت الصلاه مستعمله فيما وضع له في اللغه و هو الدعاء.

و الحاصل إن الصور أربع:

الأولى: استعمال اللغوى للصلاه فى الدعاء.

الثانيه: استعمال الشرعى لها فى الأركان المخصوصه، و هاتان الصورتان حقيقتان داخلتان فى التعريف بقوله: «فى اصطلاح به التخاطب» .

و الثالثه: استعمال اللغوى لها فى الأركان المخصوصه مجازا بعلاقه الكلّ و الجزء.

و الرابعه: استعمال الشرعى لها فى الدعاء مجازا، و هما مجازان خرجا بقوله: «فى اصطلاح به التخاطب»، و الرابعه هى التى بنى الشارح كلامه عليها.

[تعريف الوضع]

@

[تعريف الوضع]

أى عرّف الوضع لتوقف معرفه الحقيقه و المجاز على معرفته، و ذلك لأخذ المشتقّ منه فى تعريفهما، و معرفه المشتقّ تتوقف على معرفه المشتقّ منه.

أى لا- مطلق الوضع الشامل لوضع الكتابه و الإشاره و النصب و العقد، و إلّا لزم التعريف بالأخصّ فيكون غير جامع، لأنّ الوضع المطلق تعيين الشىء للدلاله على معنى بنفسه، سواء كان ذلك الشىء لفظا أم غيره، فبالقيد الذى ذكره الشارح حصلت مساواه الحدّ للمحدود فى كلام المصنّف، و المراد وضع اللفظ المفرد، لأنّ الكلام فى وضع الحقائق الشخصيه، أعنى الكلمات لا ما يشمل المركّب، لأنّ وضعه نوعى على القول بأنّه موضوع، فهو خروج عن الموضوع. و يحتمل أن يكون المراد باللفظ أعمّ من أن يكون مفردا، أو مركّبا، بقطع النظر عن الموضوع.

أى المراد بتعيين اللفظ أن يخصّص من بين سائر الألفاظ بأنّه لهذا المعنى الخاصّ.

أى كان الأولى أن يقول: للدلاله على شىء، لأنّ المعنى إنّما يصير معنى بهذا التعيين، فطرفا الوضع اللفظ و الشىء لا اللفظ و المعنى.

أى التفسير المذكور إشاره إلى أن قوله: «بنفسه» متعلق بقوله: «للدلالة» لا بالتعيين، وإلا لقدمه على قوله: «للدلالة» دفعا للالتباس.

أى لا بقريته محصّله للدلالة، سواء لم يكن هناك قريته أصلا أم كانت غير

و معنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيًا في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، و هذا (١) شامل للحرف أيضًا، لأننا نفهم معاني الحروف (٢) عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلا أن معانيها (٣) ليست تامّة في أنفسها، بل تحتاج إلى الغير بخلاف الاسم و الفعل. نعم، لا يكون هذا شاملًا لوضع الحرف عند من يجعل (٤) معنى قولهم: الحرف ما دلّ على معنى في غيره، أنه مشروط في دلالاته على معناه الإفرادى (٥) ذكر متعلّقه

محصله للدلالة، بل كانت معيّنه للمعنى المراد كما في المشترك.

أى تعريف وضع اللفظ شامل للحرف، كما يشمل وضع الاسم و الفعل.

أى كالابتداء و الاستفهام مثلاً عند ذكرها مطلقه.

أى معانى الحروف ليست تامّة في أنفسها، و هذا الكلام إشارة إلى الفرق بين الحرف و بين الاسم و الفعل، بعد اشتراكها في الوضع و الدلالة بنفسه بالمعنى المذكور.

و حاصل الفرق إنّ معنى الحرف ليس تامًّا في نفسه لاحتياجه إلى الغير في قيامه و حصوله، و معنى الاسم و الفعل تامّ في نفسه لعدم احتياجه إلى الغير في القيام و الحصول.

أى و هو ابن الحاجب، و حاصل ذلك أنّ ابن الحاجب جعل في قولهم: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره» للتشبيّه، فالمعنى أنّ الحرف كلمه دلّت على معنى في غيرها، أى بسبب غيرها، و هو المتعلّق، فعنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلّقه، و حينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيًا في فهم معناه منه، بل لا بدّ من ذكر المتعلّق، فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذى ذكره المصنّف شاملًا لوضع الحرف.

و الحاصل إنّ الحرف فيه مذهبان: أحدهما أنّه يدلّ بنفسه، و الثّانى أنّه لا يدلّ إلاّ بضميمه غيره، فعلى الأوّل يكون تعريف المصنّف للوضع شاملًا لوضع الحرف لا على الثّانى، و منشأ هذا الخلاف قول النّحاه في تعريف الحرف أنّه ما دلّ على معنى في غيره، فقال بعضهم كالرّضى أنّ (فى) للطرفيّة، و أنّ المعنى ما دلّ بنفسه على معنى قائم بغيره، و قال ابن الحاجب أنّ (فى) للتشبيّه، و أنّ المعنى أنّه ما دلّ على معنى بسبب غيره، فهو لا يدلّ على المعنى بنفسه، بل بذكر المتعلّق.

أى كدلاله (من) على الابتداء، و (هل) على الاستفهام، و (لم) على النّفى، و قيّد بالإفرادى لأنّ اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف و الاسم، ألا

[فخرج المجاز (١)] عن أن يكون موضوعا بالنسبه إلى معناه المجازى [لأنّ دلالتة (٢)] على ذلك المعنى إنّما تكون [يقربنه] لا بنفسه [دون المشترك (٣)] فإنّه لم يخرج، لأنّه (٤) قد عين للدلالة على كلّ من المعنيين بنفسه، و عدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك (٥) لا- ينافى ذلك، فالقرء مثلا عين مرّه للدلالة على الطهر بنفسه، و مرّه أخرى للدلالة على الحيض بنفسه، فيكون موضوعا (٦)، و فى كثير من

ترى أنّ دلالة زيد فى قولك: جاءنى زيد، على الفاعليّه إنّما هى بواسطة (جاءنى) و المعنى التركيبى هو ما دلّ عليه اللفظ بسبب التركيب.

[وجه خروج المجاز و الاشتراك]

@

[وجه خروج المجاز و الاشتراك]

أى هذا تفرّيع على التقييد بقوله: «بنفسه» أى فباعبار هذا القيد خرج اللفظ المجازى عن كونه موضوعا بالنسبه لمعناه المجازى، أى و إن كان موضوعا بالنسبه لمعناه الحقيقى، ثمّ الخارج بالقيد المذكور إنّما هو تعيين المجاز عن كونه وضعاً، فقول المصنّف على حذف مضاف، أى فخرج تعيين المجاز، و كما خرج تعيين المجاز عن كونه وضعاً خرج أيضاً تعيين الكنايه بناء على أنّها غير حقيقته، لأنّ كلا من المجاز و الكنايه إنّما يدلّ على المعنى بواسطة القرينه، و إن كانت القرينه فى المجاز مانعه و فى الكنايه غير مانعه.

أى دلالة المجاز على المعنى المجازى إنّما تكون بواسطة قرينه لا بنفسه.

أى المراد بالمشترك ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعاً متعدّداً اتّحد واضعه أو تعدّد.

علّه لعدم خروج المشترك، أى لم يخرج المشترك عن تعريف الوضع، لأنّه قد عين للدلالة على كلّ من المعنيين بنفسه، أى لفهمهما منه بدون القرينه.

نعم، القرينه فى المشترك إنّما هى لتعيين المراد بخلاف المجاز فإنّ القرينه فيه محتاج إليها فى نفس الدلالة على المعنى المجازى.

إضافه «عارض» إلى «الاشتراك» بياتيه، فالمعنى أنّ عدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض هو اشتراك المعانى فى ذلك اللفظ العذى عين للدلالة عليها «لا ينافى-ذلك»، أى عدم الفهم لا ينافى تعيينه للدلالة على كلّ من المعنيين بنفسه، و الجملة أعنى «لا ينافى ذلك» خبر عن قوله: «و عدم فهم...» .

أى فيكون المشترك موضوعاً لكلّ منهما بوضعين على وجه الاستقلال، فإذا-استعمل فى أحدهما و احتيج إلى القرينه المعينه للمراد لم يضّر ذلك فى كونه حقيقه، لأنّ الحاجه إلى

النسخ بدل قوله: دون المشترك، دون الكناية، و هو سهو (١)، لأنه إن أريد أنّ الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعه، فكذا المجاز (٢) ضروره أنّ الأسد في قولنا: رأيت أسدا يرمى، -موضوع للحيوان المفترس و إن لم يستعمل فيه، و إن أريد أنّها موضوعه بالنسبة إلى معنى الكناية، أعني لازم المعنى الأصلي ففساده ظاهر، لأنه (٣) لا يدلّ عليه بنفسه، بل بواسطة القرينه. لا يقال (٤): معنى قوله: بنفسه، أى من غير قرينه مانعه عن إرادته الموضوع له، أو

القرينه فيه لتعيين المراد لا لأجل وجود أصل الدلالة على المراد.

أى دون الكناية بدل دون المشترك على ما وقع فى كثير من النسخ، سهو من النسخ أو من المصنّف، فالصحيح دون المشترك لا دون الكناية.

أى فحكم المجاز كذلك و حينئذ فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعا دون الكناية.

قوله: «لأنه» عله للفساد، توضيح ذلك: أنّ اللفظ لا يدلّ على لازم المعنى بنفسه، بل يدلّ بواسطة القرينه كالمجاز، فحينئذ لا وجه لإخراج أحدهما أعني الكناية دون الآخر أعني المجاز.

أى لا يقال فى الجواب عن المصنّف على هذه النسخه، أو فى دفع السهو عليها، و حاصله جوابان، تقرير الجواب الأوّل: أن يقال إنّنا نختار الاحتمال الثانى أعني كون الكناية موضوعه بالنسبة إلى المعنى الكنائى، و لا نسلم ما ذكر من الفساد و معنى قوله: «فى تعريف الوضع» من قوله: «بنفسه» أى من غير قرينه مانعه عن إرادته الموضوع له، و ليس معناه من غير قرينه مطلقا، كما تقدّم، و حيث كان معناه ما ذكر فيخرج المجاز دون الكناية، لأنّ المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة القرينه المانعه عن إرادته الموضوع له، و أمّا الكناية ففيها تعيين اللفظ ليدلّ بنفسه لا بواسطة القرينه المانعه، لأنّ القرينه فيها ليست مانعه عن إرادته الموضوع له، فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلي و لازم ذلك المعنى، فقول المعترض لأنه لا يدلّ عليه بنفسه، بل بواسطة القرينه ممنوع.

و تقرير الجواب الثانى:

أن يقال نختار الثانى و لا- نسلم ما ذكر من الفساد، و معنى قوله: «فى تعريف الوضع بنفسه» أى من غير قرينه لفظيه، و حينئذ فيخرج المجاز دون الكناية، لأنّ المجاز قرينته لفظيه و الكناية

من غير قرينه لفظيه، فعلى هذا (١) يخرج من الوضع المجاز دون الكنايه. لأننا نقول (٢): أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم الدور، وكذا حصر القرينه في اللفظي، لأن المجاز قد تكون قرينه معنويه. لا يقال (٣) معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقيه المجاز دون الكنايه، فإنها

قرينتها معنويه، فقول المعترض: لأنه لا يدل عليه بنفسه، بل بواسطه القرينه مسلم، لكن المراد القرينه المعنويه لا اللفظيه المعبره في المجاز.

أى فعلى ما ذكر من الجوابين يخرج من الوضع المجاز دون الكنايه.

أى هذا ردّ للجواب الأول، كما أنّ قوله: «و كذا حصر القرينه» ردّ للجواب الثانى، و حاصل ردّ الجواب الأول أنّ أخذ الموضوع، أى اللّازم من كون المراد قرينه مانعه عن إرادته الموضوع له، كما فى الجواب الأول فاسد للزوم الدور، و ذلك لتوقف معرفه الوضع على معرفه الموضوع، لأخذه جزء فى تعريفه، و توقف معرفه الموضوع على معرفه الوضع، لأنّ الموضوع مشتقّ من الوضع، و معرفه المشتقّ متوقفه على معرفه المشتقّ منه.

نعم، لو قيل: إنّ معنى قوله: «بنفسه» أى من غير قرينه مانعه عن إرادته المعنى الأصلي لاندفع الدور لكن ذلك لا يفهم من عبارته التعريف.

و حاصل ردّ الجواب الثانى المستفاد من قوله: «و كذا حصر القرينه فى اللفظي» أى الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينه لفظيه لإخراج المجاز دون الكنايه، فإنه يقتضى أن قرينه المجاز دائما لفظيه، و هو فاسد لأنّ قرينه المجاز قد تكون معنويه، و حينئذ يكون داخلا فى التعريف، فكيف يخرجها! أى و الكنايه قد تكون قرينتها لفظيه، و حينئذ فتكون خارجه منه، فكيف يدخلها فيه!

و الحاصل إنّ الجواب الثانى يستلزم انحصار قرينه المجاز فى اللفظيه، و كذا يستلزم انحصار قرينه الكنايه فى غير اللفظيه، و كلّ منهما ممنوع، إذ قد تكون قرينه المجاز معنويه فيكون داخلا فى التعريف، فلا يصحّ إخراجها حينئذ منه، و قد تكون قرينه الكنايه لفظيه فتكون خارجه من التعريف فلا يصحّ إدخالها حينئذ فيه.

أى لا يقال فى الجواب الآخر عن المصنّف على نسخه، فخرج المجاز دون الكنايه، إنّ الكنايه خارجه عن المجاز لأنها من أفراد الحقيقيه لاستعمالها فى الموضوع له عند السكاكي،

أيضا حقيقه على ما صرّح به صاحب المفتاح (١) . لأننا نقول (٢) هذا فاسد على رأى المصنّف، لأن الكنايه لم تستعمل عنده (٣) فيما وضع له، بل إنّما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز إرادته الملزوم (٤) ، و سيجىء لهذا (٥) زياده تحقيق [و القول (٦) بدلاله اللفظ لذاته ظاهره فاسد] يعنى ذهب بعضهم إلى أنّ دلاله الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع، بل بين اللفظ

و هذا الجواب مبنى على أنّ قوله: «فخرج» مفرّع على تعريف الحقيقه لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الأوّل.

حيث قال الحقيقه فى المفرد و الكنايه تشارك فى كونهما حقيقتين، و تفرقان فى التصريح و عدمه.

إنّ ما ذكر من أنّ الكنايه أيضا حقيقه صحيح على رأى صاحب المفتاح، كما صرّح به لكن فاسد على رأى المصنّف، لأنّه قال فى تعريف الحقيقه هى الكلمه المستعمله فيما وضعت له، فشرط المصنّف فى الحقيقه الاستعمال فيما وضع له، فالكنايه ليست حقيقه على رأيه، لأنّها لم تستعمل فيما وضع له، بل إنّما استعملت فى لوازم الموضوع له، مع جواز إرادته الموضوع له.

أى عند المصنّف.

أى الموضوع له، و من المعلوم أنّ مجرد جواز إرادته الملزوم، أى الموضوع له لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه.

أى لفساد كون الكنايه حقيقه على رأى المصنّف، سيجىء زياده تحقيق فى بحث الكنايه.

أى هذا إشاره إلى القول بأنّ دلاله اللفظ ذاتيه لا تحتاج إلى وضع واضح، و القائل لهذا القول هو عبّاد بن سليمان الصيّمرى، و حاصل ما فى المقام كما فى بعض الشروح أنّ دلاله اللفظ على معنى لا بدّ لها من مخصّص لتساوى نسبتته إلى جميع المعانى، فذهب المحقّقون إلى أنّ المخصّص لوضعه لهذا المعنى دون ذاك هو إرادته الواضع، و الظاهر أنّ الواضع هو الله تعالى على ما ذهب إليه الشّيخ أبو الحسن الأشعرى من أنّه تعالى وضع الألفاظ و وقف عباده عليها تعليما بالوحى، أو بخلق الأصوات و الحروف فى جسم، و إسماع ذلك الجسم واحدا

و المعنى مناسبه طبيعياً تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته، فذهب المصنّف و جميع المحقّقين إلى أنّ هذا القول فاسد ما دام محمولاً على ما يفهم منه ظاهراً (١)، لأنّ (٢) دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللفظ (٣) لوجب (٤) أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، و أن يفهم كل واحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل (٥)، و لامتنع (٦) أن يجعل اللفظ بواسطه القرينه بحيث يدلّ

أو جماعه من الناس، أو بخلق علم ضروريّ في واحد أو جماعه من الناس.

ذهب عياد بن سليمان الصيّمرى و من تبعه إلى أنّ المخصّص لدلالة هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعانى ذات الكلمه، يعنى أنّ بين اللفظ و المعنى مناسبه طبيعياً تقتضى دلالة اللفظ على هذا المعنى، فكلّ من سمع اللفظ فهم معناه، لما بينهما من المناسبه الذاتيه، و لا يحتاج في دلالاته على معناه للوضع، للاستغناء عنه بالمناسبه الذاتيه التي بينهما. و هذا القول على ظاهره فاسد، و وجه فساده مبين في كلام الشارح.

و هو أنّ المخصّص ذات اللفظ، فلا حازه إلى الوضع بعد كون دلالة اللفظ لذاته.

علّه لفساد هذا القول.

أى كما كانت دلالة اللفظ على وجوده و حياته لذاته من غير حازه إلى الواضع و التّعيين.

أى جواب لقوله: «لو كانت لذاته» أى لو كانت الدّلاله ذاتيه لوجب أن لا- تختلف اللغات باختلاف الأمم، بأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ، لكون دلالاته عليه لذاته، و التالى باطل فالمقدّم مثله، أى عدم اختلاف اللغات باطل، فإنّها مختلفه كما فى لفظه (دود) فإنّها بالفارسيه بمعنى الدّخان، و بالهنديّه بمعنى اللبن، و بالعربيّه بمعنى الحيوان المعروف، فالدّلاله الذاتيه أيضا باطل.

أى لأنّ الدليل ما يلزم من العلم به العلم بثبوت المدلول.

هذا هو الدليل الثّانى على فساد القول بأنّه دلالة اللفظ على معناه لذاته، إذ لو كانت لذاته لامتنع جعل لفظ الأسد مثلاً مجازاً فى الرّجل الشّجاع بحيث يدلّ بواسطه القرينه على الرّجل الشّجاع دون الحيوان المفترس، «لأنّ ما بالذات» أى الدّلاله على المعنى الحقيقى «لا يزول بالغير» أى بالقرينه.

على المعنى المجازى دون الحقيقي، لأن ما بالذات لا يزول بالغير ولا يمنع نقله (١) من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه (٢) عند الإطلاق إلا المعنى الثانى، [وقد تأوله] أى القول بدلاله اللفظ لذاته [السِّكَاكى] أى صرفه (٣) عن ظاهره و قال: إنه (٤) تنبيه على ما عليه أئمه علمى الاشتقاق و التصريف (٥) من أن للحروف فى أنفسها خواصّ بها تختلف، كالجهر و الهمس و الشده و الرخاوه و التوسط بينهما (٦)

أى نقل اللفظ من معنى حقيقى إلى معنى حقيقى آخر، و هذا أى امتناع الثقل هو الدليل الثالث على فساد القول المذكور.

أى لا يفهم من اللفظ المنقول «عند الإطلاق» أى عند عدم القرينه إلا المعنى الثانى أى المعنى المنقول اليه، و هو باطل لما ذكر آنفا من أن ما بالذات لا يزول بالغير.

و المتحصّل ممّا ذكرنا أن دلاله اللفظ على معناه لو كانت لذاته للزم عليه الأمور المذكوره، و الحال أنّها باطله فالملزوم مثله.

أى حمل القول المذكور على خلاف ظاهره، و ذلك أن معنى قوله: «يدلّ لذاته» أى أن فيه وصفا ذاتيا يناسب أن يوضع بسببه لمعنى دون معنى آخر، فالمناسبه سبب للوضع لا أن المناسبه سبب للدلاله من دون الحاجه إلى وضع الواضع كما هو ظاهره.

أى القول المذكور «تنبيه» أى ذو تنبيه.

أى هذا الكلام يدلّ على أن كلّ منهما علم مستقلّ، و هو الحقّ لامتياز موضوع كلّ منهما عن موضوع الآخر بالحيثيه المعتبره-فى موضوعات العلوم، فعلم التصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث أصاله حروفها و زيادتها و صحتها و اعتلالها و هيئاتها، و علم الاشتقاق يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصاله و الفرعيّه، هذا ما ذكر بعض فى شرح المفتاح.

أى بين الشده الرخاوه الشده انحصار صوت الحرف عند إسكانه فى مخرجه انحصارا تاما، فلا يجرى فى غيره، و الرخاوه عدم انحصار صوت الحرف فى مخرجه عند إسكانه، فيجرّ الصوت فى غير مخرجه جريا تاما، و التوسط أن لا يتمّ الانحصار، و الجرى «و الجهر» هو خروج الحرف بصوت قوى، و يعلم ذلك بالوقف على الحرف بعد همزه كأب و أخ، «و الهمس» هو خروج الحرف بصوت غير قوى، و الحروف المهموسه يجمعها قولك: فحثه

و غير ذلك (١) ، و تلك الخواص (٢) تقتضى أن يكون العالم بها إذا أخذ فى تعيين شىء مركب منها (٣) لمعنى لا- يهمل التناوب بينهما (٤) قضاء لحقّ الحكمه، كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشىء من غير أن يبين، و القصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشىء حتى يبين و أن لهيئات تركيب الحروف أيضا خواص كالفعلان و الفعلى بالتحريك (٥) لما فيه حركه، كالتزوان (٦) و الحيدى، و كذا باب فعل بالضمّ مثل شرف و كرم (٧) للأفعال الطبيعيه اللّازمه.

شخص سكت، و ما عداها مجهور، و الحروف الشديده يجمعها قولك: أجد قط بكت، المتوسطه بين الشده و الرخوه يجمعها قولك: لن عمر، و ما عداها حروف رخوه.

أى كالأستعلاء و الاستفال و التصحيح و الإعلال.

أى الأوصاف.

أى إذا أخذ فى وضع لفظ مركب من هذه الحروف.

أى بين الحروف و المعنى فيضع لفظا فيه رخاوه لمعنى فيه رخاوه و سهوله كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو، فإنّه قد وضع لكسر الشىء بلا بينونه و انفصال، لأنّه أسهل ممّا فيه بينونه، و يضع اللفظ الذى فيه شدّه لمعنى فيه شدّه كالفصم بالقاف الذى هو حرف شديد، فإنّه قد وضع لكسر الشىء مع بينونه، لأنّ الكسر مع البينونه و الانفصال أشدّ من الكسر بلا بينونه، و يضع له ما فيه حرف استعلاء لما فيه من علو و ضدّه لضدّه.

و الحاصل أنّه لا بدّ من رعايه المناسبه بين اللفظ و المعنى قضاء لحقّ الحكمه، أى أداء لحكمه اتّصاف الحروف بتلك الخواص.

أى بتحريك العين فيهما، فقد وضع لما فيه من جنس الحركه.

أى فالتزوان مشتمل على هيئه حركات متواليه، فيناسب ما فيه حركه، و لذا وضع لضراب الذّكر و نزوه على الأنثى، و الحيدى كذلك، و لذا وضع للحمار الذى له نشاط فى حركاته بحيث إنّه إذا رأى ظلّه ظلّه حمارا حاد منه، أى فرّ منه ليسبقه لنشاطه.

أى فإنّ هيئه هذا الباب مشتمله على الضمّ، و الضمّ نظرا إلى معناه اللّغوى، أى جعل الشىء ضميمة و لازما لشىء آخر، ناسب أن يكون مدلوله ضميمة و لازما لشىء، و بهذه المناسبه وضع هذا الباب للأفعال الطبيعيه اللّازمه للإنسان.

[والمجاز (١)] في الأصل مفعول (٢) من جاز (٣) المكان يجوز، -إذا تعدّاه نقل (٤) إلى الكلمه الجائزه، أى المتعدّيّه مكانها الأصلي، أو المجوّز بها على معنى أنّهم جازوا بها و عدّوها مكانها الأصلي، كذا ذكره الشّرخ (٥) فى أسرار البلاغّه، و ذكر المصنّف أنّ الظّاهر أنّه من قولهم: جعل كذا مجازا إلى حاجتى (٦) ، أى طريقا لها، على أنّ معنى جاز المكان، فإنّ المجاز طريق إلى تصوّر معناه (٧) .

[تعريف المجاز لغة و اصطلاحا]

أى و لَمّا فرغ المصنّف من الحقيقه المقابله للمجاز أشار إلى المجاز، و قسّمه إلى قسمين كما يأتى.

أى أنّه باعتبار أصله مصدر ميمى على وزن مفعول، فأصله مجوز نقلت حركت الواو للسّياكن قبلها، ثمّ تحرّكت الواو بحسب الأصل، ثمّ انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها فصار مجازا.

أى المجاز مشتقّ من جاز المكان، و هذا ظاهر فى أنّ الاشتقاق من الأفعال كما يقول الكوفيون، و أمّا على مذهب البصريين من أنّ الاشتقاق من المصدر فيقدّر مضاف، أى مشتقّ من مصدر جاز، و هو الجواز لأنّ المصدر المزيد يشتقّ من المجرد، -و يصحّ أنّ يقدّر مأخوذ من جاز المكان.

أى نقل المجاز فى الاصطلاح من المصدرية «إلى الكلمه الجائزه. . .» .

و حاصل الكلام فى المقام أنّ لفظ «مجاز» فى الأصل، أى فى اللّغه مصدر معناه الجواز و التعدّيّه، ثمّ نقل فى الاصطلاح من المصدرية إلى الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له، باعتبار أنّها جائزه و متعدّيّه مكانها الأصلي، فيكون بمعنى اسم الفاعل، أو باعتبار أنّها مجوز بها و متعدّي بها مكانها الأصلي، فيكون بمعنى اسم المفعول.

أى ذكره الشّرخ عبد القاهر.

أى إنّ المجاز على ما ذكره فى الإيضاح منقول من المستعمل اسم مكان، لأنّه قال فيه ما حاصله: إنّ الظّاهر أنّه، أى لفظ المجاز منقول من قولهم: «جعلت كذا» أى الشّىء الفلانى مجازا إلى حاجتى، أى طريقا لها، و هذا بناء على أنّ جاز المكان سلكه، أى وقع عبوره و جوازه فيه.

أى معناه المجاز، المراد منه بالقرينه، و حينئذ فالمجاز معناه محلّ الجواز، و السلوك هو نفس الطّريق.

فالمجاز [مفرد و مركب] أو هما (١) مختلفان فعرفوا كلا على حده [أمّا المفرد فهو الكلمه (٢) المستعمله] احترز بها (٣) عن الكلمه قبل الاستعمال، فإنّها (٤) ليست بمجاز و لا حقيقه [في غير ما وضعت له (٥)]-احترز به (٦) عن الحقيقه مرتجلا كان أو منقولا أو غيرهما (٧)، و قوله: [في اصطلاح التّخاطب (٨)] متعلّق بقوله: وضعت (٩).

[تعريف المجاز المفرد]

@

[تعريف المجاز المفرد]

أى المجاز المفرد و المجاز المركب مختلفان حقيقه، لأنّ حقيقه كلّ منهما تخالف حقيقه الآخر، فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد، فعرفوا كلا منهما على انفراد.

أى سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا، و خرج عنها المركب.

أى احترز بالمستعمله عن الكلمه قبل الاستعمال، أى و بعد الوضع كما احترز بها عن الكلمه المهمله التى لم توضع أصلا حتّى أنّها تستعمل.

أى الكلمه التى وضعت و لم تستعمل، ليست بحقيقه و لا مجازا.

أى المجاز في المفرد هو الكلمه المستعمله في غير ما، أى معنى وضعت، أى الكلمه له، أى لذلك المعنى، أى الكلمه المستعمله في المعنى المغاير للمعنى الموضوع له.

أى احترز به، أى بقوله: «غير ما وضعت له» عن الحقيقه على جميع أقسامها، أى مرتجلا- كان أو منقولا، أو غيرهما، و المرتجل هو اللفظ وضع لمعنى من دون أن يكون موضوعا للمعنى الآخر، أو كان موضوعا و لكن وضع في المعنى الثّاني بلا علاقته بينه و بين المعنى الأوّل، و المنقول ما نقل إلى المعنى الثّاني لعلاقته بينه و بين المعنى الأوّل، كلّفظ الصّيلاه فإنّه منقول من الدّعاء إلى الأركان المخصوصه لعلاقته الكليّيه و الجزئيّيه، فإنّ الدّعاء جزء للأركان المخصوصه.

أى ما ليس منقولا و لا مرتجلا، كالمشتقات فإنّها ليست مرتجله محضه لتقدّم وضع موادّها، و لا منقوله لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقت له.

أى في الاصطلاح الذى يقع بسببه التّخاطب و التّكلم، و في بعض النسخ (في اصطلاح به التّخاطب) و المعنى واحد.

فحاصل المعنى المراد هو كون اللفظ موضوعا للمعنى في ذلك الاصطلاح، سواء حدث الوضع في ذلك الاصطلاح أو لا و ابتداء أم لا، بل أقرّه أهل ذلك الاصطلاح على الموضوع له أو لا و ابتداء، كلّفظ الأسد الذى وضع في اللّغه للحيوان المفترس، فأقرّه النّحوى أو العرف على ذلك المعنى.

قيد بذلك (١) ليدخل (٢) المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر، كلفظ الصيلاه إذا استعمله المخاطب (٣) بعرف الشّرع في الدّعاء مجازاً، فإنّه وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة (٤) فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التّخاطب أعني الشّرع، وليخرج (٥) من الحقيقة (٦) ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصيلاه المستعمله بحسب الشّرع في الأركان المخصوصه، فإنّه يصدق عليه أنّه كلمه مستعمله في غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللّغه،

أى قيد بقوله:

«في اصطلاح التّخاطب» .

أى ليدخل في تعريف المجاز المفرد «المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر»، أى غير الاصطلاح الذي وقع التّخاطب فيه، بأن يكون مستعملاً في غير ما وضع له في اصطلاح التّخاطب، أى المتكلم.

أى بكسر الطّاء، أى المتكلم بهذه الكلمه استعملها في الدّعاء مجازاً، لأنّ الدّعاء غير ما وضع له في عرف الشّرع، والموضوع له هى الأركان المخصوصه.

أى فى بعض الاصطلاحات أعني اللّغه، إلّا أنّه ليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع التّخاطب، أعني الشّرع فيكون مجازاً شرعياً بمقتضى هذا الاصطلاح، وإن كان حقيقه لغويّه بمقتضى اصطلاح أهل اللّغه.

عطف على قوله: «ليدخل»، أى وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح الذى هو من أفراد الحقيقة.

أى الظّاهر إنّ لفظ «من» فى قوله:

«من الحقيقة» ليس صله ليخرج لفساد المعنى، كما هو الظّاهر، وإنّما الجارّ والمجرور فى موضع الحال بيان لما بعدها، وهو قوله: «ما يكون له معنى آخر»، و صله «يخرج» محذوف أى يخرج من التّعريف بعض أفراد الحقيقة، وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لكن ليس غيراً فى اصطلاح التّخاطب كاستعمال لفظ الصلاه فى اصطلاح أهل الشّرع فى الأركان المخصوصه، وإنّما غير فى اصطلاح آخر أى أهل اللّغه، فلا- تكون الصيلاه المستعمله فى الأركان المخصوصه بحسب الشّرع من المجاز، إذ تعريفه ليس صادقاً عليها.

لا بحسب اصطلاح التّخاطب و هو الشّرع [على وجه يصحّ- (١)] متعلّق بالمستعمله [مع قرينه (٢) -عدم إرادته] أى إرادته الموضوع له.

[فلا- بدّ] للمجاز [من العلقه (٣)] ليتحقّق الاستعمال على وجه يصحّ، و إنّما قيّد (٤) بقوله: على وجه يصحّ، و اشترط العلقه [ليخرج الغلط] من تعريف المجاز كقولنا: خذ هذا الفرس، مشيرا إلى كتاب، لأنّ هذا الاستعمال على وجه يصحّ (٥) [و] إنّما قيّد بقوله: مع قرينه عدم إرادته، -لتخرج [الكنايه (٦)] لأنّها مستعمله فى غير ما وضعت له مع جواز إرادته ما وضعت له.

أى هذا فصل خرج به الغلط كما يأتى، و المستفاد منه أنّه لا بدّ فى المجاز من ملاحظه العلقه، لأنّ صحّ استعمال اللفظ فى غير ما وضع له تتوقّف على ملاحظتها، و لذا صحّ تفرّيع قوله: بعد «فلا بد من العلقه» عليه.

أى مع قرينه سواء كانت حالته أو مقالته على عدم إرادته المعنى الحقيقى، أى المجاز هو الكلمه المستعمله على الوجه المذكور مع مصاحبه قرينه دالّه على عدم إرادته المتكلم للموضوع له وضعا حقيقيا، فقرينه المجاز مانعه من إرادته المعنى الحقيقى، و هو فصل يخرج به الكنايه كما يأتى.

[لا بدّ للمجاز من العلقه]

@

[لا بدّ للمجاز من العلقه]

أى من ملاحظه العلقه، و الاستعمال فى غير ما وضع له عند عدم ملاحظه العلقه لم يكن مجازا بل غلطا، ثمّ المراد بالعلقه هنا هو الأمر الذى يحصل به الارتباط بين المعنى الحقيقى و المعنى المجازى، كالمشابهه فى مجاز الاستعاره، و كالتبويب و المسببته فى المجاز المرسل، و بتلك العلقه يتحقّق الاستعمال على وجه يصحّ عند العقلاء.

أى قيد المصنّف كقوله: «على وجه يصحّ و اشترط العلقه ليخرج الغلط» من تعريف المجاز، و المستفاد من هذا الكلام أنّ المراد بالغلط الخارج عن تعريف المجاز ما استعمل فى غير ما وضع له لا لعلقه من تعدّد لذلك الاستعمال، و هو الغلط اللسانى كما إذا أشار إلى كتاب، و أراد أن يقول: خذ هذا الكتاب، فسبق لسانه و قال: خذ هذا الفرس.

أى لعدم ملاحظه العلقه بين الفرس و الكتاب.

أى إنّ الكنايه تخرج عن تعريف المجاز و عن تعريف الحقيقه أيضا، بناء على أنّها واسطه بين الحقيقه و المجاز، أى ليست حقيقه و لا مجاز، أمّا أنّها ليست حقيقه فلاّنها كما

[أو كلاً منهما] أى من الحقيقة و المجاز [لغوى و شرعى (١) و عرفى خاص] و هو (٢) ما يتعين ناقله، كالتحوى و الصيرفى و غير ذلك (٣) ، [أو] عرفى [عام] لا يتعين ناقله (٤) ، و هذه النسبه (٥) فى الحقيقة بالقياس إلى الواضع (٦) ، فإن كان واضعها (٧) واضع اللغه فلغويّه،

سبق، هو اللفظ المستعمل فيما وضع له، و الكنايه ليست كذلك، و أمّا أنها ليست مجازاً، فلأنّ المجاز اشترط فيه القرينه المانع عن إرادته الحقيقة، و الكنايه ليست كذلك، لأنّ القرينه فيها ليست مانعه من إرادته المعنى الحقيقى.

[أقسام الحقيقة و المجاز]

@

[أقسام الحقيقة و المجاز]

إشاره

أى إنّما قسم الحقيقة و المجاز إلى اللغوى و الشرعى و العرفى فى العامّ و الخاصّ، مع أنّ الشرعى داخل فى العرفى الخاصّ لشرفه، و أنّه ليس من قبيل العرفى تنزيلاً- للتغاير فى الوصف منزله التّغاير فى الذات، مثال الحقيقة الشرعيّه: الصّلاه و الزّكاه و الحجّ، فإنّ الشّارع اخترع معان لم تكن مقصوده للعرب.

أى الخاصّ ما يتعين ناقله أن يكون ناقله عن المعنى اللغوى طائفه مخصوصه من الناس، و لا يشترط العلم بشخص الناقل.

أى ما عدا الشّرع، كالمتكلّمين بقرينه المقابله.

قوله: «لا يتعين ناقله» تفسير للعرف العامّ. أى لا يتعين ناقله عن اللغه بطائفه مخصوصه، و إن كان معيّناً فى نفس الأمر.

و الحاصل إنّ كلا من الحقيقة و المجاز على أربعة أقسام: أى الحقيقة اللغويّه، و الشرعيّه، و العرفيه الخاصّه، و العرفيه العامّه.

فالحقيقة اللغويّه ما وضعها واضع اللغه، و الشرعيّه ما وضعها الشّارع، و العرفيه الخاصّه ما وضعها أهل عرف خاصّ كالتّحويين فى لفظ مخصوص، و العرفيه العامّه ما وضعها أهل العرف العامّ، أى الذى لم يختصّ بطائفه مخصوصه من الناس.

أى فى لغوى و شرعى و عرفى «فى الحقيقة» أى الكائنه فى الحقيقة بأن يقال حقيقه لغويّه، حقيقه شرعيّه، حقيقه عرفيه خاصّه أو عامّه.

أى بالنسبه و النّظر إلى الواضع.

أى واضع الحقيقة واضع اللغه، فهى حقيقه لغويّه.

و إن كان الشَّارع (١) فشرعيته، و على هذا القياس (٢) ، و فى المجاز (٣) باعتبار الاصطلاح (٤) الذى وقع الاستعمال فى غير ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح، فإن كان هو اصطلاح اللغه فالمجاز لغوى و إن كان اصطلاح الشَّرع فشرعى، و إلا فعرفى عام أو خاصّ [كأسد للسبع] المخصوص (٥) [و الرّجل الشّجاع] فإنّه حقيقه لغويّه فى السّبع مجاز لغوى فى الرّجل الشّجاع [و صلاه (٦) للعباده] المخصوصه [و الدّعاء] فإنّها (٧) حقيقه شرعيّه فى العباده مجاز شرعى فى الدّعاء [و فعل (٨) للفظ] -المخصوص أعنى ما دلّ على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه [و الحدث (٩)] فإنّه حقيقه عرفيه خاصه أى نحويه فى اللفظ مجاز نحوى فى الحدث،

أى و إن كان واضح تلك الحقيقه الشَّارع، فهى حقيقه شرعيّه.

أى و إن كان واضح تلك الحقيقه أهل العرف، فهى حقيقه عرفيه خاصّه أو عامّه.

أى قوله: «فى المجاز» عطف على قوله: «فى الحقيقه»، أى و هذه النّسبه الكائنه فى المجاز فى قولهم: مجاز لغوى، أو شرعى، أو عرفى خاصّ أو عامّ.

أى باعتبار أهل الاصطلاح.

أى الحيوان المفترس، فاستعماله فى الحيوان المفترس حقيقه لغويّه، و استعماله فى الرّجل الشّجاع مجاز لغوى، للعلاقه بينه و بين المعنى الأوّل و هى المشابهه.

أى و لفظ الصّلاه حيث إنّه وضع للعباده المخصوصه شرعا، فهو حقيقه شرعيّه فيها.

أى الصّلاه حقيقه شرعيّه فى العباده، و مجاز شرعى فى الدّعاء لعلاقه الكليّه و الجزئيه بين العباده و الدّعاء.

أى و هو مثال للحقيقه العرفيه الخاصّه، أى إنّ لفظ (فعل) عند النّحاه قد وضع للفظ المخصوص، و هو ما دلّ على معنى فى نفسه و اقترن بزمان ما، أى مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه، ثمّ قوله: «اللفظ» بتشديد اللّام ليكون معرّفاً بدليل وضعه بقوله: «المخصوص» .

أى لفظ (فعل) إذا استعمله النّحوى فى الحدث كان مجازاً نحوياً، لأنّ الحدث جزء مدلول الفعل، و ذلك فإنّ لفظ (فعل) بكسر الفاء فى اللغه اسم بمعنى الأمر و الشّأن، نقل فى النّحو للكلمه المخصوصه، و هى الفعل فى مقابل الاسم و الحرف، و معناه هو الحدث المنسوب إلى فاعل فى أحد الأزمنه الثلاثه، فإذا استعمل فى الحدث فقط، و هو جزء معناه كان مجازاً نحوياً، و ليس حقيقه لغويّه فى الحدث، كما يتوهم فيكون مجازاً عرفياً خاصّاً.

[و دابّه لذي الأربع (١) و الإنسان]فإنّها (٢) حقيقه عرفيه عامّه في الأوّل، مجاز عرفي عامّ في الثّاني، [و المجاز مرسل (٣) إن كانت العلاقه]المصّححه (٤) [غير المشابهه (٥)]بين المعنى المجازي و المعنى الحقيقي [و إلّا (٦) فاستعاره]،

أى إذا استعمل لفظ دابّه في ذى القوائم الأربع كالحمار مثلا، فهو حقيقه عرفيه عامّه، فإنّه في العرف العامّ وضع لذي الأربع و استعماله في الإنسان مجاز عرفي عامّ، حيث يستعمل فيه لعلاقه بينه و بين ما وضع له في العرف العامّ، و العلاقه بين السّبع و الرّجل الشّجاع هي المشابهه، و بين العباده المخصوصه و الدّعاء اشتمالها عليه و بين اللفظ المخصوص و الحدث دلالتّه عليه مع الزّمان، و بين الإنسان و ذوات الأربع مشابهته لها في قله التّمييز، و قد وضع لفظ الدّابه في الأصل و اللّغه لكلّ ما يدبّ على الأرض فإن استعمل في ذوات الأربع من حيث كونها ممّا يدبّ فهو حقيقه، و إن استعمل فيها لخصوصها و روعى الدّيب لتحقّق المناسبه الموجهه لتسميتها بخصوصها، و كان ذلك من أهل العرف العامّ صار حقيقه عامّه، و استعماله بعد ذلك في الإنسان للمشابهه مجاز عرفي عامّ.

أى دابّه حقيقه عرفيه عامّه في الأوّل، أى في ذوات القوائم الأربع.

أى سمّي مرسلا، لأنّ الإرسال في اللّغه هو الإّطلاق و المجاز الاستعارى مقيد بادّعاء أنّ المشبّه من جنس المشبّه به، و المرسل مطلق عن هذا القيد، و قيل إنّما سمّي مرسلا لإرساله عن التّقيد بعلاقه مخصصه، بل ردّد بين علاقات، بخلاف المجازى الاستعارى فإنّه مقيد بعلاقه واحده، و هي المشابهه.

أى لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له.

أى بأن تكون العلاقه علاقه سببيه أو مسببيه على ما يأتى، و ذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سببا لشيء أو مسببا عن شيء، فنقل اسمه لذلك الشيء.

أى و إن لم تكن العلاقه بين المعنى المجازى و المعنى الحقيقي غير المشابهه، بل كانت العلاقه نفس المشابهه، فالمجاز استعاره.

فعلى هذا الاستعاره هي اللفظ المستعمل فيما شَبَّهَ بمعناه الأصلي لعلاقه المشابهه، كأسد في قولنا: رأيت أسدا يرمى (١) ، [و كثيرا ما تطلق الاستعاره (٢)] على فعل المتكلم، أعني [على استعمال اسم المشبه به (٣) في المشبه] فعلى هذا تكون (٤) بمعنى المصدر و يصح منه الاشتقاق [فهما] أى المشبه به و المشبه [مستعار منه و مستعار له و اللفظ] أى لفظ المشبه به (٥) [مستعار]، لأنه (٦) بمنزله اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره.

المجاز المرسل

[و المرسل] و هو ما كانت العلاقة غير المشابهه [كإلبد] الموضوعه للجارحه المخصوصه، إذا استعملت (٧) [فى النعمه]

أى كأنه قال:

رأيت رجلا شجاعا يشبه الأسد يرمى بالنشاب، فقد استعمل لفظ الأسد فى الرّجل الشّجاع، و العلاقة هي المشابهه فى الشّجاعه، و القرينه هي قوله: يرمى.

أى و كثيرا ما يطلق فى العرف لفظ الاستعاره على فعل المتكلم أعنى المعنى المصدرى لا على اللفظ المستعار، و المراد أنّ هذا كثير فى نفسه لا بالقياس إلى المعنى السابق حتّى يكون المعنى السابق أقل.

أى لفظ المشبه به ليشمل استعاره الفعل و الحرف، فمراده بالاسم ما قابل المسمّى لا ما قابل الفعل و الحرف.

أى تكون الاستعاره بمعنى المصدر الخالص.

أى كلفظ الأسد مثلا مستعار، و المعنى المشبه به، أعنى الحيوان المفترس مستعار منه، و المعنى المشبه، أعنى الرّجل الشّجاع المسمّى بزيد مستعار له، و المتكلم مستعيرا.

أى اللفظ بمنزله اللباس طلب عاريه من المشبه به لأجل المشبه.

[المجاز المرسل]

@

[المجاز المرسل]

أى إذا استعملت اليد فى النعمه، مثل كثرت أيادى فلان عندى، و جلّت يده ليدى، و رأيت أياديه عمّت الوجود، فإطلاق اليد على النعمه فى الأمثله المذكوره مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على مسببه، لأنّ اليد سبب لصدور النعمه و وصولها إلى الشّخص المقصود بها.

لكونها (١) بمنزلة العله الفاعليه للنعمه، لأن النعمه منها تصدر و تصل إلى المقصود بها [و] كاليد في [القدره (٢)] لأن أكثر ما يظهر سلطان القدره يكون في اليد، و بها تكون الأفعال الداله على القدره من البطش و الضرب و القطع و الأخذ، و غير ذلك (٣) ، [و الزاويه] التي هي في الأصل اسم للبعير (٤) الذي يحمل المزاده إذا استعملت [في المزاده]، أي المزود (٥) الذي يجعل فيه الزاد، أي الطعام المتخذ للسفر، و علاقته كون البعير حاملا لها، و بمنزلة العله الماديه (٦) .

أي اليد بمعنى الجارحه لا بمعنى اللفظ، ففيه استخدام.

أي كاليد إذا استعملت في القدره كما في قولك: للأمر يد، أي قدره، فإن استعمالها فيها مجاز مرسل، و ذلك لأن الآثار تظهر باليد غالبا، مثل الضرب و البطش و القطع و الأخذ و الدفع و المنع، فينتقل من اليد إلى الآثار الظاهره بها، و من الآثار إلى القدره التي هي أصلها، فهي مجاز عن الآثار، من إطلاق اسم السبب على المسبب و الآثار يصح إطلاقها مجازا على القدره من إطلاق اسم المسبب على السبب، فالعلاقه في إطلاق اليد على القدره كون اليد كالعله الصوريه للقدره و آثارها، إذ لا تظهر القدره و آثارها إلا باليد، كما لا يظهر المصور إلا بصورته، فرجعت العلاقه هنا إلى معنى السببيه، و ما في قوله: «لأن أكثر ما يظهر سلطان القدره» مصدرية، و المعنى لأن أكثر ظهور سلطان القدره، و تأثيرها يكون باليد.

أي كالدفع و المنع، و حاصل الكلام في المقام أن الأفعال الداله على القدره لما كانت لا تظهر إلا باليد صارت القدره و آثارها كل منهما لا يظهر إلا باليد، و إن كان ظهور أحدهما مباشره، و الآخر بواسطه، و حيث كان كل منهما لا يظهر إلا باليد صارت اليد كالعله الصوريه لهما.

أي البغل و الحمار الذي يستقى عليه، و العامه تسمى المزاده راويه، و ذلك جائز على الاستعاره كما في الصحاح.

وقيل إن تفسير المزاده بالمزود خطأ، لأن المزاده ظرف الماء الذي يستقى به على الدابه، أما المزود فظرف الطعام، و الزاويه إنما تستعمل عرفا في المزاده لا في المزود.

أي قوله: «بمنزلة العله الماديه» عطف على قوله: «حاملا لها» ، أي و العلاقه كون البعير حاملا لها، فالعلاقه هي المجاوره، و بمنزله العله الماديه لأنه لا وجود لها بوصف كونها مزاده في العاده إلا بحمل البعير لها، فيكون توقفها بهذا الوصف على البعير، كتوقف الصوره على الماده، فالعلاقه حينئذ هي مطلق السببيه.

ولما أشار بالمثل إلى بعض أنواع العلاقة (١) أخذ في التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات، فقال: [و منه] أى من المرسل [تسميه الشئىء باسم جزئه] فى هذه العبارة نوع من التسامح (٢) ، و المعنى أنّ فى هذه التسميه مجازا مرسلا، و هو (٣) اللفظ الموضوع لجزء الشئىء عند إطلاقه على نفس ذلك الشئىء، [كالعين] و هى الجارحه المخصوصه (٤) [فى الرّبئيه] و هى الشّخص الرّقيب (٥) و العين جزء منه (٦) ،

أى العلاقة السببئيه فى المثالين.

[منه تسميه الشئىء باسم جزئه]

@

[منه تسميه الشئىء باسم جزئه]

أى فى قوله: «و منه تسميه الشئىء باسم جزئه» تسامح، لأنّ ظاهر العبارة أنّ المجاز نفس تسميه الشئىء باسم جزئه، مع أنّ المجاز هو اللفظ الذى كان للجزء، و إطلاقه على الكلّ كان للملابسه.

أى و المجاز المرسل المصاحب لتلك التسميه هو اللفظ الموضوع لجزء الشئىء عند إطلاقه على نفس ذلك الشئىء.

و اعلم أنّه لا يصحّ إطلاق اسم كلّ جزء على الكلّ، و إنّما يطلق اسم الجزء الذى له مزيد اختصاص بالكلّ بحيث يتوقّف تحقّق الكلّ بوصفه الخاصّ عليه كالرّقبه و الرّأس، فإنّ الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنّه لا يجوز إطلاقها على الإنسان، و أمّا إطلاق العين على الرّبئيه فليس من حيث أنّه إنسان، بل من حيث أنّه رقيب، و من المعلوم أنّ الرّبئيه إنّما تتحقّق كونه شخصا رقبيا بالعين، إذ لولاها لانتفت عنه الرّقبئيه، و إلى هذا أشار الشّارح بقوله: «و يجب أن يكون الجزء...» .

أى بحسب أصل وضعها، فإنّها تستعمل مجازا مرسلا فى الرّبئيه، و العلاقة فى ذلك الجزئيه.

أى و هو فى الأصل المشرف، و الحافظ على الشئىء، و المراد هنا الشّخص المسمّى بالجاسوس الذى يطّلع على عورات العدو، أى خفايا أموره.

أى من الرّقيب، فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقه الجزئيه.

و يجب أن يكون الجزء الذى يطلق على الكل (١) ممّا يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكلّ مثلاً، لا- يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الرّيئه. [و عكسه] أى و منه عكس المذكور يعنى تسميه الشئ باسم كله، [كالأصابع] المستعمله [فى الأنامل] التى هى أجزاء من الأصابع فى قوله: تعالى: **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ** (١)(٢) .

[و تسميته] أى و منه (٣) تسميه الشئ باسم سببه نحو: رعينا الغيث [أى الثبات الذى سببه الغيث] [أو] تسميه الشئ باسم [مسببه] نحو: أمطرت السّما نباتاً]، أى غيثاً يكون الثّبات مسبباً عنه (٤) ، و أورد فى الإيضاح فى أمثله تسميه السّبب باسم المسبّب قولهم: فلان أكل الدّم، أى الدّيه المسبّبه عن الدّم، و هو سهو (٥) ،

أى من الأجزاء التى يكون لها مزيد اختصاص بالمعنى الذى يقصد من الكلّ، كالإطلاع فى هذا المثال.

أى يجعلون أناملهم فى آذانهم، و الأنمله جزء من الأصابع، و القرينه استحاله دخول الأصابع بتمامها فى الأذن، و علاقته فى ذلك الكلّيه.

[و منه تسميه الشئ باسم كله أو سببه]

@

[و منه تسميه الشئ باسم كله أو سببه]

إشارة

أى و من المجاز المرسل تسميه الشئ باسم سببه، نحو: رعينا الغيث، أى رعينا الثّبات الذى سببه الغيث و المطر.

أى عن الغيث، فلفظ الثّبات استعمل فى السّبب مجازاً مرسلًا بعلاقته السّببيه و المسببيه.

أى جعل المصنّف فى الإيضاح فلان أكل الدّم من أمثله تسميه السّبب باسم المسبّب سهو منه، بل هو من أمثله تسميه المسبّب، أعنى الدّيه فى المثال المذكور، باسم السّبب الذى هو الدّم، و الدّم سبب لها، و الدّيه مسببه عن الدّم، فقد أطلق فى المثال المذكور لفظ السّبب، أعنى الدّم على المسبّب أعنى الدّيه، فصار المراد من الدّم فى قولهم:

فلان أكل الدّم، أى أكل الدّيه، و ممّا يؤيد سهو المصنّف فى الإيضاح تفسيره بقوله: أى الدّيه المسبّبه عن الدّم، فإنّه قد بين أنّ الدّيه المطلق عليها الدّم مسببه، و الكلام فى إطلاق اسم المسبّب على السّبب.

ص: ٩٦

بل هو (١) من تسميه المسبب باسم السبب [أو ما كان عليه] أى تسميه الشئ (٢) باسم الشئ العدى كان هو عليه فى الزمان الماضى لكن ليس عليه (٣) الآن [نحو: وَ آتُوا آلِيَهُمْ مِمَّا آمَوُا لَهُمْ (١)] أى العدين كانوا يتامى قبل ذلك، إذ لا يتم بعد البلوغ [أو] تسميه الشئ باسم [ما يؤول] ذلك الشئ [إليه] (٤) فى الزمان المستقبل [نحو: إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا (٢)] أى عصيرا يؤول إلى الخمر [أو] تسميه الشئ باسم [محلّه] (٥) نحو:

أى قولهم: فلأنّ أكل الدّم، من تسميه المسبب، أى الدّيه، باسم السبب، أى الدّم، فالدّيه مسببه عن الدّم و الدّم سبب لها.

[أو تسميه الشئ باسم ما كان عليه أو ما يؤول إليه أو محلّه]

@

[أو تسميه الشئ باسم ما كان عليه أو ما يؤول إليه أو محلّه]

أى البالغ فعلا باسم الشئ، أى اليتامى الذى كان هو، أى البالغ عليه، أى على وصف اليتامى فى الزمان الماضى.

أى ليس على وصف اليتامى عند الإطلاق، و حاصل الكلام إنّ من المجاز المرسل عند المشهور تسميه الشئ باسم الذى أطلق على الشئ باعتبار الحال الذى كان عليه أولا، و ليس ذلك الحال الذى باعتباره أطلق اللفظ موجودا الآن، و ذلك قوله تعالى: وَ آتُوا آلِيَهُمْ مِمَّا آمَوُا لَهُمْ حيث أطلق آليهم على البالغين، لأنّ إيتاء المال بعد البلوغ، و إطلاق ذلك على البالغين إنّما هو باعتبار الوصف العدى كانوا عليه قبل البلوغ، لأنّه محلّ اليتم، و ليس موجودا الآن، إذ لا يتم بعد البلوغ، و العلاقة فى ذلك اعتبار ما كان.

أى من المجاز المرسل تسميه الشئ بالاسم الذى يطلق على ذلك الشئ باعتبار ما يؤول إليه يقينا، أو ظنا لا احتمالا نحو قوله تعالى حكاية: إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا أى أعصر عبا يؤول إلى أن يصير خمرا بعد العصر، فقد سمى العنب باسم الحال الذى سيحدث و يؤول إليه المسمى، و لا شك أنّ الارتباط موجود بين الحال و ما يؤول إليه صاحبه، و ذلك مصحح للتجوز، و العلاقة فى ذلك اعتبار ما يكون.

أى و من المجاز المرسل تسميه الشئ باسم المكان العدى يحل فيه ذلك، و من ذلك قوله تعالى: فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ فَإِنَّ النَّادِيَّ اسْمٌ لِمَكَانِ الْجَمْعِ، و لمجلس القوم، و قد أطلق على أهله العدين يحلون فيه، فالمعنى فليدع أهل ناديه، أى أهل مجلسه لينصروه، فإنهم لا ينصرونه و الانتقال من النادى إلى أهله موجود كثيرا، فصحّ التجوز بذلك الاعتبار، فالعلاقة فى ذلك المحليه.

ص: ٩٧

١-١) سورة النساء: ٢.

٢-٢) سورة يوسف: ٣٦.

[أى أهل ناديه الحالّ فيه، و النّادى المجلس. [أو] تسميه الشّىء باسم [حاله (١)] أى باسم ما يحلّ فى ذلك الشّىء [نحو: وَ أَمَّا الَّذِينَ إِيضَتْ وَجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَتِ اللَّهِ (٢)، أى فى الجنّه] الّتى تحلّ فيها الرّحمه. [أو] تسميه الشّىء باسم [آلته (٢) نحو: وَ اجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ (٣)، أى ذكرنا حسنا] و اللّسان اسم لآله الذّكر، و لمّا كان (٣) فى الأخيرين نوع خفاء صرّح به فى الكتاب.

أى عكس ما قبله، لأنّ ما تقدّم يسمّى الحالّ باسم المحلّ، و ما هنا يسمّى المكان باسم ما يحلّ فيه، أى من المجاز المرسل تسميه المكان باسم ما يحلّ فيه و يقع فى ضمنه نحو قوله تعالى: وَ أَمَّا الَّذِينَ إِيضَتْ وَجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَتِ اللَّهِ أى فى الجنّه الّتى تحلّ فيها الرّحمه، و الرّحمه بالأصل الرّقه و الحنانه، و المراد بها فى جانب الله تعالى لازمها الّذى هو الإنعام، و استعمل فى الجنّه لحلولة على أهل الجنّه فيها، و العلاقه فى ذلك الحالّيه.

[أو تسميه الشّىء باسم حاله أو آله]

@

[أو تسميه الشّىء باسم حاله أو آله]

أى و من المجاز المرسل تسميه الشّىء باسم آله نحو قوله تعالى حكاية عن السيّد إبراهيم صلّى الله على نبينا و عليه و سلّم وَ اجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ أى ذكرنا حسنا، فقد أطلق اللّسان الّذى هو اسم لآله الكلام، و الذّكر على نفس الذّكر، لأنّ اللّسان آله، و لا يخفى أنّ الانتقال من الآله إلى ما هى له آله صحيح، فصحّ التّجوز، و العلاقه فى ذلك على الآليه، و المراد بالأخيرين المتأخرون عنه من الأنبياء و الأمم.

ثمّ الفرق بين الآله و السّبب أنّ الآله هى الواسطه بين الفعل و فاعله، و السّبب ما به وجود الشّىء، فاللسان آله للذّكر الحسن لا سبب له.

أى قوله: «و لمّا كان...» جواب عن سؤال مقدّر، و هو لماذا ذكر المصنّف المعنى المجازى فى المثالين الأخيرين، حيث قال: «أى فى الجنّه» فى الأوّل، أى ذكرنا حسنا فى الثّانى، و لم يذكر المعنى المجازى فيما عداهما من الأمثله.

و الجواب: لمّا كان فيهما نوع خفاء، لأنّ استعمال الرّحمه فى الجنّه فى المثال الأوّل، و استعمال اللّسان فى الذّكر فى المثال الثّانى، ليس من المجاز العرفى العامّ فسر المراد بهما فى المتن.

١-١) سورة العلق: ١٧.

٢-٢) سورة آل عمران: ١٠٧.

٣-٣) سورة الشعراء: ٨٤.

فإن قيل (١) قد ذكر في مقدمه هذا الفن أنّ مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، و بعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك؟ -

قلنا: ليس معنى اللزوم (٢) ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل تلاصق (٣) و اتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة، و في بعض الأحيان (٤)، و هذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة و ارتباط (٥).

و حاصل ما قيل:

إنّ اعتبار العلاقة في الاستعمال المجازي إنّما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، و الانتقال فرع اللزوم، و أكثر هذه العلاقات لا- يفيد اللزوم بالمعنى الذي مرّ في مقدمه، و هو أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ، بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصول المعنى المجازي، إمّا على الفور أو بعد التأمل في القرائن، فحينئذ لا وجه لجعلها علاقات، لما عرفت من أنّ أكثرها لا يفيد اللزوم، فإنّ معنى اليتامى مثلا لا يستلزم معناه المجازي الذي هو البالغون، و كذا العنب لا يستلزم الخمر، و كذا النّادي لا يستلزم أهله لصحّه خلوه عنهم، و كذا الرّحمه لا تستلزم الجنّه لصحّه وقوعها في غيرها، و كذا اللسان لا يستلزم الذّكر لصحّه السكوت.

و حاصل الجواب:

أنّه ليس المراد باللزوم هنا اللزوم الحقيقي، أعنى امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل المراد به الاتّصال بين المعنى الحقيقي و المعنى المجازي و لو في الجملة، أى في بعض الأحيان فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر، و هذا متحقق في جميع أنواع العلاقة.

أى تعلق و قوله:

«في الجملة» متعلّق بقوله: «ينتقل» .

أى قوله:

«في بعض الأحيان» تفسير للانتقال في الجملة.

أى فثبت أنّ أنواع العلاقة كلّها تفيد اللزوم، و بطل ما قاله السائل.

ص: ٩٩

[و الاستعاره (١)] و هي مجاز تكون علاقته المشابهه، أى قصد (٢) أنّ الإطلاق بسبب المشابهه، فإذا أطلق المشفر (٣) على شفه الإنسان، فإن قصد تشبيهها (٤) بمشفر الإبل في الغلظ و التبدلي فهو استعاره، و إن أريد أنه من إطلاق المقيد (٥) على المطلق كإطلاق المرسن (٦) على الأنف من غير قصد

[الاستعاره]

إشاره

أى قوله:

«و الاستعاره» مبتدأ، و خبره قوله: «قد تفيده. . .» و الجمله عطف على قوله: «و المرسل كاليد في النعمه. . .»، ثم إن المراد بالاستعاره في كلام المصنّف الاستعاره التصريحيه، و هي التي يذكر فيها المشبه به، و أمّا المكنيه، و هي التي لا يذكر فيها إلا المشبه، فسيأتي حيث يذكرها المصنّف في فصل، و يأتي حكمه ذلك.

أى الشّارح «أى قصد. . .» إشاره إلى وجود المشابهه في نفس الأمر بدون قصدها، لا يكفي في كون اللفظ استعاره، بل لا بدّ من قصد أنّ إطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب التشبيه بمعناه الحقيقي لا بسبب علاقه آخر غيرها مع تحقّقها.

أى المشفر بكسر الميم، و هي شفه البعير.

أى قصد تشبيه شفه الإنسان بمشفر في الغلظ كقولهم في مورد الدّم: فلان غليظ المشفر، فإنّه بمنزله أن يقال: كأنّ شفته في الغلظ مشفر البعير، فهو استعاره لأنّ هذا الإطلاق كان على قصد التشبيه.

أى اسم المقيد، و هو مشفر فإنّه اسم للمقيد، و هو شفه البعير إذا أطلق على المطلق، أى شفه الإنسان من حيث إنّها فرد من أفراد مطلق شفه كان هذا الإطلاق مجازا مرسلا.

أى المرسن بفتح الميم و كسر السين مكان الرّسن من البعير أو الدّابّه مطلقا، و مكان الرّسن هو الأنف، لأنّ الرّسن عباره عن جبل يجعل في أنف البعير، فالمرسن في الأصل أنف البعير، فإذا أطلق عن قيده و استعمل في أنف الإنسان باعتبار ما تحقّق فيه من مطلق أنف كان مجازا مرسلا، و إذا استعمل في أنف الإنسان للمشابهه كان فيه اتساع و تستطيع، كأنف الدّابّه كان استعاره، فالمرسن كالمشفر يجوز الأمران فيه بالاعتبارين.

إلى التشبيه فمجاز مرسل، فاللفظ الواحد (١) بالنسبة إلى المعنى الواحد (٢) قد يكون استعاره، وقد يكون مجازاً مرسلًا، و الاستعاره [قد (٣) تقيّد بالتحقيقه (٤)] للتمييز عن التخيليه، و المكنى عنها، [لتحقّق معناها] أى ما عنى بها (٥) و استعملت (٦) هى فيه [حسًا أو عقلا (٧)] بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه، و يشار أى كمشفر مثلاً.

أى شفه الإنسان فى المثال، و لذلك المعنى الواحد اعتباران: أحدهما خصوص كونه شفه الإنسان و الآخر عموم كونه شفظظ زرنغنمفنه، فالإطلاق بالاعتبار الأول استعاره و بالاعتبار الثانى مجاز مرسل و علاقته الإطلاق و التقييد. أى «قد» هنا للتحقيق لا للتقليل، لأنّ تقيدها بالتحقيقه كثير فى نفسه.

أى الاستعاره تنقسم إلى ثلاثه أقسام: الأول التحقيقه، و الثانى: التخيليه، و الثالث: الاستعاره بالكنايه.

ثمّ الفرق بين الأول و الأخيرين: الأول ما يذكر فيه المشبه به، و يراد به المشبه، و يكون المشبه أمرًا تحقيقًا إمّا حسًا أو عقلا سمى تحقيقيه لتحقق معناها، فالأولى محققه المعنى بخلاف التخيليه حيث لا تكون محققه المعنى، و كذلك الاستعاره بالكنايه ليست محققه المعنى عند المصنّف، لأنّ معنى التخيليه عند المصنّف أمر و همى، و الاستعاره بالكنايه عنده هى التشبيه المضمّر فى النفس، و هو ليس بلفظ فلا تكون محققه المعنى. -

أى ما قصد بالاستعاره التحقيقه، و هو المعنى المجازى لا المعنى الحقيقى.

أى استعملت التحقيقه فى معناه المجازى.

أى منصوبان على نزع الخافض، و المعنى لتحقيق معناها فى الحسّ أو فى العقل، و المراد من تحقّق معناها فى الحسّ أن يكون معناها ممّا يدرك بإحدى الحواس الخمس فيصحّ أن يشار إليه إشاره حسيه، بأن يقال نقل اللفظ لهذا المعنى الحسى، و المراد بالتحقيق العقلى أن لا يدرك معناه بالحواس، بل بالعقل بأن كان له تحقّق و ثبوت فى نفسه بحيث لا يصحّ العقل نفيه فى نفس الأمر، فتصحّ الإشاره إليه إشاره عقليه بأن يقال: هذا الشىء المدرك الثابت عقلا هو الذى نقل له اللفظ، و هذا بخلاف الأمور الوهميه فإنّها لا ثبوت لها فى نفسها، بل بحسب الوهم، و لذا كان العقل لا يدركها ثابتة، و يحكم بطلانها دون الوهم.

إليه إشاره حسّيه (١) أو عقليّه (٢) ، فالحسيّ [كقوله (٣) : لدى أسد شاكي السيّاح] أي (٤) تامّ السيّاح [مقذف (٥) أي رجل شجاع] أي قذف به كثيرا إلى الوقائع، وقيل قذف باللحم ورمى به فصار له جسمه ونباله، فالأسد ههنا مستعار للرجل الشجاع، و هو أمر متحقّق حسّا [وقوله] أي والعقليّ كقوله [تعالى: إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (١) (٦) أي الدين الحقّ] أو هو ملّه الإسلام، وهذا أمر متحقّق عقلا.

أي لكونه مدركا بإحدى الحواسّ الخمس.

أي لكونه له ثبوت في نفسه، وإن كان غير مدرك بإحدى الحواسّ الخمس بل بالعقل.

أي قول زهير بن أبي سلمى لدى أسد شاكي السيّاح، وهو بكسر الهمزة ما يقاتل به في الحرب، ف «شاكى» صفة مشبّهة أضيفت إلى الفاعل، والإضافه لفظيّة لا تفيد تعريفا، فلذا وقع صفة للتكره، وهو مأخوذ من الشوكه، وهى بمعنى شدّه البأس، والمعنى أنا عند أسد، أي رجل شجاع، فشبهه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، وادّعى أنّه فرد من أفرادها، واستعير اسم المشبه به للمشبّه على طريق الاستعاره التصريحيّه التحقيقيّه، لأنّ المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسّا لإدراكه بحاسه البصر.

أي تفسير لشاكي السيّاح، لأنّ تمام السيّاح عباره عن كونه أهلا للأضرار.

أي وهو اسم مفعول من قذفه، رمى به، وهو يحتمل معنيين:

أحدهما: أنّه قذف به في الحروب ورمى به فيها كثيرا حتّى صار عارفا بها، فلا تهوله، هذا ما أشار إليه بقوله: «أي قذف به كثيرا إلى الوقائع» .

و ثانيهما: أنّه قذف باللحم ورمى به، أي زيد في لحمه حتّى صار له جسمه، أي سمن ونباله، أي غلظ فصارت جثته عظيمه.

أي الصيراط المستقيم فى الأصل هو الطريق الذى لا اعوجاج فيه، واستعير لأمر عقلى، أي الدين الحقّ بعد تشبيهه به، واستعاره تصريحيّه تحقيقيّه، ووجه الشبهه هو التوصل إلى المطلوب فى كلّ، وإنّما كانت تحقيقيّه، لأنّ المستعار له وهو الدين الحقّ محقق عقلا، لأنّ المراد بالدين الحقّ ملّه الإسلام، بمعنى الأحكام الشرعيّه، وهى لها تحقّق و ثبوت فى نفسها.

ص: ١٠٢

قال المصنّف (١) رحمه الله: فالاستعاره ما تضمّن (٢) تشبيهه معناه بما وضع له، و المراد بمعناه ما عنى باللفظ (٣) و استعمل اللفظ فيه، فعلى هذا (٤) يخرج من تفسير الاستعاره نحو: زيد أسد، و رأيت زيدا أسدا، و مررت بزيد أسد، ممّا يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له، إن تضمّن تشبيهه شىء به، و ذلك (٥) لأنّه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصحّ تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع له، لاستحاله تشبيه الشىء بنفسه و على أنّ (٦) - ما فى قولنا: ما تضمّن، عبارته عن المجاز بقريته تقسيم المجاز إلى

أى قال المصنّف فى الإيضاح، و المقصود من نقله لكلام المصنّف إفاده أنّ المصنّف يجعل نحو: زيد أسد، و رأيت زيدا أسدا، تشبيها بليغا لا استعاره، لأنّ حدّ الاستعاره لا يصدق عليه، لأنّ الاستعاره ما تضمّن تشبيهه معناه بما وضع له، و قولنا: زيد أسد ممّا يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له، لا بما يشابه ما وضع له.

أى يريد بهذا الكلام أنّ المصنّف و غيره يجعل زيد أسد تشبيها بليغا، لأنّ حدّ الاستعاره لا يصدق عليه.

يعنى ليس المراد به ما وضع له اللفظ فيكون معناه غير ما وضع له، فلا يلزم تشبيه الشىء بنفسه و تخرج الحقيقه، لأنها لفظ مستعمل فيما وضع له، و أيضا يخرج التشبيه لأنّ لفظ المشبه به مستعمل فيما وضع له متضمّنا لتشبيهه شىء به، و أيضا يخرج المجاز المرسل لأنه لفظ مستعمل فى غير ما وضع له غير متضمّن لتشبيهه ذلك الغير به، و بقى الاستعاره، لأنها لفظ مستعمل فى غير ما وضع له متضمّنا لتشبيهه ذلك الغير به، هذا معنى قول المصنّف فى الإيضاح: «فالاستعاره ما تضمّن تشبيهه معناه بما وضع له» و ما فى قوله: «ما تضمّن . . .» جنس يتناول الاستعاره و غيرها، و ما عداه فصل يخرج غيرها، و تبقى الاستعاره وحدها مع جميع أفرادها.

أى فعلى حدّ المذكور للاستعاره نحو: زيد أسد، فلا يكون استعاره، بل هو تشبيه بليغ بحذف الأداة.

أى و بيان خروج لفظ الأسد فى الأمثله المذكوره عن حدّ الاستعاره.

أى هذه العلاوه من تتمه كلام المصنّف مقويه لما ذهب إليه من إخراج الأسد فى الأمثله المذكوره عن الاستعاره.

الاستعاره و غيرها، و أسد فى الأمثله المذكوره لىس بمجاز، لكونه مستعملا فيما وضع له (١) . و فيه (٢) بحث: لأننا لا نسلّم أنّه مستعمل فيما وضع له، بل فى معنى الشّجاع، فىكون مجازا (٣) و استعاره (٤) كما فى: رأيت أسدا يرمى، بقرينه (٥) حملة على زيد، و لا دليل لهم (٦) على أنّ هذا على حذف أداه التشبيه، و أنّ التقدير زيد كأسد. و استدلالهم على ذلك (٧)

فملخص الكلام فى المقام:

أنّ لفظ الأسد فى الأمثله كلّها خارج عن التعريف بقوله: «ما تضمّن»، لأنّ «ما» واقعه على المجاز، و أسد فى الأمثله لىس بمجاز. هذا آخر كلام المصنّف فى الإيضاح.

أى فى كلام المصنّف حيث قال: إنّ لفظ الأسد فى الأمثله المذكوره مستعمل فيما وضع له، نظر و بحث.

و حاصل البحث و النظر: أنا لا نسلّم أنّ الأسد فى الأمثله المذكوره مستعمل فيما وضع له، أى الحيوان المفترس، بل استعمل فى معنى الشّجاع، و حينئذ لفظ أسد له معنيان شبه معناه المراد منه و هو الشّجاع الذى زيد فرد من أفراده بالمعنى الموضوع له و هو الحيوان المفترس، و استعير اسمه، فىكون أسد مجازا بالاستعاره لصدق تعريفها الذى ذكره المصنّف عليه.

أى-لأنّه مستعمل فى غير ما وضع له.

أى لأنّه لفظ تضمّن تشبيه معناه المراد منه بالمعنى الذى وضع له، و لىس فى ذلك جمع بين الطرفين، لأنّ زيدا لىس هو المشبهه بالأسد، و إنّما المشبهه بالأسد كلّيه، و هو الشّجاع، و أصل التركيب زيد رجل شجاع كالأسد.

أى قوله: «بقرينه» متعلّق بمستعمل المقدّر فى قوله: «بل فى معنى الشّجاع»، أى بل مستعمل فى معنى الشّجاع بقرينه حملة على زيد.

أى لا دليل للقوم التابع لهم المصنّف على أنّ أسد فى الأمثله المذكوره مستعمل فى حقيقته، و التقدير زيد كأسد حتّى يكون أسد مستعملا فيما وضع له، غايه الأمر أنّ نحو زيد محمول على حذف أداه التشبيه.

أى على أنّ نحو زيد أسد، على حذف أداه التشبيه، و أنّ التقدير زيد كأسد، -أى استدلالهم فاسد، فاستدلالهم مبتدأ، و خبره فاسد.

بأنه قد أوقع الأسد على زيد، و معلوم أنّ الإنسان لا يكون أسداً، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أدواته قصداً (١) - إلى المبالغة فأسد.

لأنّ (٢) - المصير إلى ذلك إنّما يجب إذا كان أسد مستعملاً في معناه الحقيقي، و أمّا إذا كان مجازاً عن الرّجل الشّجاع فحمله على زيد صحيح (٣) ، و يدلّ على ما ذكرناه (٤) أنّ المشبّه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلّق به (٥) الجارّ و المجرور كقوله (٦) : أسد عليّ و في الحروب نعامه، أي مجترئ صائل عليّ.

أي قوله: «قصداً إلى المبالغة» علّه لحذف الأداة، أي إنّما حذف الأداة لأجل قصد المبالغة في زيد بإيهام أنّه عين الأسد.

أي قوله: «لأنّ المصير . . .» علّه لقوله: «فاسد» أي لأنّ المصير و النّقل إلى التشبيه بحذف الأداة إنّما يصحّ، بل يجب إذا كان أسد مستعملاً في معناه الحقيقي، و ليس الأمر كذلك، فإنّ الأسد مستعمل في معناه المجازي، أعنى الرّجل الشّجاع، فحينئذ قد استعمل لفظ المشبّه به في المشبّه على سبيل الاستعاره.

لأنّ المعنى زيد رجل شجاع.

أي يدلّ على ما ذكرناه من استعمال أسد في رجل شجاع لا في الحيوان المفترس الّذى وضع له، إنّ المشبّه به في مثل هذا المقام، أي في كلّ تركيب ذكر فيه المشبّه به، و المشبّه بحسب الصّوره و لم تذكر الأداة.

أي يتعلّق بالمشبّه به الجارّ و المجرور، و تعلّق الجارّ و المجرور دليل على أنّه مؤوّل بمشتقّ كشجاع مثلاً.

أي قول عمران بن حطّان من شعراء الخوارج خطاباً للحيّاج توييخا له، أي أنت أسد عليّ و أنت نعامه في الحروب، فقوله: «عليّ» متعلّق ب «أسد» و «في الحروب» متعلّق ب «نعامه» لكونهما بتأويل المشتقّ، أي أنت عليّ مجترئ و شجاع، و في الحروب جبان، لأنّ النّعامه من أجبن الحيوانات، فقوله: «أي مجترئ صائل عليّ» تفسير للمعنى المجازي و المشبّه بالأسد.

و كقوله: و الطير أغربه عليه (١) أى باكيه، و قد استوفينا ذلك (٢) فى الشرح (٣) .

و اعلم (٤) أنهم (٥) قد اختلفوا فى أن الاستعاره مجاز لغوى أو عقلى، فالجمهور على أنها مجاز لغوى، بمعنى أنها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه، [و دليل (٦) أنها] أى الاستعاره [مجاز لغوى كونها موضوعه للمشبهه به لا للمشبهه، و لا للأعم منها] أى من المشبهه و المشبهه به، فأسد فى قولنا: رأيت أسدا يرمى، موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع، و لا لمعنى أعم من السبع، و الرجل كالحيوان المجترىء مثلا ليكون إطلاقه عليهما (٧) حقيقه كإطلاق الحيوان على الأسد و الرجل.

و هذا (٨) معلوم بالتقل عن أئمه اللغه قطعا،

أى هذا بعض بيت لأبى العلاء المعرى، الأ-غربه جمع غراب، و هو جامد تعلق به عليه، لكونه بتأويل المشتق، أى باكيه، أى حزينه، و إنما أول بذلك لأن الغراب عند العرب يشبهه به الباكي الحزين.

أى كون تعلق الجارّ و المجرور كثيرا ما يتعلق بالمشبهه فى مثل هذا المقام.

أى مطّول.

أى أشار الشارح به إلى أن كلام المصنّف أعنى «دليل أنّها...» مرتّب على محذوف.

[الآراء فى أن الاستعاره مجاز لغوى أو عقلى]

@

[الآراء فى أن الاستعاره مجاز لغوى أو عقلى]

أى-علماء البيان اختلفوا فى أن الاستعاره مجاز لغوى أو عقلى، فذهب الجمهور إلى أنها مجاز لغوى فى مقابل المجاز العقلى، فيشمل الشّرعى و العرفى، كما أشار إليه بقوله: «بمعنى أنّها لفظ...» .

أى حاصل ما ذكرناه من الدليل أن الاستعاره لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه و قرينه، و كلّ ما هو كذلك فهو مجاز لغوى، فالاستعاره مجاز لغوى.

أى لا-يكون لفظ أسد موضوعا لمعنى أعمّ ليكون إطلاقه على السبع، و الرجل الشجاع حقيقه، كما أن إطلاق الحيوان على الأسد و الرجل حقيقه، لأنّ الحيوان موضوع للمعنى الأعمّ من الأسد و الرجل، و هو الجسم النامى الحساس المتحرّك بالإراداه، و حينئذ فاستعماله فى كلّ من الأسد و الرجل حقيقه.

أى كون لفظ أسد موضوعا للمشبهه به لا المشبهه، و لا لأمر أعمّ، معلوم بالتقل عن أئمه اللغه قطعا.

فإطلاقه (١) -على المشبّه، و هو الرّجل الشّجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينه مانعه عن إرادته ما وضع له، فيكون مجازاً لغويّاً، و في هذا الكلام (٢) -دلاله على أنّ لفظ العامّ إذا أُطلق على الخاصّ لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار عمومته فهو ليس من المجاز في شيء، كما إذا لقيت زيدا فقلت: لقيت رجلاً- أو إنساناً أو حيواناً، بل هو حقيقة، إذا لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له (٣) .

[و قيل: إنّها] أي الاستعارة [مجاز عقلي (٤) بمعنى أنّ التصرف في أمر عقلي (٥) لا لغوي (٦) ، لأنها لما لم تطلق على المشبّه إلا بعد ادّعاء دخوله] أي دخول المشبّه [في جنس

أي إطلاق الأسد في قولنا: رأيت أسدا يرمى على الرّجل الشّجاع، إطلاق على غير ما وضع له، هذا هو مناط المجاز اللّغوي فيكون مجازاً لغويّاً لا مجازاً عقليّاً.

أي قول المصنّف، و لا للأعمّ منهما، أي فيه دلالة على أنّ إطلاق لفظ العامّ على الخاصّ باعتبار عمومته ليس مجازاً، نعم، إطلاقه عليه باعتبار خصوصه مجاز.

أي و حاصل الكلام في المثال المذكور أنّ اللفظ لم يستعمل إلا فيما وضع له لكنّه وقع في الخارج على زيد، و هو خاصّ، لأنّ في الخاصّ عموميّه و خصوصيّة، و هي التّشخيص و عموميّه الخاصّ كونه رجلاً- أو إنساناً أو حيواناً مثلاً، فإذا أُطلق العامّ على الخاصّ لا باعتبار خصوصيّة الخاصّ و هو التّشخيص، بل باعتبار عمومته و هو رجل أو إنسان أو حيوان لا يكون مجازاً، لأنّه اعتبر في الخاصّ العموميّه، ثمّ أُطلق العامّ عليه، فيكون استعمال اللفظ فيما وضع له.

أي ليس المراد بالمجاز العقلي إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى غير ما هو له على ما مرّ في بحث الإسناد الخبري، لأنّه كما بيّن هناك التصرف في الإسناد بجعله لغير ما هو له، و ذلك غير متحقّق هنا بل المراد بالمجاز العقلي هنا هو التصرف في أمر عقلي- أي ما يدرك بالعقل، و هو المعاني العقليّه، و إليه أشار بقوله: «بمعنى أنّ التصرف» .

أي هو جعل الرّجل الشّجاع فرداً من أفراد الأسد حقيقة بعد ادّعاء أنّه من جنس المشبّه به أي الأسد.

أي لا في أمر لغوي، و هو لفظ الأسد مثلاً، بمعنى أنّ المتكلّم لم ينقل اللفظ-إلى غير معناه، بل استعمله في معناه بعد التصرف في المعنى بأن جعل المعنى معنى آخر ادّعاء،

المشبه به [بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد [كان استعمالها] أى الاستعارة فى المشبه (١) استعمالا [فيما وضعت له] أو إنما قلنا (٢) إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به، لأنها لو لم تكن كذلك (٣) لما كانت استعارة، لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعارة، لكانت الأعلام المنقولة استعارة، و لما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة، إذ لا مبالغة فى إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه، و لما صح

ثم أطلق اللفظ على معناه الجعلى، و اليه أشار بقوله: «لأنها» أى الاستعارة، أى لفظ الأسد مثلا لم يطلق على المشبه، أى الرجل إلا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به، أى الأسد، فقوله: «لأنها» دليل على الاستعارة، و نفى المجاز اللغوى.

و حاصله: أن الاستعارة مستعمله فيما وضعت له بعد الادعاء، و كل ما هو كذلك لا يكون مجازا لغويا، ينتج أن الاستعارة ليست مجازا لغويا بل عقليا، لأن الكلام فى المجاز لا فى الحقيقة.

أى كاستعمال الأسد فى الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له، و ذلك لأن التصرف و الادعاء المذكور صير الرجل الشجاع من أفراد الأسد الذى وضعت له لفظه الأسد، فتكون حقيقة لغويه و مجازا عقليا.

أى على لسان المصنف دالا، فالمناسب: إنما قال.

أى لو لم تكن مطلقه على المشبه بعد الادعاء، بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور للزم ما ذكره الشارح من ثلاثه أمور كلها باطله.

الأول ما أشار إليه بقوله: «لما كانت استعارة»، لأن حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار، لا نقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى، و ذلك لأن مجرد نقل الاسم عن معناه لمعنى آخر مجردا عن الادعاء لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة كيزيد و يشكر و أسد استعارة لوجود الثقل فيها، مع أنها ليست كذلك، فالتالى باطل و المقدم مثله.

و الثانى ما أشار إليه بقوله: «و لما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة» إذ لا مبالغة فى إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه، أى لو لم يكن إطلاق اللفظ على المشبه بعد ادعاء دخوله فى المشبه به المقتضى للمبالغة، لما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة و التالى باطل فالمقدم مثله.

أن يقال لمن قال: رأيت أسدا، و أراد به (١) زيدا أنه جعله أسدا (٢) ، كما لا يقال لمن سمى (٣) ولده أسدا، أنه جعله أسدا، إذ لا يقال جعله أميرا إلا وقد أثبت فيه صفة الإماره، و إذا كان (٤) -نقل اسم المشبه به إلى المشبه تبعا لنقل معناه إليه، بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاء، ثم أطلق عليه اسم الأسد كان الأسد مستعملا فيما وضع له.

و الثالث ما أشار إليه بقوله: «و لما صحَّ أن يقال لمن قال: رأيت أسدا، و أراد به زيدا أنه جعله أسدا» أى صيره حيوانا مفترسا، و التالى باطل، لأن من قال: رأيت أسدا يرمى، و أراد بالأسد زيدا على سبيل الاستعاره، يقال فيه: إنه جعل زيدا أسدا قطعا، و ما ذاك إلا باعتبار دخول المشبه فى جنس المشبه به، فثبت المدعى، و هو أن الاستعاره لم تطلق إلا بعد إدخال المشبه فى جنس المشبه به، فكانت مجازا عقليا فالمتحصل أنه لو لم تكن الاستعاره مطلقه على المشبه بعد الادعاء المذكور للزم ما ذكر من الأمور، و التالى باطل فالمقدم مثله.

أى أراد بالأسد زيدا.

أى إنما كان لا يصح أن يقال إنه جعل زيدا أسدا، لأن (جعل) إذا كان بمعنى صير كما هنا تعدى إلى مفعولين، و يفيد إثبات صفة لشيء، فيكون مدلول قولك: فلان جعل زيدا أسدا، أى أنه أثبت الأسديه له، و لا شك أن مجرد نقل لفظ الأسد لزيد و إطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله فى جنسه ليس فيه إثبات أسديه له.

أى من سمى ولده أسدا لم يثبت فيه الأسديه بمجرد إطلاق الأسد عليه.

هذا مرتبط بما أنتجه الدليل السابق، و حاصله أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور فى الاستعاره ثلاثه لوازم و كل منها باطل، كما عرفت، فيكون ملزومها و هو انتفاء الادعاء المذكور فى الاستعاره باطلا، فيثبت نقيضه و هو اعتبار الادعاء المذكور فى الاستعاره، و إذا كان الادعاء المذكور معتبرا فيها فيكون اسم المشبه به إنما نقل للمشبه تبعا لنقل معناه إليه، بمعنى أن الرجل الشجاع جعل فرد من أفراد الحيوان المفترس، و كان ذلك المعنى الكلى، أى الحيوان المفترس متحققا فى الرجل الشجاع فحينئذ يكون استعمال لفظ الأسد فى الرجل الشجاع استعمالا فيما وضع له.

فلا يكون مجازاً لغويًا (١) بل عقليًا، بمعنى أنّ العقل جعل الرّجل الشّجاع من جنس الأسد، و جعل (٢) ما ليس فى الواقع واقعا مجاز عقلى، [و لهذا] أى و لأنّ إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنّما يكون بعد ادّعاء دخوله فى جنس المشبه به [صحّ التّعجب (٣) فى قوله (٤) : قامت تظللنى] أى (٥) توقع الظلّ على [من الشّمس (٦) نفس أعزّ على من نفسى* قامت تظللنى، و من عجب (٧) شمس] أى غلام كالشّمس فى الحسن و البهاء (٨) [تظللنى من الشّمس] فلو لا- أنّه ادّعى لذلك الغلام معنى الشّمس الحقيقى، و جعله (٩) شمسا على الحقيقه لما كان لهذا التّعجب معنى إذ لا تعجب فى أن

أى نظرا إلى الادّعاء المذكور لا يكون مجازاً لغويًا، فإنّ كونه مجازاً لغويًا يستدعى كون الكلمه مستعمله فى غير ما هى موضوعه له.

أى و جعل بالرفع مبتدأ، و خبره مجاز عقلى، أى جعل الشّىء الذى ليس فى الواقع، أى جعله واقعا مجاز عقلى، لأنّ العقل جعل الرّجل الشّجاع الذى ليس أسدا فى الواقع جعله من جنس الأسد.

أى صحّ التّعجب الذى أصله أن يشاهد الإنسان وقوع أمر غريب، أو حصول شىء من مورد لم تجر العاده على حصوله منه.

أى قول أبى الفضل بن عميد فى غلام قام على رأسه يظلل من الشّمس.

أى فسره الشّارح بذلك، لأنّ التّظليل عبارته عن إيقاع الظلّ.

أى من حرّها و ضمّن التّظليل معنى المنع، فلذا عدّاه بمن، أى تمنعنى من حرّ الشّمس، فقوله: «نفس» فاعل «قامت»، و لذلك اتّصلت به تاء التّيأنيث، و إن كان القائم غلاما، قوله: «أعزّ» صفة لنفس، و جملة «تظللنى» فى محلّ نصب على الحال، و التّقدير قامت نفس هى أعزّ من نفسى حال كونها مظلل له من حرّ الشّمس.

أى قوله: «من عجب» خبر مقدّم، و «شمس» مبتدأ مؤخر، و الجملة حال، و التّقدير قامت تلك النّفس مظلل له، و شمس مظلل له من الشّمس من العجب.

أى فقد شبه الغلام بالشّمس، و ادّعى أنّه فرد من أفرادها، و أنّ حقيقتها متحقّقه فيه، ثمّ استعار له اسمها.

أى جعل الغلام شمسا على الحقيقه بمعنى أنّ حقيقتها موجوده فيه إذ لو لا هذا

يظلم إنسان حسن الوجه إنسانا آخر [و النّهي عنه]، أى و لهذا صحّ النّهي عن التّعجب [فى قوله (١) : لا- تعجبوا من بلى غلالته (٢)]هى (٣) شعار يلبس تحت الثوب و تحت الدّرع أيضا [قد زرّ (٤) أزراره على القمر]تقول (٥) : زرّرت القميص عليه، أزرّه إذا أشدّت أزراره عليه، فلو لا أن (٦) جعله قمرا حقيّيا لما كان للنّهي عن التّعجب معنى، لأنّ الكتّان إنّما يسرع إليه البلى بسبب ملابسه القمر الحقيقي لا بملابسه إنسان كالقمر فى الحسن.

لما يحصل التّعجب إذ لا تعجب فى أن يظلل إنسان حسن الوجه إنسانا آخر لعدم الغرابه، و الغرابه فى تظليل الشّمس مع كونها نورا لا ظلّ له أصلا، فإذا جعل ذلك الغلام شمسا حقيقه على سبيل الادّعاء، يستدعى غرابه، فالتّعجب صحيح، لأنّ الشّمس من شأنها رفع الظلّ و إذهابه لا إحداثه، كما هنا فهو أمر على خلاف العاده.

أى قول الشّريف أبى الحسن بن طباطبا العلوى فى غلام لابس الكتّان.

البلى بكسر الباء مقصورا من بلى الثوب يبلى إذا فسد، أى لا- تعجبوا من تسارع بلى و فساد غلالته، ففى الكلام حذف مضاف أعنى تسارع.

-أى الغلاله شعار، أى ثوب صغير ضيق الكمين كالقميص يلقى البدن، يلبس تحت الثوب الواسع، و يلبس أيضا تحت الدّرع، سمى شعارا لأنّه يلى شعر البدن و يلاقيه.

أى بالبناء للمفعول، و «أزراره» نائب الفاعل، علّه للنّهي عن التّعجب، و المعنى لا تعجبوا من بلى غلالته، لأنّه قد زرّ أزراره على القمر، أى شدّ أزراره على القمر، و الضّمير فى أزراره راجع إلى المحبوب، أو إلى الغلاله، و التذكير باعتبار أنّه قميص أو شعار شبه المحبوب بالقمر، و استعار اسم المشبه به للمشبه استعاره تصريحه و البلى ترشيع.

أفاد بهذا أنّ تعديه «زرّ» إلى الأزرار على احتمال كونه مبتيا للفاعل، فيه ضرب من التّسامح، لأنّه إنّما يتعدى للقميص، و يتضمّن الدّلاله على الأزرار، و الشّاعر قد عدّاه إليها.

أى فلو لا أنّ الشّاعر جعل الممدوح قمرا حقيّيا لما كان للنّهي عن التّعجب معنى، لأنّ الكتّان إنّما يسرع إليه البلى عاده كما ثبت ذلك بالتّجربه، و إخبار أهل الخبره بسبب ملابسه القمر الحقيقي لا بسبب ملابسه إنسان كالقمر فى الحسن و البهاء.

و الحاصل أنّه لما خشى أن يتوهم أنّ صاحب الغلاله إنسان عادى تسارع البلى لغلالته فيتعجب من ذلك لأنّ العاده أنّ غلاله الإنسان العادى لا يتسارع البلى إليها قبل الأمد المعتاد،

لا يقال (١) : القمر فى البيت ليس باستعاره، لأنَّ المشبّه مذکور، و هو الضّمير فى غلّالته و أزراره. لأنّنا نقول لا نسلم (٢) أنّ الذّكر على هذا الوجه ینافى الاستعاره المذكوره كما فى قولنا: سيف زید فى ید أسد (٣) ، فإنّ تعريف الاستعاره صادق على ذلك. [و ردّ] هذا الدّلیل (٤) [بأنّ الادّعاء] أى ادّعاء دخول المشبّه فى جنس المشبّه به [لا یقتضى كونها] أى الاستعاره [مستعمله فیما وضعت له] للعلم الضّرورى بأنّ أسدا فى

نهى الشّاعر عن ذلك التعجّب، و ینسب النهى، و هو أنّ ذلك الغلام لم یتبق فى الإنسائیة بل دخل فى جنس القمر، و القمر لا یتعجّب من بلى ما یناشر ضوءه لأنّ هذا من خواصّه، و متى ظهر السّبب بطل العجب كما فى شرح المدرس رحمه الله.

أى حاصل الإشکال أنّ القمر هنا لا یصحّ أن ینافى استعاره لذكر طرفى التّشبيه فى التّركیب المذكور فى البيت، لأنّ ضمیر الغیبه فیهِ عائد إلى الشّخص الذى أطلق علیه القمر.

أى و حاصل الجواب أنّ ذكر المشبّه على الوجه المذكور فى البيت لا ینافى الاستعاره، لأنّ الذّكر الذى ینافىها إنّما هو ذكره على وجه ینبئ عن التّشبيه بأن ینافى المشبّه به خبرا عن المشبّه، أو حالا، أو صفه، نحو: زید أسد، و مررت بزید أسدا، و جاءنى رجل أسد، فالجمع فى هذه الأمثله ینبئ عن التّشبيه، فتقدّر أداه التّشبيه، و أمّا إذا ذكر المشبّه لا على وجه ینبئ عن التّشبيه كما فى البيت فهو استعاره.

أى هذا مثال لعدم منافاه ذكر المشبّه للاستعاره، فقد شبّه زید بالأسد، و ادّعى أنّه فرد من أفرادہ، و استعیر اسم المشبّه به للمشبّه على طریق الاستعاره التّصريحیه، فقد جمع بین المشبّه و هو زید، و المشبّه به و هو الأسد، على وجه لا ینبئ عن التّشبيه، لأنّ هذا التّركیب و نحوه لا یتأتى فیهِ تقدیر الأداه إلّا- بزیاده فى التّركیب بحيث یتحوّل الكلام عن أصله بأن ینافى: رأیت فى ید رجل كالأسد سیفا.

أى قول المصنّف: «لأنّها لما لم تطلق على المشبّه إلّا بعد ادّعاء دخوله فى جنس المشبّه به كان استعمالها فیما وضعت له» .

و حاصل الردّ: منع الصّیغرى القائله بأنّ الاستعاره لفظ مستعمل فیما وضع له بعد الادّعاء المذكور، أى لا نسلم ذلك، و هذا الادّعاء لا ینافى اللفظ عن كونه مستعملا فى غیر ما وضع له.

قولنا: رأيت أسدا يرمى، مستعمل في الرّجل الشّجاع (١)، و الموضوع له هو السّبع المخصوص، و تحقيق ذلك (٢) أنّ ادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به مبنى على أنّه جعل أفراد الأسد بطريقه تأويل (٣) قسمين: أحدهما المتعارف: و هو

أى الرّجل الشّجاع ليس معنى لفظ الأسد كى يكون استعمال اللفظ فيما وضع له، بل الموضوع له هو السّبع المخصوص، فلا يكون استعمال الأسد فى الرّجل الشّجاع استعمال اللفظ-فيما وضع له، فلا خلاف فى أنّ الاستعارة استعمال اللفظ فى غير ما وضع له فى الواقع، و إنّما التّزاع فى أنّ الاستعارة هل تسمّى مجازا لغويًا، نظرًا لما فى نفس الأمر، أو تسمّى مجازًا عقليًا نظرًا إلى المبالغة و الادّعاء المذكور.

أى تحقيق أنّ الادّعاء المذكور لا يقتضى كون الاستعارة مستعمله فيما وضعت له، و حاصل ما ذكره من التّحقيق أنّ ادّعاء دخول المشبّه فى جنس المشبّه به لا يقتضى كونها مستعمله فيما وضعت له، إذ ليس معناه ما فهمه المستدلّ من ادّعاء ثبوت المشبّه به له حقيقة، حتّى يكون استعمال لفظ المشبّه به فيه استعمالًا فيما وضع له، و التّجوز فى أمر عقلى، و هو جعل غير المشبّه به مشبّهًا به، بل معناه جعل المشبّه به مؤوّلًا بوصف مشترك بين المشبّه و المشبّه به، و ادّعاء أنّ لفظ المشبّه به موضوع لذلك الوصف، و أنّ أفراده قسمان متعارف و غير متعارف، و لا خفاء فى أنّ الدّخول بهذا المعنى لا يقتضى كونها مستعمله فيما وضعت له، لأنّ الموضوع له هو الفرد المتعارف، و المستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف.

أى قوله: «بطريق التّأويل» متعلّق ب «جعل» .

إن قلت:

إنّ الّذى بطريق التّأويل إنّما هو أحد القسمين و هو غير المتعارف، و أمّا الآخر و هو المتعارف فبطريق التّحقيق، فما قاله الشّارح من جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التّأويل غير صحيح.

قلت:

جعل الأفراد قسمين مبنى على كون الأسد موضوعًا للقدر المشترك بينهما الصّادق على كلّ منهما و هو مجترى، و كونه موضوعًا لذلك ليس إلّا بطريق التّأويل، و أمّا بطريق التّحقيق فهو منحصر فى قسم واحد و هو المتعارف.

ص: ١١٣

المدى له غايه الجراء و نهايه القوه فى مثل تلك الجته المخصوصه. و الثانى غير المتعارف: و هو المدى له تلك الجراء، لكن لا فى تلك الجته المخصوصه و الهيكل المخصوص (١)، و لفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف، فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له، و القرينه مانعه (٢) عن إرادته المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف. -و بهذا يندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسديّه للرجل الشجاع، ينافى نصب القرينه المانع عن إرادته السع المخصوص (٣). [و أما التعجب (٤) و النهى عنه] كما فى البيتين المذكورين [فلبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغه] أو دلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز أى قوله: «و الهيكل المخصوص» عطف تفسير على قوله: «الجته المخصوصه».

أى قوله: «و القرينه مانعه. . .» دفع لما قيل: من عدم الحاجه إلى القرينه مع أنها مستعمله فى فرد من أفرادها، و لو ادعاء. فأجاب بما ترى من أن القرينه مانعه عن إرادته المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف.

فيندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسديّه للرجل الشجاع ينافى القرينه المانع من إرادته الأسديّه.

و وجه الاندفاع أن الإصرار على دعوه الأسديّه بالمعنى الغير المتعارف و نصب القرينه إنما يمنع من إرادته الأسديّه بالمعنى المتعارف، و حينئذ فلا منافاه.

أى الأولى أن يقول: عن إرادته الأسد.

أى التعجب من المشبه و النهى عن التعجب «فلبناء على تناسى التشبيه» أى إظهار التناسى، و المراد بالتناسى التسيان، أى على إظهار نسيان التشبيه قضاء و توفيه لحق المبالغه فى دعوى الأتحاد، و يمكن أن يكون قوله: «و أما التعجب. . .» إشاره إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم، و هو إذا كان الادعاء لا يقتضى استعمال الاستعاره فيما وضعت له، فلا يصح التعجب و النهى عنه فى البيتين السابقين، لأنهما لا يتمان إلا بجعل المشبه من أفراد المشبه به حقيقه.

و حاصل الجواب الذى أشار له المصنف أن التعجب و النهى عنه لتناسى التشبيه و جعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف فى حقيقته، حتى أن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه.

عن المشبه به أصلا (١) ، حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب، و النهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (٢) .
[و الاستعارة تفارق الكذب] بوجهين (٣) [بالبناء على التأويل] فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسامين: متعارف و غير متعارف كما مرّ، و لا- تأويل فى الكذب، [و نصب] أى و بنصب [القرينه على إرادته خلاف الظاهر] فى الاستعارة، لما عرفت أنه لا بدّ للمجاز من قرينه مانعه عن إرادته الموضوع له بخلاف الكذب، فإنّ قائله لا ينصب قرينه على إرادته خلاف الظاهر، بل يبذل (٤) المجهود فى ترويح ظاهره، [و لا تكون] أى الاستعارة [علما] (٥) لما سبق من أنّها
أى دلالة على أنّ المشبه، أى الغلام فى البيتين لا يتمييز عن المشبه به، أى الشمس فى البيت الأول، و القمر فى البيت الثانى.
أى فلذلك يصحّ التعجب فى البيت الأول، و النهى عنه فى البيت الثانى. كما يصحّ ذلك فى الشمس و القمر.

[الفرق بين الاستعارة و الكذب]

@

[الفرق بين الاستعارة و الكذب]

أى فلا- يقع الاشتباه بينهما، الوجه الأوّل ما أشار إليه بقوله: «بالبناء على التأويل» ، و الوجه الثانى ما أشار إليه بقوله: «و نصب القرينه على إرادته خلاف الظاهر» .
أى يقال بذل يبذل كنصر ينصر، و المراد بالمجهود الجهد و الوسع و الطاقه، و المراد بترويح ظاهره إظهار صحته عند السامع، و محلّ كون الكذب يبذل المتكلم وسعه و طاقته فى ترويح ظاهره إذا عرف عدم مطابقتها، و قصد إظهار صحته، لا إن لم يقصد ذلك و اعتقد الصحه.

أى لا تكون الاستعارة فى أصله علما شخصا فإنّ علم الجنس تجرى فيه الاستعارة كاسم الجنس بخلاف علم الشخص فلا يصحّ أنّ يشبه زيد بعمره فى الشكل و الهيئه مثلا- و يطلق عليه اسمه و يفهم من تخصيص المصنّف امتناع الاستعارة بالعلميه جواز المجاز المرسل فى العلم، فلا يكون هناك مانع من كون المجاز المرسل علما لصحّه أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ العلم.

تقتضى إدخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفاً و غير متعارف، و لا يمكن ذلك (١) في العلم [المنافاته (٢) الجنسيه] لأنه (٣) يقتضى التّشخيص و منع الاشتراك، و الجنسيه تقتضى العموم و تناول الأفراد (٤) [إلا إذا تضمّن (٥) العلم نوع و صفيه] بواسطة اشتهاه (٦) بوصف من الأوصاف [كحاتم] المتضمّن الاتّصاف-بالجود (٧)

أى لا يمكن إدخال المشبه في المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفاً و غير متعارف في العلم.

أى لمنافاه العلم الجنسيه التى تقتضيها الاستعاره.

أى لأنّ العلم يقتضى تشخيص معناه و تعينه خارجاً، فالمراد من العلم هو علم الشّخص لا علم الجنس، لإمكان العموم فى معنى علم الجنس لكونه ذهنيّاً، و المعنى الذّهنى لا ينافى تعدّد الأفراد له.

أى قوله: «و تناول الأفراد» عطف تفسير على «العموم» .

أى استلزم نوع و صفيه، و ليس المراد أنّ دلالة تضمينه على نوع من الأوصاف كالكرم.

أى اشتهاه العلم، أى مدلوله و هو الذات، فمعنى كون العلم متضمّن نوع و صفيه، هو أن يكون مدلوله مشهوراً بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صحّ جعله استعاره بسبب ادّعاء أنّه من أفراد ذلك الكلّي، مثلاً حاتم موضوع للذّات المعينه، ثمّ إنّّه بواسطة اشتهاها بالكرم بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، أعنى الجواد فصار كأنّه موضوع للجواد، و هو معنى كلّي، فيصحّ إطلاق لفظ حاتم على زيد الكريم، بأن تقول عند رؤيتك لزيد: رأيت اليوم حاتماً، بسبب تشبيه زيد بحاتم فى الجود، و ملاحظه أنّ حاتماً كأنّه موضوع للجواد، و أنّ زيدا فرد من أفراد، هذا معنى الاستعاره كما عرفت.

أى المستلزم للاتّصاف به، فيجعل ذلك الوصف لازماً له، و هو وجه الشّبه فى الاستعاره، و حاتم فى الأصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم، نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطّائى.

و مادر (١) بالبخل، و سبحان (٢) بالفصاحه، و باقل (٣) بالفهاهه، فحينئذ (٤) يجوز أن يشبّه شخص بحاتم في الجود، و يتأوّل في حاتم، فيجعل كأنه موضوع للجواد (٥) سواء كان ذلك الرّجل المعهود (٦) أو غيره، كما مرّ في الأسد (٧) ، فهذا التّأويل (٨) يتأوّل حاتم، الفرد المتعارف المعهود، و الفرد الغير المتعارف، و يكون إطلاقه على المعهود أعني حاتم الطّائى حقيقه (٩) ، و على غيره (١٠) ممّن يتّصف بالجود استعاره، نحو: رأيت اليوم (١١) حاتما.

أى و هو بتقديم الدال المتضمّن الاتّصاف بالبخل، اسم رجل من بنى هلال بن عامر بن صعصعه، و إنّما سمّى مادرا، لأنّه سقى إبله من حوض، فلمّا فرغت الإبل من الشّرب بقى أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه، أى تغوّط في الحوض، و مدر الحوض به، أى حرك ماءه به بخلا، خوفا من أن يستقى من حوضه أحد.

أى هو علم لرجل مشهور بالبلاغه و الفصاحه.

أى باقل متضمّن للاتّصاف بالفهاهه، أى العجز عن الإفصاح عمّا فى الضّمير، و هو اسم رجل من العرب كان شديد العيّى فى النّطق، و قد اتّفق أنّه كان اشترى ظيبا بأحد عشر درهما، فقيل له: بكم اشتريته؟ ففتح كفيه، و فرّق أصابعه، و أخرج لسانه ليشير بذلك إلى أحد عشر، فانفلت منه الطّيبى فضرب به المثل فى العيّى.

أى فحين إذ تضمّن العلم كحاتم نوع و صفيته حسبما ذكر «يجوز...» .

أى كأنّ حاتما موضوع لجنس الجواد، أى لكليه.

أى بأن يكون ذلك الرّجل من العرب من قبيله طيّى، أو كان غيره عربا كان أو عجماء أو غيرهما من الطّوائف.

أى كأنه موضوع للشّجاع سواء كان متعارفا أو غيره.

أى تأويل حاتم بالجواد الشّامل للفرد المتعارف و الفرد الغير المتعارف، يتأوّل حاتم لهما.

أى قوله: «حقيقه» خبر «يكون» فى قوله: «و يكون إطلاقه» .

أى على غير حاتم الطّائى يكون إطلاقه استعاره.

أى اليوم قرينه على الاستعاره، لأنّ حاتم الطّائى ليس فى هذا اليوم.

[و قرينتها]يعنى أنّ الاستعاره لكونها مجازا لا بدّ لها من قرينه مانعه عن إرادته المعنى الموضوع له، و قرينتها (١) [إمّا أمر واحد كما فى قولك: رأيت أسدا يرمى، أو أكثر (٢)] أى أمران أو أمور يكون كلّ واحد منها (٣) قرينه [كقوله: (٤) فإن تعافوا (٥)] أى تكررهما [العدل و الإيمان*فإنّ فى إيماننا نيرانا] أى سيوفا تلمع (٦) كشعل النيران، -فتعلّق قوله: تعافوا، بكلّ واحد من العدل و الإيمان قرينه على أنّ المراد بالنيران

[قرينه الاستعاره]

أى قرينه الاستعاره إمّا شىء واحد يلائم المشبّه، أى المعنى-المجازى، كقولك: رأيت أسدا يرمى، لأنّ المراد من الرّمى المستفاد من «يرمى»، هو الرّمى بالسّهم لا مطلق الرّمى، و أنّه لا يوجد فى المشبّه به، و تخصيص الشّارح قرينه الاستعاره بالبيان إنّما هو للاعتناء بشأنها، و إلّا فالقرينه لازمه فى كلّ مجاز سواء كان مرسلا أو استعاره.

أى أكثر من قرينه واحده.

أى أن يكون كلّ واحد من تلك الأمور قرينه من دون أن يضمّ إليه الآخر، فىكون هذا احترازا عن أن يكون كلا الأمرين، أو مجموع الأمور قرينه.

أى كقول بعض العرب، و لم يعرف القائل.

أى قوله: «تعافوا» مأخوذ من عاف يعاف يعاف، بمعنى كره، و أصل عاف يعاف عوف يعوف كعلم يعلم، يقال: عاف الرّجل طعامه و شرابه، أى كرهه.

فمعنى البيت: إن تكررهما العدل و الإنصاف و تميلوا للجور، و تكررهما التصديق بالنّبي صلّى الله عليه و آله و سلّم فإنّ فى أيدينا سيوفا تلمع كالتّيران، نحاربكم و نلجئكم إلى الطّاعه بها، ثمّ العدل هو وضع الشّىء فى محلّه، فهو مقابل للظلم، و الإيمان الأوّل فى البيت بكسر الهمزه تصديق النّبي صلّى الله عليه و آله و سلّم فيما جاء به عن الله، و الإيمان الثّانى بفتح الهمزه جمع يمين يطلق على القسم و على الجارحه المعلومه و هو المراد، و يصحّ أن يقرأ الإيمان فى الموضوعين بفتح الهمزه جمع يمين، و المراد منه القسم فى الأوّل و الجارحه فى الثّانى.

أى فقد شبّه السيوف بالنّيران بجامع اللّمعان فى كلّ و استعار اسم المشبّه به للمشبّه على طريق الاستعاره المصرّحه ثمّ القرينه على أنّ المراد بالنّيران السيوف تعلّق الإعافه بكلّ من العدل و الإيمان فكّلّ واحد من العدل و الإيمان باعتبار تعلّق الإعافه به قرينه على أنّ المراد بالنّيران السيوف.

السيف، لدلالته (١) على أنّ جواب هذا الشرط تحاربون و تلجؤون إلى الطاعة بالسيف، [أو معان ملتئمه]، مربوط (٢) بعضها ببعض، يكون الجميع (٣) -قرينه لا كلّ- واحد. و بهذا (٤) ظهر فساد قول من زعم أنّ قولهم: أو أكثر، شامل لقوله: أو معان، فلا يصحّ جعله مقابلاً له و قسيماً، [كقوله (٥): و صاعقه من نصله] أى من نصل سيف الممدوح [تنكفى بها] من انكفاً، أى انقلب، و الباء للتعديه، و المعنى ربّ نار (٦) من حدّ سيفه يقلبها (٧) [على أروؤس الأقران (٨) خمس (٩) سحائب] أى أنامله (١٠) الخمس أى لدلالته تعلق تعافوا بكلّ من العدل و الأيمان على حذف جواب الشرط و هو «تحاربون» و قوله: «فإنّ فى أيماننا نيرانا» علّه لذلك الجواب أقيمت مقامه.

أى قوله: «مربوط بعضها ببعض» تفسير للملتئمه.

أى بحيث يكون الجميع، أى المجموع قرينه واحده.

أى يكون المراد من معان ملتئمه أن يكون الجميع، أى المجموع قرينه لا كلّ واحد.

ظهر فساد من يقول إنّ قوله: «أو أكثر» شامل لقوله: «أو معان» فلا يصحّ العطف بأو المؤذنه بالتغاير، و على ما ذكره الشارح تصحّ المقابله و العطف بأو.

أى كقول البحترى «و صاعقه»، روى بالجرّ على إضمار ربّ، أى ربّ صاعقه، و بالرفع على أنّه مبتدأ موصوف بقوله: «من نصله» و خبره قوله: «تنكفى».

أى هذا تفسير للصاعقه، و قوله: «من حدّ سيفه» فيه إشاره إلى أنّ التّصل هو حدّ السيف.

أى تلك النار، و هى نفس السيف.

أى الأروؤس جمع رأس، و الأقران جمع قرن، و هو المكافئ و المماثل، و كلاهما جمع قلّه، فيكون إشاره إلى قلّه أكفائه فى الحرب.

أى هو من إضافه الصّفه إلى الموصوف، فاعل «ينكفى بها».

أى عبّر الشارح بالأنامل دون الأصابع، مع أنّ اللمدى يقبض على السيف و ينقلب به على الأعداء، هى الأصابع لا الأنامل للمبالغه فى شجاعه الممدوح، أى أنّه لشجاعته و قوّته لا كلفه عليه، و لا مشقّه فى قلب السيف على الأقران بالأنامل.

الَّتِي (١) هِيَ فِي الْجُودِ وَ عَمُومِ الْعَطَايَا كَالسَّحَابِ، أَيْ يَصِيبُهَا عَلَى أَكْفَائِهِ فِي الْحَرْبِ فَيَلِكُهُمْ بِهَا (٢) ، وَ لَمَّا اسْتَعَارَ السَّحَابَ لِأَنَامِلِ الْمَدْمُوحِ ذَكَرَ أَنَّ هُنَاكَ صَاعِقَهُ، وَ بَيَّنَّ أَنَّهَا مِنْ نَصْلِ سَيْفِهِ، ثُمَّ قَالَ: عَلَى أَرْؤُسِ الْأَقْرَانِ، ثُمَّ قَالَ: خَمْسٌ، فَذَكَرَ (٣) الْعَدَدَ الَّذِي هُوَ عَدَدُ الْأَنَامِلِ، فَظَهَرَ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ (٤) أَنَّهُ أَرَادَ بِالسَّحَابِ الْأَنَامِلَ.

الاستعاره

[و هي] أي الاستعاره (٥) [باعتبار الطرفين] المستعار منه و المستعار له [قسمان: لأن اجتماعهما] أي اجتماع الطرفين (٦) [في شيء] إمّا ممكن نحو: أحيناه في قوله:

قوله:

«الَّتِي هِيَ فِي الْجُودِ . . .» إشاره إلى أَنَّ الْبَيْتَ فِيهِ الْمَحْتَمِنَاتُ الْبَدِيعِيَّةُ وَ الْاسْتِتْبَاعُ حَيْثُ ضَمَّنَ الشَّاعِرُ مَدْحَ الْمَدْمُوحِ بِالشَّجَاعَةِ مَدْحَهُ بِالشَّخَاوَةِ. وَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «يَصِيبُهَا» يَرْجِعُ إِلَى الصَّاعِقَةِ، أَيْ يَصِيبُ الصَّاعِقَةَ عَلَى أَكْفَائِهِ فِي الْحَرْبِ.

أَيْ الصَّاعِقَةَ حَيْثُ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهَا السَّيْفُ.

أَيْ فَذَكَرَ الشَّاعِرُ الْعَدَدَ الَّذِي هُوَ عَدَدُ الْأَنَامِلِ بِأَنَّهُ خَمْسٌ، وَ لَا شَكَّ أَنَّ ذَكَرَ الْعَدَدَ قَرِينَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّحَابِ الْأَنَامِلَ، إِذِ السَّحَابُ الْحَقِيقِيُّ لَيْسَتْ خَمْسًا.

أَيْ مِنْ ذَكَرِ الصَّاعِقَةَ، وَ مِنْ كَوْنِهَا نَاشِئَةً مِنْ حَدِّ سَيْفِهِ وَ مِنْ انْقِلَابِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الْأَقْرَانِ، وَ مِنْ كَوْنِ الْمُنْقَلَبِ بِهَا خَمْسًا، أَيْ ظَهَرَ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ مَرْتَبَا الْبَعْضِ بِالْبَعْضِ أَنَّهُ أَرَادَ بِالسَّحَابِ الْأَنَامِلَ لَا مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيَّ.

وَ بِالْجُمْلَةِ إِنَّ الْقَرِينَةَ فِي هَذَا الْمَثَلِ مَلْتَمَتُهُ مِنْ عَدَّةِ مَعَانِي هِيَ ثُبُوتُ الصَّاعِقَةِ، وَ كَوْنُهَا مِنْ نَصْلِ سَيْفِهِ، وَ قَلْبُ سَحَابِ إِيَّاهَا عَلَى رُؤُوسِ أَقْرَانِهِ، وَ مَعَ هَذِهِ الْقَرِينَةِ الْمَلْتَمَتُهُ مِنْ تَلَكِ الْمَعَانِي لَا تَبْقَى شَبِيهَةً فِي اسْتِعَارَةِ السَّحَابِ لِلْأَنَامِلِ.

[أقسام الاستعاره باعتبار الطرفين إمّا ممكن]

@

[أقسام الاستعاره باعتبار الطرفين إمّا ممكن]

إشارة

أَيْ اسْتِعَارَهُ تَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ الطَّرْفَيْنِ، وَ بِاعْتِبَارِ الْجَامِعِ، وَ بِاعْتِبَارِ الطَّرْفَيْنِ وَ الْجَامِعِ مَعًا. وَ يَأْتِي بَيَانُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَحَلِّهِ بِالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ.

أى وصفهما و عنوانيهما.

ص: ١٢٠

تعالى: أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ (١) (١) أى ضالا فهديناه [استعار الإحياء (٢) من معناه الحقيقي، و هو جعل الشئ حيا للهدايه التى هى الدلاله على طريق يوصل إلى المطلوب، و الإحياء و الهدايه ممّا يمكن اجتماعهما فى شئ واحد. و هذا (٣) أولى من قول المصنّف: إنّ الحياه و الهدايه ممّا يمكن اجتماعهما فى شئ واحد، لأنّ المستعار منه هو الإحياء لا الحياه. - و إنّما (٤) قال نحو: أحييناه، لأنّ الطرفين فى استعاره الميت للضال ممّا لا يمكن

و الشاهد فى أنّه شبّهت الهدايه أولا- بالإحياء، بجامع أنّ كلا منهما فتح طريق للوصول إلى الغايات و المطالب، ثم طوى ذكر المشبه و أقيم لفظ المشبه به مكانه و هو الإحياء، و هكذا شبّه الضلال بالموت فى كون كلّ منهما فقدانا لوسيله الوصول إلى المقاصد، ثم طوى ذكر المشبه و أقيم المشبه به مكانه و هو الموت، لكن عنوانى الإحياء و الهدايه ممّا يجوز اجتماعهما فى موضوع واحد يتّصف بالحياه و الاهتداء، بخلاف عنوانى الموت و الضلال فإنّهما ممّا لا يجوز فيهما الاجتماع فى شئ واحد، لأنّ الميت لا يتّصف بضلال و لا بهدايه.

أى استعار هذا اللفظ قوله: «للهدايه» متعلّق باستعار، أى استعار لها بعد تشبيه الهدايه بمعنى الدلاله على طريق يوصل إلى المطلوب بالإحياء.

أى تعبيرنا و قولنا: بالإحياء و الهدايه أولى من قول المصنّف فى الإيضاح.

إنّما لم يحكم بفساد كلام المصنّف لاحتمال أن يكون مراده إيقاع الاستعاره بين لازمى الهدايه و الإحياء المتعدّيين، فالمراد من الهدايه فى كلامه ما هو المصدر المبنى للمفعول و هو الاهتداء.

أى إنّما قال المصنّف فى تمثيل كون الطرفين فى شئ ممّا يمكن نحو: أحييناه، و لم يقل: نحو أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ حَتَّى يَكُونَ مَيِّتًا دَاخِلًا- فى التمثيل أيضا، مع أنّ مَيِّتًا مُسْتَعَارًا لِلضَّالِّ، كما أنّ (أحييناه) مستعار ل(هديناه)، لأنّ الطرفين فى استعاره الميت للضال ممّا لا يمكن اجتماعهما فى شئ، إذ الميت لا يوصف بالضلال كما لا يوصف بالضلال بالميت، و المراد تمثيل ما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد، فحينئذ لو قال: أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ لما طابق المثل الممثل، فاقصر على قوله: نحو أحييناه ليطابق المثل للممثل، و هو الاستعاره التى يمكن اجتماع الطرفين فى شئ واحد.

ص: ١٢١

(١-١) سورة الأنعام: ١٢٢.

اجتماعهما فى شىء، إذ الميِّت لا يوصف بالضلال (١) [و لتسم] (٢) الاستعاره التى يمكن اجتماع طرفيها فى شىء [وفاقيه] لما (٣) بين الطرفين من الاتفاق. [و إما ممتنع] عطف على -أما ممكن- [كاستعاره] (٤) اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه [هو] (٥) بالفتح النفع، أى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم، و لا شك أن اجتماع الوجود و العدم فى شىء ممتنع، و كذلك استعاره اسم الموجود (٦) لمن عدم و فقد، لكن بقيت آثاره الجميله التى تحيى ذكره، و تديم فى الناس اسمه

أى لأن المراد بالضلال الكفر و هو جحد الحق، و الجحد لا يقع من الميت لانتفاء شرطه و هو الحياه، و لا يمكن اجتماع الموت و الضلال فى شىء، فإن الموت هو انعدام الحياه و الضلال هو سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب، و من المعلوم أن اجتماع السلوك و عدم الحياه ممتنع.

أى قوله: «لتسم» أمر غائب مبنى للمفعول.

أى قوله: «لما بين الطرفين» علّه لتسميته بالوفاقيه، و كان الأولى أن يقول: لما بين الطرفين من الوفاق، لأن المفاعله على بابها، إذ كل من الطرفين وافق صاحبه فى الاجتماع معه فى موصوف واحد.

[أو ممتنع]

@

[أو ممتنع]

أى كامتناع اجتماع الطرفين فى استعاره اسم المعدوم للموجود، فيقال: رأيت معدوما يتحرك، أو نحو قولك: صعد المنبر اليوم المعدوم، فشبه الواعظ الذى لا يعرف الشعير من البر، حيث لا نفع و لا فائده فى كلامه بالعدم، و استعير العدم للوجود، و اشتق منه المعدوم بمعنى الموجود الذى لا نفع فيه، فهو استعاره عناديه، لامتناع اجتماع العدم و الوجود فى شىء واحد.

أى الغناء بفتح الغين المعجمه و المدد، معناه النفع و الفائده، و بكسر الغين معناه الترنم بالصوت، و بكسر الغين مع القصر معناه اليسار.

أى هذا عكس مثال المصنّف فيشبه عدم الشىء مع بقاء آثاره الجميله بوجود و يستعار الوجود للعدم و يشتق من الوجود موجود بمعنى معدوم بقيت آثاره الجميله فهو استعاره عناديه أيضا لامتناع الوجود و العدم فى شىء واحد.

ص: ١٢٢

[و لتسم] الاستعاره التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء [عناديه] لتعاند (١) الطرفين و امتناع اجتماعهما.

[و منها] أي من العناديه الاستعاره [التهكميه (٢) و التملحيه (٣) ، و هما ما استعمل في ضده] أي الاستعاره التي استعملت في ضد معناها الحقيقي [أو نقيضه لما مر] أي لتنزيل التضاد أو التناقض (٤) منزله التناسب بواسطه تمليح أو تهكم (٥) على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه [نحو: فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (١)] (٦) أي أنذرهم، أستعيرت البشاره التي هي الإخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للإنذار الذي هو ضده بإدخال الإنذار في جنس البشاره على سبيل التهكم و الاستهزاء، و كقولك: رأيت أسدا، و أنت تريد جبانا على سبيل التمليح و الظرافه.

أي قوله:

«لتعاند الطرفين» عله لتسميه الاستعاره بالعناديه، لأن طرفيها يتعاندان و لا يجتمعان في شيء واحد.

[أقسام الاستعاره العناديه]

@

[أقسام الاستعاره العناديه]

أي و هي ما كان الغرض منها التهكم و الهزاء و السخرية.

أي و هي ما كان الغرض منها إتيان القبيح بصوره شيء مליح، أي شيء حسن ليستلذ السامع بذلك.

أي الفرق بين التضاد و التناقض، أن الضدين لا يجتمعان و لكن قد يرتفعان، و أما التقيضان فلا يجتمعان و لا يرتفعان، بل يلزم وجود أحدهما كالليل و النهار.

أي الفرق بين التهكم و التمليح من جهة أنه إن كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ في ضد معناه الحقيقي الاستهزاء و السخرية فهو تهكم، و إن كان الغرض الحامل على ذلك بسط السامعين و إزاله السيآمه عنهم بواسطه الإتيان بشيء مليح مستظرف فهو تمليح.

و الشاهد في الآيه أنه نزل التضاد منزله التناسب، فشبه الإنذار بالبشاره بجامع إدخال السرور في كل، و إن كان تنزيلا بالنسبه إلى المشبه، و استعير اسم البشاره للإنذار بسبب إدخال الإنذار في جنس البشاره، و اشتق من البشاره بشر بمعنى أنذر على طريق الاستعاره التصريحيه التبعيه التهكميه أو التملحيه.

ص: ١٢٣

و لا يخفى (١) امتناع اجتماع التبشير و الإنذار من جهه واحده، و كذا الشجاعه و الجبن.

[و] الاستعاره [باعتبار الجامع] (٢) أى ما قصد (٣) اشتراك الطرفين فيه [قسمان: لأنه] أى الجامع [إمّا داخل فى مفهوم (٤) الطرفين] المستعار و المستعار منه

. [نحو] قوله عليه الصلاه و السلام: خير الناس رجل ممسك بعنان (٥) فرسه [كلّما سمع هيعه طار (٦) إليها]،

أى هذا بيان لكون الاستعاره فى قوله تعالى: فَبَشِّرْهُمْ عُنَادِيَهُ إِذْ لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ التَّبَشِيرِ وَ الْإِنْذَارِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ بِحَيْثُ يَكُونُ الْمُبَشِّرُ بِهِ هُوَ الْمُنذَرُ بِهِ، وَ الْمُبَشَّرُ هُوَ الْمُنذَرُ، وَ كَذَا لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ الشَّجَاعَةِ وَ الْجَبْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ.

[أقسام الاستعاره باعتبار الجامع إمّا داخل فى مفهوم الطرفين]

@

[أقسام الاستعاره باعتبار الجامع إمّا داخل فى مفهوم الطرفين]

أى و قد يقال: ينبغى أن تكون الاستعاره باعتبار الجامع أربعه أقسام لأنه إمّا داخل فى مفهوم الطرفين، أو خارج عنهما، أو داخل فى مفهوم أحدهما و خارج عن مفهوم الآخر، و يمكن أن يقال:

إنّ المصنّف أراد الاختصار، حيث تندرج الأقسام الأربعه فى القسمين.

أى الذى يسمّى فى التشبيه وجه الشبه، لأنه سبب للتشبيه، و سمّوه هنا جامعاً، لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادّعاء، و جمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه.

أى بأن يكون جزء من مفهوم الطرفين، لكونه جنساً أو فصلاً لذلك المفهوم.

أى العنان بكسر العين هو اللجام.

أى عدّاً إليها فشبه العدو الذى هو قطع المسافه بسرعه فى الأرض بالطيران الذى هو قطع المسافه بسرعه فى الهواء، و استعار اسم المشبه به للمشبه، و اشتقّ من الطيران طار بمعنى عدا، و الجامع قطع المسافه بسرعه، و هو داخل فى مفهوم كلّ من المستعار له و هو العدو و المستعار منه و هو الطيران، لأنه جنس لكلّ منهما، و فصل العدو المميّز له عن الطيران كونه فى الأرض، كما أنّ الفصل المميّز للطيران كونه فى الهواء، و إسناد الطيران فى الحديث للرجل مجاز عقلى، و الأصل طار فرسه بسعيه.

أو (١) رجل فى شعفه فى غنيمه له يعبد الله حتى يأتبه الموت، قال جار الله: الهيعه الصيحه (٢) التي يفرع منها، و أصلها من هاع يهيع إذا جبن (٣)، و الشعفه رأس الجبل، و المعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه و استعدّ (٤) للجهاد فى سبيل الله، أو رجل اعتزل الناس و سكن فى رؤوس بعض الجبال فى غنم له قليل (٥) يرهاها، أو يكتفى بها فى أمر معاشه، و يعبد الله حتى يأتبه الموت، و استعار الطيران للعدو، و الجامع داخل فى مفهومهما [فإنّ الجامع (٦) بين العدو و الطيران هو قطع المسافه بسرعه و هو داخل فيهما]، أى فى مفهوم العدو و الطيران، إلا أنه (٧) فى الطيران أقوى منه فى العدو.

أى أو فى قوله: «أو رجل» للتقسيم، فخير الناس مقسم لهذين القسمين و ليست للترديد و الشعفه بفتح الشين المعجمه و تحريك العين المهمله و بعدها فاء بمعنى رأس الجبل، و «فى» فى قوله: «فى غنيمه» بمعنى مع غنيمه تصغير غنم، أى قطعه قليله.

أى الصيحه هى الصّوت المفزع، أى الموجب للفرع و الخوف، فقوله: «التي يفرع منها» أى يخاف من أجلها.

أى فالهيعه فى الأصل معناها الجبن، و استعمالها فى الصيحه مجاز مرسل، من باب استعمال اسم المسبّب فى السبب، و ذلك لأنّ الصيحه لما أوجبت الخوف الذى هو الجبن سميت باسمه، و هو الهيعه.

أى بحيث إذا سمع أصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربه و المقاتله قدّم لهم بسرعه، و أخذ قوله: «و استعدّ للجهاد» من قوله: «ممسك بعنان فرسه» فهو كناية عن الاستعداد للجهاد لاستلزامه إياه.

أى القله مستفاده من التصغير، أى غنيمه.

أى الجامع بين العدو الذى هو المستعار له و بين الطيران الذى هو المستعار منه، أعنى قطع المسافه بسرعه داخل فيهما، لأنه جنس من مفهوم كلّ منهما، لأنّ الطيران قطع المسافه بسرعه فى الهواء، و العدو قطع المسافه بسرعه فى الأرض.

أى إلاّ أنّ الجامع الذى هو قطع المسافه بسرعه فى الطيران أقوى منه فى العدو، فلذا جعل الطيران مشبها به و العدو مشبها، لوجوب كون المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه الذى هو الجامع.

و الأظهر (١) أنّ الطّيران هو قطع المسافه بالجناح، و السّيره لازمه له فى الأكثر لا داخله فى مفهومه، فالأولى أن يمثّل باستعاره التّقطيع (٢) الموضوع لإزاله الاتّصال بين الأجسام الملتزقه بعضها ببعض لتفريق الجماعه، و إبعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى: وَ قَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا مِنْهُمْ (١) (٣) ، و الجامع إزاله الاجتماع الدّاخله فى مفهومهما، و هى (٤) فى القطع أشدّ.

أى هذا اعتراض من الشّارح على المصنّف، و حاصل الاعتراض أنّ ما ذكره المصنّف من أنّ الجامع، أعنى قطع المسافه بسرعه، داخل فى مفهوم الطرفين أعنى الطّيران و العدو غير صحيح، لأنّ الجامع داخل فى مفهوم العدو دون الطّيران، لأنّ الطّيران هو قطع المسافه بالجناح و السّيره لازمه له فى الأكثر، أى بالنّظر إلى الغالب إذ قد يكون الطّيران قطع المسافه بالجناح من غير سرعه، فالسّيره غير داخله فى مفهومه، بحيث إنّه لا يوجد بدونها، بخلاف العدو فإنّ السّيره داخله فى مفهومه، و حينئذ فلا يتمّ ما قاله المصنّف من التّمثيل.

ثمّ تعبیر الشّارح بالأظهر إشاره إلى إمكان الجواب عن الاعتراض المذكور بأنّ الجامع يمكن أن يكون قطع المسافه لا قطع المسافه بسرعه، و لا شكّ أنّ قطع المسافه داخل فى مفهوم الطرفين، و لهذا قال فالأولى أنّ يمثّل . . .

أى هذا اللفظ الموضوع لإزاله الاتّصال. . . أى استعاره هذا اللفظ لتفريق الجماعه و إبعاد بعضها عن بعض، أى الموضوع لإزاله الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعه غير ملتزق بعضها ببعض.

و الشّاهد فى ذكر القطع و إرادته التّفريق، و الجامع و هو إزاله الاجتماع داخل فى مفهومهما.

أى إزاله الاجتماع فى القطع أشد و أقوى لتأثير الاتّصال الأشدّ، و بيان الاستعاره فى الآيه أن يقال اعتبر تشبيه التّفريق بالتّقطيع بجامع إزاله الاجتماع فى كلّ واحد منهما، و استعير التّقطيع للتّفريق، و اشتقّ من التّقطيع قطعنا بمعنى فرقنا، فهى استعاره تصريحيه تبعيّه.

ص: ١٢٤

و الفرق (١) بين هذا و بين إطلاق المرسن على الأنف، مع أنّ في كلّ من المرسن و التّقطيع خصوص وصف ليس في الأنف، و تفريق الجماعه هو أنّ خصوص الوصف الكائن في التّقطيع مرعى و ملحوظ في استعارته لتفريق الجماعه، بخلاف خصوص الوصف في المرسن. و الحاصل (٢) إنّ التّشبيه ههنا منظور بخلافه (٣) ثمّه.

أى قوله:

و الفرق جواب عن سؤال مقدّر، و تقرير السّؤال كيف جعلوا إطلاق التّقطيع على تفريق الجماعه استعاره! و إطلاق المرسن على أنف الإنسان مجازا مرسلا! مع اشتراك التّقطيع و المرسن الّذى هو اسم لمحلّ الرّسن في وصف ليس ذلك في المعنى المجازى، و ذلك أنّه قد اعتبر في كلّ من المعنى الحقيقى للتّقطيع و المرسن وصف خاصّ به غير موجود في المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازا، و هو في المرسن التّسطيح في أنف البهيمة يجعل فيه الرّسن، و في التّقطيع إزاله الاتّصال بين الأجسام الملتزق بعضها ببعض، و ليس ذلك الوصف الّذى هو في المرسن في الأنف و لا الّذى هو في التّقطيع في تفريق الجماعه، فلماذا جعل إطلاق التّقطيع على تفريق الجماعه استعاره؟

و إطلاق المرسن على أنف الإنسان مجازا مرسلا؟ بل الحقّ أن يجعل كلّ منهما مجازا مرسلا أو استعاره لعدم الفرق بينهما.

و حاصل الجواب هو الفرق بينهما، و ملخّص الفرق بينهما أنّ العلاقة المعتره في المجاز إن كانت مشابهه بين المعنى الحقيقى و المعنى المجازى يسمّى استعاره، و إن كانت غير المشابهه يسمّى مجازا مرسلا، ثمّ العلاقة بين التّقطيع و التّفريق هي المشابهه كما عرفت، و هي بين المرسن بمعنى محلّ الرّسن من أنف الدّابّه، و بين أنف الإنسان هي الإطلاق و التّقييد، حيث استعمل اسم المقيد في المطلق، فلذا كان مجازا مرسلا من باب إطلاق المقيد على المطلق، و قوله: «هو أنّ خصوص» خبر عن قوله: «و الفرق» .

أى و حاصل الفرق بين التّقطيع و المرسن أنّ المشابهه الّتى هي علاقة الاستعاره ملحوظه في استعاره التّقطيع لتفريق الجماعه.

أى بخلاف استعمال المرسن في الأنف حيث إنّ التّشبيه غير ملاحظ فيه، بل لوحظ فيه الإطلاق و التّقييد حيث استعمل اسم المقيد في المطلق فكان مجازا مرسلا.

ص: ١٢٧

فإن قلت (١): قد تقرّر في غير هذا الفن أنّ جزء الماهية لا يختلف بالشّدّه و الضّعف، فكيف يكون جامعا؟ و الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى. قلت: امتناع الاختلاف إنّما هو في الماهية الحقيقيه، و المفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقيه، بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشّدّه و الضّعف، فيصحّ كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشدّ و أقوى، ألا ترى أنّ السّواد جزء من مفهوم (٢) الأسود، أعنى المركّب من السّواد و المحلّ (٣) مع اختلافه (٤) بالشّدّه و الضّعف.

[و أمّا غير داخل] (٥) عطف على -إمّا داخل- [كما مرّ] من استعاره الأسد للرجل

أى هذا اعتراض على قول المصنّف: «لأنّ الجامع إمّا داخل في مفهوم الطرفين».

و حاصل الاعتراض: إنّ الحكم بدخول الجامع في الطرفين مخالف لما تقرّر في فنّ الحكمه من أنّ جزء الماهية لا- يختلف بالشّدّه و الضّعف، و معلوم أنّ الجامع في الاستعاره يجب أن يكون في المستعار منه أقوى منه في المستعار له، فالدّخول في مفهوم الطرفين يقتضى عدم التّفاوت، و كونه جامعا يقتضى التّفاوت، و ليس هذا إلّا الجمع بين متناقضين و هو باطل، فما أدّى إلى ذلك أعنى كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين باطل.

و حاصل الجواب:

إنّ امتناع الاختلاف بالشّدّه و الضّعف في أجزاء الماهية ليس مطلقا، بل بالنّسبه إلى الماهية الحقيقيه، و هي المركّبه من الدّاتيات لا- الماهية الاعتباريه التي اعتبروا لها مفهومها مركبا من أمور غير ذاتيات لها، ثمّ الماهية من اللفظ قد تكون حقيقيه و قد تكون اعتباريه مركّبه من أمور، بعضها قابل للشّدّه و الضّعف، فيصحّ كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كون أحدهما أشدّ.

أى الأسود شيء ثبت له السّواد فالسّواد جزء من مفهوم الأسود و داخل فيه، مع أنّه يقبل الشّدّه و الضّعف، فصحّ كون الجامع في أحد الطرفين أقوى من الآخر.

أى الدّات، فمفهوم الأسود مركّب من أمرين: الجوهر الذي هو الدّات، و العرض الذي هو وصف السّواد.

أى مع اختلاف السّواد بالشّدّه و الضّعف.

أى غير داخل في مفهوم الطرفين، و هذا صادق على ثلاثه أقسام:

الشَّجَاع، و الشَّمْس للوجه المتهلَّل (١) ، و نحو ذلك، لظهور أنّ الشَّجَاعَ عارض (٢) للأسد لا داخل في مفهومه، و كذا (٣) التَّهْلَلُ للشَّمْس. [و أيضا] للاستعاره تقسيم آخر باعتبار الجامع و هو أنّها (٤) [أما عامّيّه، و هي المبتدله (٥) لظهور الجامع فيها، نحو: رأيت أسدا يرمى (٦) ، أو خاصّه (٧) و هي الغريبه (٨)] التي لا يطّلع عليها إلاّ الخاصّه الذين أوتوا ذهنا، به ارتفعوا عن طبقه العامّه.

الأول: بأن يكون الجامع خارجا عن مفهومهما معا.

و الثاني: أن يكون خارجا عن مفهوم المشبّه فقط.

و الثالث: أن يكون خارجا عن مفهوم المشبّه به فقط.

أى المتلألئى أى المتنوّر، ففى مختار اللّغه تلامّأ السّحاب ببرقه، و تهلّل وجه الرّجل من فرحه، أى تلامّأ و تنوّر.

أى الشَّجَاعَ عارض للأسد، كما أنّه عارض للرّجل الشَّجَاع، لأنّ المشبّه ذات الرّجل بالشَّجَاع، و المشبّه به هو الحيوان المقيّد بها أيضا، و القيد خارج عن المقيّد.

أى كذا التَّهْلَلُ للشَّمْس، أى للوجه، فالجامع فى المثالين خارج عن الطرفين.

[تقسيم آخر للاستعاره باعتبار الجامع]

@

[تقسيم آخر للاستعاره باعتبار الجامع]

أى الاستعاره إمّا عامّيّه، أى يدركها عامّه الناس، فإنّهم يفهمون أنّ وجه الشّبه بين الأسد و الرّجل الشَّجَاع هو الشَّجَاع، أى الجرأه، لأنّه واضح يدركه كلّ أحد لاشتهار الأسد بالجرأه، فعاميّه نسبه للعامّه، كما أنّ الخاصّيّه نسبه للخاصّه.

أى المبتدله من البدله، و هى المهنة، فكأنّ الاستعاره لمّا بلغت إلى حدّ تستعمله العامّه صارت ممتنه مبتدله، أى معلومه لكلّ أحد.

أى فإنّ الأسد فى المثال المذكور مستعار للرّجل الشَّجَاع، و الجامع بينهما هو الجرأه أمر واضح يدركه كلّ أحد لاشتهار الأسد بها.

أى لا يعرفها إلاّ الخواصّ من الناس، و هم الذين أوتوا ذهنا صافيا، به ارتفعوا عن طبقه العامّه.

أى البعيده عن العامّه، قوله: «التي لا يطّلع عليها...» بيان للغريبه، أى و هى التي لا يطّلع عليها إلاّ الخاصّه... فيكون قوله: «التي...» خبرا لمحذوف، لا أنّه وصف مخصّص.

[و الغرابه قد تكون (١) فى نفس الشَّبه]. بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابه، [كما فى قوله:] (٢) فى وصف الفرس بأنه مؤدَّب، و أنه إذا نزل صاحبه عنه و ألقى عنانه فى قربوس (٣) سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه، [و إذا احتبى (٤) قربوسه] أى مقدَّم سرجه [بعنانه (٥) علك (٦) الشَّكيم إلى انصراف الزَّائر (٧)] الشَّكيم و الشَّكيمه هى الحديده المعترضه (٨) فى فم الفرس، و أراد بالزَّائر نفسه،

[أقسام الغرابه]

أى أشار بهذا إلى أنّ الغرابه فى الاستعاره كما تكون بخفاء الجامع بين الطرفين بحيث لا- يدركه إلا- المتَّسع فى الحقائق و الدَّقائِق، المحيط علما بما لا يمكن لكلِّ أحد، تكون أيضا بالغرابه فى نفس الشَّبه، أى إيقاع المشابهه بين الطرفين فقوله: «فى نفس الشَّبه» أى فى التشبيه نفسه لا فى وجه الشَّبه، كما يدلُّ عليه قول الشَّارح بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابه.

أى قول يزيد بن مسلمه بن عبد الملك.

أى القربوس محرّكه لا يسكن إلا لضروره، و هو حشو السَّرج كما فى القاموس، و قيل: القربوس بفتح الزَّاء هو مقدَّم السَّرج، فلا حاجه إلى حذف مضاف، أى مقدَّم السَّرج، كما يتوهم من عباره الشَّارح، و كيف كان فهو اسم عجمي غير منصرف للعلميّه و العجميّه.

أى قال فى المصباح حبا الصَّغير يحبو حبوا، إذا دحرج على بطنه، إلى أن قال: و احتبى الزَّجل جميع ظهره و ساقيه بثوب أو غيره. أى بلجامه.

أى مضغ دالاك الشَّكيم.

أى المراد بالزَّائر نفسه أى نفس القائل لا- شخص آخر، و الأصل إلى انصرافى، فعبر عن نفسه بالزَّائر للدَّلاله على كمال تأدبه، حيث يقف مكانه و إن طال مكثه، كما هو شان الزَّائر للحبيب.

أى المدخله فى فم الفرس مجعولا فى ثقبها الحلقه الجامعه لذفن الفرس إلى تلك الحديده.

شبهه (١) هيئه وقوع العنان فى موقعه من قربوس السّرج ممتدًا إلى جانبى فم الفرس بهيئه وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدًا إلى جانبى ظهره، ثم استعار الاحتباء و هو أن يجمع الرّجل ظهره و ساقيه بثوب أو غيره، لوقوع العنان فى قربوس السّرج، فجاءت الاستعاره غريبه لغرابه الشّبه (٢) [و قد تحصل (٣)] أى الغرابه

أى الشّاهد فى أنّ الشّاعره «شبهه هيئه وقوع العنان»، أى شبّهت الهيئه الحاصله من وقوع العنان فى موضعه من قربوس السّرج بالهيئه الحاصله من وقوع الثوب فى موضعه من ركبتى المحتبى، و وجه الشّبه هو هيئه إحاطه شىء لشئيين ضامًا أحدهما إلى الآخر على أن يكون أحدهما أعلى و الآخر أسفل، و استعير الاحتباء و هو ضمّ الرّجل ظهره و ساقيه بثوب و شبّهه، لإلقاء العنان وقوعه فى قربوس السّرج لأجل ضمّ رأس الفرس إلى جهته، و اشتقّ من الاحتباء احتبى بمعنى وقع على طريق الاستعاره التّصريحىّ التبعيّه، و الكلام فى هذا المقام طويل تركناه رعايه للاختصار.

و الشّاهد فى غرابه تشبيه الهيئه بالهيئه، حيث إنّ لاجتماع ظهر الرّجل و ساقيه بثوبه هيئه، و هذه الهيئه مستعار منه، و لاجتماع قربوس السّرج بعنانه أيضا هيئه، و هذه الهيئه مستعار له، و الجامع بينهما هى الهيئه فيها الغرابه.

فتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ الشّاعر أوقع المقابله و التشبيه بين وقوع العنان على القربوس و بين وقوع الثوب على الرّكبه، فكلاهما عاليان، و أوقع أيضا المقابله بين جانبى فم الفرس و بين جانبى الظّهر، فكلاهما سافلان، فتكون الرّكبتان بمنزله القربوس، و الظّهر بمنزله فم الفرس.

أى وجه الغرابه فى هذا الشّبه أنّ الانتقال إلى الاحتباء الّذى هو المشبّه به عند استحضر إلقاء العنان على القربوس للفرس فى غايه التّيدور، لأنّ أحدهما من وادى الرّكوب و الآخر من وادى القعود، مع ما فى الوجه من دقّه التّركيب، و كثره الاعتبارات الموجبه لغرابه إدراك وجه الشّبه، و بعده عن الأذهان.

أى قوله: «و قد تحصل . . .» عطف على قوله سابقا: «قد تكون» أى إنّ الغرابه قد تكون فى نفس التشبيه، و قد تحصل بتصرّف فى الاستعاره، أى ذلك التّصرف هو أن يضمّ إلى تلك الاستعاره تجوز آخر لطيف اقتضاه الحال.

[بتصرف في] الاستعاره [العاميه، كما في قوله (1)]: [أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا] و سالت بأعناق المطى الأباطح (2) [جمع أبطح و هو مسيل الماء فيه دقاق الحصى، استعار سيلان السيول الواقعه في الأباطح لسير (3) الإبل سيرا حثيثا في غايه السّرعه المشتمله على لين و سلاسه، و الشّبه (4) فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللّطف و الغرابه [إذا أسند الفعل (5)] أعنى سالت [إلى الأباطح دون المطى] أو أعناقها، حتّى أفاد (6) أنّه امتلأت الأباطح من الإبل.

أى كثير عزّه من شعراء الدّوله الأمويّه، و هو أبو صخر بن عبد الرّحمن بن أبى جمعه الخزاعى الشّاعر المشهور.

أى «الأباطح» فاعل لقوله: «سالت» .

أى «لسير» متعلّق بقوله: «استعار»، و الشّاهد فى أنّ الشّاعر استعار سيلان السيول الواقعه فى الأباطح لسير الإبل، وجه الشّبه فيها ظاهر، أى و هو غايه السّرعه و اللّين و السّلاسه، يقال: شىء سلس، أى سهل، و رجل سلس، أى لّين، فالمستعار هنا هو «سالت» و المستعار منه هو سيلان السيول، و المستعار له هو سير الإبل، و الجامع هو غايه السّرعه، فوجه الشّبه ظاهر عامى إلا أنّ الشّاعر قد تصرف فيه بما أفاد اللّطف و الغرابه، و قد أشار إلى التّصرف الموجب للغرابه بقوله: «إذا أسند الفعل إلى الأباطح» .

أى و وجه الشّبه و هو قطع المسافه بسرعه «عامى» أى يعرفه الخاصّه و العامّه.

أى أسند الفعل مجازا، أى «سالت» المستعار لسارت إلى الأباطح دون المطى، مع أنّه كان من حقّه أن يسند إلى المطى، أو إلى أعناقها.

أى أفاد ذلك الإسناد أنّ الأباطح امتلأت من الإبل، و ذلك لأنّ نسبه الفعل الذى هو صفه الحالّ إلى المحلّ تتغيّر بشيوعه فى المحلّ، و إحاطته بكلّه.

و توضيح ذلك: إنّ السّيلان المستعار للتّسير حقّه أن يسند إلى المطى، لأنّها هى التى تسير فأسنده الشّاعر إلى الأباطح التى هى محلّ التّسير، فإسناد الفعل إلى المحلّ إشارة إلى كثرة الإبل، و أنّها ملأت الأباطح، لأنّ نسبه الفعل الذى هو صفه الحالّ إلى المحلّ تشعر بشيوع الحالّ فى المحلّ و إحاطته بكلّه، فلا يقال: سارت الأباطح إلا إذا امتلأت بالسّائر فيها، لأنّه قد جعل كلّ محلّ منها سائرا لاشتماله على ما هو سائر فيه.

كما فى قوله تعالى: وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا (١) [و أدخل الأعناق فى السّير (٢) لأنّ السّرعه (٣) و البطء فى سير الإبل يظهران غالبا فى الأعناق

حيث نسب الاشتعال إلى الرأس لا- إلى الشّيب العذى فيه إشعارا بأنّ الشّيب قد ملأ الرأس، فترى الرأس كلّه بياضا، و لا يقال: اشتعل الرأس شيئا إلاّ إذا انتشر شيب الرأس، و ظهر ظهورا تاما، ففيه إسناد الاشتعال الذى هو وصف للشّعر الحالّ فى الرأس إلى محلّه و هو الرأس، لإفاده استغراق الحالّ و شيوعه، حتّى صار كأنّه المحلّ.

و كان الكلام من قبيل الاستعاره بالكنايه أو التّخييليه، حيث شبّه المشيب شواظ النّار تشبيها مضمرا فى النّفس، و جعل إثبات الاشتعال للمشيب قرينه للتّشبيه المضمّر، و إثبات الاشتعال استعاره تخييليه.

أى أراد بإدخالها فى السّير جرّها بباء الملايسه المقتضيه لملايسه الفعل لها، و إنها سائره، لأنّ مرجع الملايسه إلى الإسناد مجاز عقليّ، و حينئذ فيكون السّيل مسندا للأعناق تقديرا، و ذلك الإسناد مجاز عقليّ.

و حينئذ فى الكلام مجازان عقليّان: لفظيّ و هو إسناد السّيل إلى الأباطح، و تقديريّ و هو إسناده إلى الأعناق.

فالبيت مشتمل على ثلاثه مجازات: أحدها مجاز بالاستعاره، و الآخران مجازان عقليّان، فلمّا أضاف إلى الاستعاره هذين مجازين صارت الاستعاره غريبه.

أى قوله: «لأنّ السّرعه و البطء. . .» عله لمحدوف، أى و إنّما أدخل الأعناق فى السّير، و أسنده لها تقديرا، لأنّ سرعه السّير و بطأه يظهران غالبا فيها، لأنّ الإبل إذا سرحت أعناقها و لم تتجاوز جهه الأمام فى النّظر، فهى قد جدّت فى سيرها، و إذا كانت ميّلتها إلى اليمين و اليسار، فقد تباطأت فى سيرها، و لم تعزم عليه.

و كيف كان فأعناقها هى سبب فى فهم سرعه السّير و بطئه، فصارت كأنّها سبب لوجود السّير، و حينئذ فإسناد السّير تقديرا إلى الأعناق من باب إسناد الشّىء إلى ما-هو كالسّبب فيه.

و الحاصل: إنّ الشّاعر استعار سيل الماء لسير الإبل فى المحلّ الذى فيه دقيق الحصى

ص: ١٣٣

١-١) سورة مريم: ٤.

و يتبين أمرهما (١) في الهوادي (٢) و سائر الأجزاء تستند إليها في الحركة، و تتبعها في الثقل و الخفة (٣) . [و] الاستعاره [باعتبار الثلاثة (٤)] المستعار منه و المستعار له و الجامع [سنة أقسام]، لأنّ المستعار منه و المستعار له إمّا حسّيّان، أو عقليّان، أو المستعار منه حسّيّ و المستعار له عقليّ، أو بالعكس، تصير أربعة، و الجامع في الثلاثة الأخيره (٥) عقليّ لا غير، لما سبق (٦) في التشبيه لكنّه (٧) في القسم الأوّل إمّا حسّيّ، أو عقليّ، أو مختلف، تصير سنة (٨) .

استعاره مبتدله لكثرة استعمالها، ثمّ أضاف إليها ما أوجب غرابتها من المجازين العقليّين اللذين عرفتهما.

أى أمر السّرع و البطء.

أى الهوادي هي جمع هاديه و هي العنق، يقال: أقبلت هوادي الخيل إذا بدت أعناقها، و سمّيت الأعناق هوادي، لأنّ البهيمة تهتدى بعنقها إلى الجبه التي تميل إليها.

أى ثقل السّير و خفته.

[أقسام الاستعاره باعتبار المستعار منه و المستعار له و الجامع]

@

[أقسام الاستعاره باعتبار المستعار منه و المستعار له و الجامع]

إشارة

أى بعد اعتبار حال الطرفين، أعنى المشبه و المشبه به و حال الجامع أعنى وجه الشبهه تحصل سنة أقسام كما بينه الشّارح، و إن كان تقسيم كلّ واحد في نفسه يوجب أنّ تكون سبعة، لأنّ أقسام الطرفين أربعة و أقسام الجامع ثلاثة.

أى كون الطرفين عقليّين، أو أحدهما عقليّاً، أعمّ من أن يكون هو المستعار منه أو المستعار له.

أى من أنّ وجه الشبهه المسمّى هنا بالجامع أمر مأخوذ من الطرفين، فلا بدّ أن يقوم بهما معاً، فإذا كان الطرفان أو أحدهما عقليّاً و جب كون الجامع عقليّاً، و امتنع كونه حسّيّاً لاستحاله قيام الحسىّ بذلك العقليّ منهما، أو من أحدهما، لأنّ المدرك بالحسّ لا يكون إلّا حسّيّاً أو قائماً بالحسىّ.

أى لكنّ الجامع في القسم الأوّل، أى فيما كان طرفاه حسّيّين على ثلاثة أقسام إمّا حسّيّ صرف، و إمّا عقليّ كذلك، أو مركّب منهما، أى بعضه عقليّ و بعضه الآخر حسّيّ.

أى لأنّ القسم الأوّل باعتبار الجامع ثلاثة أقسام، و الأقسام بعده ثلاثة فالمجموع سنة، و حاصلها أنّ الطرفين إن كانا حسّيّين فالجامع إمّا حسّيّ، أو عقليّ، أو بعضه حسّيّ و بعضه الآخر عقليّ، فهذه ثلاثة، و إن كانا غير حسّيّين فإمّا أن يكونا عقليّين أو

المستعار منه حسياً

ص: ١٣٤

و إلى هذا (١) أشار بقوله: [لأنَّ الطَّرفين إن كانا حَسِيَّين فالجامع إِمَّا حَسِيَّيْن، نحو: فَأَخْرَجَ لَهُمَ عِجْلاً جَسِداً لَهُ خُوَارٌ (١)(٢) فَإِنَّ المستعار (٣) منه ولد البقره و المستعار له الحيوان الَّذي خلقه الله تعالى من حليّ القبط (٤)] التي سبكتها (٥) نار السامري عند إلقائه في تلك الحليّ التربه (٦) التي أخذها من موطئ (٧) فرس جبرائيل عليه السَّلام [و الجامع الشَّكل (٨) فَإِنَّ ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقره [و الجميع] من المستعار منه و المستعار له و الجامع [حَسِيَّيْن] أى مدرك بالبصر (٩) .

و المستعار له عقلياً، أو بالعكس، فهذه ثلاثه أيضاً و لا يكون الجامع فيها إلا عقلياً.

[الطَّرفان إن كانا حَسِيَّين فالجامع إِمَّا حَسِيَّيْن]

@

[الطَّرفان إن كانا حَسِيَّين فالجامع إِمَّا حَسِيَّيْن]

أى إلى انحصار الأقسام فى هذه السَّته، و إلى أمثلتها أشار بقوله.

أى فأخرج السامري لبنى إسرائيل عجلاً، أى ولد بقره، قوله: خُوَارٌ بمعنى صوت البقره،

و الشَّاهد:

فى أنَّ الجامع فى الآيه حَسِيَّيْن، و هو الشَّكل، أى شكل ولد البقره مع حَسِيَّيه الطَّرفين.

أى فَإِنَّ الَّذي استعير منه لفظ العجل ولد البقره، لأنَّه موضوع له.

أى القبط بكسر القاف و سكون الباء قبيله فرعون من أهل مصر.

أى قوله:

«الَّتِي سَبَكْتَهَا» صفة للحليّ، لأنَّه اسم جنس، و السامري كان رجلاً حدّادا فى زمن نبينا موسى عليه السَّلام، و اسم ذلك الرَّجل أيضاً موسى منسوب لسامره قبيله بنى إسرائيل.

أى التربه هى لغه فى التراب.

أى من محلّ وطء فرس جبرائيل الأرض بحوافرها.

أى الصَّوره الحاصله فى الحيوان و ولد البقره، فَإِنَّ ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقره كما يقال للصَّوره المنقوشه على الجدار إنَّه فرس بجامع الشَّكل.

أى كَلّ واحد منه هذه الثلاثة يدرك بالبصر.

ص: ١٣٥

١-١) سورة طه: ٨٨.

[وإما عقلي نحو: وَ آيَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسِخٌ مِنْهُ النَّهَارُ (١)(١)، فَإِنَّ الْمَسْتَعَارَ مِنْهُ (٢) [معنى (٣) السِّلْخُ وهو [كشط الجلد عن نحو الشَّاه، و المستعار له كشف الضَّوء عن مكان اللَّيْل (٤)] و هو موضع إلقاء ظلِّه [و هما (٥) حَسِّيَّان و الجامع ما يعقل (٦) من ترتب أمر على آخر] أى حصوله عقب حصوله دائما أو غالبا (٧) ،

[و إما عقلي]

قوله: وَ آيَةٌ لَهُمْ أَى و علامه لهم على قدره الله، قوله: نَسِخٌ مِنْهُ النَّهَارُ أَى نكشف و نزيل عنه، أَى عن مكان ظلمته، أَى عن المكان الذى فيه ظلمته، فمن بمعنى عن التى للمجاوزه، و فى الكلام حذف مضافين، أَى نسلخ منه، أَى و نزيل عن مكان ظلمته النهار، أَى ضوء النار فشبَّه إزاله ضوء النهار عن المكان الذى فيه ظلمه اللَّيْل بكشط الجلد، و استعير السِّلْخُ للإزاله، و اشتق من السِّلْخُ نَسِخٌ بمعنى نزيل، و الجامع ترتب أمر على آخر، كترتب ظهور اللحم على السِّلْخُ، و ترتب حصول الظلمه على إزاله ضوء النهار، و الترتب أمر عقلي.

أى الذى انتقل منه لفظ السِّلْخُ.

أى معنى لفظ السِّلْخُ.

أى مكان اللَّيْل موضع إلقاء ظلِّ اللَّيْل، و المراد بإلقاء الظلِّ ظهوره، و المراد بظله ظلمته، و المكان للظلمه إما الهواء أو سطح الأرض على الخلاف فيه.

أى الكشط و كشف الضَّوء أمران حَسِّيَّان باعتبار الهيئه المحسوسه الحاصله عندهما، أو باعتبار متعلّقتهما و هو اللحم و الضَّوء، و ذلك كاف فى حَسِّيَّتِهِمَا و إلّا- فالكشط و الكشف مصدران، و المعنى المصدرى لا- وجود له فى الخارج، فكيف يكونان محسوسين بالحواس الظاهرية؟

أى و الجامع بين الطرفين هو الأمر الذى يدرك بالعقل، و هو مطلق ترتب أمر على آخر، و لا شك أنه فى الأوّل ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد، و فى الثانى ترتب ظهور ظلمه اللَّيْل على كشف ضوء النهار.

أى سواء كان حصوله عقب حصول الأمر الآخر دائما أو غالبا.

ص: ١٣٦

كترتّب (١) ظهور اللحم على الكشط، و ترتّب ظهور الظلمه على كشف الضوء عن مكان الليل، و الترتّب (٢) أمر عقليّ. و بيان ذلك (٣): إنّ الظلمه هي الأصل (٤) و التور (٥) طار عليها يسترها بضوئه (٦)، فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار (٧) من الليل (٨)، أي كشط و أزيل، كما يكشط عن الشيء الطارئ عليه الساتر له، فجعل ظهور الظلمه (٩) بعد ذهاب ضوء النهار

أي راجع إلى قوله: «غالبا»، و قوله: «و ترتّب ظهور الظلمه» راجع إلى قوله: «دائما» على نحو لفّ و نشر مشوّش، و ذلك فإنّ ترتّب ظهور اللحم على الكشط ليس دائما، لأنّه قد يكشط الجلد عن اللحم بدسّ عود و نحوه بينهما، بحيث لا يصير لازقا به من غير إزاله له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم.

أي الترتّب مطلقا، فلا فرق بين كشط الجلد و كشف الضوء و غيرهما أمر عقليّ.

أي و بيان ترتّب ظهور الظلمه على كشف الضوء عن مكان الليل، و قيل: أي و بيان التشبيه بين كشط الجلد و كشف الضوء عن مكان ظلمه الليل.

أي الظلمه هي الأصل في كلّ حادث، لأنّ الأصل عدم ظهوره و إنّما يظهر إذا طرأ الضوء عليه.

أي و الضوء طار على الظلمه.

أي و جعل الضوء ساترا للظلمه مبنّى على أنّ الظلمه وجوديّة، و حيث كان الضوء طارئا على الظلمه يسترها، كان كالجلد الطارئ على عظام الشاه و لحمها فيسترها.

أي أراد بالنهار التور و الضوء لا الزمان المقدر بحركه الفلك من طلوع الشمس إلى غروبها.

أي عن مكان ظلمه الليل، فمن بمعنى عن، و في الكلام حذف مضافين أي المكان المضاف إلى الظلمه، و الظلمه المضافه إلى الليل.

أي كان الأولى أن يقول:

فجعل إظهار الظلمه كإظهار المسلوخ، لأنّ السيلخ في الآيه بمعنى الإظهار لكن لما كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزما لتشبيه الظهور بالظهور اختار التعبير به.

بمنزله ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه (١) عنه، و حينئذ (٢) صحَّ قوله تعالى: فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ (١)، لأنَّ الواقع (٣) عقب إذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام. و أما على ما ذكر في المفتاح (٤) من أنَّ المستعار له ظهور النَّهار من ظلمه الليل فيه إشكال، لأنَّ الواقع بعده (٥) إنّما هو الإبصار دون الإظلام.

أى جلده، قال في المصباح: الإهاب الجلد قبل أن يدبغ.

أى و حين إذ جعل السِّلخ بمعنى كشف الضوء، أى نزعه و إزالته لا بمعنى ظهوره صحَّ قوله تعالى: فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ، أى داخلون فى الظلام.

أى قوله: «لأنَّ الواقع» عله لقوله: «صحَّ»، فتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ علامه قدر الله أنّه جلّ جلاله يزيل ضوء النَّهار، فيظهر ظلمه الليل، فيقع النَّاس فى الظلام فلا يبصرون شيئا، و لذلك قال جلّ شأنه: فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ.

أى قوله:

«و أما على ما ذكر فى المفتاح»، مقابل لمحذوف، أى أما على ما ذكره المصنّف من أنّ المستعار له كشف ضوء النَّهار و إزالته عن مكان ظلمه الليل، فلا إشكال فى قوله: فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ، أى داخلون فى الظلام، لأنَّ الواقع عقب إزاله الضوء عن مكان ظلمه الليل هو الإظلام، و أما على ما ذكر فى المفتاح من أنّ المستعار له ظهور النَّهار، أى الأولى أن يقول إظهار ضوء النَّهار من ظلمه الليل بطلوع الفجر، فهو يقول: شبه إظهار ضوء النَّهار من ظلمه الليل بطلوع الفجر بكشط الجلد عن نحو الشاه، و استعير اسم المشبه به و هو السِّلخ للمشبه، و اشتق منه نسلخ بمعنى نظهر منه النَّهار.

«ففيه إشكال» أى ففى قوله: فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ إشكال، إذ هذا يدلّ على عكس ما تحصل ممّا ذكرنا، أى إنّ علامه قدره الله أنّه يزيل ظلمه الليل فيظهر ضوء النَّهار، فيقع النَّاس فى الضياء، فيبصرون الأشياء، فلو أريد من الآية ذلك لقليل فيها:

فإذا هم مبصرون بدل قوله: فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ، لأنَّ الواقع عقيب ظهور النَّهار من ظلمه الليل إنّما هو الإبصار لا الإظلام.

أى بعد ظهور النَّهار من ظلمه الليل.

ص: ١٣٨

و حاول بعضهم التوفيق بين الكلامين (١) بحمل كلام صاحب المفتاح على القلب، أى ظهور ظلمه الليل من النهار (٢) ، أو بأن المراد من الظهور التمييز (٣) أو بأن الظهور بمعنى الزوال (٤) كما (٥) فى قول الحماسى: وذلك عار يابن ربطه ظاهر. و فى قول أبى ذؤيب: و تلك شكاه (٦) ظاهر عنك عارها، أى زائل، و ذكر العلامة (٧) فى شرح المفتاح إن السِّلخ قد يكون بمعنى النزاع مثل: سلخت الإهاب عن الشَّاه، و قد يكون بمعنى الإخراج نحو: سلخت الشَّاه عن الإهاب، فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى (٨)

أى كلام المصنّف القائل بأنّ المستعار له كشف الضوء و إزالته عن مكان ظلمه الليل، كلام السيكاكى القائل بأنّ المستعار له ظهور النهار من ظلمه الليل، و حاصل ما ذكره ذلك البعض أوجه ثلاثة يحصل بكلّ منها التوفيق.

أى هذا قلب لقوله: «ظهور النهار من ظلمه الليل»، هذا هو الوجه الأوّل.

أى هذا إشاره إلى الوجه الثانى، و من فى كلام المفتاح بمعنى عن، و المعنى أنّ المستعار له تمييز النهار عن ظلمه الليل، و الواقع بعد تمييز النهار عن ظلمه الليل هو الإظلام.

أى هذا هو الوجه الثالث، فمعنى العبارة أنّ المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمه الليل، فيصحّ فإذا هم مُظلمون، و هذه الوجوه لا تخلو عن الإشكال، تركناه رعايه للاختصار.

أى كالظهور الذى فى قول الشَّاعر الحماسى، فإنّه بمعنى الزوال، و صدر هذا البيت: أعيترنا ألبانها و لحومها.

أى الشكاه مصدر بمعنى الشكايه، و كأنه يقول: و تلك شكايه زائل عنك عارها، فالظاهر فى كلا البيتين بمعنى الزائل.

أى هذا إشاره إلى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح، و دفع الإشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قلب فى كلامه، و لا تأويل الظهور فى كلامه بالتمييز أو الزوال، لأنّ الكلام إنّما هو مسوق لهذا صريحا.

أى إنّ السِّلخ بمعنى الإخراج تبعا لعبد القاهر، و ذهب المصنّف إلى الأوّل، لأنّه قال: فإنّ المستعار منه كشط الجلد، أى نزعه عن نحو الشَّاه فيصير المعنى على ما ج ذهب إليه صاحب المفتاح، إنّ علامه قدره الله إخراج ضوء النهار من ظلمه الليل، فإنّ المستعار له هو ظهور النهار، بمعنى إخراج ضوء النهار من ظلمه الليل.

و صحَّ قوله تعالى: فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ بالفاء، لأنَّ التراخي و عدمه ممَّا يختلف باختلاف الأمور و العادات، و زمان النَّهار (١) و إن توسَّط بين إخراج النَّهار من اللَّيل (٢) و بين دخول الظَّلام، لكن لعظم (٣) شأن دخول الظَّلام بعد إضاءة النَّهار، و كونه ممَّا ينبغي أن لا يحصل إلَّا فى أضعاف ذلك الزَّمان من اللَّيل عدَّ الزَّمان قريبا، و جعل اللَّيل كأنَّه

فأجاب الشَّارح عنه بقوله:

و صحَّ قوله تعالى: فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ، و حاصل الجواب: إنَّ اللَّيل لَمَّا كان عمومه لجميع الأقطار أمرا مستعظما كان الشَّأن أنَّه لا يحصل إلَّا بعد مضى مقدار النَّهار بأضعاف، و لكن هذا الفاصل الزَّمانى نزل منزله العدم نظرا إلى العاده.

فيرد عليه:

أنَّه لا- يصحَّ حينئذ التَّعبير بقوله: بعدَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ، لأنَّ إخراج النَّهار من ظلمه اللَّيل إنَّما هو بطلوع الفجر، و الإظلام إنَّما يحصل عند الغروب، و الفاصل الزَّمانى بينهما هو النَّهار بكامله، فلا يصحَّ الإتيان بإذا الفجائيه، فإنَّ الفاء و إذا الفجائيه للاتَّصال بأن يكون الدَّخول فى الظَّلام مفاجئا بعد إخراج ضوء النَّهار من ظلمه اللَّيل.

و بعبارة أخرى:

إنَّ الفاء و إن كانت موضوعه لما يعدُّ فى العاده مترتبا غير متراخ، و لكن هذا المعنى يختلف باختلاف الأمور و العادات الجارية فيها، فقد يطول الزَّمان بين أمرين، و لا يعدُّ ذلك الزَّمان متراخيا لكون العاده تقتضى أطول منه، فيلحقه المتكلم بالعدم، و يجعل الأمر الثانى غير متراخ، فيستعمل الفاء كما فى قولك: تزوج زيد فولد له، مع أنَّ الفاصل بين عقد الزَّواج و الولاده مدَّة الحمل إلَّا أنَّ العاده تعدّه معاقبا لعقد الزَّواج و المقام من هذا القبيل.

أى الذى مبدؤه طلوع الفجر و إضافه «زمان» إلى «النَّهار» بآتيه.

أى النَّهار وقع وسط اللَّيل السابق و دخول الظَّلام اللاحق.

أى لكن لَمَّا كان دخول الظَّلام بعد إضاءة النَّهار شأنه عظيم حتَّى أنَّ من حقَّه أنَّه لا يحصل إلَّا بعد نهارات متعدده صار حصوله بعد نهار واحد أمرا قريبا، فلذا أتى بالفاء.

ص: ١٤٠

يفاجئهم عقب إخراج النهار من الليل بلا مهله، و على هذا (١) حسن إذا المفاجأه، كما يقال: أخرج النهار من الليل ففاجأه (٢) دخول الليل، و لو جعلنا السيلخ بمعنى النزع (٣) و قلنا: نزع ضوء الشمس عن الهواء (٤) ففاجأه الظلام لم يستقم (٥) ، أو لم يحسن، كما إذا قلنا: كسرت الكوز ففاجأه الانكسار (٦) .

[و إما مختلف (٧)] بعضه حسبي و بعضه عقلي [كقولك: رأيت شمسا، و أنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعه (٨)] و هو حسبي.

أى على ما ذكر من قوله: «لكن لعظم . . .» حسن إذا المفاجأه.

أى ففاجأ الخروج دخول الليل.

أى كما ذهب إليه المصنف.

أى الذى هو مكان ظلمه الليل.

أى لأن الدخول فى الظلام مصاحب لنزع الضوء، و حينئذ فلا يعقل الترتيب الذى تفيده المفاجأه.

فإن قلت: إنه مستقيم نظرا لكون نزع الضوء عله لدخول الظلام و دخول الظلام معلول له، و من المعلوم أن العله و المعلوم مترتبان فى التعقل، لأن العله تلاحظ أولا و المعلوم يلاحظ ثانيا.

قلت: إن الاستقامه و إن حصلت بذلك لكن الحمل على ذلك لا يحسن، لأن المتبادر من قولنا: نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام، إن الترتيب بينهما باعتبار الزمان، و المعنى عليه غير مستقيم كما علمت.

و الحاصل إن قولنا: نزع ضوء الشمس ففاجأه الظلام إما غير مستقيم إن اعتبر أن الترتيب الذى تفيده المفاجأه زمانى، و إما غير مستحسن إن اعتبر أن ذلك الترتيب رتبى.

أى فإن الانكسار مطاوع للكسر، و حاصل مع حصوله، و حينئذ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضيه المفاجأه فهو غير مستقيم، فقد ظهر مما قاله الشارح العلامه صحه كلام السكاكى، و ظهر حسن المفاجأه على ما قاله السكاكى لا على ما قاله المصنف.

[و إما مختلف]

@

[و إما مختلف]

أى عطف على قوله: «إما حسبي» أى إن كان الطرفان حسيين، فالجامع إما حسبي كله، أو عقلي كله، و إما مختلف.

أى الوجه و سَمَى الوجه طلعه، لأنّه المَطَّلَع عليه عند الشُّهُود و المواجهه و قد تقدّم أنّ

ص: ١٤١

[و نباهه الشَّان (١)] أو هي (٢) عَقْلِيَّة [أو إلّا] عطف على قوله: و إن كانا حَسِيَّين، أى و إن لم يكن الطَّرْفان حَسِيَّين. [فهما] أى الطَّرْفان [إمّا عقليَّان نحو (٣): مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَقِدِنَا (١) فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ الرِّقَاد] أى النَّوم (٤) على أن يكون المرقد مصدرا، و تكون الاستعارة أصليَّة، أو على أنه بمعنى المكان إلا أنه اعتبر التَّشْبِيه فى المصدر، لأنَّ المقصود بالنَّظر فى اسم المكان

الحسن يرجع للشَّكْل و اللَّون، و هما حَسِيَّان، فيكون حسن الطَّلعه المعتبر فى التَّشْبِيه حَسِيَّا.

أى شهرته و رفعته عند النَّفوس و علوِّ الحال فى القلوب للاشتمال على أوصاف حميده توجب شهره الذِّكر كالكرم و سائر الأخلاق الحميده، مثل العلم و النَّسب و نحو ذلك.

أى نباهه الشَّان «عقليَّة» لأنَّ مرجعها إلى استعظام النَّفوس لصاحبها، و كونه بحيث يعتنى به، و هذا أمر غير محسوس، فالجامع فى هذا القسم مركَّب من قسمين قسم منه حَسِيَّ، و قسم آخر منه عقليَّ حسبما ذكرناه.

ثمَّ من اعتبر أنَّ نقل اللَّفظ يصحَّ بكلِّ من حسن الطَّلعه و نباهه الشَّان على الانفراد كالسِّكاكى جعل هذا القسم استعارتين إحداهما بجامع حَسِيَّ، و الأخرى بجامع عقليَّ فأسقط عدَّ هذا القسم من هذه الأقسام التى يكون الجامع فيها إمّا حَسِيَّا أو عقليَّا فقط، و من اعتبر صحَّه النَّقل باعتبارهما كالمصنَّف عدَّه منها، و هو الحقُّ.

[الطَّرْفان إمّا عقليَّان]

@

[الطَّرْفان إمّا عقليَّان]

أى نحو قوله تعالى حكاية عن قول الكفَّار يوم القيامة: مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَقِدِنَا فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ الرِّقَاد، بعد أنَّ شبه الموت به بجامع جواز البعث و صحَّته، أى كما أنَّ بعث النَّائم من نومه أمر جائز و واقع، كذلك بعث الموتى من قبورهم أمر جائز، لأنَّ بعث الموتى عند الله سهل كبعث النَّائم من نومه عند النَّاس.

أى فإنَّ المستعار منه هو الرِّقَاد بمعنى النَّوم و المستعار له هو الموت، يعنى شبه الموت بالرِّقَاد، فاستعمل لفظ المشبَّه به أعنى الموت بقرينه البعث على وجه كما استعمل لفظ الأسد فى الرِّجل الشَّجاع بقرينه يرمى، و الجامع هو عدم ظهور الفعل، و الجميع عقليَّ، أى النَّوم و الموت و عدم ظهور الفعل كلُّها عقليَّة، و تكون الاستعارة أصليَّة لا تبعيَّة.

و كيف كان فإنَّ المرقد فى الآيه يحتمل أن يكون مصدرا ميميَّا بمعنى الرِّقَاد، و يحتمل أن

و سائر المشتقات إنما هو في المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، و اعتبار التشبيه في المقصود الأهم أولى، و ستسمع لهذا (١) زياده تحقيق في الاستعاره التبعية. [و المستعار له الموت و الجامع عدم ظهور الفعل و الجميع (٢) عقلي].

يكون اسم مكان، أى مكان الرقاد، فعلى الأول تكون الاستعاره أصليه، و بيان ذلك أنه شبه الموت بالرقاد بجامع عدم ظهور الفعل مع كل منهما، و استعير اسم الرقاد للموت استعاره تصريحيه أصليه، و على الثانى فيكون المستعار منه محل الرقاد و المستعار له القبر الذى يوضع فيه الميت، و حينئذ فلا يتم قول المصنف بأن المستعار منه هو الرقاد و المستعار له هو الموت.

و أجاب الشارح عنه بقوله:

«إلا- أنه. . .»، و حاصل الجواب إن المنظور له في هذا التشبيه هو الموت و الرقاد، لأن المقصود بالنظر في اسم المكان و سائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالمكان و الذات كالرقاد و الموت هنا لا نفس المكان و الذات، و التشبيه في المقصود الأهم أولى و حينئذ فعلى الاحتمال الثانى يشبه الموت بالرقاد، و يقدر استعاره اسم الرقاد للموت، و يشتق من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت، و هو القبر على طريق الاستعاره التصريحيه التبعية، فتحصل مما ذكر أن المستعار منه الرقاد و المستعار له الموت على كل من الاحتمالين إلا أن الاستعاره على الأول أصليه، و على الثانى تبعيه.

أى لَمَّا ذكر من أن المقصود بالنظر في اسم المكان و المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات، و ملخص ما يأتى في الاستعاره التبعية من التحقيق أن اللفظ المستعار إن كان اسم جنس حقيقه أو تأويلا عينا كان أو معنى، كانت الاستعاره أصليه، و إن كان مشتقا أو حرفا، فالاستعاره تبعيه.

أى أراد بالجميع الموت و النوم، و عدم ظهور الفعل، أما الموت و عدم ظهور الفعل فكون كل منهما عقليا واضح، و أما النوم فالمراد به انتفاء الاحساس الذى يكون في اليقظه و لا شك في أن انتفاء الإحساس المذكور عقلي.

وقيل (١) : عدم ظهور الأفعال في المستعار له أعني الموت أقوى، و من شرط الجامع أن يكون في المستعار منه أقوى، فالحق (٢) أن الجامع هو البعث الذي هو في النوم أظهر و أشهر و أقوى لكونه (٣) ممّا لا شبهه فيه لأحد، و قرينه الاستعاره (٤) هي كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله: هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَ صَدَقَ الْمُرْسَلُونَ (١).

[و إما مختلفان] أي أحد الطرفين حسّي و الآخر عقليّ، [و الحسّي هو المستعار منه نحو: فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ (٢)(٥)] ،

أي هذا إشاره إلى اعتراض وارد على قول المصنّف، و حاصله إنّ الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى و أشهر، و لا شكّ أنّ عدم ظهور الفعل الذي هو الجامع في الموت الذي هو المستعار له أقوى منه في الرّقاد الذي هو المستعار منه، و حينئذ فلا يصحّ، ثمّ وجه أقوائيه الجامع في الموت أنّ في الموت زوال الروح و الإدراك معاً، بخلاف النوم حيث فيه زوال الإدراك بالحواسّ فقط، فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل معه أصلاً بخلاف النوم، فإنّ الفعل معه موجود في الجملة.

أي هو من جمله مقول قيل: أي فالحق أنّ الجامع بين الرّقاد و الموت هو البعث بناء على أنّه موضوع للقدر المشترك بين الإيقاظ و النّسب بعد الموت، و ذلك القدر هو ردّ الإحساس السّابق.

أي لكون البعث في النوم ممّا لا شبهه فيه لأحد بخلاف البعث في الموت فقد أنكره قوم، فقوله: «لكونه ممّا لا شبهه فيه لأحد»، علّه لكونه أشهر في النوم.

أي قرينه الاستعاره المانعه عن إرادته المعنى الحقيقي للرّقاد، أعني النوم في هذه الآيه هي كون هذا الكلام كلام الموتى مضافاً إلى آخر الآيه النّاطق بأنّ الله الذي وعد بالنّشور، لأنّ ما وعد الرّحمن و صدق المرسلون هو البعث من الموت لا الرّقاد بالمعنى الحقيقي، فهذه الاستعاره قرينتان الأولى معنويّه و الثانيه لفظيّه.

[و إما مختلفان]

@

[و إما مختلفان]

أي بلّغ الأئمّه الأحكام التي أمرت بتبليغها لهم تبليغاً واضحاً، فشبهه التبليغ بالصدع و هو كسر الشّيء الصّلب، و استعير اسم المشبّه به للمشبّه، و اشتقّ من الصّدع اصدع بمعنى بلّغ، و الجامع التأثير في كلّ، أمّا في التبليغ فلأنّ المبلّغ أثر في الأمور المبلّغه ببيانها

ص: ١٤٤

١-١) سورة يس: ٥٢.

٢-٢) سورة الحجر: ٩٤.

فإنّ المستعار منه كسر الزّجاجه (١) و هو حسّيّ، و المستعار له التبليغ (٢) و الجامع التأثير و هما (٣) عقليّان [و المعنى ابن (٤) الأمر إبانه لا تمنحى كما لا يلتئم صدع الزّجاجه. [و أمّا عكس ذلك] أى الطّرفان مختلفان، و الحسّيّ هو المستعار له [نحو: إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ (١) (٥)، فإنّ المستعار له كثره الماء، و هو حسّيّ (٦) ،

بحيث لا- تعود لحالتها الأولى من الخفاء، و أمّا فى الكسر فلاّنه فيه تأثيرا لا يعود المكسور معه إلى الالتئام، و هو كسر الشّيء الصّلب أقوى و أبين.

و لذلك قال الشّارح فى تفسير اصدع: ابن الأمر إبانه لا تمنحى، أى لا تعود إلى الخفاء، كما أنّ كسر الزّجاجه لا يعود معه الالتئام.

أى فى القاموس الصّيدع كسر الشّيء الصّلب، و حينئذ فذكر الزّجاجه على سبيل التّمثيل، فالمراد كسر الزّجاجه و نحوها ممّا لا يلتئم بعد الكسر، و جعل الكسر حسّيّا باعتبار متعلّقه لا باعتبار ذاته، و ذلك لأنّ الكسر مصدر و المعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج، لأنّه مقارنة القدره الحادّته للفعل، و أمّا متعلّق الكسر و هو تفريق الأجزاء فهو أمر وجودى يدرك بالحاسّه.

أى تبليغ النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم ما أمر بإبلاغه إلى المبعوث إليهم، أى بيانه لهم، و فى القاموس التبليغ الإيصال، و هو أمر عقليّ يكون بالقول و بالفعل و بالتّقرير، فمن قال: إنّ التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسّيّ لم يأت بشيء.

أى و المستعار له الذى هو التبليغ و الجامع الذى هو التأثير عقليّان.

أى أظهره و وضّحه، و أشار الشّارح بهذا إلى الباء فى بِمَا تُؤْمَرُ للتّعديه، و ما مصدرية، أى بأمرك و إنّ المصدر مصدر المبنى للمفعول قوله: «لا تمنحى» صفه «إبانه» أى إبانه لا تزول و لا تدرس.

فإنّ المستعار له لفظ الطّغيان، هو كثره الماء و المستعار منه التّكبير الذى هو الطّغيان حيث قال الله تعالى: كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَن لِّيَطْغَى (٦) أَنْ رَأَاهُ إِشْتَعْنَى (٢)، و الجامع بين التّكبير و كثره الماء هو الاستعلاء البارز على المتكبر و الماء الكثير، و المعنى لمّا كثر الماء حملناكم، أى حملنا آباءكم و أنتم فى ظهورهم أو المراد حملناكم و أنتم فى ظهور آبائكم فى السّفينه

ص: ١٤٥

١-١) سورة الحاقّه: ١١.

٢-٢) سورة العلق: ٦ و ٧.

و المستعار منه التّكبير، و الجامع الاستعلاء المفرط (١) ، و هما عقليّان (٢) .

[و] الاستعاره [باعتبار اللفظ] المستعار [قسمان: لأنه] أى للفظ المستعار (٣) [إن كان اسم جنس (٤)] حقيقه أو تأويلا.

الجاريه على وجه الماء، فشبهه كثره الماء بالتكبير المعبر عنه بالطغيان، و استعير اسم المشبه به و هو الطغيان لكثره الماء، و اشتق منه طغى بمعنى كثر.

[أقسام الاستعاره باعتبار اللفظ المستعار]

@

[أقسام الاستعاره باعتبار اللفظ المستعار]

أى لأنّ كثره الماء مرجعها إلى وجود أجزاء كثيره للماء، و لا شك أنّ أجزاء كثيره للماء باعتبار كونها من الأجرام و الأجسام حسّيه.

أى الزائد على الحدّ لعظمه.

أى أمّا عقليه التّكبير فظاهره من تفسيره المتقدّم، و أمّا عقليه الاستعلاء فقيل: إنّ المراد به طلب العلوّ، و هو عقليّ.

أى المراد باللفظ المستعار هو المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه، فقد يكون الاستعمال أصليّا، و قد يكون تبعيّا باعتبار اللفظ المستعار.

أى و هو ما دلّ على نفس الذات الصّالحه لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف فى الدّلاله، فيكون كلّنا سواء كان عينا كأسد أو معنى كالضّرب و القتل، فخرج الأعلام و المضمّرات و أسماء الإشاره و باقى المبهّمات، فإنّها كلّها جزئيات لا- تجرى الاستعاره فيها من غير اعتبار وصف من الأوصاف، و بقوله: (بغير اعتبار وصف من الأوصاف) ، كما فى المطوّل، خرج مثل ضارب و قاتل، فلا يكون اسم جنس من المشتقّات، لأنّها إنّما وضعت باعتبار الأوصاف بخلاف لفظ أسد و نحوه، فإنّه دالّ على الدّات و الماهيه من غير اعتبار وصف من أوصافه، لأنّه وضع للحيوان المفترس من حيث هو، لا باعتبار كونه شجاعا و ذا جرأه، حتّى لو وجد أسد غير شجاع صدق عليه اسم الأسد.

ص: ١٤٦

كما فى الأعلام المشتهره بنوع وصفية (١) [أصلية] أى فالاستعاره أصلية [كأسد] إذا استعير للرجل الشجاع [و قتل] إذا استعير للضرب الشديد، الأول (٢) اسم عين و الثانى اسم معنى [و إلا فتبعيه] أى و إن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس (٣) فالاستعاره تبعيه [كالفعل] (٤) و ما اشتق منه (٥) مثل اسم الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة، و غير ذلك (٦) [و الحرف] و إنما كانت (٧) تبعيه، لأن الاستعاره تعتمد (٨) التشبيه، و التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه (٩) ،

أى كحاتم و مادر و نحوهما، فتصح استعاره لفظ حاتم لرجل كريم فى قولك: رأيت اليوم حاتما، فإن حاتما و إن كان علما إلا أنه مؤول باسم جنس و هو رجل يلزمه الكرم و الجود، بحيث يكون الجود غير معتبر فى مفهومه، و المراد باسم الجنس هنا ما يشمل علم الجنس كأسامه و نحوه.

أى الأسد اسم معنى، و الثانى أى القتل اسم معنى، و تعدد المثل إشاره إلى أقسام الاستعاره الأصلية.

أى بعد تحقق كونه صالحا للاستعاره، فلا- ينتقض بما يكون معناه جزئيا كالأعلام و الضمائر و أسماء الإشاره، فإنها لا تكون صالحه للاستعاره.

أى قوله: «كالفعل» خبر لمحذوف، أى و ذلك كالفعل.

أى ما يشتق من الفعل بناء على أن الاشتقاق منه كما هو المذهب الكوفى أو أن فى الكلام حذف مضاف، أى و ما يشتق من مصدره بناء على مذهب البصريين.

أى كأفعل التفضيل و اسم الزمان و اسم المكان و اسم الآله، نحو: حال زيد أنطق من عبارته، و نحو: مقتل زيد، لزمان ضربه أو مكانه، و نحو مقتل زيد، لآله ضربه.

أى و إنما كانت- الاستعاره فى الحروف و الفعل و سائر المشتقات تبعيه.

أى تعتمد على التشبيه و تبنى عليه، إذ هى إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد إدخال الثانى فى جنس الأول.

أى بحيث يصح الحكم به عليه، و كما أن التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه، كذلك يقتضى أن يكون المشبه به موصوفا به أيضا بحيث يصح الحكم به عليه، أما اقتضاؤه ذلك فى المشبه فلائك إذا قلت: زيد كعمرو فى الشجاعه، فمدلوله أن زيدا موصوف

أو (١) بكونه مشاركا للمشبّه به في وجه الشبه، و إنّما يصلح للموصوفيه (٢) الحقائق، أي الأمور المتقرّره الثابته، كقولك: جسم أبيض، و بياضه صاف (٣) ، دون (٤) معاني الأفعال و الصّيفات المشتقه منها، لكونها متجدّده غير-متقرّره (٥) بواسطه دخول الزّمان في مفهوم الأفعال (٦) ،

بالشّجاعه، و أنّها وجدت فيه كما وجدت في عمرو، و أمّا في المشبّه به فلاّنه لو لم توجد فيه الشّجاعه، لم يصحّ الحكم على زيد في المثال بأنّه ملحق بعمرو في الشّجاعه، و أنّه مشارك له فيها، و إذا كان التشبيه مقتضيا لوجود وجه الشبه في الطرفين صحّ أن يحكم به على كلّ منهما.

أي إنّما ذكر لفظه «أو» إشاره إلى أنّه لا فرق بين التّعيرين في الدّلاله على المقصود فهى للتّنويع في التّعير، فأنت مخير في التّعير بكلّ من العبارتين، لأنّهما متلازمان إذ يلزم من كون المشبّه موصوفا بوجه الشبه أن يكون مشاركا للمشبّه به في وجه الشبه و بالعكس.

أي لكونه موصوفا بوجه الشبه أو بغيره.

أي أشار بالمتالين إلى عدم الفرق بين اسم العين كمثل جسم أبيض، و اسم المعنى كقولك: و بياضه صاف، و إنّ المدار على ثبوت المدلول و تقرّره، فكلّ من الجسم و البياض مدلوله متقرّر، أي ليس سيّالا متجدّدا شيئا فشيئا و ثابت في نفسه لاستقلاله بالمفهوميّه، فلذا صحّ وصف الأوّل بالبياض و الثّاني بالصّيفاء، و التّمثيل بالبياض للحقائق المتقرّره بناء على التّحقّق من بقاء العرض في زمانين.

أي قوله: «دون معاني الأفعال» بيان لما احترز بقوله: «المتقرّره»، و حاصل الاحتراز أنّ الفعل كقام لدلالته على الزّمان السّيال لدخوله في مفهومه لا تقرّر له، فلا يصلح مدلوله للموصوفيه، فلا يصحّ التشبيه فيه فلا تصحّ الاستعاره الأصليّه المبنيّه على التشبيه فيه، و الوصف كقائم فإنّه و إن لم يدلّ على الزّمان بصيغته، لكنّ عرض اعتباره فيه كثيرا، فيمنعه من التّقرر فلا يصلح مدلوله للموصوفيه المصحّحه للتّشبيه المصحّح للاستعاره الأصليّه.

أي قوله: «غير متقرّره» تفسير ل «متجدّده» .

أي لأنّ الزّمان جزء مفهوم الأفعال، فدلالتها عليه دلالة تضمّنيه، بخلاف الصّيفات فإنّ دلالتها عليه دلالة التّراميه، لأنّها تدلّ على ذات ثبت لها الحدث، و الحدث لا بدّ له من زمان يقع فيه.

و عروضه للصفات (١) و دون الحروف (٢) ، و هو (٣) ظاهر كذا ذكره (٤) . و فيه (٥) بحث، لأنّ هذا الدليل بعد استقامته (٦) لا- يتناول اسم الزّمان و المكان و الآله، لأنّها تصلح للموصوفيه، و هم أيضا صرّحوا (٧) بأنّ المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم الزّمان و المكان و الآله، فيجب أن تكون الاستعاره فى اسم الزّمان و نحوه أصلية، بأن يقدر التشبيه فى نفسه لا فى مصدره، أى بخلاف المصدر لعدم اشتماله على النسبه المستلزمه للزّمان.

أى و دون معانى الحروف، و هذا ممّا احترز عنه بالقيّد الثّانى، أعنى قوله: «الثّابته» .

أى عدم صلاحية معانى الحروف للموصوفيه ظاهر، و ذلك لعدم استقلالها بالمفهوميه و عدم تقررها فى نفسها لأنّها روابط و آلايت لملاحظه غيرها و كون غيرها هو المقصود بالإفاده يمنع من وصفها و من الحكم عليها و حينئذ فلا تصلح الاستعاره فى الفعل و المشتقات و الحروف لعدم صحه التشبيه فيها إلا إذا كانت تابعه لما له ثبات و استقلال فلاستعاره فيها تبعيه.

أى كذا ذكره القوم فى وجه كون الاستعاره فى الأفعال و المشتقات و الحروف تبعيه لا أصلية.

أى و فى هذا الدليل الذى ذكره بحث و نظر.

أولاً: إنّ الدليل المذمى سيق لعدم صلاحية المشتقات للأوصاف، و ذلك لدخول الزّمان فى مفهومها، و الزّمان رافع للتقرّر و الثبوت غير مستقيم لانتقاضه بالزّمان، لأنّ الزّمان نفسه يقع محلا للأوصاف، فيقال: زمان قصير أو طويل، أو كذا يقال فى الحركة التى هى من الأمور الفاعله للتقرّر، إنّها سريعه أو بطيئه، فكلّ من الزّمان و الحركة يقع موصوفا مع عدم تقرّر لهما.

و ثانيا: على فرض استقامته إنّ الدليل المذكور لا يشمل اسم الزّمان و المكان و الآله، و ذلك لتصريحهم بأنّ المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم الزّمان و المكان و الآله.

أى فيه إشاره إلى منع استقامه الدليل لانتقاضه بالزّمان و الحركة، كما سبق.

أى هذا ترقّى فى الاعتراض على القوم، و حاصل ما فى المقام أنّ القوم ادّعوا دعوه، و هى أنّ الاستعاره فى الحروف و الأفعال، و ما يشتقّ منها تبعيه، و قالوا: المراد بما يشتقّ منها الصّيفات دون اسم الزّمان و المكان الآله، و استدّلوا على تلك الدعوه بما تقدّم للشارح نقله عنهم، فاعترض الشّارح عليهم بأنّ دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الأمور التى تكون

و ليس (١) كذلك للقطع بأننا إذا قلنا: هذا مقتل فلان، للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا (٣) ، أو مرقد فلان، لقبره فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل (٣) و الموت بالزقاد (٤) ، و إن الاستعارة فى المصدر (٥) لا فى نفس المكان. بل التحقيق (٦) أن الاستعارة فى الأفعال و جميع المشتقات (٧) التى يكون القصد

الاستعارة فيها تبعيه، لأنه لا يتناول اسم الزمان و المكان و الآله، كما أن مدعاهم أيضا قاصر لا يتناولها، فالاغراض الأول ناظر إلى قصور الدليل، و الترقى ناظر إلى قصور الدعوى.

أى و الحال ليس الأمر كذلك، أى ليس التشبيه فى نفس اسم الزمان حتى تكون الاستعارة أصليه، بل يقدر التشبيه فى مصدره، فتكون استعارة تبعيه لا أصليه فالحاصل أنه ليس الواجب كون الاستعارة أصليه، بل الواجب كونها تبعيه.

أى أو للزمان الذى ضرب فيه ضربا شديدا.

أى و استعارة القتل للضرب الشديد بعد ما اشتق من القتل مقتل بمعنى مكان الضرب أو زمانه تبعيه لجريانها فى المصدر أولا قبل جريانها فى اسمى الزمان و المكان، فجريانها فيهما بطريق التبعيه لجريانها فى المصدر، و ليس المعنى على تشبيه الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا بالمقتل، أى بمحل القتل و استعارة المقتل، أى محل القتل للمضرب، أى محل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصليه.

أى و استعارة الرقاد للموت بعد ما اشتق من الرقاد مرقد، بمعنى مكان الموت، و هو القبر.

أى أولا لا فى نفس المكان، فلا ينافى جريانها فى اسم المكان بعد ذلك بطريق التبعيه للمصدر.

أى قوله: «بل التحقيق» إضراب انتقالى.

أى يشمل اسم الزمان و المكان و الآله، لأنها من المشتقات حقيقه و لا ينافى هذا ما تقدم للشارح من أن المشتقات هى الصفات دون اسم الزمان و المكان و الآله لأن ما تقدم من الشارح إنما هو بحسب المراد لا بحسب الحقيقه، و الحاصل إن القوم قصرُوا المشتقات التى تجرى فيها التبعيه على الصفات دون اسم الزمان و المكان و الآله، و إن كانت فى الحقيقه من المشتقات، و استدلوا على ذلك بما تقدم، فأضرب الشارح عن ذلك لقصوره إلى أن

بها إلى المعانى القائمة بالذوات تبعيه، لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الأهم (١) الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه، وإلا- (٢) لذكرت الألفاظ الداله على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات. [فالتشبيه فى الأولين] أى الفعل و ما اشتق منه [لمعنى المصدر (٣) و فى الثالث]

التحقيق خلافه، و هو أن الاستعاره فى الصفات و أسماء الزمان و المكان و الآله تبعيه، و ذلك لأن المقصود الأهم فى الصفات و ما بعدها هو المعنى القائم بالذات لا- نفس الذات، فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغى أن يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الأهم أولا، و حينئذ تكون الاستعاره فى جميعها تبعيه.

فقول الشارح:

«بل التحقيق» أى فى الدعوى و الاستدلال لأنه كما حقق الدليل بقوله: «لأن المصدر. . .»، و حقق الدعوى بقوله:

«أن الاستعاره فى الأفعال و جميع المشتقات. . .»، فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان و المكان و الآله و أتى بالدعوى كذلك.

أى لأن الشئ إذا اشتمل على قيد، فالغرض ذلك القيد.

أى و إن لا يكون المقصود الأهم من المعانى المشتقات القائمة بالذوات، بل المقصود منها نفس الذوات لذكرت الألفاظ الداله على نفس الذوات دون المعانى القائمة بها، بأن يذكر زيد و عمرو بدل اللفظ الدال على ما قام بهما من الصفات، كضارب و قاتل و مضروب و مقتول، و أن يذكر مكان فيه الرقاد، أو فيه الضرب بدل مرقدنا، و مضروب عمرو، و هكذا، فالعدول عن مكان فيه الرقاد إلى مرقدنا مثلا- دليل على أن المقصود الأهم من المشتقات هى المعانى القائمة بذات الفاعل أو المفعول، أو بذات المكان أو الآله لا نفس الذات.

أى فى المعنى الذى هو المصدر أولا و أصاله، ثم فى المشتق منه ثانيا و تبعا، كما يدل عليه قوله:

«بعد» فيقدر التشبيه فى نطق الحال، و الحال ناطقه للدلالة بالنطق و الإضافه فى قوله: «لمعنى المصدر» بيانيه، إن أريد بالمصدر الحدث، أو من إضافه المدلول للدال إن أريد به اللفظ.

أى الحرف [المتعلق معناه] أى لما تعلق به معنى الحرف (١) ، قال صاحب المفتاح: المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها (٢) عنها عند تفسير معانيها (٣) ، مثل قولنا: من معناها ابتداء الغايه (٤) ، و فى معناها الظرفيه، و كى معناها الغرض، فهذه (٥) ليست معانى الحروف و إلا لما كانت حروفا، بل أسماء، لأنّ الاسميّه و الحرفيه إنّما هى باعتبار المعنى، و إنّما هى (٦) متعلقات لمعانيها، أى إذا أفادت هذه الحروف معانى (٧) ردّت (٨)

أى للمعنى الكلى الذى تعلق به معنى الحرف كالاتداء المخصوص، و الظرفيه المخصوصه من باب تعلق الجزئى بالكلى.

أى يعبر بالمتعلقات عن معانى الحروف، أى معان كليه يعبر بدالّها عن معانى الحروف التى هى معان جزئيه.

أى عند تفسير معانى الحروف.

أى المراد بالغايه المغيى و هو المسافه، لأنّ الغايه بمعنى التّهايه لا ابتداء لها.

أى الابتداء و الظرفيه و الغرض ليست معانى الحروف، لكون هذه المعانى معان مستقلّه، و معانى الحروف غير مستقلّه.

أى الابتداء و الظرفيه و الغرض متعلقات لمعانى الحروف.

نعم، هى المعانى الكليه التى تفسّر بها معانى الحروف على وجه التّساؤل.

و كيف كان فإذا كان معنى الكلمه مستقلا بالمفهوميّه ملحوظا لذاته، و لم يكن رابطه بين أمرين، فإن اقترن بأحد الأزمنه الثلاثه فتلك الكلمه فعل، و إن لم يقترن بواحد منها فتلك الكلمه اسم، مثل مطلق الابتداء، و مطلق الظرفيه، و مطلق الغرض، و إن كان المعنى غير مستقلّ بالمفهوميّه ملحوظا تبعا لكونه رابطه بين أمرين كانت الكلمه الدالّه على ذلك المعنى حرفا، و ذلك كابتداء السّير من البصره.

أى معانى جزئيه كابتداء خاصّ و ظرفيه خاصّه و غرض خاصّ.

أى ترجع تلك المعانى الجزئيه إلى هذه أى المعانى الكليه الابتداء المطلق و الظرفيه المطلقه و الغرض المطلق.

تلك المعاني إلى هذه بنوع (١) استلزام، فقول المصنّف في تمثيل متعلّق معنى الحروف [كالمجرور (٢) في: زيد في نعمه] ليس بصحيح (٣) ، و إذا كان التشبيه لمعنى المصدر و لمتعلّق معنى الحرف [فيقَدّر]التشبيه [في: نطقت الحال، و الحال ناطقه بكذا، للدّلاله بالنطق (٤)]أى يجعل دلالة الحال مشبّها، و نطق النّاطق مشبّها به، و وجه الشّبه إيضاح المعنى و إيصاله إلى الدّهن (٥) ، ثمّ يستعار للدّلاله لفظ النّطق، ثمّ يشتقّ من النّطق المستعار الفعل (٦) و الصّفه (٧) ، فتكون الاستعاره في المصدر أصليّه و في

أى باستلزام نوعى و هو استلزام الخاصّ للعامّ أعنى استلزام الجزئى للكلىّ دون العكس و الحاصل أنّ من مثلا موضوعه للابتداء الخاصّ و الابتداء الخاصّ لمّا كان يرد إلى مطلق ابتداء أى يستلزمه كان مطلق ابتداء متعلّقا بالابتداء الخاصّ و هكذا.

أى كمعنى المجرور لأن تقدير التشبيه فى معناه.

أى قول المصنّف ليس بصحيح، لأنّ المجرور ليس هو المتعلّق بل المتعلّق هو المعنى الكلىّ الذى استلزمه معنى الحرف كما سبق، فمتعلّق معنى الحرف فى المثال المذكور الظرفيّة المطلقه لا- النّعمه، فقد التبس على المصنّف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع، فإنّ المجرور متعلّق معنى الحرف عندهم، و أمّا البيانيون فقد علمت اصطلاحهم فى معنى الحرف، إلّا أن يقال إنّ مقتضى قولك: زيد فى نعمه، كون النّعمه ظرفا لزيد مع أنّها ليست كذلك، فامتنع حمل اللفظ على حقيقته، فحمل على الاستعاره بأن يشبّه مطلق ملابسه شىء لشىء بالظرفيّة المطلقه، فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير لفظه «فى» الموضوعه للظرفيّة الخاصّه لملابسه النّعمه لزيد، فملابسه زيد للنّعمه مستعار له، و الظرفيّة الخاصّه مستعار منها، و لفظه «فى» مستعار، فلا خلل فى كلام المصنّف على هذا.

أى يقَدّر تشبيهه دلالة الحال بنطق النّاطق فى إيضاح المعنى و إيصاله إلى ذهن المخاطب.

أى كان الأولى للشارح أن يجعل وجه الشّبه إيصال المعنى إلى الدّهن، و يحذف إيضاح المعنى لأنّه نفس المشبّه الذى هو الدّلاله.

أى كما فى نطقت الحال.

أى كما فى الحال ناطقه بكذا.

الفعل و الصّفه تبعيّة (١) ، و إن أطلق (٢) النّطق على الدّلاله لا باعتبار التّشبيه، بل باعتبار أنّ الدّلاله لازمه له يكون مجازا مرسلا، و قد عرفت (٣) أنّه لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنّسبه إلى المعنى الواحد استعاره و مجازا مرسلا باعتبار العلاقتين (٤) .
[و] يقدر التّشبيه [فى لام التّعليل نحو: فَالْتَقَطَهُ (٥)] أى موسى آل فرعون ليكون لهم عدوّا و حزنا (١) (٦) للعداوه أى يقدر تشبيه العداوه [و الحزن] الحاصلين [بعد الالتقاط بعَلته]

أى لتأخرها و فرعيّتها عن الاستعاره التى فى المصدر، هذا كلّ بناء على جعل العلاقه بين الدّلاله و النّطق المشابهه.

أى هذا مقابل لمحذوف، أى هذا إذا جعلت العلاقه المشابهه، فإن جعلت العلاقه اللزوم بأن أطلق النّطق على الدّلاله لا باعتبار التّشبيه، بل باعتبار أنّ الدّلاله لازمه له كان مجازا مرسلا، علاقه اللزوم الخاصّ، أعنى لزوم المسبّب للسبب لا مطلق اللزوم.

أى قد عرفت فيما سبق أنّ لفظ المشفر استعاره فى شفه الإنسان باعتبار المشابهه فى الغلط، و مجاز مرسل باعتبار إطلاق المقيد على المطلق، فالنّطق أيضا استعاره فى الدّلاله باعتبار المشابهه فى إيضاح المعنى و إيصاله إلى الدّهن، و مجاز مرسل باعتبار لزوم الدّلاله للنّطق، و لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنّظر إلى المعنى الواحد استعاره و مجازا مرسلا، لكن باعتبار العلاقتين، أى علاقه المشابهه و علاقه غير المشابهه.

أى علاقه المشابهه و غير المشابهه، فاستعاره باعتبار العلاقه الأولى، و مجاز مرسل باعتبار العلاقه الثانيه.

أى أخذه آل فرعون ليكون لهم عدوّا و حزنا.

و الشّاهد فى الآيه أنّه يقدر التّشبيه بين العداوه و الحزن، و بين المحبّه و التّبئى فى أنّ كلا من هذه الأمور مترتب على الالتقاط، فالمشبّه هو العداوه و الحزن، و المشبّه به هو المحبّه و التّبئى، و الجامع هو التّرتب، ثمّ استعمل فى العداوه و الحزن ما كان حقّه أن يستعمل فى العله الغائيه، و هى المحبّه و التّبئى، هذه هى الاستعاره فى المجرور، ثمّ الاستعاره فى اللّام تبعاً للاستعاره فى المجرور، حيث استعيرت اللّام الموضوعه لترتب العله الغائيه على معلولها، كترتب المحبّه و التّبئى على الالتقاط، أى استعيرت اللّام لترتب غير العله الغائيه،

ص: ١٥٤

أى عله الالتقاط [الغائيه] كالمحبه و التبنى فى الترتب على الالتقاط و الحصول (١) بعده، ثم استعمل فى العداوه و الحزن ما كان حقه أن يستعمل فى العله الغائيه (٢) ، فتكون الاستعاره فيها (٣) تبعاً للاستعاره فى المجرور، و هذا الطريق (٤) مأخوذ من كلام صاحب الكشاف، و مبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق، لكنه (٥) غير مستقيم على مذهب المصنّف فى الاستعاره المصرّحه، لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه، سواء كانت الاستعاره أصليه أو تبعيه، و على هذا الطريق المشبه

أى كترتب العداوه و الحزن على الالتقاط، فالاستعاره فى اللام تابعه للاستعاره فى المجرور الذى هو متعلق الحرف عند المصنّف.

أى قوله: «و الحصول بعده» تفسير للترتب، فيكون عطفه عليه عطفا تفسيرياً.

أى هى المحبه و التبنى، و الحاصل أنه شبه العداوه و الحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعه الغائيه، أى المحبه و التبنى، أى أخذه ابنا لهم، فلما كان الحاصل بعد الالتقاط ضد ذلك من العداوه و الحزن شبه ذلك بالعه الغائيه فى الترتب على الالتقاط، فالجامع و وجه الشبه بين العداوه و الحزن و بين العله الغائيه هو ترتب كل منهما على الالتقاط، و إن كان الترتب فى العله الغائيه رجائياً، و فى العداوه و الحزن فعلياً.

أى فى لام التعليل.

أى الطريق الذى ذكره المصنّف، و هو جعل العداوه و الحزن مشبهاً، و العله الغائيه كالمحبه و التبنى مشبهاً به، و الترتب على الالتقاط و الحصول بعده وجه الشبه، و الاستعاره فى المجرور أصلاً، و فى اللام تبعاً، مأخوذ من كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى: فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا، حيث قال صاحب الكشاف معنى التعليل فى اللام فى قوله تعالى، ليكون وارداً على طريق المجاز، لأنه لو لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً و حزناً، و لكن كان داعيهم المحبه-و التبنى، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم، شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لأجله.

أى لكن الطريق المذكور غير مستقيم على مذهب المصنّف، بل على مذهب الجمهور أيضاً، و إنما اقتصر على المصنّف لكون الكلام معه.

و حاصل اعتراض الشارح: أن سياق كلام المصنّف يفيد أن فى مدخول اللام هنا استعاره

أعنى العداوه و الحزن مذکور لا- متروک، بل تحقیق الاستعاره التبعیه ههنا (۱) أنه شبه ترتب العداوه و الحزن على الالتقاط بترتب علته الغائیه علیه، ثم استعمل فی المشبه اللام الموضوعه للمشبه به، أعنى ترتب عله الالتقاط الغائیه علیه، فجرت الاستعاره أولا فی العلیه و الغرضیه، و تبعيتها فی اللام كما مرّ فی: نطقت الحال،

أصلیه، فیرد علیه ما ذکره الشارح من أنّ المتروک فی المصرّحه یجب أن یكون هو المشبه، أى المشبه یجب أن یكون محذوفا سواء كانت الاستعاره أصلیه أو تبعیه، و الحال أنّ المشبه ههنا و هو العداوه و الحزن مذکور.

و یمكن أن یجاب عن ذلك بأنّ مراد المصنّف أنّ فی المجرور تشبیها یصحّ أن تترتب علیه الاستعاره فی الحرف و إن لم تقع بالفعل فتكون الاستعاره التبعیه المصرّحه عنده فی الحرف أيضا، أما الاستعاره فی المجرور فاستعاره بالکنایه.

أى فی هذه الآیه و المراد بتحقیق الاستعاره ذکرها على الوجه الحقّ الذى هو مذهب القوم، أى تحقیق الاستعاره التبعیه بحیث یطابق رأى الجمهور و المصنّف أنه شبه ترتب العداوه و الحزن، أى ترتب مطلق عداوه و حزن سواء تعلّقا بالنبى موسى علیه السلام أو بغيره، فالمراد هو العداوه و الحزن الكلّیان، و المراد بالالتقاط أيضا مطلق الالتقاط، و المراد بعلته الغائیه هو علته المطلقه، فالتشبیه قصدا وقع فی الترتیبین الكلّیین، ثم سرى فی جزئياتهما بدلیل قوله: «فجرت الاستعاره أولا فی العلیه الغرضیه، و تبعيتها فی اللام» أى و جرت فی اللام بسبب تبعيتها، أى تبعیه الاستعاره فی ترتب العلیه و الغرضیه كما مرّ فی «نطقت الحال و الحال ناطقه»، حیث قلنا: إنه جرت الاستعاره أولا فی المصدر، ثم یشقّ منه الفعل و الصّفه، فتكون الاستعاره فی المصدر أصلیه، و فی الفعل و الصّفه تبعیه، و فی المقام تكون الاستعاره فی المعنى الكلّى أصلیه، و فی المعنى الجزئى تبعیه، كما أشار إلیه بقوله: «ثم استعمل فی المشبه اللام»، أى استعمل فی جزئى المشبه، و ذلك الجزئى ترتب العداوه و الحزن الخاصین إلی المتعلّقین بالنبى موسى علیه السلام، استعمل فی اللام الموضوعه للمشبه به، أى جزئى المشبه به، أعنى ترتب عله الالتقاط الغائیه الخاصه، و هى محبه الملتقط للنبى موسى علیه السلام و تبنیه إياه.

فصار حكم اللّام (١) حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه العليّه، و صار متعلّق معنى اللّام هو (٢) العليّه و العرضيه لا المجرور (٣) على ما ذكره المصنّف سهواً، و فى هذا المقام زياده تحقيق أوردناها فى الشّرح (٤) . -[و مدار قرينتها (٥)] أى قرينه الاستعاره التّبعيه [فى الأوّلين (٦)]، أى فى الفعل و ما اشتقّ منه [على الفاعل نحو: نطقت الحال] بكذا، فإنّ النّطق الحقيقى لا يسند (٣) إلى الحال [أو المفعول (٤) نحو]:

جمع الحقّ لنا فى إمام

[قتل البخل و أحيى السّماحا (٥)]

أى بواسطه استعارتها صار حكمها حكم الأسد، أى كما استعير الأسد للرّجل الشّجاع، استعيرت اللّام لما يشبه العليّه، أعنى ترتّب الحزن و العداوه.

أى معنى اللّام العليّه و الغرضيه المطلقه التى تدعو الفاعل إلى الفعل.

أى العداوه و الحزن على ما زعمه المصنّف، و الحاصل أنّه شبّه التّرتّب بالتّرتّب كالعليّه و الغرضيه، لا المترتبّ بالمترتبّ، كالعداوه و الحزن.

أى المطّول.

أى علامتها و دليلها، و مدار الشّىء ما يوجد الشّىء لوجوده و يعدم عند عدمه، و المراد بدوران القرينه على الفاعل، هو رجوع القرينه إلى كونها نفس الفاعل، لا كون الإسناد الحقيقى غير صحيح، كما فى المثال المذكور.

أى و إنّما قال فى الأوّلين، لأنّ قرينه التّبعيه فى الحروف غير مضبوطة.

أى لاستحاله وقوع النّطق من الحال، فإسناد النّطق إلى الحال قرينه على أنّ المراد بالنّطق هو الدّلاله الشّبيهه بالنّطق فى إفهام المراد.

أى المتبادر من المفعول هو المفعول به، بأن يكون لتسلّط الفعل أو ما يشتقّ منه على المفعول غير صحيح، فيدلّ ذلك على أنّ المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المفعول.

أى هذا البيت لا يبن المعترّ من قصيده له فى مدح أبيه قوله: «السّيّماحا» بالفتح و الكسر بمعنى الجود و الكرم، و القتل بمعنى الإزالة، و الإحياء بمعنى الإظهار، ثمّ شبّه إزاله البخل بالقتل فى الإعدام، و كثره السّيّماحه بالإحياء فى الإظهار، ثمّ استعير القتل للإزالة، و الإحياء للإظهار، و قال: قتل البخل، أى أزاله و أحيى السّماح، أى أظهره، و القرينه فيهما نسبة القتل

فإنَّ القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلّقان بالبخل والجود (١) [و نحو:

نقريهم لهذميّات نقدّ بها]

ما كان خاط عليهم كلّ زراد (٢)

اللّهزم من الأسنه القاطعه، فأراد بلهزميّات طعنات منسوبه إلى الأسنه (٣) القاطعه، أو أراد نفس الأسنه، والنسبه (٤) للمبالغه كأحمريّ، والقّد القطع، وزرد الدّرع، و سردها نسجها، فالمفعول الثّاني أعنى لهذميّات قرينه على أنّ نقريهم استعاره (٥).

إلى البخل، و نسبه الإحياء إلى السّماح، فالمناسب في الأوّل الإزاله، و في الثّاني الإظهار في مقام المدح.

أى لأنّ البخل و الجود من المعانى لا روح لهما، و القتل و الإحياء إنّما يتعلّقان بالجسم ذى الرّوح، و عدم صحّه الإسناد قرينه على أنّ المراد بهما المعنى المناسب، و ذكرنا المعنى المناسب.

أى هذا البيت للقطامي من قصيده له في مدح زفر بن الحارث.

جمع سنان.

أى و ياء النسبه في قوله: «لهذميّات» للمبالغه كأحمريّ، هذا جواب عمّا يمكن أن يقال: إنّ المراد باللهذميّات إن كان نفس الأسنه كأن يلزم أن تكون نسبه الشّيء إلى نفسه و هو غير صحيح.

و حاصل الجواب إنّ النسبه هنا للمبالغه في المنسوب بمعنى أنّه لم يوجد أعلى منه حتّى ينسب إليه، فنسب إلى نفسه، كما يقال لرجل شديد الحمرة: أحمريّ، فزيدت الياء فيه لإفاده المبالغه في وصف الحمرة، فما قيل من أنّ نسبه الشّيء إلى نفسه ممنوعه، إنّما هو فيما لو لم يكن المقصود بالنسبه المبالغه و إلا فلا منع.

أى بمعنى نطعنهم، و ذلك لأنّ اللهذميّات لا يصحّ تعلق القرى الحقيقي بها، إذ هو تقديم الطّعام للضيّف، فعلم أنّ المراد به هنا ما يناسب اللهذميّات و هو تقديم الطّعنات في الحرب عند اللّقاء أو تقديم الأسنه، فشبهه تقديم الطّعنات أو الأسنه بالقرى، و هو تقديم الطّعام للضيّف، و الجامع و وجه الشّبه هو تقديم ما يصل من خارج إلى داخل، و استعير اسم القرى لتقديم الطّعنات، أو الأسنه، ثمّ اشتقّ من القرى الفعل، أعنى نقريهم بمعنى نقدّم لهم

[أو المجرور (١) نحو: فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ* (١١)] فَإِنَّ ذَكَرَ الْعَذَابَ (٢) قَرِينَهُ عَلَى أَنَّ بَشَّرَ - استعاره تبعيه تهكميه و إنما قال - مدار قرينتها على كذا (٣) - لأنَّ القرينه لا تنحصر فيما ذكر، بل قد يكون حاله كقولك - قتلت زيدا - إذا ضربته ضربا شديدا. - [و] الاستعاره [باعتبار آخر] غير اعتبار الطرفين و الجامع و اللفظ (٤) [ثلاثه] (٥) أقسام [لأنها أما أن لا تقترن بشيء (٦) يلائم المستعار له و المستعار منه،

الطعنات أو الأسنه على طريق الاستعاره التبعية.

أى بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور غير مناسب، فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المجرور.

أى الذى هو مجرور بالباء قرينه على أن (بشر) استعاره، و ذلك فإنَّ التبشير إخبار بما يسرّ، فلا يناسب تعلقه بالعذاب، فمن تعلقه بالعذاب علم أن المراد به ضده و هو الإنذار، أعنى الإخبار بما يحزن، فنزل التضاد منزله التناسب تهكما، فشبه الإنذار بالتبشير، و وجه الشبه منتزع من التضاد بواسطه التهكم، كما مرّ فى التشبيه، و استعير التبشير للإنذار، و اشتق من التبشير (بشر) بمعنى أنذر على طريق الاستعاره التصريحيه التبعية التهكميه، فصار ذكر العذاب الذى هو المجرور قرينه على أنه أريد بالتبشير ضده.

أى و لم يقل: و قرينتها الفاعل و المفعول و المجرور، لأنَّ القرينه لا- تنحصر فيما ذكر، فلو قال: قرينتها الفاعل و المفعول و المجرور لاقتضى أن قرينه التبعية منحصر فيما ذكر، لأنَّ الجملة المعرفه الطرفين تفيد الحصر بخلاف قوله: «و مدار قرينتها على كذا»، فإنه لا يفيد الانحصار فيما ذكر، لأنَّ دوران الشئ على الشئ لا يقتضى ملازمته أبدا عرفا لصحة انفكاك الدوران، كما يقال مدار عيش بنى فلان البرّ و يصح أن يتعيشوا بغيره، فقوله: «و مدار قرينتها على كذا» بمنزله قوله:

و الأكثر فى قرينتها أو الأصل فى قرينتها أن تكون كذا.

[أقسام الاستعاره باعتبار آخر غير الطرفين و الجامع و اللفظ ثلاثه]

@

[أقسام الاستعاره باعتبار آخر غير الطرفين و الجامع و اللفظ ثلاثه]

إشارة

أى بل باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين و عدم وجوده.

أى مطلقه و مجرّده و مرشحه.

أى صفة أو تفریع هو القسم الأوّل.

أو تقترن (١) بما يلائم المستعار له، أو تقترن (٢) بما يلائم المستعار منه.

الأول: [مطلقه (٣)] ، و هي ما لم تقترن بصفه (٤) و لا- تفرّيع [أى تفرّيع كلام ممّا يلائم (٥) المستعار له و المستعار منه، نحو: عندى أسد (٦) [و المراد]بالصّفه [المعنويّه]الّتى هي معنى قائم بالغير [لا النّعت]الّتحوى الّذى هو أحد التّوابع.

[و]الّثانى: [مجزّده، و هي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله: غمر الرّداء]أى كثير العطاء، استعار الرّداء للعطاء لأنّه يصون عرض صاحبه (٧) كما يصون الرّداء ما يلقي عليه، ثم وصفه بالعمر (٨) الّذى يناسب العطاء،

أى أو قرنت الاستعاره بما يلائم المستعار له، هذا هو القسم الثّانى.

أى أو قرنت بما يلائم المستعار منه، هذا هو القسم الثّالث.

[الأوّل مطلقه، و الثّانى مجزّده]

@

[الأوّل مطلقه، و الثّانى مجزّده]

أى إنّما سمّيت مطلقه لكونها غير مقيدة بشىء ممّا يلائم المستعار له و المستعار منه.

أى و هي ما لم تقترن بصفه تلائم، أى تناسب أحد الطّرفين «و لا تفرّيع»، أى تفرّيع كلام يلائم أحد الطّرفين.

أى قوله:

«ممّا» بيان للصّيفه و التّفرّيع، و الفرق بينهما أنّ الملائم إن كان من بقيه الكلام الّذى فيه الاستعاره فهو صفه، و إن كان كلاما مستقلا جىء به بعد ذلك الكلام الّذى فيه الاستعاره، لكن كان الكلام الثّانى مبتدئا على الكلام الأوّل فتفرّيع، مثلا إن جعلت (يرمى) فى قولنا: رأيت أسدا يرمى، قيّدا للأسد للمدح و نحوه، فيكون من بقيه الكلام، فهو صفه و إن جعلته جمله مستقله مستأنفه، أعنى جواب سؤال مقدّر، كأنه قيل: أى شىء كان يفعل ذلك الأسد؟ فليل فى الجواب: يرمى، فيكون تفرّيعا، فظهر ممّا بينا أنّ الكلام الثّانى إن كان مستقلا فهو تفرّيع سواء كان بحرف تفرّيع أعنى الفاء، أو بدونه.

هذا مثال للاستعاره الّتى لم تقترن بشىء من الملائم، و عندى قرينه للمجازيّه و الاستعاره، و وجهه ظاهر إذ لا يعقل عادة أن يكون عند المتكلّم الأسد الحقيقى.

أى يصون عمّا يوجب مذمّته و تعيبه، و كلّ ما يكره عقلا.

أى الكثره الّذى يناسب و يلائم العطاء الّذى هو المستعار له فإنّه يقال عطاء كثير أو قليل.

دون الرداء (١) تجريدا للاستعاره، و القرينه (٢) سياق الكلام، أعنى قوله: [إذا تبسم (٣) ضاحكا] أى شارعا (٤) فى الضحك آخذا فيه، و تمامه (٥) : غلقت (٦) لضحكته رقاب المال، أى إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدي السائلين، يقال غلق الرهن (٧) فى يد المرتهن إذا لم يقدر على انفكاكه (٨) .

أى دون الرداء الذى هو المستعار منه، فإنه لا يقال رداء كثير، بل يقال رداء واسع أو ضيق.

أى القرينه على أن الرداء مستعار للإعطاء، لا أنه مستعمل فى معناه الحقيقى و هو الثوب.

أى أنه إذا تبسم ضاحكا أخذ الفقراء ماله، فهذا يدل على أن المراد بالرداء الإعطاء، لا حقيقة التى هى الثوب الذى يجعل على الكنفين.

أى لما كان التبسم دون الضحك على ما فى الصيحاء، و لم يكن الضحك مجامعا له فتيره ب «شارعا» فى الضحك، فجعلها حالا مقارنه، لأن الشروع فيه عباره عن الأخذ فى مباديه، و هو مقارن للتبسم فى الوقوع، و قوله: «أخذا» تفسير لقوله: «شارعا»، و فى قوله: «تبسم ضاحكا» مدح بأنه وقور لا يفهقه، و أنه باش بالسائلين.

أى هذا البيت لكثير بالتصغير، أى كثير عزه بن عبد الرحمن الخزاعى، و هو شاعر معروف، و إنما صغروه لشده قصره، حتى قيل فى شأنه: إنه من حدثك أنه يزيد على ثلاثه أشبار فلا تصدقه.

أى غلق بفتح الغين المعجمه و كسر اللام، بمعنى تمكن، و الضحكه بفتح الصاد المره من الضحك، فالمعنى إذا تبسم الممدوح غلقت رقاب أمواله فى أيدي السائلين، أى تمكنت أيديهم على أخذها، فأخذون أمواله بدون أن يأذن لهم، و هو من حسن خلقه و كرمه، لا- يقدر على نزعها من أيديهم. و حاصل المعنى أن السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه، و يأتون بها إلى حضرته فيتبسم و لا يأخذها منهم، فضحكه موجب لتمكنهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم، فكأنه يباح لهم بضحكه.

أى المال المرهون.

أى إذا لم يقدر الزاهن على انفكاك الرهن لمضى أجل الدين.

[و]الثالث: [مرشحه (١)]، و هي ما قرن (٢) بما يلائم المستعار منه نحو: أَوْلَيْكَ الَّذِي اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ (١)(٣)[استعير الاشارة للاستبدال و الاختيار (٤) ، ثم فرع عليها (٥) ما يلائم الاشارة من الربح و التجارة.

و حاصله أنّ عاده الجاهليّة إذا حلّ أجل الدّين الذي له رهن، و لم يوفّ فإنّ المرتهن يتملك الرّهن، و يتمكّن منه و لا يباع كما في الأطول.

[و الثالث مرشحه]

@

[و الثالث مرشحه]

أى مرشحه عطف على «مجرّده» كما أنّ المجرّده عطف على مطلقه، و الثّلاثه خبر مبتدأ محذوف، أى هي مطلقه و مجرّده و مرشّحه، و المرشّحه من التّرشيح، و هو التّقويه سمّيت الاستعاره التي ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشّحه، لأنّها مبنيّه على تناسي التّشبيه، حتّى كأنّ الموجود في نفس الأمر هو المشبّه به دون المشبّه، كان ذلك موجبا لقوّه ذلك المبني، فتقوى الاستعاره بتقوى مبناها لوقوعها على الوجه الأكمل، أخذنا من قولك: رشّحت الصّبي، إذا ربّيته باللّبن قليلا قليلا حتّى يقوى على المصّ.

أى و هي استعاره قرنت بما يلائم المستعار منه، أى زياده على القرينه، فلا تعدّ قرينه المكّيّه ترشيحا، و سواء كان ما يلائم المستعار منه الذي قرنت به الاستعاره صفه أو تفرّعا.

و الشّاهد في الآيه أنّه شبّه الاستبدال بالاشتراء بجامع أنّ كلّا منهما معاوضه ثمّ طوى ذكر المشبّه، و أقيم المشبّه به و هو الاشارة مقامه، ثمّ فرّع على ذلك ما يلائم المستعار منه و هو الربح و التجارة.

أى أنّه شبه استبدال الحقّ، و اختياره عليه بالشّراء الذي هو استبدال مال بآخر، ثمّ استعير اسم المشبّه به للّمشبّه، و القرينه على أنّ الاشارة ليس مستعملا في حقيقته، لاستحاله ثبوت-الاشتراء الحقيقي للضّلاله بالهدى.

أى على الاستعاره المذكوره، و قرينه الاستعاره ههنا المفعول، لأنّ الضّلاله و الهدى ليس مّا يشتري حقيقه، فيكون المراد الاستبدال و الاختيار كما في قولك: قتل البخل و أحيى السّباح، فذكر الوصف أى الربح و التجارة ترشيح تفرّيع، و المراد من الربح هو الربح المنفي بمعنى الخسران.

ص: ١٦٢

[و قد يجتمعان] أى التجريد و الترشيح (١) [كقوله: (٢) : لدى أسد شاكى السِّلاح (٣)] هذا (٤) تجريد، لأنه وصف يلائم المستعار له أعنى الرّجل الشّجاع. [مقذّف* له لبد أظفاره لم تقلم] هذا (٥) ترشيح، لأنّ هذا الوصف (٦) ، ممّا يلائم المستعار منه، أعنى الأسد الحقيقى، و اللبد جمع لبد، و هى ما تلبد من شعر الأسد على منكيه، و التّقليم مبالغه القلم و هو القطع (٧) . - [و الترشيح أبلغ (٨)] من الإطلاق و التّجريد،

أى فى استعاره واحده.

أى قول الشّاعر، و هو زهير بن أبى سلمى.

أى تامّ السِّلاح، الشّاكى من الشّوكه بمعنى شدّه البأس و الحدّه فى السِّلاح، و قد يحذف الياء و يجرى الإعراب على الكاف و تقديره أنا لدى أسد شاكى السّلاح.

أى شاكى السّلاح «تجريد، لأنه وصف يلائم المستعار له أعنى الرّجل الشّجاع» .

أى مجموع ما ذكر فى المصراع الثّانى ترشيح.

أى الوصف الحاصل ممّا يلائم المستعار منه، أعنى الأسد الحقيقى، و يمكن أن يكون قوله: «شاكى السِّلاح» ، و قوله: «مقذّف» بمعنى من قذف به ورمى به فى الوقائع و الحروب تجريدان، و قوله: «لبد» و قوله: «أظفاره لم تقلم» ترشيحان، فأتى لكلّ واحد من التّجريد و التّرشيح بمثالين.

أى و حينئذ فالمعنى أظفاره انتفى تقليمها انتفاء مبالغا فيه، نظير ما قيل فى قوله تعالى: [□] [□] وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ (١) إنّ هذا من المبالغه فى النّفى، أى انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغا، فيه لا- من نفي المبالغه، و إلا- لاقتضى ثبوت أصل الظلم لله و هو محال، فيكون ذكر تقليم الأظفار فى البيت ترشيحا.

[التّرشيح أبلغ من الإطلاق و التّجريد]

@

[التّرشيح أبلغ من الإطلاق و التّجريد]

أى أقوى فى البلاغه و أنسب بمقتضى الحال، و إنّما كان أقوى فى البلاغه، لأنّ مقام الاستعاره هو حال إيراد المبالغه فى التّشبيه و التّرشيح يقوى تلك المبالغه، فيكون أنسب بمقتضى حال الاستعاره، و أحقّ بذلك المقتضى من الاطلاق و من التّجريد، لعدم تأكد متاسبتها لحال الاستعاره، لأنّ فى ذكر صفات المستعار له ما يفوّت المبالغه فى شبهه بالمستعار منه.

و من جمع التّجريد (١) و التّرشيح [لاشتماله على تحقيق المبالغه (٢)] فى التّشبيه، لأنّ فى الاستعاره مبالغه فى التّشبيه، فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك (٣) و تقويه له. [و مبناه] أى مبنى التّرشيح [على تناسى التّشبيه (٤)] و ادّعاء (٥) أنّ المستعار له نفس المستعار منه (٦)، لا شىء شبيه به [حتىّ (٧) أنّه يبنى على علوّ القدر (٨)] الذى يستعار له علوّ المكان [ما يبنى على علوّ المكان،

أى من الاستعاره التى جمع فيها التّجريد و التّرشيح، لتساقطهما بتعارضهما.

أى تقويه المبالغه، فأصل المبالغه جاء من الاستعاره بجعل المشبه فردا من أفراد المشبه به، و تقويتها حصلت بالتّرشيح.

أى لما ذكر من المبالغه، و قوله: «و تقويه» تفسير للتّحقيق.

أى إظهار نسيان التّشبيه الكائن فى الاستعاره و إن كان موجودا فى نفس الأمر.

و لو قال المصنّف، و مبناه على كمال تناسى التّشبيه، أى كمال إظهار نسيانه كان واضحا، لأنّ البناء على تناسى التّشبيه لا يختصّ بالتّرشيح بل غيره كالاستعاره أيضا يبنى عليه.

أى عطف تفسير للتّناسى، أو أنّه عطف سبب على مسبّب، أى و يحصل ذلك التّناسى بسبب ادّعاء أنّ المستعار له نفس المستعار منه.

أى الأولى أن يقول:

إنّ المستعار له جزئى من جزئيات المستعار منه، أو من أفراد المستعار منه، لكنّه لعلّ نظر إلى تحقيق الماهيه فى الفرد.

أى «حتىّ» تفرعيّه، و الضمير للشّان، و المعنى أنّه يجرى لأجل التّناسى على المستعار له ما يجرى على المستعار منه، و كأنّه فرد من أفراد المستعار منه.

أى المرتبه و المنزله، يعنى أنّهم يستعرون الوصف المحسوس للشّىء المعقول و يعتقدون كأنّ ذلك الوصف ثابت لذلك الشّىء المعقول فى الحقيقه، و كأنّ التّشبيه لم يوجد أصلا كاستعاره علوّ المكان لزياده الرّجل على غيره فى الفضل.

كقوله: (١)

و يصعد (٢) حتّى يظنّ (٣) الجهول

بأنّ له حاجه فى السّماء]

استعار الصّعود لعلوّ القدر و الارتقاء فى مدارج (٤) الكمال، ثمّ بنى (٥) عليه ما يبنى على علوّ المكان و الارتقاء إلى السّماء، من ظنّ الجهول (٦) أنّ له حاجه فى السّماء، و فى لفظ الجهول زياده مبالغه فى المدح، لما فيه من الإشاره

أى كقول أبى تمام من قصيده يرثى بها خالد بن يزيد الشّيبانى، و يذكر فيها مدح أبيه، و هذا البيت فى مدح أبيه و ذكر علوّ قدره.

أى و يرتقى ذلك الممدوح فى مدارج الكمال، فليس المراد بالصّعود هنا معناه الأصليّ الذى هو الارتقاء فى المدارج الحسيّيه، إذ لا معنى له هنا و إنّما المراد به العلوّ فى مدارج الكمال و الارتقاء فى الأوصاف الشّريفه، فهو استعاره من الارتقاء الحسى إلى الارتقاء المعنوى، و الجامع مطلق الارتقاء المستعظم فى النفوس، بحيث يبعد التّوصيل إليه، و إلى هذا أشار الشّارح بقوله: «استعار» أى الشّاعر «الصّعود...» .

أى إلى أن يبلغ إلى حيث يظنّ الجهول، و هو الذى لا ذكاء عنده، إنّ له أى الممدوح حاجه فى السّماء لبعده عن الأرض و قربه من السّماء.

أى مراتب الكمال.

أى ثمّ ربّ على علوّ القدر المستعار له ما يبنى على علوّ المكان أى و هو الارتقاء الحسىّ الذى هو المستعار منه، و ذلك البناء بعد تناسى تشبيه علوّ القدر بالعلوّ الحسى، و ادّعاء أنّه ليس ثمّه إلاّ الارتقاء الحسىّ الذى وجه الشّبه فيه أظهر.

أى قوله: «من ظنّ الجهول» بيان لما فى قوله: «ما يبنى»، و لا شك أنّ القرب من السّماء و ظنّ أنّ له حاجه فيها ممّا يختصّ بالصّعود الحسىّ و يترتب عليه، لا على علوّ القدره و المنزله.

ثمّ إنّ ظنّ الجهول أنّ له حاجه فى السّماء لم ينقل من معناه الأصليّ الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له، و إنّما هو ذكر لازم من لوازم المشبه به لإظهار أنّه الموجود فى التّركيب لا شىء شبيه به، و بهذا يعلم أنّ التّرشيح قد يستعمل فى معناه الأصليّ الملائم

ص: ١٦٥

إلى أن هذا (١) إنما يظنه الجهول (٢) ، و أمّا العاقل فيعرف أنه لا- حاجه له في السّماء لا تصافه بسائر الكمالات (٣) ، و هذا المعنى (٤) ممّا خفى على بعضهم، فتوهم (٥) أن في البيت تقصيرا في وصف علوّه حيث أثبت هذا الظن للكامل في الجهل بمعرفه الأشياء [و نحوه] أى مثل البناء على علوّ القدر ما يبنى على علوّ المكان لتناسى التشبيه. [ما مرّ (٦) من التعجّب] فى قوله:

قامت تظللنى و من عجب

شمس تظللنى من الشّمس

للمستعار منه، و ليس ذلك من الكذب، لأنّ الغرض إفاده المبالغه و تقويه الاستعاره بذكر اللازم، و ذلك كاف فى نفي الكذب، كما أنه قد ينقل من معناه الأصلي لمعنى ملائم للمستعار له.

أى كونه له حاجه فى السّماء.

أى لأنّه الذى لا كمال لعقله.

أى و حيث كان العاقل يعرف أنه لا حاجه له فى السّماء لا تصافه بسائر الكمالات كان عالما بأنّ إفراطه فى العلوّ لمجرد التّعالى على الأقران، و فى قوله: «لا تصافه. . .» إشاره إلى أنّ المراد بالحاجه المنتفيه عند العاقل هنا هى الحاجه المعتاده الّتى يطلبها المحتاج فى الأرض، فلا يرد أنّ نفي حاجه السّماء سوء أدب لما فيه من نفي الحاجه إلى الرّحمه السّماويه، و التّوجه لها بالدّعاء لا بالصّعود.

أى التّفصيل بين العاقل و الجاهل.

أى منشأ ذلك التّوهم أنّ القصد من البيت الإشاره بمزيد صعوده المشار له بقوله: «حتى يظنّ الجهول. . .» إلى علوّ قدره، و إذا كان مزيد الصّعود إنّما هو فى ظنّ كامل الجهل لا العارف بالأشياء، فلا يكون له ثبوت، فلا يحصل كبير مدح بذلك.

و حاصل الرّد أنّ مزيد الصّعود مجزوم به، و مسلّم من كلّ أحد، و إنّما التّزاع فى أنّه هل له الحاجه فى السّماء أم لا؟ فذكر أنّ كثير الجهل هو الّذى يتوهم أنّ ذلك الارتقاء المفرط لحاجه، و أمّا العاقل ذو النّظر الصّحيح فيعلم أنّ ذلك الإفراط فى العلوّ لمجرد التّعالى على الأقران، لا لحاجه له فى السّماء لا تصافه بسائر الكمالات و استغنائه عن جميع الحاجات.

أى ما مرّ فى أوّل بحث لاستعاره من التعجّب فى قوله: «قامت تظللنى. . .» ، إنّما كان

[و النَّهَى عَنْهُ] أَى عَنِ التَّعَجُّبِ فِي قَوْلِهِ:

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غَلَالَتِهِ

قَدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ

إِذْ لَوْ لَمْ يَقْصِدْ تَنَاسَى التَّشْبِيهِ وَ إِنكَارَهُ (١) لَمَا كَانَ لِلتَّعَجُّبِ وَ النَّهَى عَنْهُ جِهَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى زِيَادَةِ تَقْرِيرِ لِهَذَا الْكَلَامِ (٢) فَقَالَ: [وَ إِذَا جَازَ الْبِنَاءَ (٣) عَلَى الْفَرْعِ] أَى الْمَشَبَّهُ بِهِ [مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِالْأَصْلِ] أَى الْمَشَبَّهُ،

هَذَا التَّعَجُّبُ نَحْوُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْبِنَاءِ، لِأَنَّ إِجَادَ هَذَا التَّعَجُّبِ عَلَى تَنَاسَى التَّشْبِيهِ، إِذْ لَوْ لَا تَنَاسَى التَّشْبِيهِ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ مَسَاحٌ، كَمَا أَنَّ إِجَادَ ذَلِكَ الْبِنَاءِ لَوْ لَا- التَّنَاسَى لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى، وَ تَحْقِيقُهُ فِي التَّعَجُّبِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا- عَجَبٌ مِنْ تَظْلِيلِ إِنْسَانٍ جَمِيلٍ كَالشَّمْسِ مِنَ الشَّمْسِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ التَّعَجُّبُ مِنْ تَظْلِيلِ الشَّمْسِ الْحَقِيقِيَّةِ مِنَ الشَّمْسِ الْمَعْلُومَةِ، لِأَنَّ الْإِشْرَاقَ مَانِعٌ مِنَ الظَّلِّ، فَكَيْفَ يَكُونُ صَاحِبَهُ مُوجِبًا لِلظَّلِّ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ لَا- التَّنَاسَى مَا جَعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانَ الْجَمِيلَ نَفْسَ الشَّمْسِ لِيَتَعَجَّبَ مِنْ تَظْلِيلِهِ بَلْ شَبَّهَ بِهَا.

أَى إِنكَارَ التَّشْبِيهِ بِحَيْثُ لَمْ يَخْطُرْ بِالْبَالِ غَيْرَ الْمَشَبَّهُ بِهِ، أَعْنَى الشَّمْسِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَ الْقَمَرِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي، لَمَا كَانَ لِلتَّعَجُّبِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَ النَّهَى عَنْهُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي وَجْهٌ، وَ حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ لَا تَنَاسَى التَّشْبِيهِ لَا وَجْهٌ لِلتَّعَجُّبِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، إِذْ لَا عَجَبٌ مِنْ تَظْلِيلِ إِنْسَانٍ جَمِيلٍ كَالشَّمْسِ مِنَ الشَّمْسِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ التَّعَجُّبُ مِنْ تَظْلِيلِ الشَّمْسِ الْحَقِيقِيَّةِ مِنَ الشَّمْسِ الَّتِي فِي السَّمَاءِ، وَ كَذَلِكَ لَا وَجْهٌ لِلنَّهَى عَنِ التَّعَجُّبِ مِنْ بَلَى الْغَلَالَةِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي، لَوْ لَا تَنَاسَى التَّشْبِيهِ وَ جَعَلَ اللَّابِسَ الْقَمَرَ الْحَقِيقِيَّ، لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَوْجِبُ الْبَلَى الْمَذْكُورَ فَيَصِحُّ التَّعَجُّبُ فَلَا يَصِحُّ النَّهَى عَنْهُ.

أَى قَوْلِهِ: «وَ مَبْنَاهُ عَلَى تَنَاسَى التَّشْبِيهِ»، وَ فِيهِ حَذْفٌ، أَى لَمَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْكَلَامُ، وَ هُوَ صَحَّ الْبِنَاءُ عَلَى تَنَاسَى التَّشْبِيهِ.

أَى هَذَا تَأْيِيدٌ وَ تَقْوِيَةٌ لِقَوْلِهِ: «وَ مَبْنَاهُ عَلَى تَنَاسَى التَّشْبِيهِ»، وَ حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا جَازَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَرْعِ أَعْنَى الْمَشَبَّهُ بِهِ، لِأَنَّهُ الْفَرْعُ بِحَسَبِ الْقَصْدِ فِي بَابِ الْإِسْتِعَارَةِ، أَى إِذَا جَازَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَرْعِ فِي التَّشْبِيهِ فَفِي الْإِسْتِعَارَةِ أَوْلَى وَ أَقْرَبُ، لِأَنَّ وُجُودَ الْمَشَبَّهُ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، كَأَنَّهُ يَنَافِي ذَلِكَ الْبِنَاءَ، فَإِذَا جَازَ الْبِنَاءُ مَعَ وُجُودِ مَنَافِيهِ، فَالْبِنَاءُ مَعَ عَدَمِهِ أَوْلَى

و ذلك (١) لأنَّ الأصل في التَّشبيه و إن كان هو المشبَّه به من جهة أنَّه أقوى و أعرف إلّا- أنَّ المشبَّه هو الأصل من جهة أنَّ الغرض يعود إليه، و أنَّه المقصود في الكلام بالنَّفى و الإثبات [كما في قوله: (٣) : هي الشَّمس مسكنها في السَّماء*فعزَّ] أمر من- عزاء (٣) --حملة على العزاء، و هو الصَّير، [الفؤاد عزاء جميلا*فلن تستطع] أنت [إليها] أي إلى الشَّمس [الصَّير عودا*و لن تستطع] الشَّمس [إليك النزول] و العامل في إليها و إليك، هو المصدر (٤) بعدهما إن جوزنا تقديم الظَّرْف على المصدر (٥) و إلّا (٦) فمحذوف يفسِّره الظَّاهر، فقوله: هي الشَّمس،

و أقرب، ثمَّ المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه، و المراد بالاعتراف بالأصل ذكره، و حينئذ فالمعنى و إذا جاز ذكر ما يلائم المشبَّه به في التَّشبيه الخالي عن الاستعارة، و هو الذي ذكر طرفاه و مع جحد الأصل، كما في الاستعارة البناء على الفرع أولى بالجواز.

أي بيان ذلك، أي كون المشبَّه به فرعاً و المشبَّه أصلاً، و هذا جواب عمَّا يقال: كيف سمَّى المصنِّف المشبَّه به فرعاً و المشبَّه أصلاً مع أنَّ المعروف عندهم عكس هذه التَّسميه، لأنَّ المشبَّه به هو الأصل المقيس عليه، و لأنَّه أقوى من المشبَّه غالباً في وجه الشَّبه، و أعرف به.

و حاصل جواب الشَّارح: أنَّ المصنِّف إنَّما سمَّى المشبَّه أصلاً نظراً إلى كونه هو المقصود في التَّركيب من جهة أنَّ الغرض من التَّشبيه يعود إليه، و لكونه هو المقصود في الكلام بالنَّفى و الإثبات، فإنَّ النَّفى و الإثبات في الكلام يعود إليه، أي إلى شبيهه، فإنَّك إذا قلت: زيد كالأسد، فقد أثبتَّ للمشبَّه شبيهه بالأسد، و هو المقصود بالذَّات، و إذا قلت: ليس زيد كالأسد، فقد نفيت شبيهه به أيضاً بالقصد الأوَّل، و إن كان ثبوت الشَّبه و نفيه للمشبَّه به حاصلًا أيضاً لكن تبعاً.

أي قول الشَّاعر، و هو العباس بن الأحنف قوله: «هي الشَّمس»، أي هذه الحبيبه هي الشَّمس، ثمَّ قوله: «مسكنها في السَّماء» صفه للشَّمس.

أي حينئذ فالمعنى فاحمل فؤادك على الصَّبر.

أي و هو الصَّعود و النزول.

أي على عامله المصدر، و هو الحقَّ عند الشَّارح.

أي و إن لم نجوز تقديم الظَّرْف على عامله المصدر، فيكون العامل في «إليها»، و في «إليك» محذوفاً، و التَّقدير فلن تستطع أن تصعد إليها الصَّعود، و لن تستطع الشَّمس أن

تشبيه (١) لا استعاره (٢) ، و في التشبيه اعتراف بالمشبه (٣) ، و مع ذلك (٤) فقد بنى الكلام على المشبه به، أعنى الشمس (٥) و هو واضح، فقله: و إذا جاز البناء، شرط جوابه قوله: [فمع جحده (٦)] أى جحد الأصل كما في الاستعاره البناء على الفرع [أولى] بالجواز، لأنه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا، و جعل الكلام خلوا عنه، و نقل الحديث (٧) إلى المشبه به. و قد وقع في بعض أشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح بأداه التشبيه، و حاصله (٨) لا تعجبوا من قصر ذوائبه (٩) فإنها كالليل و وجهه كالزبيح (١٠)

تنزل إليك المنزل، و يكون المصدر المذكور مفسرا لذلك العامل المحذوف.

أى بليغ بحذف الأداه، و الأصل هى كالشمس، فحذفت الأداه للمبالغه فى التشبيه بجعل المشبه عين المشبه به.

أى ليس قوله: «هى الشمس» استعاره، لأنه يشترط فيها أن لا يذكر الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه، و هما هنا مذكوران كذلك المشبه بضميره و المشبه به بلفظه الظاهر.

أى الحبيبه هنا، أى ذكر المشبه.

أى و مع الاعتراف بالمشبه «فقد بنى الكلام على المشبه به»، أى ذكر ما يناسبه و هو قوله: «مسكنها فى السماء» .

أى أعنى بالمشبه به الشمس، و كيف كان فالشاهد فى قوله: «مسكنها فى السماء» حيث بناه على المشبه به، أعنى الشمس مع- الاعتراف بالمشبه أعنى المحبوه.

أى مع ظرف لمحذوف، أى فالبناء على الفرع مع جحد الأصل و إنكاره، و عدم ذكره أولى بالجواز، و وجه الأولويه أنه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافى البناء، لأن ذكر المشبه يمنع تناسى التشبيه المقتضى للبناء على الفرع، و مع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل للفرع الذى هو المشبه به لطفى ذكر المشبه، فيناسبه التناسى المقتضى أنه لا خطور للمشبه فى العقل، و لا وجود له فى الخارج، و ذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع، فإذا جاز البناء فى الأول مع وجود ما ينافى، فجوازه مع عدم المنافى أحرى و أولى.

أى نقل الكلام إلى المشبه به فقط.

أى و حاصل شعر العجم.

أى شعره.

أى و وجهه كالزبيح فى البهجه و التضاره.

و اللّيل في الرّيع مائل إلى القصر (١) ، و في هذا المعنى (٢) من الغرابه و الملاحه بحيث لا يخفى.

المجاز المركب

[و أمّا]المجاز [المركّب (١) فهو اللفظ المستعمل فيما (٢) شبّه بمعناه الأصلي]أى بالمعنى الذى يدلّ عليه ذلك اللفظ بالمطابقه (٣)

[المجاز المركّب]

أى من المعلّوم أنّ المائل إلى القصر في الرّيع هو اللّيل الحقيقي، و الّذى لا يتعجّب من قصر ليله هو الرّيع، فلّمّا حصل تناسى التشبيه، و ادّعى أنّ الدّوائب نفس اللّيل الحقيقي، و أنّ وجه المحبوب نفس الرّيع الحقيقي نهى عن التّعجّب من قصر الدّوائب الّتى هي اللّيل الحقيقي الكائن في زمان الرّيع، فقد بنى على الفرع ما يناسبه مع -الاعتراف بالأصل و التّصريح بالأداء.

أى اسم الإشاره مبتدأ، و قوله: «بحيث. . .» خبر، أى في هذا المعنى، أى تشبيه ذوائب المحبوب باللّيل في السّواد، و تشبيه وجهه بالرّيع في النّظافه بحيث لا- يخفى ما فيه من الغرابه و الملاحه لما بين الرّيع و ليله من المناسبه، و ما بين الوجه و الدّوائب من الملاحه، و الحاصل إنّ هذا المعنى غريب و مليح لا خفاء فيه جدا.

أى لّمّا فرغ المصنّف من المجاز المفرد شرع في المجاز المركّب، و هو المسمّى بالتمثيل، و رسمه المصنّف بأنّه اللفظ المركّب المستعمل، فأخرج المهمل و اللفظ قبل الاستعمال، فقوله: «و أمّا المركّب» عطف على قوله: «و أمّا المفرد» من قوله سابقا: و المجاز إمّا مفرد أو مركّب، أمّا المفرد فهو الكلمه. . . و أمّا المركّب فهو اللفظ. . .

أى في معنى، شبّه ذلك المعنى بمعنى اللفظ الأصلي، أى من حيث إنّ شبّه بمعناه الأصلي، فخرج المجاز المرسل الّذى ليس معناه مشبّها بمعناه الأصلي قبل الاستعمال لعدم وجود الشّبّه بين المعينين.

أى بالوضع، و هذا بيان لما هو المراد بمعنى اللفظ الأصلي، ثمّ قوله: «بالمطابقه» يقتضى أنّ دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليست بالمطابقه، و هو خلاف ما صرّح به الشّارح في غير هذا الشّرح، و أوجب بأنّ مراد الشّارح بالمطابقه المطابقه الّتى لا يحتاج معها إلى توسّط قرينه و هذا إنّما يكون في الحقيقة.

[تشبيه التمثيل (١)] وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدّد، واحترز بهذا (٢) عن الاستعاره في المفرد [للمبالغه (٣)] في التشبيه كما يقال للمتردّد في أمر (٤): إنّي أراك تقدّم رجلا و تؤخّر أخرى (٥)، شبه (٦) صورته تردّده في ذلك الأمر بصوره تردّد من قام ليذهب، فتاره يريد الذهاب فيقدّم رجلا، و تاره لا يريد

[تشبيه التمثيل]

أى قوله: «تشبيه التمثيل» معمول لقوله: «شبهه»، و أتى المصنّف بذلك للتنبيه على أنّ التشبيه الذى يبنى عليه المجاز المركّب لا يكون إلاّ- تمثيلا، و لم يكتف بقوله: «تمثيلا»، لأنّ التمثيل مشترك بين التشبيه الذى وجهه منتزع من متعدّد، و إن كان الطرفان مفردين، كما فى شبه الثريا بعنقود الملاحيه، و بين الاستعاره التمثيليه، فاحترز عن أخذ اللفظ المشترك فى التعريف.

أى احترز بقوله: «تشبيه التمثيل» عن الاستعاره فى المفرد، أى عن نوع الاستعاره فى المجاز المفرد، إذ هو ما يكون وجه التشبيه فيه غير منتزع من متعدّد، بل إمّا مفرد أو متعدّد، و الحاصل إنّ المستعمل للمبالغه فى التشبيه الذى وجهه منتزع من متعدّد مجاز مركّب.

أى علّه لقوله: «المستعمل فيما شبهه . . .»، أى و إنّما استعمل اللفظ المركّب فيما شبهه بمعناه الأصلي لأجل المبالغه فى التشبيه، و أشار المصنّف بهذا إلى اتّحاد الغايه فى الاستعاره فى المفرد و المركّب.

و حاصل المجاز المركّب أن يشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدّد بالأخرى، ثم يدعى أنّ الصوره المشبهه من جنس الصوره المشبه بها فيطلق على هذه الصوره المشبهه اللفظ الدالّ بالمطابقه على الصوره المشبه بها للمبالغه فى التشبيه.

أى يتردّد فى فعله و تركه.

أى المراد بالرجل هنا الخطوه، يعنى يخطو خطوه إلى قدام و خطوه إلى خلف، ثم المراد بالرجل الأخرى هو الرجل الأولى المتقدّمه بالذات، و إنّما سمّاها بأخرى باعتبار أنّ صفتها فى المره الثانيه، و هى التأخر غير صفتها فى المره الأولى أعنى التقدّم.

أى و إنّما كان هذا القول مجازا مركّبا مبنيّا على تشبيه التمثيل، لأنّه شبه صورته تردّده فى ذلك الأمر، أى الهيئه الحاصله من تردّده فى ذلك الأمر، فتاره يقدّم على فعله بالعزم عليه، و تاره يتركه و يحجم عنه، أى شبه صورته تردّده هذه بصوره تردّد من قام. . . ، أى بالهيئه

فيؤخر أخرى، فاستعمل في الصوره الأولى الكلام الدالّ بالمطابقه على الصوره الثانيه، و وجه الشبه و هو (١) الإقدام تاره و الإحجام أخرى منتزع من عدّه أمور (٢) كما ترى. [و هذا] المجاز المركّب [يسمى التمثيل] لكون وجهه منتزعا (٣) من متعدّد [على سبيل الاستعاره]، لأنّه قد ذكر فيه المشبه به، و أريد المشبه كما هو شأن الاستعاره. [و قد يسمى (٤) التمثيل مطلقا] من غير تقييد بقولنا: على سبيل الاستعاره، و يمتاز (٥) عن التشبيه بأن يقال له: تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي،

الحاصله من تردّد من قام ليذهب... و لا شك أنّ الصوره الأولى عقليّه و الثانيه حسّيّه.

و بهذا التقرير تعلم أنّ المشبه ليس هو التردّد في الأمر و المشبه به ليس هو التردّد في الدّهاب، بل كلّ من المشبه و المشبه به هيئه يلزمها التردّد.

أى وجه الشبه، ثمّ قوله: «و هو الإقدام تاره و الإحجام أخرى» جمله معترضه، أى وجه الشبه هي الهيئه المركّبه من الإقدام و الإحجام، أى و هو ضدّ الإقدام يعنى الامتناع.

و حاصل الكلام إنّ وجه الشبه و هو الجامع بين الصورتين أمر عقليّ منتزع من عدّه أمور، فهو مركّب باعتبار تعلّقه بمتعدّد، لأنّه هيئه اعتبر فيها إقدام متقدّم و إحجام متعقب.

أى هي التقدّم و التأخّر، و الرّجل و الأخرى.

أى إنّ التمثيل لا- بدّ فيه من انتزاع وجهه من متعدّد و هو كذلك، و وجه ذلك أنّ التمثيل فى الأصل هو التشبيه، يقال: مثله تمثيلا إذا جعل له مثلا، أى شبيها، ثمّ خصّ بالتشبيه المنتزع وجهه من متعدّد، لأنّه أجدر أن يكون صاحبه مثيلا، و شبيها لكثيره ما اعتبر فيه إذ كثيره ما اعتبر فى التشبيه ممّا يوجب غرابته، و كلّ ما كثر ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو أحقّ بالمماثله، لأنّ المماثله الحقيقيه لا تكون إلّا بعد وجود أشياء.

أى قد يسمى المجاز المركّب التمثيل مطلقا.

أى يمتاز التمثيل عن التشبيه المطلق المذكور سابقا، بأن يقال للتمثيل تشبيه تمثيل، أو تشبيه تمثيلي، و يمكن أن يكون قوله: «و يمتاز» جواب سؤال مقدّر، و السؤال أنّه إذا أطلق التمثيل، و لم يقيّد بقولنا: «على سبيل الاستعاره»، يلتبس بالتشبيه الحقيقي، فإنّ من أنواعه نوع يسمى التمثيل كما تقدّم بيانه.

و فى تخصيص (١) المآز المرآب بالاستعاره نظر؁ لأنه كما أن المفردات موضوعه بحسب الشآص (٢) فالمرآبات موضوعه بحسب النوع (٣)؁ فإذا استعمل المرآب فى غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك (٤) بعلاقه (٥) .

و حاصل الجواب:

أنه يفرق بين التمثيل فى الاستعاره و التمثيل فى التشبيه؁ بأن التمثيل فى الاستعاره يقال له: تشبيه تمثيل بالإضافه؁ و تشبيه تمثيلى بالقطع عنها؁ بخلاف التمثيل فى التشبيه الحقيقى؁ فإنه لا يقال فيه ذلك؁ بل يطلق عليه التمثيل من دون قيد.

أى فى حصر المآز المرآب فى الاستعاره فقط نظر و عدول عن الصواب؁ لأن المآز المرآب مثل المآز المفرد قد يكون استعاره و قد يكون غير استعاره؁ ثم التخصيص مستفاد من تعريف المآز المرآب؁ و تعريف الطرفين باللام حيث إن قول المصنّف فى تعريف المآز المرآب بأنه هو اللفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصلى يقتضى أن المآز المرآب لا يوجد فى غير ما شبّه بمعناه الأصلى لامتناع صدق المعرف على غير التعريف؁ و كون المآز المرآب لا يوجد فى غير ما شبّه بمعناه؁ يقتضى أنه مختص بالاستعاره و منحصر فيها؁ و هو عدول عن الصواب لأن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشآص كذلك وضع المرآبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع.

و قد اتفقوا على أن المفرد إذا استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه فهو-استعاره؁ و إلا فهو مآز مرسل؁ فكذلك المرآب إذا استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه فاستعاره تمثيلى و إلا كان مآزا و غير استعاره.

أى التّشخص و التّعين بأن يعين الواضع اللفظ المفرد للدّلاله على معناه المعين.

أى من غير نظر إلى خصوص لفظ؁ و المراد بالوضع النوعى أن يقول الواضع وضعت هيئه التركيب فى نحو: زيد قائم لثبوت المخبر به للمخبر عنه؁ فالهيئه التركيبية المخصوصه فى زيد قائم موضوعه لثبوت القيام لزيد.

أى الاستعمال.

أى بعلاقه بين المعنى المنقول عنه و المعنى المنقول إليه؁ و إلا كان الاستعمال فاسدا.

ص: ١٧٣

فإن كانت هي المشابهة فاستعاره، وإلا (١) فغير استعاره، وهو (٢) كثير في الكلام، كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الأخبار (٣)، [و متى فشا (٤) استعماله] أى المجاز المركب [كذلك] أى على سبيل الاستعاره [يسمى مثلا (٥) و لهذا] أى و لكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعاره [لا تغيّر الأمثال (٦)]، لأن (٧) الاستعاره يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه، فلو غير المثل (٨) لما كان لفظ المشبه به بعينه، فلا يكون استعاره، فلا يكون مثلا، و لهذا (٩) لا يلتفت فى الأمثال إلى مضاربيها (١٠)

أى و إن لم تكن العلاقة المشابهة، بل كانت غيرها كاللزوم.

أى استعمال المركب فى غير ما وضع له لعلاقه غير المشابهة كثير فى الكلام.

أى بل استعملت فى الإنشاء، مثل بعث و اشترى و زوجت و غير ذلك.

أى ظهر و كثر دوره على الألسن.

أى يسمى المجاز المركب مثلا، أى تمثيلا لفسوه و شيوعه.

أى لا تغيّر بتذكير و لا بتأنيث، و لا بإفراد أو تشبيه أو جمع فى حال مضربها عن حال موردها.

أى قوله: «لأن الاستعاره» علّه للمعلل مع علته، أى و صحّ هذا الحكم، و هو عدم تغيّر الأمثال بهذه العلّه، لأن الاستعاره يجب أن تكون عين لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه الذى هو مضربه.

أى فلو تطرّق تغيّر إلى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه، فلا يكون المثل استعاره فلا يكون مثلا، لأن الاستعاره أعمّ من المثل فإن المثل فرد منها إلا أنه مخصوص بالفسو، فإذا لم يكن استعاره لم يكن مثلا، لأن رفع الأعمّ يستلزم رفع الأخصّ.

و الحاصل إن تغيّر اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به، و رفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعاره، لأنها أخصّ منه، إذ كلّ استعاره لفظ المشبه به، و ليس كلّ لفظ المشبه به استعاره، فيلزم من رفعه رفعها، و يلزم من رفعها رفع ما هو أخصّ منها، و هو المثل.

أى لأجل كون الأمثال لا تغيّر.

أى المضارب جمع مضرب، و هو الموضع الذى يضرب فيه المثل، و يستعمل فيه لفظه، و المستعار له و ذلك كحاله من طلب شيئا بعد ما تسبّب فى ضياعه، و أمّا المورد فهو

تذكيرا و تأنيثا و أفرادا و تثنيه و جمعا، بل ينظر إلى مواردها كما يقال للرجل: الصَّيف ضيعت اللبن، بكسر تاء الخطاب، لأنه في الأصل لامرأه (١) .

[فصل] في بيان الاستعارة بالكناية و الاستعارة التخيلية

و لما كانتا عند المصنّف (٢) أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز (٣) أورد لهما فصلا على حده، ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة، فقال [قد

المستعار منه لفظ المثل، و ذلك كحاله المرأه التي طلبت اللبن بعد تسببها في ضياعه، و الحاصل إنّ المثل كلام استعمل في مضربه بعد تشبيهه بمورده، فمضربه ما استعمل فيه الكلام الآن و مورده ما استعمل فيه الكلام أولا.

أى امرأه كانت تحت شيخ كبير السن فكرهته، و طلبت منه الطلاق، فطلقها في زمن الصَّيف، ثم تزوجت شايًا فقيرا فأصابها جذب، فأرسلت تطلب لبنا من زوجها الأول، فقال زوجها الأول للرسول: قل لها في الصَّيف ضيعت اللبن، يعنى لما سئلت الطلاق في الصَّيف أوجب ذلك أن لا يعطى لها لبن، و إنّما خصّ زمان الصَّيف، لأنّ سؤالها الطلاق كان في الصَّيف، ثم ضرب في كلّ قضيه تضمّنت طلب شيء بعد تضييعه، و شبه في ذلك حال المضرب بحال المورد على سبيل الاستعارة التمثيلية.

[فصل في بيان الاستعارة بالكناية و الاستعارة التخيلية]

@

[فصل في بيان الاستعارة بالكناية و الاستعارة التخيلية]

أى هذا الكلام من الشّارح كالاقتدار من قبل المصنّف حيث قال المصنّف: «فصل»، و لم يستصحب اتصال الكلام بعضه ببعض، مع أنّ البحث بعد الفصل أيضا في الاستعارة.

و حاصل الاعتذار:

إنّ البحث بعد الفصل و إن كان في الاستعارة، إلا أنّ الاستعارة بالكناية و التخيلية عند المصنّف غير داخلين في تعريف المجاز الذي هو الاستعارة التمثيلية، أورد المصنّف لهما فصلا مستقلا ليكمل بحث الاستعارة.

أى في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له مع قرينه مانعه من إرادته، و وجه عدم دخولهما فيه أنّ المجازيّة من عوارض الألفاظ، و هما عند المصنّف ليستا بلفظين، بل هما فعّالان من أفعال النَّفس، أحدهما كما سيصرّح هو التّشبيه المضمّر في النَّفس، و الآخر إثبات لوازم المشبّه به للمشبّه.

يضمّر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه (١) سوى المشبه (٢) أو أمّا وجوب (٣) ذكر المشبه به فإنما هو في التشبيه المصطلح عليه، وقد عرفت أنه غير الاستعاره بالكنايه. [و (٤) يدلّ عليه] أي على ذلك التشبيه المضمّر في النفس [بأن يثبت للمشبه أمر مختصّ بالمشبه به] من غير أن يكون هناك (٥) أمر متحقّق حسًا أو عقلا، يطلق عليه اسم ذلك الأمر، [فيسمّى التشبيه (٦)] المضمّر في النفس [استعاره بالكنايه أو مكّنيًا عنها] أمّا الكنايه فلأنّه لم يصرح به، بل إنّما دلّ عليه بذكر خواصّه و لوازمه، و أمّا

أي أركانه الأربعة، أي المشبه و المشبه به و الإداه و وجه الشبه.

أي لا- يصرح إلّا- بالمشبه، و إنّما اقتصر على التصريح به، لأنّ الكلام يجري على أصله، و المشبه هو الأصل، و لو صرح معه بالمشبه به أو بالأداه لم يكن التشبيه مضمرا.

أي قوله: «و أمّا وجوب ذكر المشبه» جواب عمّا يقال: قد سبق في التشبيه أنّ ذكر المشبه به واجب في التشبيه البتّه، و هذا يناقض قول المصنّف، فلا يصرح... .

و حاصل الجواب: إنّ ما سبق من وجوب ذكر المشبه به في التشبيه إنّما هو في التشبيه المصطلح عليه، و هو ما لا يكون على وجه الاستعاره بحيث يدلّ عليه بالأداه ظاهره أو مقدّره، و أمّا التشبيه الذي على وجه الاستعاره فلا يذكر فيه المشبه به باقيا على معناه الحقيقي.

أي قيل الواو بمعنى مع، أي مع الدلالة على التشبيه من المتكلمّ بأمر هو أن يثبت للمشبه أمر مختصّ بالمشبه به، أي لا- يوجد ذلك الأمر في المشبه كالأظفار مثلا، لا أنّه لا يوجد في غير المشبه به أصلا، فإنّ الأظفار توجد في غير السبع لكن لا توجد في المتيه.

أي من غير أن يكون هناك للمشبه أمر متحقّق حسًا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاصّ بالمشبه به، كما في قولك أظفار المتيه نشبت بفلان، فإنّه ليس للمشبه أعنى: المتيه أظفار محقّقه حسًا أو عقلا يطلق عليها لفظ الأظفار، و إنّما وجد مجرد إثبات لازم المشبه به للمشبه لأجل الدلالة على التشبيه المضمّر.

أي و حاصل الكلام في المقام أنّه قد وجد على ما ذكره المصنّف فعلاّن: أحدهما إضمار التشبيه في النفس على الوجه المذكور و الآخر إثبات لازم المشبه به للمشبه، و كلاهما يحتاج لأن يسمّى باسم لاسم الآخر، فذكر المصنّف أنّ الأمر الأول و هو التشبيه المضمّر في النفس يسمّى باسمين أحدهما استعاره بالكنايه و الآخر استعاره مكّني عنها، و ذكر أنّ الأمر

الاستعاره فمجرد تسميه خاليه عن المناسبه، [و]يسمى [إثبات ذلك الأمر]المختص بالمشبه به [للمشبه استعاره تخيليه]لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذى يخص المشبه به، و به يكون كمال المشبه به (١) أو قوامه (٢) فى وجه الشبه، ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به [كما فى قول الهذلى: و إذا المتيه (٣) أنشبت]أى علقت [أظفارها (٤)]ألفيت (٥) كل تميمه لا تنفع، التميمه الخرزه (٦) التى تجعل معاذه أى تعويذا، أى إذا علق الموت مخلبه فى شىء ليذهب به (٧) بطلت عنده الحيل. [شبه]الهذلى فى نفسه [المتيه بالسبع فى اغتيال (٨) النفوس بالقهر و الغلبه من غير تفرقه (٩) بين نفاع و ضرار]أو لا رقه لمرحوم، و لا بقيا (١٠) على ذى فضيله [فأثبت لها]أى

الثانى و هو إثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه يسمى استعاره تخيليه.

أى ذلك إذا كان ذلك الأمر خارجا عن وجه الشبه.

أى قوام المشبه به فى وجه الشبه، و ذلك إذا كان الأمر خارجا عن وجه الشبه.

أى المتيه من منى الشىء إذا قدر سمي الموت بها، لأنه مقدر.

أى مكنتها فيمن جاء أجله.

أى وجدت كل تميمه لا تنفع يعنى عن ذلك الأنشاب.

أى الخرزه بفتح الخاء و الزاء المهمله، و بعدها الزاء المعجمه المفتوحه التى تجعل معاذه، ثم المعاذه و التعويذ و العوده كلها بمعنى واحد، و هى الشىء الذى يعلق على عنق الصبيان حفظا لهم عن العين، أو الجن على زعم عوام الناس.

أى ليهلكه «بطلت عنده»، أى وقت التعليق «الحيل» جمع الحيله.

أى إهلاك النفوس.

أى فى الناس بين نفاع، أى كثير النفع منهم، و ضرار أى كثير الضرر منهم، أى أنها لا تبالى بأحد و لا ترحمه، بل تأخذ من نزلت به أيا كان بلا رقه منها على من يستحق الرحمه، لا تبقى على ذى فضيله، و ذلك شأن السبع عند غضبه.

أى بقيا اسم من أبقيت على فلان إذا رحمته، و المعنى أنه لا رحمه على ذى فضيله كعالم صالح.

المتيه [الأظفار التي لا- يكمل ذلك (١)] الاغتيال [فيه] أى فى السّبع [بدونها] تحقيقا للمبالغه (٢) فى التّشبيه، فتشبيه المتيه بالسّبع استعاره بالكنايه (٣) و إثبات الأظفار لها استعاره تخيليه. [و كما فى قول الآخر:

و لئن نطق (٤) بشكر برّك مفصحا

فلسان حالى بالشّكايه أنطق

أى و فيه إشاره إلى أنّ اغتيال النفوس و إهلاكها يتقوم و يحصل من السّبع بدون الأظفار، كالأنياب لكنّه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها.

أى قوله: «تحقيقا» علّه لقوله: «فأثبت لها الأظفار...»، أى لأجل تحقيق المبالغه الحاصله من دعوى أنّ المشبه فرد من أفراد المشبه به.

أى على مذهب المصنّف، و اعلم أنّه قد اتّفقت الآراء على أنّ فى مثل قولنا: أظفار المتيه نشبت بفلان، استعاره بالكنايه و استعاره تخيليه، لكن اختلفت فى تعيين المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان.

و محصل الاختلاف فى المكتبه يرجع إلى ثلاثة أقوال:

أحدها: مذهب السلف، و هو أنّها اسم المشبه به المستعار فى النفس للمشبه، و إنّ إثبات لازمه للمشبه استعاره تخيليه.

و ثانيها: مذهب السّكاكى، أنّها لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به ادعاء بقرينه استعاره ما هو من لوازم المشبه به لصوره متوهمه متخيله شبّهت به أثبت للمشبه.

و ثالثها: مذهب المصنّف، أنّها التّشبيه المضمّر فى النفس المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، و هو الاستعاره التّخيليه.

و محصل الخلاف فى التّخيليه يرجع إلى قولين:

أحدهما: مذهب المصنّف و القوم و صاحب الكشاف، أنّها إثبات لازم المشبه به للمشبه.

و الآخر: مذهب السّكاكى، أنّها اسم لازم المشبه به المستعار للصوره الوهميه التى أثبت للمشبه.

فعلم مما ذكرنا أنّ فى المكتبه ثلاثة أقوال، و فى التّخيليه قولين.

أى قوله: «و لئن نطق» شرط و جوابه محذوف، أى فلا يكون لسان مقالى أقوى من

شبه (١) الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود]. و هو (٢) استعاره بالكناية [فأثبت لها] أى للحال [اللسان المذى به (٣) قوامها (٤)] أى قوام الدلالة [فيه] أى فى الإنسان المتكلم، و هذا الإثبات استعاره تخيليه، فعلى هذا (٥) كل من لفظى الأظفار و المتية حقيقه مستعمله فى معناها الموضوع له، و ليس فى الكلام مجاز لغوى (٦)

لسان حالى، فحذف الجواب و أقام لازمه، و هو قوله:

«لسان حالى» مقامه،

و قوله: «بشكر برك» متعلق ب «مفصحا» أى و لئن نطقت بلسان المقال مفصحا بشكر برك، و قوله: «بالشكايه» متعلق بأنطق، أى فلسان حالى أنطق بالشكايه من لسان مقالى، لأن ضررك أكثر من برك.

أى و الشاهد فى أن الشاعر «شبه الحال بإنسان متكلم فى الدلالة على المقصود» .

أى تشبيه الحال استعاره بالكناية، و ليس للحال أمر ثابت حسيًا أو عقلا أجرى عليه اسم اللسان، بل إطلاق الاسم ههنا على ما هو و همى، فتشبيه الحال استعاره بالكناية، و إثبات اللسان للحال استعاره تخيليه.

أى بسبب اللسان وجود الدلالة على المقصود، إذ لو لم يكن للإنسان لسانه لم تحصل الدلالة على المقصود.

أى المذى حصل به قوام تلك الدلالة، و أصل قوام الشىء ما يقوم به و يوجد منه، كأجزاء الشىء و لذلك يقال للخيط التى يصنع منها الحبل إنها قوامه، و المراد به هنا وجوده و تحققه، و من المعلوم أن قوام الدلالة فى الإنسان المتكلم من حيث إنه متكلم إنما هو باللسان.

أى فعلى ما ذكرنا من أن تشبيه المتية بالسبع استعاره بالكناية، و إثبات الأظفار لها استعاره تخيليه.

أى لأن المجاز اللغوى عباره عن الكلمه المستعمله فى غير ما وضع له لعلاقه مع قرينه، و ليس فى الكلام أعنى قوله:

«و إذا المتية أنشبت أظفارها»، لفظ مستعمل فى غير ما وضع له على كلام المصنّف، و إنما المجاز المذى فى ذلك الكلام هو إثبات شىء لشىء ليس هو له و هذا مجاز عقلى، كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق فى المجاز العقلى.

و الاستعاره بالكنايه و الاستعاره التخييليه فعلان (١) من أفعال المتكلم متلازمان (٢) ، إذ التخييليه يجب أن تكون قرينه للمكتيه البتّه (٣) ، و المكتيه يجب أن تكون قرينتها تخييليه (٤) البتّه فمثل قولنا (٥) : أظفار المتيه الشبيهه بالسبع أهلكت فلانا، يكون ترشيحا للتشبيه، كما أنّ أطولكنّ في قوله (٦) عليه السلام: [أسرعكنّ لحوقا أطولكنّ

الفعل الأول هو التشبيه المضمّر و الثّاني إثبات لازم المشبّه به للمشبّه فلا يكون من المجاز اللّغوي، لأنّه من عوارض الألفاظ.

أى كلّ منهما لازمه للأخرى فلا توجد أحدهما بدون الأخرى.

أى فلا توجد التخييليه بدون المكتيه، قوله: «إذ التخييليه» تعليل لقوله: «متلازمان» ، و إنّما يجب أن تكون التخييليه قرينه للمكتيه، لأنّ الاستعاره المكتيه لا- بدّ لها من أن يثبت للمشبّه شىء من اللّوازم المساويه للمشبّه به، و هذا الإثبات لا يتصوّر إلّا بطريق التخييليه.

أى عند المصنّف كالقوم خلافا لصاحب الكشّاف، و اعلم أنّ المصنّف إنّما خالف القوم فى المكتيه بخلاف التخييليه، فإنّه موافق لهم فيها، و السكاكى يخالفهم فى كلّ من المكتيه و التخييليه.

أى الأولى، فمثل الأظفار فى قولنا... ، و هذا جواب عمّا يقال كيف تقول: إنّ المكتيه و التخييليه متلازمان مع أنّ التخييليه قد وجدت بدون المكتيه فى المثال المذكور، لأنّه صرّح فيه بالتشبيه، و هو كما يمنع فى المصرّحه يمنع فى المكتيه.

و حاصل الجواب بالمنع، لأنّ الأظفار فى المثال المذكور ترشيح للتشبيه لا تخيل، إذ كما ترشّح الاستعاره يرشّح التشبيه، و كذلك المجاز المرسل كما فى الحديث.

و الحاصل إنّ الترشيح لا- يختصّ بالاستعاره التصريحيه، بل يكون للتشبيه، و يكون للمجاز المرسل و للمجاز العقليّ، و يكون للمكتي عنها بعد وجود قرينتها التّى هى التخييليه، و يصحّ جعله فى هذه الحاله ترشيحا للتخييليه الواقعه قرينه للمكتيه، لأنّها إمّا مصرّحه كما يقوله السكاكى، أو مجاز عقليّ كما يقوله غيره، و كلّ منهما يجوز ترشيحه.

أى قول النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم لأزواجه: «أسرعكنّ لحوقا أطولكنّ يدا»، فإنّ اليد مجاز مرسل عن النعمه لصدورها عن اليد، و قوله: «أطولكنّ» ترشيح لذلك المجاز، لأنّه مأخوذ من الطّول بالفتح، و هو الإنعام و الإعطاء، و ذلك ملائم لليد الأصليّه، لأنّ الإنعام إنّما

يدا[أى نعمه ترشيح للمجاز هذا، و لكن تفسير الاستعاره بالكنايه بما ذكره (١) المصنّف شيء لا مستند له فى كلام السلف، و لا هو مبنى على مناسبه لغويّه (٢) ، و معناها (٣) المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرّح بذكر المستعار، بل (٤) بذكر رديفه و لازمه الدالّ عليه، فالمقصود (٥) بقولنا: أظفار المتيه، استعاره السبع للمتيه كاستعاره الأسد للرجل الشجاع، إلا أنا لم نصرّح بذكر المستعار أعنى السبع، بل اقتصرنا على ذكر لازمه، و هو الأظفار لينتقل منه إلى المقصود، كما هو شأن الكنايه (٦) ،

يكون بها، فيكون ذكر «أطولكنّ» من باب الترشيح.

أى قول الشارح: «و لكن تفسير الاستعاره بالكنايه. . .» ردّ و اعتراض على المصنّف، و حاصله إنّ تفسير-الاستعاره بالكنايه بما ذكره المصنّف، أى من أنّها التشبيه المضمّر فى النفس لا مستند له فى كلام السلف، لأنّه لم ينقل عن أحد منهم مثل ما ذكره المصنّف.

أى لأنّ الكنايه فى اللغه أن يعبّر عن شيء معيّن غير صريح فى الدلاله عليه لغرض من الأغراض، و ههنا ليس الأمر كذلك، بل هو مجرد اصطلاح.

و الحاصل إنّ الاستعاره عباره عن نقل اللفظ إلى غير معناه، و إضمار التشبيه ليس فيه نقل اللفظ إلى غير معناه، حتّى يكون مناسباً لأن يسمّى بالاستعاره، كما يناسب نقل اللفظ الذى هو المجاز اللغوى.

أى معنى الاستعاره بالكنايه عند المصنّف هو نفس التشبيه المضمّر، و عند السلف استعاره لفظ المشبّه به الذى لم يصرّح به، بل صرّح برديفه و لازمه للمشبّه، هذا هو المعنى الصحيح عند الشارح.

أى بل يصرّح بذكر رديفه و لازمه فقوله: «لازمه» تفسير للرديف.

أى قوله: «فالمقصود» تفريع على المذهب المختار فى معنى الاستعاره بالكنايه، و هو ما يفهم من كلام السلف فى ذلك.

أى حيث ينتقل فيها من اللازم المساوى إلى الملزوم، و الحاصل إنّ قولنا: «أظفار المتيه نشبت بفلان» ، يقصد بالمتيه السبع، و يجعل الكلام حينئذ كنايه عن تحقّق الموت، فنشبت المتيه أظفارها بفلان، بمعنى نشبت السبع أظفارها به كنايه عن موته، فالمقصود استعاره السبع للمتيه كاستعاره الأسد للرجل الشجاع، فإذا استعمل بهذا القصد فقد صحّ أنا

فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به (١) ، و المستعار منه هو الحيوان المفترس، و المستعار له هو المتيه.

قال صاحب الكشاف: إن من أسرار البلاغه و لطائفها أن يسكتوا (٢) عن ذكر الشيء (٣) المستعار، ثم يرمزوا (٤) إليه بذكر شيء، من رواده، فيتبها بذلك الرمز على مكانه (٥) نحو: شجاع يفترس أقرانه (٦) ، ففيه (٧) تنبيه على أن الشجاع أسد.

هذا كلامه و هو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه (٨) .

لم نصرح بالمستعار الذي هو السبع، بل كئينا عنه، و تبهنا عليه بمرادفه لينتقل منه إلى ما هو المقصود استعارته.

أى بل كئى عنه برديفه و لازمه.

أى البلغاء.

أى اللفظ المستعار.

أى يثيروا إليه بذكر شيء من رواده إلى ملائمه، و هو الأظفار فى المثال المعروف.

أى على وجود ذلك الشيء المستعار المسكوت عن ذكره، فالمكان هنا مصدر لكان التامه.

أى فقد شبه الشجاع بالأسد تشبيها مضمرًا فى النفس، و ادعى أنه فرد من أفراده و استعير له اسمه على طريق الاستعاره بالكنايه، و إثبات الافتراس تخييل، و هو عند صاحب الكشاف مستعار لإهلاك الأقران، فهو استعاره تحقيقته قرينه للمكثيه.

أى فى هذا الكلام تنبيه على أن الشجاع ثبت له الأسديه و أنه فرد من أفراده، و قد رمز لذلك بشيء من رواده و هو الافتراس.

أى فصريح كلام الكشاف موافق للمأخوذ من كلام السلف فى معنى الاستعاره بالكنايه، إلا أنه يخالفهم فى قرينتها، و ذلك لأنها عند السلف يجب أن تكون تخييليه، و أما عند صاحب الكشاف فلا يجب أن تكون تخييليه بل قد يكون تحقيقته.

فضابط قرينتها عنده أن يقال إن لم يكن للمشبه لازم يشبه ما هو مرادف للمشبه به كانت القرينه تخييليه، كما فى أظفار المتيه، أى مخالبتها نشبت بفلان، و إن كان للمشبه لازم يشبه

و سيجيء (١) الكلام على ما ذكره السيكاكي [و كذا (٢) قول زهير: صحا] أى سلا (٣) مجازا (٤) من الصحو، خلاف السكر [القلب عن سلمى و أقصر باطله].

ما هو مرادف للمشبّه به، كانت تلك القرينه استعاره تحقيقيه، كما فى قولك: شجاع يفترس أقرانه، فالقرينه لاستعاره الأسد للشجاع عند السلف تخيليه، و هى إثبات الافتراس الذى هو من روادف الأسد للشجاع.

و أقيا صاحب الكشاف فيقول: إنه شبه الشجاع بالأسد، و ادعى أنه فرد من أفراده و استعير فى النفس اسمه له على طريق الاستعاره بالكنايه، و شبه بطش الشجاع و قتله لأقرانه بافتراس الأسد، و استعير اسم المشبّه به للمشبّه، و اشتق من الافتراس يفترس، بمعنى يبطش و يقتل على طريق الاستعاره التصريحيه التحقيقيه التبعيه، فالقرينه حينئذ هى الاستعاره التحقيقيه لا التخيليه.

أى جواب عما يقال: إن الشارح لم يتعرض فى الاستعاره بالكنايه هنا إلا لمذهب السلف، و لم يتعرض هنا لمذهب السيكاكي فيها. و حاصل جواب الشارح أن مذهبه فيها سيأتى الكلام عليه فلا حاجه إلى التعرض بمذهبه هنا.

أى مثل «و لئن نطقت. . .». قول زهير، أى مثله فى كون الاستعاره بالكنايه و التخيليه فيها ممّا يكون به قوام وجه الشبه.

أى تفسير صحا بسلا بيان للمعنى المراد من اللفظ قوله: «سلا»، مأخوذ من السلو، و هو زوال العشق و الحزن.

أى «مجازا» نصب على الحال، و العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمه التفسير، أى أفسره بسلا حال كونه مجازا، فشبه السلو العدى هو زوال العشق من القلب بالصحو العدى هو زوال السكر و الإفاقه منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المرشد و المصالح، و استعار اسم المشبّه به للمشبّه، ثم اشتق من الصحو صحا بمعنى سلا، فصحا بمعنى سلا، كما قال الشارح استعاره تصريحيه تبعيه، قوله: «عن سلمى» أى عن حب سلمى، أى رجع القلب عن حبها بحيث حبها منه، و أل فى «القلب» عوض عن المضاف إليه، أى قلبى، و الضمير فى باطله يعود إلى القلب، و باطل القلب ميله إلى الهوى.

يقال: أقصر (١) عن الشئ، إذا أقلع عنه أى (٢) تركه و امتنع عنه (٣) أى امتنع باطله (٤) عنه و تركه (٥) بحاله [و عرى (٦) أفراس الصبا و رواحله (٧) ، أراد[زهير [أن يبين (٨) أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبه

أى أقصر فلان عن الشئ.

أى تفسير للمتن.

أى امتنع عنه مع القدره عليه، و هذا إشاره لبيان المعنى اللغوى للإقصار.

أى انتفى باطل القلب عنه، هذا تفسير لقول الشاعر:

«و أقصر باطله»، و إشاره إلى أن المراد من الإقصار معناه المجازى و هو مطلق الامتناع.

أى و ترك الباطل ذلك القلب ملتبسا بحاله الأصلي، و هو الخلو من العشق، و تفسير لقوله: «أى امتنع باطله عنه» .

أى عرى القلب، أى يكون نائب الفاعل ضمير القلب، و أفراس بالنصب مفعوله الثانى.

أى و الزواحل جمع راحله، و هو البعير القوى فى الأسفار، و معنى تعريه القلب عن أفراس الصبا و عن رواحله أن يحال بينه و بين تلك الأفراس و الزواحل، بحيث تزال عنه، و يحتمل أن يكون نائب فاعل عرى هو الأفراس فيكون المعنى أن أفراس الصبا و رواحله عريت من سروجها و عن رحالها التى هى آلات ركوبها للإعراض عن السير المحتاج إليها فيه.

أى يبين بهذا الكلام. و اعلم أن البيت المذكور يحتمل أن تكون الاستعاره المعتبره فيه بالكنايه، و أن تكون تحقيقيه، فأشار المصنف إلى تحقيق معنى الاستعاره بالكنايه فى البيت إلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله: «أراد...» .

و أما على مذهب صاحب الكشاف من جواز كون قرينه المكتبه تحقيقيه فلا تنفى المكتبه عند الحمل على التحقيقيه.

و أشار إلى تحقيق معنى الاستعاره التحقيقيه فيه، و إلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله: بعد «و يحتمل...» ، و من العلوم أنه عند حمل الاستعاره فى البيت على التحقيقيه تنفى الاستعاره بالكنايه عند المصنف و كذا عند القوم، لأنهم يقولون إن المكتبه و التخيليه متلازمان لا توجد أحدهما بدون الأخرى.

من الجهل و الغي (١) و أعرض عن معاودته (٢) فبطلت آلاته (٣)[الضمير في معاودته و آلاته لما كان يرتكبه [فشبهه] زهير في نفسه [الصبا (٤) بجهه من جهات المسير كالحيج و التجاره قضى منها] أى من تلك الجهه [الوتر (٥) فأهملت (٦) آلاتها]

قوله: «من الجهل و الغي» بيان ل «ما» ، و المراد بالجهل و الغي الأفعال التي يعد مرتكبها جاهلا- بما ينبغى له فى دنياه أو فى آخرته، و يعد بسببها من أهل الغي، أى عدم الرشد لارتكابه ما يعود عليه بالضرر من المعصيه، و ما ينكره العقلاء.

قوله:

«و أعرض عن معاودته» عطف على قوله: «ترك» ، أى أنه ترك ما كان مرتكبا له زمن المحبه من الجهل و الغي، و أنه أعرض عن معاودته بالعزم على ترك الرجوع إليه، و هذا مستفاد من قوله: «و أقصر باطله» لأن معناه كما مر امتنع باطله عنه و تركه بحاله، و لو كان القلب قاصدا للمعاوده لما تركه لم يكن مهملا لآلاته بالكليه، فلم يكن باطله تاركا له على حاله الأصلى.

قوله:

«فبطلت آلاته» أى فلما أعرض عما كان مرتكبا له زمن المحبه من الجهل و الغي بطلت آلاته التي توصل إليه من حيث إنها توصل إليه من الحيل و المال و الإخوان و الأعوان و المراد بطلانها تعطيلها.

أى الصيبا بالكسر مع القصر بمعنى الميل إلى الجهل الذى أهمله و أعرض عنه فتعطلت آلاته، و الصيبا بالمعنى المذكور بمنزله جهه من الجهات، أعرض عنها بعد قضاء الوطر، فشبهه فى نفسه ذلك الصيبا بجهه من الجهات التي يسار إليها لأجل تحصيل حاجه كجهه الحج و جهه الغزو و جهه التجاره فقول المصنف: «كالحيج...» -على حذف مضاف، أى كجهه الحج و هذا بناء على أن المراد بجهه المسير هو الغرض الذى يسير السائر لأجله كالحيج و طلب العلم و التجاره، و حينئذ فلا حاجه إلى تقدير.

أى الحاجه الحامله على ارتكاب الأسفار لتلك الجهه بأن وصل إلى المقصود من تلك الجهه بعد ما سافر إليها، و رجع منها إلى المسكن.

أى فلما قضى منها الوطر أهملت آلاتها الموصلة إليها، مثل الأفراس و الزواحل و الأعوان و الأقوات السفرية.

ص: ١٨٥

ووجه الشبه (١) الاشتغال التام و ركوب المسالك (٢) الصعبه فيه (٣) غير مبال بمهلكه (٤) و لا محترز عن معركه، و هذا التشبيه المضمّر في النفس استعاره بالكنايه [فأثبت له] أى للصبا بعض ما يخص تلك الجهه، أعنى [الأفراس و الزواحل] التى بها قوام جهه المسير (٥) و السفر فإثبات الأفراس و الزواحل استعاره تخيليه.

[فالصبا] على هذا التقدير (٦) [من الصبوه (٧) بمعنى الميل إلى الجهل و الفتوه] يقال: صبا يصبو صبوه و صبوا، أى مال إلى الجهل و الفتوه، كذا فى الصحاح، لا من الصباء (٨) بالفتح و المدّ، يقال: صبى صباء، مثل سمع سماعا، أى لعب مع الصبيان.

[و يحتمل أنه] أى زهيرا [أراد] بالأفراس و الزواحل [دواعى النفوس و شهواتها (٩)]

أى يظهر ممّا ذكر الشارح أنّ وجه الشبه مركّب من عدّه أمور، و فيه إشارة إلى أنّ وجه الشبه فى المكتيه قد يكون مركّبا، قاله فى الأطول، و قوله: «الاشتغال التام» أى لأجل تحصيل المراد.

أى سلوك المسالك الصعبه فى كلّ من السير و الصبا.

أى فى الصبا.

أى من غير مباله فى ذلك الشغل بمهلكه تعرض فيه، و لا احتراز عن معركه تنال فيه.

أى قوام المسير إلى الجهه.

فإن قلت: كثيرا ما تقطع المسافات بدون الأفراس و الزواحل بل المشى، و حينئذ فالمناسب أنّ بها كماله لا قوامه.

قلت: الكلام فى السير المعتدّ به، و هو الذى يتحقّق به الوصول بسرعه، و هو لا يكون عادة بدون الأفراس و الزواحل، و لو باعتبار حمل زاد المسافر و مائه، أو الكلام باعتبار الغالب بمعنى أنّه فى الغالب لا يتأتّى قطعها إلاّ بما ذكر.

أى و هو أن يكون الصبا مشبها، و جهه المسير مشبها بها.

أى مأخوذ منها فيفسر بمعناها

أى أنّه لا يكون مأخوذا من الصبا بالمدّ بحيث يفسر بمعناه، و هو اللّعب مع الصبيان

أى فشبه دواعى النفوس و شهواتها بالأفراس بجامع أنّ كلا منهما آله لتحصيل ما لا يخلو الإنسان عن المشقه فى تحصيله، و استعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره

و القوى الحاصله لها (١) فى استيفاء اللّمذات، أو [أراد بها (٢) [الأسباب الّتى قلّمّا تتأخذ فى اتّباع (٣) الغىّ (٤) إلّا أوان الصّبا] أو عنفوان (٥) الشّباب، مثل (٦) المال و المنال (٧) و الإخوان و الأعوان. [فتكون الاستعاره أى استعاره الأفراس و الزواحل [تحقيقه] لتحقّق معناها عقلا إذا أريد بهما الدّواعى، و حسّا إذا أريد بهما أسباب اتّباع الغىّ من المال و المنال (٨) .

التّصريحه التّحقيقه، و عطف الشّهوات على دواعى النّفوس فى كلام المصنّف من قبيل عطف المرادف، لأنّ الدّواعى هنا هى الشّهوات.

أى للنّفوس، و المراد بالقوى الشّهوات و الدّواعى إن أريد بها ما يحملها على استيفاء اللّمذات.

أى بالأفراس و الزواحل الأسباب الظّاهريه فى اتّباع الغىّ مثل المال و الأعوان، فشبهه تلك الأسباب بالأفراس و الزواحل بجامع أنّ كلا يعين على تحصيل المقصود، و استعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التّصريحه التّحقيقه.

أى تجتمع و تتفق، مأخوذ من قولك: تأخذت هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعضد بعض.

أى عند اتّباع أفعال الغىّ أى إنّ هذه الأسباب قلّ أنّ يعين بعضها على ارتكاب المفسد إلّا فى أوان الصّبا، فإنّها تدعو الشّخص لذلك.

أى أوّل الشّباب، لأنّ هذا على الاحتمال الثّانى المأخوذ من الصّبا إلى اللّعب مع الصّبيان، و حينئذ فى البيت حذف مضاف، أى نهايه الصّبا، أى اللّعب مع الصّبيان و هو أوان ابتداء الشّباب.

أى تمثيل للأسباب.

أى المنال بضمّ الميم، أى ما يطلب و ينال، و عطفه على ما قبله من عطف العامّ على الخاصّ.

أى على هذا لا يكون فى البيت استعاره مكّتيه و لا تخيليه، و إنّما تكون فيه استعاره تحقيقه تصرّيحيه.

مثل المصنّف بثلاثة أمثله: الأوّل ما تكون (١) التّخيّليّه إثبات ما به كمال المشبّه به، و الثّاني ما تكون (٢) إثبات قوام المشبّه به، و الثّالث ما تحتل (٣) التّخيّليّه و التّحقّقيّه.

[فصل (٤)]

في مباحث (٥) من الحقيقه و المجاز و الاستعاره بالكنايه و الاستعاره التّخيّليّه

أى كلام تكون التّخيّليّه فيه إثبات ما به كمال المشبّه به، و هو قوله: «إذ المتيه أنشبت أظفارها»، فما في قوله:

«ما تكون. . .» نكره موصوفه، و العائد محذوف على حدّ و اتّقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً (١)، و لا يصحّ أن تكون ما موصوله، لأنّ العائد مجرور بحرف ليس الموصول مجرور به.

أى و الثّاني كلام تكون التّخيّليّه فيه إثبات قوام المشبّه به، و هو قوله: «لئن نطقت. . .» .

أى و الثّالث كلام تحتل الاستعاره فيه التّخيّليّه و التّحقّقيّه، ففاعل «تحتل» ضمير عائد إلى الاستعاره، و التّخيّليّه بالتّصّب مفعوله، و هو قوله: «صحا القلب عن سلمى. . .»، فإنّ إثبات الأفراس و الرّواحل للصّبي لم يكن فيه أمر متحقّق في الصّبي يطلق عليه الأفراس و الرّواحل، بخلاف ما إذا أريد بهما الدّواعى و الأسباب المذكوره، فإنّه كان ههنا أمر متحقّق عقلا أو حسّاً، فتكون الاستعاره في المثال الثّالث على الاحتمال الأوّل تخيّلته، و على الاحتمال الثّاني تحقّقيّه.

[فصل في مباحث من الحقيقه و المجاز و الاستعاره بالكنايه و التّخيّليّه]

@

[فصل في مباحث من الحقيقه و المجاز و الاستعاره بالكنايه و التّخيّليّه]

أى هذا فصل.

ولمّا كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقه و المجاز، و بحث الاستعاره بالكنايه و الاستعاره التّخيّليّه مخالفا لما ذكره المصنّف في عدّه مواضع، أراد أن يشير إليها بعد نقل كلام المفتاح، و إلى ما فيها من القيود المحتاجه إلى البيان و التّوضيح و إلى ما عليها من الرّدود و الإشكالات التي يأتي بيانها تفصيلا، فوضع لذلك فصلا فقال فصل.

أى المراد بالمباحث القضايا، لأنّ المباحث جمع مبحث بمعنى محلّ البحث—و هو إثبات المحمولات للموضوعات.

ص: ١٨٨

وقعت (١) في المفتاح مخالفه لما ذكره المصنّف، و الكلام (٢) عليها [عزّف السِّكَاكِي الحقيقه اللّغويّه] أي غير العقليّه (٣) بالكلمه (٤) المستعمله (٥) فيما (٦) وضعت هي له من غير تأويل في الوضع (٧) ، و احترز بالقيّد الأخير] و هو قوله: من غير تأويل في الوضع [عن الاستعاره (٨) على أصحّ القولين] و هو القول بأنّ الاستعاره (٩) مجاز لغوي

أي قوله: «وقعت» صفه ل «مباحث» .

أي قوله: «و الكلام عليها» ، عطف على «مباحث» ، أي في الكلام على تلك المباحث من الاعتراضات.

أي هذا التفسير إشاره إلى أنّ المراد باللّغويّه ما قابل العقليّه التي هي إسناد الفعل أو معناه لما هو له، لا ما قابل العرفيه و الشرعيّه، و حينئذ فتشمل العرفيه و الشرعيّه.

أي الكلمه جنس خرج عنه اللفظ المهمل، و غير اللفظ مطلقا.

أي قوله: «المستعمله» فصل خرج به الكلمه الموضوعه قبل الاستعمال، فلا تسمّى حقيقه و لا مجازا.

أي في المعنى الّذي وضعت هي، أي تلك الكلمه له هذا فصل ثان خرج به الكلمه المستعمله في غير ما وضعت له بكلّ اصطلاح فإنّه مجاز قطعاً أو غلط.

أي في الوضع الّذي استعملت تلك الكلمه بسببه، هذا فصل ثالث خرجت به الاستعاره لأنّها كلمه استعملت فيما وضعت له مع التّأويل في ذلك الوضع، بخلاف الحقيقه فإنّها كلمه مستعمله فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، و إلى هذا أشار بقوله: «و احترز» أي السِّكَاكِي «بالقيّد الأخير» .

أي الاحتراز عن الاستعاره إنّما هو بناء على أصحّ القولين.

أي كلفظ الأسد في: لقيت أسداً في -الحمام، أو رأيت أسداً يرمى، مراداً به الرّجل الشّجاع «مجاز لغوي لكونها مستعمله في غير الموضوع له الحقيقي» يعني الرّجل الشّجاع.

و قوله: «على أصحّ القولين» متعلّق ب «احترز» ، أي و هذا الاحتراز بناء على أصحّ القولين، و أمّا على القول الآخر، و هو أنّها مجاز عقليّ بمعنى أنّ التصرّف في أمر عقليّ و هو جعل غير الأسد، أي الرّجل الشّجاع أسداً، فاللفظ حينئذ استعمل فيما هو موضوع له، فيكون لفظ الأسد حقيقه لغويّه، فلا يصحّ الاحتراز عنها، بل يخرج بالقيّد الأخير المجاز المرسل فقط.

لكونها مستعمله في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها، و أما على القول بأنها مجاز عقليّ و اللفظ مستعمل في معناه اللغوي (١) فلا- يصحّ الاحتراز عنها (٢) [فإنّها] أي إنّما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة، لأنّها [مستعمله فيما وضعت له بتأويل (٣)] أو هو ادعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به يجعل أفراده قسمين:

و الحاصل:

إنّ السّيكاكى لما بنى تعريفه على هذا القول الأصحّ، و هو أنّ الاستعارة مجاز لغويّ، احتاج لزياده قيد لإخراجها، و ذلك القيد هو أنّ وضع الحقيقيه لا- تأويل فيه و لا- ادعاء، و وضع الاستعارة فيه تأويل و ادعاء، و هذا هو المراد بقوله: «من غير تأويل في الوضع».

و أما على القول بأنها-مجاز عقليّ، أي مجاز سببه التصرف في أمور عقليّه، أي غير ألفاظ كجعل الفرد الغير المتعارف من أفراد المعنى المتعارف للفظ، مثل جعل الشّجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس الّذى هو معنى متعارف للأسد، فليس المراد بكون الاستعارة مجازا عقليا على هذا القول إنّها من أفراد المجاز العقليّ المصطلح عليه فيما تقدّم، و هو إسناد الفعل أو ما في معناه لغير من هو له.

أي الأسد ثمّ هذا الفرد الغير المتعارف، كالشّجاع مثلا معنى لغويّ للأسد بسبب الادعاء، و جعل الأسد شاملا له.

أي عن الاستعارة بقوله:

«من غير تأويل في الوضع» لوجوب دخولها في التّعريف، لأنّها من جملة المحدود على هذا القول، لكونها حقيقه لغويّه، ففي الاستعارة و إن كانت تعدّ الكلمه مستعمله فيما وضعت له، لكن ليس الاستعمال فيها من غير تأويل، بل بالتأويل و الادعاء المذكور، فهذا القيد الأخير أعنى من غير تأويل، -ذكر ليحترز به عن الاستعارة.

أي بواسطه تأويل في الوضع، أو أنّ الباء للملابسه متعلّقه ب «وضعت» أي فيما وضعت له وضعا ملتبسا بتأويل و صرف للوضع عن الظاهر، فإنّ الظاهر فيه ليس الادعاء، بل على سبيل التّحقيق.

ص: ١٩٠

متعارفا و غير متعارف [و عَرَفَ] السَّكَاكِي [المجاز اللغوي (١) بالكلمه المستعمله] في غير ما هي موضوعه له (٢) بالتحقيق (٣) استعمالا في الفير (٤) بالنسبه إلى نوع (٥) حقيقتها

[مما افاده السكاكي]

[تعريف السكاكي للمجاز اللغوي]

@

[تعريف السكاكي للمجاز اللغوي]

اشاره

أى الذى هو مقابل الحقيقه اللغويه التى عَرَفَهَا أَوْلَا، و حينئذ فالمراد به غير العقلي فيشمل الشرعى و العرفي.

أى المستعمله فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمه له.

أى الباء للملابسه متعلقه بالموضوعه، أى المستعمله فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت له الكلمه وضعا ملابسا للتحقيق، أى لتحقيقه، أى تثبيته و تقريره فى أصله، بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الذى هو تعيين اللفظ للدلاله على المعنى بنفسه، فخرج بقوله: فى غير ما وضعت له الكلمه المستعمله فيما وضعت له وضعا تحقيفا، و أدخل بقيد التحقيق الكلمه المستعمله فيما وضعت له بالتأويل، أعنى الاستعاره التى هى مجاز لغوى على ما مر.

أى قوله: «استعمالا فى الغير» مفعول مطلق لقوله: «المستعمله» و إنما صرّح به مع فهمه من قوله: «المستعمله فى غير ما هى موضوعه له» توطئه لذكر الغير بعده ليتعلق به قوله: «بالنسبه. . .»، و لو حذفه و تعلق قوله: «بالنسبه» بغير من قوله: «فى غير ما هى موضوعه له» لكان جائزا لكنّه موهم لطول الفصل.

أى إضافه النوع إلى الحقيقه بيانيه، و المراد بنوع حقيقتها اللغويه إن كانت حقيقه لغويه، أو الشرعيه إن كانت شرعيه، أو العرفيه إن كانت عرفيه.

فحاصل المعنى أنّ لفظ الصّلاه عند اللغوي حقيقه فى الدّعاء، فإذا استعمله اللغويّ فى المعنى الشرعى أعنى الأفعال و الأقوال صدق عليه أنّه كلمه مستعمله فى معنى مغاير لما هى موضوعه له، و مغايرته لذلك بالنسبه إلى معناها الحقيقى عند اللغويّ لأنّ نوع حقيقتها المعنى اللغويّ، و المعنى الشرعى مغاير لها، فتكون الكلمه مستعمله فى غير معناها اللغويّ فتكون مجازا لغويا، و كذا استعمال لفظ الصّلاه فى الدّعاء عند الشرعى يصدق عليه أنّه كلمه مستعمله فى غير معناها الشرعى، فتكون مجازا شرعيا.

و لو كان نوع حقيقتها عرفيا كلفظ الدّابه لذوى القوائم الأربعة، و استعمل فيما يدبّ على الأرض صدق عليه أنّه كلمه مستعمله فى معنى مغاير لمعناها الحقيقى عند العرف، فتكون الكلمه مجازا عرفيا عامّا أو خاصّا.

مع قرينه مانعه عن إرادته معناها في ذلك النوع، وقوله: بالنسبه، متعلق بالغير (١)، و اللام في الغير للعهد، أى المستعمله فى معنى غير المعنى المذى الكلمه موضوعه له فى اللغه أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبه إلى نوع حقيقه تلك الكلمه، حتى لو كان نوع حقيقتها لغويًا تكون الكلمه قد استعملت فى غير معناها اللغوى فتكون مجازا لغويًا، و على هذا لقياس.

و لما كان قوله (٢): استعمالا فى الغير بالنسبه إلى نوع حقيقتها،

أى تعلقًا معنويًا أو تعلقًا نحويًا، و الأول بأن يكون المجرور نعتًا للغير، فيكون التقدير استعمالًا فى غير كائنه مغايرته و حاصله بالنسبه إلى ذلك النوع، و الثانى بأن يكون التعلق على ظاهره، فيكون التقدير استعمالًا فى معنى مغاير للأصل بالنسبه إلى ذلك النوع من الحقيقه التى عند المستعمل، فإذا كانت الكلمه موضوعه فى عرف الشرع لمعنى، ثم استعملت فى شىء آخر كانت مجازا شرعيًا، و إن كانت موضوعه فى اللغه لمعنى، ثم استعملها اللغوي فى معنى آخر كانت مجازا لغويًا، و كذا إذا كانت موضوعه فى العرف لمعنى و استعملها أهل العرف فى غيره كانت مجازا عرفيًا.

أى قول السيكاكى، و هذا الكلام من الشارح جواب عميًا يقال من أن السيكاكى لم يقل فى اصطلاح به التخاطب، فما نقله المصنّف عنه ليس عنه بل تقول عليه.

و حاصل جواب الشارح:

إنّ المصنّف نقل ذلك عنه بالمعنى، فيرد عليه ثانياً بأنّه لماذا لم ينقل عنه باللفظ الصادر منه.

فأجاب الشارح ثانياً:

بأنّ ما عدل إليه المصنّف أوضح و أدلّ على المقصود، و إنّما كان أدلّ، لأنّ قوله: «بالنسبه إلى نوع حقيقتها» ربّما يتوهم منه أنّ المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص، أى كونها حقيقه لغويّه أو شرعيّه أو عرفيه، مع أنّ المراد ما هو أعمّ من ذلك بخلاف قوله:

«فى اصطلاح به التخاطب» فإنّه لا توهم فيه، لأنّ المعنى بشرط أن تكون تلك المغايره فى الاصطلاح المذى يقع به التخاطب و الاستعمال أعمّ من أن يكون المستعمل لغويًا أو شرعيًا أو عرفيًا.

بمنزله (١) قولنا: فى اصطلاح به التّخاطب، مع كون هذا أوضّح و أدلّ على المقصود أقامه المصنّف مقامه آخذاً بالحاصل من كلام السيكاكى فقال [فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التّخاطب مع قرينه مانعه عن إرادته] أى إرادته معناها (٢) فى ذلك الاصطلاح.

[و أتى] السكاكى [بقيد التحقيق (٣)] حيث قال: موضوعه له بالتحقيق [لتدخل] فى تعريف المجاز [الاستعاره] التى هى مجاز لغوى [على ما مرّ (٤)] من أنّها مستعمله فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق، فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف (٥) لأنّها ليست مستعمله فى غير ما وضعت له بالتأويل (٦) .

أى إنّما كان بمنزلته، لأنّ معناه أنّ المجاز هو الكلمه المستعمله فى غير المعنى الّذى يقع به التّخاطب، و الاستعمال بمعنى أنّ المغايره إنّما هى بالنّسبه إلى حقيقه تلك الحقيقه عند المستعمل، فإن كانت حقيقتها شرعيّه و كان المعنى الّذى استعملت فيه غيرا بالنّسبه إليه عند المستعمل الّذى هو المخاطب بعرف الشّرع كان مجازا شرعيّا، و إن كانت حقيقتها لغويّه، و كان المعنى الّذى استعملت فيه غيرا بالنّسبه إليه عند المستعمل اللّغوى كانت مجازا لغويّا، و هكذا يقال فى المجاز العرفي، و لا شك أنّ هذا المعنى هو ما أفاده قوله: «استعمالا فى الغير بالنّسبه إلى نوع حقيقتها» فيكون بمنزله ما ذكره المصنّف، فقول المصنّف: «فى اصطلاح به التّخاطب» حاصل قول السيكاكى استعمالا فى الغير بالنّسبه إلى نوع حقيقتها. كما أشار إليه الشّارح بقوله: «آخذاً بالحاصل» .

أى معنى الكلمه فى الاصطلاح الّذى يقع به التّخاطب.

أى قيد السيكاكى الوضع فى قوله: «غير ما وضعت»، بالتحقيق ليدخل فى تعريف المجاز الاستعاره التى هى مجاز لغوى.

أى مرّ فى أوّل هذا الفصل.

أى فى تعريف المجاز.

أى بل مستعمله فيما وضعت له بالتأويل، فهى مستعمله فيما وضعت له فى الجمله فمجرد قولنا: «فى غير ما وضعت له» لا يدخلها فى تعريف المجاز، فلا بدّ فى إدخالها فى تعريف المجاز من تقييد الوضع بالتحقيق، فتخرج الاستعاره من الحقيقه و الوضع و تدخل فى المجاز، لأنّها ليست مستعمله فيما وضعت له بالتحقيق، بل بالتأويل فلو لم يرد قيد

و ظاهر عبارہ صاحب المفتاح ہینا فاسد، لأنہ قال: و قولی بالتّحقیق احتراز عن أن لا تخرج الاستعاره، و ظاهر (۱) أنّ الاحتراز إنّما هو (۲) عن خروج الاستعاره لا عن عدم خروجها (۳) فیجب أن تكون-لا (۴) -زائده، أو یكون المعنى احترازا لئلا تخرج (۵) الاستعاره.

[وردّ] ما ذكره السّكاکی (۶) [بأنّ الوضع] و ما یشقّ منه كالموضوعه مثلا [إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأویل]،

التّحقیق كان المنفى الاستعمال فى مطلق الوضع الصّادق بالوضع بالتأویل، فتخرج الاستعاره عن تعريف المجاز فیفسد الحدّ. أى من كلامهم.

أى الاحتراز عن خروج الاستعاره عن تعريف المجاز، فثبت دخولها فيه.

أى لا عن عدم خروج الاستعاره من تعريف المجاز، لأنّه إذا تحرّز عن عدم خروجها من التّعريف كان الثّابت للتّعريف خروجها عنه، و هو خلاف المطلوب.

أى لا فى قوله: «أن لا تخرج» زائده.

أى عن فى كلامه:

«عن أن لا تخرج» للتّعليل، و على هذا فصله الاحتراز محذوفه، فالمعنى احترازا عن خروج الاستعاره لأجل عدم خروجها الذى هو دخولها فى التّعريف.

[الرّد على تعريف السّكاکی]

@

[الرّد على تعريف السّكاکی]

أى ردّ مقتضى ما ذكره السّكاکی من الاحتياج إلى زياده القيدين؛ أعنى قيد بالتّحقیق فى تعريف المجاز اللّغوى لأجل دخول الاستعاره فيه، و قيد من غير تأویل فى الوضع فى تعريف الحقيقه اللّغويه لأجل إخراج الاستعاره عنه، فمقتضى كلامه ادّعاء الاحتياج إلى هذين القيدين، و ردّ هذا بأنّ الوضع و ما یشقّ منه كالموضوعه، و وضعت و أمثالهما «إذا أطلق» أى لم یقید بالتّحقیق و لا- بتأویل «لا يتناول الوضع بتأویل» إذ لا یراد به المعنى الأعمّ المتناول لكلّ من التّحقیقى و التّأویلى حتّى یحتاج إلى زياده قوله:

«بالتّحقیق»، بل یراد به خصوص الفرد الكامل منه و هو الوضع التّحقیقى فلا يتناول الوضع لتأویل أصلا.

لأنَّ السَّكَاكِي نفسه قد فسّر الوضع (١) بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه (٢) ، وقال: وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينه: ولا- شكَّ أن دلاله الأسد على الرّجل الشّجاع إنّما هو بالقرينه (٣) ، فحينئذ (٤) لا- حازه إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقه بعدم التّأويل، و في تعريف المجاز بالتحقيق.

اللّهّم (٥) إلّا- أن يقصد زياده الإيضاح لا تتميم الحدّ، و يمكن الجواب بأنّ السَّكَاكِي لم يقصد أنّ مطلق الوضع (٦) بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتّأويل،

أى فسّر الوضع المطلق،

أى ليدلّ عليه بنفسه من غير قرينه.

أى لتدخل الاستعاره في تعريف المجاز.

أى فحين إذ كان الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتّأويل «لا حازه إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقه بعدم التّأويل» لإخراج الاستعاره، و ذلك لأنّه لا يقال إنّ الكلمه مستعمله فيما وضعت له إلّا إذا لم يكن هناك تأويل بأن استعملت فيما وضعت له تحقيقا، فالاستعاره خارجه بقيد الوضع و قيد عدم التّأويل بعده غير محتاج إليه في إخراجها، و كذلك لا حازه لتقييد الوضع في تعريف المجاز بالتحقيق لإدخال الاستعاره فيه، و ذلك لأنّه حيث قيل كلمه مستعمله في غير ما هي موضوعه له ينصرف الوضع المستفاد من الموضوعه إلى الوضع الحقيقي، فيكون الوضع الحقيقي منفيا فيبقى الوضع التّأويلي، و هو الذي للاستعاره، و حينئذ فالاستعاره داخله في التّعريف بقيد الوضع، و لا حازه إلى قيد التحقيق بعده لإدخالها فيه.

أى هذا جواب من جانب السَّكَاكِي، و حاصله أنّ قوله: «بالتحقيق» في تعريف المجاز اللّغوي، و قوله: «من غير تأويل» في تعريف الحقيقه اللّغويه إنّما هو لزياده الإيضاح و الكشف، أى ليّتضح المراد من الوضع كلّ الاتّضاح، فقول السَّكَاكِي: «وقولي بالتحقيق للاحتراز. . .» معناه لزياده ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع، لا أنّه لأصل- الاحتراز حتّى يكون ذلك القيد تميما للحدّ لا لزياده- الإيضاح. و ردّ هذا الجواب بأنّ هذا لا يصحّ في كلام السَّكَاكِي لأنّه جعله للاحتراز لا لزياده الإيضاح.

أى لم يقصد أنّ مطلق الوضع بمعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه يتناول الوضع بالتّأويل أيضا حتّى لزم أن يكون القيد الأوّل قيد احتراز، و الثّاني قيد إدخال.

بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور و بين الوضع بالتأويل كما فى الاستعاره، فقيدته بالتحقيق (١) ليكون قرينه على أن المراد بالوضع معناه المذكور (٢) لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا (٣) و هو (٤) الوضع بالتأويل، و بهذا (٥) يخرج الجواب عن سؤال آخر، و هو أن يقال لو سلم تناول الوضع للوضع

و حاصل هذا الجواب الثانى من طرف السكاكى أننا لا نسلم أن الوضع عند الإطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل بل الوضع عند الإطلاق يشمل الوضع بالتأويل أيضا نظرا إلى ما عرض للوضع من الاشتراك، لأن الوضع صار مشتركا لفظيا بين معنيين؛ أحدهما الأصلى أعنى التحقيقى، و الثانى العارضى أعنى التأويلى، و على هذا يحتاج فى تعريف الحقيقه إلى قوله: «من غير تأويل» لإخراج الاستعاره، و فى تعريف المجاز إلى قوله: «بالتحقيق» لإدخالها بناء على أصح القولين فيها، و أما تعبير الشارح بالإمكان فلأجل عدم اطلاعه على مقصود السكاكى.

أى فى تعريف المجاز و قئده بعدم التأويل فى تعريف الحقيقه ليكون قرينه على أن المراد بالوضع الواقع فى التعريف هو معناه المذكور، أى الوضع التحقيقى لا المعنى الآخر أى الوضع التأويلى، لأن المشترك اللفظى إذا وقع فى التعريف لا بد له من قرينه تعيين المراد منه.

أى المذكور فى كلام السكاكى و هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه الذى هو الوضع التحقيقى.

أى بطريق عروض الاشتراك اللفظى.

أى المستعمل أحيانا.

أى بالجواب الثانى «يخرج» أى يحصل الجواب عن سؤال آخر وارد على السكاكى من حيث تعبيره بالتحقيق فى تعريف المجاز، و معنى خروج جواب السؤال الآخر من هذا الجواب أن يجعل هذا الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال الآخر.

و حاصل ذلك السؤال الآخر أن يقال لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج لتقييده بالتحقيق، لأجل دخول الاستعاره، و لو سلم تناوله فلا نسلم خروج الاستعاره من تعريف المجاز إذا لم يقيد الوضع بالتحقيق، لأن قوله: «فى تعريفه» هو الكلمه المستعمله فى غير ما هى موضوعه له، لو اقتصر عليه و لم يزد قوله: «بالتحقيق» لم يتعين أن يراد بالوضع

بالتأويل (١) فلا- تخرج الاستعاره (٢) أيضا، لأنه يصدق عليها أنها مستعمله في غير ما وضعت له في الجمله أعنى الوضع بالتحقيق، إذ غايه ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق و التأويل، لكن لا جهه (٣) لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعاره البتّه.

المنفَى الوضع بالتأويل، بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق، فيحمل عليه و يفيد دخول الاستعاره في المجاز.

نعم، تخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنّه لا وجه للتخصيص، و حينئذ فلا حاجه للتقييد المذكور.

و حاصل الجواب عن ذلك السؤال أن يقال إنّ السِّكَاكى لم يرد أنّ مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر، بل أراد أنّ الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور المذى هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى ليدلّ عليه بنفسه، و بين الوضع بالتأويل فقيده بالتحقيق ليكون قرينه على المراد.

أى بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ.

أى فلا تخرج الاستعاره من تعريف المجاز، أى على تقدير عدم زياده القيد الأخير قوله: «أيضا» أى كما لا تخرج عند زياده القيد الأخير، و حيث كانت غير خارجه عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع التأويلي و على تقدير تناوله له فلا حاجه لتقييد الوضع بالتحقيق لأجل دخولها في تعريف المجاز لدخولها فيه بدون ذلك القيد.

أى لا- وجه و لا سبب «لتخصيصه» أى لتخصيص الوضع المنفى الواقع في تعريف المجاز في قولنا: غير ما وضعت له «بالوضع التأويل» حتى تخرج الاستعاره من تعريف المجاز فيحتاج للتقييد لإدخالها فيه، بل الوجه تخصيصه بالتحقيق، و حينئذ فتدخل الاستعاره في التعريف، و لا يحتاج لذلك القيد لإدخالها.

لا يقال: تخصيص الوضع بالتحقيقى لا وجه له أيضا، أى كما لا وجه لتخصيصه بالتأويلي.

لأننا نقول: المرّجّح لحمل الوضع على التحقيقى و تخصيصه به موجود، و هو كون الوضع إذا أطلق يكون حقيقه في التحقيقى، فالحاصل إنّ قوله: «لكن لا جهه...» جواب عن سؤال آخر.

[و]ردّ أيضا ما ذكره (١) [بأنّ التقييد باصطلاح به التّخاطب] أو ما يؤدّي معناه (٢) كما لا بدّ منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصّلاه إذا استعمله الشّارع في الدّعاء مجازا كذلك [لا بدّ منه (٣) في تعريف الحقيقه] أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ،

ردّ آخر

أى ما ذكره السّكاكى.

أى معنى ذلك التّقييد، كقول السّكاكى بالنّسبه إلى نوع حقيقتها.

أى من التّقييد باصطلاح به التّخاطب في تعريف الحقيقه أيضا، أى كما لا بدّ منه في تعريف المجاز، و حاصل ردّ مقتضى ما ذكره السّكاكى من تقييد الاستعمال في تعريف المجاز باصطلاح به التّخاطب، و عدم تقييد الاستعمال في تعريف الحقيقه بذلك القيد و هو أنّ هذا الصّنيع مردود، إذ لا فرق بين المجاز و الحقيقه، فكما أنّ تعريف المجاز يحتاج إلى القيد المذكور كذلك تعريف الحقيقه لأنّ وجه الحاجه موجود في كلا التعريفين، فإنّ وجه الحاجه إليه في تعريف المجاز هو أنّه لو لم يذكر فيه لكان غير جامع لأنّه يخرج عنه نحو لفظ الصّلاه إذا استعمله الشّرعى في الدّعاء، فإنّه يصدق عليه أنّه كلمه مستعمله فيما وضعت له في الجملة، أى بالنّظر لبعض الأوضاع و هو وضع اللّغويين و اصطلاحهم مع أنّها مجاز، و عند ذكر ذلك القيد تدخل في المجاز إذ يصدق عليها أنّها كلمه مستعمله في غير ما وضعت له باصطلاح التّخاطب، و إن كانت مستعمله فيما إذا وضعت له باعتبار اصطلاح آخر مغاير لاصطلاح التّخاطب.

و وجه الحاجه إليه في تعريف الحقيقه هو أنّه لو لم يذكر فيه لكان غير مانع لأنّه لو لم يذكر ذلك القيد في التّعريف دخل فيه نحو لفظ الصّلاه إذا استعمله الشّرعى في الدّعاء، فإنّه يصدق عليه أنّه كلمه مستعمله في معنى وضعت له في الجملة مع أنّه مجاز، و عند ذكر ذلك القيد يخرج من حدّ الحقيقه، لأنّها و إن كانت مستعمله فيما وضعت له في الجملة، أى باعتبار وضع اللّغه إلّا أنّها لم تكن مستعمله فيما وضعت له في الجملة، أى باعتبار وضع اللّغه إلّا أنّها لم تكن مستعمله في المعنى الذى وضع له اللفظ في اصطلاح التّخاطب، و هو اصطلاح أهل الشّرع، فظهر ممّا ذكرنا أنّ قيد في اصطلاح-التّخاطب يحتاج إلى التّقييد به في كلا التعريفين، و حينئذ فما اقتضاه صنيع السّكاكى من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقه مردود، لأنّه ترجيح بلا مرجح.

لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة و إن لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح (١) .

ويمكن الجواب بأن قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور التي تختلف (٢) باختلاف الاعتبارات و الإضافات (٣) ، و لا يخفى أنّ الحقيقه و المجاز كذلك (٤) ، لأنّ الكلمه الواحده (٥) بالنسبه إلى المعنى الواحد قد تكون حقيقه و قد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين، فالمراد (٦) أنّ الحقيقه هي الكلمه المستعمله فيما هي موضوعه له من حيث إنّها موضوعه له، و لا-سيّما أنّ تعليق الحكم (٧) بالوصف مفيد لهذا المعنى، كما يقال: الجواد لا يخيب سائله، أى من حيث إنّه جواد.

أى اصطلاح أهل الشّرع.

أى احتراز بذلك عن الماهيات الحقيقية التي تختلف بالفصول، و هي الأمور المتباينه التي لا تجتمع في شيء واحد، فليس قيد الحيثية معتبرا في تعريفها.

أى عطف على الاعتبارات عطف مرادف على مرادفه.

و حاصل الجواب

أنّ السّكاكي استغنى عن ذكر قيد اصطلاح التّخاطب في تعريف الحقيقه لأنّ الحيثية تفيد ما يفيد ذلك القيد و الحيثية مرعيه عرفا، و لو لم تذكر في تعريف الأمور الاعتبارية.

أى مختلفان بالإضافه و الاعتبار.

أى كلفظ-الصّلاه مثلا-«بالنسبه إلى المعنى الواحد» أى كالدّعاء قد تكون حقيقه باعتبار وضع اللّغه، و قد تكون مجازا، أى باعتبار وضع الشّرع، و كذلك لفظ الصّلاه بالنسبه إلى الأركان المخصوصه فإنّه حقيقه باعتبار وضع الشّرع و مجاز باعتبار وضع اللّغه، هذا ما أشار إليه بقوله: «بحسب وضعين مختلفين» .

أى هذا تفرّيع على ما مرّ من أنّ قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور الاعتبارية، و أنّ الحقيقه و المجاز منها، أى إذا علمت ذلك فمراد السّكاكي «أنّ الحقيقه هي الكلمه. . .»

أى المراد بالحكم هو الاستعمال المأخوذ من المستعمله، و المراد بالوصف هو الوضع المأخوذ من قوله: «موضوعه» .

و حينئذ يخرج عن التعريف (١) مثل لفظ الصيلاه المستعمله في عرف الشرع في الدعاء، لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء، بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له (٢).

و قد يجاب (٣) بأن قيد اصطلاح به التخاطب مراد في تعريف الحقيقه، لكنّه (٤) اكتفى بذكره في تعريف المجاز، لكون البحث عن الحقيقه غير مقصود بالذات في هذا الفن، و بأنّ اللام (٥) في الوضع للعهد، أى الوضع الذى وقع به التخاطب، فلا حاجه إلى هذا القيد، و فى كليهما (٦) نظر.

أى عن تعريف الحقيقه.

أى الموضوع له هى الهيئه المجتمعه من الأقوال و الأفعال، فيكون استعمال لفظ الصيلاه في الدعاء عند أهل الشرع مجازاً، و هذا نهايه ما يمكن أن يجاب من جانب السكاكى.

أى قد يجاب بجواب ثان، و حاصله أنّ هذا القيد و هو فى اصطلاح التخاطب و إن كان متروكاً فى تعريف الحقيقه، إلا أنه مراد للسكاكى فهو محذوف من تعريفها لدلاله القيد المذكور فى تعريف المجاز عليه، و من المعلوم أنّ المحذوف مع القرينه كالمذكور.

أى قوله: «لكنّه اكتفى بذكره...» جواب عن سؤال مقدّر، و التقدير إذا كان ذكر القيد فى أحد التعريفين كافياً عن ذكره فى الآخر، فلماذا لم يذكره فى تعريف الحقيقه كى يكون قرينه على حذفه فى تعريف المجاز مع اعتباره فيه.

و حاصل الجواب: أنّه اكتفى بذكره فى تعريف المجاز دون العكس لكون البحث عن الحقيقه غير مقصود بالذات فى هذا الفن، بل المقصود هو البحث عن المجاز.

أى قوله: «بأنّ اللام...» عطف على قوله: «بأنّ قيد فى اصطلاح التخاطب مراد...»، فهو جواب ثالث، و حاصله: أنّ اللام فى قوله: «فى تعريف الحقيقه من غير تأويل فى الوضع» لام العهد و المعهود هو الوضع المذى وقع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب، و حينئذ فلا حاجه إلى زياده فى اصطلاح التخاطب فى تعريف الحقيقه.

أى فى كلّ من الجوابين الأخيرين نظر، أما النظر فى الجواب الأوّل منهما فلاّن كلّ واحد من التعريفات مستقلّ، فيجب ذكر قيد كلّ واحد منها صريحاً، و لا يجوز أن يترك قيد من تعريف و يعتمد فى فهمه على ما فى تعريف آخر. و أما النظر فى الجواب الثانى فلاّن لام

و اعترض (١) أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط، لأنّ الفرس فى: خذ هذا الفرس، مشيرا إلى كتاب بين يديه مستعمل فى غير ما وضع له، و الإشاره إلى الكتاب قرينه على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقى. -[و قسم]السّيكاكى [المجاز اللغوى (٢)]الراجع إلى معنى الكلمه المتضمن للفائده [إلى الاستعاره (٣) و غيرها]بأنه إن تضمن المبالغه فى التشبيه (٤) فاستعاره، و إلا فغير استعاره.

العهد إنما يكون إشاره إلى معهود بينك و بين مخاطبك لفظا أو حكما، و ههنا ليس الأمر كذلك.

قوله:

«و اعترض أيضا. . و المعترض هو المصنّف فى الإيضاح و حاصل الاعتراض أنّ تعريف السّيكاكى للمجاز غير مانع لأنّه يتناول الغلط و التعريف يجب أن يكون مانعا كما يجب أنّ يكون جامعا فكان على السّيكاكى أن يزيد بعد قوله: مع قرينته مانعه عن إرادته-على وجه يصحّ أن تكون القرينه ملاحظه لأجل إخراج ذلك و أجيب عنه بأنّ قوله: قرينه على حذف مضاف أى مع نصب قرينه و لا-شك أنّ نصب المتكلم قرينه يستدعى اختياره فى المنسوب و الشعور به، لأنّ النصب فعل اختيارى مسبوق بالقصد و الإبراده و ذلك مفقود فى الغلط لأنّ الغلط لا- يقصد نصب قرينه تدلّ على عدم إرادته معنى الفرس فى المثال المذكور.

[تقسيم السكاكى للمجاز اللغوى]

@

[تقسيم السكاكى للمجاز اللغوى]

أى احترز بقوله:

اللغوى عن العقلى و بقوله: الراجع إلى معنى الكلمه عن المجاز اللغوى الراجع إلى حكم الكلمه و إعرابها كما فى قوله تعالى: وَ جَاءَ رَبُّكَ (١)أى جاء أمر ربك، فالحكم الأصيلى هو جرّ ربك، و أمّا الرّفْع فمجاز.

و احترز بقوله: المتضمن للفائده عن المجاز اللغوى الراجع إلى معنى الكلمه الغير المتضمن للفائده نحو قولك: قطعت مرسنه أى أنفه فإنّ المرسن موضوع للأنف المقيد بإطلاقه على الأنف المطلق مجاز من قبيل الإطلاق المقيد على المطلق خال عن الفائده.

أى إلى مطلق الاستعاره أعمّ من التصريحه و المكتبه.

أى كالأسد فى الرجل الشجاع حيث يكون استعماله فيه استعاره.

[و عزف] السِّكَاكِي [الاستعاره (١) بأن تذكر (٢) أحد طرفي التشبيه و تريد به] أي بالطرف (٣) المذكور [الآخر] أي الطرف المتروك (٤) [مدعياً (٥) دخول المشبه في جنس المشبه به] كما تقول: في الحمام أسد، و أنت تريد به الرجل الشجاع مدعياً أنه من جنس الأسد، فتثبت له ما يخص المشبه به (٦) ، و هو اسم جنسه، و كما تقول: أنشبت المتيه (٧)

[تعريف السكاكي للاستعاره]

أي التي هي أحد قسمي المجاز اللغوي المتضمن للفائدة.

أي بأن تذكر أنت أحد طرفي التشبيه، و في الكلام حذف مضاف، أي بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه، لأن أحد طرفي التشبيه في الحقيقة هو المعنى و أن الموصوف بالذكر ليس إلا اللفظ.

أي باسم الطرف المذكور.

أي المتروك اسمه، و حاصل ما في المقام أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه و تريد باسم ذلك الطرف المذكور الطرف الآخر المتروك اسمه.

أي قوله: «مدعياً» حال من فاعل «تذكر»، فالمعنى حينئذ أن تذكر اسم أحد الطرفين، و تريد به الطرف الآخر حاله كونك مدعياً دخول المشبه في جنس ذلك المشبه به، أي في حقيقته و بتلك الدعوى صح إطلاق اسم المشبه به على المشبه في المصرحة، و صح إطلاق اسم المشبه على المشبه به في المكتبة لاشتراكهما في الجنس بالدعوى، فلذا أتى الشارح بمثالين الأول للمصرحة و الثاني للمكتبة.

أي فلما ادعت دخول المشبه، و هو الرجل الشجاع في جنس المشبه به و هو الأسد أثبت ما يخص المشبه به و هو اسم جنسه، أي اسم حقيقته و هو لفظ الأسد فإنه اسم لجنسه و حقيقته الذي هو الحيوان المفترس.

أي فأنت لم ترد بالمتيه التي هي اسم المشبه معناها الحقيقي الذي هو الموت المجرد عن السبعية الادعائية، بل أردت بها معنى السبع الذي هو المشبه به، لكن لم ترد بها السبع الحقيقي، بل السبع الادعائي، و هو الموت الذي ادعت سبعيته، و لما أطلق لفظ المتيه على السبع الادعائي، و هو الموت المدعى له السبعية أثبت لها ما يخص السبع المشبه به، و هو الأظفار و أنت خير بأن هذا لا- يلائمه قول المصنف، أعني «و تريد به الآخر» لأنه لم يرد بالمتيه هنا الطرف الآخر الذي هو السبع الحقيقي إلا أن يقال: إن قول السكاكي أن تذكر أحد

أظفارها، و أنت تريد بالمتيه السبع بادعاء السبعيه لها، فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به و هو الأظفار، و يسمى (١) المشبه به سواء كان هو المذكور (٢) أو المتروك (٣) مستعارا منه، و يسمى اسم المشبه به مستعارا (٤) ، و يسمى المشبه مستعارا له. [و قسيها] أي الاستعاره [إلى المصرح بها و المكنى عنها (٥) و عنى بالمصرح بها أن يكون] الطرف [المذكور] من طرفي التشبيه [و هو المشبه به (٦) ، و جعل منها] أي من الاستعاره المصرح بها [تحقيقه و تخيليه (٧)]

الطرفين و تريد الآخر معناه، و تريد الآخر حقيقه أو ادعاء.

و حاصل تقرير الاستعاره بالكنايه فى «أنشبت المتيه أظفارها بفلان» على مذهب السكاكى أن تقول: شبت المتيه، و هى الموت بالسبع، و ادعينا أنها فرد من أفرادها، و أنّ له فردين؛ الفرد المعلوم و هو السبع الحقيقى أعنى الحيوان المفترس، و الفرد الادعائى و هو الموت المدعى سبعيته، ثم أطلقنا لفظ المتيه على السبع الادعائى و أثبتنا له ما يخص السبع و هو الأظفار.

أى قوله: «يسمى» بالبناء للفاعل و فاعله ضمير عائد على السكاكى، و كذا يقال فيما بعد.

أى كما فى المثال الأول.

أى كما فى المثال الثانى، و المراد سواء كان مذكورا اسمه أو متروكا كذلك.

أى سواء كان اسم المشبه به هو المذكور كما فى المثال الأول، أو المتروك كما فى المثال الثانى، و معنى كونه مستعارا مع أنه متروك أنه يستحق الاستعاره اللفظيه لكنّها تركت مكتبا عنها بلوازم المشبه به.

أى يستفاد منه أنهما لا يجتمعان، و هو كذلك من حيث المفهوم.

أى فى كلام المصنّف تسامح واضح، لأنّ كون الطرف المذكور اسمه مشبها أو مشبها به ليس هو المصرح بها و المكنى عنها، لأنّ المصرح بها و المكنى عنها هو اللفظ لا الكون المذكور.

[تقسيم السكاكى للاستعاره]

@

[تقسيم السكاكى للاستعاره]

أى لم يجعل مثل ذلك فى المكنيه، و لعلّ ذلك أنّ المشبه به فى التحقيقه لا يكون إلا ثابتا فى الحسّ أو العقل و المشبه به فى التخيليه لم يكن ثابتا إلا فى الوهم و المكنيه عند السكاكى لا يكون المشبه به فيها إلا تخيليا كالسبع الادعائى فى «أنشبت المتيه أظفارها بفلان» فإنّ المشبه عنده هو المتيه، و المشبه به هو السبع الادعائى و هو الموت المدعى سبعيته، فامتناع تقسيمها إليهما ظاهر.

و إنما لم يقل (١) قَسَمَهَا إِلَيْهِمَا، لِأَنَّ الْمَتَبَادِرَ إِلَى الْفَهْمِ مِنَ التَّحْقِيقِيَّةِ وَ التَّخْيِيلِيَّةِ مَا يَكُونُ عَلَى الْجَزْمِ وَ هُوَ (٢) قَدْ ذَكَرَ قَسَمًا آخَرَ سَمَّاهُ الْمَحْتَمَلَةَ لِلتَّحْقِيقِ وَ التَّخْيِيلِ كَمَا ذَكَرَ فِي بَيْتِ زَهِيرٍ (٣)

[و فسر التحقيق بما مرّ] أى بما يكون المشبه المتروك متحققًا حسًا (٤) أو عقلا (٥) [و عدّ التمثيل (٦) على سبيل الاستعارة،

أى إنّما لم يقل المصنّف:

«و قَسَمَهَا إِلَيْهِمَا» المشعر بانحصارها فى القسمين، بل عدل إلى قوله: «جعل منها تحقيقيه و تخييليه»، المشعر ببقاء شىء آخر وراء التحقيقيه و التخييليه، لِأَنَّ الْمَتَبَادِرَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ التَّحْقِيقِيَّةِ وَ إِطْلَاقِ لَفْظِ التَّخْيِيلِيَّةِ مَا يَكُونُ عَلَى الْجَزْمِ، أَى مَا يَكُونُ اسْتِعَارَهُ تَحْقِيقِيَّةً جَزْمًا وَ مَا يَكُونُ اسْتِعَارَهُ تَخْيِيلِيَّةً جَزْمًا، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِمَالِ، وَ إِنَّمَا كَانَ الْمَتَبَادِرُ إِلَى الْفَهْمِ مَا ذَكَرَ لِأَنَّ الْأَصْلَ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ عَلَى مَا يَوْجَدُ فِيهِ مَعْنَاهُ فَتَكُونُ تَسْمِيَتُهُ بِهِ جَزْمًا، وَ إِطْلَاقُهُ عَلَى يَحْتَمَلُ أَنْ يَوْجَدَ فِيهِ مَعْنَاهُ، فَتَكُونُ التَّسْمِيَةُ بِهِ إِحْتِمَالًا خِلَافَ الْمَتَبَادِرِ.

أى السّكاكى ذكر للمصرّحه قسما آخر، فلو قيل قَسَمَهَا إِلَيْهِمَا لِأَوْهَمِ الْحَصْرِ.

أى و هو قوله سابقا: «صحا القلب عن سلمى و أقصر باطله. . .» فقد وجّه فيه وجهين كما تقدّم؛ أحدهما أن يكون شبه الصّيا بالجهه فتكون الاستعارة تخييليه، و الآخر أن يكون شبه أسباب استيفاء اللّذه أو ان الصّيا بالأفراس و الزواحل، فتكون الاستعارة تحقيقيه، و قد تقدّم تفصيلهما سابقا فراجع.

[تفسير السكاكى للاستعارة التحقيقيه]

@

[تفسير السكاكى للاستعارة التحقيقيه]

أى كلفظ أسد المنقول للرجل الشجاع، فى قولك رأيت أسدا فى الحمام.

أى كلفظ الصّراط المستقيم المنقول للدين القيم بمعنى الأحكام الشرعيّه فى قوله تعالى: إِهْدِنَا الصّراطَ الْمُسْتَقِيمَ (١).

أى الاستعارة التمثيليه أو تمثيلا مطلقا أو على وجه الاستعارة، فللتمثيل ثلاثه أسماء و فسره الشّارح بقوله:

«على سبيل الاستعارة» لأنه أشرف و أوضح أسماء التمثيل.

ص: ٢٠٤

كما فى قولك: أراك تقدم رجلا و تؤخر أخرى (١) .

[منها] أى من التّحقيقه مع القطع (٢) ، قال (٣) و من الأمثله استعاره وصف إحدى صورتين متزعتين من أمور لوصف صوره أخرى [و ردّ] ذلك (٤) [بأنه] أى التّمثيل

أى قد تقدّم بيان ذلك سابقا فراجع.

[عدّ السّكاكى التّمثيل من الاستعاره التّحقيقه]

@

[عدّ السّكاكى التّمثيل من الاستعاره التّحقيقه]

أى من التّحقيقه مع القطع دون التّحقيقه، مع الاحتمال أى لا المحتمله للتّحقيق و التّخيل.

أى قال السّكاكى:

«و من الأمثله» ، أى من أمثله التّحقيقه «استعاره وصف إحدى صورتين متزعتين من أمور لوصف صوره أخرى» أى المراد بالوصف الأوّل اللفظ الدالّ على صوره المشبهه بها، فإنّ المستعار إنّما هو اللفظ أبدا، و إنّما عبّر عنه بالوصف، لأنّ اللفظ بمنزله الوصف للمعنى، و المراد بالوصف الثّانى معنى البيان، أى بيان صوره المعنى، فكأنّه قال استعاره اللفظ الأوّل لبيان الصّوره الأخرى، فالبيان هو المستعار له.

و حاصله كما تقدّم سابقا أن يشبه إحدى الصّورتين المتزعتين من متعدّد بالأخرى، ثمّ يدعى أنّ الصّوره المشبهه من جنس الصّوره المشبهه بها، فيطلق على الصّوره المشبهه اللفظ الدالّ بالمطابقه على الصّوره المشبهه بها، كما فعل الوليد بن يزيد فإنّه شبه صوره تردّد مروان فى البيعه بصوره تردّد من قام ليذهب فى أمر؛ فتاره يريد الدّهاب فيقدم رجلا، و أخرى لا يريد الدّهاب فيؤخر تلك الرّجل تاره أخرى، فاستعار اللفظ الدالّ على الصّوره المشبهه بها لبيان الصّوره المشبهه أعنى التّردّد فى البيعه كما فى (المدرّس الأفضّل) .

أى عدّ التّمثيل من الاستعاره التّحقيقه التى هى قسم من المجاز المفرد.

و حاصل الرّد:

أنّ التّمثيل مستلزم للتّركيب، لأنّه كما تقدّم أن ينقل اللفظ المركّب من حاله تركيبه وضع لها إلى حاله أخرى، ثمّ التّركيب مناف للأفراد الذى هو لازم للاستعاره التّحقيقه، و ذلك لأنّ الاستعاره من أقسام المجاز المفرد فهى مستلزمه للأفراد إذ هو وصف غير مفارق لها، كما أنّ التّركيب وصف لازم للتّمثيل لا يفارقه، فالاستعاره لا يجتمع مع التّمثيل.

[مستلزم للتركيب المنافي للأفراد] فلا يصحّ عدّه من الاستعاره التي هي من أقسام المجاز المفرد، لأنّ تنافي اللّوازم (١) يدلّ على تنافي الملزومات (٢)، وإلاّ (٣) لزم اجتماع المتنافيين ضروره وجود اللّازم عند وجود الملزوم.

و الجواب (٤) أنّه عدّ التمثيل قسما من مطلق الاستعاره التصريحيّه التّحقيقية لا من الاستعاره التي هي مجاز مفرد، و قسمه (٥) المجاز المفرد إلى الاستعاره و غيرها لا توجب كون كلّ استعاره مجازا مفردا، كقولنا: الأبيض إمّا حيوان أو غيره، و الحيوان أي كالإفراد و التركيب ههنا.

أي كالتمثيل و الاستعاره.

أي و إن لم يدلّ تنافي اللّوازم على تنافي الملزمات لزم اجتماع المتنافيين، أي التركيب و الأفراد، و هو باطل بالضروره لأدائه إلى اجتماع التّفيزيين و هو الأفراد و اللّا أفراد أو التركيب و اللّا تركيب.

[الأجوبه على من ردّ قول السّكاكي بأنّ التّمثيل من الاستعاره التّحقيقية]

@

[الأجوبه على من ردّ قول السّكاكي بأنّ التّمثيل من الاستعاره التّحقيقية]

أي هذا شروع في أجوبه خمسّه أتى بها الشّارح انتصارا للسّكاكي.

و حاصل الجواب الأوّل أنّ السّكاكي عدّ التّمثيل قسما من مطلق الاستعاره التصريحيّه التّحقيقية الشّامله للإفراديه و التركيبيه لا من الاستعاره التي هي مجاز مفرد، فلا مانع من كون مطلق الاستعاره التّحقيقية تمثيلا مستلزما للتركيب، و لا يلزم من ذلك الجمع بين المتنافيين، بل يلزم الجمع بين المقسم و القسم، و لا مانع منه بل ذلك واجب.

أي قوله: «و قسمه المجاز المفرد. . .» جواب عمّا يقال إنّ الاستعاره يجب أن تكون مفردا كليّا، لأنّها قسم من المجاز المفرد، و أفراد المقسم يستلزم أفراد قسمه و يوجبّه، فكيف يصحّ قولك: إنّ السّكاكي عدّ التّمثيل قسما من مطلق الاستعاره التصريحيّه التّحقيقية لا من الاستعاره التي هي مجاز مفرد! بل الاستعاره هي مجاز مفرد حسب السّؤال فلا يصحّ عدّ التّمثيل قسما منها للزّوم اجتماع المتنافيين.

و حاصل الجواب إنّ قسمه المجاز المفرد إلى الاستعاره و غيرها لا توجب كلّ استعاره مجازا مفردا فيما إذا كانت النّسبه بين القسم و المقسم عموما من وجه، كما في تقسيم المجاز المفرد إلى الاستعاره و غيرها، فإنّ المجاز و الاستعاره يجتمعان في نحو: الأسد يطلق على الرّجل الشّجاع بواسطه المبالغه في التّشبيه، و ينفرد المجاز المفرد في نحو: العين تطلق على

قد يكون أبيض و قد لا يكون، على أن لفظ (١) المفتاح صريح في أن المجاز المذى جعله منقسما إلى أقسام ليس هو المجاز المفرد المفسّر بالكلمه المستعمله في غير ما وضعت له، لأنه قال بعد تعريف المجاز: إن المجاز عند السلف قسمان: لغوى، و عقلي (٢)، و اللغوى قسمان: راجع إلى معنى (٣) الكلمه،

الرّبئيه مجازا مرسلا، و تنفرد الاستعاره عن المجاز المفرد في نحو: أراك تقدّم رجلا و تؤخر أخرى، و كما في تقسيم الأبيض إلى حيوان و غيره، فإنّ النسبه بين الحيوان و الأبيض هي عموم و خصوص من وجه، يجتمعان في الحيوان الأبيض، و ينفرد الأبيض في الثلج و الجصّ، و ينفرد الحيوان في الزنجى.

أى هذا جواب ثان يمنع كون المقسم الذى قسّمه السّيكاكى للاستعاره و غيرها المجاز المفرد، و حاصله: لا نسلم أن المقسم فى كلامه هو المجاز المفرد حتّى يقال كيف يجعل التّمثيل المذى هو مركّب من أقسام المفرد بل المقسم فى كلامه مطلق المجاز، فقسّمه إلى الاستعاره و غيرها، ثمّ قسّم الاستعاره إلى التّمثيليه و غيرها، و حينئذ فالمقسم صادق بالمركّب المذى هو بعض الاستعاره، فلا يلزم اجتماع الأفراد و التركيب من حيث كون المقسم مركّبا، و الدليل على أن المقسم فى كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد، أنّه «قال بعد تعريف المجاز إنّ المجاز عند السلف قسمان. . .» .

و حاصل الكلام فى المقام أنّ الجواب الأوّل يرجع إلى تسليم أنّ المقسم فى كلامه هو المجاز المفرد، و لكن منع كون القسم أخصّ من المقسم مطلقا، بل قد يكون القسم أعمّ من المقسم، و ذلك فيما إذا كانت النسبه بينهما هي عموم و خصوص من وجه، فلا مانع من كون قسم الشّىء كالأستعاره أعمّ منه، و حيث كان الجواب الأوّل بالتّسليم، و الثّانى بالمنع فكان الواجب تقديم الجواب الثّانى على الأوّل، لأنّ الجواب بالمنع يجب تقديمه صناعه فى مقام المناظره على الجواب بالتّسليم، قوله: «إنّ المجاز عند السلف»، يعنى مطلق المجاز لا المجاز المفرد «قسمان» .

أى تقدّم بيان المجاز العقليّ فى بحث الإسناد المجازى فى أوّل الكتاب.

أى و هو أن تنقل الكلمه عن معناها الحقيقى إلى غيره، كلفظ الأسد المستعمل فى الرّجل الشّجاع، و كلفظ المرسن المستعمل فى الأنف.

و راجع إلى حكم (١) الكلمة، و الرَّاجِعُ إلى المعنى قسمان: خال عن الفائدة (٢)، و متضمّن لها، و المتضمّن للفائدة قسمان: استعاره (٣)، و غير استعاره، و ظاهر أنّ المجاز العقليّ و الرَّاجِعُ إلى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور، فيجب أن يريد بالرّاجع إلى معنى الكلمة أعمّ من المفرد و المركّب (٤)

أى و هو أن تنقل الكلمة عن إعرابها الأصلي إلى إعراب آخر بسبب نقصان كلمه، نحو: وَجَاءَ رَبُّكَ (١)، و نحو: وَسئَلِ الْقَرْيَةَ (٢).

أى و هو استعمال المطلق في المقيد و عكسه، من دون اعتبار تشبيهه، فهو عند السكاكي غير مفيد.

أى و هو ما كانت العلاقة فيه الشّباهه، و غير استعاره هو المجاز المرسل فصارت أقسام المجاز خمسَه العقليّ و الرَّاجِعُ إلى حكم الكلمة، و الخالي عن الفائدة و الاستعاره و غير الاستعاره، و هذه الأقسام الأربعة الأخيره كلّها لغويّه، ثمّ إنّ القسمين الأوّلين أعنى المجاز العقليّ و المجاز الرَّاجِعُ إلى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرّف بالكلمه المستعمله في غير ما وضعت له، بل هما خارجان عنه كما أشار إليه بقوله: «خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور» أى الكلمه المستعمله في غير ما وضعت له.

أى لا المفرد فقط و إلاّ كان الحصر في القسمين أى العقليّ و اللّغويّ باطلا، لأنّ اللّغويّ حينئذ لا يشمل الرَّاجِعُ إلى معنى الكلمه إذا كان مركّبا، فيبقى المركّب خارجا عن القسمين.

و بعبارة أخرى إنّ هنا حصرين:

الأوّل حصر المجاز في العقليّ و اللّغويّ،

و الثّاني حصر اللّغويّ في أقسامه الأربعة، فحينئذ لو أريد بالمقسم خصوص الكلمه لم يصحّ الحصر الأوّل، و لو أريد بالرّاجع إلى معنى الكلمه خصوص المفرد لم يصحّ الحصر الثّاني، لأنّ اللّغويّ حينئذ لا يشمل الرَّاجِعُ إلى معنى الكلمه إذا كان مركّبا، فلا بدّ من أن يكون المراد بالرّاجع إلى معنى الكلمه أعمّ من المفرد و المركّب و هو المطلوب، فيكون المقسم أعمّ و لا- مانع من عدّ التّمثيل من الاستعاره.

ص: ٢٠٨

١-١) سورة الفجر: ٢٢.

٢-٢) سورة يوسف: ٨٢.

ليصحّ الحصر في القسمين (١) .

□
و أجب (٢) بوجوه آخر: الأول: إنّ المراد بالكلمه (٣) اللفظ الشّامل للمفرد و المركّب نحو: وَ كَلِمَةُ اللَّهِ (١)(٤) .

و الثّانى: إنّنا لا نسلّم أنّ التّمثيل (٥) يستلزم التّركيب، بل هو استعاره مبنيّه على التّشبيه التّمثيلي (٦) ، و هو (٧) قد يكون طرفاه مفردين ،

أى العقليّ و اللّغويّ .

أى قد أجب عن الاعتراض على الشّكاكى بوجوه آخر .

أى المراد بالكلمه الواقعه فى تعريف المجاز هو اللفظ المذى يشمل المركّب أيضا، فدخلت الاستعاره التّمثيليّه فى التّقسيم فلا موضوع للاعتراض .

□
أى من قوله تعالى: وَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، حيث يكون المراد بها كلامه، لأنّ قوله: هِيَ الْعُلْيَا أى فى البلاغه، و البلاغه لا تكون فى الكلمه بل فى الكلام، و ردّ هذا الجواب بأنّ إطلاق الكلمه على اللفظ من إطلاق الأخصّ على الأعمّ، و هو مجاز يحتاج إلى قرينه، و لا- قرينه هنا تدلّ عليه، و إنّ التعاريف يجب صونها عن المجازات الخاليه عن القرينه المعينه، هذا مع أنّ التّنظير بكلمه الله لا يناسب، لأنّ المراد بها الكلام، لا اللفظ الشّامل للمفرد و المركّب .

أى الاستعاره التّمثيليّه لا- تستلزم التّركيب لجواز أن يعبر عن الصّوره المنتزعه بلفظ مفرد مثل المثل، لأنّ الصّوره المنتزعه من متعدّد لا تستدعى إلاّ متعدّدا تنزع منه، و لا تتعين الدّلاله عليها بلفظ مركّب .

أى و هو ما كان وجهه منتزعا من متعدّد، فحيثما صحّ ذلك التّشبيه صحّت الاستعاره التّمثيليّه لابتنائها عليه .

أى التّشبيه التّمثيلي قد يكون طرفاه مفردين، فكذلك الاستعاره المبنيّه عليه، و الحقّ أنّ كلا من مجاز التّمثيل و تشبيه التّمثيل لا يجرى فى المفردين أصلا، و ما سبق من أنّ تشبيه الثّريا بالعنقود من تشبيه التّمثيل خلاف التّحقيق .

ص: ٢٠٩

كما في قوله تعالى: **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا** (١) (١) الآية.

و الثالث (٢): إن إضافة (٣) الكلمة إلى شيء أو تقييدها و اقترانها بألف شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمه، فالاستعاره في مثل: أراك تقدم رجلا- و تؤخر أخرى، هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى، و المستعار له هو التردد، فهو كلمه

و الشاهد هو التشبيه في قوله تعالى، فالمثل بمعنى الصفه لفظ مفرد، و قد شبه حاله الكفار بحاله من استوقد النار.

و الحاصل إذا صحت الاستعاره التمثيليه فيما يصح فيه التشبيه المذكور، و التشبيه المذكور يجوز أن يكون طرفاه مفردين، فيجوز أن ينقل لفظ المشبه به المفرد إلى المشبه بعد حذف لفظه، فيكون لفظ المشبه به استعاره تمثيليه، فصح عد الاستعاره التمثيليه من أقسام المجاز المفرد.

و اندفع الاعتراض على السيكاكى، و رد هذا الجواب أولا- بأن هذا الجواب و إن كان مبطلا لكلام المعترض، و هو المصنف القائل باستلزام التركيب للتمثيل لكنه لا ينفع السيكاكى المجاب عنه، لأنه مثل للتمثيل بمركب، و هو: إنى أراك تقدم رجلا و تؤخر أخرى، لكونه يرى اشتراط التركيب في التمثيل.

و ثانيا إن هذا الجواب مبنى على أن مجاز التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائما، و إن ذلك التشبيه يجرى في المفردين، و الذى نسب إلى المحققين أن كلا- من مجاز التمثيل و تشبيه التمثيل لا- يجريان في المفردين أصلا، و عليه فما تقدم من أن تشبيه الثريا بالعنقود من تشبيه التمثيل فهو خلاف التحقيق.

أى الثالث من الوجوه التى أوجب بها.

المراد بالإضافه معناها اللغوى، و قد أشار إليه بقوله: «أو تقييدها و اقترانها بألف شيء» كاقتران التقديم فى المثال المذكور بالرجل، و اقتران الرجل بالتقديم مره و التأخير مره أخرى، ثم عطف الاقتران على التقييد من قبيل العطف التفسيري.

و حاصل الكلام إننا لا نسلم أن التمثيل كالمثال المذكور استعاره مركب، و إنما فيه استعاره مفرد و كلمه واحده، و حينئذ لا تنافى بين الاستعاره التى هى قسم من المجاز المفرد و بين

ص: ٢١٠

مستعمله في غير ما وضعت له، و في الكلّ نظر أوردناه في الشرح (١). [و فسر] السكاكي الاستعاره [التخييليه بما لا تحقّق لمعناه حسًا و لا عقلا (٢) بل هو] أي معناه [صوره و هميّه (٣)]

التمثيل، لأنّ التمثيل كما في المثال المذكور مفرد و إن اقترن بما ذكر فقولهم: أراك تقدّم رجلا و تؤخّر أخرى، المستعار هو التقديم، و المستعار له هو التردّد، و التقديم كلمه واحده، و أمّا إضافته من جهه المعنى إلى الرّجل، و اقتران تلك الرّجل بكونها تؤخّر مره أخرى، فلا يخرج عن تسميته كلمه، فإنّ اللفظ المقيد لا يخرج بتقيده عن تسميته الأصليّه، فيرجع أصل الكلام إلى أنّ التردّد كتقديم الرّجل و تأخيرها، ثمّ استعيرت هذه الكلمه المفيده للتردّد و أخذ منها الفعل تبعًا.

و هذا الجواب مردود للقطع بأنّ لفظه تقدّم رجلا- و تؤخّر أخرى بمجموعها مستعمله في معناه الأصلي، و المجاز إنّما هو في استعمال هذا الكلام بأجمعه في غير معناه الأصلي.

و بعبارة أخرى إنّ مجموع اللفظ المركّب هو المنقول عن الحاله التّركيبية إلى حاله أخرى مثلها من غير أن يكون لبعض المفردات اعتبار في الاستعاره دون بعض.

و حينئذ فتقدّم في قولهم: تقدّم رجلا و تؤخّر أخرى مستعمل في معناه الأصلي، و المجاز إنّما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي، أعني صوره تردّد من يقوم ليذهب فتاره يريد الذّهاب فيقدّم رجلا، و تاره لا يريد فيؤخّر تلك الرّجل مرّه أخرى، فتحصل من جميع ما ذكرنا أنّ هذه الأجوبه الثلاثة الأخيره غير خاليه عن النّظر و الإشكال كما أشار إليه بقوله: «و في الكلّ نظر أوردناه في الشرح» أعني كتاب المطول.

أي المطول، و قد عرفت النّظر في كلّ من الأجوبه الثلاثة الأخيره.

[تفسير السكاكي للاستعاره التخييليه]

@

[تفسير السكاكي للاستعاره التخييليه]

أي لا تحقّق لمعناه حسًا لعدم إدراكه بإحدى الحواسّ الخمس الظاهره، و لعدم إدراكه بالعقل أيضا لعدم ثبوته في نفس الأمر، و لمّا كان ما لا- تحقّق له حسيًا و لا- عقلا- شاملًا- لما لا تحقّق له في الوهم أيضا، أضرب عن ذلك بقوله: «بل هو صوره و هميّه محضه» .

أي صوره و هميّه اخترعتها المتخيّله بإعمال الوهم إيّاها، لأنّ للإنسان قوّه لها تركيب المتفرّقات، و تفريق المركّبات إذا استعملها العقل تسمّى مفكّره، و إذا استعملها الوهم تسمّى متخيّله، و لمّا كان حصول هذا المعنى المستعار له بإعمال الوهم إيّاها سمّي استعاره تخييليه كما في الأطول.

محضه (١) [لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي أو الحسي] كلفظ الأظفار في قول الهذلي]

و إذا المتيه أنشبت أظفارها

ألفت كل تميمه لا تنفع

[فإنه (٢) لما شبه المتيه بالسبع في الاغتيال (٣) أخذ الوهم في تصويرها] أي المتيه [بصورته] أي السبع، [و اختراع (٤) لوازمه لها] أي لوازم السبع للمتيه، و على الخصوص (٥) ما يكون قوام (٦) اغتيال السبع للنفوس به،

أي خالصه من التحقيق الحسي و العقلي، و قوله: «لا يشوبها شيء» تفسير لقوه محضه، و نص كلامه في المفتاح هو أن المراد بالتخييليه أن يكون المشبه المتروك شيئاً وهمياً محضاً لا تحقق له إلا في مجرد الوهم.

أي الهذلي هذا إشاره إلى منشأ ثبوت تلك الصور بالوهم، و كيفيه ذلك التصوير بالوهم.

أي أخذ النفوس و إهلاكها بالقهر و الغلبه، أي لما شبه المتيه بالسبع في الاغتيال، انعقد بذلك التشبيه ارتباط بين الموت و السبع في ذلك الاغتيال، و لأجل ذلك الارتباط الموجب لأن ينتقل و يثبت لأحد المرتبطين ما ثبت للآخر، شرع الوهم الذي من شأنه فرض -المستحيلات و تقدير الأباطيل بإعمال المتخيله في تصوير المتيه بصوره السبع، لأن ذلك مقتضى المشابهه و الارتباط، و لو لم يكن صحيحاً في نفس الأمر.

أي عطف على «تصويرها» أي شرع الوهم في تصوير المتيه، و في اختراع لوازم لها مثل لوازمه كالأظفار.

أي على بمعنى الباء و هو متعلق بقوله: «يكون بعده» و «ما يكون» عطف على لوازم عطف تفسير، قوله: «به» أيضاً متعلق ب «يكون» .

أي حصول اغتيال السبع للنفوس بالخصوص، و أشار بهذا إلى أنه ليس المراد مطلق اللوازم، لأن للسبع لوازم كثيره كعدم النطق لكن ليست مراده، بل المراد لوازم خاصه يكون بها قوام وجه الشبه.

فإن قلت: جعله قوام الاغتيال بالأظفار ينافي ما سبق للشارح من أن الأظفار بها كمال الاغتيال لا قوامه، لأن الاغتيال قد يكون بالناب، بخلاف اللسان فإن به قوام الدلاله في المتكلم.

[فأخترع لها (١)] أى للمتيه صورته [مثل صورته الأظفار] المحققه، [ثم أطلق (٢) عليه] أى على ذلك المثل، أعنى الصوره التى هى مثل صورته الأظفار [لفظ الأظفار]، فيكون (٣) استعاره تصريحيه، لأنه قد أطلق اسم المشبه به، و هو الأظفار المحققه على المشبه، و هو صورته و هميه شبيهه بصوره الأظفار المحققه، و القرينه إضافتها إلى المتيه، و التخيليه (٤) عنده قد تكون بدون الاستعاره بالكنايه.

قلت: فى الكلام حذف مضاف، و الأصل و ما يكون به كمال قوام اغتيال السبع للنفوس على الخصوص، فلا منافاه.

أى فليأ صوّر الوهم للمتيه بصوره السبع بالتصوير الوهمى، و أثبت لها لوازم يكون بها قوام حصول وجه الشبه، اخترع الوهم لتلك المتيه صورته و هميه مثل صورته الأظفار المختصه بالسبع فى الشكل و القدر.

أى أطلق الهدلى على ذلك المثل لفظ الأظفار الموضوع للصوره الحسيه بعد رعايه التشبيه.

أى فيكون لفظ الأظفار استعاره تصريحيه تخيليه، أما كونها تخيليه فلأن اللفظ نقل من معناه لأصلى لمعنى متخيل، أى متوهم لا ثبوت له فى نفس الأمر، و أنّ الكلام فى تفسير التخيليه، و أمّا كونها تصريحيه فلأنه قد أطلق اسم المشبه به و هو الأظفار المحققه على المشبه و هو الصوره الوهميه.

و القرينه على أنّ الأظفار نقلت عن معناها و أطلقت على معنى آخر هى إضافه الأظفار إلى المتيه، فإنّ معنى الأظفار الحقيقى ليس موجودا فى المتيه، فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ، و لا يكون إلا وهميا لعدم إمكانه حسا أو عقلا.

أى قوله: «و التخيليه عنده. . .» جواب سؤال مقدر، هو فعلى هذا يجب عند السيكاكى أن تكون الاستعاره التخيليه تابعه للاستعاره بالكنايه، و معنى التابعه ههنا أنه لا توجد بدون الكنايه، فلا تنفك التخيليه عن الكنايه.

و حاصل الجواب

إنّ التخيليه عند السيكاكى قد تكون بدون الاستعاره بالكنايه، و أمّا عند المصنّف و القوم فهما متلازمان لا توجد إحداهما بدون الأخرى، فالأظفار فى المثال المعروف ترشيح للتشبيه

ولهذا (١) مثل لها بنحو أظفار المتيه الشبيهه بالسبع، فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية فى المتيه (٢)، وقال المصنّف: إنّهُ (٣) بعيد جدا لا- يوجد له مثال فى الكلام (٤). [وفيه] أى فى تفسير التخييليه بما ذكره [تعسف] أى أخذ على غير الطريق (٥)، لما فيه من كثره الاعتبارات التى لا يدلّ عليها دليل، ولا تمسّ إليها حاجه. وقد يقال (٦): إنّ التعسف فيه (٧) هو أنه لو كان الأمر كما زعم (٨) لوجب أن تسمى

عندهم، و أما المكتيه فلا تكون بدون التخييليه عند الكلّ إلاّ عند صاحب الكشاف، فإنّه جوّز وجود المكتيه بدون التخييليه.

أى لكون التخييليه توجد بدون المكتيه، «مثل لها» أى للتخييليه المنفكه عن المكتيه «بنحو أظفار المتيه الشبيهه بالسبع».

أى لأنّه عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها مكتيه لبناء الاستعارة على تناسى التشبيه، فالتخييليه عنده أعمّ محلا من المكتيه.

أى وجود التخييليه بدون المكتيه بعيد جدا، لا يوجد له مثال فى الكلام، كما فى الإيضاح.

أى فى الكلام البليغ و إلاّ فقد وجد له مثال فى الكلام غير البليغ كالمثال المذكور.

أى جرى على غير الطريق السهله للإدراك، «لما فيه» أى فى تفسير التخييليه من كثره الاعتبارات، وهى تقدير الصّور الخياليه، ثمّ تشبيهها بالمحقّقه ثمّ استعارة اللفظ الموضوع للصّور المحقّقه لها، و فيه مع المكتى عنها اعتبار مشبهين و وجهين و لفظين، و قد لا- يتفق إمكان حصّه ذلك فى كلّ مادّه، بخلاف ما ذكره المصنّف فى تفسير التخييليه فإنّه خال عن تلك الأمور، لأنّه فسّرّها بإثبات الأمر المختصّ بالمشبه به للمشبه، ثمّ قوله: «أى أخذ على غير الطريق» تفسير للتعسف.

أى فى وجه التعسف.

أى فيما ذكره السكاكى فى تفسير التخييليه.

أى كما زعم السكاكى.

هذه الاستعاره توهميّه (١) لا تخيليّه، و هذا (٢) في غايه السّي قوط، لأنّه يكفى في التّسميه (٣) أدنى مناسبه، على أنّهم يسمّون حكم الوهم تخيلا، ذكر في الشّفا (٤)، أنّ القوّه المسّماه بالوهم هي الرّئيسه الحاكمه في الحيوان حكما غير عقليّ (٥)، و لكن حكما تخيليا (٦) [و يخالف (٧)] تفسيره للتّخيليّه بما ذكره [تفسير غيره لها] أي غير

أي لأنّها تقررت بالوهم لما تقدّم من أنّ المصوّر للمتيّه بصوره السّبع، و المخترع لها صوره أظفار شبيهه بالأظفار المحقّقه إنّما هو الوهم، أي القوّه الوهميه لا الخيال.

أي توجيه التّعسف المشار إليه بقوله: «و قد يقال. . .» .

أي في تسميه شيء باسم يكفى أدنى مناسبه بين الاسم و ذلك المسمّى، و المناسبه هنا موجوده، و ذلك لأنّ الوهم و الخيال كلّ منهما قوّه باطيّه، شأنها أن تقرّر ما لا ثبوت له في نفس الأمر، فهما مشتركتان في المتعلّق، و حينئذ فيجوز أن ينسب لإحدى القوّتين ما ينسب للأخرى للمناسبه بينهما.

و الحاصل:

إنّ تصوير المشبّه بصوره المشبّه به، و اختراع لوازم للمشبّه مماثله للوازم المشبّه به و إن كان بالوهم، لكنّه نسب للخيال للمناسبه بينهما كما علمت، و هذا إنّما يحتاج إليه إن لم يتقرّر في الاصطلاح تسميه حكم الوهم تخيلا، لكنّه قد تقرّر ذلك، و حينئذ فلا يحتاج إلى الاعتذار عن السّكاكي بأنّه يكفيه في ارتكاب هذه التسميه أدنى مناسبه، و إلى هذا أشار بقوله: «على أنّهم يسمّون حكم الوهم تخيلا» .

أي ذكر أبو علي بن سينا في الشّفاء، و كأنّه قال: و ممّا يدلّ على أنّ ذلك اصطلاح تقرّر قبل السّكاكي قول أبي علي في الشّفاء، حيث قال: إنّ القوّه المسّماه بالوهم هي الرّئيسه، أي الغالبه على جميع القوى الباطنه.

أي حكما غير صحيح، كأنّ تحكّم على أنّ رأس زيد رأس حمار.

أي فقد سمّى صاحب الشّفاء حكم الوهم تخيلا.

أي هذا إشاره إلى اعتراض علي السّكاكي فيما ذهب إليه من تفسير التّخيليّه بأنّها لفظ لازم المشبّه به المنقول إلى صوره وهميه تخيل ثبوتها للمشبّه من وجه آخر، و هو أنّ تفسيره التّخيليّه بما ذكر مخالف لتفسير غيره لها بجعل الشّيء الذي تقرّر ثبوته لشيء آخر

السَّكَاكِي لِلتَّخِيلِيَّةِ [بِجَعْلِ (١) الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ] كَجَعْلِ الْيَدِ لِلشَّمَالِ (٢) ، وَ جَعْلِ الْأَظْفَارِ لِلْمِثْيَةِ (٣) ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْقَاهِرِ (٤) : إِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْيَدَ اسْتَعَارَهُ (٥) . ثُمَّ إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ (٦)

غَيْرَ صَاحِبِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، كَجَعْلِ الْيَدِ لِلشَّمَالِ بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَ هِيَ الرِّيحُ الَّتِي تَهْبُ مِنْ الْجِهَةِ الْمَعْلُومَةِ ، فَالْيَدُ إِنَّمَا هِيَ لِلْحَيَوَانَ الْمَتَصَرِّفِ ، وَ قَدْ جَعَلْتَ شَيْءَ آخَرَ مَغَايِرَ لِصَاحِبِ الْيَدِ وَ هُوَ الشَّمَالُ .

أَيُّ مُتَعَلِّقٍ بِتَفْسِيرِ ، أَيُّ بِجَعْلِ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ لِأَزْمِ الْمَشْبُتِ بِهِ لِلشَّيْءِ الَّذِي هُوَ الْمَشْبُتُ .

أَيُّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَ غَدَاهُ رِيحٌ قَدْ كَشَفَتْ وَ قَرَهُ

إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زَمَامَهَا

أَيُّ رَبِّ غَدَاهُ رِيحٌ قَدْ أُزِيلَتْ بِرُودَتِهِ بِإِطْعَامِ الطَّعَامِ لِلْفُقَرَاءِ وَ كَسَوْتَهُمْ وَ إِيقَادِ النَّيْرَانِ لَهُمْ ، وَ قَوْلُهُ : (وَ قَرَهُ) بِكَسْرِ الْقَافِ بِمَعْنَى بَرَدٍ شَدِيدٍ ، عَطَفَ عَلَى (رِيحٍ) ، وَ (إِذْ) ظَرْفٌ ل(كَشَفَتْ) وَ (زَمَامَهَا) فَاعِلٌ (أَصْبَحَتْ) .

أَيُّ فِي قَوْلِ الْهَذَلِيِّ : وَ إِذَا الْمِثْيَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا . . . ، فَعَلَى تَفْسِيرِ السَّكَاكِيِّ يَجِبُ أَنْ يَجْعَلَ لِلشَّمَالِ صُورَهُ مَتَوَهِّمَةً شَبِيهَةً بِالْيَدِ ، وَ يَكُونُ إِطْلَاقُ الْيَدِ عَلَيْهَا اسْتِعَارَهُ تَصْرِيحِيَّةً تَخِيلِيَّةً ، وَ اسْتِعْمَالًا لِلْفِظِّ فِي غَيْرِ مَا وَضَعَ لَهُ ، وَ عِنْدَ غَيْرِهِ الْاسْتِعَارَةُ إِثْبَاتُ الْيَدِ لِلشَّمَالِ ، وَ لَفْظُ الْيَدِ حَقِيقَةً لُغَوِيَّةً مُسْتَعْمَلَةً فِي مَعْنَاهُ الْمَوْضُوعِ لَهُ ، وَ كَذَا يُقَالُ فِي أَظْفَارِ الْمِثْيَةِ عَلَى الْمَذْهَبِيِّينَ .

أَيُّ هَذَا اسْتِدْلَالٌ عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْمَصْنُفُ مِنْ أَنَّ التَّخِيلِيَّةَ عِنْدَ غَيْرِ السَّكَاكِيِّ جَعَلَ الشَّيْءَ لِلشَّيْءِ .

أَيُّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْيَدَ مِنْ حَيْثُ إِضَافَتِهَا لِلشَّمَالِ ، أَوْ أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ مُضَافٍ ، أَيُّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ إِثْبَاتَ الْيَدِ اسْتِعَارَهُ لِيُوَافِقَ التَّفْسِيرَ بِالْجَعْلِ ، وَ قَوْلُهُ الْآتِي : «إِذْ لَيْسَ . . .» .

فَاندْفَعُ مَا يُقَالُ : إِنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ حُجَّةٌ عَلَى الْمَصْنُفِ لَا لَهُ ، لِأَنَّ كَوْنَ اللَّفْظِ اسْتِعَارَةً يَنَافِي مَا ادَّعَاهُ مِنْ كَوْنِ اللَّفْظِ حَقِيقَةً لُغَوِيَّةً ، وَ التَّجَوُّزُ إِنَّمَا هُوَ فِي إِثْبَاتِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ .

أَيُّ لَا تَقْدَرُ عَلَى ذَلِكَ وَ هَذَا كِنَايَةٌ عَنْ قَبُولِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ وَ إِلا فَقَدِ ارْتَكَبَهُ السَّكَاكِيُّ ، وَ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخُ تَقْرِيرٌ لِمَذْهَبِ الْقَوْمِ وَ إِبْطَالٌ لِمَذْهَبِ السَّكَاكِيِّ ، وَ إِنْ كَانَ

أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء (١)، إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً باليد، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يداً (٢). ولبعضهم (٣) في هذا المقام كلمات واهيه (٣) بينا فسادها في الشرح.

الشيخ لم يقصد الرد عليه، لأن السكاكي متأخر عن الشيخ، ولا يتأتى أن المتقدم يقصد الرد على المتأخر.

قوله: «قد نقل عن شيء إلى شيء»، أي نقل عن شيء و هي الجارحة إلى شيء أي كالصورة الوهميه الشبيهه باليد.

قوله: «أراد أن يثبت للشمال يداً» أي ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد في قوه تأثيرها لما تعرض له، فالاستعاره في إثبات اليد للشمال لا لفظ اليد.

المراد من البعض في قوله: «لبعضهم» هو الشارح الخلقى.

أي زيف بها كلام المصنف و اعتراضه على السكاكي، و حاصلها أن تفسير السكاكي و اعتباره الصورة الوهميه و تشبيهها بلازم المشبه به، و استعاره لفظه لها و مخالفته لغيره في تفسير الاستعاره التخيليه لأجل أن يتحقق معنى الاستعاره في التخيليه، إذ لا يتحقق معناها إلا على مذهبه لا على مذهب المصنف، و ذلك لأن الاستعاره كلمه استعملت فيما شبه بمعناها، و لا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء لشيء من غير توهم و تشبيه بمعناها الحقيقي، و لا يمكن أن يخصص تفسير الاستعاره المذكور بغير التخيليه، لأن التخصيص المذكور مخالف لما أجمع عليه السلف من أن الاستعاره التخيليه قسم من أقسام المجاز اللغوي، و حينئذ فلا يمكن ذلك التخصيص.

و حاصله إن الكلمه المستعمله في غير ما وضعت له تفسير لنوع من المجاز اللغوي الذي هو الاستعاره، فيشمل كل استعاره تكون من المجاز اللغوي، و قد أجمع السلف على أنها منه.

و حاصل الكلام في فساد ما ذكره الخلقى في المقام على ما في المطول أنا نختار تخصيص تفسير الاستعاره المذكور بغير التخيليه، و ما ادّعت من إجماع السلف على أن الاستعاره التخيليه قسم من أقسام المجاز اللغوي باطل و غلط، إذ ليس هناك إجماع على أن التخيليه مجاز لغوي، بمعنى أنها كلمه استعملت فيما شبه بمعناها، و إلا لما وقع الخلاف

نعم يَتَّجِه (١) أن يقال: إنَّ صاحب المفتاح في هذا الفنَّ خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد غيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره.

[و يقتضى (٢) ما ذكره السَّكَّاكِي (٣) في التَّخِيلِيَّة [أن يكون التَّشِيح (٤)

بينهم، فليس الإجماع في أنَّ مجازيَّه الاستعاره التَّخِيلِيَّة من قبيل مجازيَّه لفظ الأسد في الرَّجُل الشُّجَاع، بل الإجماع في أنَّ المجازيَّه فيها من قبيل المجاز العقليِّ العذى تقدَّم في الباب الأوَّل، إذ كما أنَّ في المجاز العقليِّ إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى غير ما هو له كذلك في الاستعاره التَّخِيلِيَّة إثبات شيء أي الأظفار أو اليد مثلا لشيء أي للمتيه أو الشَّمال مثلا.

و إذا كان الإجماع على هذه الاستعاره بهذا المعنى فيأتى الخلاف و النزاع بين المصنِّف و السَّكَّاكِي في أنه هل هناك شيء و همي و صورته مخترعه للوهم شبَّه ذلك الشيء الوهمي بمعنى ذلك اللفظ، أي لفظ الأظفار أو اليد المسمي بالتَّخِيل، فيكون اللفظ أطلق على تلك الصَّوره الوهميَّه مجازا لغويا، كما يقوله السَّكَّاكِي، أو ليس هناك تشبيه شيء بشيء فهو حقيقه لغويَّه كما يقوله المصنِّف.

قوله:

«نعم يَتَّجِه . . .» استدراك على الاعتراض على السَّكَّاكِي بمخالفه تفسيره للتَّخِيلِيَّة لتفسير غيره، و حاصله إنَّ اعتراض المصنِّف على السَّكَّاكِي بأنَّ تفسيره مخالف لتفسير غيره لا يتوجه عليه، لأنَّه ليس مقلدا لغيره، و إذا صحَّ خروجه عن مرتبه التقليد في هذا الفنَّ كان له مخالفه غيره.

أي عطف على قوله: «و يخالف»، فهو اعتراض آخر على ما ذكره السَّكَّاكِي في التَّخِيلِيَّة.

أي و هو أن يؤتى بلفظ لازم المشبَّه به، و يستعمل في صورته و هميَّه.

أي و هو كما تقدَّم في تقسيم الاستعاره باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين، و الجامع و اللفظ أن يقرن المشبَّه بما يلائم المشبَّه به كما في قوله تعالى: **أُولَئِكَ الَّذِينَ اسْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى (١)**.

ص: ٢١٨

استعاره [تخييليه (١) للزوم مثل ما ذكره] السكاكى فى التخييليه من إثبات صورته و هميه [فيه] أى فى الترشيح، لأن فى كل من التخييليه و الترشيح إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه، فكما أثبت للمتيه التى هى المشبه ما يخص السبع الذى هو المشبه به من الأظفار، كذلك أثبت لاختيار الضلاله على الهدى الذى هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الرّيح (٢) و التّجاره، فكما اعتبر هنالك (٣) صورته و هميه شبيهه بالأظفار، فليعتبر ههنا (٤) أيضا أمر و همى شبيه بالتّجاره، و آخر شبيه بالرّيح ليكون استعمال الرّيح و التّجاره بالنّسبه إليهما (٥) استعارتين تخييليتين، إذ لا فرق بينهما (٦) إلا بأنّ (٧) التّعبير عن المشبه الذى أثبت له ما يخصّ

أى يلزم أن يكون الترشيح استعاره تخييليه كما يدلّ عليه بيان الشّارح، و حاصل اعتراض المصنّف مطالبه السكاكى بالفرق بين الترشيح و التّخيل.

أى فقد شبه اختيار الضلاله بالاشتراء، أو استعير له اسمه و اشتقّ من الاشتراء اشتروا بمعنى اختاروا، و إثبات الرّيح و التّجاره فى قوله: **فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ** ترشيح. و قوله: «من الرّيح» بيان لما يخصّ المشبه به.

أى فى التخييليه.

أى فى الترشيح.

أى المعينين الوهميين.

أى بين التّخيل و الترشيح.

أى قوله: «إلا- بأنّ...» استثناء منقطع، لكن هنا فارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر، و هو أنّ الترشيح عبّر فيه عن المشبه باسم المشبه به كما تقدّم فى قوله:

لدى أسد شاكى السلاح مقدّف

له لبد أظفاره لم تقلم

فقد أتى بلازم المشبه به، و هو اللبد مع المشبهن لكن عبّر عنه باسم المشبه به، و هو الأسد، و أمّا التّخيل فقد عبّر فيه عن المشبه باسمه، كما تقدّم فى قوله: و إذ المتيه أنشبت أظفارها، فإنّ الأظفار أتى بها، و هى اسم لللازم المشبه به مع المشبه، لكن عبّر عن ذلك المشبه باسمه.

المشبه به كالمتيه مثلا في التخييليه بلفظه الموضوع له كلفظ المتيه (١) ، و في الترشيح (٢) بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار و الاستبدال الّذى هو المشبه، مع أنّ لفظ الاشتراء ليس بموضوع له. و هذا الفرق (٣) لا- يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييليه و عدم اعتباره في الترشيح، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكّم. و الجواب (٤) إنّ الأمر الّذى هو من خواصّ المشبه به لما قرن في التخييليه بالمشبه كالمتيه مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه، و في الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج إلى ذلك، لأنّ المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه و خواصّه، حتّى إنّ المشبه به في قولنا: رأيت أسدا يفترس أقرانه، هو

أى بمعنى الموت أى عبر عن الموت بلفظ المتيه الّذى وضع للموت في التخييليه.

أى الّذى هو الاختيار عبر عنه بغير لفظه، و هو الاشتراء، و هو ليس بموضوع للاختيار، فليس بينهما غير هذا الفرق، مع أنّ هذا الفرق لا يوجب و لا يقتضى الاعتبار المذكور فيها، و عدم اعتباره فيه، و لا يمنع من إلحاق أحدهما بالآخر.

أى الفرق بين التخييليه و الترشيح باعتبار التعبير المذكور لا- يوجب الفرق بينهما باعتبار الصوره الوهميه في التخييليه، و عدم اعتبارها في الترشيح مع تحقّق إثبات بعض ما يخصّ المشبه به للمشبه في كلّ منهما، و اعتبارها في التخييليه دون الترشيح مع تحقّق الموجب له ترجيح بلا مرجح.

و الحاصل إنّ اللازم ممّا ذكره السيكاكى في تفسير التخييليه أن يكون الترشيح تخييليه، و اللازم باطل و اللزوم مثله. فالمتحصّل من جميع ما ذكرناه أنّ اعتباره في أحدهما دون الآخر تحكّم، أى حكم بوقوع أحد طرفى الحكم من غير رجحان.

أى الجواب عن هذا الاعتراض الوارد على السيكاكى المشار إليه بقوله: «و يقتضى»، و حاصل الجواب: إنّ المشبه في صوره التخييل لما عبر عنه بلفظه، و قرن بما هو من لوازم المشبه به، و كان ذلك اللازم صافيا للمشبه، و منافرا للفظه، جعلنا لفظ اللازم المقرون عبارته عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه، و في صوره الترشيح لمّا عبر عن المشبه بلفظ المشبه به و قرن بما هو من لوازم ذلك المشبه، و لم يحتج إلى اعتبار الصوره الوهميه لعدم المنافره مع إمكان اعتبار نقل لفظ المشبه به مع لازمه للمشبه.

الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج إلى توهم صورته، و اعتبار مجاز فى الافتراس، بخلاف ما إذا قلنا: رأيت شجاعا يفترس أقرانه (١)، فإننا نحتاج إلى ذلك (٢) ليصح إثباته (٣) للشجاع، فليتأمل ففى الكلام (٤) دقه ما. [و عنى بالمكنى عنها] أى أراد السكاكى بالاستعاره المكنى عنها [أن يكون] الطرف [المذكور (٥)] من طرفى التشبيه [هو المشبه] أو يراد به المشبه به [على أن المراد

و ملخص الجواب إنّ الباعث على اعتبار المعنى المتوهم فى التخييليه و جعل الأمر المثبت للمشبه مجازا عنه هو مقارنه ذلك الأمر هنا للمشبه، و الباعث على عدم اعتباره فى الترشيح، و عدم جعله مجازا عنه هو مقارنته للمشبه به ههنا، فلا يقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييليه أن يكون الترشيح تخييليه، و لا تحكّم فى اعتباره فى أحدهما دون الآخر.

أى هذا التركيب فيه استعاره مكنيه، و «يفترس» تخييل، لأنّ الافتراس غير ملائم للرجل الشجاع.

أى إلى توهم صورته، و اعتبار مجاز فى الافتراس لأنه لم يذكر فى المكنيه المشبه به حتى يقال استعير اسمه مقارنا للازمه، و إنّما ذكر فيها المشبه، و هو لا-ارتباط له بلازم المشبه به، بل هما متنافران، فاحتيج إلى اعتبار أمر و همى يكون لازم المشبه به مستعملا فيه.

أى إثبات الافتراس، و الحاصل إنّ تشبيه الشجاع بالأسد فى النفس استعاره بالكنايه، و إثبات الافتراس له استعاره تخييليه، أو نقول لما شبه الشجاع بالأسد فى الشجاعه تخييل له حاله و هميه شبيهه بالافتراس الحقيقى، ثم أطلق عليه لفظ الافتراس ليكون قرينه الاستعاره، فعلى الأول يكون الافتراس مستعملا فيما وضع له، و على الثانى فى غير ما وضع له.

أى فى الجواب المذكور دقه يحتاج إلى تأمّل و دقه نظر، و هذا علّه للأمر بالتأمل. وجه التأمل إنّ كون اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به.

[تفسير السكاكى للاستعاره المكنى عنها]

@

[تفسير السكاكى للاستعاره المكنى عنها]

أى المذكور اسمه هو المشبه ثم لا يخفى أنّ المكنى عنها هى نفس اللفظ و تسميه كون المذكور استعاره مكنيا عنها إنّما هو باعتبار المصدر المتعلق باللفظ و الخطب فى مثل ذلك سهل للزوم العلم بأحدهما من العلم بالآخر.

بالمتيه (١) فى مثل: أنشبت المتيه أظفارهها، هو [السبع بادعاء (٢) السبعيه لها]، و إنكار أن تكون شيئا غير السبع [يقرينه إضافه الأظفار (٣)] التى هى من خواصّ السبع [إليها] أى إلى المتيه، فقد ذكر المشبه و هو المتيه، و أراد به المشبه به و هو السبع. فالاستعاره (٤) بالكنايه لا تنفك عن التخيليه، بمعنى أنه (٥) لا توجد استعاره بالكنايه بدون الاستعاره التخيليه، لأنّ فى إضافه (٦) خواصّ المشبه به إلى المشبه استعاره تخيليه. [و ردّ (٧)] ما ذكره من تفسير الاستعاره المكّنّى عنها [بأنّ لفظ المشبه فيها] أى فى

أى صحّ ذلك بناء على أنّ المراد بالمتيه هو السبع بادعاء السبعيه لها، و أمّا عند المصنّف فالمراد به الموت حقيقه.

أى إنّما صحّ إرادته السبع من المتيه، مع أنّ المراد منها الموت قطعا بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعيه لها، و إنكار أن تكون المتيه شيئا آخر غير السبع.

أى و ادعاء السبعيه لها كائن و متحقّق بقرينه «هى»، إضافه الأظفار التى هى من خواصّ السبع إليها، و تقرير الاستعاره بالكنايه فى المثال المذكور على مذهب السكّاكى أن يقال: شبّهنا المتيه التى هى الموت المجرد عن ادعاء السبعيه بالسبع الحقيقى، و ادّعينا أنّها فرد من أفرادها، و أنّها غير مغايره له، و أنّ للسبع فردين فرد متعارف و فرد غير متعارف و هو الموت الذى ادّعت له السبعيه، و استعير اسم المشبه و هو المتيه لذلك الفرد الغير المتعارف، أعنى -الموت الذى ادّعت له السبعيه، فصحّ بذلك أنّه قد أطلق اسم المشبه و هو المتيه الذى هو أحد الطرفين، و أريد به المشبه به الذى هو السبع فى الجملة، و هو الطرف الآخر.

أى هذا تفرّيع على قول المصنّف «بقرينه إضافه الأظفار» .

أى الضمير للشأن، أى بمعنى أنّ الشأن «لا توجد. . .» لا بمعنى أنّ كلا منهما لا يوجد بدون الآخر، لما تقدّم من أنّ التخيليه عند السكّاكى قد تكون بدون الاستعاره بالكنايه.

أى لأنّ فى خواصّ المشبه به المضاف إلى المشبه استعاره تخيليه، فالاستعاره التخيليه فى المضاف لا فى الإضافه، و التعبير بما أوّلنا العبارة هو المناسب لمذهب السكّاكى.

أى حاصل ما ذكره المصنّف من الرد على السكّاكى أنّ تفسيره للاستعاره المكّنّى عنها يناقض تفسيره لمطلق الاستعاره المنقسمه إلى المصرّح بها، و المكّنّى عنها لأنّ مقتضى تفسير المكّنّى عنها أن يكون الطرف المذكور مستعملا فيما وضع له تحقيقا، فيكون المكّنّى

الاستعاره بالكنايه كلفظ المتيه مثلا [مستعمل فيما وضع له تحقيقا] للقطع بأن المراد بالمتيه هو الموت لا غير، [و الاستعاره ليست كذلك]، لأنه قد فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه و تريد به الطرف الآخر. و لما كان ههنا مظنه سؤال (١) و هو أنه لو أريد بالمتيه معناها الحقيقي، فما معنى إضافه الأظفار إليها أشار إلى جوابه بقوله: [و إضافه نحو الأظفار قرينه التشبيه (٢)]

عنها بالنظر إلى مقتضى تفسيرها حقيقه لا مجازا، و مقتضى تفسير مطلق الاستعاره أن يكون الطرف المذكور مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا، فيكون المكنتى عنها بالنظر إلى مقتضى تفسير مطلق-الاستعاره مجازا لا حقيقه، و ليس هذا إلا تناقضا و هو باطل.

و بعبارة أخرى: إن ما ذكره المصنّف من الرّد إشارة إلى قياس من الشّكل الثّاني، تقريره أن يقال لفظ المشبه المذموم ادعى أنّه استعاره مستعمل فيما وضع له، و لا شيء من الاستعاره بمستعمل فيما وضع له ينتج المشبه ليس استعاره، فقله: «و الاستعاره ليست كذلك» إشارة إلى كبرى القياس، أى ليست مستعمله فيما وضعت له تحقيقا عند السّكاكى، لأنّه جعلها من المجاز اللّغوى، و فسرها بما ذكره الشّارح، و هو أن تذكر أحد طرفي التشبيه و تريد به الطرف الآخر.

أى من طرف السّكاكى، و المراد بالسؤال ههنا هو دفع الرّد المذكور.

حاصله: أنّه إذا كان المراد بالمتيه نفس الموت لا السبع فما وجه إضافه الأظفار إلى المتيه مع أنّها معلومه الانتفاء عنها، فلو لا أنّه أريد بالمتيه معنى السبع لم يكن معنى لذكر الأظفار معها و إضافتها إليها، لأنّ ضمّ الشيء إلى غير من هو له هدر و لغو يتحاشى عنه اللفظ البليغ، فلا يكون لفظ المتيه مستعملا فيما وضع له تحقيقا، لأنّ إضافه الأظفار إليها مانعه عن أن يراد بالمتيه معناها الحقيقي، إذ لا ملائمه بينه و بين الأظفار، فلا يرد الرّد المذكور، لأنّ المراد بها غير معناها الحقيقي بقرينه هذه الإضافة، و أشار المصنّف إلى جواب هذا السؤال بقوله: «و إضافه نحو الأظفار» .

أى الإضافة ليست قرينه للاستعاره، بل هي قرينه التشبيه المضمّر فى النفس و لا منافاه بين إرادته نفس الموت بلفظ المتيه و بين إضافه الأظفار إليها، لأنّ إضافه نحو الأظفار فى الاستعاره المكنتيه إنّما كانت لأنّها قرينه على التشبيه النفسى، لأنّها تدلّ على أنّ الموت ألحق فى النفس بالسبع، فاستحقّ أن يضاف إليها ما يضاف إليه من لوازمه، فإضافه الأظفار حينئذ مناسبة لتدلّ على التشبيه المضمّر فى النفس.

المضمّر فى النَّفس يعنى تشبیه المتیّه بالسَّبع، و كأنّ هذا الاعتراض (١) من أقوى اعتراضات المصنّف على السَّكاكى. و قد یجاب عنه (٢) بأنّه و إن صرّح بلفظ المتیّه إلاّ أنّ المراد به السَّبع ادّعاء كما أشار إليه فى المفتاح من أنا (٣) نجعل ههنا اسم المتیّه اسما للسَّبع مرادفا (٤) له، بأن ندخل (٥) المتیّه فى جنس السَّبع للمبالغه فى التَّشبیه، بجعل أفراد السَّبع قسمین:

أى اعتراض المصنّف بقوله:

«بأنّ لفظ المشبّه فیها مستعمل فیما وضع له تحقیقا»، و لعلّ الشَّارح أخذ قوَّته عند المصنّف من حیث اعتنائه ببيان ردّه.

أى عن ردّ المصنّف على السَّكاكى، و حاصله:

إنّ المراد بلفظ المتیّه هو السَّبع ادّعاء أى الموت المدّعى سبعیته، و حیثئذ فلا یكون لفظ المتیّه مستعملا فیما وضع تحقیقا حتّى ینافى ذلك كونه استعاره، لأنّه حقیقه فى الموت من حیث هو لا فى هذا الموت الادّعاءى.

أى قوله:

«من أنا» بیان لما فى قوله: «كما» و إضافه «اسم» للمتیّه بیانیه.

أى حاله كون اسم المتیّه مرادفا لاسم السَّبع.

أى قوله:

«بأن ندخل...»، و ما عطف علیه بیان للمرادفه، و أشار به إلى أنّ جعل اسم المتیّه مرادفا لاسم السَّبع إنّما هو بالتأویل، و لیس بإحداث وضع مستقلّ فیها حتّى تكون من باب الاشتراك اللفظى فتخرج عن الاستعاره.

و محضّیل ما أفاده أنّ السَّبع تحته فردان، و المتیّه اسم لفرد منهما، و هذا لا یقتضى التَّرادف الحقیقى، لأنّ المترادفین اللفظان المتحدان مفهوما و مصداقا، و هنا الأسد أعمّ من المتیّه، لأنّ المراد منها فرد من فردى الأسد، بل التَّرادف هنا إنّما بالتأویل فىكون تخیلیا كما أشار إليه بقوله: «ثمّ نخیل...»، أى بصیغه المتکلم المعلوم عطفًا على «ندخل» أى ثمّ بعد إدخال المشبّه فى جنس المشبّه به نذهب على سبیل التَّخییل، أى على سبیل الإیقاع فى الخیال لا على سبیل التَّحقیق لأنّه لیس هناك وضع اسمین حقیقه لشیء واحد.

ص: ٢٢٤

متعارفاً و غير متعارف، ثم نخيل أن الواضع كيف يصحّ منه أن يضع اسمين كلفظي المتية و السبع لحقيقه واحده (١) ، و لا يكونان مترادفين (٢) ، فيتأتى لنا بهذا الطريق (٣) دعوى السبعية للمتيه مع التصريح بلفظ المتية (٤) . - و فيه (٥) نظر، لأنّ ما ذكره لا يقتضى كون المراد بالمتية غير ما وضعت له بالتحقيق،

أى و هى الموت المدعى سبعيته، و قوله: «كيف يصحّ» استفهام إنكارى، أى لا يصحّ و مصبّه قوله: «و لا يكونان مترادفين» .

أى و الحال أنّهما لا يكونان مترادفين، أى بل لا يضع الواضع اسمين لحقيقه واحده إلاّ هما مترادفان، فحينئذ يتخيل ترادف المتية و الأسد.

أى و هو ادعاء دخول المتية فى جنس السبع، و تخيل أنّ لفظيهما مترادفان.

أى أنّه يتأتى لنا بالطريق المذكور أمران:

أحدهما: ادعاء ثبوت السبعية للمتيه، لأنّ ذلك لازم لإدخالها فى جنسه، فصحّ بذلك أنّ لفظ المتية إذا أطلق عليها إنّما أطلق على السبع الادعائى، فصار مستعملاً فى غير ما وضع له، لأنّ المتية إنّما وضعت للموت الخالى عن دعوى السبعية له فيكون استعاره.

ثانيهما: صحّ إطلاق لفظ المتية على ذلك السبع الادعائى، لأنّ ذلك لازم الترادف بين اللفظين، فلا يرد أنّه لا يناسب، لأنّ إدخالها فى جنس السبع إنّما يناسب إطلاق لفظ السبع عليها.

و الحاصل أنّه بادعاء السبعية لها أطلقنا أحد الطرفين و عيننا الآخر فى الجملة، و بالتّرادف المتخيل صحّ لنا إطلاق المتية على المعنى المراد و هو السبع الادعائى من غير تناف و لا منافره بين دعوى السبعية للمتيه و بين التصريح بها بعد دعوى المرادفه، فصارت المتية اسماً للسبع، فلا منافاه بين ما اقتضته الاستعاره من أنّ المتية من أفراد السبع و بين التصريح بالمتية، لأنّ التصريح بالمتية كالتصريح بالسبع، و حينئذ فالمتية مستعملة فى غير ما وضعت له، فيكون من الاستعاره و لا يرد الاعتراض المذكور.

أى فى هذا الجواب نظر، و حاصله: أنّ ادعاء الترادف لا يقتضى الترادف حقيقه، لأنّ الادعاء لا يوجب انقلاب الواقع عما هو عليه، فالادعاء لا يجعل الموضوع له غير الموضوع له، كما لا يجعل غير الموضوع له موضوعاً له.

حتى (١) يدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت، وهذا اللفظ (٢) [موضوع له بالتحقيق، وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضى أن يكون استعماله في الموت استعاره. ويمكن الجواب (٣) بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة، أى هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعه له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، ولا- نسلم أن استعمال لفظ المتيه فى الموت فى مثل أظفار المتيه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، مثله (٤) فى قولنا: دنت متيه فلان، بل من حيث إن الموت جعل من أفراد السبع الذى لفظ المتيه موضوع له بالتأويل، وهذا

أى تفرع «على كون المراد...»، يعنى أن كون المراد بالمتيّه غير ما وضعت له المتفرّع عليه دخولها فى تعريف الاستعاره، لا يقتضيه ما ذكر من أن المراد بالمتيّه هو المتيّه المدعى سبغيتها للقطع بأن المراد بها الموت، فلا يكون استعمال لفظ المتيّه فيه استعمال اللفظ فى غير ما وضع له حتى يكون على نحو الاستعاره.

أى لفظ المتيّه موضوع للموت بالتحقيق، فلا- يكون استعماله فيه استعاره بعد جعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل و الادعاء، إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها.

أى يمكن الجواب عن أصل الاعتراض الذى أورده المصنّف على السكاكى.

أى قوله: «مثله» صفة لمصدر محذوف، أى استعمال فيما وضع له استعمال مثله، يعنى لا نسلم أن استعماله فى الموت فى مثل أظفار المتيّه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من هذه الحيثية المذكوره، حال كونه استعمالا مثل استعماله فيه فى قولنا: - «دنت متيه فلان»، فإنه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من هذه الحيثية، واستعماله فيه ههنا ليس استعمالا فيما وضع له من هذه الحيثية، بل من حيث إنه موضوع له بالتأويل.

و الحاصل إنك إذا قلت: دنت متيه فلان، فقد استعملت المتيه فى الموت من حيث إن اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق، و إذا قلت أنشبت المتيه أظفارها بفلان، فإنما استعملتها فى الموت من حيث تشبيه الموت بالسبع، وجعله فرد من أفراد السبع الذى لفظ المتيه موضوع له بالتأويل، فلم يكن اللفظ-مستعملا فيما وضع له من حيث إنه وضع له، و أنت خير بأن هذا الجواب إنما يقتضى خروج لفظ المتيه فى التركيب المذكور عن كونه حقيقه لانتفاء قيد الحيثية، و لا يقتضى أن يكون مجازا فضلا عن كونه استعاره مرادا به الطرف الآخر كما

الجواب و إن كان مخرجا له عن كونه حقيقه، إلا أن تحقّق كونه مجازا، و مرادا به الطرف الآخر (١) غير ظاهر بعد (٢) .

[و اختار] السّكاكي [ردّ] الاستعاره [التبعيه] و هي ما تكون في الحروف و الأفعال و ما يشتقّ منها [إلى] الاستعاره [المكّنّى عنها] (٣) بجعل قرينتها [أى قرينه التبعيه] استعاره [مكتيا عنها، و] جعل الاستعاره [التبعيه قرينتها] [أى قرينه الاستعاره المكّنّى عنها] على نحو (٤) قوله [أى قول السّكاكي] [في المتيه و أظفارها]

هو المطلوب، لأنّه لم يستعمل في غير ما وضع له كما هو المعتبر في المجاز عندهم، و إنّما استعمل فيما وضع له، و إن كان لا من حيث إنّّه موضوع، بل من حيث إنّّه فرد من أفراد المشبّه به، و لا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقه أن يكون مجازا، ألا ترى أنّ اللفظ المهمل و الغلط ليسا بحقيقه و لا بمجاز، و حينئذ فلم يتمّ هذا الجواب، و لذا قال الشّارح: «و هذا الجواب و إن كان مخرجا له عن كونه حقيقه. . .» .

أى المشبّه به كالأسد في المثال إنّما ذكر ذلك لأنّ قضيه كونه استعاره أن يكون مجازا، و أن يكون مرادا به الطرف الآخر حقيقه كما يدلّ عليه تعريف الاستعاره و لا يكفي الادّعاء.

لأنّ غايه ما يفيد الجواب أنّه استعمل فيما وضع له، و إن كان لا من حيث إنّّه موضوع له، بل من حيث إنّّه من جنس المشبّه به ادّعاء، و اللفظ لا يكون مجازا إلا باستعماله في غير ما وضع له.

أى لا بدّ هنا من التقدير في أوّل الكلام أو في آخره، و التقدير و اختار ردّ قرينه التبعيه إلى المكّنّى عنها، أو و اختار ردّ التبعيه إلى قرينه المكّنّى عنها، هذا كلام مجمل، بيّنه بقوله: «بجعل قرينتها»، ثمّ قوله:

«بجعل» متعلّق ب «ردّ» أى و هذا الردّ بواسطه جعل أو بسبب جعل قرينتها. . .

و أنت خبير بأنّ جعل قرينه التبعيه مكّنيا عنها إنّما يمكن إذا كانت قرينتها لفظيه، أمّا إذا كانت قرينتها حاله فلا يمكن، إذ ليس هنا لفظ يجعل استعاره بالكنايه.

أى حاله كون ذلك الجعل آتيا على طريقه قول السّكاكي.

حيث جعل (١) المتيه استعاره بالكنايه و إضافة الأظفار إليها قرينتها (٢) ، ففي قولنا: نطقت الحال بكذا، جعل القوم، نطقت، استعاره عن دلت (٣) ، بقرينه الحال، و الحال حقيقه (٤) ، و هو يجعل الحال استعاره بالكنايه عن المتكلم، و نسبه النطق إليها قرينه الاستعاره، و هكذا في قوله: نقرهم لهذميات (٥) يجعل اللهذميات استعاره بالكنايه عن المطعومات الشهيته على سبيل التهكم، و نسبه القرى (٦) إليها قرينه الاستعاره، و على هذا القياس (٧) .

أى جعل السكاكى المتيه استعاره بالكنايه عن السبع، و جعل إثبات الأظفار لها قرينه الاستعاره، و بالجمله ما جعله القوم قرينه للاستعاره التبعية جعله السكاكى استعاره بالكنايه، و ما جعلوه استعاره تبعيه جعله السكاكى قرينه للاستعاره بالكنايه.

أى المناسب لمذهب السكاكى أن يقال: و الأظفار المضافه إليها قرينتها، لأنها عنده استعملت في صورته وهميه كما مر.

أى فكانت الاستعاره تبعيه، لأن التشبيه في الأصل بين المصدرين أعنى الدلاله و النطق.

أى جعل القول «الحال حقيقه» أى مستعمله في معناها الموضوع له، لا استعاره و لا مجازا، و لكن الحال قرينه لاستعاره النطق للدلاله، لأن الدلاله المراده بالنطق تقبل أن تكون الحال بمعناها الحقيقي فاعلا لها، هذا عند القوم.

و أما عند السكاكى فهو يجعل الحال استعاره بالكنايه عن المتكلم الذى له لسان ينطق به، و يجعل نسبه النطق إلى الحال قرينه الاستعاره بالكنايه الحاصله في لفظ الحال، و ذلك بأن يتوهم للحال صورته شبيهه بصوره النطق باللسان.

إن القوم يجعلون «نقرهم» استعاره بالكنايه عن (نظعنهم) و «يجعلون اللهذميات» قرينتها، ثم الاستعاره تبعيه لأن التشبيه في الأصل بين المصدرين أعنى الطعن بالأسنه و القرى هذا عند القوم، و أما عند السكاكى فهو يجعل اللهذميات استعاره بالكنايه عن المطعومات الشهيته على سبيل التهكم إلى السخرية و الاستهزاء.

أى القرى بالقاف المكسوره و القصر بمعنى الضيافه.

أى الخلاف بين القوم و السكاكى على هذا القياس في سائر الأمثله التي جعل القوم الاستعاره فيها تبعيه، فإن السكاكى يرد الاستعاره التبعية فيها إلى استعاره بالكنايه.

و إنّما اختار ذلك (١) إثارة للضبط و تقليل (٢) الأقسام، [و ردّ] ما اختاره السكاكي [بأنّه (٣) إن قدر التبعيه] كنطقت في: نطقت الحال بكذا [حقيقه]

و الحاصل

إنّ ما جعله القوم استعاره تبعيه من الفعل و ما يشتقّ منه و الحرف ك (نطقت) و ناطقه و لام التعليل في: نطقت الحال و الحال ناطقه بكذا، جعله السكاكي قرينه، و ما جعلوه قرينه التبعيه من الفاعل و المفعول و المجرور في: نطقت الحال، و قوله: «نقريهم لهذميّات»، و قوله تعالى: لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ خَزَنًا (١) مثلا، جعله السكاكي استعاره بالكنايه.

أى اختار السكاكي ذلك، أى ردّ الاستعاره التبعيه إلى الاستعاره المكّنى عنها، أى ردّ التبعيه و قرينتها إلى المكّنى و قرينتها بالجعل المذكور، «إثارة للضبط» أى لأجل أن يكون أقرب للضبط لما فيه من تقليل أقسام الاستعاره.

أى من قبيل عطف علّه على معلول، و إنّما قلت أقسام الاستعاره على ما اختاره لأنه لا يقال عليه استعاره أصليه و تبعيه، بل أصليه فقط فتكون الأقسام قليله و مضبوطة.

أى السكاكي، و يحتمل أن يكون الضمير للشأن، و قدر على الأوّل بالبناء للفاعل، و على الثّاني بالبناء للمفعول.

و كيف كان فحاصل الردّ على السكاكي:

أنّه بعد فرض أنّ التبعيه التى قال بها القوم باقيه على معناها الحقيقى، بأن جعل (نطقت) التى هى التبعيه عند القوم فى (نطقت الحال بكذا) مثلا مرادا به معناها الحقيقى و هو النطق، و جعل الحال استعاره بالكنايه للمتكمّ الادعائى، لا تكون التبعيه المجمعوله قرينه المكّنىه عند السكاكي استعاره تخيليه، لأنّ هذه التبعيه حقيقه و التخيليه مجاز عند السكاكي لا حقيقه، و إذا انتفت التخيليه لكونها حقيقه، يلزم أن توجد الاستعاره بالكنايه ههنا بدون التخيليه، و هو باطل باتفاق السكاكي و غيره، لبطلان وجود الملزوم بلا لازم.

و الحاصل:

إنّ ردّ التبعيه إلى المكّنى عنها يستلزم عدم استلزام المكّنى للتخيليه و اللازم باطل فالملزوم مثله.

ص: ٢٢٩

بأن يراد بها معناها الحقيقي (١) [لم تكن] التبعيّه استعاره [تخيّلته لأنها] أي التخيّلته [مجاز عنده] أي عند السّكاكي (٢) ، لأنه جعلها (٣) من أقسام الاستعاره المصّرّح بها المفسّره بذكر المشبه به وإرادته المشبه، إلّا أنّ المشبه فيها (٤) يجب أن يكون ممّا لا تحقّق لمعناه حسّا ولا عقلا، بل وهما، فتكون مستعمله في غير ما وضعت له بالتحقيق، فتكون مجازا.

و إذا لم تكن التبعيّه تخيّلته [فلم تكن (٥) الاستعاره] المكنّى عنها مستلزمه للتخيّلته [بمعنى (٦) أنّها لا توجد بدون التخيّلته، و ذلك لأنّ المكنّى عنها قد وجدت بدون التخيّلته في مثل: نطقت الحال بكذا، على هذا التقدير (٧) .

أي النطق-نفسه لا معناه المجازي و هو دلّت.

أي لا عند المصنّف و السلف، أي و هي على فرض كونها حقيقه لم تكن مجازا فضلا عن كونها تخيّلته.

أي جعل السّكاكي التخيّلته من أقسام الاستعاره المصّرّح بها، أي التي هي من المجاز اللّغوي.

أي في التخيّلته يجب أن يكون عند السّكاكي «مّمّا لا تحقّق لمعناه حسّا ولا عقلا، بل وهما» أي بل ممّا له تحقّق بحسب الوهم، لكونه صورته وهميّه محضه كما مرّ.

أي فلم تكن الاستعاره المكنّى عنها على هذا التقدير مستلزمه للتخيّلته، و إذا لم تستلزم المكنّى عنها التخيّلته صحّ وجود المكنّى عنها بدون التخيّلته، كما في: نطقت الحال بكذا، حيث جعل الحال استعاره بالكنايه عن المتكلم الادّعائي، و جعل النطق مستعملا في معناه الحقيقي، لكنّ عدم استلزام المكنّى عنها للتخيّلته باطل باتّفاق، فبطل هذا التقدير، أي جعله التبعيّه مستعمله في معناها الحقيقي.

أي قوله:

«بمعنى...» تفسير للمنفى لا- للنفي، فلا يقال: الصّواب حذف لا، و أشار الشّارح بهذا إلى أنّه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلا، بل المراد به عدم الانفكاك في الوجود، لأنه ليس المراد أنّ كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدّم من أنّ التخيّلته عند السّكاكي قد تكون بدون المكنّيّه.

أي تقدير كون التبعيّه حقيقه.

[و ذلك] أى عدم استلزام المكنى عنها للتخييليه [باطل بالاتفاق (١)] وإنما الخلاف فى أن التخييليه هل تستلزم المكنى عنها (٢) ، فعند السكاكى لا تستلزم (٣) كما فى قولنا: أظفار المتيه الشبيهه بالسبع (٤) .

و بهذا (٥) ظهر فساد ما قيل (٦) : إن مراد السكاكى بقوله: لا- تنفك المكنى عنها عن التخييليه، أن التخييليه مستلزمه للمكنى عنها لا العكس، كما فهمه المصنف.

[اتفاق أهل الفن على أن الاستعاره التخييليه لازمه للمكنيه]

أى لاتفاق أهل الفن على أن التخييليه لازمه للمكنيه، فالاستعاره بالكنايه لا تنفك عن الاستعاره التخييليه.

أى أو لا تستلزمها.

أى و عند غيره التخييليه تستلزم المكنيه، كما أن المكنيه تستلزم التخييليه، فالتلازم عند غير السكاكى من الجانبين، و أما عنده فالمكنيه تستلزم التخييليه دون العكس على ما قال المصنف.

أى فقد ذكر السكاكى أن الأظفار أطلقت على أمور وهميه تخيلا، و ليس فى الكلام مكنى عنها لوجود التصريح بالتشبيه، و لا استعاره عند التصريح بتشبيه الطرف الذى يستعار له.

أى و باعتبار السكاكى التخييليه دون المكنيه، فى قولنا: أظفار المتيه الشبيهه بالسبع أهلكت فلانا.

أى ما قاله صدر الشريعه جوابا عن السكاكى وردا لاعتراض المصنف.

و حاصل ذلك الجواب أننا لا نسلم أن لفظ (نطقت) مثلا إذا استعمل فى حقيقته لم توجد الاستعاره التخييليه، و أما قولك: لكن عدم استلزام المكنيه للتخييليه، أى عدم وجودها معها باطل اتفاقا، فممنوع، لأن معنى قول السكاكى فى المفتاح لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه، لأن التخييليه مستلزمه للمكنيه، فمتى وجدت التخييليه وجدت المكنيه لا العكس.

و حاصل الرد على هذا الجواب أن السكاكى بعد ما اعتبر فى تعريف الاستعاره بالكنايه ذكر شىء من لوازم المشبه به، و التزم فى تلك اللوازم أن تكون استعاره تخييليه، قال: و قد ظهر أن الاستعاره بالكنايه لا تنفك عن الاستعاره التخييليه و هذا صريح فى أن المكنيه تستلزم التخييليه، و قد صرح فيما قبل ذلك بأن التخييليه توجد بدون المكنيه، كما فى قولنا: أظفار

نعم (١)، يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخيلى، لأن كلام الكشاف مشعر (٢) بخلاف ذلك، وقد صرح فى المفتاح (٣) أيضا فى بحث المجاز العقلى بأن قرينه المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المتيه، وقد تكون أمرا محققا كالإنبات فى: أنبت الزبيح البقل،

المتيه الشبيهه بالسبع أهلك فلانا، فعلم من مجموع كلاميه أن المكنىه تستلزم التخيلىه دون العكس، و أن معنى قوله: لا تنفك المكنى عنها عن التخيلىه، أن المكنى عنها مستلزمه للتخيلىه لا العكس كما فهمه قائل قيل.

أى هذا استدراك على قوله: ظهر فساد ما قيل، وذلك إن هذا القول الفاسد اعترض على المصنف، وإذا كان فاسدا فلا اعترض عليه من تلك الجبهه، ولما كان يتوهم أنه لا يعترض عليه من جبهه أخرى، استدرك على ذلك بقوله: «نعم يمكن. . .»

و حاصله إن كلام المصنف يبحث فيه من جبهه حكايه الاتفاق على أن المكنى عنها-لا توجد بدون التخيلىه، و كيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشاف مصرح بخلاف ذلك فى قوله تعالى: يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ (١)، و إن النقض استعاره تصريحيه لإبطال العهد، و هى قرينه للمكنى عنها التى هى العهد، إذ هو كنايه عن الحبل، فقد وجدت المكنى عنها عنده بدون التخيلىه، لأن النقض الذى هو القرينه ليس تخيلا، إذ التخييل إما إثبات الشئ لغير ما هو له كما عند الجمهور، و إما إثبات صورته وهميه كما عند السكاكى على ما تقدم بيانه، و النقض ليس كذلك، بل استعاره تصريحيه تحقيقيه.

أى مصرح بخلاف ذلك، أى استلزام المكنى عنها للتخيلىه.

أى قوله: «و قد صرح فى المفتاح» جواب عما يقال نحمل الاتفاق فى كلام المصنف على اتفاق الخصمين السكاكى و المصنف، لا على اتفاق القوم الشامل لصاحب الكشاف، و حينئذ فلا يتوجه ذلك-الاعتراض الوارد على المصنف من جبهه حكايه الاتفاق.

و حاصل الجواب:

إن هذا أيضا لا يصح، لأن السكاكى صرح أيضا بما يقتضى عدم الاستلزام حيث قال فى بحث المجاز العقلى: قرينه المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا أى فتكون تخيلىه، و قد

ص: ٢٣٢

و الهزم فى: هزم الأمير الجند (١) ، إلا أن هذا (٢) لا يدفع الاعتراض عن السكاكى، لأنه قد صرح فى المجاز العقلى بأن نطقت فى: نطقت الحال بكذا، أمر وهمى (٣) جعل قرينه للمكنى عنها، و أيضا (٤) فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخيليه، كما فى: أنبت الزبيع البقل، و وجود التخيليه بدونها كما فى: أظفار المتيه الشبيهه بالسبع، فلا وجه لقوله: إن المكنى عنها لا تنفك عن التخيليه [و إلا] أى و إن لم يقدر التبعيه

تكون أمرا محققا أى فلا تكون تخيليه، إذ لا تخيل فى الأمر المحقق عنده، فقد أثبت المكنى عنها بلا تخيل و قوله: «كالإنبات فى أنبت الزبيع البقل»، فقد شبه فيه الزبيع بالفاعل الحقيقى تشبيها مضمرا فى النفس، و قرينتها الإنبات و الإنبات لم يكن عند السكاكى مجازا، بل كان إثبات شىء لشىء كالترشيع.

أى فتشبيه الأمير بالجيش استعاره بالكنايه، و إثبات الهزم الذى هو من توابع الجيش له قرينتها.

أى ما صرح به فى المفتاح من إبطال قول المصنف باستلزام المكنى عنها للتخيليه، و إن كان صالحا لدفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق، لكنه ليس بصالح لدفع الاعتراض الآتى على السكاكى، و هو لزوم القول بالتبعيه.

أى فيكون (نطقت) مستعملا فى غير ما وضع له، لأن ذلك الأمر الوهمى غير الموضوع له فيكون مجازا، و لا شك أن علاقته المشابهه للنطق فيكون استعاره، و لا- شك أنه فعل، و الاستعاره فى الفعل لا تكون إلا تبعيه، فقد اضطر السكاكى إلى اعتبار الاستعاره التبعيه، فقد لزم القول بالتبعيه.

أى هذا اعتراض آخر على السكاكى لازم له من كلامه أهمله المصنف.

و حاصله:

إن السكاكى صرح فى هذا الباب بعدم انفكاك المكنى عنها عن التخيليه، و صرح فيه أيضا بعدم استلزام التخيليه للمكنى عنها كما فى: أظفار المتيه الشبيهه بالسبع، و صرح فى المجاز العقلى بجواز وجود المكنى عنها بدون التخيليه، كما فى: أنبت الزبيع البقل، فلما جوز وجود كل منهما بدون الأخرى، فلا وجه لقوله: إن المكنى عنها لا تنفك عن التخيليه، لأنها قد انفكت عنده فى أنبت الزبيع البقل و هزم الأمير الجند.

ص: ٢٣٣

التي جعلها السكاكي قرينه المكنى عنها حقيقه (١) ، بل قدرها مجازا [فتكون] التبعيه كنطقت الحال مثلا [استعاره (٢)] ضروره أنه مجاز علاقته المشابهه، و الاستعاره في الفعل لا تكون إلا تبعيه [فلم يكن ما ذهب إليه] السكاكي من ردّ التبعيه إلى المكنى عنها [مغنيا عما ذكره غير] من تقسيم الاستعاره إلى التبعيه و غيرها، لأنه (٣) اضطرّ آخر الأمر إلى القول بالاستعاره التبعيه. و قد يجاب (٤) بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهه لا يجب أن يكون استعاره، لجواز أن يكون له علاقته أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق و الدلاله فإنها لازمه للنطق، بل إنما يكون استعاره إذا كان الاستعمال باعتبار علاقته المشابهه و قصد المبالغه في التشبيه.

أى مفعول (جعل) فى قوله: «جعلها» .

أى لا قرينه للاستعاره بالكنايه و لا مجازا مرسلا، و إنما كانت-استعاره لا مجازا مرسلا، لكون العلقه بين المعنيين هى المشابهه. أى لأنّ السكاكي اضطرّ آخر الأمر إلى القول بالاستعاره التبعيه، فقد فرّ من شيء و عاد إليه، لأنه حاول إسقاط الاستعاره التبعيه، ثم آل الأمر على هذا الاحتمال إلى إثباتها، كما أثبتها غيره.

أى قد يجاب عن لزوم القول بالاستعاره التبعيه.

و حاصل الجواب:

أن نختر الشق الثاني، و هو أنّ التبعيه التي جعلها قرينه للمكتيه ليست حقيقه، بل مجاز، و قولكم: فتكون استعاره فى الفعل و الاستعاره فيه لا تكون إلا تبعيه، ممنوع، لأنّ ذلك لا يلزم إلا لو كان السكاكي يقول إنّ كل مجاز يكون للمكنى عنها يجب أن يكون استعاره، فيلزم من كونها استعاره فى الفعل أن تكون تبعيه، و لماذا لا-يجوز أن يكون ذلك المجاز الذى جعله قرينه للمكنى عنها مجازا آخر غير الاستعاره بأن يكون مجازا مرسلا، و حينئذ فلا يلزم القول بالاستعاره التبعيه.

فالسكاكي أن يقول: إنّ (نطقت) فى قولنا: نطقت الحال بكذا، مجاز عن دلاله الحال، أى إفهامه للمقصود لكن لا يلزم أن يكون استعاره، لأنّ الاستعمال إنما هو بعلاقه اللزوم، أى لاستلزام النطق الدلاله على المقصود لا-باعتبار علاقته المشابهه و هو تشبيه النطق بها فى وجه مشترك بينهما و هو التوصل بكلّ منهما إلى فهم المقصود.

و فيه (١) نظر، لأنَّ السِّكَاكى قد صرَّح بأنَّ-نطقت-ههنا أمر مقدر وهمي، كأظفار المتيه المستعاره للصوره الوهميه الشبيهه بالأظفار المحقَّقه، و لو كان مجازا مرسلا عن الدلاله لكان أمرا محققا عقليا، على أن هذا (٢) لا-يجرى في جميع الأمثله، و لو سلّم (٣) فحينئذ يعود الاعتراض الأوّل، و هو وجود المكنى عنها بدون التخييليه.

و يمكن الحواب (٤) بأنّ المراد بعدم انفكاك الاستعاره بالكنايه عن التخييليه أنّ

أى فى الجواب المذكور نظر، و حاصله: إنّ هذا لا يصلح أن يكون جوابا عن السِّكَاكى، لأنّه صرَّح بأنّ (نطقت) أطلق ههنا على أمر وهمي كأظفار المتيه، فإنّها استعاره لأمر وهمي شبه بالأظفار الحقيقيه، و من المعلوم أنّ مقتضى هذا الكلام كون (نطقت) استعاره من النطق الحقيقي للأمر الوهمي، لا أنّه مجاز مرسل و لو كان مجازا مرسلا عن الدلاله كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقا على أمر محقق عقلي لا-على أمر وهمي كما صرَّح به، و بالجمله فالتزام السِّكَاكى بأنّ قرينه المكنيه إذا لم تكن حقيقه تكون مجازا مرسلا، لا يصحّ لمنافاه ذلك لما صرَّح به.

أى كون قرينه المكنيه إذا لم تكن حقيقه تكون مجازا مرسلا، لا يجرى فى جميع الأمثله، لأنّ بعضها لا يوجد فيه علاقه أخرى غير المشابهه، فيكون هذا ردّا آخر للجواب المذكور بأنّه لو سلّم فى بعض الصّور، لكنّه لا يوجد فى بعضها فلا يصلح جوابا.

أى لو سلّم جريانه فى جميع الأمثله يعود الاعتراض الأوّل، و حاصله: أنّه لو سلّم أنّ قرينه المكنيه إذا لم تكن حقيقه تكون مجازا مرسلا فى جميع الأمثله، و ألغى النّظر عمّا اقتضاه قوله: إنّ (نطقت) نقل للصّور الوهميه، يلزم عليه حينئذ أنّ المكنيه خلت عن التخييليه، لأنّ التخييليه عنده ليست إلّا تشبيه الصّور الوهميه بالحسيه، فإذا كان ما ذكر من القرينه مجازا مرسلا فلا تخيل، إذ لا صوره وهميه شبّهت بالمعنى الأصلي، و إذا انتفى التخييل بقيت المكنى عنها بدون التخييليه، و المصنّف قد ردّ هذا، حيث قال سابقا، و هو باطل بالاتّفاق، و بالجمله أنّه لو سلّم جريانها فى جميعها يعود الاعتراض و هو وجود المكنى عنها بدون التخييليه، مع أنّ المكنى عنها لا تنفك عن التخييليه.

أى يمكن الجواب عن قوله: «و لو سلّم»، يعود الاعتراض الأوّل لا عن أصل الاعتراض، لأنّه قد صرَّح بأنّ (نطقت) مستعمل فى أمر وهمي، فقد اضطرّ آخر الأمر إلى القول

التَّخِيلِيَّةِ لَا تَوْجِدُ بِدُونِهَا (١) فِيمَا شَاعَ (٢) مِنْ كَلَامِ الْفَصْحَاءِ، إِذْ (٣) لَا نِزَاعَ فِي عَدَمِ شِيوعِ مِثْلِ أَظْفَارِ الْمِثْيَةِ الشَّبِيهِهِ بِالسَّعِ، وَ
إِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الصَّحِّهِ، وَ أَمَّا وَجُودُ الِاسْتِعَارَةِ بِالْكَنَايَةِ بِدُونِ التَّخِيلِيَّةِ فَشَائِعٌ (٤) عَلَى مَا قَرَّرَهُ صَاحِبُ الْكَشَّافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ [١] (٥).

بالاستعاره التبعيَّة.

و حَاصِلُ الْجَوَابِ: إِنَّا لَا نَسَلِّمُ أَنَّ وَجُودَ الْمَكْتَبَةِ بِدُونِ التَّخِيلِيَّةِ مَمْنُوعٌ عِنْدَ السَّيِّكََاكِيِّ، بَلْ هُوَ قَائِلٌ بِذَلِكَ، ثُمَّ قَوْلُهُ: «بِأَنَّ الْمَرَادَ»
أَيُّ مَرَادِ السَّيِّكََاكِيِّ بِعَدَمِ الْإِنْفِكَاحِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا تَنْفَكُ الْمَكْتَبَةُ عَنْهَا عَنِ التَّخِيلِيَّةِ. . .»، وَ قَوْلُهُ: «بِأَنَّ الْمَرَادَ. . .» تَوَطُّهُ
لِلْجَوَابِ، وَ مَحَطُّ الْجَوَابِ قَوْلُهُ: «وَ أَمَّا وَجُودُ. . .».

أَيُّ بِدُونِ الْمَكْتَبَةِ فَتَكُونُ التَّخِيلِيَّةُ هِيَ الَّتِي حَكَمَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا لَا تَوْجِدُ بِدُونِ الْمَكْتَبَةِ عَنْهَا.

أَيُّ قَوْلُهُ: «فِيمَا شَاعَ» إِشَارَةٌ إِلَى جَوَابٍ عَمَّا يُقَالُ: كَيْفَ تَقُولُ: إِنَّ التَّخِيلِيَّةَ لَا تَوْجِدُ بِدُونِ الْمَكْتَبَةِ مَعَ أَنَّهَا وَجَدَتْ فِي قَوْلِكَ:
أَظْفَارِ الْمِثْيَةِ الشَّبِيهِهِ بِالسَّعِ أَهْلَكَ فَلَانَا! وَ حَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْمَنْفَى هُوَ الْوُجُودُ الشَّائِعُ الْفَصِيحُ لَا مُطْلَقُ الْوُجُودِ.

أَيُّ إِنَّمَا قِيدْنَا بِقَوْلِنَا: «فِيمَا شَاعَ» لِأَنَّهُ لَا نِزَاعَ وَ لَا خِلَافَ فِي عَدَمِ شِيوعِ مِثْلِ. . .، وَ إِنَّمَا الْكَلَامُ وَ الْخِلَافُ فِي صَحِّهِ ذَلِكَ الْمِثَالِ،
فَهُوَ وَ إِنْ كَانَ صَحِيحًا عِنْدَ السَّيِّكََاكِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ الْقَوْمِ إِلَّا إِذَا جَعَلَ الْأَظْفَارَ تَرْشِيحًا لِلتَّشْبِيهِهِ لَا عَلَى أَنَّهُ تَخِيلِيَّةٌ.

أَيُّ وَ حِينَئِذٍ فَلَا يَصِحُّ الِاعْتِرَاضُ بِوُجُودِ الْمَكْتَبَةِ بِدُونِ التَّخِيلِيَّةِ.

مَحَلُّ الشَّاهِدِ أَنَّ الْعَهْدَ اسْتِعَارَهُ بِالْكَنَايَةِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: مِنْ أَيْنَ سَاغَ اسْتِعْمَالُ النَّقْضِ فِي إِبْطَالِ الْعَهْدِ؟

قُلْتَ: مِنْ حَيْثُ تَسْمِيَتُهُمُ الْعَهْدَ بِالْحَبْلِ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ ثَبَاتِ الْوَصْلَةِ بَيْنَ الْمُتَعَاهِدِينَ فَالْعَهْدُ مِثْبَةٌ وَ الْحَبْلُ مِثْبَةٌ
بِهِ، فَوَزَانُ الْعَهْدِ وَزَانُ الْمِثْيَةِ فِي (أَنْشَبَتِ الْمِثْيَةَ أَظْفَارَهَا) وَ النَّقْضُ قَرِينُهُ هَذِهِ لِاسْتِعَارَتِهِ وَ الْمُسْتِعَارُ لَهُ هَهُنَا هُوَ إِبْطَالُ الْعَهْدِ وَ هُوَ
أَمْرٌ مُحَقَّقٌ لَا وَهْمِي حَتَّى يَكُونَ تَخِيلِيَّةً، فَظَهَرَ مِمَّا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكَشَّافِ عَدَمَ اسْتِزَامِ الْمَكْتَبَةِ لِلتَّخِيلِيَّةِ، وَ إِلَّا لَمْ تَوْجِدْ بِدُونِهَا،
وَ الْحَالُ أَنَّهَا وَجَدَتْ هَهُنَا بِدُونِهَا.

ص: ٢٣٦

و صاحب المفتاح فى مثل: أنبت الرّبيع البقل (١) ، فصار الحاصل من مذهبه (٢) أنّ قرينه الاستعاره بالكنايه قد تكون استعاره تخيليه مثل: أظفار المتيه، و نطقت الحال، و قد تكون استعاره تحقيقيه على ما ذكر فى قوله تعالى: يَا أَرْضُ ائْلَعِي مَاءَ كِ (١)(٣) أنّ البلع استعاره عن غور الماء فى الأرض، و الماء استعاره بالكنايه عن

أى فقد ذكر أنّ الرّبيع شبّه بالفاعل الحقيقى على طريق المكّتيه، و أنّ الإنبات قرينه لها و هو حقيقه، فقد وجدت المكّتيه بدون التّخيليه.

أى من مذهب السّكاكى فى قرينه المكّتيه باعتبار ما ذكره فى موارد متعدده.

و الشّاهد فى أنّ البلع بمعنى إدخال الطّعام للجوف من الحلق، استعاره عن غور الماء فى الأرض، و أصله تشبيه غور الماء فى الأرض ببلع الحيوان ما فى فمه إلى داخله، ثمّ حذف المشبّه و استعير له لفظ المشبّه به و هو البلع، و قرينه هذه الاستعاره كون الخطاب للأرض و الماء استعاره بالكنايه عن الغذاء، بتشبيه الماء بالغذاء بجامع أنّهما ماده حيويه و ادّعاء أنّه فرد منه، و إنّ الغذاء كما يتناول الخبز بصوره متعارفه يتناول الماء بصوره غير متعارفه، فحذف المشبّه به و أقيم مقامه لازمه و هو البلع المناسب للأغذيه دون الماء و سائر الأشربه.

و وجه الشبّه فى الاستعارتين ظاهر، أمّا فى البلع فهو إدخال ما يكون به الحياه إلى مقرّ خفى، أى من ظاهر إلى باطن من مكان معتاد للإدخال من أعلى إلى أسفل، و هذه الاستعاره فى غايه الحسّن لكثرة التّفصيل فى وجه الشبّه فيها، و أمّا فى الماء فهو كون كلّ من الطّعام و الماء ممّا تقوم به الحياه و يتقوى به، فالأرض يتقوى نباتها و أشجارها بالماء و الحيوان يتقوى بالغذاء، و يدخل كلّ منهما بالتدرّج غالباً.

و الحاصل:

أنّه شبّه الماء بالغذاء بجامع أنّ كلا منهما تقوم به الحياه و يتقوى به على طريق الاستعاره بالكنايه و ائْلَعِي مستعار لغور استعاره تحقيقيه، و هى قرينه للمكّتيه.

ص: ٢٣٧

الغذاء، وقد تكون (١) حقيقه كما في: أنبت الزبيح (٢) .

[فصل] في شرائط (٣) حسن الاستعاره

[حسن كل من] الاستعاره [التحقيقية و التمثيل (٤)] على سبيل الاستعاره [برعايه جهات حسن التشبيه] كان يكون وجه (٥) الشبه شاملا للطرفين و التشبيه (٦) وافيا بإفاده

أى قد يكون قرينه الاستعاره بالكنايه حقيقه، فإنّ الإنبات حقيقه و قرينه على الاستعاره بالكنايه.

أى قيل فى بعض الحواشى: و الحقّ بعد هذا كلّهُ أنّ هناك استعمالات كثيره للبلغاء فى الاستعاره التبعية، يكون تشبيه المصادر هو الغرض الأصلي فيها، و هناك استعمالات يكون التشبيه فى متعلقات المصادر هو المقصود، و لا- شكّ أنّه لا- يحسن فى الاستعمالات الأولى ردّ التبعية إلى المكثبه بخلاف الثانيه.

[شرائط حسن الاستعاره]

@

[شرائط حسن الاستعاره]

أى أطلق الجمع على ما فوق الواحد كما فى اصطلاح أهل الميزان، إذ المشترط فى حسنها شرطان أشار إلى أحدهما بقوله: «حسن كل من الاستعاره التحقيقية»، أى قد تقدّم أنّها هى التى تحقّق معناها حسًا أو عقلا، و هى ضدّ التخيليه.

أى الاستعاره التمثيليه، و قد تقدّم أيضا أنّها اللفظ المنقول من معنى مركّب إلى ما شبهه بمعناه، و حينئذ إن خصّصت الاستعاره التحقيقية بالمفردات كان عطف التمثيليه على التحقيقية من عطف المباين على المباين، و إلاّ كان من عطف الخاصّ على العامّ.

أى هذا بيان للجهات التى يحسن التشبيه بمراعاتها، و المراد يكون وجه الشبه شاملا- للطرفين أن يكون متحققا فيهما، و ذلك كالشجاعه فى زيد و الأسد، فإذا وجد وجه الشبه فى أحدهما دون الآخر، فإنّ الحسن كاستعاره اسم الأسد للجبان من غير قصد التهكم هذا، و لكن عدّ هذا الوجه من شروط الحسن غير وجيه، لأنّه من شروط الصحه لا من شروط الحسن إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع.

أى و أن يكون التشبيه وافيا بإفاده ما علّق به من الغرض الذى قصد إفادته كبيان إمكان المشبه، أو تزيينه أو تشويهه.

ص: ٢٣٨

ما علق به من الغرض، و نحو ذلك (١) [و أن لا- يشم رائحته لفظاً] أى و بأن لا يشم شىء (٢) من التحقيقى و التمثيل رائحه التشبيه من جهة (٣) اللفظ، لأن ذلك (٤) يبطل الغرض من الاستعاره أعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به، لما فى التشبيه (٥) من الدلالة على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه.

أى مثل ذلك كون وجه الشبه غير مبتذل بأن يكون غريباً لطيفاً، لكثرة ما فيه من التفصيل أو نادر الحضور فى الذهن كتشبيه الشمس بالمرآه فى كف الأشل، و تشبيه البنفسج بأوائل النار فى أطراف كبريت، ثم يستعار كل واحد منهما لما شبه به بخلاف تشبيه الوجه الجميل بالشمس، ثم يستعار له و تشبيه الشجاع بالأسد، ثم يستعار له فإن ذلك مما يفوت فيه الحسن لقوات حسن التشبيه فيه لعدم الغرابه لوجود الابتذال فيه.

أى أشار بهذا إلى قول المصنف، و «أن لا يشم» عطف على «رعايه» إلى حسن الاستعاره حاصل برعايه الجهات المحصله لحسن التشبيه.

أى أشار بقوله: «من جهة اللفظ» إلى أن لفظاً فى كلام المصنف نصب على التمييز، و إنما قال لفظاً، لأن شم التشبيه معنى موجود فى كل استعاره بواسطه القرينه، لأن الاستعاره لفظ أطلق على المشبه بمعونه القرينه بعد نقله عن المشبه به بواسطه المبالغه فى التشبيه، فلا يمكن نفى إشمائحه مطلقاً، أى من جهة اللفظ و المعنى.

أى شم رائحه التشبيه لفظاً يبطل الغرض من الاستعاره.

أى قوله: «لما فى التشبيه» عله للعله أعنى قوله: «لأن ذلك يبطل . . .» .

و حاصل ما ذكره أن شم رائحه التشبيه إنما أبطل كمال الغرض من الاستعاره، لأن الغرض منها إظهار المبالغه فى التشبيه، و يحصل ذلك الاظهار بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه، و ادعاء أنهما مشتركان فى الحقيقه الجامعه لهما، و أن اللفظ موضوع لتلك الحقيقه، إلا أن أحد الفردين متعارف و الآخر غير متعارف، و مقتضى هذا الغرض استواءهما فى ذلك الجامع، و لا شك أن إشمائحه التشبيه فيه إشعار ما بأصل التشبيه، و الأصل فى التشبيه أن يكون المشبه به أقوى من المشبه فى الجامع، و كونه أقوى منه ينافى الاستواء فيه الذى هو مقتضى الغرض.

فالمحصل من الجميع أن شم رائحه التشبيه مبطل لكمال الغرض من الاستعاره.

[و لذلك] أى و لأنّ (١) شرط حسنه أن لا- يشم رائحه التشبيه لفظا [يوصى (٢) أن يكون الشبه] أى ما به (٣) المشابهه [بين الطرفين جليا] بنفسه (٤) أو بواسطه عرف (٥) أو اصطلاح خاص [لثلا تصير] الاستعاره [إلغاز] و تعميّه

أى و لأجل ما قلنا: من أنّ من شروط الحسن فى كلّ من الاستعارتين، أن لا يشم رائحه التشبيه لفظا، فضمير «حسنة» راجع إلى كلّ من الاستعارتين، فالمعنى أى و لأنّ شرط حسن كلّ من الاستعاره التحقيقية و التمثيل على سبيل الاستعاره عدم إشمامه رائحه التشبيه من جهه اللفظ.

أى يوصى بالبناء للمفعول أن يوصى البلغاء بعضهم بعضا عند تحقّق حسن الاستعاره لوجود هذا الشرط، و هو عدم إشمام رائحه التشبيه لفظا.

أى وجه الشبه، فالمعنى و لذلك يوصى البلغاء بعضهم بعضا على جلاء وجه الشبه، و إنّما رتب التوضيح المذكور على ذلك الشرط، و هو عدم إشمام رائحه التشبيه لفظا لا باشرط رعايه جهات حسن التشبيه، لأنّ التوضيح إنّما يحتاج إليه لأنه هو الذى له دخل فى الخفاء، و صيروره الاستعاره لغزا، بخلاف رعايه جهات حسن التشبيه، فإنّه لا دخل له فى ذلك كما يعلم ممّا يأتى.

أى لكونه يرى مثلا، كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحيه.

أى عرف عامّ كما فى تشبيه زيد مثلا بإنسان عريض القفا فى البلاده، فإنّ العرف حاكم بأنّ عرض القفا معه البلاده، و كما فى تشبيه الرّجل بالأسد فى الجراء، فإنّ وصف الجره ظاهر فى الأسد عرفا، و مثال الاصطلاح الخاصّ كما فى تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل فى حكم الرّفيع، فإنّ الرّفيع فى الفاعل ظاهر فى اصطلاح النّحاه فيشبهه به عند ما يحتاج المعلّم للتشبيه مثلا، أى و إنّما يوصى بكون وجه الشبه جليا فى الاستعاره التى فيها عدم إشمام رائحه التشبيه، لثلا تصير تلك الاستعاره إلغازا، أى سبب الإلغاز أو ملغزه، فالإلغاز بكسر الهمزه مصدرنا لغز فى كلامه إذا عمى مراده و أخفاه، أطلق بمعنى اسم المفعول أو على حذف مضاف كما علمت، و ذلك لأنه إذ لم يكن وجه الشبه ظاهر بل كان خفيا و انضمّ ذلك لخفاء التشبيه بواسطه عدم شم رائحته لاجتماع خفاء على خفاء، فتكون الاستعاره لغزا.

إن روعى (١) شرائط الحسن، و لم تشم (٢) رائحه التشبيه، و إن لم يراع (٣) فات الحسن، يقال: ألغز فى كلامه إذا عمى مراده، و منه اللغز (٤)، و جمعه (٥) ألغاز مثل رطب و أرطاب (٦) [كما لو قيل] فى التحقيقه (٧) [رأيت أسدا، و أريد إنسان أبخر (٨)] فوجه الشبه (٩) بين الطرفين خفى [و] فى التمثيل [رأيت إبلا مائه لا تجد فيها راحله (١٠)]

أى قوله: «إن روعى» شرط مؤخر، و جوابه قوله: «لئلا تصير الاستعاره إلغازا» .

أى من عطف الخاص على العام إن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن الاستعاره أتى به بعد العام اهتماما به، إشاره إلى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص، لأن مناط التعميه و الإلغاز عليه عند خفاء الوجه.

أى قوله: «إن لم يراع» مقابل لقوله: «إن روعى»، أى و إن لم تراع شرائط الحسن بأن جىء بوجه الشبه فى أصل التشبيه العدى بنيت عليه الاستعاره جليا، و كأنه بحسب أن الجلاء أخو الابتدال، و إذا انتفى عدم إشمام الرائححه بوجود إشمامها يفوت الحسن.

و بعباره واضحه: إذا أشمت الاستعاره رائحه التشبيه فات حسن التشبيه، و بفوات حسنه يفوت حسن الاستعاره.

أى و من هذا الاستعمال عند العرب اللغز بفتح الغين و ضم اللام.

أى جمع اللغز، ألغاز بفتح الهمز.

أى مثل رطب و أرطاب، فى وزن المفرد و الجمع.

أى التى خفى فيها وجه الشبه.

أى متنن رائححه الفم.

أى البحر بين الطرفين، أى الأسد و الرجل المتنن الفم خفى، فإن صفه البحر فى الأسد غير جليته.

و بعباره أخرى: إن المشبه و هو الإنسان الأبخر، و المشبه به و هو الاسد خفى لعدم ظهور كون الأسد أبخر، و إن كان فى نفسه أبخر، فتكون هذه الاستعاره التحقيقه إلغازا و تعميه، فلا يظهر أن القصد هنا إلى التشبيه و المجاز، بل إلى التحقيقه مع أن القصد إلى التشبيه و المجاز دون الحقيقه، يفوت إدراك المقصود.

أى يحتمل أن تكون جمله استثنائيه، أى مائه منها لا تجد فيها راحله، فهى جواب

و أريد (١) النَّاس] من قوله عليه السَّلام: «النَّاس كإبل مائه لا تجد فيها راحله». و فى الفائق (٢) : الرَّاحله البعير الّذى یرتحله الرّجل جملا كان أو ناقه، یعنی (٣) أنّ المرضی المنتخب (٤) من النَّاس فى عزّه (٥) وجوده، كالنّجیبه المنتجبه الّتى لا توجد فى كثير من الإبل، [و بهذا (٦) ظهر أنّ التّشبيه أعم محلا]

عن سؤال مقدّر، كأنّه قيل: على أى حال رأيتهم، فقليل مائه منها لا تجد فيها راحله، و یحتمل أن تكون مائه نعتا للإبل، و ما بعدها وصف للمائه، أى إبلا معدوده بهذا القدر الكثير الموصوف بأنك لا تجد فيها راحله.

أى بالإبل الموصوفه بالأوصاف المذكوره حال النَّاس من حيث عزّه وجود الكامل مع كثره أفراد جنسه و لا شك أنّ وجه الشبه المذكور خفى، إذ لا ينتقل إلى النَّاس من الإبل من هذه الحيثیه، و إنّما كانت هذه استعاره تمثیلیه، لأنّ الوجه منتزع من متعدّد لأنّه اعتبر وجود كثره من جنس، و كون تلك الكثره یعزّ فيها وجود ما هو من جنس الكامل.

أى هو كتاب للزمخشري ألفاظ الرّوايه، قال الزّمخشري: «الرّاحله البعير الّذى یرتحله الرّجل» أى يعدّه للرّجل، و حمل الأثقال لقوّته.

أى يريد النّبی صلّى الله عليه و آله و سلّم: «أنّ المرضی المنتخب» أى المهذب من القبائح فى عزّه وجوده بین النَّاس مع كثرتهم، كالنّجیب من الإبل القوی على الأحمال و الأسفار الّذى لا یوجد فى كثير من الإبل، و هذا الحديث موجود فى صحیح مسلم، كتاب فضائل الصّحابه، باب قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: النَّاس كإبل مائه لا تجد فيها راحله.

أى المختار من النَّاس لحسن خلقه و زهده.

أى فى قلبه وجوده مع كثره أفراد جنسه، و هذا هو وجه الشبه.

أى بجواز إجراء التّشبيه فى كلام يقبح فيه سبک الاستعاره ظهر أنّ التّشبيه أعم محلا بمعنى أنّه ليس كلّما يتأتى فيه التّشبيه تتأتى فيه الاستعاره، فقد يقال: زيد كالأسد فى البحر، و لا يقال فى الحمام أسد، و یقصد الرّجل الأبخر لانصرافه بدون ذكر وجه الشبه إلى الرّجل الشّجاع دون الأبخر، و نبه بقوله: «محلا» على أنّ العموم من حيث التّحقّق لا من حيث الصّیّدق، إذ لا یصدق التّشبيه على الاستعاره كما أنّ الاستعاره لا تصدق على التّشبيه، ثمّ النّجیبه فى قوله: «كالنّجیبه»، هى النّاقه الکریمه.

إذ كل ما يتأتى (١) فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس، لجواز أن يكون وجه الشبه غير جليّ، فتصير الاستعارة إلغازا كما في المثالين المذكورين (٢) .

فإن قيل: قد سبق أنّ حسن الاستعارة برعايه جهات حسن التشبيه، و من جملتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتدل، فاشترط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك (٣) .

قلنا: الجلاء و الخفاء ممّا يقبل الشدّه و الضّعف، فيجب أن يكون (٤) من الجلاء بحيث لا- يصير إلغازا، و من الغرابه بحيث لا يصير مبتدلا.

أى إذ كلّ محلّ تتأتى فيه الاستعارة، أى الحسناء يتأتى فيه التشبيه، و ذلك حيث لا خفاء فى وجه الشبه، أى هذه النسبه بينهما باعتبار الاستعارة الحسنه و التشبيه مطلقا، أمّا النسبه بينها و بين التشبيه الحسن فالعموم و الخصوص من وجه، لأنها تنفرد عنه فيما يأتى فى قوله: «و يتصل به أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين...» .

أى فى المتن، و هما رأيت أسدا مريدا به إنسانا أبخر، و رأيت إبلا...، فتمتنع فيها الاستعارة الحسناء، و يجب أن يؤتى بالتشبيه فى صورته إلحاق الناس بالابل، كما فى الحديث المذكور، و يؤتى بالتشبيه فى صورته إلحاق الرجل بالسبع فى البحر، و يفرق بأنّ التشبيه يتصوّر فيه إجمال لما يتعلّق الغرض به فى بعض التراكيب، و المجاز ليس كذلك و إن كانا مستويين فى الامتناع عند الخفاء، إذا لم يذكر الوجه فى التشبيه، و ذلك عند قصد خصوص الوجه فى ذلك التشبيه، و إذا صحّ التشبيه فيما ذكر من المثالين دون الاستعارة كان أعم محلا.

أى كون وجه الشبه بعيدا، لأنّ من لوازم كون وجه الشبه بعيدا غير مبتدل أن يكون غير جليّ، فكأنّهم اشترطوا فى حسنها كون وجه الشبه جليّا و كونه غير جليّ و هذا تناف.

أى أن يكون وجه الشبه ملتبسا بحاله من الجلاء، هى أن لا- يصير إلغازا، و أن يكون ملتبسا بحاله من الغرابه، هى أنّ لا يصير مبتدلا، فالمطلوب فيه أن يكون متوسّطا بين المبتدل و الخفيّ.

[أو يتصل به (١)] أى بما ذكرنا من أنه إذا خفى التشبيه (٢) لم تحسن الاستعارة، و يتعين التشبيه (٣) [أنه إذا قوى (٤) الشبه بين الطرفين حتى اتحدا (٥) كالعلم و النور (٦) و الشبهه و الظلمه لم يحسن التشبيه، و تعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه، فإذا فهمت مسأله تقول: حصل فى قلبى نور (٧) ، و لا تقول: علم كالنور (٨) ، و إذا وقعت فى شبهه (٩) تقول: وقعت فى ظلمه،

أى و ينبغى أن يذكر متصلا بما ذكرنا، و عقبه «أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين . . .» ، و ذلك للمناسبة بينهما من حيث التقابل، لأن كل منهما يوجب عكس ما يوجه الآخر، و ذلك لأن ما ذكر سابقا من خفاء الوجه يوجب حسن التشبيه، و ما ذكر هنا يوجب حسن الاستعارة دون التشبيه.

أى إذا خفى وجه الشبه لم تحسن الاستعارة، و إذا لم تحسن تعين التشبيه.

أى عند البلغاء، لأنهم يحترزون عن غير الحسن، لا أنه لا تصح الاستعارة، فيكون منافيا لما تقدم من أن كل ما تتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه.

أى و قوه وجه الشبه بين الطرفين تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه بذلك الوجه.

أى صارا كالمتحدين فى ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر، و ليس المراد أنهما اتحدا حقيقه، و الكلام محمول على المبالغه.

أى فقد كثر تشبيه العلم بالنور فى الاهتداء، و تشبيه الشبهه بالظلمه فى التحير حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود فى المشبه بهما، فصارا كالمتحدين فى ذلك المعنى، و فى الحقيقه لا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه.

أى مستعيرا للعلم الحاصل فى قلبك لفظ النور.

أى و لا تقول: علم كالنور بمعنى حصل فى قلبى كالنور، مشبهها للعلم بالنور بجامع الاهتداء فى كل، إذ هو كتشبيه الشئ بنفسه لقوه الوجه فى العلم، و هو اهتداء به كما فى النور.

أى و إذا وقع فى قلبك شبهه «تقول: وقعت فى ظلمه» أى وقع فى قلبى ظلمه، مستعيرا لفظ الظلمه للشبهه.

و لا تقول: فى شبهه كالظلمه (١) [و]-الاستعاره [المكنى عنها كالتحقيقه] فى أنّ حسنها برعايه جهات حسن التشبيه (٢) ، لأنها تشبيه مضمرة (٣) . [و]الاستعاره [التخييليه حسننا بحسب حسن المكنى عنها] لأنها لا تكون إلا تابعه للمكنى عنها، و ليس لها (٤) فى نفسها تشبيه بل هى حقيقه فحسنها تابع لحسن متبوعها.

[فصل]

فى بيان معنى آخر (٥) يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك (٦)

أى «لا تقول فى شبهه كالظلمه» متشبهًا للشبهه بالظلمه لقوّه وجه الشبهه فى الشبهه، و هو عدم الاهتداء و التحير كما فى الظلمه، فيصير ذلك التشبيه كتشبيه الشئء بنفسه.

أى ترك ذكر قوله: «أن لا تشم رائحه التشبيه لفظا»، لأنّ المرجو من المشبه به يدلّ على التشبيه لأنّ من لوازم الاستعاره بالكنايه ذكر ما هو من خواص المشبه به، و ذلك يدلّ على التشبيه.

أى لأنّ المكنى عنها تشبيه مضمّر هذا على مذهب المصنّف كما مرّ، لا على مذهب القوم من أنّها لفظ المشبه به المضمّر فى النفس المرموز إليه بذكر لوازمه، قوله: «و التخييليه حسننا بحسب حسن المكنى عنها» أى بمعنى أنّ حسننا متوقّف على حسن المكنى عنها.

أى و ليس للتخييليه فى نفسها تشبيه حتّى يراعى فيها جهات التشبيه، أو لا تشم رائحته، بل إنّها عند المصنّف حقيقه مستعمله فيما وضعت له، و إنّما جىء بها لتكون قرينه على التشبيه المضمّر فى النفس الذى يسمّى عند المصنّف بالاستعاره بالكنايه، فإنّ حسنت الاستعاره بالكنايه حسنت التخييليه من حيث كونها قرينه لها، و إلا فلا حسن لها فى نفسها.

[فصل: فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك]

@

[فصل: فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك]

أى و هو الكلمه التى تغير إعرابها الأصلى كقوله تعالى: وَجَاءَ رُبُّكَ (١) حيث كان الأصل: و جاء أمر ربك، فالحكم الأصلى فى الكلام لقوله: (ربك) هو الجرّ، و أمّا الرّفْع فمجاز.

أى الاشتراك اللفظى، بأن يقال: إنّ لفظ مجاز وضع بوضعين: أحدهما للكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له لعلاقه و قرينه، و الثانى للكلمه التى تغير حكم إعرابها الأصلى، فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقه على هذا الاحتمال.

ص: ٢٤٥

أو التشابه (١). [وقد يطلق المجاز على كلمة تغيّر حكم إعرابها] أي حكمها الذي هو الإعراب على أن الإضافة للبيان، أي-تغيّر إعرابها من نوع إلى نوع آخر (٢) [يحذف (٣) لفظ، أو زياده لفظ].

فالأوّل (٤) :

أي مشابهة الكلمة التي تغيّر إعرابها للكلمة المستعمله في غير معناها الأصلي، و ذلك بأنّ شبّهت الكلمة المنتقله عن إعرابها الأصلي بالكلمه المنتقله عن معناها الأصلي بجامع الانتقال عن الأصل في كلّ، و استعير اسم المشبه به و هو لفظ مجاز للمشبه، و على هذا الاحتمال إطلاق لفظ مجاز على الكلمة التي تغيّر إعرابها الأصلي مجاز بالاستعاره.

أي من أنواعه، و ذلك بأن زال النوع الأصلي الذي تستحقّه الكلمه، و حلّ محلّه نوع آخر.

أي الباء سببیه متعلقه بتغيّر، أي أنّ ذلك التغيّر يحصل-بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمه، لاستحققت به نوعا من الإعراب، فلمّا حذف حدث نوع آخر من الإعراب، أو بسبب زياده لفظ كانت الكلمه استحققت قبله نوعا من الإعراب، فحدث زيادته نوع آخر من الإعراب.

و خرج بقوله: «يحذف لفظ...»،

تغيّر إعراب غير في: جاءني القوم غير زيد، فإنّ غيرا كان مرفوعا صفه، فغيّر إلى النصب على الاستثناء لا بحذف و لا بزياده، بل ينقل-غير من الوصفية إلى كونها أداه استثناء، و التعريف المذكور تعريف بالأعم، إذ يشمل ما ليس بمجاز، فيكون مبتدأ على القول بجوازه، إذ قد دخل في التعريف المذكور نحو: إنّما زيد قائم، فإنّه تغيّر حكم إعراب زيد، بزياده ما الكافه، و كان في الأصل إنّ زيدا قائم، فإنّه تغيّر إعراب زيد من النصب إلى الرفع و دخل فيه أيضا نحو: ليس زيد بمنطلق، و ما زيد بقائم، مع أنّ هذه الأمثله ليست بمجاز، كما صرح به في المفتاح.

أي التغيّر الذي يكون بنقص، تسمى الكلمه بسببه مجازا.

ص: ٢٤٦

[كقوله تعالى: وَجَاءَ رَبُّكَ (١)(١) ، وَ سَأَلَ الْقُرَيْهَ (٢)(٢)]. و الثاني (٣) : مثل [قوله تعالى: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ (٣)(٤) ، أى [جاء
[أمر ربك] لاستحاله (٥) المجيء على الله تعالى، و] أسأل [أهل القرية] للقطع (٦) بأن المقصود هاهنا سؤال أهل القرية، و إن
جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (٧)

و التقدير: جاء أمر ربك.

و التقدير: و أسأل أهل القرية.

أى التغير الذى يكون بزياده تسمى الكلمه مجازا.

و التقدير: ليس مثله شيء، بزياده الكاف.

أى قوله:

«لاستحاله المجيء» عله لمحذوف، أى و إنما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحاله المجيء على الله تعالى، و ذلك لأن المجيء
عبارة عن الانتقال من حيث إلى آخر بالرجل، و هو مخصوص بالجسم الحى الذى له رجل.

و من البديهي أن الجسميه مستحيله على الله تعالى، فلا بد من تقدير المضاف، و هو الأمر، ليصح هذا الكلام الصادق، و القرينه
على ذلك هو الامتناع العقلى.

أى إنما حمل على تقدير المضاف للقطع بأن المقصود من الآيه سؤال أهل القرية لا سؤالها نفسها، لأن القرية عبارة عن الأبيته
المجتمعه، و سؤالها و إجابتها خرق للعاده، و إن كان ممكنا عقلا لكن ليس مرادا فى الآيه، بل المراد فيها سؤال أهلها
للاستشهاد بهم، فيجيبوا بما يصدق أو يكذب لا سؤالها، لأن الشاهد لا يكون جمادا.

أى من قبيل المجاز المطلق على كلمه تغير حكم إعرابها بحذف لفظ، بل من قبيل المجاز المرسل من باب جرى النهر، بإطلاق
اسم المحل على الحال.

و الفرق بينهما:

أن المضاف فى هذا القبيل محذوف، و فى ذلك القبيل ليس شيء محذوف.

ص: ٢٤٧

١- ١) سورة الفجر: ٢٢.

٢- ٢) سورة يوسف: ٨٢.

٣- ٣) سورة الشورى: ١١.

[و ليس مثله شيء] لأن (١) المقصود نفى أن يكون شيء مثل الله تعالى، لا نفى أن يكون شيء مثل مثله (٢) ، فالحكم الأصلي لرَيْك و القرية هو الجزّ، و قد تغيّر في الأوّل إلى الرّفع، و في الثّاني إلى النّصب بسبب حذف المضاف، و الحكم الأصلي في مثله هو النّصب، لأنّه (٣) خبر ليس، و قد تغيّر إلى الجزّ بسبب زياده الكاف (٤) ، فكما وصفت الكلمه بالمجاز (٥) باعتبار نقلها عن معناها الأصلي، كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلي، و ظاهر عباره المفتاح أنّ الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب (٦) ، و ما ذكره-المصنّف (٧) أقرب.

و القول بزياده الكاف-في نحو قوله تعالى: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ أخذ بالظاهر.

أى قوله: «لأنّ المقصود...» . علّه المحذوف، أى-و إنّما حمل على زياده الكاف، لأنّ المقصود نفى أن يكون شيء مثل الله تعالى....

أى لا مثل له تعالى حتّى ينفى مثل ذلك المثل.

أى لأنّ لفظ مثله، فى قوله: «ليس مثله شيء» خبر ليس، و شيء اسمها.

أى لأنّ الكاف فى قوله تعالى: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، أمّا حرف جرّ، أو اسم بمعنى مثل مضاف إلى ما بعده، و كلاهما يقتضى الجزّ.

أى هذا الكلام صريح فى أنّ المسمّى بالمجاز هو كلمه (ربك) ، و لفظ (القرية) و لفظ المثل، و ليس المسمّى بالمجاز هو الإعراب المتغيّر، و الأوّل ما قاله المصنّف، و الثّانى ظاهر عباره المفتاح.

أى المستعمل فى غير محلّه الأصلي، فالنّصب فى (القرية) يوصف عنده بأنّه مجاز لأنّه تجوز فيه بنقله لغير محلّه، لأنّ القرية بسبب التّقدير محلّ للجزّ، و قد أوقع فيها النّصب.

أى من أنّ الموصوف بكونه مجازا فى هذا النوع، هو الكلمه الّتى تغيّر إعرابها أقرب ممّا ذكره السيّكاكى من أنّ الموصوف بكونه مجازا فى هذا النوع، هو الاعراب-المستعمل فى غير محلّه.

و ذلك لوجهين أحدهما: أنّ لفظ المجاز مدلوله فى الموضعين هو الكلمه بخلاف إطلاقه على الإعراب فإنّه يقتضى تخالف مدلوليه فى الموضعين هنا و ما تقدّم، لأنّ مدلوله فى أحد الموضعين الكلمه و مدلوله فى الموضع الآخر كيفيّة الكلمه، و هو الاعراب.

و يحتمل أن لا تكون (١) زائده بل تكون نفيا للمثل بطريق الكنايه التي هي أبلغ، لأنَّ الله تعالى وجود، فإذا نفى مثل مثله (٢) لزم نفى مثله، ضروره أنه لو كان له مثل لكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله، فلم يصحَّ نفى مثل مثله، كما تقول (٣) : ليس لأخى زيد أخ، أى ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفى لازمه، والله أعلم.

و الثانى: إنَّ إطلاق المجاز على الإعراب لكونه قد وقع فى غير محلّه الأصلي إنّما يظهر فى الحذف، لأنَّ المقدّر كالمذكور فى الإعراب، فانتقل إعراب-المقدّر للمذكور.

و أمّا-الزيادة فلا يظهر-فيها كون الإعراب واقعا فى-غير محلّه، لأنّه-ليس هناك لفظ مقدّر كالمذكور.

و بعبارة أخرى: إنَّ ما ذكره السيكاكى إنّما يصحّ فى المجاز بالحذف لانتقال إعراب المحذوف فيه للمذكور، أمّا المجاز بالزيادة فلا انتقال فيه.

أى الكاف فى قوله تعالى: لَيْسَ كَمِثْلِهِ زائده بل تكون الكاف نفيا للمثل بطريق الكنايه، و هى أبلغ من الحقيقه التي هى مقتضى زيادتها، و وجه الأبلغيه أنه يشبه دعوى الشىء بالبينه، فكأنّه ادعى نفى المثل بدليل صحّحه نفى مثل المثل.

و توضيح ذلك: أن تقول: إنَّ الشىء إذا كان موجودا متحققا فمتى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشىء الموجود المتحقّق مثلا- لذلك المثل، لأنَّ المثلّيه أمر نسبيّ بينهما، فإذا نفى هذا اللازم، و قيل: لا مثل لمثل ذلك المتحقّق لزم نفى الملزوم، و هو مثل ذلك المتحقّق، لأنّه يلزم من نفى اللازم نفى الملزوم، و إلاّ لكان الملزوم موجودا بلا لازم و هو باطل، فالله تبارك و تعالى متحقّق موجود، فلو كان له مثل كان الله مثلا لذلك المثل المفروض، فإذا نفى مثل ذلك المثل الذى هو لازم كان مقتضيا لنفى الملزوم و هو وجود المثل.

أى الذى هو اللازم «لزم نفى مثله» أى لزم نفى مثل المثل، و لازم ذلك نفى المثل، و هو المطلوب.

أى كما تقول فى شأن زيد الذى لا أخ له قصدا لإفاده نفى أخ له، ليس لأخى زيد أخ على سبيل الكنايه.

توضيح الكنايه أنه إذا فرض أنّ لزيد-الموجود أخا لزم أن يكون زيد أخا لذلك-الأخ المفروض وجوده، فلما استلزم وجود الأخ وجود الأخ لذلك الأخ، و هو زيد لم يصحّ نفى

فى اللغه مصدر كنىت بكذا (١) ، أو كنىت إذا تركت التصريح به (٢) ، و فى الاصطلاح [لفظ (٣) أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه (٤)]، أى إرادته ذلك المعنى مع لازمه، كلفظه طويل التجاد، المراد به (٥) طول القامه مع جواز أن يراد حقيقه طول التجاد أيضا.

الأخ عن ذلك الأخ المفروض، و إلا لازم وجود الملزوم و هو الأخ المفروض بدون لازمه، و هو ثبوت أخ له.

فظهر أن قولنا:

ليس لأخى زيد أخ، نفى للملزوم، و هو أخو زيد بنفى لازمه و هو أخو أخيه، لأن نفى الملزوم لازم لنفى لازمه، فقد أريد باللفظ لازم معناه، و هو معنى الكنايه فصدق عليه حد الكنايه أعنى ذكر الملزوم و إرادته اللازم و الملزوم فى المثال المذكور، هو أخو زيد، و لازمه هو أخو أخيه.

[الكنايه]

@

[الكنايه]

اشاره

أى بكثير الرماد عن كذا، أى عن الجود مثلا.

أى تركت التصريح بالجود مثلا، ثم «كنيت» إشاره إلى كونه ناقصا يائيا، كرمى يرمى، و «كنوت» إشاره إلى كون الفعل ناقصا واويا، ك(دعا يدعو) هذا، و لكن قولهم فى المصدر كنايه بالياء، دون كناوه بالواو يؤيد الاحتمال الأول.

أى من هذا التعريف يستفاد أن الكنايه عند المصنّف ذكر الملزوم و إرادته اللازم حقيقه أو ادعاء ف «بالإرادة» خرج لفظ الساهى و السيكران و الثائم، و خرج بقول «لازم معناه» الحقيقه الصيرفه، ثم المراد باللزوم فى هذا الفنّ هو التعلق و الارتباط، لا اللزوم المنطقى و العقلى بمعنى عدم الانفكاك.

أى إشاره إلى أن إرادته اللازم أصل، وارده الملزوم تبعيه، و قيل: إن الكنايه مستعمله فى المعنى الحقيقى لينقل منه إلى لازمه.

أى بلفظ طويل التجاد لازم معناه، أعنى طول القامه مع جواز إرادته طول التجاد، أى حمائل السيف أيضا.

[فظهر (١) أنها تخالف المجاز من جهة إرادته المعنى الحقيقي مع إرادته لانزومه (٢)] كإرادته طول النجاد مع إرادته طول القامة، بخلاف المجاز فإنه لا يجوز فيه إرادته المعنى الحقيقي، للزوم القرينه المانعه عن إرادته المعنى الحقيقي (٣). وقوله: من جهة إرادته المعنى، معناه من جهة جواز إرادته المعنى (٤)، ليوافق (٥)

و الحاصل إنّ النجاد حمائل السيف، فطول النجاد يستلزم طول القامة، فإذا قيل: فلان طويل النجاد، فالمراد أنّه طويل القامة، فقد استعمل اللفظ في لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنّه طويل حمائل السيف و طويل القامة، أى مع جواز أن يراد كلا المعنيين، أى المعنى الحقيقي و هو طول حمائل السيف، و المعنى المجازى، و هو طول القامة.

[الفرق بين المجاز و الكنايه]

@

[الفرق بين المجاز و الكنايه]

أى فظهر ممّا ذكرنا من جواز إرادته المعنى الأصلي أنّ الكنايه تخالف المجاز من جهة جواز إرادته المعنى الحقيقي.

أى هذا القيد إنّما يكون فصلا لإخراج المجاز عند من يمنع الجمع بين الحقيقيه و المجاز كالمصنّف.

أى لأنّ المجاز تلزمه قرينه تمنع عن إرادته الحقيقيه مثلا، لا يجوز في قولنا: رأيت أسدا في الحمّام أن يراد بالأسد الحيوان المفترس، لأنّ معه قرينه تدلّ على عدم إرادته معناه الحقيقي، فلو انتفى هذا انتفى المجاز، لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم.

و الحاصل إنّ الفرق بين المجاز و الكنايه من وجهين:

أحدهما: إنّ الكنايه لا تنافى إرادته الحقيقيه بلفظها، فلا يمتنع في قولنا: فلان طويل النجاد أن نريد طول نجاده من غير ارتكاب تأويل مع إرادته طول قامته، و المجاز ينافى ذلك فلا يصحّ في نحو قولك: فى الحمّام أسد أن تريد مع الأسد الرّجل الشّجاع من غير تأويل.

و الثّانى: إنّ معنى الكنايه هو الانتقال من الملزوم إلى اللازم، و ليس مبنى المجاز كذلك.

أى هذا الكلام إشارة إلى حذف المضاف، أعنى كلمه جواز.

أى قوله: «ليوافق ما ذكره...» تعليل لتقدير لفظ الجواز المضاف إلى إرادته، إذ كلام المصنّف فى تعريف الكنايه مشتمل على ذكر لفظ الجواز، حيث قال: «لفظ—أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه» .

ما ذكره في تعريف الكنايه، ولأنّ (١) الكنايه-كثيرا ما تخلو عن إرادته المعنى الحقيقي للقطع بصحّته قولنا: فلان طويل النجاد، و جبان-الكلب، و مهزول الفصيل، و إن لم يكن له نجاد و لا- كلب و لا- فصيل (٢). و مثل هذا (٣) في الكلام أكثر من أن يحصى، و ههنا بحث (٤) لا بد من التّنبه له

أى قوله: «الألّ الكنايه...» علّه لحذف المضاف، و هو الجواز أيضا، أى لم يشترط في تعريفهما إلّا جواز الإراده لا وقوعها، لأنّ الكنايه كثيرا ما تخلو عن إرادته المعنى الحقيقي.

أى صحّت الكنايه بنحو هذه الألفاظ مع انتفاء أصل معناها، فإنّ طويل النجاد كنايه عن طول القامه مع عدم النجاد، أى حمائل الشيف و جبان الكلب كنايه عن الكرم، لأنّ جبن الكلب، أى عدم جرأته على من يمرّ به يستلزم كثره الواردين، و كثره الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه مع عدم كلب أصلا، و مهزول الفصيل كنايه عن الكرم أيضا، لأنّ هزال الفصيل يستلزم عدم وجود لبن من أمّه، و هو يستلزم الاعتناء بالضيّفان لأخذ اللبن من أمّه و سقيه لهم، و كثره الضيّفان تستلزم الكرم، فمهزول الفصيل كنايه عن الكرم، و إن لم يكن فصيل أصلا فضلا عن كونه-مهزولا.

أى مثل القول المتقدّم من عدم إرادته المعنى الحقيقي لعدم وجوده كثير في الكلام.

أى هذا جواب ممّا يقال: إنّ التعريف غير جامع، لأنّه لا يشمل الكنايه التي تمتنع فيها إرادته المعنى الحقيقي.

و حاصل الجواب اعتبار قيد الحقيقة في التعريف، فقولهم في تعريف الكنايه: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، أى من حيث إنّ اللفظ كنايه، و أمّا من حيث خصوص المادّه، فقد يمتنع إرادته المعنى الحقيقي لاستحالته.

و بعبارة أخرى: إنّ الكنايه من حيث إنّها كنايه، أى لفظ أريد به لازم معناه بلا قرينه مانعه من إرادته المعنى الحقيقي، لأننا من جواز إرادته المعنى الحقيقي.

نعم قد تمتنع تلك الإراده في الكنايه من حيث خصوص المادّه لاستحاله المعنى، فجواز الإراده من حيث إنّها كنايه، و منعها من حيث خصوص المادّه بتعريف الكنايه صادق على هذه الصّوره أيضا.

و هو (١) إنّ المراد بجواز إرادته المعنى الحقيقي فى الكنايه، هو أنّ الكنايه-من حيث إنّها كنايه (٢) لا تنافى ذلك (٣) كما أنّ المجاز ينافيه (٤) ، لكن يمتنع ذلك (٥) فى الكنايه بواسطه خصوص الماده كما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ (١)(٦) إنّهُ من باب الكنايه (٧) ، كما فى قولهم: مثلك لا يبخل، لأنّهم إذا نفوه عمّن يماثله، و عمّن يكون على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه، كما يقولون: بلغت أترابه (٨) ، يريدون بلوغه، فقولنا: ليس كالله شىء، و قولنا: ليس كمثل شىء عبارتان

أى البحث.

أى لا من حيث خصوص الماده.

أى إرادته المعنى الحقيقي.

أى إرادته المعنى الحقيقي.

أى إرادته المعنى الحقيقي، و كان الأنسب أن يقول: و أمّا من حيث خصوص الماده فقد يمتنع فى الكنايه ذلك.

أى فإنّ المعنى الموضوع له، و هو نفى مثل و هو ملزوم، و المثل لازمه، و هو الله تعالى، فنفى الملزوم الذى هو مثل مثله، و أريد نفى المثل عنه تعالى، و هذا معنى صحيح بليغ، لا يجوز فى هذه الماده إرادته المعنى الموضوع له، أعنى نفى مثل مثله تعالى، لأنّه تعالى على تقدير أن يكون له مثل، هو مثل مثله فيلزم نفيه تعالى، و هو باطل قطعاً فثبت أنّ من أفراد الكنايه ما يمتنع فيه بخصوصيّته الماده جواز إرادته المعنى الموضوع له.

أى من نوعها و قبيلها، كما أنّ قولهم: مثلك لا يبخل، من قبيلها، و المثل نظير للآيه من حيث إنّ كلا كنايه لا من حيث امتناع إرادته المعنى الحقيقي مع لازمه، و يحتمل أن يكون نظيرها فى ذلك أيضاً، لأنّ القصد من قولهم: مثلك لا يبخل، نفى البخل عن المخاطب لا يصحّ أن يراد نفى البخل عن مثله أيضاً، لأنّ إثبات مثله للمخاطب نقص فى المدح و هو خلاف المقصود.

أى أتراب جمع ترب بكسر التاء، أى أقرانه فى السنّ بأن يكون ابتداء ولاده الجميع فى زمان واحد، فيلزم من بلوغ أقرانه بالسنّ بلوغه بالسنّ.

ص: ٢٥٣

متعاقبتان (١) على معنى واحد، و هو نفى المماثله عن عن ذاته، مع أنه لا فرق بينهما (٢) -إلا ما تعطيه (٣) -الكنايه-من المبالغه، و لا يخفى ههنا (٤) امتناع إرادته-الحقيقه و هو نفى المماثله-عمن هو مماثل له و على أخصّ أوصافه.

[و فرق (٥)]بين الكنايه و المجاز [بأنّ الانتقال فيها أى من الكنايه [من اللازم]]إلى الملزوم، كالاتقال من طول النّجاد إلى طول القامه (٦) ، [و فيه]أى فى المجاز الانتقال

أى واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبه و البدليه، فنفى المماثله عن ذاته تعالى تاره يؤدّى بالعباره الأولى على وجه الصّيراحه، و أخرى يؤدّى بالعباره الثّانيه على وجه الكنايه، و ذلك لأنّ مؤدّاهما بالمطابقه نفى أن يكون شىء مماثلا لمثله، و يلزم من نفى كون الشّىء مماثلا نفى كونه مماثلا له تعالى، إذ لو كان ثمّ مماثل له تعالى، كان الله مماثلا لمثله، ضروره أنّ ما يثبت لأحد المثليين فهو ثابت للآخر، و إلّا افتترقت لوازم المثليين، فثبت أنّ مفاد العبارتين واحد.

أى بين العبارتين.

أى الفرق بينهما أنّ ما تعطيه الكنايه، أى العباره الثّانيه من المبالغه، أى الكنايه تفيد المبالغه لإفادتها المعنى بطريق اللزوم العدى هو كادعاء الشّىء بيّنه، و لمّا كانت الكنايه أبلغ من الحقيقه كان قوله: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ أو كد فى نفى المثل من (ليس كالله شىء).

أى فى الآيه، أعنى ليس كمثل شىء امتناع إرادته الحقيقه، لاستحاله ثبوت مماثل له تعالى، و إرادته الحقيقه فى ذلك تقتضى إثباته له.

أى قوله:

«فرق» بالبناء للمفعول و هو الاقرب، و ذلك لعدم تقدّم الفاعل فيما مرّ، و يحتمل أن يكون مبنيًا للفاعل، و الفاعل ضمير عائد على السيّكاكى للعلم به، فإنّ الكلام فى المباحثه غالبا معه، و ذكر المصنّف هذا الفرق ثمّ اعترض عليه بقوله: «وردّ»، و الفرق المرضي عند المصنّف أنّ الكنايه فيها جواز إرادته المعنى الحقيقى دون المجاز.

أى فطول القامه ملزوم لطول النّجاد، و طول النّجاد لازم لطول القامه، و كذلك الثّبت لازم للمطر بحسب العاده، و المطر ملزوم له، و كذلك الشّجاعه لازمه للأسد، و الأسد ملزوم لها.

ص: ٢٥٤

[من الملزوم] إلى اللازم، كالانتقال من الغيث إلى النبت، و من الأسد إلى الشجاعه [ورد] هذا الفرق [بأن اللازم ما لم (١) يكن ملزوما] بنفسه، أو بانضمام قرينه إليه، [لم ينتقل منه] إلى الملزوم، لأنّ اللازم من حيث إنه (٢) يجوز أن يكون أعم (٣) ، و لا دلاله للعام على الخاص (٤) .

[و حينئذ] أى و حين إذ كان اللازم ملزوما (٥) [يكون الانتقال من الملزوم] إلى اللازم كما فى المجاز، فلا يتحقّق الفرق (٦) و الشكاكى أيضا معترف بأنّ اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه (٧) .

أى ما مصدرية ظرفيه، أى مدّه كونه غير ملزوم بأن بقى على لازمته، و لم يكن ملزوما لملزومه لكونه أعمّ من ملزومه.

أى من حيث إنه يلزم من وجود غيره وجوده.

أى أعمّ من ملزومه كالحيوان بالنسبه للإنسان، فلا يخلو الإنسان من الحيوان، و قد يخلو الحيوان من الإنسان، و إذا صحّ أن يكون اللازم أعمّ فلا ينتقل منه إلى الملزوم، إذ لا دلاله للأعمّ على الأخصّ حتّى ينتقل منه إليه.

أى كالحراره مثلا لا تدلّ على النار.

أى الأولى أن يقول: أى و حين إذ كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوما.

أى فلا يحصل الفرق بين المجاز و الكنايه، لأنّ الانتقال فى كلّ منهما من الملزوم إلى اللازم، لأنّ الانتقال من اللازم إلى الملزوم لا يحصل إلّا إذا كان اللازم المنتقل منه ملزوما، فينتقل منه من حيث إنه ملزوم لا من حيث إنه لازم.

أى فإنّ السكاكى قال: مبنى الكنايه على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، و هذا يتوقّف على مساواه اللازم للملزوم، و هى إنّما تتحقّق إذا كان اللازم ملزوما، و حينئذ يتحقّق التلازم بين اللازم و الملزوم، فيصير الانتقال من اللازم إلى الملزوم بمنزله الانتقال من الملزوم إلى اللازم كما فى المجاز، فلم يحصل فرق بين الكنايه و المجاز بما ادّعاه من أنّ الانتقال فى الكنايه من اللازم إلى الملزوم، و فى -المجاز من الملزوم إلى اللازم، إذ ثبت أنّ اللازم لا- ينتقل منه إلّا- إذا كان ملزوما، فاتّحد الكنايه و المجاز فى المنتقل عنه و المنتقل إليه فأين الفرق؟

و ما يقال (١): إنّ مراده أنّ اللزوم من الطرفين من خواص الكنايه دون المجاز، أو شرط لها دونه ممّا لا دليل (٢) عليه.

و قد يجاب (٣): بأنّ مراده (٤) باللازم-

أى ما يقال فى الجواب عن اعتراض المصنّف على السّكاكى «إنّ مراده» أى السّكاكى من قوله: «بأنّ الانتقال فيها. . .» .

و حاصل تصحيح فرق السّكاكى بين الكنايه و المجاز: أنّ مراد السّكاكى بقوله: «الانتقال فى الكنايه من اللازم إلى الملزوم»، هو اللازم المساوى لملزومه، لأنّ اللزوم بين الطرفين من خواص الكنايه، و مراده بقوله: «الانتقال فى المجاز من الملزوم إلى اللازم» مطلقا، لأنّ اللزوم بين الطرفين لا يشترط فى المجاز فصّح ما ذكره من الفرق.

أى فيقال فى ردّ تصحيح الفرق بينهما: أن لا دليل على اختصاص الكنايه باللزوم بين الطرفين دون المجاز، بل قد يكون اللزوم فيها أعمّ كما يكون مساويا كالمجاز، فحينئذ يكون اعتراض المصنّف على السّكاكى فى محلّه، إذ لا يشترط فيها التّساوى من الطرفين، كما لا يشترط فى المجاز.

أى قد يجاب عن الاعتراض الذى أورده المصنّف على السّكاكى «بأنّ مراده»، أى حاصل الجواب الثّانى أنّ مراد السّكاكى باللازم فى قوله: «إنّ الكنايه ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم» ما يكون وجوده على سبيل التبعيه لوجود-الغير، و ما يكون اعتباره فرعا عن اعتبار الغير، كطول النّجاد التّابع وجوده فى الغالب لطول القامه، و ليس مراده باللازم معناه الأخصّ الاصطلاحى و هو ما يمتنع انفكاكه عن الملزوم، حتّى يرد بعدم الفرق بين الكنايه و المجاز.

و كذا مراده بقوله: «إنّ المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم» أى من المتبوع فى الوجود الخارجى، أو فى الاعتبار إلى التّابع فيه، فحينئذ صحت التّفريقه التى ذكرها بينهما.

و بعبارة أخرى:

إنّه ليس مراده حقيقه اللازم و الملزوم حتّى يتوجّه عليه الاعتراض، بل مراده بهما التّابع و المتبوع، و إن لم يكن بينهما لزوم عقلى كطول النّجاد لطول القامه.

أى السّكاكى، و قوله: «باللازم» أى فى جانب الكنايه، و فى جانب المجاز.

ما يكون وجوده (١) على سبيل التبعيه (٢) كطول النجاد التابع لطول القامه، و لهذا (٣) جَوَز كون اللازم أخص كالأصاحك بالفعل للإنسان (٤) ، فالكنايه (٥) أن يذكر من المتلازمين (٦) ما هو تابع ورديف و يراد به ما هو متبوع و مردوف، و المجاز بالعكس (٧) . و فيه نظر (٨) ، و لا يخفى (٩) عليك أن ليس المراد بالزوم ههنا امتناع الانفكاك.

أى فى الخارج، أو فى الاعتبار.

أى التبعيه لوجود الغير، أو لاعتبار الغير.

أى لأجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف، جَوَز السيكاكى كون اللازم-المنتقل منه للمعنى الكنائى أخص، لأن اللازم بمعنى التابع فى الوجود لوجود غيره، أو فى الاعتبار لاعتبار غيره، يجوز أن يكون-أخص، بخلاف اللازم المتعارف فإنه إنما يكون أعم أو مساويا، و لا يكون-أخص، و إلا لكان الملزوم أعم، فيوجد بدون اللازم و هو محال.

أى أن الأصاحك بالفعل أخص من الإنسان، بخلاف الأصاحك بالقوه فإنه يكون مساويا له.

أى هذا تصريح بالمراد، و تفرغ على الجواب المذكور، أى فالكنايه على هذا «أن يذكر...» .

أى المراد بهما ما بينهما لزوم، و لو فى الجملة لا ما بينهما التلازم الحقيقى فقط، و هو ما كان التلازم بينهما من الجانبين.

أى يقال المجاز هو أن يذكر من المتلازمين ما هو مردوف و متبوع، و يراد به الرديف و التابع.

أى فى قوله: «و المجاز بالعكس» نظر، لأن المجاز ليس بعكس الكنايه فى ذلك، إذ لا يجوز أن ينتقل فيه من التابع أيضا، كما فى قولك: أمطرت السماء نباتا، أى غيثا، فإن إطلاق النبات على الغيث من إطلاق التابع فى الوجود الخارجى على المتبوع، فلو اختصت الكنايه بالانتقال من التابع إلى المتبوع كان مثل ذلك من الكنايه مع أنهم مثلوا-به للمجاز، و نصوا على أنه منه.

أى قوله: «و لا- يخفى» جواب عن سؤال مقدر، تقريره أنه كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعيه لغيره مع إمكان-انفكاكه عن غيره، مع أن اللازم لا ينفك

أقسامها [و هي] أي الكنايه [ثلاثة أقسام (١) : الأولى (٢)] تأنيثها باعتبار كونها عبارته عن الكنايه [المطلوب بها (٣) غير صفه و لا نسبه، فمنها] أي-فنّ الأولى [ما هي معنى واحد (٤)]

عن الملزوم، و التابع من حيث إنّ تابع لا ينفكّ عن المتبوع.

و حاصل الجواب: إنّ ما قلته إنّما هو في اللزوم العقليّ، و هو ليس بمراد ههنا، بل المراد باللزوم ههنا هو مطلق الارتباط و لو بقرينه أو عرف، و إذا كان المراد من اللازم هذا المعنى يكون المراد من التبعيه هذا أيضا، لأنّه مفسّر بها، و بالجملة إنّ-المراد باللزوم هو مطلق تلاصق و اتصال ينتقل من أحدهما إلى الآخر في الجملة، و في بعض الأحيان و هذا متحقّق في كلّ أمرين بينهما علاقه و ارتباط عقلا أو ادعاء أو اعتقادا.

[أقسام الكنايه،]

@

[أقسام الكنايه،]

أي حصر الكنايه في الثلاثة بحكم الاستقراء و تتبع موارد الكنايات، فيكون الحصر استقرائيا لا عقليا، و مجمل الأقسام:

١. أن يكون-المطلوب بها غير صفه و غير نسبه.

٢. أن يكون المطلوب بها صفه.

٣. أن يكون المطلوب بها نسبه.

أي القسم الأوّل من هذه الأقسام، و عيّره عنه بصيغه التّأنيث مع أنّ لفظ القسم مذكّر نظرا إلى أنّ المعبّر عنه بهذه الصّيغه هي الكنايه، و هي مؤنّثه، أو باعتبار القسمه، أي القسمه الأولى من هذه الأقسام المنسوبه للكنايه.

أي المطلوب بالكنايه غير صفه و غير نسبه، و المراد بالصفه هي-الصفه المعنويّه لا النّعت التّحوي، و معنى كون الكنايه يطلب بها ما ذكر أنّ يقصد الانتقال من المعنى الأصلي إلى الفرع الذي استعملت هي فيه. و الحاصل إنّ المعنى المطلوب بلفظ الكنايه إمّا أن يكون صفه كالجود و الكرم، و إمّا أن يكون نسبه صفه لموصوف، و إمّا أن يكون غير صفه و غير نسبه، و المصنّف قسّم الأوّل أعنى غير صفه و غير نسبه إلى-قسمين، و الثّاني إلى أربعة أقسام، و لم يقسّم الثّالث، و المرجع في الجميع هو الاستقراء.

أي القسم الأوّل من هذا القسم لفظ-مدلوله معنى واحد، و المراد بالمعنى الواحد أنّ لا يكون مركّبا من أشياء مختلفه، و إنّ كان متعدّدا كما في الأضغان في البيت الأتي فليس المراد بالوحد ما قابل التّشبيه و الجمع، و إلى ذلك-أشار بقوله: «مثل أنّ يتفق في صفه من الصّفات...» .

مثل أن يتفق في صفة من-الصفات اختصاص (١) بموصوف معين (٢) ، فتذكر تلك الصفة (٣) ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف، [كقوله (٤):

الضاربين بكل أبيض مخدم (٥)

[و الطاعنين (٦) مجامع الأضغان (٧)

أى قوله: «اختصاص» فاعل «يتفق» .

أى المراد بالموصوف المعين فى البيت الأتى هى القلوب، و فى بعض النسخ (اختصاص بموصوف معين عارض) ، ف(عارض) هو صفة (اختصاص) ، يعنى يكون اختصاص تلك الصفة بموصوف معين بالعرض، أى لأسباب خارجه عن مفهومها، فىكون الاختصاص عارضا، كما فى اختصاص صفة مجامع الأضغان بالقلوب، لأن الأضغان مفرده ضغنه، بمعنى الحقد، و مكان ذلك القلب، و لا شك أن-المجمعيه للأضغان صفة مختصه بالقلوب، فإنها لا تجتمع فى غيرها، لكن هذا الاختصاص عارض لأن فى وضع الصفة سواء كان من المشتقات أو غيرها، لم يؤخذ موصوف معين خاص، فاختصاص تلك المجمعيه بالقلوب عارض و من باب الاتفاق.

أى يذكر لفظ تلك الصفة ليتوصل بتصور معنى ذلك اللفظ الدال على تلك الصفة إلى ذات ذلك الموصوف لا إلى نسبة من النسب المتعلقة به، فىصدق حينئذ أن المطلوب بلفظ تلك الصفة الذى جعلناه كناية غير الصفة و غير النسبه، إذ هو ذات الموصوف و إنما اشترط فى الصفة المكنى بها الاختصاص، و لو بأسباب خارجه لما علمت من أن الأعم لا يشعر بالأخص، و إنما يستلزم المطلوب ما يختص به بحيث لا يكون أعم لوجوده فى غيره.

أى قول عمرو بن معدى كرب الزبيدى قال فى شرح الشواهد: لا أعلم قائله.

أى بكل سيف أبيض، و الضاربين نصب على المدح، و المعنى أى أمدح الضاربين بكل سيف أبيض مخدم، أى قاطع المخدم على وزن منبر، بمعنى السيف القاطع.

أى «الطاعنين» بمعنى الضاربين بالرمح، عطف على «الضاربين» ، و المعنى أمدح الضاربين بالرمح مجامع الأضغان.

أى مجامع الأضغان كناية عن القلوب، كأنه يقول: و الطاعنين قلوب الأقران لأجل إخراج أرواحهم بسرعه، و مجامع الأضغان معنى واحد، إذ ليس أجساما ملتئمه من أمور

المخّدم القاطع، و الضّغن الحقد، و مجامع الأضغان معنى واحد كناية عن القلوب. [و منها (١) ما هو -مجموع معان] بأن تؤخذ صفه (٢) فتضمّ إلى لازم آخر و آخر لتصير جملتها (٣) مختصّه بموصوف، فيتوصّل بذكرها إليه، [كقولنا كناية عن الإنسان: حيّ مستوى القامه عريض الأظفار (٤)].

مختلفه، و إن كان جمعا، و ذلك المعنى الواحد صفه معنويّه جعل كناية عن القلوب، لأنّ تلك الصّيفه مختصّه بها، فالمطلوب بلفظ مجامع الأضغان غير الصّفه، و غير التّسبه لأنّ المطلوب به القلوب، و هو ذات غير صفه و غير نسبه.

و الشّاهد في أنّ الشّاعر أطلق الصّفه التي هي لازم، و أراد محلّها و هو الموصوف كناية.

أى القسم الثّاني من قسمي هذا -القسم من الكناية «ما هو مجموع معان»، و في بعض النّسخ ما هي، أى كناية -هي مجموع معان، أى هي لفظ دالّ على مجموع معان أو مدلوله مجموع معان مختلفه، بأن تكون تلك المعاني جنسين أو أجناسا متعدّده.

أى كحيّ في المثال الآتي، «فتضمّ» تلك الصّيفه «إلى لازم آخر»، أى -إلى صفه -أخرى كمستوى القامه و عريض القفا في المثال الآتي، و تعبيره أولا بالصّفه و ثانيا باللازم لمجرّد التّفنّن، فلو عبّر أولا و ثانيا، أو باللازم كذلك كان صحيحا.

أى لتصير مجموع الصّفات بعد ضمّ -بعضها ببعض «مختصّه بموصوف» خاصّ، و إن كانت صفه بمفردها غير خاصّه به، ألا ترى أنّ حيّ في المثال ليس خاصّا بالإنسان، لوجوده في غيره كالحمّار مثلا، و كذلك مستوى القامه فإنّه موجود في النّخل، و عريض الأظفار أو القفا موجود -في غير الإنسان.

و أمّا جملة الثّلاثة و مجموعها فهي مختصّه بالإنسان، و حيثنّذ فيتوصّل بذكر تلك الصّيفات المنضمّ بعضها إلى بعض إليه، أى إلى ذلك الموصوف الخاصّ.

فإنّ مجموع الصّيفات كناية عن الإنسان، لأنّ كلّ واحد من الثّلاثة لا يختصّ بالإنسان لوجودها في غيره و المجموع خاصّ به. إذ لو كنى عن الإنسان باستواء القامه وحده شاركه فيه بعض الشّجر، و كذلك لو كنى بعرض الأظفار وحده أو بعرض -الأظفار مع الحيّ ساواه الجمل مثلا، هذا بخلاف مجموع الأوصاف الثّلاثة حيث يختصّ بها الإنسان، فكانت كناية عنه.

و يسمّى -هذا خاصّه (١) مركّبه، [و شرطهما] أى و شرط هاتين الكنيتين (٢) [الاختصاص بالمكّنّى عنه (٣)] ليحصل الانتقال (٤) ، و جعل (٥) السّكّاكى الأولى منهما، أعنى ما هى معنى واحد قريبه، بمعنى سهوله المأخذ (٦) و الانتقال فيها لبساطتها و استغنائها عن ضمّ لازم إلى آخر، و تلفيق (٧) بينهما، و الثّانيه (٨) بعينه بخلاف ذلك (٩) ،

أى و يسمّى هذا القسم فى اصطلاح أهل الميزان «خاصّه مركّبه» فهو نظير طائر ولود فى الكنايه عن فاش.

يعنى شرط الكنايه التى هى معنى واحد، و الكنايه التى هى مجموع معان -اختصاصها بالمكّنّى عنه كاختصاص مجامع الأضغان بالقلوب، و اختصاص الحياه و استواء القامه و عريض الأظفار بالإنسان.

أى بأن لا يكون موجودا لغير المكّنّى عنه، و إلّا لما انتقل الدّهن إلى المكّنّى عنه، لأنّ الأعمّ لا يشعر بالأخصّ

أى ليحصل الانتقال منهما إلى المكّنّى عنه.

أى سمّى «السّكّاكى الأولى» من هاتين الكنيتين قريبه، و الثّانيه بعينه.

أى بمعنى سهل المأخذ، يعنى أنّ من يحاول الإتيان بها يسهل عليه الإتيان بها، و يسهل على السّامع الانتقال منها لبساطتها و عدم التّركيب فيها، فلا يحتاج فيها إلى ضمّ وصف لآخر، و التأمّل فى المجموع ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زياده و نقصان.

أى تأليف بينهما، فيكون التّلفيق عطفًا على ضمّ عطفًا تفسيريًا، فالمعنى أنّ السّكّاكى جعل الأولى منهما قريبه، بمعنى سهل الأخذ لعدم حاجتها إلى ضمّ لازم إلى آخر، و عدم الحاجه إلى التّأليف بين اللّازمين.

أى جعل الثّانيه، أعنى ما هى مجموع معان بعينه، أى سمّاها بذلك الاسم.

أى القسم الثّانى يكون بخلاف ذلك القسم الأوّل، بمعنى أنّ الثّانيه صعبه الأخذ و الانتقال، و ذلك لتوقّفها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصّيا بلا زياده و نقيصه، و ذلك يحتاج إلى التأمّل فى عموم مجموع الأوصاف و خصوصه و مساواته، و من البديهي أنّه كلّما توقّف الإتيان أو الانتقال على تأمل كان بعيدا.

و هذه غير بعيدة بالمعنى الذى سيجىء (١) .

[الثانيه]من أقسام الكنايه [المطلوب بها صفه]من الصفات (٢) كالجود و الكرم و نحو ذلك (٣) و هى (٤) ضربان: قريبه و بعيده [فإن لم يكن الانتقال]من الكنايه إلى المطلوب (٥) [بواسطه (٦)

أى ليس معنى البعيد فى الثانيه ما سيجىء، أى ما كان فيها وسائط.

و الحاصل إنَّ المراد بالقرب منها سهوله الانتقال و التناول لأجل البساطه، و المراد بالبعيد صعوبتهما لأجل التركيب، لأنَّ إيجاد المركَّب و الفهم منه أصعب من البسيط غالباً، و ليس المراد بالقرب منها انتفاء الوسائط و الوسائل بين الكنايه و المكنى عنه، -و بالبعد وجودها كما سيأتى، فالقرب و البعد هنا مخالفان لهما بهذا المعنى الآتى.

و ظهر ممَّا ذكرناه أنَّ مراد السِّكِّاكى بالقرب سهوله الأخذ و الانتقال للبساطه، و بالبعد صعوبه الأخذ و الانتقال للتركيب، لأنَّ إتيان المركَّب و الفهم منه أصعب من الفهم من البسيط غالباً، و ليس المراد بالقرب هنا انتفاء الوسائط بين الكنايه و المنتقل -إليه، و بالبعد وجود ما كما فى الثانيه.

أى بأن يكون المقصود إفادته و إفهامه بطريق الكنايه هو صفه من الصِّفات، و المراد بالصِّفه هى المعنويّه و هى المعنى القائم بالغير كالجود و الكرم و الشجاعه و طول القامه، خصوص مدلول التَّعت النَّحوى، فالمراد بالصِّفه المعنويّه لا التَّعت النَّحوى.

أى كالجبن و البخل و ما شاكلهما، و معنى طلب الصِّفه بالكنايه دون التَّسبه أن يكون المقصود بالذَّات هو إفهام معنى الصِّفه من صفه أخرى أقيمت مقام تلك الصِّفه، و ذلك كأن يذكر جبن الكلب، أو كثره -الزَّماد لينتقل منه للجود.

أى الكنايه الثانيه قسمان قريبه و بعيده، و حاصل ما ذكره من الأقسام أنَّ الكنايه المطلوب بها صفه إمَّا قريبه أو بعيده، و القريبه إمَّا واضحه أو خفيه، و الواضحه إمَّا ساذجه أو مشوبه بالتَّصريح، فالأقسام هى أربعه.

أى الذى هو الصِّفه المكنى عنها، لأنَّ الكلام فى الكنايه المطلوب بها صفه.

أى بين المنتقل عنه و المنتقل إليه، و إمَّا الانتقال للمكنى عنه غير محتاج لواسطه، إذا كان إدراك المكنى عنه يعقب إدراك المعنى الأصلي للفظ الكنايه المشهور به منه.

فقريبه (١). و القريبه-قسمان: [واضح (٢)] يحصل الانتقال منها بسهولة.

[كقولهم كناية عن طول (٣) القامه طويل نجاده (٤) و طويل النجاد (٥) و الأولى (٦)] أى طويل نجاده كناية [ساذجه] لا يشوبها شىء من التصريح.

أى فتلك الكناية تسمى قريبه، لانتفاء الوسائط التى يبعد معها غالبا زمن إدراك المكنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الأصلي، و لما كان معنى القرب هنا عدم الوسائط، أمكن أن يكون المعنى المكنى عنه خفيا بالنسبه إلى الأصل، و أن يكون واضحا، و لهذا انقسمت القريبه إلى الواضح و الخفيه، و إلى هذا أشار بقوله: - «و القريبه قسمان» .

أى واضحه لكون المعنى المنتقل إليه يسهل إدراكه بعد إدراك المنتقل منه، لكونه لازما بيننا بحسب العرف أو القرينه أو بحسب ذاته.

أى طول القامه هو الصّفه المطلوبه المكنى عنها.

برفع النجاد على أنه فاعل طويل، و الضّمير المضاف إليه عائد على الموصوف حال كون هذا القول كناية عن طول القامه، و لا شك أنّ طول النجاد اشتهر استعماله عرفا فى طول القامه، ففهم منه اللزوم بلا تكلف، إذ لا يتعلّق بالإنسان من النجاد إلا مقداره، و ليس بينه و بينه واسطه، فكانت واضحه قريبه، و كانت كناية عن صفه، لأنّ النسبه هنا مصرّح بها، و إنّما المقصود بالذات صاحبها، و هو الوصف فكان كناية مطلوبها بها صفه.

أى بإضافه الصّفه إلى النجاد، إذ الموصوف بالطول باعتبار المعنى فى المثالين هو النجاد لا فلان، و قد أشار إلى الفرق بين المثالين بقوله: «و الأولى» أى طويل نجاده كناية «ساذجه» لا يشوبها شىء من التصريح.

أى و الكنايه الأولى، و هى قوله:

«طويل نجاده» برفع النجاد كناية ساذجه، أى خاليه من شائبه التصريح بالمعنى المقصود و هو المكنى عنه، فقول الشّارح: لا يشوبها شىء من التصريح، أى بالمعنى المقصود تفسير لقوله: «ساذجه» و إنّما كانت خاليه من شائبه التصريح بالمعنى المقصود، لأنّ الفاعل «طويل» هو «النجاد» لينتقل منه إلى طول قامه فلان.

[و فى الثانيه] أى طويل النجاد [تصريح ما (١) لتضمن الصفه (٢)] أى طويل [الضمير] الزاجع إلى الموصوف، ضروره احتياجها (٣) إلى مرفوع مسند إليه، فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له (٤)، و الدليل على تضمنه (٥) الضمير أنك تقول: هند طويله النجاد، و الزيدان طويلان النجاد، و الزيدون طوال النجاد، فتؤنث و تشنى و تجمع الصيغه البتّه، لإسنادها إلى ضمير الموصوف (٦)، بخلاف هند طويل نجادها (٧)،

أى نوع تصريح بالمقصود الذى هو طول القامه المكنى عنه، فلذا كانت كنايه مشوبه بالتصريح.

أى و إنما كان فيها تصريح ما، لتضمن الصفه التى هى لفظ طويل، الضمير الزاجع للموصوف لكونها مشتقه، و الضمير عائد على الموصوف، فكأنه قيل: فلان طويل، و لو قيل ذلك لم يكن كنايه، بل تصريحاً بطوله الذى هو طول قامته، و لما لم يصرح بطوله لإضافته إلى النجاد، و أومئ إليه بتحمل الضمير كانت مشوبه بالتصريح.

أى احتياج الصفه إلى مرفوع مسند إليه لأنها مشتقه، و كل مشتق بمنزله الفعل يحتاج إلى فاعل ظاهر أو مضمّر كما فى المثال.

أى لفلان.

أى تضمن طويل، و لو قال: تضمنها، أى الصفه كان أولى، إلا أن يقال: إن تذكير الضمير باعتبار أنها وصف، أى و الدليل على تضمن تلك الصيغه للضمير و تحملها له، و إنه فاعل لها لفظاً، لا لأنها مضافه لفاعلها لفظاً، بل لفاعلها فى المعنى «أنك تقول: هند طويله النجاد...» .

أى إن تأنيث الصيغه و تثنيها و جمعها فى الأمثله المذكوره تدلّ على إسنادها إلى الضمير العائد إلى الموصوف، فوجبت مطابقتها للموصوف، و لازم ذلك أنّ طويل النجاد يتضمن الضمير و مسند إليه و مشوب بالتصريح، فلا يكون كنايه ساذجه.

أى بخلاف ما إذا كانت الصيغه خاليه من ضمير الموصوف الذى جرت عليه، و أسندت لاسم ظاهر كالأمثله المذكوره، فإنها حينئذ لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها الأفراد و التجريد من علامه التثنيه و الجمع، و تذكّر لتذكير الفاعل، و هو الاسم الظاهر الذى أسندت إليه أعنى النجاد فى الأمثله المذكوره فتكون الكنايه فيها ساذجه، و لا يشوبها شىء من التصريح

و الزّيدان طويل نجادهما، و الزّيدون طويل نجادهم، و إنّما جعلنا الصّيه فيه المضافه (١) كناية مشتمله على نوع تصرّيح، و لم نجعلها تصرّيحاً للقطع بأنّ الصّيه فيه فى المعنى صفه للمضاف إليه، و اعتبار الضّمير رعايه (٢) لأمر لفظى، و هو امتناع خلو الصّيه فيه عن معمول مرفوع بها (٣). [أو خفيّه] عطف على واضحه (٤) و خفاؤها بأن يتوقّف الانتقال منها على تأمّل و إعمال رويّه، [كقولهم كناية عن الأبله (٥) : عريض القفاء (٦)].

أى أعنى طويل النّجاد، و قوله: «إنّما جعلنا . . .»، جواب عن سؤال مقدّر، و تقدير السّؤال لماذا لم تجعل الصّيه فيه المضافه أعنى قولك: «طويل النّجاد» تصرّيحاً محضاً من دون أن يكون فى شيء آخر خليطاً معه.

و حاصل الجواب إنّما جعلناها كناية مشتمله على نوع تصرّيح، و لم نجعلها تصرّيحاً «للقطع بأنّ الصّيه فيه فى المعنى»، أى فى الحقيقه و نفس الأمر صفه للمضاف إليه، أعنى النّجاد، فقوله: «للقطع» علّه لقوله: «و لم نجعلها» .

أى اعتبار الضّمير فى الصّيه فيه إنّما هو لأجل مراعاة قانون لفظى عند النّجاه، فحينئذ لا يكون إرجاع الضّمير إلى فلان مقصوداً أصليّاً، فلا يكون تصرّيحاً، بل مشوباً به.

أى بالصفه، لأنّ المشتقّ حكمه حكم الفعل، و الفعل لا بدّ له من فاعل ظاهر أو مضمّر.

أى إنّ الكنايه المطلوب بها صفه إن لم يكن الانتقال فيها للمطلوب هو الصّيه فيه بواسطه، فهى إمّا واضحه لا تحتاج فى الانتقال للمراد إلى تأمّل، أو خفيّه يتوقّف الانتقال منها إلى المراد على تأمّل و إعمال رويّه، أى فكر، و ذلك حيث يكون اللّزوم بين المكّنّى به و عنه، فيه غموض ما، فيحتاج إلى إعمال رويّه فى القرائن و سير المعانى، ليستخرج المقصود منها، و ليس المراد أنّها خفيّه، لتوقّف الانتقال منها إلى المقصود على وسائط لأنّ الموضوع و محلّ الكلام فى أنّ الانتقال فيها بلا واسطه.

أى البليد، و قيل هو الذى عنده خفّه عقل.

القفا بالقصر، مؤخّر الرّأس، و عرضه يستلزم عظم الرّأس غالباً، و المقصود هنا العظم المفرط، لأنّه الدالّ على البلاهه، و أمّا عظمها من غير إفراط، بل مع اعتدال فيدلّ على التّباهه - و كمال العقل. و العرض بالفتح مقابل الطّول.

فإنَّ عرض القفاء و عظم الرّأس (١) بالإفراط ممّا يستدلّ-به على البلاهه فهو (٢) -ملزوم لها بحسب الاعتقاد (٣) ، لكن في الانتقال منه إلى البلاهه نوع خفاء لا يطلع (٤) عليه كلّ أحد، و ليس (٤) الخفاء بسبب كثره الوسائط و الانتقال حتّى تكون بعيده.

أى عطف عظم الرّأس على عرض القفا من عطف اللّازم على الملزوم، لأنّه مثال آخر.

أى فما ذكر من عرض القفا و عظم الرّأس بالإفراط ملزوم للبلاهه، و البلاهه لازمه له.

أى الاعتقاد الحاصل للعرف بالتّجربه و علم القيافه، فمعنى عبارته حينئذ فعرض القفاء و عظم الرّأس ملزوم للبلاهه عند من له اعتقاد في ملزوميّته للبيد.

لا- يقال: إنّ من له اعتقاد باللّزوم لا- خفاء بالنّسبه إليه، و من لا اعتقاد له لا كناية بالنّسبه إليه، إذ لا يفهم المراد أصلا، فجعل الكنايه فى المثال خفيه فى غير محلّه.

فإنّه يقال:

إنّه لا- يلزم من اعتقاد اللّزوم حضوره حال الخطاب، إذ يجوز أن يكون بعض المعانى المخزونه يدرك لزومها بمطلق الالتفاف، فلا تخفى الكنايه عنها على المتكلّم عند إيجادها، و لا تخفى على السّامع عند سماعها.

و يجوز أن يكون إدراك لزومها يحتاج إلى تصفّح المعانى و الدّلاله بالقرائن الخفيه، فيحتاج المتكلّم فى إيجادها إلى تأمّل، و السّامع فى فهمها إلى رويّه و فكر، و ما هنا من هذا القبيل.

و من هنا يعلم اعتقاد لزوم البلاده لعرض القفا، ليس مشاركا بين النّاس، بل قد يخصّ به واحد دون آخر، إذ لا سبيل إليه إلاّ بعد التّأمّل.

أى لا يدركه كلّ أحد و إنّما يدركه من أعمل فكرته و رويّته حتّى اطّلع على الملزوميّ و اعتقدها.

هذا دفع لما يتوهم من قوله: «لا يطلع عليه كلّ أحد» من- أنّ ذلك قد يكون بسبب وجود كثره الوسائط.

و حاصل الدّفع:

أنّه ليس الخفاء بسبب كثره الوسائط حتّى-تكون الكنايه بعيده.

[و إن كان] الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها (١) [بواسطة بعيده، كقولهم: كثير الرماد، كناية عن المضياف، فإنه (٢) ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها] أي و من كثرة الإحراق [إلى كثرة الطباخ (٣) ، و منها (٤) إلى كثرة الأكله] جمع آكل، [و منها إلى كثرة الضيفان] بكسر الضاد جمع ضيف، [و منها إلى المقصود] و هو المضياف، و بحسب قله الوسائط و كثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا و خفاء.

أي إن كان الانتقال من الكناية إلى المطلوب بتلك الكناية بواسطة، فتلك الكناية بعيده، أي تسمى بذلك اصطلاحا لبعده زمن إدراك المقصود منها، لاحتياجها في الغالب إلى استحضار تلك الوسائط، و ظاهره أنها بعيده و لو كانت الوسائط واحده، لأن فيها بعد إمّا باعتبار ما لا- واسطه فيها أصلا. ثم مثل للبعيده فقال: «كقولهم: كثير الرماد» حال كون هذا القول «كناية عن المضياف»، أي كثير الضيفان التي هي القيام بحق الضيف، فكثرة الرماد كناية عن المضيافيه بكثرة الوسائط.

و الحاصل:

إنه يلزم من كون كثير الرماد كناية عن المضياف أن تكون كثرة الرماد كناية عن المضيافيه، و هذه الكناية اللازمه هي المقصود بالتمثيل، لأن أصل الموضوع هو الكناية المطلوب بها صفة من الصفات.

هذا إشاره إلى الوسائط، أي ينتقل من كثرة الرماد المكثي به «إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور» ضروره أن الرماد لا يكثر إلا بكثرة الإحراق، و لما كان مجرد كثرة الإحراق لا يفيد و ليس بلازم في الغالب، لأن الغالب من العقلاء أن الإحراق لا يصدر منهم إلا لفائده الطبخ، و إنما يكون الطبخ إذا كان الإحراق تحت القدور، زاده ليفيد المراد و يتحقق الانتقال.

أي جمع طيخ، أي ما يطبخ.

أي من كثرة الطبخ ينتقل إلى كثرة الأكله أي الآكلين لذلك المطبوخ، و ينتقل من كثرة الأكله إلى كثرة الضيفان، لأن الغالب أن كثرة الأكله إنما تكون من الأضياف لا من كثرة العيال، و ينتقل من كثرة الضيفان إلى كثرة المضيافيه، إذ هما متلازمان.

و الفرق بينهما: أن كثرة وجود الضيفان وصف للأضياف، و المضيافيه وصف للمضيف، إذ معناها القيام بحق الضيف.

[الثالثة] من أقسام الكناية [المطلوب بها نسبة] أى إثبات أمر لآخر (١) أو نفيه عنه، و هو (٢) المراد بالاختصاص فى هذا المقام. كقوله: (٣) إِنْ السَّماحِهِ وَ المروءِ هِى

و بالجمله إِنَّه تختلف الدلالة على المقصود وضوحا و خفاء بحسب قله الوسائط و كثرتها، و ذلك لأن كثرة الوسائط من شأنها خفاء الدلالة، و قلتها من شأنها وضوحها.

أى قوله: «أى إثبات-أمر لآخر» بيان للنسبه، فالمراد بالنسبه هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه.

أى إثبات أمر لآخر المراد بالاختصاص فى هذا المقام، أى القسم الثالث و ليس المراد بالاختصاص فيه الحصر.

و الحاصل إنَّ الاختصاص المعبر به فى هذا القسم فى كلام المصنّف و غيره، المراد به مجرد ثبوت أمر لأمر، سواء كان على وجه-الحصر أو لا، لا-خصوص الحصر فقول المصنّف الآتى: «فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن-الحشرج...»، مراده بالاختصاص مجرد الثبوت، إذ ليس فى البيت أداه حصر، و إنما عبر بالاختصاص عن مجرد الثبوت، و إن كان مجرد الثبوت أعم، لأن من ثبت له شىء لا يخلو من الاختصاص به فى نفس الأمر، و لو لم تقصد الدلالة عليه، إذ لا بد من تحقّق من ينتفى عنه ذلك الشىء فى نفس الأمر.

و ضابط الثالثه أن يصرح بالصفه و يقصد بإثباتها لشيء الكنايه عن إثباتها للمراد، و هو الموصوف بها.

أى الشاعر و هو زياد الأعجم من أبيات من الكامل قالها فى مدح عبد الله بن الحشرج، و كان أميرا على نيسابور فوفد عليه زياد فأمر بإنزاله، و بعث إليه ما يحتاجه فأنشده البيت. فأمر له بعشره آلاف درهم، و قوله: «إنَّ السِّماحِهِ» هى بذل ما لا يجب بذله من المال عن طيب نفس، سواء كان ذلك المبدول قليلا أو كثيرا قوله: «و الندى» بمعنى بذل الأموال الكثيره لاكتساب الأمور الجليله العامه، كثناء كلِّ أحد و يجمعها الكرم، «و المروءه» فى العرف بمعنى مسحه الإحسان بالأموال و غيرها، كالعفو عن الجنايه، و قول الشارح: «هى كمال الرجوليه» تفسير للمروءه. و تفسير أيضا بالترغبه فى المحافظه على دفع ما يعاب به الإنسان، و على ما يرفع على الأقران و هذا قريب ممّا قبله.

كمال الرجوليه [والتدى*فى قبه (١) ضربت على ابن الحشرج، فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات] أى ثبوتها له (٢) [فترك التصريح] باختصاصه بها (٣). [بأن يقول (٤): إنه مختص بها، أو نحوه] مجرور (٥) عطفًا على -أن يقول- أو منصوب (٦) عطفًا على -أنه مختص بها- مثل أن يقول: ثبتت سماحه ابن الحشرج، أو السّماحه لابن الحشرج، أو سمح ابن الحشرج، أو حصلت السّماحه له، أو ابن الحشرج سمح، كذا فى المفتاح، و به (٧) يعرف أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر [إلى

قوله: «فى قبه ضربت على ابن الحشرج» أى من جعل هذه الأوصاف الثلاثة فى قبه مضروبه على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له، لأنه إذا أثبت الأمر فى مكان الرّجل و حيزه، فقد أثبت له.

أى هذا تفسير لقوله: «اختصاص ابن الحشرج»، و أشار الشّارح بهذا التّفسير إلى أنّ المراد بالاختصاص مجرّد الثّبوت و الحصول، و إنّ فى عبارته المصنّف قلبا، و إنّ المراد منها أنّ الشّاعر أراد أن يفيد ثبوت هذه الصّفات الثلاثة لابن الحشرج. أى ثبوتها له. أى فترك التصريح باختصاص ابن الحشرج بتلك الصّفات.

بيان و تصوير للتّصريح بالاختصاص بها قوله: «إنّه مختصّ بها» أى ابن الحشرج مختصّ بالأوصاف الثلاثة.

أى «نحوه» مجرور عطفًا على «أن يقول»، فالمعنى ترك التصريح بذلك القول و بنحوه.

أى «نحوه» منصوب عطفًا على «أنّه مختصّ بها»، فالمعنى حيثئذ بأن يقول: إنّه مختصّ، أو بقوله: «نحوه» أى نحو أنّه مختصّ بها من الطّرق الدالّة على ثبوت التّسببه للموصوف، كإضافتها له إضافة بتقدير اللّام، نحو ثبتت سماحه ابن الحشرج لأنّ إضافتها له تفيد كونها ثابتة له، و كإسنادها إليه فى ضمن الفعل، نحو: سمح ابن الحشرج، و كنسبتها إليه نسبه تشبهه الإضافة مع الإخبار بالحصول، كأن يقال: حصلت السّماحه لابن الحشرج، أو السّماحه لابن الحشرج حاصله، و كإسنادها إليه على أنّها خبر فى ضمن الوصف كأن يقال: ابن الحشرج سمح بسكون الميم، و كذا يقال فى التّدى و المروء.

أى و بما ذكر من الأمثلة يعرف أنّه ليس المراد بالاختصاص المعبر به فى كلامهم ههنا

الكنايه [أى ترك التصريح و مال إلى الكنايه [بأن جعلها] أى تلك الصِّفات [فى قبه] [تنبيها على أن محلها (١) ذو قبه، و هى (٢) تكون فوق الخيمه يتخذها الرؤساء (٣) [مضروبه عليه (٤)] أى على ابن الحشرج، فأفاد (٥) إثبات الصِّفات المذكوره له، لأنه إذا أثبت الأمر (٦) فى مكان الرّجل و حيزه، فقد أثبت له. [و نحوه] أى مثل البيت المذكور فى كون الكنايه لنسبه الصِّفه إلى الموصوف بأن (٧) تجعل فيما يحيط به، و يشتمل عليه [قولهم: المجد بين (٨) توبيه و الكرم بين برديه] حيث لم يصرّح (٩) بثبوت المجد و الكرم له، بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه و بين توبيه.

أى فى هذا القسم الحصر، بل المراد به الثبوت للموصوف سواء كان على وجه الحصر أم لا، و قوله: «و به يعرف. . .» استدلال على ما قدّمه من أنه ليس المراد بالاختصاص فى هذا القسم الحصر، و حينئذ فلا تكرار بين ما هنا و ما تقدّم.

أى محلّ تلك الصِّفات صاحب قبه، لأنه معلوم أن تلك الصِّفات لا- بدّ لها من محلّ تقوم به فى تلك القبه، و هى صالحه لصاحب القبه.

أى القبه «تكون فوق الخيمه» .

أى يتخذ الرؤساء تلك القبه علامه للرّياسه.

أى مضروبه تلك القبه و الخيمه على ابن الحشرج.

أى فأفاد الشّاعر بذكر ابن الحشرج «إثبات الصِّفات المذكوره لابن الحشرج» .

أى الشّيء، أى الصِّفات المذكوره فى مكان الرّجل و حيزه، فقد أثبت له، أى الرّجل، و ذلك لاستحاله قيام ذلك الأمر بنفسه، و وجوب قيامه بمحلّ و هو صاحب القبه.

أى الباء فى قوله: «بأن» للسبب، أى بسبب جعل الصِّفه فيما يحيط بالموصوف، فينتقل من ذلك لإثباتها للموصوف قوله: «و يشتمل عليه» عطف تفسير على قوله: «يحيط به» .

أى المجد هو الشرف و الكرم صفه ينشأ عنها بذل المال عن طيب نفس، و الثوبان و البردان متقاربان، و التّشبيه-فيهما إشارة إلى أن الغالب فى الملبوس تعدّده، و هما على تقدير المضاف، أى بين أجزاء برديه و توبيه.

أى و إنّما كان هذا المثال نحو ما تقدّم من البيت فى كون الكنايه لنسبه الصِّفه

فإن قلت (١) : ههنا قسم رابع، و هو أن يكون المطلوب بها صفه و نسبه معا، كقولنا: كثر الرّماد في ساحه زيد (٢) . قلت (٣) : ليس هذا كناية واحده، بل كنايةتان: إحداهما: المطلوب بها نفس الصّيفه، و هى كثره الرّماد كناية عن المضايقيّه. و الثانيه: المطلوب بها نسبه المضايقيّه إلى زيد، و هو جعلها في ساحته ليفيد إثباتها له. [و الموصوف في هذين القسمين]يعنى الثّانى و الثّالث [قد يكون]مذكورا كما مرّ (٤) ، و قد يكون (٥) [غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين: المسلم من سلم المسلمون من لسانه و يده]، فإنّه كناية-عن نفى صفه الإسلام عن المؤذى، و هو غير مذكور في الكلام.

للموصوف، لأنّه لم يصرّح بثبوت المجد و الكرم للمدوح بحيث يقال: ثبت الكرم و المجد له أو هما مختصّان به، بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه و بين ثوبيه.

أى هذا وارد على قول المصنّف سابقا، حيث قال: و هى ثلاثه أقسام، فيقال: إنّ ههنا، أى فى الكناية قسم رابع.

أى السّاحه هى الفسيحه التى بين بيوت الدّار و قدّام بابها، فهذا المثل كناية عن المضايقيّه و عن إثباتها لزيد، إمّا الإثبات فلاّنا لم نثبت كثره الرّماد لزيد، و لا لما أضيف إليه كما فى طويل نجاده حتّى تكون النسبه معلومه، و إنّما أثبتناها فى ساحته لينتقل من ذلك إلى ثبوتها له، و إمّا المضايقيّه فلاّنا لم نصرّح بها حتّى يكون المطلوب نفس النسبه، بل كنىنا عنها بكثره الرّماد.

أى و حاصل الجواب: إنّ ليس هذا كناية واحده كى تكون قسما رابعا، بل كنايةتان أحدهما فى النسبه، و الأخرى فى الصّيفه، فتكون الكناية على ثلاثه أقسام، كما تقدّم ذكرها فى كلام المصنّف.

أى مرّ مثالهما فى قولنا زيد طويل نجاده فإنّ الموصوف بالصّيفه المطلوبه و هو زيد مذكور و فى قوله: «أنّ السّماحه و المروءه. . . فإنّ الموصوف بنسبه السّماحه و المروءه و الندى و هو ابن الحشرج مذكور.

أى و قد يكون الموصوف فيهما غير مذكور لا لفظا و لا تقديرا، لأنّ المقدّر فى التّركيب حيث كان يقتضى كالمذكور، و إنّما قال فى هذين القسمين للاحتراز عن الموصوف فى القسم الأوّل من أقسام الكناية، فإنّه لا يتصوّر إلّا كونه غير مذكور، لأنّه نفس المطلوب بالكناية

و أمّا القسم الأوّل (١) و هو ما يكون المطلوب بالكنايه نفس الصّفه، و تكون النسبه مصرّحاً بها، فلا يخفى أنّ الموصوف فيها يكون مذكورا لا محاله لفظاً أو تقديراً و قوله: فى عرض من يؤذى، معناه فى التعريض به، يقال: نظرت إليه من عرض بالضمّ (٢) ، أى من جانب و ناحيه (٣) . قال [السكّاكى: الكنايه تتفاوت إلى تعريض و تلويح و رمز و إيماء و إشاره]، و إنّما

بخلاف القسم الثّانى و الثّالث من أقسام الكنايه، فإنّ الموصوف فيهما قد يكون مذكورا و قد لا يكون مذكورا، كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين...»، فإنّه كنايه عن نفى صفة الإسلام عن المؤذى، و هو غير مذکور فى الكلام.

وجه الكنايه فيه:

أنّ مدلول الكلام كما تقدّم فى بحث تعريف المسند إليه حصر الإسلام فيمن لا يؤذى، و لا ينحصر فيه إلاّ بانتفائه عن المؤذى، فهو من قبيل الأمير زيد، و إنّما الفرق فى الإثبات و النّفى.

أى يعنى به القسم الأوّل من هذين القسمين لا- القسم الأوّل من- أقسام الكنايه، و مراده -تقييد كلام المصنّف فى حذف الموصوف فى هذا القسم بحاله عدم التصريح بالنسبه.

فحاصل الكلام:

إنّ القسم الثّانى من هذين القسمين تاره يكون الموصوف فيه مذكورا، و تاره غير مذکور فى جميع أنواعه.

و أمّا القسم الأوّل فلا- يظهر كون الموصوف فيه تاره يكون مذكورا، و تاره غير مذکور فى جميع أنواعه، بل الموصوف غير مذکور عند عدم التصريح بالنسبه، و مذکور عند التصريح بالنسبه جزماً و قطعاً.

أى بضمّ العين وزانه وزان قفل.

أى من أىّ وجه جئته، أى سواء جئته من يمينه أو يساره أو من جهه أخرى من جهاته السّت، ففيما نحن فيه لَمّا كان المعنى المعرض به كنفى صفة الإسلام عن المؤذى فى المثال المذكور منظورا إليه من ناحيه المعنى الذى استعمل فيه اللفظ، قيل للفظ المستعمل فى ذلك المعنى عرض، أى تعريض.

قال: تتفاوت (١)، و لم يقل تنقسم، لأنَّ التعريض و أمثاله (٢) مميَّا ذكر ليس من أقسام الكنايه فقط، بل هو (٣) أعمّ، كذا في - شرح المفتاح. و فيه نظر (٤)، و الأقرب أنه إنّما قال ذلك لأنَّ هذه الأقسام قد تتداخل (٥) و تختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح و الخفاء و قله الوسائط و كثرتها، [و المناسب

أى تنوّع، و قوله: «إشاره» عطف على «رمز» من قبيل المرادف على المرادف، لأنَّ الرّمز و الإشاره شيء واحد و حينئذ فالأنواع أربعة لا خمسة.

أى أمثال التعريض، كالتلويح و الرّمز و الإشاره.

أى ما ذكر من التعريض و أمثاله أعمّ من الكنايه، لأنَّ هذه الأمور لا تختصّ بالكنايه، فإنَّ التعريض و أمثاله يوجد في الحقيقه و المجاز أيضا، و التلويح و الرّمز و الإشاره يطلق كلّ واحد منها على معنى غير الكنايه اصطلاحا و لغه.

فلو قال: تنقسم لتوهم - أنه مختصّ بالكنايه مع أنه عامّه للحقيقه و المجاز، فلأجل دفع هذا التوهم قال: تتفاوت.

أى النظر، يمكن أن يكون لأحد وجهين:

الأول: أنّ تعديه التفاوت يالى إنّما تصحّ بتضمينه معنى الانقسام فلا تتفاوت الحال، سواء يقال تتفاوت أو يقال تنقسم.

الثانى: أنّ انقسام الشىء إلى أقسام بعضها أو كلّها أعمّ من المقسم من وجه لا يمتنع بل يصحّ، لأنَّ أقسام الشىء لا يجب أن تكون أخصّ منه لصحّحه أن تكون النسبه بين المقسم و الأقسام عموما من وجه، كما في تقسيم الأبييض إلى حيوان و غيره، و الحال إنّ بين الحيوان و الأبييض عموم من وجه لصدقهما في الحيوان الأبييض، و اختصاص الحيوان بنحو الفرس الأدهم و اختصاص الأبييض بنحو العاج، و كذا غيره و إذا صحّ أن يكون قسم الشىء أعمّ منه فلا مانع حينئذ في التعبير ب(تنقسم).

فما ذكر الرّازى في شرح المفتاح مبنى على جواز كون القسم أعمّ من المقسم إلا أنّ المحقّقين على خلاف ذلك، لأنّ القسم من حيث هو - قسم، أى مقيد بالمقسم لا يكون إلاّ أخصّ منه.

أى يدخل بعضها في بعض، فيمكن اجتماع الجميع في صورته واحده باعتبارات

للعرضية (١) التعريض أى (٢) الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور، كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض، لأنه (٣) إماله (٤) الكلام إلى عرض يدل على المقصود، يقال: عرضت لفلان (٥)، و بفلان (٦) إذا قلت قولاً لغيره، و أنت تعنيه (٧)، فكأنك أشرت به (٨) إلى جانب، و تريد به جانبا آخر.

مختلفه لجواز أن يعبر عن اللازم باسم الملزوم فيكون كناية، و مع ذلك قد يكون تعريضا بالنظر لسامع يفهم أن إطلاقه على ذلك الغير بالسياق، و قد يكون تلويحاً-بالنظر إلى سامع آخر لفهمه كثره الوسائط و لم يفهم المعرض به، و قد يكون رمزا- بالنسبة إلى سامع آخر يخفى عليه اللازم.

و الحاصل إنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات، و يمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقية مختلفة بالفصول لا يمكن اجتماعها، فعدل السكاكي عن التعبير ب(تنقسم) لئلا يتوهم أنها أقسام حقيقية متباينة كما هو الأصل فيها.

قول السكاكي «و المناسب للعرضية...»، بيان للفرق و التمييز بين تلك الأقسام، و إشاره -إلى أن بين كل قسم و اسمه مناسبة.

أى هذا تفسير للعرضية، و حينئذ فى الكلام حذف حرف التفسير، و هو أى المسوقة لأجل إثبات صفة لموصوف غير مذكور كما إذا قلت: المؤمن هو غير المؤذى، و أردت نفي الإيمان عن المؤذى مطلقاً من غير قصد لفرد معين.

أى التعريض، و هذا تعليل لكون تسميه الكناية العرضية بالتعريض مناسباً، و حاصله أنه إنما ناسب لوجود معنى التعريض فيها.

أى توجيهه إلى عرض أى جانب و ناحيه يدل ذلك العرض على المقصود.

أى ارتكبت التعريض لأجل إظهار حال فلان، فاللام فى قوله: «لفلان» للتعليل.

أى الباء فى قوله: «بفلان» للسببية، أى عرضت بسبب إظهار حال فلان.

أى أنت تعنى فلانا و تقصده، فالقول ليس مستعملاً فيه، و إنما تعنيه تعريضا.

أى فكأنك أشرت بقولك إلى معنى آخر، و هو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام الذى هو حال فلان، و إنما عتب بقوله: «فكأنك»، و لم يقل: فقد أشرت...، بلا تشبيه للإشارة إلى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذى هو الحسى، و إنما يراد به ما شبه به، و هو المعنى المعرض به الذى قصد من سياق الكلام.

[و]المناسب [لغيرها] أى لغير العرضيّه [إن كثرت الوسائط] بين اللازم و الملزوم كما فى كثير الرماد (١) ، و جبان الكلب (٢) ، و مهزول-الفصيل (٣) ، [التلويح (٤)] لأنّ التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعيد. [و]المناسب لغيرها (٥) [إن قلت] الوسائط [مع خفاء] فى اللزوم كعريض القفا و عريض الوساده، [الرمز] لأنّ الرمز (٦) هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفيّه، لأنّ حقيقه الإشاره بالشّفه أو الحاجب. [و]المناسب لغيرها إن قلت الوسائط [بلا خفاء] كما فى قوله:

أى المستعمل فى المضيافيه، فإنّ بينهما وسائط كثيره و هى الإحراق و كثره الطبايح و كثره الأكله و كثره الأضياف.

أى المستعمل فى المضيافيه أيضا، فإنّ بينهما عدم جراه الكلب، و أنس الكلب بالناس، و كثره مخالطه الواردين و كثره الأضياف.

أى المقصود به المضيافيه أيضا، فإنّ بينهما عدم اللبن و موت الأمّ، و إطعام لحمها، و كثره طاعميّه، و كثره الأضياف.

أى إنّما سميت به الكنايه عند كثره الوسائط، «لأنّ التلويح» فى اللغه «هو أن تشير إلى غيرك من بعيد»، و من المعلوم أنّ كثره الوسائط بعيده الإدراك، فالمناسبه بين المعنى اللغوى و الاصطلاحى حاصله.

أى لغير العرضيّه، أعنى و المناسب لغير العرضيّه هو الرمز إن قلت الوسائط، المراد بقله الوسائط أن لا تكون كثيره، و هذا صادق مع انتفائها رأسا، و وجودها مع القله لصدق السالبه بانتفاء الموضوع، فلا يرد عليه أنّ بعض الأمثله ليس هناك واسطه أصلا فضلا عن أن تكون قليله أو كثيره.

أى قوله: «لأنّ الرمز» علّه لمحذوف، أى و إنّما سميت هذه رمزا، لأنّ الرمز فى الأصل و اللغه هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفيّه، و إنّما قيده بقوله: على سبيل الخفيّه لأنّ حقيقته الإشاره بالشّفه و الحاجب، أى و الغالب أنّ الإشاره بهما إنّما تكون عند قصد الإخفاء.

أو ما رأيت المجد ألقى رحله

في آل طلحه ثم لم يتحوّل (١)

[الإيماء و الاشارة، ثم قال] السّيكاكى [و التعريض قد يكون مجازا، كقولك: آذيتنى فستعرف، و أنت تريد] بقاء الخطاب [إنسانا مع المخاطب دونه]، أى لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فقط، فيكون مجازا.

[و إن أردتهما] أى أردت المخاطب و إنسانا آخر معه جميعا [كان كناية] لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي و غيره معا (٢) ، و المجاز ينافى إرادته المعنى الأصلي. [و لا بدّ فيهما] أى فى الصورتين (٣) [من قرينه] دالّه على أنّ المراد فى الصّوره الأولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا، و فى الثانيه كلاهما-جميعا ليكون كناية.

و تحقيق ذلك أنّ قولك: آذيتنى فستعرف، كلام-دالّ على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، و يلزم منه تهديد كلّ من صدر عنه الإيذاء، فإن استعملته و أردت به

أى وجه كون الوسائط فيه قليله من غير خفاء، إنّ إلقاء المجد رحله فى آل طلحه مع عدم التحوّل، هذا معنى مجازى إذ لا رحل للمجد، و لكن شبّهه برجل شريف له رحل يخصّ بنزوله من شاء، و وجه-الشبهه الرغبه فى الاتّصال بكّل و أضمّر التشبيه فى النفس على طريق الاستعاره بالكنايه، و استعمل معه ما هو من لوازم المشبهه به و هو إلقاء الرّحل أى الخيمه و المنزل تخيلا، و لما جعل المجد ملقيا رحله فى آل طلحه بلا-تحوّل لزم من ذلك كون محلّه و موصوفه آل طلحه لعدم وجدان غيرهم معهم، و ذلك بواسطة أنّ المجد و لو شبّهه بذى الرّحل هو صفة لا بدّ من موصوفه و محلّ، و هذه الوساطه لا خفاء فيها، لأنّها بينه بنفسها فكانت الكنايه ظاهره و الوساطه واحده، فقد قلّت الوسائط مع الظهور و عدم الخفاء، فالمناسب أن يطلق عليها «الإيماء و الاشارة» لأنّ أصل الإيماء و الاشارة أن تكونا حسيتين و هى ظاهره.

أى قد تقدّم فى أوّل بحث الكنايه أنّها فى الاصطلاح لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته المعنى الحقيقى معه.

أى فى صورته كون التعريض مجازا، و فى صورته كونه كناية من قرينه... ، فالفارق بينهما هى القرينه كغيرهما ممّا يحتمل الوجهين أو الوجوه.

تهديد المخاطب و غيره من المؤذنين كان كناية، و إن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء، لعلاقته اشتراكه للمخاطب في الإيذاء، إمّا تحقيقاً، و إمّا فرضاً و تقديراً مع قرينه دالّه على عدم إرادته المخاطب كان مجاز (١).

[فصل (٢)]

[أطبق (٣) البلغاء على أنّ المجاز و الكناية أبلغ من الحقيقة و التصريح (٤)، لأنّ الانتقال فيهما (٥) من الملزوم إلى اللازم، لأنّه ينتقل من -المخاطب المؤذى إلى المؤذى المطلق، ثمّ منه إلى المؤذى المعين، كما فى قولك: رأيت أسدا يرمى، ينتقل من الأسد إلى المطلق الشجاع، ثمّ منه إلى الشجاع المعين.

و فى بعض الحواشى هو أنّ التعريض غير المجاز و الكناية، و أنّه يكون أيضاً فى الحقيقة، لأنّ المعنى المجازى و الكنائى مقصود أنّ من اللفظ استعمالاً، أمّا المعنى التعريضى فيؤخذ إشاره و سياقاً، فإذا قلت: المسلم من سلم المسلمون من لسانه و يده، فمعناه الأصلي انحصار الإسلام فيمن سلم المسلمون منه، و الكنائى نفى الإسلام عن المؤذى مطلقاً، و التعريض نفيه عن المؤذى الذى وقع الكلام عنده.

[فصل: أطبق البلغاء على أنّ المجاز و الكناية أبلغ من الحقيقة و التصريح]

@

[فصل: أطبق البلغاء على أنّ المجاز و الكناية أبلغ من الحقيقة و التصريح]

أى هذا فضل يتكلم فيه على أبلغه المجاز و الكناية و أفضليتهما على الحقيقة و التصريح، بمعنى أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، و الكناية أبلغ من التصريح.

أى اتفق البلغاء العالمون بالاصطلاحات، و غيرهم من البلغاء بالسليقة، فإنّهم و إن لم يكونوا عالمين بلفظ، و الحقيقة و الكناية و الاستعاره و نحوها، و لكنّهم عالمون بمعانيها، فكلمهم متفقون على أنّ المجاز و الكناية أبلغ من الحقيقة و التصريح.

لفّ و نشر مرتّب بمعنى أنّ الحقيقة راجع إلى المجاز، و التصريح راجع إلى الكناية.

أى فى المجاز و الكناية من الملزوم إلى اللازم، فلا يفهم المعنى المراد من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من الملزوم إلى اللازم، أمّا فى -المجاز فظاهر أنّه لا يفهم الرّجل الشجاع من -نفس قولك: رأيت أسدا يرمى، بل بواسطة الانتقال من الحيوان المفترس إلى لازمه و هو الشجاع، و أمّا فى الكناية فلا أنّ اللازم الذى قيل إنّ الانتقال -فيها منه إلى الملزوم، قد تقدّم فى أوائل بحث الكناية أنّه مادام غير ملزوم لا يمكن

ص: ٢٧٧

فهو كدعوى الشئىء بيينه (١)، فإن وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم، لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه.

[و]أطبقوا أيضا على [أن الاستعاره أبلغ من التشبيه، لأنها (٢) نوع من المجاز] وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقه (٣)، و ليس (٤) معنى كون المجاز و الكنايه أبلغ أن شيئا منها يوجب أن يحصل فى الواقع زياده فى المعنى لا توجد فى الحقيقه و التصريح، بل المراد أنه (٥) بدل يفيد زياده تأكيد للإثبات.

الانتقال منه فصّح أن يقال: إن الانتقال فيها أيضا من الملزوم، فالمراد بالملزوم بالنسبه لها الملزوم فى الذهن، و إن كان لازما فى الخارج.

أى برهان، أى و إذا كان الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، فذلك اللازم المنتقل إليه من الملزوم كالشئىء المدعى ثبوته المصاحب للبيئه، أى الدليل، هذا بخلاف الحقيقه و التصريح فإن كلا منهما دعوى مجرّده عن الدليل و البرهان.

أى الاستعاره نوع من المجاز، و قد تقدّم أن المجاز أبلغ من الحقيقه.

و التشبيه حقيقه، و من البديهي أن ما كان من نوع الأبلغ، يلزم أن يكون أبلغ ممّا يكون من نوع غير الأبلغ.

أى كان المناسب الفاء، أى فليس، لأن هذا مفرّع على ما ذكره المصنّف من أن المجاز و الكنايه كدعوى الشئىء بيينه بخلاف الحقيقه و التصريح، فإنهما كدعوى الشئىء من غير بيئه.

و حاصله إن السبب فى كون المجاز و الكنايه و الاستعاره أبلغ من الحقيقه و التصريح و التشبيه، إن كلّ واحد من تلك الثلاثه الأولى يفيد تأكيد الإثبات، و هذا لا يفيد خلافها، و ليس السبب فى كون كلّ واحد من الثلاثه الأولى أبلغ من خلافه أنه يفيد زياده فى نفس المعنى المراد، كالكرم و الشجاعه مثلا- لا يفيدها خلافه، أى خلاف كلّ واحد من-هذه الأمور الثلاثه، أعنى الحقيقه و التصريح و التشبيه.

أى كلّ واحد من هذه الأمور الثلاثه، أعنى المجاز و الاستعاره و الكنايه يفيد زياده تأكيد للإثبات، و المراد من التأكيد ما تقدّم من أن الانتقال فى كلّ منها من ملزوم-إلى لازم، فيكون كدعوى الشئىء بيينه و برهان.

و يفهم من الاستعاره أن-الوصف (١) فى المشبه بالغ حد الكمال (٢) كما فى المشبه به، و ليس (٣) بقاصر فيه كما يفهم (٤) من التشبيه، و المعنى لا يتغير حاله (٥) فى نفسه، بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ و هذا (٦) مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: ليست مزيه (٧) قولنا: رأيت أسدا، على قولنا: رأيت رجلا هو و الأسد سواء فى الشجاعه. إن الأول (٨) أفاد زياده فى مساواته (٩) للأسد فى الشجاعه لم يفدها الثانى، بل الفضيله هى أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواه له لم يفده الثانى، و الله أعلم كمل القسم الثانى. و الحمد لله على جزيل نواله و الصلاه و السلام-على سيدنا محمد و آله.

أى المراد من الوصف هو وجه الشبه.

أى مرتبه الكمال.

أى ليس الوصف بقاصر فى المشبه.

أى قوله: «كما يفهم» تمثيل للمنفى دون النفى، أى كما يفهم أن الوصف قاصر فى المشبه من التشبيه.

أى لا يتغير حال المعنى فى نفسه عند التعبير عنه بعبارة أبلغ كالمجاز مثلا.

أى ما ذكرنا من أن معنى كون المجاز و الكنايه أبلغ إفادتهما زياده التأكيد لإثبات المعنى لا حصول زياده فى المعنى هو مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: ليست مزيه قولنا: رأيت أسدا، على قولنا: رأيت رجلا هو و الأسد سواء فى الشجاعه.

أى فضيله.

أى المراد بالأول رأيت أسدا، و بالثانى رأيت رجلا، ثم قوله: «إن الأول» خبر ليس فى قوله: «ليست مزيه»

أى فى بمعنى على، أى ليست فضيله التركيب الأول المشتمل على الاستعاره على التركيب الثانى المحتوى على التشبيه، أن الأول أفاد زياده على مساواه الرجل للأسد فى الشجاعه لم يفدها الثانى، بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواه الرجل للأسد فى الشجاعه و لم يفد أحدهما زياده على المساواه المذكوره.

[الفن الثالث: علم البديع (١)]

[و هو (٢) علم يعرف به وجوه (٣) تحسين الكلام] أى يتصوّر (٤) به معانيهما، و يعلم إعدادها و تفاصيلها بقدر الطّاقه (٥) ، و المراد بالوجوه ما مرّ فى قوله: و تتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا (٦) [و قوله: [بعد رعايه المطابقه] لمقتضى الحال، [و] رعايه [وضوح الدّلاله] أى الخلوّ عن التّعقيد المعنوى إشاره إلى أنّ هذه الوجوه إنّما تعدّ محسنه للكلام بعد رعايه الأمرين (٧) .

[الفن الثالث: علم البديع]

@

[الفن الثالث: علم البديع]

إشاره

أى الإضافه هنا عهديه، أى العلم المعلوم إضافته إلى البديع، و البديع فى اللّغه كما فى -المصباح ما كان فيه معنى التّعجب و ذلك لغرابته، و كونه عادما للتّظير. و البديع فى الاصطلاح ما ذكره المصنّف بقوله: «و هو علم يعرف به...» .

أى علم البديع «علم» أى ملكه، أو قواعد «يعرفه»، أى بذلك العلم أو تلك الملكه أو القواعد «وجوه تحسين الكلام» .

يعنى الأمور التى بها يحسن الكلام معنا أو لفظا.

قوله: «أى يتصوّر به» تفسير لقول المصنّف: «يعرف به»، و حاصل معنى العبارة أنّ نتّمكّن بتلك الملكه أو القواعد ما يحسن به الكلام معنى أو لفظا، و نعلم بذلك العلم أو بتلك القواعد إعداد وجوه التّحسين و تفاصيلها، كما يأتى فى المسائل الآتية.

أى بقدر الطّاقه التى أعطاهها الله للأشخاص بقدر استعدادتهم و قابليّاتهم، و قيّد بذلك، لأنّ الوجوه المحسّنه البديعيه غير منحصره فى عدد معيّن لا يتّمكّن الإنسان-من الإحاطه بها أكثر من قدر الطّاقه.

فإضافه الوجوه إلى تحسين الكلام للعهد، فوجوه تحسين الكلام إشاره إلى الوجوه المذكوره فى صدر الكتاب فى قوله: «و تتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا» فكأنّه يقول: علم يعرف به الوجوه المشار إليها فى صدر الكتاب، و هى الوجوه التى تحسن-الكلام و تورثه قبولاً بعد رعايه البلاغه مع الفصاحه، و قد أشار إلى الأوّل بقوله: «بعد رعايه المطابقه»، و الثّانى بقوله: «وضوح الدّلاله» .

أى بعد الأمرين، و هما رعايه المطابقه لمقتضى الحال و رعايه وضوح الدّلاله.

و الظرف أعنى قوله: بعد رعايه (١) ، متعلق بقوله: تحسين الكلام. [و هي] أي وجوه تحسين الكلام [ضربان (٢) معنوي] أي راجع إلى تحسين المعنى أولاً- وبالذات، و إن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضا (٣) [و لفظي] أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك (٤) .

المحسنات المعنويّه

[أما المعنوي] قدمه الآن (٥) المقصود الأصلي، و الغرض الأولى هو المعاني، و الألفاظ توابع و قوالب لها (٦) [فمنه المطابقه (٧) و تسمى الطّابق و التّضادّ

أي بعد ظرف لغو متعلق بالمصدر أعنى تحسين، فيكون المعنى أنّ تحسين الكلام بهذه الوجوه إنّما يكون بعد رعايه الأمرين، و بعديهّ التحسين إنّما هي من حيث الملاحظه لا من حيث الوجود، لأنّ وجود التّحسين مقارن لوجود الأمرين.

أي قسمان «معنوي»، أي ينسب إلى المعنى، لأنّه تحسين للمعنى أولاً و بالذات، بمعنى أنّ ذلك التّحسين قصد أن يكون تحسينا للمعنى، و ذلك القصد متعلّق بتحسين المعنى أولاً و متعلّق به لذاته، و أمّا تعلق القصد بكونه تحسينا لللفظ، فيكون ثانيا و بالعرض قلنا هكذا، لأنّ هذه الوجوه قد يكون بعضها محسّينا لللفظ، لكنّ القصد الأصلي منها إنّما هو إلى كونها محسّينه للمعنى كما في المشاكله.

أي ثانيا و بالتّبع كما عرفت.

أي راجع إلى تحسين اللفظ أولاً و بالذات، و إن كان بعض أفراده لا يخلو عن تحسين المعنى أيضا، و لكن ثانيا و بالتّبع.

أي قدّم المعنوي على اللفظي «لأنّ المقصود الأصلي» في مقام التّفهيم و التّفهم «و الغرض الأولى» في ذلك المقام «هو المعاني» ، فينبغي الاهتمام حينئذ بالوجوه المحسّنه لها، و تقديمها على الوجوه المحسّنه لغيرها.

[المحسنات المعنويّه]

@

[المحسنات المعنويّه]

[الطّابق]

إشاره

أي للمعاني، أي الألفاظ توابع للمعاني، بمعنى أنّ المعنى يستحضر في ذهن المتكلّم أولاً يؤتى باللفظ على طبقه «المطابقه» .

و هي مأخوذه من طابق الفرس إذا وقع رجله في المشى مكان يده، و هي لغه الموافقه، لأنّ المتكلّم وافق بين معنيين متقابلين، و

المطابقه من جمله ما يرجع إلى اللفظ و المعنى.

ص: ٢٨١

أيضا (١) و هي الجمع بين متضادين، أي (٢) معنيين متقابلين في الجملة (٣) أي يكون بينهما تقابل و تناف و لو في بعض الصور، سواء كان التّقابل حقيقيًا أو اعتباريًا، و سواء كان تقابل التّضاد، أو تقابل الإيجاب و السّلب، أو تقابل العدم و الملكة، أو تقابل التّضايّف، أو ما شبّه شيئًا من ذلك (٤) [و يكون ذلك الجمع (٥) [بلفظين من نوع] واحد من أنواع الكلمه [اسمين نحو: وَ تَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَ هُمْ رُقُودٌ (١)، أو فعلين نحو: يُحْيِي وَ يُمِيتُ (٢)، أو حرفين نحو: لَهَا مَا كَسَبَتْ وَ عَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ (٣)].

أي كما تسمى المطابقه.

أي تفسير متضادين بمعنيين متقابلين إشاره إلى أنّ المراد من المتضادين مطلق المتقابلين و المتنافيين، أي المراد من التّضادّ هو مطلق التّنافي و التّقابل، سواء كان حقيقيًا، كتقابل القدم و الحدوث، أو اعتباريًا كتقابل الإحياء و الإماتة، فإنّهما لا يتقابلان إلاّ باعتبار بعض الصور، و هو أن يتعلّق الإحياء بحياه جرم في وقت، و الإماتة بإمامته في ذلك الوقت، و إلاّ فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما، و لا باعتبار المتعلّق عند تعدّد الوقت.

ثمّ التّقابل الحقيقي سواء كان تقابل التّضادّ كتقابل الحركة و السّكون، أو تقابل الإيجاب و السّلب كتقابل مطلق الوجود و سلبه، أو تقابل العدم و الملكة كتقابل العمى و البصر، أو تقابل التّضايّف كتقابل الأبوه و البنوه.

أي من غير تفصيل في ذلك التّقابل و التّنافي، بأن يعيّن مقداره من كونه فيما بين معنيين كالتقيضين أو الضّدين أو غير ذلك، فالمراد بالتّضادّ و التّقابل هنا أن يكون بين الشّيين تنافي و تقابل و لو في بعض الصور، و لو كان اعتباريًا.

أي ما يكون ملحقًا بذلك ممّا يشعر بالتّنافي لاشتماله بوجه ما يوجب التّنافي بين شيئين، كما سيأتي بيانه.

أي الجمع بين متضادين بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمه، بأن يكونا اسمين نحو قوله تعالى: وَ تَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَ هُمْ رُقُودٌ، و الإيقاظ جمع يقظ على وزن عضد أو كتف بمعنى يقظان، و رُقُودٌ جمع راقد بمعنى النّوم، فالجمع بين إيقاظ و رقود مطابقه، لأنّ اليقظه

ص: ٢٨٢

١-١) سورة الكهف: ١٨.

٢-٢) سورة المؤمنون: ٨٠.

٣-٣) سورة البقره: ٢٨٦.

فإنَّ في اللَّامِ معنى الانتفاع، و في على معنى التضرر، أى لا ينتفع بطاعتها، و لا يتضرر بمعصيتها غيرها [أو من نوعين نحو: أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ (١)(١)] فإنه قد اعتبر في الإحياء معنى الحياه، و الموت و الحياه ممَّا يتقابلان، و قد دلَّ على الأوَّل بالاسم و على الثاني بالفعل. [و هو] أى الطَّباق [ضربان: طباق الإيجاب كما مرّ، و طباق السِّلْب] و هو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد، أحدهما مثبت و الآخر منفي، أو أحدهما أمر و الآخر نهى.

تشمل على الإدراك بالحواسّ، و التّوم يشمل على عدمه، فبينهما شبه العدم و الملكة باعتبار لازمهما، و أمَّا باعتبار ذاتهما فبينهما التّضاد، لأنَّ التّوم عرض يمنع إدراك الحواس، و اليقظه عرض يقتضى الإدراك بها.

و كيف كان فهما اسمان أو فعلان، نحو قوله تعالى:

وَ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَ لَهُ اخْتِلافُ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ، وَ التّعاهد في الإحياء و الإمامته، و بينهما تقابل اعتبارى و قد تقدّم الكلام فيهما فلا حاجة إلى الإعادة.

و مثال حرفين قوله تعالى: لَهَا مَا كَسَبَتْ وَ عَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ، أى لَمَّا كان التّقابل بين اللَّامِ و على غير ظاهر، بينه التّفتازانى بقوله: «فإنَّ في اللَّامِ معنى الانتفاع»، و ذلك فإنَّ اللَّامِ مشعره بالملكيه المؤذنه بالانتفاع، «و في على معنى التضرر» و ذلك لأنَّ على تشعر بالعلوّ المشعر بالتّحمل، أو التّقل المؤذن بالتّضرر، فصار تقابلهما أى اللَّامِ و على كتقابل النّفع و الضّرر، و هما ضدان أى «لها» أى للنّفس ما كسبت من خير ثواب الطّاعات «و عليها» أى على النّفس ما اكتسبت من شرّ من عقاب المعاصى.

[أقسام الطَّباق]

@

[أقسام الطَّباق]

إشارة

أى فقد عبّر عن الموت بالاسم، و عن الإحياء المتعلّق بالحياه بالفعل، و هما نوعان، و قد تقدّم تقابل الموت و الحياه تقابل عدم و ملكه، و إنّ المراد بالموت و الحياه هو المعنى المجازى، أو من كان ضالا فهديناه، ثم أشار إلى تنوع آخر فى الطَّباق، فقال: «و هو» أى الطَّباق باعتبار الإيجاب و السلب «ضربان» أحدهما «طباق الإيجاب» بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما ذكرا موجبين «كما مرّ» فى نحو: وَ تَحْسِبُهُمْ أَيْقاظًا وَ هُمْ رُقُودٌ، فقد ذكرت اليقظه و الرّقاد بطريق الإثبات و الإيجاب، و ثانيهما: طباق السِّلْب.

ص: ٢٨٣

فالأوّل (١) [نحو قوله تعالى: - وَ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (٦) يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (١)].

[و]الثانى (٢) [نحو قوله تعالى: فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَ اِخْشَوْنَ (٢)].

و من الطّباق[ما سمّاه بعضهم تديبجا من دبح المطر الأرض إذا زينها، و فسره (٣) بأن يذكر فى معنى من المدح أو غيره ألوان (٤) ،

أى فمثال القسم الأوّل: و هو أن يكون أحدهما مثبتا، و الثّانى منفيّا، نحو قوله تعالى: وَ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ الآيه، فقد جمع بين -السلب و الإيجاب، فإنّ العلم الأوّل منفيّ و الثّانى مثبت، و فيهما تقابل فى الجملة، أى باعتبار النفيّ و الإثبات مع قطع النظر عن خصوصيّة العلم لا- مطلقا، لأنّ-المنفيّ علم ينفع فى الآخره و المثبت علم لا- ينفع فيها، فلا- تنافى بينهما مع هذه الخصوصيّة.

و هو أن يكون أحدهما أمرا و الآخر نهيا، نحو قوله تعالى: فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَ اِخْشَوْنَ، فقد جمع فيما بين فعلين لمصدر واحد أحدهما نهى، و هو فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ، و الآخر أمر و هو وَ اِخْشَوْنَ، و هذه الآيه نظير الآيه المتقدّمه، لأنّ الخشيّه ليست مأمورا بها و منهيّا عنها من جهه واحده، بل من جهتين فقد أمر بها باعتبار كونها لله تعالى، و نهى عنها باعتبار كونها للناس، فالتنافى بينهما إنّما هو فى الجملة، أى باعتبار المتعلّق مع قطع النظر عن الخصوصيّة لا مطلقا، لأنّ المأمور بها الخشيّه لله و المنهى عنها الخشيّه للناس.

[من الطّباق ما يسمّى تديبجا]

@

[من الطّباق ما يسمّى تديبجا]

أى فسّره ذلك البعض «بأن يذكر فى معنى المدح أو غيره» كالهجاء و الرّثاء و نحوهما من المقاصد التى يشهد فيها الشّاعر و النّاثر.

أى ألوان مختلفه، فذكر الألوان فى الكلام تشبيه بما يحدث بالمطر من ألوان النّبات و الأزهار، و يحتمل أن يكون مأخوذا من الدّبح و هو النّقش، لأنّ الألوان كالنّقش على البساط، و كذلك الدّيباج للثّوب المعروف.

ص: ٢٨٤

١- ١) سورة الزّوم: ٦ و ٧.

٢- ٢) سورة المائده: ٤٤.

لقصد الكنايه (١) أو التّوريه، و أراد بالألوان ما فوق الواحد (٢) بقرينه الأمثله، فتدييح الكنايه [نحو قوله: تردى] من ترديت الثّوب، أخذته رداء [ثياب الموت حمرا، فما أتى+لها] أى لتلك الثّياب [اللّيل الآن، و هى من سندس خضر (٣)] يعنى ارتدى الثّياب الملطخه بالدمّ فلم ينقض يوم قتله، و لم يدخل فى ليلته إلاّ-وقد صارت الثّياب من سندس خضر من ثياب الجنّه، فقد جمع بين الحمرة و الخضرة، و قد قصد بالأوّل الكنايه عن القتل، و بالثّانى الكنايه عن دخول الجنّه و تدييح التّوريه (٤).

كقول الحريرى: فمذ اغبرّ العيش الأخضر (٥) و ازورّ (٦) المحبوب الأصفر، اسودّ (٧)

أى لقصد الكنايه بالكلام المشتمل على تلك الألوان، و سيأتى المراد من التّوريه.

أى و لو كان اثنين بقرينه ما يذكره من المثل الآتى، و ذلك بناء على ما هو المصطلح عند أهل الميزان من أنّ أقلّ الجمع عندهم ما فوق الواحد.

أى هذا البيت لأبى تمام من قصيده له فى رثاء محمد بن حميد الطّائى، و معنى البيت أنّ المرثى لبس الثّياب الملطخه بالدمّ حين قتل، و لم يدخل عليه اللّيل حتّى صارت تلك الثّياب من السّندس و صارت خضرى، فقد جمع بين لونين فقطّ.

و الشّاهد إنّ حمرة الثّياب كنايه عن القتل لاستلزامه إيّاه عرفا، مع قرينه السّياق و خضره الثّياب كنايه عن دخول الجنّه، لما علم من أنّ أهل الجنّه يلبسون الحرير الأخضر، و صيروره هذه الثّياب الخضر عباره عن انقلاب حال-القتل إلى حال التّنعّم بالجنّه.

و المراد من التّوريه أن يطلق لفظ له معنيان قريب و بعيد، و يراد من اللفظ ما هو المعنى البعيد.

خضره العيش كنايه عن طيبه و نعومته و كماله، لأنّ اخضرار العود و الثّبات يدلّ على طيبه و نعومته، و كونه على أكمل-حال- فيكّنّى به عن لازمه فى الجملة، المذى هو الطّيب و الحسن و الكمال، و اغبرار العيش كنايه عن ضيقه و نقصانه، و كونه فى حال التّلف، لأنّ اغبرار الثّبات و الأرض يدلّ على الدّبول و التّغير، فيكّنّى به عن هذا اللاّزم.

أى تباعد و أعرض عني «المحبوب الأصفر»، الشّاهد هنا و سيأتى فانتظر.

اسوداد اليوم كنايه عن ضيق الحال، و كثره الهموم فيه، لأنّ اسوداد الزّمان كالليل يناسبه الهموم، و وصفه بالبياض كنايه عن سعه الحال و الفرح و السّرور.

يومي الأبيض، و ابيض فودى (١) الأسود، حتى رثى لى العدو الأزرق، فيا حيدا الموت الأحمر، فالمعنى القريب للمحجوب الأصفر إنسان له صفره، و البعيد هو الذهب، و هو المراد ههنا، فيكون توريه، و جمع الألوان لقصد التوريه لا يقتضى أن يكون فى كل لون توريه كما توهمه بعضهم.

[و يلحق به] أى بالطباق (٢) شيان: أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق، مثل السببىه و اللزوم [نحو قوله تعالى: أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ (١)]، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ و إن لم تكن مقابله للشده لكنها مسببه عن اللين [الذى هو ضد الشده].

و الفود:

شعر جانب الرأس مما يلى الأذن و ابيضاض الشعر، كناية عن كثره الحزن و الهم، و اتصف شعره بذلك بسبب الهم حتى رثى له العدو الأزرق، أى شديد العداوه.

فحاصل الكلام:

إن الألوان كلها فى كلامه كناية إلا الاصفرار، فإن فيه التوريه، و هى أن يطلق لفظ له معنيان قريب و بعيد و يراد منه البعيد. و من هنا تبين أن جمع الألوان لا يقتضى أن تكون كلها توريات، أو كنيات، بل يجوز أن تجمع على أن يكون بعضها توريه، و بعضها كناية كما هنا، حيث قصدت التوريه بواحد منها و هو الاصفرار و الكناية بباقيها، و قد توهم بعضهم وجوب ذلك و هو فاسد.

[يلحق بالطباق شيان]

@

[يلحق بالطباق شيان]

أى بالطباق السابق، الفرق بين الطباق و الملحق به أن الطباق يكون التقابل فيه لذات اللفظ و المعنى، بخلاف الملحق به حيث يكون التقابل فيه باعتبار المعنى فقط، كما فى الآيه المباركه و البيت لعبد بن على الخزاعى.

أما فى الآيه الكريمه فقد جمع بين الشده و الرحمه، و من المعلوم أن الرحمه لا تقابل الشده، فإن الرحمه إنما تقابلها الفظاظه، و الشده إنما يقابلها اللين لكن الرحمه مسببه عن اللين، إذ اللين فى الإنسان كيفيه قلبيه تقتضى الانعطاف لمستحقه، و ذلك الانعطاف هو الرحمه، فهى مسببه عن الكيفيه التى هى اللين، فقد قوبل فى الآيه بين معنيين هما الرحمه و الشده، و أحدهما و هو الرحمه له تعلق السببىه، أى كون الرحمه مسببه عن اللين.

[و]الثانى (١) الجمع بين معنيين-غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقى، [نحو قوله: لا- تعجبنى يا سلم (٢) من رجل] يعنى نفسه [ضحك المشيب برأسه] أى-ظهر ظهورا تامًا [فبكى] ذلك الرجل، فظهور الشيب لا يقابل البكاء إلا أنه قد عبّر عنه بالضحك الذى معناه الحقيقى مقابل-للبكاء.

[و يسمّى الثانى إيهام التّضاد] لأنّ المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التّضادّ نظرا إلى الظّاهر.

[و دخل فيه] أى فى الطّباق بالتّفسير الّذى سبق (٣) [ما يختصّ باسم المقابله] و إن جعله السّيكاكى و غيره قسما برأسه من المحسّنات المعنويّه، [و هى أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثمّ يؤتى بما يقابل-ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعانى المتوافقه] [على التّرتيب (٤)] فيدخل فى الطّباق،

أى القسم الثّانى ممّا يلحق به بالطّباق «الجمع بين معنيين غير متقابلين»، و لا يتعلّق أحدهما بما يقابل الآخر، و بهذا فارق ما قبله أعنى القسم الأوّل من الملحق.

ترخيم سلمى، من رجل يعنى نفسه، عبّر عن نفسه باسم الظّاهر، أعنى الرّجل لأجل أن يتمكّن من الوصف بالجملة، أعنى قوله: - «ضحك المشيب برأسه»، المشيب و الشيب عباره عن بياض الشّعْر، أى ظهر ظهورا تامًا فبكى ذلك الرّجل بسبب قرب الموت أو بسبب تأسّف مضيّ الشّباب من دون إياب.

و كيف كان فقد عبّر عن ظهور المشيب على سبيل المجاز بالضحك الذى يكون معناه الحقيقى مضادًا لمعنى البكاء، و يسمّى هذا القسم الثّانى إيهام التّضادّ، لأنّ المعنيين المذكورين فى هذا القسم يعنى البكاء و ظهور المشيب، و إن لم يكونا متقابلين حتّى يكون التّضادّ حقيقيًا، لكنّهما قد ذكرا بلفظين يعنى لفظ البكاء و لفظ الضّحك، «يوهمان التّضادّ نظرا إلى الظّاهر»، هذا بخلاف القسم فإنّه ليس له اسم خاصّ، بل هو عامّ و هو ملحق بالطّباق.

[يدخل بالطّباق ما يسمّى بالمقابله]

@

[يدخل بالطّباق ما يسمّى بالمقابله]

و هو الجمع بين أمرين متقابلين، و لو فى الجملة أو أمور كذلك.

أى بأن يكون ما يؤتى به ثانيا على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الأوّل للأوّل و الثّانى للثّانى و هكذا، فهو نظير ما يأتى من اللّفّ و الشّر.

لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة (١) . -[و المراد بالتوافق خلافاً للتقابل (٢)] حتى لا- يشترط أن يكونا متناسين أو متماثلين، فمقابله الاثنان بالاثنين [نحو: فَلْيُضْحِكُوا قَلِيلاً وَ لْيُبْكُوا كَثِيراً (١)] أتى بالضحك و القله المتوافقين، ثم بالبكاء و الكثره المقابلين لهما، و مقابله الثلاثه بالثلاثه [نحو قوله (٣) :

ما أحسن الدين و الدّنيا إذا اجتمعا

و أقبح الكفر و الإفلاس بالرجل]

أتى بالحسن و الدّين و الغنى، ثم بما يقابلها من القبح و الكفر و الإفلاس على الترتيب، و مقابله الأربعة بالأربعة (٤) نحو: فَأَمَّا مَنْ
أَعْطَىٰ وَ اتَّقَىٰ (٥) وَ صَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ (٦) فَسَيْسِرُهُ لِلْيُسْرَىٰ (٧) وَ أَمَّا مَنْ بَخِلَ وَ اسْتَغْنَىٰ (٨) وَ كَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ (٩) فَسَيْسِرُهُ لِلْعُسْرَىٰ (١٠)
(٢) و التّقابل بين الجميع ظاهر.

أى من غير تفصيل و تعيين، لكون التّقابل على وجه مخصوص دون آخر، لأنّ ذلك لا- يشترط فى الطّباق حتى يمكن إخراج المقابله عن الطّباق، فيصدق حده عليها.

[التّوافق خلاف التّقابل]

@

[التّوافق خلاف التّقابل]

أى المراد بالتّوافق هو عدم التّقابل و عدم التّنافى، فيشمل-المناسبين.

أى قول أبى دلّامه و هو من شعراء الدّوله العباسيه، فقد قابل أحسن بأقبح، و الدّين بالكفر، و الدّنيا بالإفلاس، فالمراد بالدّنيا اليسار.

الإعطاء مقابل للبخل، و التّقوى مقابل للاستغناء، و التصديق مقابل للتّكذيب، و مجموع فَسَيْسِرُهُ لِلْيُسْرَىٰ مقابل لمجموع فَسَيْسِرُهُ لِلْعُسْرَىٰ، إذ ليس المقابله بين الجزئين الأوّلين منهما لاّتحادهما، و لا بين الآخرين لعدم استقلالهما، و المقابله إنّما تكون بين متقابلين مستقلّين، و لمّا كان التّقابل بين الجميع ظاهراً إلاّ بين الاتّقاء و الاستغناء بيّنه بقوله: و المراد ب وَ اسْتَغْنَىٰ فلا بدّ أوّلاً من بيان وجه عدم ظهور التّقابل بين الاتّقاء و الاستغناء، ثمّ بيان ما أشار إليه المصنّف، أمّا عدم ظهور التّقابل بينهما، فلاّنّ التّقوى إمّا أن تفسّر برعايه أوامر الله تعالى و نواهيه، و الاعتناء بها خوفاً منه تعالى، أو محبّه فيه، أو تفسّر بنفس خوف الله، أو محبّته الموجب كلّ منهما لتلك الرعايه. و أمّا الاستغناء فإنّ كان معناه عدم طلب المال لكثرتّه، فلا يقابل التّقوى بذلك المعنى، و إن كان معناه عدم طلب الدّنيا للقناعه، فكذلك و إن كان شيئاً

١-١) سورة التوبة: ٨٢.

٢-٢) سورة الليل: ١٠-٥.

إلا بين الاتِّقاء والاستغناء، فيبينه بقوله: [و المراد باستغناء أنه زهد فيما عند الله تعالى (١) كأنه استغنى عنه] أى أعرض عما عند الله تعالى [فلم يتق] أو [المراد ب استغنى] [استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنه، فلم يتق] فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتِّقاء، و هو مقابل الاتِّقاء، فيكون هذا من قبيل قوله تعالى: أَشِدَّاءٌ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءٌ بَيْنَهُمْ (١).

و زاد السكاكى [فى تعريف المقابله قيدا آخر (٢) ، حيث قال: هى (٣) أن يجمع

آخر فمعه خفاء، فأراد المصنّف بيان معناه لتتضح مقابله للتقوى، فقال: «و المراد ب وَ اسْتَغْنَى أَنَّهُ زَهْدٌ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، كَأَنَّهُ اسْتَغْنَى عَنْهُ» .

من الثواب الأخرى فصار بتركه طلبه «كأنه مستغن عنه، أى عما عند الله تعالى» أى لا يحتاج إليه مع شدة احتياجه إليه لو كان له ميز، و ذلك أنّ العاقل لا يترك طلبه شىء إلا إن كان مستغنيا عنه، فعبر بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله تعالى على وجه الترفع عنه على سبيل الإنكار، و هذا كفر و إذا كان كافرا «فلم يتق» الكفر، فيحصل التقابل بين الاتِّقاء و الاستغناء.

أو المراد هو الاستغناء بشهوات الدنيا المحرّمه عن طلب نعيم الجنه فلم يتق أيضا، إما أن يكون ذلك على وجه يؤدّيه على إنكار النعيم فيكون كافرا، و إمّا أن يكون ذلك سفها و شغلا باللذّه المحرّمه العاجله عن ذلك النعيم، كما هو الحال فى الفسقه، و على كلا التقديرين يكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتِّقاء للمقابل للاتِّقاء، فعدم الاتِّقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات، بل الاستغناء ملزومه، فيكون من الملحق بالطباق، فهو نظير أَشِدَّاءٌ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءٌ بَيْنَهُمْ، و من هنا قد ظهر أنّ الاستغناء ملزوم لنفى النفى كان التقابل بينهما من الملحق به الهدى هو أن لا يتقابل بأنفسهما و لكن يستلزم أحدهما ما يقابل به الآخر، نظيره أَشِدَّاءٌ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءٌ بَيْنَهُمْ.

فلا تحصل المقابله عنده إلا به.

أى المقابله «أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر و ضدّيهما» .

ص: ٢٨٩

بين شيئين متوافقين أو أكثر و ضدّيهما، [و إذا شرط ههنا] أى فيما بين المتوافقين أو المتواقات أمر شرط ثمّه، أى فيما بين ضدّيهما أو أصدادهما [ضدّه] أى ضدّ ذلك الأمر [كهاتين الآيتين، فإنّه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء و الاتّقاء و التّصديق جعل ضدّه] أى ضدّ التيسير و هو العسير المعبر عنه بقوله: فَسَيُتَسَّرُ لِلْعُسْرَى (١)، [مشاركا بين أصدادهما] و هى (١) البخل و الاستغناء و التّكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: ما أحسن الدّين، من المقابله لأنّه اشترط فى الدّين و الدّنيا الاجتماع، و لم يشترط فى الكفر و الإفلاس ضدّه. [و منه] أى و من المعنوى، [مراعاة النّظير، و يسمّى التّناسب و التّوفيق] و الاثتلاف و التّلفيق [أيضا (٢) و هى جمع أمر ما يناسبه لا (٣) بالتّضاد] و المناسبه بالتّضاد أن يكون كلّ منهما مقابلا للآخر، و بهذا القيد (٤) يخرج الطّباق، و ذلك (٥) قد يكون بالجمع بين أمرين [نحو: الشّمسُ وَ الْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ (٢) (٦)] جمع بين أمرين، و نحو [قوله]: فى

أى الأصداد البخل و الاستغناء و التّكذيب، فعلى هذا الذى قاله السيّدكاكى لا يكون بيت أبى دلامه من المقابله، لأنّه اشترط فى الدّين و الدّنيا الاجتماع، و لم يشترط فى الكفر و الإفلاس ضدّه، أى ضد الاجتماع و هو الافتراق.

[و من المعنوى مراعاة النّظير]

@

[و من المعنوى مراعاة النّظير]

إشارة

و يعرف وجه التسميه بكلّ واحد من هذه الأسماء بقوله: «و هى جمع أمر و ما يناسبه» .

يعنى يجب أن لا- تكون المناسبه بينهما بالتّضادّ، بل بالتّوافق فى الشّكل أو فى ترتّب بعض على بعض، أو فى الإدراك أو فى شيء ممّا يشبه من ذلك، كما يظهر من الأمثله الآتية.

أى بقوله: «لا بالتّضاد» يخرج الطّباق، لأنّه كما مرّ هو الجمع بين متضادّين، أى معنيين متقابلين فى الجملة.

أى الجمع الذى يسمّى بمراعاة النّظير «قد يكون بالجمع بين أمرين» .

أى يجريان بحسبان معلوم المقدار فى قطعهما للأبراج الاثنى عشر المعروفه و الدّرجات الفلكيه لا يزيدان عليه و لا ينقصان، [□] ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (٣) ، فقد جمع بين أمرين و هما الشّمس و القمر، و لا يخفى تناسبهما، و قد يكون بالجمع بين ثلاثه أمور، نحو قول البحترى: فى الإبل-المهزوله كالقيسى المعطفات، بل الاسم مبرّيه، بل الأوتار.

ص: ٢٩٠

٢-٢) سورة الرّحمن: ٥.

٣-٣) سورة الأنعام: ٩٦.

صفه الإبل [كالقسي] جمع قوس [المعطفات] المنحنيات، [بل الأسهم] جمع سهم [مبرئيه] أى منحوته، [بل الأوتار] جمع وتر، جمع بين أمور ثلاثه. [و منها] أى من مراعاة النّظير ما يسمّيه بعضهم تشابه الأطراف (١)، وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى نحو: لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (١) [فإنّ الطّيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار، و الخبير يناسب كونه مدركاً للأبصار، لأنّ المدرك للشّئ يكون خبيراً عالماً، [و يلحق بها]، أى بمراعاة النّظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين (٢) بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان، و إن لم يكونا مقصودين هنا [نحو: الشّمس و القمر بحسب بيان (٥) و النّجم (٢)] أى و الثّبات

و حاصل المعنى:

أنّ الإبل فى رّفه أعضائها و شكلها شابهت تلك القيسى، بل شابهت ما هى أرقّ منها و هى الاسم، بل شابهت ما هى -أرقّ منها و هى الأوتار، أى الخيوط الجامعه بين طرفى القوس.

و الشّاهد فى أنّه جمع بين القوسين و السّهم و الوتر، و بينها مناسبه، و فيها إضرابات ثلاثه، و هى تدلّ على أنّ القوس أغلظ من السّهم المبرئى، و السّهم المبرئى أغلظ من الوتر، و الوتر أرقّ من الكلّ.

و إنّما كان تشابه الأطراف نوعاً خاصّاً من مراعاة النّظير، لأنّها الجمع بين متناسبين مطلقاً، أى سواء كان أحدهما فى الختم و الآخر فى الابتداء، كما فى تشابه الأطراف أم لم يكن كذلك، كما فى قول البحترى فى وصف الإبل.

فى أنفسهما لعدم وجود شىء من أوجه التّناسب من تقارن، أو عليّه، أو نحوهما، و لكن عبّر عن ذينك المعنيين يكون لهما معنيان آخران «متناسبان و إن لم يكونا مقصودين ههنا»، و هذا صادق بأن لا يقصد واحد منهما، أو يكون أحدهما مقصوداً دون الآخر.

ص: ٢٩١

١-١) سورة الأنعام: ١٠٣.

٢-٢) سورة الرّحمن: ٥ و ٦.

المدى ينجم، أى يظهر من الأرض لا ساق له كالقول، وَ الشَّجْرُ الَّذِي لَهُ سَاقٌ يَسْجُدَانِ أَي يَنقَادَانِ لِلَّهِ تَعَالَى فِيمَا خَلَقَا لَهُ، فَالنَّجْمُ بِهَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنَاسِبًا لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ لَكِنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْكَوْكَبِ، وَ هُوَ مَنَاسِبٌ لِهَمَا، [و يَسْمَى إِيهَامُ التَّنَاسُبِ] الْمَثَلُ مَا مَرَّ فِي إِيهَامِ التَّضَادِّ (١) .

[و منه] أى و من المعنوى [الإرصاد (٢)] و هو فى اللغه نصب الرقيب فى الطريق، [و يسميه بعضهم التسهيم (٣)] يقال: برد مسهم فيه خطوط مستويه، [و هو (٤) أن يجعل قبل العجز من لفره]، و هى فى التثر بمنزله البيت من النظم، فقله (٥) : هو يطبع الأسجاع

فإنه يوجه بتوجيه مثل التوجيه الذى وجه به إيهام التضاد، فإن المعنيين هناك قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد بحسب الظاهر، و ههنا قد ذكرا بلفظين يوهمان التناسب بحسب الظاهر. فنسبه إيهام التناسب من مراعاة النظر كنسبه إيهام التضاد من المطابقه.

[الإرصاد]

@

[الإرصاد]

أى ما يسمى بالإرصاد، و الإرصاد فى اللغه هو نصب الرقيب فى الطريق ليدلّ عليه، أو ليراقب من يأتى منها، يقال: رصدت، أى راقبت، و أرسدته جعلته يرصد، أى يراقب الشئ.

جعل البرد أى الثوب ذا خطوط، كأنما فيه سهام، فإن الكلام فى هذا القسم كالبرد المسهم المستوى الخطوط للزينة.

أى الارصاد-فى الاصطلاح «أن يجعل قبل العجز» بضم الجيم، سواء كان متصلا بالعجز أو كان هناك فاصل بينهما، و أما وجه تسميه ما يدلّ على العجز إرسادا فلأنّ الإرصاد فى اللغه نصب الرقيب فى الطريق ليدلّ عليه أو على ما يأتى منه، و ما يدلّ على العجز نصب ليدلّ على صفته و ختمه.

و أمّا وجه تسميته تسهيمًا، فلأنّ ما جعل قبل العجز ليدلّ عليه مزيد فى البيت، أو فى فقره ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه، فصار بمنزله الخطوط فى الثوب المزيده فيه لتزيينه، أو لأنّ ما قبل العجز مع العجز كأنهما خطان مستويان فى البيت أو الفقره.

أى قول الحريرى فى وصف خطيب اسمه أبو زيد السروجى «و هو» أى الخطيب يطبع الإسجاع» ، يقال: طبعت السيف و الدرهم، أى عملته و طبعت من الطين جزه عملتها منه، و الأسجاع جمع سجع و هو الكلام الملتزم فى آخره حرف مخصوص، فهو قريب من الفقره،

بجواهر لفظه فقره، و يقرع الإسماع بزواجر وعظه، فقره أخرى، و الفقره فى الأصل حلّى يصاغ على شكل فقره الظهر،

[أو] من [البيت ما يدلّ عليه] أى على العجز، و هو آخر كلمه من الفقره أو البيت، [إذا عرف الزوى] فقوله: ما يدلّ، فاعل يجعل، و قوله: إذا عرف، متعلّق بقوله: يدلّ، و الزوى الحرف الذى تبنى عليه أواخر الأبيات أو الفقره، و يجب تكزّره فى كلّ منهما.

و قيّد بقوله: إذا عرف الزوى، لأنّ من الإحصاء ما لا يعرف به العجز (١) لعدم معرفه حرف الزوى، كما فى قوله تعالى: **وَ مَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَ لَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (١١)(٢)**

فلو لم يعرف (٣) أنّ حرف الزوى هو التّون لربّما توهم أنّ العجز فيما فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه، فالإحصاء فى الفقره [نحو:

أو هو نفسها مصداقا «بجواهر لفظه»، أى بألفاظه الشّبيهه بالجواهر كاللؤلؤ و المرجان، و فرع الإسماع بزواجر الوعظ عباره عن إسماع الموعظه على وجه يحرك السّامع نحو المقصود، و إنّما كان كلّ واحد منهما فقره، لأنّ كلا منهما بمنزله مصراع البيت.

أى باعتبار صورته و مادّته لا باعتبار مجرّد مادّته، و إلّا فقوله: «اختلفوا» يدلّ على مادّه الاختلاف.

فقد عرف أنّ العجز هو (يختلفون)، و علم ذلك من معرفه الزوى، و إنّ نون بعد الواو كما كان ذلك قبل هذه الآيه، أعنى (يشركون)، و فيما بعدهما أعنى (ما تمكرون)، و لو لا تلك المعرفه لتوهم أنّ العجز هو فيما فيه اختلفوا ليطابق قوله: - فَاخْتَلَفُوا لكن معرفه الزوى أعانت على ذلك.

أى فلو فرض أنّه لم يعرف من الآيه التّى قبلها أنّ حرف الزوى هو التّون «لربما توهم...»، و ظاهره أنّه لو عرف أنّ الزوى حرف التّون، لفهم أنّ العجز هو يَخْتَلِفُونَ، فيقال إنّّه ليس كذلك لجواز أن يفهم أنّه مختلفون، فلو قال المصنّف: إذا عرف الزوى مع معرفه صيغه القافيه لكان أوضح.

ص: ٢٩٣

وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ (١) وَ لَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (١) وفي البيت نحو [قوله:

إذا لم تستطع شيئا فدعه

و جاوزه إلى ما تستطيع]

[و منه] أي و من المعنوي، [المشاكله] و هي ذكر الشيء (٢) بلفظ غيره لوقوعه [أي ذلك الشيء] [في صحبته] أي ذلك الغير [تحقيقا أو تقديرا] أي (٣) وقوعا محققا أو مقدرا، فالأول نحو قوله: -قالوا اقترح- شيئا] من، اقترحت عليه شيئا إذا سألته إياه من غير رويّه، و طلبته على سبيل التّكليف و التّحكّم، و جعله من اقترح الشيء ابتدعه، غير مناسب على ما لا يخفى.

فقوله تعالى: لِيُظْلِمَهُمْ إِرصاد، لأنّه يدلّ على أنّ مادّه العجز من مادّه الظلم إذ لا معنى لأن يقال مثلا: و ما كان الله ليظلمهم و لكن كانوا أنفسهم ينفعون، أو يمتنعون من الهلاك، أو نحو ذلك، و أمّا الصّيغه و كونها مختومه بنون بعد واو، فتعرف بحرف الزويّ الكائن فيما بعد هذه الآيه، أعنى قوله تعالى: لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ.

أمّا الإرصاد في البيت نحو عمرو بن معدى كرب فهو في قوله: «إذا لم تستطع» لأنّه يدلّ على أنّ مادّه العجز من مادّه الاستطاعه الموجبه لا السالبه، إذ لا يصحّ أن يقال: إذا لم تستطع شيئا فدعه و جاوزه إلى ما لا تستطع، أو إلى كلّ ما تشتهيّه، أو إلى كلّ ما تريد، و لو كنت لا تستطيعه أو نحو ذلك، و الذّوق السليم شاهد صدق على ذلك.

[المشاكله]

@

[المشاكله]

أي المشاكله عباره عن ذكر الشيء كاليخاطه في لمثال الآتي «بلفظ غيره» كالطبخ فيه لوقوعه في صحبته، أي لوقوع ذلك الشيء أعنى الخياطه في صحبه ذلك الغير أعنى الطبخ.

و هذا التفسير لدفع ما يوهّم أنّ قوله: «تحقيقا» راجع للذّكر، و ليس كذلك بل هو راجع إلى الوقوع، فالمراد بقوله: «تحقيقا» أن يذكر ذلك الشيء- بلفظ غيره لوقوعه في صحبه ذلك -الغير صحبه تحقيق، بأن يذكر ذلك الغير عند- ذكر الشيء، و المراد بقوله: - «تقديرا» أن يحصل العلم بذلك الغير عند ذكر الشيء فصار الغير مقدرا، و المقدّر كالمذكور، فوقع ذلك الشيء في صحبه ذلك الغير.

و كيف كان فالأول و هو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وقوعا محققا «نحو قوله: قالوا اقترح شيئا» من اقترحت عليه شيئا تقول ذلك «إذا سألته» أي سألت فلانا الشيء «من

[نجد]مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجاده، و هي تحسين الشيء [لك طبخه+قلت: اطبخوا لي جبّه و قميصا]أى خيطوا (١) و ذكر خياطه الجبّه بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبه طبخ الطعام، [و نحو: تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَ لَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ (١)]حيث أطلق النَّفس على ذات الله تعالى (٢) لوقوعه في صحبه نفسى.

[و الثانى (٣)]و هو ما يكون وقوعه في صحبه الغير تقديرا [نحو]أقوله تعالى: قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَ مَا أُنزِلَ إِلَيْنَا (٢)إلى قوله: صِبْغَةَ اللَّهِ وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَ نَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ (٣) [و هو]أى قوله: صِبْغَةَ اللَّهِ [مصدر]لأنه فعله من صبغ، كالجلسه من جلس، و هي الحاله التى يقع عليها الصبغ، [مؤكد ل آمنا بالله أى تطهير الله (٤) لأن الإيمان يطهر النفوس]

غير رويّه» إلى من غير تأمل و فكر، و طلبته بقاء الخطاب، تفسير لقوله: سألته «على سبيل التكليف»، أى الإلزام و التحكم تفسير- للتكليف.

و الحاصل:

أنّ (اقترح) مأخوذ من الاقتراح الحدى معناه باللغه الفارسيّه «فرمان دادند و فرمايش كردند» على سبيل الإلزام و الاستعلاء، لا من اقتراح الشىء بمعنى-ابتدعه و اخترعه، مثل اقتراح الكلام لارتحاله بأن ينطق به بلا رويّه و فكر، لأنّ الاقتراح بهذا المعنى غير مناسب لما هو المقصود بالبيت

و الشاهد فى أنه ذكر خياطه الجبّه بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبه طبخ الطعام.

للمشاكله، أى وقوعه بصحبه ذى-النفس، أعنى ياء المتكلم.

أى و الثانى من قسمى المشاكله.

تفسير لصبغه الله بالإيمان.

ص: ٢٩٥

١-١) سورة المائده: ١١٦.

٢-٢) سورة البقره: ١٣٦.

٣-٣) سورة البقره: ١٣٨.

فَيَكُونُ آمَنًا مَشْتَمَلًا (١) عَلَى تَطْهِيرِ اللَّهِ لِنَفْسِ الْمُؤْمِنِينَ وَ دَالًا عَلَيْهِ، فَيَكُونُ صَبْغَهُ اللَّهُ بِمَعْنَى تَطْهِيرِ اللَّهِ مُؤَكَّدًا لِمُضْمُونِ قَوْلِهِ: آمَنًا بِاللَّهِ، ثُمَّ أُشِيرَ إِلَى وَقْعِ تَطْهِيرِ اللَّهِ فِي صَحْبِهِ مَا يَعْبَرُ بِالصَّبْغِ تَقْدِيرًا بِقَوْلِهِ: [وَالْأَصْلُ فِيهِ]، أَيْ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَ هُوَ ذَكَرَ التَّطْهِيرَ بِلَفْظِ الصَّبْغِ - [أَنَّ النَّصَارَى كَانُوا يَغْمِسُونَ أَوْلَادَهُمْ فِي مَاءٍ أَصْفَرٍ يَسْمُونَهُ الْمَعْمُودِيَّةَ، وَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ]، أَيْ الْغَمْسُ فِي ذَلِكَ الْمَاءِ [تَطْهِيرٌ لَهُمْ].

فَإِذَا فَعَلَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ بَوْلَدِهِ ذَلِكَ، قَالَ: الْآنَ صَارَ نَصْرَانِيًّا حَقًّا، فَأَمَرَ الْمُسْلِمُونَ بِأَنْ يَقُولُوا لِلنَّصَارَى: قُولُوا آمَنًا بِاللَّهِ وَ صَبَّغْنَا اللَّهُ بِالْإِيمَانِ صَبْغَهُ لَا مِثْلَ صَبَّغْنَا وَ طَهَّرْنَا بِهِ تَطْهِيرًا لَا مِثْلَ تَطْهِيرِنَا.

هَذَا إِذَا كَانَ الْخُطَابُ فِي قَوْلِهِ: قُولُوا آمَنًا بِاللَّهِ لِلْكَافِرِينَ، وَ إِنْ كَانَ الْخُطَابُ لِلْمُسْلِمِينَ، فَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَمَرُوا بِأَنْ يَقُولُوا: صَبَّغْنَا اللَّهُ بِالْإِيمَانِ صَبْغَهُ، وَ لَمْ نَصْبِغْ صَبَّغْتُمْ أَيُّهَا النَّصَارَى [فَعَبَّرَ عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ بِصَبْغِهِ اللَّهُ لِلْمَشَاكِلِ] لَوْ قَوَّعَهُ فِي صَحْبِهِ صَبْغَهُ النَّصَارَى تَقْدِيرًا [بِهَذِهِ الْقَرِينَةِ] الْحَالِيَّةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ النَّزُولِ مِنْ غَمْسِ النَّصَارَى أَوْلَادَهُمْ فِي الْمَاءِ الْأَصْفَرِ، وَ إِنْ لَمْ يَذَكَرْ ذَلِكَ لَفْظًا.

أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى تَطْهِيرِ اللَّهِ لِنَفْسِ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْ بَابِ اشْتِمَالِ الْمَلْزُومِ عَلَى اللَّازِمِ وَ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ.

وَ حَاصِلُ الْكَلَامِ فِي الْمَقَامِ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ الْمَدْلُولُ لِآمَنًا مُتَضَمِّنًا، أَيْ مُسْتَلْزِمًا لِلتَّطْهِيرِ عَنِ رَذِيلَةِ الْكُفْرِ كَانَ صَفْهُ الدَّالِّ عَلَى التَّطْهِيرِ مُؤَكَّدًا لِآمَنًا لِذِلَالَتِهِ عَلَى لَازِمِهِ الْبَيِّنِ، وَ مُؤَكَّدًا لِلَّازِمِ مُؤَكَّدًا لِلْمَلْزُومِ، وَ قَدْ أُشِيرَ إِلَى تَقْرِيْبِ الْمَشَاكِلِ بِقَوْلِهِ: «وَ الْأَصْلُ فِيهِ»، أَيْ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَ هُوَ ذَكَرَ التَّطْهِيرَ بِلَفْظِ الصَّبْغِ تَقْدِيرًا «أَنَّ النَّصَارَى كَانُوا يَغْمِسُونَ أَوْلَادَهُمْ مَاءً أَصْفَرَ» اللَّوْنُ بِسَبَبِ شَيْءٍ يَجْعَلُونَهُ فِي ذَلِكَ الْمَاءِ كَالزَّرْعِ عِرَانٍ مِثْلًا «يَسْمُونَهُ» أَيْ الْمَاءَ الْأَصْفَرَ الْمَعْمُودِيَّةَ «وَ يَقُولُونَ» أَيْ يَطْنُونَ أَنَّ الْغَمْسَ فِي ذَلِكَ الْمَاءِ تَطْهِيرٌ لَهُمْ مِنْ غَيْرِ دِينِهِمْ، «فَأَمَرَ الْمُسْلِمُونَ بِأَنْ يَقُولُوا لَهُمْ» أَيْ لِلنَّصَارَى «قُولُوا» بِدَلِّ ذَلِكَ الْغَمْسِ «آمَنًا بِاللَّهِ وَ صَبَّغْنَا اللَّهُ بِالْإِيمَانِ صَبْغَهُ» لَا مِثْلَ صَبَّغْنَا بِذَلِكَ الْمَاءِ، وَ طَهَّرْنَا اللَّهُ بِهِ، أَيْ بِالْإِيمَانِ تَطْهِيرًا مَخْصُوصًا لَا مِثْلَ تَطْهِيرِنَا بِذَلِكَ الْمَاءِ، فَإِذَا قَلْتُمْ ذَلِكَ وَ اعْتَقَدْتُمُوهُ فَقَدْ أَصَبْتُمْ وَ إِلَّا فَاتْتُمْ فِي ضَلَالٍ، هَذَا إِذَا كَانَ الْخُطَابُ «فِي قَوْلِ آمَنًا لِلْكَافِرِينَ»، أَيْ النَّصَارَى، وَ أَمَّا إِذَا كَانَ الْخُطَابُ «فِي قَوْلِهِ: قُولُوا

[و منه]أى و من المعوى [المزواجه]و هى أن يزواج (١) أى يوقع المزواجه على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الظرف، أعى قوله: [بين معنيين فى الشرط و الجزاء]أو المعنى يجعل معيان واقعان فى الشرط و الجزاء مزدوجين فى أن يترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر، [كقوله (٢): إذا ما نهى الناهى (٣)]، و معنى عن

آمنًا للمسلمين، فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا الله بالإيمان صبغه، و لم نصبغ صبغتكم أيها النصارى» بالماء الأصفر، و لم تكن صبغتكم بالماء تطهير لكم.

فالمتحصل:

أن النصارى لمّا اقتضى فعلهم صبغا، و نزلت الآية للردّ عليهم عبّر عن المراد، أى عن الإيمان بالله و التطهير عن رذيله الكفر بالصّبغه للمشاكله، لوقوعه فى صحبه ما يعبر عنه بالصّبغ تقديرا، فعبر عن الإيمان بالله بصبغه الله للمشاكله لوقوعه فى صحبه صبغه النصارى تقديرا بهذه القرينه الحاليه التى هى سبب النزول من غمس النصارى أولادهم فى الماء الأصفر الذى من شأنه أن يصبغ الأولاد بالصفرة، و إن لم يذكر ذلك الصبغ لفظا.

[المزواجه]

@

[المزواجه]

بفتح الواو فعل مبنى للمفعول، و يحتمل أن يكون بكسر الواو و على صيغه المبنى للفاعل، و عليه يكون الفاعل هو الناطق، و على الأوّل يكون نائب الفاعل ضميرا يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل و المعنى، على أن يزواج الزّواج، إلى أن توقع المزواجه، و يحتمل على قول أن يكون التائب عن الفاعل هو الظرف، و هو قوله: «بين معنيين» ، أى المزواجه هو أن يقارن و يجمع بين معنيين واقعين «فى الشرط و الجزاء» ، أى وقع أحد ذينك المعنيين المزواج بينهما فى مكان الشرط بأن جىء به بعد أدواته، و وقع الآخر فى موضع الجزاء، بأن ربط مع الشرط، و سيق جوابا له، و معنى الزّواج فى المعنيين الواقع أحدهما شرطا و الآخر جزاء أن يجمع بينهما فى بناء معنى من المعانى على كل منهما، فقد ازدوجا، أى اجتمع ذلك الشرط، و ذلك الجزاء فى ذلك المعنى، ثمّ مثل للمزواجه فقال.

أى كقول البحرى.

أى إذا نهانى الناهى عن حبها، و زجرنى الزّاجر عن التّوغل فى ودها.

حَبَّهَا [فَلَجَ (١) بى الهوى] [الزمنى (٢) [أصاغت (٣) إلى الواشى] أى استعملت إلى التمام الذى يشى حديثا ويزينه، وصدقته فيما افترى على [فَلَجَ بها الهجر (٤)] [زواج بين نهى الناهى و إصاغتها إلى الواشى الواقعين فى الشرط و الجزاء فى أن ترتب عليهما لجاج شىء.

و قد يتوهم من ظاهر العبارة أنّ المزواجه هى أن تجمع بين معنيين فى الشرط و معنيين فى الجزاء، كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى و لجاج الهوى، و فى الجزاء بين إصاغتها إلى الواشى و لجاج الهجر.

و هو فاسد إذ لا- قائل بالمزواجه فى مثل قولنا: إذا جاءنى زيد فسلم على أجلسته و إنعمت عليه، و ما ذكرنا المأخوذ من كلام السلف.

أى الفاء للعطف لا للجزاء، فىكون «لج» عطفًا على «نهى»، و جواب الشرط هو قوله: «أصاغت إلى الواشى» أى استمعت المحبوبة على وجه الإصغاء إلى التمام، و المراد باستماعها لحديث الواشى قبولها له من باب إطلاق اسم السبب على المسبب.

أى صار الهوى لازمًا لى، و من صفاتى، و أصل اللجاج كثره الكلام و الخصومه، و التزامها و إدامتها معبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازًا مرسلًا من التعبير باسم المقيد عن المطلق.

قيل فى قوله:

«أصاغت» الصواب رواه أصاخ بالتذكير، لأن ما قبله كان الثريا علقت بجبينه و فى نحره الشعرى و فى خده البدر.

أى الشاهد فى أنّ الشاعر «زواج بين نهى الناهى» الواقع فى موضع الشرط و بين إصاغتها إلى الواشى الواقعة فى موضع الجزاء، و أجمع بين ذى المعنيين «الواقعين فى الشرط و الجزاء فى أن ترتب عليهما لجاج شىء» أى لجاج الهوى فى نهى الناهى و لجاج الهجر فى الإصاغة.

و لا يخفى عليك أنه قد علم ممّا أوضحناه فى بيان محلّ الاستشهاد أنّ قوله: «فَلَجَ بى الهوى» عطف على قوله: «نهى الناهى»، و جواب الشرط «أصاغت»، و قوله: «فَلَجَ بها الهجر» عطف على الجواب، فليست المزواجه بين معنيين فى الشرط و معنيين فى الجزاء، كما يتوهم إذ لا قائل بالمزواجه فى مثل قولنا: إذا جاءنى زيد فسلم على... فتدبر.

[و منه] أى و من المعنوى [العكس] أو التبدیل [و هو أن يقدم جزء من الكلام] على جزء آخر [ثم يؤخر] ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولاً (١) .

و العبارة الصّريحه ما ذكره بعضهم، و هو أن تقدّم فى الكلام جزء ثمّ تعكس فتقدّم ما أخرت و تؤخر ما قدّمت، و ظاهر عبارته المصنّف صادق على نحو: عادات السّادات أشرف العادات (٢) و ليس من العكس.

[و يقع] العكس [على وجوه: منها أن يقع بين أحد طرفى جمله و ما أضيف إليه ذلك الطّرف نحو: عادات السّادات عادات العادات] فالعادات أحد طرفى الكلام، و السّادات مضاف إليه ذلك الطّرف، و قد وقع العكس (٣) بينهما بأن قدّم أولاً العادات على السّادات، ثمّ السّادات على العادات.

[العكس و هو على وجوه]

@

[العكس و هو على وجوه]

مثل كلّ إنسان ناطق و كلّ ناطق إنسان فى العكس اللّغوى، و كلّ إنسان ناطق و بعض النّاطق إنسان فى العكس المنطقى، فيتكرّر الجزاء الواقع فيهما العكس و التبدیل بالتّقديم و التّأخير، كما فى المثال المذكور.

إذ ليس فى كلام المصنّف أنّ المقدم صار مؤخرًا ثانيًا، فلا يقتضى تكرار الجزئين، و ليس فى كلامه أنّ المقدم منهما قد أخر، و المؤخر قدّم فيصدق على نحو: عادات السّادات أشرف العادات، لأنّ الجزاء فى الكلام الذى هو العادات قدّم أولاً على السّادات، ثمّ أخر ثانيًا عنه من غير إعاده لفظ السّادات، و هذا الكلام ليس من العكس بشىء بل هو من ردّ العجز على الصّيدر و هو من البديع اللفظى كما يأتى.

و الحاصل أنّك إذا قدّمت جزءا من الكلام على جزء آخر، ثمّ عكست فقدّمت ما أخرت ما قدّمت كان هذا عكسا و تبديلا، و يستلزم تكرار الجزئين الواقع منهما العكس.

و أمّا إن قدّمت جزءا من الكلام على جزء آخر، ثمّ أخرت المقدم عن غير المؤخر كان هذا ردّ العجز على الصّيدر، و هو لا يقتضى تكرار الجزئين معا. و ظاهر عبارته المصنّف صادق على هذا مع أنّه ليس من العكس بشىء.

يعنى قد وقع العكس بين العادات، و هو أحد طرفى الكلام و بين السّادات و هو الذى أضيف إليه العادات، و معنى وقوع العكس بينهما أنّه قدّم العادات، و جعل مبتدأ، ثمّ عكس، فقدّم السّادات على العادات، و جعل خبر، فظهر أنّ العكس إنّما وقع بين المضاف و المضاف

[و منها] أى من الوجوه [أن يقع بين متعلقي فعلين فى جملتين نحو: يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَ يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ (١)] فالحيّ و الميت متعلّقان بيخرج، و قد قدّم أوّلا الحيّ على الميت، و ثانيا الميت على الحيّ (١) .

[و منها] أى من الوجوه [أن يقع بين لفظين فى طرفى جملتين -نحو: لا- هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَ لا- هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ (٢)] قدّم أوّلا هُنَّ على هم، و ثانيا هم على هُنَّ، و هما لفظان وقع أحدهما (٢) فى جانب المسند إليه و الآخر فى جانب المسند.

[و منه] أى و من المعنوى [الرجوع (٣) و هو العود إلى الكلام السابق بالتقص]، أى

إليه، و هما مبتدأ مرّه و خبر أخرى، فيصدق أنّ العكس وقع بين أحد طرفى الجملة، و من هذا القبيل كلام الملوّك الملوّك الكلام.

و أمّا معنى المثال فهو أنّ الأمر المعتاد للسّادات، أى الأكابر و الأعيان أفضل و أشرف من الأمور المعتاده لغيرهم، لكن بشرط أن يكون السّيد سيّدا عملا، و هذا يعرف من سيره العظماء و الأعيان.

أى فالعكس فيه إنّما هو بين الحيّ و الميت، و هما متعلّقا فعلين فى جملتين.

وقع أحدهما فى جانب المسند إليه و الآخر فى جانب المسند، يعنى لفظ هُنَّ وقع فى الجملة الأولى فى جانب المسند إليه، و فى الجملة الثّانية فى جانب المسند فقد وقع العكس بين هُنَّ و هم، حيث قدّم أوّلا هُنَّ على هم، ثمّ عكس فأخر ثانيا هُنَّ من هم.

و الحاصل إنّ الآيه المباركه جملتان فى كلّ منهما لفظان هما الصّميّان أحدهما-ضمير جمع المذكر و هو هم، و الآخر ضمير جمع المؤنّث و هو هُنَّ، و قد وقع ضمير-المؤنّث منهما فى الطّرف الأوّل الذى هو المسند إليه من الجملة الأولى، و عكس ذلك فى الجملة الثّانية فوقع ما لذكور فى الطّرف الأوّل منها، و ما للإناث فى الطّرف الثّانى منها كما ترى، فصدق أنّ العكس وقع بين لفظين فى طرفى جملتين.

[الرجوع]

@

[الرجوع]

و يعلم وجه تسميته من معناه «و هو العود»، أى الرجوع «إلى الكلام السابق»

من المتكلم «بالتقص» أى و هو أن يرجع المتكلم إلى نقص الكلام السابق و إبطاله، فالباء فى قوله: «بالتقص» للمصاحبه، أى يرجع إلى الكلام السابق لأجل قصد نقصه بإتيانه بكلام

١-١) سورة يونس: ٣١.

٢-٢) سورة الممتحنة: ١٠.

بنقصه و إبطاله، [لنكته كقوله: (١) قف بالديار التي لم يعفها القدم]، أى لم يلبها تطاول الزمان و تقادم العهد، ثم عاد إلى ذلك الكلام و نقضه بقوله:

[بلى و غيرها الأرواح و الدّيم] أى الرّيح و الأمطار، و النّكته إظهار التّحير و التّولّه، كأنّه أخبر أوّلا بما لا تحقّق له، ثم أفاق بعض الإفاقه فنقض الكلام السّابق قائلا: بل عفاها القدم و غيرها الأرواح و الدّيم.

[و منه] أى و من المعنوى [التّوريه، و تسمّى الإيهام أيضا، و هى أن يطلق لفظ له-معنيان (٢)

آخر فيبطله، و يشترط فى كون الرّجوع إلى نقص الكلام من البديع أن يكون ذلك النقص «لنكته» كأن يفهم من السّياق أنّ المتكلّم لم يعد لإبطال الكلام السّابق بمجرد كونه غلطا و إنّما ذلك لإظهار التّحسر و الحزن، و كون العود دالاّ على التّحسّر و التّحزّن حتّى يجعل لإفادته، و تكون تلك الإفاده هى النّكته.

فتحقّق بما تقرّر أنّ الإنسان إذا كان غارقا فى الحبّ بحيث يكون غالبا على عقله، ربّما يظنّ الشّيء واقعا و هو ليس بواقع، ثمّ إنّه قد يستفيق بعد الإخبار بغير الواقع، فيعود إلى إبطاله بالإخبار بالحقيقه، فيظهر من ذلك أنّه عائد إلى الصّدق كرها، و فى ضمن ذلك أنّه متأسّف على ما فات منه، فيفهم منه أنّه أراد أن يظهر التّحسّر و التّحزّن على فوات ما أخبر به أوّلا.

قول زهير حيث بدأ الكلام السّابق على أنّ تطاول الزّمان و تقادم العهد لم يعف الديار، ثمّ عاد إلى الكلام السّابق، و نقضه و أبطله بأنّه قد غيرها الرّيح و الأمطار، و النّكته فى هذا العود هو إظهار الكآبه و الحزن و الحيره، فكأنّه أخبر بغير الواقع حقيقه، ثمّ رجع إلى عقله و أفاق فتدارك غلظه فى هذا الإخبار، فنقض و أبطل كلامه السّابق قائلا: «بل عفاها القدم و غيرها الأرواح و الدّيم»، و الأرواح جمع الرّيح، و الدّيم جمع الدّيمه، بمعنى المطر الكثير الدّائم، و التّولّه بمعنى ذهاب العقل.

[التّوريه، و هى على قسمين]

@

[التّوريه، و هى على قسمين]

أو أكثر سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو أحدهما حقيقيا و الآخر مجازيا، لا يعتبر بينهما لزوم و انتقال من أحدهما إلى الآخر، و بهذا تمتاز التّوريه عن المجاز و الكنايه.

ص: ٣٠١

قريب (١) و بعيد، و يراد البعيد]اعتمادا على قرينه خفيته (٢) .

[و هي ضربان]الأولى: [مجزّده، و هي]التوريّه [التي لا-تجامع شيئا ممّا يلائم]المعنى [القريب نحو: أَلرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى] (١) [فإنّه أراد ب استَوَى معناه البعيد و هو استولى، و لم يقرن به شيء ممّا يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار (٣) .

و الثانيه: [مرشحه]و هي التي تجامع شيئا ممّا يلائم المعنى القريب، [نحو: وَ السَّمَاءُ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ] (٢) أراد بالأيدى معناها البعيد و هو القدره (٤) ، و قد قرن بها ما

أى قريب على الفهم لكثرة استعمال اللفظ فيه، «و بعيد» عن الفهم لقله استعمال اللفظ فيه، فكان المعنى القريب ساتر للبعيد، و البعيد مستور تحته، و به صارت التوريه من المحسنات المعنويه، فإن إرادته المعنى المقصود تحت الستر كالصوره الحسنه، و عليه فلو كان المعنيان متساويين فى الفهم لم يكن توريه بل إجمالاً.

و إنّما اشترط خفاء القرينه لأجل أن يذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادته-المعنى القريب، فلو كانت القرينه واضحه لم يكن اللفظ توريه لعدم ستر المعنى القريب للبعيد، و لكن لا-يشترط أن يكون خفاء القرينه بالنسبه إلى المخاطب، بل يكفى و لو باعتبار السامعين، فلا يرد أنّ القرينه فى الآيه واضحه للنبي و آله عليهم السّلام، و أمّا إذا لم تكن هناك قرينه أصلاً فلم يفهم حينئذ إلاّ القريب، فيخرج اللفظ عن التوريه.

و القرينه الخفيه على إرادته المعنى البعيد، و هو الاستيلاء هي استحاله الاستقرار حساً عليه تعالى، و الاستحاله متوقّفه على أدلّه نفى الجسميه عنه تعالى، و الأدلّه على ذلك ليست ما يفهمه كلّ واحد بلا تأمل.

أى القدره و القوّه «و قد قرن بها ما يلائم المعنى القريب» ، أعنى الجارحه المخصوصه «و هو قوله: بَنَيْنَاهَا» ، وجه الملائمه أنّ البناء بالمعنى المتعارف يحصل عادة بالجارحه المخصوصه أعنى اليد.

ص: ٣٠٢

١-١ (١) سورة طه: ٥.

٢-٢ (٢) سورة الذّاريات: ٤٧.

يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحه المخصوصه، و هو قوله: **بَنَيْتَاهَا**، إذ البناء يلائم اليد، و هذا مبنى على ما اشتهر-بين أهل الظاهر من المفسرين، و إلا فالتحقيق أنّ هذا تمثيل (١) و تصوير لعظمته، و توقيف على كنه جلاله، من غير أن يتحمّل (٢) للمفردات حقيقه أو مجازا. [و منه] أى و من المعنوى [الاستخدام، و هو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره] أى بالضّمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه [الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما] أى أحد المعنيين [ثم بالآخر] أى بضميره الآخر معناه [الآخر] و فى كليهما-يجوز أن يكون المعنيان حقيقتين، و أن يكونا مجازيين، و أن يكونا مختلفين. فالأول: و هو أن يراد باللفظ أحد المعنيين، و بضميره معناه الآخر كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم

رعيناه و إن كانوا غضابا (٣)

جمع غضبان، أراد بالسماء الغيث، و بضميره فى رعيناه الثبت، و كلا المعنيين مجازى. [و الثانى:] و هو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين، و بالضّمير الآخر معناه الآخر [كقوله (٤) :

فسقى الغضا و الساكنيه و إن هم

شبهه بين جوانحى و ضلوعى]

أى استعاره تمثليته، بأنّ شَبِهت إيجاد الله تعالى السماء بالقوّه و القدره الأزلّيه بهيئه البناء الذى هو وضع لبنه على أخرى بالأيدى الحسيّته، ثم استعير مجموع بنائها بأيدى، و هنا كلام طويل تركناه رعايه للاختصار.

[الاستخدام، و هو على قسمين]

@

[الاستخدام، و هو على قسمين]

أى من غير أن يتكلّف للمفردات من حيث الحقيقه و المجاز.

الشّاهد فى أنّه أراد بالسماء الغيث و المطر، و بالضّمير الرّاجع إليه فى «رعيناه» الثبت، و الثّبات أحد معنئى السماء، لأنّه مجاز عنه باعتبار أنّ المطر سببه، و إنّما جاز عود الضّمير على الثّبات و إن لم يتقدّم له ذكر، لأنّه قد تقدّم ذكر سببه، أعنى السماء التى أريد بها المطر.

أى كقول البحرى، و الشّاهد أنّه أراد بأحد الضّميرين الرّاجعين إلى الغضا بالغين و الضّاد هو اسم شجر فى البادية، أراد الشّجر و بالضّمير الآخر الرّاجع إليه، و هو الضّمير فى شبهه، أراد النّار التى تتوقّد فى الغضا، أى أوقدوا بين جوانحى، و هى الأضلاع تحت

الترائب، و هي مما يلي الصدر و «ضلوعي» و هي كذلك لكنّه ممّا يلي الظهر.

ص: ٣٠٣

أراد بأحد ضميرى الغضا أعنى المجرور فى الساكنيه المكان الذى فيه شجره الغضا، و بالآخر أعنى المنصوب فى شَبَّوه، النَّارِ الحاصله من شجره الغضا، و كلاهما مجازى (١) . [و منه]أى و من المعنوى [اللف و النشر، و هو ذكر متعدّد على التفصيل (٢) أو الإجمال (٣) ثم ذكر [ما لكلّ واحد] من آحاد هذا المتعدّد [من غير تعيين ثقّه]أى الذّكر بدون التّعيين لأجل الوثوق [بأنّ السامع يرده إليه]، أى يردها لكلّ من آحاد هذا المتعدّد إلى ما هو له، لعلمه بذلك بالقرائن اللفظيه (٤) أو المعنويه.

[فالأول:]و هو أن يكون ذكر المتعدّد على التفصيل [ضربان، لأنّ النشر إمّا على ترتيب اللفّ] بأن يكون الأوّل من المتعدّد فى النّشر للأوّل من المتعدّد فى اللفّ، و الثانى للثانى و هكذا (٥) إلى الآخر، [نحو: وَ مِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ (١)(٦)]ذكر اللّيل و النهار على التفصيل، ثم ذكر ما لليل

فالحاصل أنّه أراد بالضّمير المجرور فى الساكنيه الزّاجع إلى الغضا الشّجر، و بالضّمير المنصوب فى «شَبَّوه» النَّارِ الحاصله من شجره الغضا.

لأنّ إطلاق الغضا على كلّ من المكان الثّابت فيه و النَّارِ الموقوده فيه مجاز.

و ذلك بأنّ يعبر عن كلّ واحد من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدّد بلفظه الخاصّ به بحيث يفصله عمّا عداه.

و ذلك بأنّ يعبر عن المجموع-بلفظ واحد، يجتمع فيه ذلك المجموع.

بأنّ يقال: رأيت الشّخصين ضاحكا و عابسه، حيث إنّ الثّائث قرينه لفظيه على كون الشّخص العابس هو المرأه، و الضّاحك هو الرّجل، أو القرينه المعنويه بأنّ يقال: لقيت الصّديق و العدو فأكرمت و أهنت، حيث إنّ الإهانه قرينه معنويه على أنّها للعدوّ، لأنّ المستحقّ للإهانه هو العدو، للإكرام هو الصّديق.

[اللفّ و النشر، و هو على قسمين]

@

[اللفّ و النشر، و هو على قسمين]

أى الثّالث للثّالث، و الرّابع للرّابع، و الخامس للخامس، و هكذا.

و الشّاهد فى أنّه ذكر اللّيل و النهار على التفصيل، ثمّ ذكر ما لليل و هو السّكون و فيه، و ما للنّهار و هو الابتغاء من فضل الله.

ص: ٣٠٤

و هو السكون فيه، و ما للنهار و هو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب.

فإن قيل: عدم التعيين في الآية ممنوع (١)، فإن المجرور من فيه عائد إلى الليل لا محاله.

قلنا: نعم (٢)، و لكن باعتبار احتمال أن يعود

إلى كل من الليل و النهار يتحقق عدم التعيين. [و إما على غير ترتيبه] أى ترتيب اللّف، سواء كان معكوس الترتيب [كقوله (٣)]:
كيف أسلو و أنت حقف] و هو النقا من الرّمْل، [و غصن (٤) و غزال لحظا و قدّا و ردفا]

لأنّ الظاهر من الآية الكريمه وجود التعيين لفظا فيما سمى نشر، و ذلك لأنّ الضّمير المجرور في لَتَشِيْ كُنُوْا فيه عائد إلى الليل واقعا، فقد تعين ما يعود إليه السكون.

أى قلنا: إنّ المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا، و الضّمير في نفسه و بظاهره يحتمل الليل و النهار، و لا اختصاص له بأحدهما، و إن كان مصداقه في الواقع و نفس الأمر هو الليل، و ليس بعدم التعيين عدم التعيين واقعا، إذ لا معنى له بعد تعيين المراد في الواقع بكلّ نشر فلا يتحقق لفّ و نشر على فرض اشتراط عدم التعيين في الواقع.

أى كقول ابن جيوس.

أى كيف أصبر عنك، و الاستفهام للإنكار و النفي، أى لا أسلو عنك و الحال أنّك «أنت حقف» أى مثل الحقف، و المتراكم من الرّمْل، و مثله النقا و هو الرّمْل المتراكم الكثيف، و الحقف و النقا بمعنى واحد، و هو الرّمْل العظيم المجتمع المستدير كما في الأطول، يشبهه به ردف المحبوب، أى عجيزته في العظم و الاستداره.

أى أنت مثل الغصن و مثل الغزال، و لَمّا كان هنا تقدير مضاف، إذ الأصل كيف أسلو و ردفك مثل الحقف و قدّك مثل الغصن، و لحظك مثل الغزال، أى مثل لحظ الغزال، و وقع الإبهام بحذف ذلك المضاف، احتيج إلى تمييزه، فأتى بالتمييزات على حسب هذه التقادير فقول: «لحظا» هذا عائد كما لا يخفى على الغزال، و هو الآخر من اللّف عاد إليه أوّل النّشر، «و قدّا» هذا عائد إلى الغصن، و هو الّذى يليه الآخر من اللّف عاد إليه ما بعد الأوّل من النّشر، و ردفا» هذا كما لا يخفى أيضا عائد إلى الحقف و هو الأوّل من اللّف عاد إليه ما بعد الأوّل من النّشر، فكان هذا على عكس الترتيب.

و اللَّحْظَ لِلغَزَالِ، و القَدَّ لِلغَصَنِ، و الرَّدْفَ لِلحَقْفِ، أو مختلطا (١) كقوله: هو شمس و أسد و بحر جودا و بهاء و شجاعه.

[و الثَّانِي:] أو هو أن يكون ذكر المتعدّد على الأجمال [نحو قوله تعالى: [□]وَ قَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى [□] (١)] فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي وَ قَالُوا لليهود و النَّصَارَى، فذكر الفريقان على وجه الإجمال بالضَّمِيرِ العائد إليهما، ثم ذكر ما لكلّ منهما، [أى قالت اليهود لن يدخل الجنّة إلا من كان هودا، و قالت النَّصَارَى لن يدخل الجنّة إلا من كان نصارى، فلفّ] بين الفريقين أو القولين إجمالا [لعدم الالتباس] أو الثَّقَه، بأنّ السّامع يرد إلى كلّ فريق أو كلّ قول مقوله: [للعلم بتضليل كلّ فريق (٢) صاحبه]، و اعتقاده أنّ داخل الجنّة هو لا صاحبه، و لا يتصوّر في هذا الضّرب التّرتيب و عدمه.

و من غريب اللَّفِّ و النَّشْرِ أن يذكر متعدّدان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما

عطف على قوله: «معكوس التّرتيب» أى أو كان نشره مختلط التّرتيب بأن يكون الأوّل من النّشر للآخر من اللَّفِّ، و يكون الثّانى منه للأوّل من اللَّفِّ، و الآخر منه للوسط من اللَّفِّ، مثل كقولنا هو شمس و أسد و بحر جودا و بهاء و شجاعه، و لا يخفى اختلافه، لأنّ الجود و هو الأوّل من النّشر عائد إلى البحر، و هو الآخر من اللَّفِّ، و البهاء و هو الثّانى من النّشر عائد للأوّل من اللَّفِّ و هو الشّمس، و الشّجاعه و هو الآخر من النّشر عائد إلى الوسط من اللَّفِّ و هو الأسد.

قوله:

«لفّ بين الفريقين» إجمالا- هذا على أن يكون المتعدّد المذكور إجمالا- هو الفريقين أو بين القولين على أن يكون المتعدّد المذكور إجمالا هو القولين.

أى كلّ فريق من اليهود و النَّصَارَى «صاحبه» و اعتقاد أنّه يدخل لا صاحبه، فبهذا يعلم أن لن يدخل الجنّة راجع مرّه إلى اليهود و مرّه إلى النَّصَارَى لا- إلى المجموع و إن كان مفاد الضّمير فى وَ قَالُوا هو المجموع، و يعلم به أيضا أنّ القول الرّاجع إلى اليهود غير القول الرّاجع إلى النَّصَارَى، و الدّليل على ذلك قوله تعالى: [□]وَ قَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ (٢) أى ليس للنّصارى دين صحيح فلا يدخلون الجنّة.

ص: ٣٠٦

١-١) سورة البقره: ١١١.

٢-٢) سورة البقره: ١١٣.

يكون لكل من آحاد كل من المتعددين، كما تقول: الرّاحه و التّعب و العدل و الظلم قد سّيد من أبوابها ما كان مفتوحا، و فتح من طرفها ما كان مسدودا. [و منه] أى و من المعنوى، [الجمع و هو أن يجمع بين متعدّد] اثنين أو أكثر [فى حكم واحد، كقوله تعالى: الْمَالُ وَ الْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (١)(١)] ، و نحو قوله: [أى قول إلى العتاهيه: علمت يا مجاشع بن مسعده [أنّ الشّباب و الفراغ و الجده] أى الاستغناء [مفسده] أى داعيه إلى الفساد [للمرء، أى مفسده (٢)]. [و منه] أى و من المعنوى [التفريق، و هو إيقاع تباين (٣) بين أمرين من نوع فى

فتحصيل من ذلك أنّه ليس القائل فى قالوا فريقا واحدا، و لا- القول قولاً- واحدا، فيجب أن يرجع و يردّ إلى كلّ فريق القول المناسب له.

و قوله: الرّاحه و التّعب لفّ أوّل، و العدل و الظلم لفّ ثان، و قوله: «قد سدّ . . .» نشر ذكر فيه ما لكلّ واحد من اللّفين، لأنّ قوله: «قد سدّ من أبوابنا ما كان مفتوحا» راجع إلى الرّاحه من اللّف الأوّل، و إلى العدل من اللّف الثّانى. و قوله: «و فتح من طرفها ما كان مسدودا» راجع للتّعب المذكور فى اللّف الأوّل و للظلم المذكور فى اللّف الثّانى.

[الجمع، التفريق]

@

[الجمع، التفريق]

أى يتزيّن بها الإنسان فى الدّنيا، و يذهبان عن قريب، و الشّاهد فى أنّه جمع المال و البنون فى حكم، و هو زينه الحياه الدّنيا. أى مفسده عظيمه. و المفسده الأمر الّذى يدعو صاحبه للفساد، عبّر عنه بالمفسده مبالغه، و الشّاهد أنّه قد جمع بين الشّباب و الفراغ و الجده فى حكم، و هو كونها مفسده للمرء، و إنّما كانت هذه الأمور مفسده عظيمه، لأنّ الشّباب داعى إلى اتّباع الهوى و الفراغ، هو انتفاء الموانع عن ارتكاب الفساد و الجده أسباب يتوسّل بها إليه، فإذا اجتمعت كانت غايه فى الفساد. أى ليس المراد بالتباين التباين الاصطلاحى، بل المراد هو المعنى اللّغوى أى إيقاع افتراق بين أمرين مشتركين من نوع واحد، سواء كان الاتّحاد فيه بالحقيقه أو بالادّعاء، مثل نوال الغمام و نوال الأمير فى البيت المذكور فى المتن، فإنّ النّوع الّذى يجمعهما هو مطلق النّوال أى العطاء.

ص: ٣٠٧

المدح أو غيره، كقوله: ما نوال الغمام وقت ربيع، كنوال الأمير يوم سحاء، فنوال الأمير بدره عين [هى عشره آلاف درهم (١)]و نوال الغمام قطره ماء [أوقع التباين بين التوالين (٢)] .

[و منه] أى و من المعنوى [التقسيم و هو ذكر متعدّد، ثمّ إضافة ما لكلّ إليه على التّعيين] و بهذا القيد (٣) يخرج اللّف و النّشر، و قد أهمله (٤) السّكاكى، فتوهم بعضهم أنّ التقسيم عنده (٥) أعمّ من اللّف و النّشر،

و أقول (٦) : إنّ ذكر الإضافه (٧) مغن عن هذا القيد (٨) إذ ليس فى اللّف و النّشر إضافه ما لكلّ إليه، بل يذكر فيه ما لكلّ حتّى يضيفه

العين هو التّقد من المال، و التّكثير فيه للتّعظيم، كما أنّ التّكثير فى قطره ماء للتّحقير، و المقصود أنّ قيمتها تساوى ذلك.

أى نوال الأمير الغمام، حيث أسند للأوّل بدره عين، و للثانى قطره ماء. و البيتان لرشيد الدّين الوطواط.

[التقسيم]

@

[التقسيم]

أى بقوله: «على التّعيين» يخرج اللّف و النّشر عن التقسيم، لما تقدّم من أنّ اللّف و النّشر ذكر متعدّد، ثمّ ذكر ما لكلّ واحد من غير تعيين من طرف المتكلّم ثقّه بأنّ السّامع يرده إليه.

أى ترك السّكاكى ذكر هذا القيد، أعنى على التّعيين.

أى عند السّكاكى أعمّ من اللّف و النّشر، لأنّ التقسيم عنده ذكر متعدّد ثمّ إضافة ما لكلّ إليه سواء عينه المتكلّم أم لم يعينه، و اللّف و النّشر مشروط بعدم التّعيين، فهو قسم من التقسيم حسب هذا التّوهم، فكلّ لفّ و نشر تقسيم و لا عكس.

أى فى الجواب عن السّكاكى، حيث ترك قيد التّعيين، و صار كلامه محتملا للقول بتباين التقسيم للّف و النّشر، و للقول بأنّ التقسيم أعمّ مطلقا.

فى تعريف التقسيم.

أى قيد التّعيين، لأنّ الإضافه أن يقصد المتكلّم نسبة ما لكلّ إليه، و هذا عباره عن قصد التّعيين.

و حاصل الكلام فى المقام أنّه فى التقسيم يضيف المتكلّم، أى ينسب ما لكلّ واحد إليه، و من المعلوم أنّ هذه الإضافه تستلزم تعيينه من المتكلّم، و هذا مفقود فى اللّف و النّشر، ففى

السَّامِعِ إِلَيْهِ، وَ يَرُدُّهُ، [كقوله: [أى قول المتلمس [و لا يقيم على ضميم] أى ظلم [يراد به] (١) الضَّمير عائد إلى المستثنى منه المقدر العام [إلا- الأذلان] فى الظاهر فاعل- لا يقيم- و فى التحقيق بدل، أى لا يقيم أحد على ظلم يقصد به إلا هذان [عير الحى] و هو الحمار [و الوتد هذا] أى عير الحى [على الخسف]، أى الدَّلَّ [مربوط برمته] (٢) هى قطعه جبل باليه [و ذا] أى الوتد [يشج] أى يدق و يشق رأسه (٣) [فلا يرثى] أى فلا يرق و لا يرحم [له أحد] (٤)

التقسيم إضافه و تعيين من المتكلم، بخلاف اللَّفِّ و النَّشْرِ فَإِنَّ المتكلم إنما يذكر ما لكل واحد من غير إضافه و تعيين، فلا يشمل التعريف اللَّفِّ و النَّشْرِ «إذ ليس فى اللَّفِّ و النَّشْرِ إضافه ما لكل إليه، بل يذكر فيه ما لكل» من غير تعيين.

و بالجملة: إنا لا نسلم أن السَّامِعَ كى أهمل ذلك القيد حتى يكون التقسيم عنده أعمَّ لأنه ذكر الإضافه المستلزمه للتعيين، فيكون التقسيم عنده مباينا للَّفِّ و النَّشْرِ.

ضمير «به» راجع إلى المستثنى منه المقدر العام، أى لا يقيم أحد على الظلم، يراد ذلك الظلم بذلك الأحد إلا الأذلان، هذا استثناء مفرغ و قد أسند إليه الفعل أعنى لا يقيم فى الظاهر، و إن كان فى الحقيقة مسندا إلى المحذوف، يعنى أحد «عير الحى» عطف بيان أو بدل عن «الأذلان» أو خبر لمبتدأ محذوف، أى أحدهما «عير الحى»، العير بفتح العين يطلق على الحمار الوحشى و الأهلى، و إن كان إطلاقه على الوحشى أكثر، و المناسب فى المقام هو الأهلى.

و المراد من «الحى» بطن من بطون العرب، و المراد هنا مطلق الجماعه التى لهم الحق فى ركوبه عند الحاجة، و لا- يراعيه أحد منهم «و الوتد» يجوز فيه العطف و البدليه أيضا، و هى بكسر التاء ما أثبتته بحائظ أو بالأرض، و جمعه أوتاد.

أى الرَّمه بضمّ الزاء و تشديد الميم «قطعه جبل باليه» .

بحجر أو حديد و نحوهما.

و مع ذلك كله بصيران و يتحملان ما يفعل بهما، و هذا أقصى مراتب الدَّلِّ و الهوان لا يقيم عليه إلا هذان الأذلان.

و الشَّاهد فى أنه ذكر العير و الوتد، ثم أضاف إلى الأوّل الرِّبَط مع الخسف، و إلى الثانى الشَّج على التَّعيين، و حاصل وجه التَّعيين أن ذا بدون حرف التَّنبيه إشاره إلى القريب و مع حرف التَّنبيه للبعيد

ذكر العير و الوتد، ثم أضاف إلى الأول الرّبط على الخسف و إلى الثّانى الشّج على التّعين (١) . و قيل: لا تعين (٢) ، لأنّ-هذا و ذا-متساويان فى الإشاره إلى القريب، فكلّ منهما يحتمل أن يكون إشاره إلى العير و إلى الوتد، فالبيت من اللّف و النّشر دون التّقسيم.

و فيه نظر (٣) ، لأنّ لا-نسلّم التّساوى، بل فى حرف التّنبيه إيماء إلى القريب فيه أقلّ بحيث يحتاج إلى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها، فهذا للقريب، أعنى العير و ذا للأقرب، أعنى الوتد، و أمثال هذه لا ينبغى أن تهمل فى عبارات البلغاء، بل ليست البلاغه إلّا رعايه أمثال ذلك.

[و منه] أى من المعنوى [الجمع مع التّفريق و هو أن يدخل (٤) شيئا فى معنى (٥)]

و قد عرفت وجه التّعين.

إشكال على الفرق المذكور بين ذا و هذا بأنّ الأوّل للقريب، و الثّانى للبعيد.

و حاصل الإشكال:

أنّه لا نسلّم الفرق المذكور، لأنّ هذا و ذا متساويان فى الإشاره إلى القريب، فحينئذ كلّ منهما يحتمل أن يكون إشاره إلى العير و إلى الوتد، فلا يتحقّق التّعين، فيكون البيت من قبيل اللّف و النّشر لا التّقسيم.

أى فيما قيل من عدم التّعين نظر و إشكال، إذ لا نسلّم التّساوى بين هذا و ذا بل حرف التّنبيه فى «هذا» إشاره إلى أنّ القرب فيه أقلّ من القرب فى المجرد عن حرف التّنبيه مثل «ذا» مثلا فيكون هذا إشاره إلى «عير الحى» لكونه بعيدا، و «ذا» إشاره إلى «الوتد» لكونه قريبا، و هذا ما يقتضيه ظاهر العبارة.

[الجمع مع التّفريق]

@

[الجمع مع التّفريق]

بناء الفعل للمفعول.

من المعانى كالمشابهه بالنّار فى البيت الآتى، و الحاصل أن يجمعهما فى أن يحكم بشىء واحد.

و يفرق بين جهتي الإدخال (١) ، كقوله (٢) :

فوجهك كالتار في ضوئها

و قلبى كالتار في حرّها (٣)

أدخل قلبه و وجه الحبيب فى كونهما كالتار، ثم فرّق بينهما بأنّ وجه الشّبه فى الوجه الضّوء و اللّمعان، و فى القلب الحراره و الاحتراق.

[و منه] أى و من المعنوى، [الجمع مع التّقسيم و هو جمع متعدّد تحت حكم، ثمّ تقسيمه أو العكس] أى تقسيم متعدّد ثمّ جمعه تحت حكم، [فالأوّل] أى الجمع ثمّ التّقسيم [كقوله (٤) : حتّى أقام] أى الممدوح، و لتضمين الإقامة معنى التّسليط عدّها (٥) بعلى، فقال (٦) : [على أرباض] جمع ربض و هو ما حول المدينه (٧) [خرشنه] (٨) و هى بلده من بلاد الرّوم [تشقى (٩) به الرّوم و الصّلبان] جمع صليب

كالضّوء و الحرّ فى البيت الآتى.

أى قول الوطواط.

و الشّاهد فى أنّه «أدخل قلبه و وجه الحبيب فى كونهما كالتار ثمّ فرّق بينهما بأنّ إدخال الوجه فيه» أى فى كونهما كالتار «من جهه الضّوء و اللّمعان و إدخال القلب من جهه الحرّ و الاحتراق» ، الغرض من عطف اللّمعان و الاحتراق بيان أنّ المراد بالضّوء و الحرّ ما كان لنفسها لا لغيرها.

[الجمع مع التّقسيم]

@

[الجمع مع التّقسيم]

أى قول أبى الطّيب فى مدح سيف الدّوله لتميّا غزا بلاد الرّوم و لم يفتح لكنّه سبى و قتل منهم خلقا كثيرا، فقال أبو الطّيب فى مقطع من قصيدته «حتّى أقام» الممدوح و هو سيف الدّوله بن حمدان الهمدانى.

أى الإقامة «بعلى» الدّالّ على الاستعلاء و السّلطه.

أى فقال: مشيرا إلى التّضمين.

و هى مرادف للسّور.

بفتح الخاء و سكون الزاء و فتح الشين و النون هي بلده من بلاد الروم.

حال من فاعل «أقام»، و المراد من شقائهم به قتلهم على يديه و سبي أزواجهم و نهب أموالهم و حرق زراعتهم.

ص: ٣١١

النّصارى [و البيع] جمع بيعه و هى متعبدتهم، و حتّى متعلق بالفعل فى البيت السّابق (١) أعنى قاد المقانب (٢) أى العساكر، جمع فى هذا البيت (٣) شقاء الرّوم بالممدوح، ثمّ قسّم فقال [للسّبى ما نكحوا و القتل ما ولدوا] ذكر (٤) -ما-دون-من-إهانه و قلّه مبالاه بهم، كأنّهم من غير ذوى العقول، و ملائمه لقوله: [و النّهب ما جمعوا و النّار ما زرعوا].

و تمام البيت:

قاد المقانب أقصى شربها نهل

مع الشّكيم و أدنى سيرها سرع

جمع مقنب و هو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل و المراد هنا الرّكاب عليها كما يدلّ عليه قوله أى العساكر.

إشاره إلى بيان محيا الشّاهد حيث جمع الشّاعر فى هذا البيت شقاء الرّوم بالممدوح إجمالاً، لأنّ الشّقاء يشمل القتل و النّهب و السّبى و غيرها، ثمّ قسّم فى البيت الثّانى و فصله حيث «للسّبى ما نكحوا» من النّساء «و القتل ما ولدوا» من الرّجال و الأطفال المحاربين.

دفع لما يقال من أنّ هؤلاء من ذوى العقول و الموضوع لهم لفظه من، فالأفضل أن يقال من نكحوا و من ولدوا.

و حاصل الدّفع:

أولاً: أنّ هؤلاء و إن كانوا من ذوى العقول و الموضوع لهم لفظه من و لكن لم يقل من نكحوا و من ولدوا ليوافق قوله: «و النّهب ما جمعوا و النّار ما زرعوا»، و هذه الأشياء ليست من ذوى العقول و الموضوع لها لفظه ما.

و ثانياً: لأنّ فى التّعبير عنهم أى عن ذوى العقول أى النّساء و الرّجال و الولدان بلفظ ما دلّاه على الإهانه و قلّه المبالاه بهم حتّى كأنّهم ليسوا من جنس ذوى العقول.

فتحصّل ممّا ذكر من الشّاهد أنّ الجمع إنّما هو فى الشّقاء و التّقسيم هو السّبى و القتل و النّهب و النّار لكنّ الأولى أن يقال جمع فى هذا البيت الرّوم الشّامل للنّساء و الأولاد و المال و الزّرع فى حكم و هو الشّقاء، ثمّ قسّم ذلك إلى سبى و قتل و نهب و إحراق و رجع لكلّ واحد من هذه الأقسام ما يناسبه، فرجع للسّبى ما نكحوا من النّساء، و للقتل ما ولدوا، و للنّهب ما جمعوا من الأموال، و للنّار ما زرعوا، فأشجارهم للإحراق تحت القدور.

و الثاني: [أى التّقسيم ثمّ الجمع] كقوله (١): قوم إذا حاربوا ضرّوا عدوهم أو حاولوا [أى طلبوا] النّفع فى أشياعهم [أى اتباعهم] و أنصارهم [نفعوا] سجيّه [أى عزيزه و خلق] [تلك] (٢) الخصله [منهم غير محدثه أنّ الخلائق] جمع خليفه، و هى الطّبيعه و الخلق [فاعلم شرّها البدع] جمع بدعه، و هى المبتدعات المحدثات، قسّم فى الأوّل صفه الممدحين إلى ضرّ الأعداء و نفع الأولياء، ثمّ جمعها فى الثّانى تحت كونها سجيّه. [و منه] [أى و من المعنوى]، [الجمع مع التّفريق و التّقسيم]، و تفسيره ظاهر مما يسبق فلم يتعرض له [كقوله تعالى: يَوْمَ يَأْتِ (١)(٣)] يعنى يأتى الله أى أمره، أو يأتى اليوم

أى كقول حسّان بن ثابت فى مدح الأنصار:

سجيّه تلك منهم غير محدثه

بأنّ الخلائق فاعلم شرّها البدع

و الشّاهد فى أنّه قسّم فى البيت الأوّل صفه الممدوحين إلى ضدّ الأعداء و نفع الأولياء ثمّ جمعها فى البيت الثّانى فى كونها سجيّه، حيث قال: سجيّه تلك منهم غير محدثه.

خبر مقدّم، «تلك» مبتدأ مؤخر «منهم» صفه لسجيّه، و كذا قوله «غير محدثه» فقد فصل بين الصّيغه و الموصوف بالمبتدأ، و المعنى أن تلك الخصيله أعنى إضرار الأعداء و نفع الاتباع عزيزه فيهم و طبيعه لهم «أنّ الخلائق» جمع خليفه، و هى الطّبيعه و الخلق بضمّتين، «فاعلم» جملة اعتراضيه للتّبيه و طلب الإصغاء و الفهم و الجملة خبر أنّ الخلائق، و أنّ مع الاسم و الخبر جملة مستأنفه جوابا لسؤال مخاطب، فالمخاطب به كلّ من يصلح للخطاب، و «البدع» جمع بدعه، و هى فى اصطلاح الفقهاء الحدث فى الدّين بعد استكمال الدّين، و المراد منها فى قول الشّاعر هو مستحدثات الأخلاق لا ما كالغرائز.

فإن قلت: كون الصّفه فى الإنسان بدعه، أى حادثا ينافى كونها خلقا، لأنّ الخلق هى الغريزه و السّجيّه، أى الطّبيعه، و هى لازمه لا حادثه.

قلنا: الصّفه الحادثه فى الإنسان قد تسمّى خلقا باعتبار دوامها بعد حدوثها، فتكون الصّفه خلقا دواما و بدعه ابتداء.

[الجمع مع التّفريق و التّقسيم]

@

[الجمع مع التّفريق و التّقسيم]

الصّميم راجع إلى الله، أو إلى اليوم، يعنى يأتى الله أى أمره، أو يأتى اليوم هوله،

هو له، و الظرف (١) منصوب بإضمار اذكر-أو بقوله: لَا تَكَلِّمْ نَفْسَ أَى بِمَا يَنْفَعُ مِنْ جَوَابٍ أَوْ شَفَاعَةٍ (٢) إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ أَى مِنْ أَهْلِ الْمَوْقِفِ شَقِيئٌ مَقْضَى لَهُ بِالنَّارِ وَ سَعِيدٌ مَقْضَى لَهُ بِالْجَنَّةِ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ إِخْرَاجِ النَّفْسِ (٤) بِشَدِّهِ وَ شَهِيْقٌ رَدَّهُ (٥) بِشَدِّهِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الْأَرْضُ (١) أَى سَمَاوَاتِ الْآخِرَةِ وَ أَرْضَهَا (٧) أَوْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ كُنَايَةً عَنِ التَّأْيِيدِ وَ نَفْيِ الْإِنْقِطَاعِ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ أَى إِلَّا وَقْتُ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ مِنْ تَخْلِيدِ الْبَعْضِ كَالْكَفَّارِ، وَ إِخْرَاجِ الْبَعْضِ كَالْفَسَّاقِ وَ أَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي

أى خوفه، و التأويل بالهول و الخوف إنما لمناسبه المقام، لأن المقصود إنما هو ذلك لا الإخبار بمجىء الزمان.

يعنى «يوم يأت» منصوب «بإضمار اذكر أو» منصوب «بقوله لا تكلم» .

و إنما انحصر التكلم فى الجواب أو الشفاعة إما لعدم المنع من غيرهما على الإطلاق أو لأنه الأنسب بقوله تعالى قبل هذه الآية: فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمْ (٢) الْآيَةَ، و لأن عدم التكلم بما ينفع هو الموجب لزيادته شدة الهول، فإن المنع من الكلام بغير ذلك كمطالبه الخصم بالحق لا يوجب ذلك.

أى بإذن الله كقوله تعالى: لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ (٣).

أى إلى الخارج على وجه مخصوص أى بشده.

أى إلى الباطن كذلك.

أى فى النار.

لأن سَمَاوَاتِ الْآخِرَةِ وَ أَرْضَهَا مخلوقه للأبد، و أما سَمَاوَاتِ الدُّنْيَا وَ أَرْضَهَا فقال الله تعالى: وَ نَطَوَى السَّمَاءَ وَ نَبَدَّلَ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ، وَ الْخُلُودَ كُنَايَةً عَنِ طَوْلِ الْمَدَّةِ فَكَأَنَّهُ قِيلَ خَالِدِينَ فِيهَا خُلُودًا طَوِيلًا لَا نَهَايَةَ لَهُ.

ص: ٣١٤

١-١) سورة هود: ١٠٧.

٢-٢) سورة هود: ١٠١.

٣-٣) سورة التبا: ٣٨.

الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ (١١) أى غير مقطوع بل ممتد لا إلى نهايه (١) و معنى (٢) الاستثناء فى الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون فى النار كالعصاه من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان.

و فى الثانى أن بعض السعداء لا يخلدون فى الجنة، بل يفارقونها ابتداء يعنى أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان، و التأيد من مبدأ معين، كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء، فقد جمع الأنفس (٣) بقوله: لا تكلم

يعنى إلى الأبد.

دفع للإشكال فلا بدّ أولاً من توضيح الإشكال حتى يعلم توضيح الدّفع و أمّا توضيح الإشكال فيقال: ما معنى الاستثناء فى قوله: إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ مع أن أهل الجنة لا يخرجون منها أصلاً و كذا أهل النار لا يخرجون منها و الاستثناء يفيد خروجهم.

و أمّا توضيح الدّفع فيقال إن الاستثناء هو الاستثناء من الخلود فى عذاب النار و من الخلود فى نعيم الجنة يعنى: أهل النار لا يخلدون فى عذاب النار وحده بل يعدّون فى الزّمهير و نحوه من أنواع العذاب سوى عذاب النار، و بما هو أغلظ منها كلّها و هو سخط الله عليهم، و إهانتة إيّاهم، بقوله: اخسأ فيها و لا تكلمون (٢). و كذا أهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو أكبر منها و أجلّ موقعا منهم و هو رضوان الله كما قال: وَعِدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (٣) و لهم ما يتفضّل به الله عليهم سوى ثواب الجنة ممّا لا يعرف كنهه إلا الله.

و ظاهر كلام الماثن هو تفسير آخر للاستثناء، و هو أن فساق المؤمنين لا يخلدون فى النار، و ذلك بالشفاعه، و هذا كاف فى صحّه الاستثناء.

أى إشاره إلى محلّ الشاهد و هو أنه قد جمع الأنفس فى عدم التّكلم بقوله: لا تكلم نفس، لأنّ التّكره الواقعه فى سياق النّفى كنفس فى الآيه تعمّ يعنى تفيد العموم وضعا، ثم فرق بأن أوقع التباين بينها بأن بعضها شقى و بعضها سعيد بقوله: فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَ سَعِيدٌ، ثمّ قسّم و أضاف إلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة و إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله: فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا.

ص: ٣١٥

١-١) سورة هود: ١٠٨.

٢-٢) سورة المؤمنون: ١٠٨.

٣-٣) سورة التوبة: ٧٢.

نَفْسٌ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمْ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ شَقِيٌّ وَبَعْضُهُمْ سَعِيدٌ بِقَوْلِهِ: فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ثُمَّ قَسَمَ بِأَنَّ أَضْفَاءَ إِلَى الْأَشْقِيَاءِ مَا لَهُمْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ وَإِلَى السَّعِيدَاءِ مَا لَهُمْ مِنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ بِقَوْلِهِ: فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا إِلَى آخِرِهِ. [وَقَدْ يُطْلَقُ التَّقْسِيمُ عَلَى أَمْرَيْنِ آخَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَذَكَرَ أَحْوَالَ الشَّيْءِ مِضَافًا (١) إِلَى كُلِّ مَنْ تَلَكَّ الْأَحْوَالَ [مَا يَلِيقُ بِهِ، كَقَوْلِهِ (٢):

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا (٣) وَمَشَايخِ

كَأَنَّهُمْ مِنْ طَوْلِ مَا التَّمُوا مَرْدٌ ثِقَالٌ]

لشده و طأتهم على الأعداء [إذا لاقوا] أي حاربوا [خفاف] أي مسرعين إلى الإجابة [إذا دعوا] إلى كفايه مهم و دفاع ملتم [كثير إذا شدوا] لقيام واحد مقام الجماعة [قليل إذا عدوا] ذكر أحوال المشايخ و أضاف إلى كل حال ما يناسبها بأن أي منسوباً إلى كل من تلك الأحوال ما يليق به.

أي قول أبي الطيب المتبى:

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا وَ مَشَايخِ

كَأَنَّهُمْ مِنْ طَوْلِ مَا التَّمُوا مَرْدٌ

تمام البيت:

ثِقَالٌ إِذَا لَاقُوا خِفَافٌ إِذَا دَعُوا

كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٌ إِذَا عَدُوا

و الشاهد في أنه قد ذكر المتبى أحوال المشايخ بأنهم ثقال و خفاف و كثير و قليل، ثم أضاف إلى كل حاله من تلك الأحوال ما يليق به، فأضاف للثقل حال الملاقاه، و للخفة حال الدعوة للإجابة، و للكثرة حال الشده، فهذا تقسيم بمعنى آخر لا تقسيم السابق، لأن التقسيم السابق يذكر نفس المتعدد، و هذا لم يذكر فيه نفس المتعدد المذكور أولاً، و إنما ذكرت أحواله و أضيف لكل من تلك الأحوال ما يليق بها كما عرفت.

القنا بالقاف و التون جمع قناه و هي الرمح، و يمكن أن يكون بالفاء و التاء كما في بعض النسخ، و هو المناسب لمشايخ، فعلى هذه النسخه أراد الشاعر بالفتى نفسه، و بالمشايخ قوم و جماعته من الرجال الذين لهم لحي، و الالتئام وضع اللثام على الأنف و الفم، و كان ذلك من عادة العرب في الحرب للتوقى عن الغبار، و لئلا يعرف الإنسان فيطلب أو يهرب عنه خصمه

أضف إلى الثقل حال الملاقيه، و إلى الخفه حال الدعاء، وهكذا إلى الآخر. [و الثاني استيفاء أقسام الشيء، كقوله تعالى: يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ (٤٩) أَوْ يُرْوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا (١)] فإن الإنسان إما أن يكون له ولد، أو يكون له ذكر أو أنثى، أو ذكر و أنثى، و قد استوفى في الآيه جميع الأقسام.

إن كان مشهورا بالشجاعه، و لتخفى حاله إن كان شيخا، فلا يطمع فيه خصمه الثابت و شبههم بالمرء لعدم ظهور لحاهم و سترها باللثام لكثرة ملازمتهم للحروب، «فهم ثقال» إذا لاقوا أى حاربوا الأعداء و «خفاف» أى مسرعين إلى الإجابة إذا دعوا إلى كفايه منهم و مدافعه خطب أى أمر شديد «و هم كثيرا إذا شدوا» بفتح الشين أى حملوا على الأعداء، و إنما قال: هم كثير لأن واحدا منهم يقوم مقام جماعه «و هم قليل إذا عدوا» .

فالمحصّل أنّ هذين البيتين للمتنبى و القنا واحده قناه و هى الرّمح، و الثموا وضعوا اللثام على الفم و الأنف فى الحرب، و مرد جمع أمرد و هو الذى لا لحيه له.

من المزواجه بمعنى الجمع أى يجمع لهم ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا.

أى لا يولد أصلا، لأنّ الله عليم بالحكمه فى ذلك، قدير على ما يريد، و إنما كانت الآيه المباركه من قبيل استيفاء أقسام الشيء فإنّ الإنسان المتزوج إما أن يكون له ولد أو لا يكون له ولد، و إذا كان له ولد فإما أن يكون الولد ذكرا فقط أو أنثى كذلك، أو ذكرا و أنثى معا، فقد استوفى جميع الأقسام و ذكرها، و إنما قدّم ذكر الإناث لأن سياق الآيه على أنّه تعالى يفعل ما يشاء، لا ما يشاؤه الإنسان.

و بعبارة أخرى إنما قدّم الإناث فى الذكر هنا، لأنّ سياق الآيه فى بيان أنّه ليس للإنسان ما يشاء من الولاه، و إنما يكون منها ما يشاؤه الله تعالى، و الذى لا يريده الإنسان هو الإناث فناسب تقديم الدال عليهنّ.

و الشاهد:

أن فى الآيه التّفسيم بمعنى استيفاء أقسام الشيء.

ص: ٣١٧

[و منه] أى و من المعنوى [التجريد (١) و هو (٢) أن ينتزع من أمر ذى صفه] أمر [آخر مثله فيها] أى مماثل لذلك الأمر ذى الصِّفه فى تلك الصِّفه [مبالغه] أى لأجل المبالغه، و ذلك [لكمالها] أى تلك الصِّفه [فيه] أى فى ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتِّصاف بتلك الصِّفه إلى حيث (٣) يصحَّ أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصِّفه (٤). [و هو] أى التجريد [أقسام (٥) : منها] ما يكون بمن التجريديّه (٦)

أى من البديع المعنوى «التجريد» أى النوع المسمّى بالتجريد.

[التجريد، و له أقسام]

@

[التجريد، و له أقسام]

أى التجريد «أن ينتزع من أمر ذى صفه آخر» أى أمر «آخر» فأخر نائب فاعل ينتزع «مثله فيها» أى يكون الأمر المنتزع من ذى صفه مثل ذى صفه فى تلك الصِّفه، و يدلّ على أنّه منتزع، و أنّه مثله فى الصِّفه تعبير المتكلم عنه بما يدلّ على تلك الصِّفه، كما يأتى فى الأمثله «مبالغه» أى و المقصود من ذلك الانتزاع إفاده المبالغه أى إفاده أنك بالغت فى وصف المنتزع منه بتلك الصِّفه، و إنّما تبالغ كذلك لأجل «كمالها» أى لادّعائك كمال تلك الصِّفه «فيه» أى فى ذلك المنتزع منه.

و إنّما قلنا لادّعاء الكمال إشاره إلى أن إظهار المبالغه بالانتزاع لا يشترط فيه كونه كاملا فى تلك الصِّفه فى نفس الأمر، بل الادّعاء كاف سواء طابق الواقع أم لا.

أى إلى درجه «يصحّ...» .

مثلا إذا قيل لى: من فلان صديق حميم، فكأنه قيل: خرج لى من فلان و أتانى منه صديق آخر، و لا شك أن هذا يفيد المبالغه فى وصف فلان بالصِّدّاقه، لأنّ جعل شىء مبدأ أو منشأ لذى وصف يدلّ على كمال ذلك الشىء باعتبار ذلك الوصف.

أى سببه لأنّ الانتزاع إمّا أن يكون بحرف أو بدونه، و الحرف إمّا من أو الباء أو فى، و الباء إمّا داخله على المنتزع منه أو على المنتزع، و ما يكون بدون حرف إمّا، أن يكون لا على وجه الكنايه، أو يكون على وجهها، ثمّ هو إمّا انتزاع من غير المتكلم، أو انتزاع من المتكلم نفسه، فهذه أقسام سبعة أشار المصنّف إليها و إلى أمثلتها فيما يأتى.

جعل بعضهم التجريد معنى برأسه لكلمه من، و قال بعض آخر: الأصحّ أنّها من الابتدائيّه، لأنّ المناسب لكلمه من حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء، لأنّ المنتزع مبتدأ و ناشئ من المنتزع منه الذى هو مدخول من.

[نحو قولهم: لى من فلان صديق حميم (١)] أى قريب يهتم لأمره [أى بلغ فلان من الصداقه حدًا صحّ معه] أى مع ذلك الحدّ [أن يستخلص (٢) منه] أى من فلان صديق [آخر مثله فيها] أى فى الصداقه.

[و منها (٣)] ما يكون بالبء التجريديّه الداخلة على المنتزع منه [نحو قولهم (٤): لئن سألت فلانا لتسألنّ به البحر (٥)] بالغ فى اتصافه بالسماحه حتّى انتزع منه بحرا فى السماحه.

[و منها (٦)] ما يكون بدخول بء المعية فى المنتزع [نحو قوله و شوهاء (٧)] أى فرس قبيح المنظر لسعه أشداقها، أو لما أصابها من شدائد الحرب (٨)

معنى حميم قال الجوهري فى الصحاح: حميمك، قريبك الذى تهتم لأمره.

أى أن يستخرج من فلان صديق آخر مثله فى الصداقه، و من المعلوم أنّ المبالغه إنّما يناسبها كلّ المناسبه خروج صديق منه، لأنّ صداقته بلغت إلى حيث يستخلص منه صديق آخر.

أى من أقسام التجريد «ما يكون بالبء التجريديّه الداخلة على المنتزع منه» لا على المنتزع كما فى القسم الآتى.

فى المبالغه فى وصف فلان بالكرم و الجود.

فقال هذا القول بالغ فى اتصاف فلان «بالسماحه» أى بالكرم و الجود «حتّى انتزع منه بحرا فى السماحه» أى بالكرم و الجود.

أى من أقسام التجريد ما يكون بدخول بء المعية فى المنتزع.

مأخوذ من شأهت الوجوه أى قبحت الوجوه و هذه الصّفه فى الفرس صفة محموده إذ يراد بها «سعه أشداقها» أى جوانب فمها.

أى و الجراحات الوارده عليها فى ميدان الحرب و ذلك يدلّ على أنّها ممّا تعدّ للشدائد لقوتها و أهليتها و مما جرّب للملاقاه، و يشكل عليها فى الحروب و التصادم و ذلك كمال فيها أيضا.

[تعد]أى تسرع (١) [بى إلى صارخ الوغى (٢)]أى مستغيث فى الحرب [بمستلثم]أى لا بس لأمه وهى الدرع (٣) و الباء للملابسه و المصاحبه [مثل الفئيق]أو هو الفحل المكرم [المرحل (٤)] من-رحل البعير أشخصه عن مكانه و أرسله-أى تعد و بى و معى من نفسى مستعد للحرب، و بالغ فى استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر. [و منها (٥)]ما يكون بدخول-فى-فى المنتزع منه [نحو قوله تعالى: لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ (١)أى (٦) فى جهنم

أى من وصف الفرس أنها تسرع.

أى إلى الصّارخ فى مكان الوغى، و الوغى الحرب، و الصّارخ هو الذى يصيح و ينادى لحضور الحرب و الاجتماع إليه.

من الحديد فقوله: «بمستلثم» مجرد من المجرور بالباء الأصليّه، و الباء فيه للمصاحبه أى تعدو مع مستلثم آخر فقد بالغ فى ملابسه لبس اللّامه للحرب و ملازمتها حتى صار بحيث يجرد منه مستلثم آخر مثله فى ملابستها و لزومها استعدادا للحروب.

ثم وصف الشّوهاء أنّها «مثل الفئيق» و هو الفحل من الإبل الذى ترك أهله ركوبه تكرمه له.

و المرحل من رحل البعير بتشديد الحاء إذا أشخصه و أرسله و أزعجه عن مكانه و شبّه الفرس به فى القوّه و العلوّ و عدم القدره على مصادمتها فقد ظهر أنّه انتزع من نفسه مستلثما آخر أى مستعدا للحرب مبالغه فى استعداده للحرب و لزومه لبس اللّامه له حتى صار بحيث يخرج منه مستعدّ آخر يصاحبه، و قد أدخل الباء على المنتزع دون المنتزع منه كما فى القسم قبل هذا

أى من أقسام التّجريد ما يكون حاصلًا بدخول كلمه «فى» على المنتزع منه و ذلك «نحو قوله تعالى» فى التّهويل بأمر جهنم و وصفها بكونها محلا للخلود و كونها لا يعتريها ضعف و لا اضمحلال و لا إنفكاك أهلها عن عذابها.

تفسير للضمير المجرور بفى فى قوله تعالى: لَهُمْ فِيهَا.

ص: ٣٢٠

و هي (١) دَارُ الْخُلْدِ لَكِنَّهُ انْتَرَعَ مِنْهَا دَارٌ أُخْرَى (٢) و جعلها معدة في جهنم لأجل الكفار تهويلا (٣) لأمرها، و مبالغه في اتصافها بالشده (٤) . [و منها (٥)] ما يكون بدون توسط حرف [نحو قوله (٦) : فلئن بقيت لأرحلن بغزوه تحوى] أى تجمع [الغنائم (٧) أو يموت (٨)] منصوب يا ضممار أن إلا- أن يموت [كريم (٩)] يعنى نفسه، انتزع من نفسه كريما مبالغه في كرمه. فإن قيل: هذا من قبيل الالتفات (١٠) من التكلم إلى الغيبه.

أى جهنم نفسها دَارُ الْخُلْدِ.

حاصله: أنه بولغ في اتصافها بكونها دارا ذات عذاب مخلد حتى صارت بحيث تفيض يصدر عنها دار أخرى مثلها في الاتصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد فكأنه قيل ما أعظم تلك الدار في لزومها لهم و عدم انفكاك عذابها عنهم و كونها لا تضعف مع طول الخلود و لا تنفى بقصر الأعوام حتى أنها تفيض دارا أخرى مثلها في اللزوم و قوه العذاب بلا ضعف مع التخليد.

عله لانتزاع الدار الأخرى منها.

أى بشده العذاب فإن المبالغه في الخلود يوجب شده العذاب.

أى من أقسام التجريد «ما يكون بدون توسط حرف» من الحروف.

أى قول قتاده بن مسلمه الحنفى.

هذه الجملة صفة غزوه.

منصوب بأن المصدرية المضمرة كأنه قال: إلا أن يموت.

فاعل يموت يعنى بالكريم نفسه، و الشاهد فيه فكأنه انتزع من نفسه كريما آخر مبالغه في كرمه.

و حينئذ فلا- يكون من قبيل التجريد، لأن الالتفات مبنى على الاتحاد، و التجريد مبنى على التعدد، و هما متنافيان، و ذلك لأن المعبر عنه في الالتفات بالطريق الأول و الثانى واحد، و المعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه باللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار إذ بقصد أن المجرد شىء آخر غير المجرد منه.

قلنا (١) : لا ينافى التجريد، على ما ذكرنا (٢) .

[و قيل تقديره أو يموت متى كريم] فيكون من قبيل -لى من فلان صديق حميم (٣) -و لا يكون قسما آخر.

[و فيه نظر (٤)] للحصول التجريد و تمام المعنى بدون هذا التقدير (٥) .

[و منها (٦)] ما يكون بطريق الكنايه (٧) [نحو قوله:

يا خير من يركب المطى و لا

يشرب كأسا بكف من بخلا (٨)]

أى قلنا: الالتفات لا ينافى التجريد.

أى على ما ذكرنا من تعريف التجريد فإنه يقتضى أنه يجامعه الالتفات إذ المراد بالاتحاد فى الالتفات، الاتحاد فى نفس الأمر لا الاتحاد فيه، و فى الاعتبار و المراد بالتعدد فى التجريد التعدد بحسب الاعتبار لا فى نفس الأمر أيضا حتى ينافى الالتفات.

أى فيكون مثله من جهة أن من داخله على المنتزع منه فى كل واحد منهما.

أى فى هذا القبيل نظر.

و من المعلوم أن تقدير شىء زائد فى الكلام إنما يحتاج إليه عند عدم تمام المعنى بدونه، و إنما كان هذا الكلام يفهم منه أن المتكلم جرد من نفسه كريما آخر بلا- تقدير المجرور بمن لأنه عادل بين كونه يحوى الغنائم أو يموت الكريم، و الجارى على الألسن أن يقال لا- بدلى من الغنيمه أو الموت، يفهم منه أن المراد بالكريم نفسه و المدح المستفاد من التعبير بلفظ الكريم يقتضى المبالغة المصححة للتجريد.

أى و من أقسام التجريد.

التي هى عبارته عن ذكر اللازم و إرادته الملزوم أو بالعكس على ما مرّ فى علم البيان.

كنايه عن المراد و هو شرب الكأس بكفّ الجواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفّيه على طريق الكنايه، لأنه إذا نفى عنه الشرب بكفّ البخيل فقد أثبت له الشرب بكفّ كريم، و معلوم أنه يشرب بكفّه فهو ذلك الكريم الآخر الذى يشرب هو الكأس بكفّه.

و الحاصل أنه قد انتزع من المخاطب أى من الممدوح كريما آخر و كنى عن شربه بكفّه بنفى الشرب بكفّ البخيل.

أى يشرب الكأس بكفّ الجواد، انتزع منه جوادا يشرب هو بكفّه على طريق الكنايه، لأنه إذا نفى عنه الشرب بكفّ البخيل فقد أثبت له الشرب بكفّ كريم، و معلوم أنه يشرب بكفّه فهو ذلك الكريم. و قد خفى هذا (١) على بعضهم فزعم أنّ الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد، و إلاّ فليس من التجريد فى شىء، بل كنايه عن كون الممدوح غير بخيل.

و بعبارة أخرى أطلق اسم الملزوم الذى هو نفى الشرب بكفّ البخيل على اللازم و هو الشرب بكفّ الكريم، و ذلك لأنّ المخاطب أى الممدوح لما تحقّق له الشرب فى نفس الأمر لكونه من أهل الشرب، و لم يكن شربه بكفّ بخيل فقد كان بكفّ كريم لا محاله إذ لا واسطه بينهما.

أى هذا المعنى الذى بيّناه من أنّه انتزع من الممدوح جوادا آخر يشرب الممدوح كأسا أى إناء من خمر بكفّ هذا الجواد الآخر قد خفى هذا المعنى على بعضهم «فزعم أن الخطاب» فى قوله: يا خير من يركب المطى «إن كان لنفسه» أى لنفس الشاعر «فهو تجريد» لأنّه انتزع من نفسه شخصا آخر فجعله أمامه و خاطبه و إذا كان هذا تجريدا فيكون قوله: و لا يشرب كأسا بكفّ من بخلا، كنايه عن الكريم، و وصفا لمن جعله أمامه و خاطبه، لأنّ التجريد وقع أوّلا فى قوله يا خير من يركب المطى «و إلاّ» أى و إن لم يكن الخطاب لنفسه أى و إن لم ينتزع من نفسه شخصا آخر حتّى يكون ذلك تجريدا «فليس» قوله و لا- يشرب كأسا بكفّ من بخلا «من التجريد فى شىء و إنّما هو كنايه عن كون الممدوح غير بخيل»

و الحاصل أنّ البعض زعم أنّ جعل قوله: و لا يشرب كأسا بكفّ من بخلا، تجريدا بطريق الكنايه غير صحيح، لأنّ الخطاب فى قوله: يا خير من يركب المطى إن كان لنفسه فهو تجريد، لأنّه جعل نفسه شخصا آخر أمامه فخاطبه بقوله: يا خير من يركب المطى، و إذا كان هذا تجريدا فقوله: و لا يشرب كأسا بكفّ من بخلا كنايه عن الكريم فيكون وصفا لذلك الشخص المنتزع أعنى المخاطب و لا تجريد فى هذه الكنايه بل وقع التجريد قبلها، و الكلام إنّما هو فى كون الكنايه نفسها متضمّنه للتجريد و لم يوجد على هذا و إن كان الخطاب لغيره كان قوله و لا يشرب كأسا بكفّ من بخلا كنايه عن الكريم الذى هو ذلك المخاطب فليس من التجريد فى شىء.

و أقول (١) : الكنايه لا- تنافى التجريد على ما قررنا، و لو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه، بل داخلا فى قوله: [و منها مخاطبه الإنسان نفسه] و بيان التجريد فى ذلك (٢) أنه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصِّفه التى سبق لها الكلام، ثم يخاطبه (٣) [كقوله (٤) :

لا خيل عندك تهديها و لا مال

فليسعد النطق إن لم يسعد الحال (٥)

أى الغنى، فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل و المال و خاطبه. -[و منه]أى و من المعنوى [المبالغه المقبوله (٦)] لأن المردوده لا تكون من المحسنات.

أى أقول فى الرد على هذا البعض أن الكنايه لا- تنافى التجريد إذ يصح أن يجرد المعنى ثم يعبر عنه بلفظ الكنايه، كما يصح بلفظ التصريح.

و الحاصل أننا نختار أن الخطاب لغيره و التجريد حاصل و كونه كنايه لا تنافى التجريد، و أن كون الخطاب لنفسه صحيح، و التجريد يحصل معه لكنّه لا يصح حمل كلام الخطيب عليه، لأنه حينئذ لا يكون قسما برأسه و الحال أنه جعله كذلك.

أى فى مخاطبه نفسه أنه أى الإنسان ينتزع فيها أى فى مخاطبه من نفسه شخصا آخر مثله فى الصِّفه التى سبق لها الكلام.

أى يخاطب ذلك الشخص المنتزع.

أى قول أبى الطيب المتنبى.

أراد بالحال الغنى، و أما الشاهد فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل و المال أى فى الفقر.

و الحاصل إن الكلام سيق لبيان فقره، و أنه عديم الخيل و المال، أى لا شىء عنده يهديه ليكافى بذلك إحسان الممدوح، فانتزع من نفسه مخاطبا مثله فى هذه الصِّفه التى هى كونه فقيرا بحيث لا خيل عنده و لا مال فخاطبه بقوله: «لا خيل عندك. . .» .

[المبالغه المقبوله]

@

[المبالغه المقبوله]

أنهم اختلفوا فى المبالغه، فمنهم: من لا يرى لها فضلا محتجاً بأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق، و كان على نهج الصِّدق، و لأنها لا تكون إلا من ضعيف عجز عن اختراع الكلام و تأكيده، فيتشبت بها لسدّ الخلل الحاصل من ضعفه و عجزه فى كلامه، و

منهم: من يقصّر الفضل و الحسن عليها، و ينسب المحاسن كلّها إليها محتجًا بما اشتهر عندهم من أنّ

ص: ٣٢٤

و فى هذا إشاره إلى الردّ على من زعم أنّ المبالغه مقبوله مطلقا، و على من زعم أنّها مردوده مطلقا. ثمّ إنه فسّر مطلق المبالغه (١) و بيّن أقسامها و المقبول منها و المردود، فقال: [و المبالغه] مطلقا (٢) [أن يدعى (٣) لوصف

أحسن الشّعر أكذبه.

و منهم:

من فصل فجعل بعضا مقبولا و بعضا غير مقبول، و هذا هو مختار المصنّف، فلذا قيدها بكونها مقبوله.

و هذا التقييد إشاره إلى ردّ القولين و هما القول بأنّها مقبوله مطلقا و القول بأنّها غير مقبوله كذلك.

و توضيح هذا التفصيل يتوقّف على مقدّمه:

و هى بيان أقسام المبالغه و هى على أقسام فيقال: إنّ مطلق المبالغه بمعنى بلوغ وصف شىء على حد من طرف الإفراط و مرتبته الصّيعود، أو فى طرف التّفريط و النزول على حدّ مستحيل عقلا- و عاده، كما فى الغلوّ، أو عاده لا- عقلا- كما فى الإغراق، أو مستبعدا بأن يكون ممكنا و عاده لكّنه مستبعد كما فى التّبليغ، و إنّما انقسمت المبالغه إلى الأقسام الثلاثه، لأن المدعى و هو بلوغ الوصف إلى النهايه شدّه و ضعفا إن كان ممكنا عقلا لا عاده فهو إغراق، و هما مقبولان و إلّا، أى و إن لم يكن المدعى ممكنا عقلا، و لازم ذلك عدم إمكانه عاده فهو يسمّى بالغلوّ، و هو غير مقبول، و ستأتى الإشاره إلى أمثله تلك الأقسام فانتظر.

إذا عرفت هذه المقدّمه فاعلم أنّ مطلق المبالغه على أقسام ثلاثه، و بعض هذه الأقسام مقبول، و بعضها مردود، و البديع المعنوى هو المبالغه المقبوله لا مردوده و لذا قيدها بكونها مقبوله.

أى لذا أتى بالاسم الظاهر فقال و المبالغه، و لم يأت بالضمير، أى و لم يقل و هى لئلا يتوهم عوده على المقبوله.

أى سواء كانت مقبوله أو مردوده.

ضمّن «يدعى» معنى يثبت فعده باللام، أى يثبت، لوصفه بالدعوى له لا بالتحقيق.

بلوغه (١) في الشده أو الضعف حدًا مستحيلًا (٢) أو مستبعدًا (٣) أو إنما يدعى ذلك [لئلا يظن أنه] أي ذلك الوصف [غير متناه (٤) فيه] أي في الشده و الضعف، و تذكير الضمير و إفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين (٥) .

[و تنحصر] المبالغه [في (٦) التبليغ و الإغراق و الغلو] لا بمجرد الاستقراء، بل بالدليل القطعي، و ذلك [لأن المدعى (٧) إن كان ممكنًا عقلا و عادة فتبليغ (٨) .

كقوله (٩) : [فعادى] يعنى الفرس [عداء (١٠)] هو الموالاه بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر فى طلق واحد (١١) [بين ثور] يعنى الذكر من بقر الوحش [و نعجه] يعنى الأنثى منها

[تنحصر المبالغه فى التبليغ و الإغراق و الغلو]

نائب فاعل «يدعى» أي أنه بلغ في الشده أو الضعف «فى» بمعنى من، أي بلغ و وصل من مراتب الشده أو الضعف «حدًا» أي طرفًا و مكانًا مستحيلًا أو مكانًا مستبعدًا يقرب من المحال، و الأمثله المذكوره كلها للشده، و لم يمثل للضعف.

أي عقلا و عادة كما فى الغلو، أو عادة لا عقلا فى الإغراق.

أي بأن كان ممكنًا عقلا و عادة إلا أنه مستبعد كما فى التبليغ.

أي غير بالغ إلى النهايه فى الشده أو الضعف.

و هما الشده و الضعف فكأنه قال: لئلا يظن أنه غير متناه فى أحد الأمرين أعنى الشده و الضعف.

أي فى ثلاثه أقسام و هى «التبليغ و الإغراق و الغلو» .

أي المدعى الذى بولغ فيه «إن كان ممكنًا . . .» .

أي ما يسمّى تبليغا مأخوذ من قولهم: بلغ الفارس إذا مدّ يده بالعنان ليزداد الفرس فى الجرى.

أي قول امرؤ القيس يصف فرسا له (بأنه لا يعرق و إن أكثر العدو) و الجرى «فعادى» ذلك الفرس.

بكسر العين (الموالاه بين الصيدين) .

أي فى شوط واحد.

[دراكا (١)] أى متتابعاً [فلم ينضح بماء فيغسل] مجزوم معطوف على ينضح، أى لم يعرق فلم يغسل (٢) ، ادعى أن فرسه أدرك ثورا و نعجه فى مضمار واحد و لم يعرق، و هذا ممكن عقلا و عاده [و إن كان ممكن عقلا لا عاده، فإغراق (٣) ، كقوله (٤) : و نكرم جارنا ما دام فينا و نثبعه] من الاتباع، أى نرسل [الكرامه] على أثره [حيث ما لا] أى سار، و هذا ممكن عقلا لا عاده، بل فى زماننا يكاد يلحق بالمتنع عقلا، إذ كل ممكن عاده ممكن عقلا.

و حاصل المعنى أنه و إلى ذلك الفرس فى شوط واحد بين ثور و نعجه، أراد بالتور الذكر من بقر الوحش، و بالتعجه الأثنى منها، أى و إلى ذلك الفرس بين هذين الصيدين، أى جرح أحدهما على أثر الآخر فى شوط واحد أى إذا ألقى أحدهما على وجه الأرض أثر الآخر فى شوط واحد من غير أن يتخلله وقفه لراحه و نحوهما.

بكسر الدال على وزن كتاب، أى متتابعاً، و هو تأكيد لقوله: (عداء) لأن التتابع و الموالاته بمعنى واحد.

يحتمل أنه أراد بالغسل المنفى غسل العرق، فيكون تأكيد نفى العرق، و يحتمل أنه أراد به الغسل بالماء القراح، أى لا يصبه و سخ العرق و أثره حتى يحتاج للغسل بالماء القراح.

و الشاهد فى أنه ادعى أن هذا الفرس أدرك ثورا و نعجه و حشيين فى مضمار، أى فى شوط واحد، و لم يعرق، و هذا ممكن عقلا و عاده، و إن كان وجود ذلك الفرس فى غايه التدره، و من ثم كانت مبالغه.

أى يسمى إغراقاً، مأخوذ من قولهم: أغرق الفرس، إذا استوفى الحد فى جريه.

أى قول الشاعر، و هو عمرو بن الأيهم التغلبى.

و الشاهد فى أنه «ادعى أن جاره لا-يميل» أى لا يسافر و لا يبعد «عنه إلى جانب إلا و هو» أى المتكلم يرسل الكرامه و العطاء على أثره، و هذا ممكن عقلا ممتنع عاده.

فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار فى حاله كونه مقيماً عندهم، و فى حاله كونه مع غيرهم و ارتحاله عنهم، فالوصف المبالغ فيه كرمهم، و لا-شك أن إكرام الجار فى حاله كونه مع الغير و ارتحاله عنهم محال عاده، حتى أنه يكاد أن يلتحق بالمحال عقلا فى هذا الزمان، لانطباع النفوس على الشح.

[و هما] أى التّليغ و الإغراق [مقبولان، و إلّا] أى و إن لم يكن ممكنا لا عقلا و لا عادة، لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا، إذ كلّ ممكن عادة ممكن عقلا- و لا ينعكس (١) [فغلو (٢) ، كقوله (٣) : و أخفت (٤) أهل الشّرك حتّى أنّه] الضّمير للشّأن [لتخافك النّطف الّتى لم تخلق (٥)] فإنّ خوف النّطفه الغير المخلوقه ممتنع عقلا و عادة.

□
[و المقبول منه] أى من الغلو- [أصناف: منها (٦) ما أدخل عليه ما يقربّه إلى الصّحّه (٧) نحو] لفظه [يكاد فى قوله تعالى: يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَ لَوْ لَمْ تَمَسَّهُ نَارٌ (٨) (١)].

أى ليس كلّ ممكن عقلا ممكنا عادة، لأنّ دائره العقل أوسع من العاده.

أى يسمّى غلوا، مأخوذ من غلا فى الشّيء إذا تجاوز الحدّ فيه.

أى قول أبى نّوّاس من قصيده له فى مدح الرّشيد.

بسكون الفاء و فتح التّاء.

و الشّاهد فى أنّه ادّعى أنّه يخاف الممدوح النّطف الغير المخلوقه، و هذا الخوف، أى خوف النّطف الغير المخلوقه من الممدوح ممتنع عقلا و عادة، لأنّ شرط الخوف عقلا الحياه، فيستحيل حصول الخوف من الفاقد للحياه.

[أصناف المقبول من الغلو]

@

[أصناف المقبول من الغلو]

و من تلك الأصناف.

أى ما أدخل عليه لفظ يقرب الأمر الّذى وقع فيه الغلو إلى الصّحّه، أى إلى إمكان وقوعه.

فالمدعى المبالغ فيه إضاءة الزّيت كإضاءة المصباح من غير نار، و لا- شكّ أن إضاءة الزّيت إضاءة كإضاءة المصباح بلا نار محال عقلا- و عادة، فلو قيل فى غير القرآن هذا الزّيت يضىء كإضاءة المصباح بلا نار لكان مردودا، و حيث وضع لفظه كاد، لقرب الخبر و دنوّه، كما بيّن فى النّحو، و قيل: يكاد يضىء، أفاد أنّ المحال لم يقع، و لكن قرب من الوقوع مبالغه، لأنّ المعنى يقرب زيتها من الإضاءة، و الحال أنّه لم تمسسه نار، و معنى قرب المحال من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع، و قرب المحال من الوقوع قريب من الصّحّه، إذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيّل بها وقوعه، و لو كان لا يقع.

و منها (١) : ما تضمّن نوعا حسنا من التّخييل كقوله: [عقدت سنابكها] أي حوافر الجياد [عليها] يعنى فوق رؤوسها [عشيرا] بكسر العين، أي غبارا.

و من لطائف العلامه (٢) فى شرح المفتاح: العثير الغبار، و لا تفتح فيه العين، و أطف من ذلك (٣) ما سمعت أنّ بعض البغاليين كان يسوق بغلته فى سوق بغداد،

أى و من أصناف المقبول من الغلو «ما تضمّن نوعا حسنا من التّخييل» أى تخييل الصّحّ، و ذلك لكون ما اشتمل على الغلو يسبق إلى الوهم إمكانه لرؤيه شىء كالغبار فى البيت الآتى يغالط الوهم فيه، فيتوهم صحّته، و التقييد بكونه حسنا، للإشارة إلى أنّ تخييل الصّحّ وحده لا يكفى، إذ لا يخلو منه محال، حتّى إضافة النّطف فى البيت المتقدّم.

و إنّما المعتبر ما يحسن لصّحه مغالطه الوهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاءه للوهم بأدنى التفات، كما فى إخافه النّطف، فليس التّخييل فيه على تقدير وجوده فيه حسنا، فليس مقبولا لعدم حسنه، و أمّا ما كان حسنا فهو مقبول، كقول أبى الطّيب: «عقدت سنابكها» جمع سنبك بضم السين، فاعل عقدت، و الضّمير فى «سنابكها، عليها» راجع إلى الجياد، أى عقدت سنابك تلك الجياد، أى حوافرها فوق رؤوسها «عشيرا» بكسر العين و سكون الثاء المثلثة، و فتح الياء المثناه من تحت، «أى غبارا» و هو مفعول عقدت.

و الشّاهد فى أنّه ادّعى أنّ الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا، بحيث صار أرضا يمكن أن يسير عليها تلك الجياد، و هذا السّير، أى سير الجياد على الغبار ممتنع عقلا و عادة، لكنّه تخييل حسن، لأنّه نشأ من ادّعاء كثره الغبار، و كونه كالأرض التى فى الهواء.

أى الشّيرازى لما فى ذلك من التّوريه، لأنّ قوله: و لا تفتح فيه العين، له معنيان: قريب: و هو النّهى عن فتح العين الجارحه فى الغبار، لئلا يؤذيه بدخوله فيها، و ليس هذا مرادا. و بعيد: و هو النّهى عن فتح العين فى هذا اللفظ، أى لفظ عثير لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه، و هو المراد، لأنّ قصده ضبط الكلمه.

و يحتمل أن يكون المراد لما فى ذلك من التّوجيه، و هو احتمال الكلام لمعنيين، ليس أحدهما أقرب من الآخر على استواء المعنيين هنا.

مما ذكره العلامه قول البغاليين، أى الذين يسوقون البغال.

و كان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرطت البغله (١) ، فقال البغال (٢) على ما هو دأبهم: بلحيه العدل، بكسر العين، يعنى (٣) أحد شقى الوقر (٤) ، فقال بعض الظرفاء (٥) على الفور: افتح العين فإن المولى حاضر. و من هذا القبيل (٦) ما وقع لى فى قصيده (٧) :

علا (٨) فأصبح يدعوه الورى ملكا

و ريثما فتحوا عينا غدا ملكا

أى أخرجت ريحا من جوفها بصوت.

أى على عادته أمثاله عند فعل البغله ذلك، قوله: «بلحيه العدل» أى ما فعلت يقع فى لحيه العدل، لا فى وجه السائق، و فيه تشبيه العدل برجل ذى لحيه على طريق الكناية.

أى بلحيه العدل،

أى الحمل بكسر أولهما.

أى الحدّاق، قوله: «افتح العين فإن المولى حاضر» فيه احتمال معنيين، فيحتمل افتح عينك ترى المولى، أى من هو أولى و أحقّ أن يقع ذلك فى لحيته، و هو الشاهد حاضر، و يحتمل افتح عين لفظ العدل، لتصيب الضرطه مسمى هذا اللفظ، فإنه حاضر، فإن كان المعنى المراد منهما خفيا كان توريه، و إن كان المعنيان ليس أحدهما خفيا عن الآخر كان توجيهها، و هو أقرب هنا لصلاحيه كلّ من المعنيين فهذه الحكايه محتمله التوريه و التوجيه، كما أنّ ما ذكره العلامة كذلك، إلا أنّ هذه الحكايه أطف ممّا ذكره العلامة، لما فيها من التفتن الغريب و الهجو بوجه لطيف.

أى احتمال التوريه و التوجيه فى مادّه فتح العين.

فى مدح ملكك، و هو السلطان أبو الحسين محمد كرت.

أى ارتفع، الورى بمعنى الخلق، «ملكاً» أى سلطانا.

و الشاهد فى قوله: «فتحوا عينا» ، يحتمل فتحوا عين لفظ الملك، أى وسطه فغدا بسبب الفتح ملكا، فيكون معناه كذلك، و يحتمل أن يراد فتحوا أعينهم فيه و نظروه فوجدوه قد تبدل و صار ملكا، فيتجه فيه التوجيه أو التوريه، على ما تقدّم، و الزيث من راث، إذا أبطأ، يستعمل كثيرا بمعنى الزمان.

و التقدير هنا أنّه غدا ملكا فى الزمان الذى مقداره ما يفتحون فيه العين.

و مما يناسب هذا المقام (١) أن بعض أصحابي ممن الغالب على لهجتهم (٢) إماله الحركات نحو الفتحه أتانى بكتاب، فقلت: لمن هو؟ فقال (٣) : لمولانا عمر، بفتح العين. فضحك الحاضرون فنظر (٤) إليّ كالمتعرّف عن سبب ضحكهم، المسترشد لطريق الصواب (٥) فرمزت إليه بغضّ الجفن و ضمّ العين (٦) ، فتفطن للمقصود و استظرف الحاضرون ذلك (٧) . [لو تبتغى] أى تلك الجياد [عنقا] هو (٨) نوع من السّير [عليه] أى على ذلك العشير [لأمكننا] أى العنق، ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليها، و هذا ممتنع عقلا و عادة لكنّه تخييل حسن [و قد اجتمعا] أى إدخال ما يقربه إلى الصّحّه و تضمّن التّخييل الحسن [فى قوله (٩) :

يخيّل لى أنّ سمر الشّهب فى الدّجى

و شدّت بأهدابى إليهنّ أجفانى]

أى من جهه أن ضمّ العين فيه إشاره لمعنى خفىّ، و إن كانت الإشاره بغير اللفظ، و ليس فيه توريه، و لا توجيه، و لذا قيل: «و مما يناسب»، و لم يقل: و منه.

أى لغتهم و كلامهم، أى من قوم الغالب عليهم أنّهم يميلون فى لهجتهم و كلامهم بالضمّ نحو الفتح.

أى فقال ذلك الآتى بالكتاب لمولانا عمر بفتح العين، و هو يعنى عمر بضّمها.

أى فنظر ذلك القائل إليّ «كالمتعرّف» أى الطّالب لمعرفه سبب ضحكهم، لأنّه خفى عليه.

أى الطّالب لطريق الصّواب الذى ينفى عنه سبب ضحكهم.

أى أشرت بضمّ العين حسا، ففهم ذلك القائل أنّ سبب ضحكهم فتحه لعين عمر، و أنّه ينبغى له ضمّ عينه.

أى اعترفوا بظرافه المشير، أى حذقه و فهم المشار إليه.

أى العنق نوع من السّير، و هو السّير السّريع.

أى قول الشّاعر، و هو القاضى الأرجانى بفتح الرّاء مشدّده بعد همزه مفتوحه، نسبه لأرجان بلده من بلاد فرس، يصف الشّاعر فى هذا البيت طول اللّيل.

أى يوقع فى خيالى أنّ الشَّهب (١) محكمه بالمسامير ولا تزول من مكانها، وأنَّ أجفان عيني قد شدَّت (٢) بأهدابها إلى الشَّهب لطول ذلك اللَّيل و غايه سهري فيه، وهذا تخيل حسن و لفظ يخيّل يزيدُه حسنا.

[و منها (٣) ما أخرج مخرج الهزل و الخلاعه (٤) كقوله:

أسكر بالأمس إن عزمت على الشَّر

ب غدا إنَّ ذا من العجب (٥)]

و هى النجوم أحكمت بالمسامير فى الدجى، أى ظلمه اللَّيل.

أى ربطت أجفاني بأهدابي حال كونها مائله إليهنَّ إلى الشَّهب، و ادعى الشَّاعر أنّ طول اللَّيل وصل لحاله، هى أن الشَّهب أحكمت بالمسامير فى دياجيه، و أنّ كثره سهره فيه وصلت إلى حاله هى أنّ أجفانه صارت مشدوده بأهدابه فى الشَّهب، و من المعلوم أن إحكام الشَّهب بالمسامير فى الدجى، و شدَّ أجفانه بأهداب عينه محال، لكن قد تضمَّن ذلك الغلوَّ تخيلا حسنا، إذ يسبق إلى الوهم صحَّته من جهه أنّ هذا المحسوس تقع المغالطه فيه، و ذلك أنّ النجوم لما بدت من جانب الظلمه، و لم يظهر غيرها صارت النجوم كالذَّر المرصَّع به بسياط أسود، فيسبق إلى الوهم، من تخيل المشابهه قبل الالتفات إلى دليل استحاله شدَّ النجوم بالمسامير فى الظلمه صحَّه ذلك.

و كيف كان فلما تضمَّن الغلوَّ الموجود فى البيت هذا التخييل الذى قرَّب المحال من الصَّحه كان ذلك الغلو مقبولا.

أى و من أصناف الغلوَّ المقبول «ما أخرج مخرج الهزل» و هو الكلام الذى لا يراد به إلا المطاييه و الضَّحك.

و هى عدم المبالاه بما يقول القائل لعدم المانع الذى يمنعه من غير الصَّدق.

ففى هذا البيت مبالغه فى شغفه بالشَّرب، فادعى أن شغفه بالشَّرب وصل إلى حدِّ أنه يسكر بالأمس عند عزمه على الشَّرب غدا، و لا شكَّ أنّ سكره بالأمس عند عزمه على الشَّرب غدا محال، إن أريد بالسُّكر ما يترتب على الشَّرب، و هو المقصود هنا، و لكن لما أتى بالكلام على سبيل الهزل لمجرد تحسين المجالس و التضحك على سبيل الخلاعه، و عدم المبالاه بالتكلم بالقبيح، كان ذلك الغلو مقبولا لأنَّ ما يوجب التضحك من المحال، لا يعدُّ صاحبه

[و منه أى و من و المعنوى: [المذهب الكلامى، و هو إيراد حجّه للمطلوب على طريقه أهل الكلام (١)] أو هو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب (٢) [نحو: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا (١)].

و اللازم و هو فساد السماوات و الأرض باطل، لأن المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه (٤) فكذا الملزوم و هو تعدد الآلهة. و هذه الملازمه من المشهورات الصادقه التى يكتفى بها فى الخطابات (٥).

موصوفا بنقيصه الكذب، فالمسوغ فى هذا الكذب موجود، و أما الكذب بلا مسوغ فهو نقيصه عند جميع العقلاء.

[المذهب الكلامى]

@

[المذهب الكلامى]

و هو كون سيرتهم عدم القناعه بالدعوى و الاهتمام بإقامه الدليل بخلاف المحاورات، فإن شأنهم الإخبار الضيف و التأكيد فى مقام التردد و الإنكار.

و فى بعض الشروح أنّ المذهب الكلامى، هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صورته قياس استثنائى أو اقترانى، يكون «بعد تسليم المقدمات مستلزما» عقلا أو عادة «للمطلوب» و هذا ما يقتضيه شرح ظاهر العبارة لكن التحقيق أنّ المراد بكون الحجّه على طريقه أهل الكلام صحّه أخذ المقدمات من الكلام المأتى به لإثبات المطلوب على صورته القياس الاقترانى أو الاستثنائى، لا وجود تلك الصورة بالفعل بل صحّه وجودها من قوه الكلام فى الجملة كافيه، كما يشعر بذلك الأمثله الآتية.

أى استلزما عقليا أو عاديا.

أى لو كان فى السماء و الأرض آلهه غير الله لفسدتا.

أى على النظام الذى هو متحقق و مشاهد، فالفساد بمعنى الخروج عن النظام باطل، فالملزوم و هو تعدد الآلهه أيضا باطل ينتج التوحيد، و هو كون الله واحدا.

و معنى الآيه هكذا: لو كان فيهما آلهه إلا الله لفسدتا، لكنهما لم يفسدا فلم يكن فيهما آلهه، و هذا هو المطلوب.

و هى المفيدة للظن، لأن تعدد الآلهه ليس قطعى الاستلزام، للفساد لجواز عدم الفساد مع تعدد الآلهه بأن يتفقوا.

دون القطعيّات المعتمّره في البرهانيات (١) ، [و قوله (٢) : حلفت (٣) ، فلم أترك لنفسك (٤) ريبه] أي شكًا [و ليس وراء الله للمرء مطلب] فكيف يحلف به كاذبا [لئن كنت] اللّام لتوطئه القسم [قد بلغت عنى وشايه لمبلغك] اللّام جواب القسم [الواشى (٥) أغش] من وشايه إذا خان [و أكذب و لكننى كنت امرء لى جانب (٦) من الأرض فيه] أي فى ذلك الجانب [مستراد (٧)] أي موضع طلب الرّزق من (٨) راد الكلاء، [و مذهب (٩)]

و الحاصل إنّ هذا الدليل إقناعى لا برهانى.

أى الأدله المفيده لليقين.

أى قول التّابغه فى قصيده يعتذر فيها إلى النّعمان بن المنذر، و قد كان مدح آل جفنه بالشّام، فتتكرّر النّعمان من ذلك المدح، لأنّه كان بينهم و بينه عداوه.

أى حلفت لك بالله ما أبغضتك و لا احتقرتك، و لا عرضت عند مدحى آل جفنه بدمك، أى ما كان قصدى عند مدحى إيّاهم التّعريض بدمك.

بسبب الحلف «ريبه» ، فحاصل المعنى أنّى لم أبق عندك بسبب اليمين شكّا فى أنّى لست لك بمبغض، و لا عدوّ بل إنى باق على إخلاصى و محبّتى لك الّذى كنت عليه، فلم أترك بسبب هذا اليمين نفسك تتهمنى بأنّى غيرت إخلاصى لك، و أبدلتك بغيرك، «و ليس وراء الله للمرء مطلب» أى هو أعلى المطالب، و الحلف به أعلى الأحلاف، فلا ينبغى للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقّق به الصّدق سوى اليمين بالله، إذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصّدق بالحلف به، لأنّه أعظم و أعلى من كلّ شيء، فلا يكون الحالف به كاذبا، فاليمين به كاف عن كلّ يمين و قسم.

و هو المفتن الّذى يذهب بالكلام على وجه الإفساد.

بمعنى الجبهه، أى لى جهه مخصوصه من الأرض لا يشاركنى فيها غيرى من الشّعراء، و أراد بذلك الجانب من الأرض الاشام.

أى موضع يتردّد فيه لطلب المعيشه و الرّزق من ملوك الشّام يعنى آل جفنه.

و المستراد مأخوذ من راد الكلاء، أى الحشيش، حاصل المعنى: المراد هنا طلب المعروف من ملوك الشّام.

أى ذهاب لقضاء الحاجات، لكون ذلك الجانب مظنه الغنى و الوجدان.

أى موضع ذهاب للحاجات [ملوك] أى فى ذلك الجانب ملوك [و إخوان (١) إذا ما مدحتهم *أحكم (٢) فى أموالهم] أى أتصرف بها كيف شئت. -[و أقرب (٣)] عندهم و أصير رفيع المرتبه [كفعلك (٤)] أى كما تفعله أنت [فى قوم أراك اصطنتهم] أو أحسنت إليهم [فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا] أى لا تعاتبنى على مدح آل جفنه المحسنين إلى و المنعمين على كما لا تعاتب قوما أحسنت إليهم فمدحوك فكما أن مدح أولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن أحسن إلى، و هذه الحجّه على طريق التمثيل (٥) الذى يسميه الفقهاء قياسا.

إشاره إلى أن هؤلاء الملوك متصفون بالتواضع، لأنهم مع اتصافهم برفعه الملك يصيرون الناس إخوانا لهم، و يعاملونهم معاملة الإخوان بسبب تواضعهم.

مبنى للمفعول، أى أجعل حاكما فى أموالهم، و متصرفا فيها بما شئت أخذا و تركا.

أيضا مبنى للمفعول، أى أجعل قريبا منهم بسبب التوقير و التعظيم و الإعطاء.

أى يجعلوننى حكما فى أموالهم، و مقربا لهم رفيع المنزله عندهم، كما تفعل أنت فى قوم أراك اصطنتهم، أى اصطفتيتهم، أى اخترتهم، و أحسنت إليهم «فلم ترهم» أى لم تعدهم «فى مدحهم لك أذنبوا» أى لم تعدهم مذنبين فى مدحهم إياك.

و قد اعترض على المصنّف، حيث مثل بهذه الأبيات للمذهب الكلامى، مع أن مذهب الكلامى كما بين فى صدر المبحث، هو إيراد حجّه المطلوب على طريقه أهل الكلام، و ذلك بأن يذكر قياس اقترانى أو استثنائى يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمه للمطلوب، و هذه الحجّه المذكوره فى هذه الأبيات حسبما بين على صورته التمثيل، و هو تشبيه جزئى بجزئى آخر، و هذا هو الذى يسميه الفقهاء قياسا.

و قد أجيب عن هذا الاعتراض بأنه يمكن ردّ هذا المثال إلى صورته قياس استثنائى بأن يقال: لو كانت مدحى لآل جفنه ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا.

بيان الملازمه اتّحاد الموجب للمدحين، و هو وجود الإحسان، فإذا كان أحد السببين ذنبا كان الآخر كذلك، و لكن اللازم هو كون مدح ذلك القوم لك ذنبا باطل، فكذا الملزوم، و هو كون مدحى لآل جفنه ذنبا، فثبت المطلوب و هو انتفاء الذنب عنى بالمدح و لزم منه نفي العتب، إذ لا عتب إلا على ذنب. و يمكن ردّه إلى قياس اقترانى، فيقال: مدحى مدح بسبب الإحسان، و كلّ مدح بسبب الإحسان، فلا عتب فيه، ينتج مدحى لا عتب فيه.

و يمكن رده إلى صورته قياس استثنائي، أى لو كان مدحى لآل جفنه ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا، و اللازم باطل فكذا الملزوم. [و منه] أى و من المعنوى: [حسن التعليل (١) و هو (٢) أن يدعى لوصف عله مناسبة له (٣) باعتبار لطيف (٤)] أى بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف و دقه [غير حقيقى (٥)] أى لا يكون ما اعتبر عله لهذا الوصف عله له فى الواقع، كما إذا قلت (٦) - قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم، فإنه ليس فى شىء (٧) من حسن التعليل. - و ما قيل (٨) :

و دليل الصغرى الوقوع و المشاهده، و دليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك فى مادحيه.

[حسن التعليل]

@

[حسن التعليل]

أى النوع المسمى بحسن التعليل.

أى حسن التعليل.

أى أن يثبت لوصف عله مناسبة، و يكون ذلك الإثبات بالدعوه، و يتضمن «يدعى» معنى الإثبات عدى إلى الوصف باللام.

أى و يشترط فى كون إثبات العله المناسبه للوصف من البديع أن يكون إثبات العله المناسبه مصاحبا لاعتبار، أى لنظر من العقل «لطيف» أى دقيق يحتاج فيه إلى تأميل بحيث لا يدرك المعتبر فيه فى الغالب إلا من له تصرف فى دقائق المعانى و فى الاعتبارات اللطيفه،

نعت للاعتبار بمعنى المعتبر، أى يكون غير حقيقى، أى غير مطابق للواقع، بمعنى أنه ليس عله فى نفس الأمر، بل اعتبر عله بوجه يتخيل به كونه صحيحا، و ما يكون من البديع يشترط فيه أن لا يطابق الواقع، فلذلك وصفه بكونه غير حقيقى.

هذا مثال للمنفى.

أى فى مرتبه من مراتب حسن التعليل، لأن دفع الضرر عله فى الواقع لقتل الأعادى.

مبتدأ خبره قوله «غلط»، و حاصله: أن بعض الشراح اعترض على المصنف، فقال: الأولى إسقاط قوله «غير حقيقى» لأن قوله: «باعتبار لطيف» يعنى عنه، لأن الأمر الاعتبارى لا يكون إلا غير حقيقى، إذ الاعتبارى ما لا وجود له فى الخارج، و الحقيقى ما له وجود فى الخارج، و حينئذ فالاعتبارى لا يكون إلا غير حقيقى.

و قال الشراح فى الجواب: إن هذا الاعتراض غلط، نشأ مميا سمعه من أرباب المعقول حيث يطلقون الاعتبارى على مقابل

الحقيقى، مریدین بالاعتبارى ما لا- وجود له فى الخارج، وبالحقيقى ما له وجود فى الخارج، ففهم أنّ المراد بالاعتبار الأمر
الاعتبارى، و أنّ المراد

ص: ٣٣٦

من أنّ هذا الوصف، أعنى غير حقيقى ليس بمفيد ههنا.

لأنّ الاعتبار لا- يكون إلا غير حقيقى فغلط، و منشؤه ما سمع أنّ أرباب المعقول يطلقون الاعتبارى على ما يقابل الحقيقى، و لو كان الأمر كما توهم (١) لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع.

[و هو أربعة أضرب:

لأن الصّفه]الّتى ادعى لها علّه مناسبه [إمّا ثابتة (٢) قصد بيان علّتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها، و الأولى (٣) إمّا أن لا يظهر لها فى العاده علّه]

بقوله: «غير حقيقى»، أى غير موجود فى الخارج.

فاعترض، و نحن نقول:

المراد بالاعتبار هنا نظر العقل، لا كون الشّى اعتباريًا، أى لا وجود له، و المراد بالحقيقى ما طابق الواقع لا كون الشّى موجودا فى الخارج.

و لا شك أنّ ما نظر له العقل تاره يكون حقيقيا، أى مطابقا للواقع، و تاره لا يكون حقيقيا، و حينئذ فقول المصنّف:

«باعتبار لطيف» لا يغنى عن قوله: «غير حقيقى» .

أى من أنّ الاعتبارى لا- يكون إلا- غير حقيقى، أى ما لا- وجود له، «لوجب أن يكون. . .»، و اللازم باطل كما عرفت، فالملزوم أيضا باطل.

[أقسامه]

@

[أقسامه]

أى ثابتة فى نفسها «قصد بيان علّتها» بحسب الادّعاء لا بحسب الواقع، لأنّها كما تقدّم آنفا فى صدر المبحث ليست علّه بحسب الواقع.

أى الثّابتة فى نفسها قسما لأنّها «إمّا أن لا يظهر لها فى العاده علّه» أخرى غير الّتى أريد بيانها «و إن كانت» تلك الصّفه الثّابتة «لا تخلو من الواقع» و فى نفس الأمر «عن علّه»، لأن كلّ حكم لا يخلو عن علّه فى الواقع غايه الأمر أنّ العلّه الواقعيّه قد تظهر لنا، و تاره تخفى لنا، و ذلك لما تقرّر فى العلم الأعلى أنّ الشّى لا يوجد إلا لحكمه و علّه.

و إن كانت لا- تخلو في الواقع عن علّه [كقوله (١) : لم يحك] أي لم يشابه [نائلك] أي عطاءك [السحاب و إنما حمت به] أي صارت محمومه بسبب نائكك و تفوّقه عليها (١) [فيصبيها الرّحضاء (٢)] أي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العاده علّه، و قد علّله (٣) بأنّه عرق حماها الحادثه بسبب عطاء الممدوح، [أو يظهر لها] أي لتلك الصّفه [على غير] العلّه [المذكوره (٤)] لتكون المذكوره غير حقيقيه، فتكون من حسن التعليل (٥) [كقوله (٦) :

ما به قتل أعاديّه و لكن

يتقى أخلاف ما ترجو الذّئاب

أي قول أبي الطّيب، و حاصل المعنى: أنّ عطاء السحاب لا- يشابه عطاءك في الكثره، و لا في الصّيدور عن الاختيار، و لا في وقوعه موقعه المناسب له، لأنّ السحاب لا اختيار لها في نزول المطر، فقد يكون نزوله في غير موقعه المناسب كما هو المحسوس المشاهد لكلّ أحد.

أي على السحاب، أي على نائلها.

بفتح الحاء و ضم الرّاء، و هو عرق المحموم، و إلى هذا المعنى أشار بقوله: «أي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى»، و أما الشّاهد فيبينه بقوله: «فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له» في نفسها.

أي الشّاعر «بأنّه»، أي بأنّ نزول المطر «عرق حماها الحادثه» تلك الحمى «بسبب عطاء الممدوح»، فالعلّه هي الحمى، و الصّيفه هي نزول المطر، و لا شك أنّ استخراج هذه العلّه المناسبه إنّما يحتاج إلى نظر لطيف و تأمل دقيق، و ليست علّه في نفس الأمر و في الواقع.

في كلام المتكلم، و إنّما قيد العلّه الظّاهره بكونها غير العلّه المذكوره.

لما عرفت في أوّل المبحث من أنّه لا بدّ في حسن التعليل من أن لا يكون موافقا لما في نفس الأمر، و أن لا تكون العلّه حقيقيه، و العلّه المذكوره حقيقيه.

أي قول أبي الطّيب المتنبّي، و أمّا الشّاهد فقد بينه بقوله: «فإنّ قتل الأعداء أي قتل الملوّك أعدائهم إنّما يكون في العاده لدفع مضرتهم و النّجاه من شرّهم، و خلوص الملك من ضرّهم فقد نفى عليّتها بحصر العليّه في الاتّقاء من خيبه الرّجاء، و علّله بغير ما هو علّته في

فإنّ قتل الأعداء فى العاده لدفع مضرّتهم] أو صفوّ (١) المملكه عن منازعتهم [لا لما ذكره (٢)] من أنّ طبيعه الكرم قد غلبت عليه، ومحبّه صدق رجاء الرّاجين بعثته على قتل أعدائه، لما علم من أنّه إذا توجّه إلى الحرب صارت الذّئاب ترجو اتّساع الرّزق عليها بلحوم من يقتل من الأعداء، وهذا مع أنّه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشّجاعه، حتّى ظهر ذلك للحيوانات العجم. [و الثّانيه] أى الصّفه الغير الثّابته التى أريد إثباتها [إما ممكنه (٣) ، كقوله: يا واشيا (٤) حسنت فينا إساءه ته (٥) *نجى حذارك] أى حذارى إيّاك.

العاده. فالعلّه هنا فى الصّفه التى هى قتل الأعداء و هى تحقّق ما ترجوه الذّئاب غير مطابق للواقع.

أى خلوّ المملكه عن منازعتهم.

و هو أنّ طبيعه الكرم قد غلبت عليه، فصارت محبّته لصدّق رجاء الرّاجين لكرمه، هو الباعث له على قتل الأعداء، و من جملتهم الذّئاب، لأنّه عوّدها إطعامها لحوم الأعداء، فكان من المعلوم أنّه إذا توجّه إلى الحرب صارت الذّئاب راجيه له حينئذ، ليوسّع عليهم الرّزق بلحوم القتلى من الأعداء.

و كيف كان فى البيت وصف للممدوح بكمال وصف الجود فيه، و وصفه بكمال الشّجاعه حتّى ظهرت للحيوانات العجم.

فقد تقدم القسمان من الأربعة، أحدهما: ما يكون فى الصّفه الثّابته بلا ظهور علّه أخرى، و الآخر: ما يكون فيها مع الظّهور، ثمّ أشار إلى تحقيق القسمين الباقيين فقال: «و الثّانيه» .

فى نفسها مع الجزم بانتفائها لكنّها ممكنه الحصول فى ذاتها، فالثّانيه و هى غير ثابتة التى أريد إثباتها قسمان أيضا: إما ممكنه أو غير ممكنه. ممكنه كقوله: أى قول الشّاعر و هو مسلم بن الوليد من شعراء الدّوله العباسيّة:

الواشى التّمّام السّاعى بالكلام بين الناس على وجه الإفساد.

هذه الجملة صفه «واشيا» و المراد بإساءه الواشى إفساده و حسن إساءه الواشى هو الصّفه لغير الثّابته التى أريد إثباتها، فعلّله بقوله: «نجى حذارك» أى حذارى إيّاك، أى حسن إساءتك فينا، لأجل أنّ إساءتك أوجبت حذارى منك، فنجى حذارك إنسانى، أى إنسان عينى، و يقال له بالفارسيّه: مردمك ديد و چشم.

[إنساني]، أى إنسان عيني [من الغرق، فإن استحسان إساءه الواشى ممكن، لكن لما خالف]، أى الشاعر [الناس فيه] إذ لا يستحسنه الناس [عقبه]، أى عقب الشاعر استحسان إساءه الواشى [بأن حذاره منه]، أى من الواشى [نجى إنسانه من الغرق فى الدموع]، أى حيث ترك البكاء خوفاً منه، [أو غير ممكنه، كقوله:

و الحاصل:

إن إساءتك أوجبت حذارى منك، فلم أبك لئلا تشعر بأنى عاشق، فيذهب إلى المحبوه، فيقول لها كلاما، و يأتى عندى و يقول كلاما فيفسد بينى و بنى المحبوه، و لما تركت البكاء نجا إنسان عيني من الغرق فى الدموع.

و أما الشاهد:

فإن استحسان إساءه الواشى ممكن، لكن لما خالف الشاعر كلّ «الناس فيه» أى فى استحسان إساءه الواشى، حيث «لا يستحسن الناس» إساءه الواشى، و إن كان ممكنا «عقبه»، أى عقب الشاعر «استحسان إساءه الواشى بأن حذاره» أى حذار الشاعر «منه»، أى من الواشى «نجى إنسانه»، أى إنسان عين الشاعر من الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفاً منه، أى من الواشى، و ليعلم أن الغرق فى الدموع كناية عن العمى.

فإن قلت: إن صحه التمثيل بهذا البيت متوقفه على أمرين:

الأول: عدم وقوع المعلل.

و الثانى: كون العله غير مطابقه لنفس الأمر، و كلاً الأمرين غير ثابت فى البيت، لأن من ادعى أن إساءه الواشى حسنت عنده لغرض من الأغراض لا يعدّ كاذباً، و حينئذ فالصّيه المعلله على هذا ثابتة و العله التى هى نجاه إنسانه من الغرق بترك البكاء لخوف الواشى، لا يكذب مدعيها لصحّه وقوعها، و حينئذ لا يكون هذا البيت من هذا القسم، و لا من حسن التعليل، و ذلك لأنه لمطابقه العله لا يكون من حسن التعليل، و لثبوت العله لا يكون من هذا القسم.

قلت: المعتاد أن حسن إساءه الواشى لا يقع من أحد، فعدم وقوع الصّيه مبنّى على المعتاد و ترك البكاء لخوف الواشى، باطل عادة، لأن من غلبه البكاء لم يبال بمن حضر عادة، سواء كان واشياً، أو غير واش، فدعاوى الشاعر استحسانات فرضيه، لأن أحسن الشعر أكذبه، فصّح التمثيل بالبيت.

ص: ٣٤٠

لو لم تكن تية الجوزاء، خدمته

لما رأيت عليها عقد منتطق (١)

و من انتطق، أى شدّ النطاق، و حول الجوزاء كواكب يقال لها: نطاق الجوزاء، فتيه الجوزاء خدمه الممدوح صفه غير ممكنه قصد إثباتها، كذا فى الإيضاح، و فيه (٢) بحث.

العقد مصدر بمعنى الشدّ و الربط، و المنتطق اسم فاعل أو اسم مفعول، أى منتطق به، و على كلا الوجهين مأخوذ من انتطق، أى شدّ النطاق فى وسطه و «الجوزاء» أحد البروج الاثنى عشر، و حول الجوزاء كواكب، يقال لها: نطاق الجوزاء.

و حاصل معنى البيت: أنّ الجوزاء مع ارتفاعها لها عزم و تيه على خدمه الممدوح، و من أجل ذلك انتطقت، أى شدت النطاق لخدمته، فلو لم تنو خدمته ما رأيت عليها نطاقا شدت به وسطها.

و أما الشاهد «فتيه الجوزاء خدمه الممدوح صفه غير ممكنه»، لأنّ التيه بمعنى العزم و الإراده، يكون ممّن له إدراك، بخلاف غيره، و كيف كان فتية الجوزاء خدمه الممدوح غير ممكنه، و هو المقصود هنا.

أى فيما قاله فى الإيضاح بحث حاصله: أنّ أصل (لو) أن يكون جوابها معلولا لمضمون شرطها، فإذا قلت: لو جئتني أكرمك، كان التركيب مفيدا أنّ العله فى عدم الإكرام عدم المجيء، و إذا قلت: لو لم تأتني لم أكرمك، كان التركيب مفيدا أنّ العله فى وجود الإكرام الإتيان.

و ظاهر المصنّف أنّ المعلول مضمون الشرط، و العله فيه مضمون الجزاء، عكس ما هو مشهور المقرّر فى (لو)، و لو أجرى البيت على المقرّر فيها، بأن جعل نيه خدمه الممدوح عله لانتطاق الجوزاء، لكان ذلك البيت من الضرب الأوّل من الضربين الأوّلين، لأنّ ثبوت الانتطاق معلوم و محسوس، لا يحتاج إلى دليل يحصل به العلم بثبوتها.

و إذا جعل الانتطاق دليلا على كون التيه خدمه للممدوح كان من الضرب الأخير من الضربين الأخيرين، أى كان من الضرب الرابع فيصحّ التمثيل به، و ذلك لأنّ كون التيه خدمه الممدوح ممّا هو مجهول لا يعلمه، بل لا يقرّ به أحد غير الشاعر، فحينئذ يمكن حمل كلام المصنّف فى الإيضاح على هذا القسم بأن يقال: مراده فيه أنّ انتطاق الجوزاء جعل عله، أى دليلا على

لأنّ مفهوم هذا الكلام هو أن يتّيه الجوزاء خدمه الممدوح علّه لرؤيه عقد النطاق عليها، أعنى لرؤيه حاله شبيهه بانتطاق المنطقه، كما يقال: لو لم تجئني لم أكرمك، يعنى أنّ علّه الإِكرام هي المجرىء، و هذه صفه ثابتة قصد تعليلها بتّيه خدمه الممدوح، فيكون من الضّرب الأوّل، و هو الصّرفه الثّابته الّتي قصد بيان علّتها. و ما قيل (١) : إنّّه أراد أنّ الانتطاق صفه ممتنع الثبوت للجوزاء، و قد أثبتتها الشّاعر، و علّلتها بتّيه الجوزاء خدمه الممدوح. فهو (٢) مع أنّه مخالف (٣) لصريح كلام المصنّف في الإيضاح ليس بشيء، لأنّ حديث انتطاق الجوزاء (٤) أعنى (٥) الحاله الشّبيهه بذلك، ثابت بل محسوس (٦) . و الأقرب (٧) أن يجعل -لو- ههنا مثلها في قوله تعالى: [لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

كون يتّيه الجوزاء خدمه للممدوح، فلا يتوجّه عليه ما ذكره التفتازاني بقوله: «و فيه بحث» .

أى في الجواب عن المصنّف، و في ردّ قول المعترض، فيكون من الضّرب الأوّل، و حاصله: أن يجعل البيت على قاعده اللّغه، و يكون من هذا الضّرب بأن يراد بالانتطاق، الانتطاق الحقيقي، و هو جعل النطاق الحقيقي في الوسط، لا حاله شبيهه به، و لا شكّ أنّ رؤيته بالجوزاء غير ثابتة.

هذا ردّ لما قيل، بوجهين: الأوّل مخالفته لما في الإيضاح، و الثّاني أنّ المراد بالانتطاق الحاله الشّبيهه به لا الحقيقي.

لأنّ كلامه صريح في أنّ المعلّل يتّيه الخدمه، و العلّه رؤيه الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل.

الإضافه لليان.

أى و حمل الانتطاق على الحقيقي مع قيام القرينه على إرادته خلافه، و هو هيئه إحاطه النجوم بالجوزاء إحاله للدّلاله عن وجهها فلا وجه له.

أى فلا يكون من هذا الضّرب.

أى في تخريج هذا البيت، و حاصل ما ذكره الشّارح أنّ (لو) هنا ليست لامتناع الجواب لامتناع الشّروط، كما هو شائع فيها، بل للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشّروط لأنّ الشّروط علّه في الجزاء، فيصحّ الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشّروط، و بعدمه على عدمه، لأنّ وجود المعلول يدلّ على وجود علّته، و عدم وجود المعلول يدلّ على عدم علّته، فالشّاعر

[، أعنى الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول، فيكون الانتطاق علّه كون نيّه الجوزاء خدمه الممدوح، أى دليلا عليه، و علّه للعلم مع أنّه وصف غير ممكن.

[و ألحق به] أى بحسن التعليل [ما بنى على الشك (١)] و لم يجعل منه، لأنّ فيه ادعاء و إصرارا، و الشك ينافيه (٢) .

[كقوله (٣) : كأنّ السحاب الغرّ (٤)] جمع الأغرّ، و المراد السحاب الماطره الغزيره الماء [غيبين تحتها] أى تحت الرّبا [حييا فما ترقا (٥)] الأصل ترقاء بالهمز، فخففت، أى ما تسكن [لهنّ (٦) مدامع] علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنّها جعل الانتطاق دليلا لنيّه خدمه الجوزاء للمدوح، فاستدلّ بوجود الانتطاق فى الخارج على وجود نيته الخدمه.

و الحاصل

إنّ الشّاعر كأنّه ادّعى دعوه، و هى أنّ الجوزاء قصدها خدمه للمدوح، و استدللّ على ذلك بدليل، و هو لم يكن قصدها الخدمه لما كانت منتطقه، لكن كونها غير منتطقه باطل، لمشاهده انتطاقها، فبطل المقدم، و هو لم يكن قصدها الخدمه، فيثبت نقيضه، و هو المطلوب كالآيه المباركه، حيث انتفاء الفساد فيها دليل على انتفاء تعدد الآلهه.

[ألحق بحسن التعليل ما بنى على الشك]

@

[ألحق بحسن التعليل ما بنى على الشك]

المراد به ما يشمل الظنّ، إنّما جعل من ملحقاته لا داخلا فيه، لأنّ المعتبر فى حسن التعليل هو الادّعاء و الإصرار فى الدّعوى.

أى ينافى الادّعاء و الإصرار.

أى قول أبى تمام.

الغرّ، جمع الأغرّ، و المراد من السحاب الغرّ، هو السحاب الماطره.

مهموز اللّام، بمعنى سكن يسكن.

أى للسحاب «مدمع»، جمع مدمع، ونسبه السيلان إلى المدمع كنسبه الجريان إلى التهر.

ص: ٣٤٣

١-١) سورة الأنبياء: ٢٢.

غَيْبٌ (١) حَبِيبًا تَحْتَ تِلْكَ الرَّبَا، فَهِيَ تَبْكِي عَلَيْهَا (٢). [وَمِنْهُ، أَيْ وَ مِنَ الْمَعْنَوَى التَّفْرِيعِ (٣) وَ هُوَ (٤) أَنْ يَثْبِتَ لِمَتَعَلَّقٍ أَمْرَ حَكْمٍ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ] أَيْ إِثْبَاتِهِ ذَلِكَ الْحَكْمَ [لِمَتَعَلَّقٍ لَهُ آخِرٌ] عَلَى وَجْهِ يَشْعُرُ بِالتَّفْرِيعِ وَ التَّعْقِيبِ، وَ هُوَ احْتِرَازٌ عَنِ نَحْوِ: غَلَامٌ زَيْدٌ رَاكِبٌ وَ أَبُوهُ رَاكِبٌ [كَقَوْلِهِ:

أَحْلَامِكُمْ (٥) لِسِقَامِ الْجَهْلِ (٦) شَافِيَهُ

كَمَا دَمَاؤُكُمْ تَشْفَى مِنَ الْكَلْبِ (٧)

أَي دَفَنْتَ حَبِيبًا تَحْتَ الرَّبَا، فَكَأَنَّ الرَّبَا قَبْرَهُ، وَ السَّحَابُ تَبْكِي عَلَيْهِ.

وَ الْحَاصِلُ إِنَّ الشَّاعِرَ يَقُولُ: أَظَنَّ أَوْ أَشَكَّ أَنَّ السَّحَابَ غَيْبٌ حَبِيبًا تَحْتَ الرَّبَا، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لَا تَنْقَطِعُ دُمُوعُهَا، فَبِكَأُوهَا صَفَهُ عِلَّتْ بِدَفْنِ حَبِيبٍ تَحْتَ الرَّبَا، وَ لَمَّا أَتَى بِكَأَنَّ أَفَادَ أَنَّه لَمْ يَجْزَمْ بِأَنَّ بَكَاءَهَا لِذَلِكَ التَّغْيِيبِ، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّه عِلَّلَ بِكَاءِهَا عَلَى سَبِيلِ الشَّكِّ وَ الظَّنِّ بِتَغْيِيبِهَا حَبِيبًا تَحْتَ الرَّبَا.

أَي عَلَى الرَّبَا لِأَجْلِ الْحَبِيبِ الَّذِي تَحْتَهَا.

وَ أَمَّا الشَّاهِدُ: فَقَدْ عِلَّلَ عَلَى سَبِيلِ الشَّكِّ حَيْثُ قَالَ: «كَأَنَّ السَّحَابَ الْغَرَّ . . .» .

[التفريع]

@

[التفريع]

وَ هُوَ لَغُهُ جَعَلَ الشَّيْءَ فِرْعًا لِغَيْرِهِ.

أَي التَّفْرِيعُ هُنَا أَنْ يَثْبِتَ لِمَتَعَلَّقٍ أَمْرَ حَكْمٍ بَعْدَ إِثْبَاتِ ذَلِكَ الْحَكْمِ لِمَتَعَلَّقٍ لَهُ آخِرُ الْمَرَادِ مِنَ الْمَتَعَلَّقِ مَا لَهُ نَسْبُهُ وَ تَعَلُّقُ يَصَحُّ بِاعْتِبَارِهَا الْإِضَافَةِ، كَمَا فِي الْأَحْلَامِ وَ الدَّمَاءِ فِي الْبَيْتِ الْآتِي، حَيْثُ صَحَّ إِضَافَتُهُمَا إِلَى ضَمِيرِ الْجَمْعِ الْمَرَادِ بِهِ أَهْلَ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ الْمَرَادُ مِنَ الْحَكْمِ الْمَحْكُومِ بِهِ كَالشَّفَاءِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ عَلَى الْأَحْلَامِ وَ الدَّمَاءِ، فَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَنَّه لَا بَدَّ مِنَ التَّفْرِيعِ مِنَ تَعَلُّقَيْنِ مَنْسُوبَيْنِ إِلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ كَغَلَامٍ زَيْدٍ وَ أَبُوهِ، فَزَيْدٌ أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَ لَهُ مَتَعَلَّقَانِ مَنْسُوبَانِ أَحَدُهُمَا غَلَامِهِ، وَ الْآخَرُ أَبُوهُ، وَ لَا بَدَّ مِنْ حَكْمٍ وَاحِدٍ يَثْبِتُ لِأَحَدِ الْمَتَعَلَّقَيْنِ، وَ هُمَا الْغَلَامُ وَ الْأَبُ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ لِآخِرٍ، كَأَنْ يَقَالَ: غَلَامٌ زَيْدٌ فَرِحَ فَرِحَ أَبُوهُ، فَالْفَرَحُ حَكْمٌ أَثْبِتَ لِمَتَعَلَّقِي زَيْدٍ، وَ هُمَا غَلَامُهُ وَ أَبُوهُ، وَ إِثْبَاتُهُ لِلثَّانِي عَلَى وَجْهِ يَشْعُرُ بِتَفْرِيعِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ، وَ كَقَوْلِ الْكَمِيتِ فِي قَصِيدِهِ يَمْدَحُ بِهَا أَهْلَ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

جَمَعَ حَلْمٌ، كَفَعَلَ بِمَعْنَى الْعَقْلِ، لَا حَلْمٌ كَقَفَلٍ، بِمَعْنَى الرُّؤْيَا.

وصف بالعلم التّام، و العقل الكامل.

وصف بكونهم ملوكا و أشرافا، و الكلب على وزن فرس، شبّه جنون يعرض للإنسان

ص: ٣٤٤

هو بفتح اللّام شبه جنون يحدث للإنسان من عَضّ الكلب الكلب، إذ لا دواء له أنجع من شرب دم ملك، كما قال الحماسي (١) :

بناه (٢) مكارم و أساه (٣) كلم (٤)

دماؤكم من الكلب الشفاء

ففرّع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل و وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب، يعنى أنهم ملوك و أشراف و أرباب العقول الزاجحه. [و منه] أى من المعنوى [تأكيد المدح بما يشبه الدّم، و هو ضربان (٥) :

من عَضّه الكلب، الكلب على وزن الكتف، بمعنى الكلب الذى جنّ من أكل لحم الإنسان، و لا دواء له أنجع و أنفع و أكثر تأثيرا من شرب دم ملك، و قيل: يشق بها رجله، و يؤخذ منه الدّم.

و الشاهد على ما يظهر من كلام الشّارح أنّه فرّع على وصفهم شفاء أحلامهم لسقام الجهل و وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب، و وجه تحسين التّفريع أنّه يجعل المتعلّقين مرتبطين فى الذّكر، كما أنّهما مرتبطان فى المعنى فيتطابق الذّكر و المذكور.

و الدليل على كون دم الأشراف دواء لمرضى عَضّ الكلب المجنون قول الحماسي.

جمع بان، أى أنتم «بناه مكارم»، أى أخلاق حسنه.

جمع أسّ، و هو المداواه و العلاج.

جمع كلوم، و هو الجراحه.

و حاصل معنى قول الحماسي: أنتم اللّذين تبنون المكارم، و ترفعون أساسها بإظهارها، و أنتم اللّذين تواسوا، أى تطيبون الكلم، أى جراحات القلوب من الفقر و الفاقه، و غيرهما.

و أمّا الشاهد فى بيت الكميّ: «فقد فرّع على وصفهم بشفاء أحلامهم»، أى عقولهم «لسقام الجهل و صفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب» .

و بعباره أخرى أثبت لدمائهم أنّها تشفى من الكلب بعد أن أثبت لأحلامهم، أى عقولهم أنّها تشفى من سقام الجهل.

الأولى أن يقول: و هو ضروب، لأنّه بعد الفراغ من هذين الضّربين، يقول: «و منه»، أى من تأكيد المدح بما يشبه الدّم ضرب آخر...

أفضلهما (١) أن يستثنى من صفة ذم منفيته عن الشيء صفة مدح (٢) [لذلك الشيء] [بتقدير دخولها فيها] أى دخول صفة المدح فى صفة الذم [كقوله: ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم*بها فلول] جمع فل، وهو الكسر فى حد السيف [من قراع (٣) الكتاب] أى مضاربه الجيوش [أى إن كان فلول السيف عيباً فأثبت (٤) شيئاً منه] أى من العيب [على تقدير كونه منه] أى كون الفلول من العيب، [وهو] أى هذا التقدير، وهو كون الفلول من العيب [محال]، لأنه كناية عن كمال الشجاعه [فهو إثبات] شىء من العيب على هذا التقدير.

أى أبلغهما.

و بعبارة أخرى أن ينفى عن الممدوح صفة ذم، وذلك كنفى العيب فى البيت الآتى ثم يستثنى من صفة الذم المنفيته صفة مدح، وذلك كاستثناء فلول السيوف عن قراع الكتاب «بتقدير»، أى بسبب فرض المتكلم «دخولها فيها، أى دخول صفة المدح فى صفة الذم»، فليس المراد بالتقدير ادعاء الدخول على وجه الجزم والتصميم، بل فرض الدخول على وجه الشك المفاد من التعليق بأداه الشرط، وإنما كان ذلك من تأكيد المدح، لأن الاستثناء من النفي إثبات، فيكون استثناء صفة المدح بعد نفي الذم إثباتاً للمدح، فجاء فيه تأكيد المدح، لأن نفي صفة الذم على وجه العموم أولاً حتى لا يبقى ذم فى المنفى عنه أيضاً مدح.

القراع بكسر القاف المضاربه بالسيوف، «الكتاب» جمع كتبه، وهى الجماعه المستعدّه للقتال من المائه إلى الألف، وتسمى تلك الجماعه بالجيش، كما أشار إليه بقوله: «أى مضاربه الجيوش».

و أما الشاهد:

فالعيب صفة ذم منفيته على سبيل العموم والاستغراق، قد استثنى منها صفة مدح، وهو أن سيوفهم ذوات فلول، أى إن كان فلول السيف عيباً ثبت العيب وإلا فلا.

أى فأثبت الشاعر شيئاً من العيب على فرض كون فلول السيف من العيب، وهو، أى كون الفلول عيباً محال، لأنه كناية عن كمال الشجاعه والشجاعه من الملكات المستحسنه، فكيف يكون عيباً.

ص: ٣٤٦

[فى المعنى تعليق بالمحال (١)]، كما يقال (٢) : حتّى يبيّض القارّ و حتّى يلجّ الجمل (٣) فى سم الخياط، [و التأكيد فيه (٤)] أى فى هذا الضرب [من جهة أنّه (٥) كدعوى الشىء بينه] لأنه علّق المدعى، و هو إثبات شىء من العيب بالمحال، و المعلق بالمحال محال، فعدم العيب محقّق. [و] من جهة [أنّ الأصل فى] مطلق [الاستثناء (٦)] هو [الاتصال (٧)] أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه، و ذلك لما تقرّر فى موضعه من أنّ الاستثناء المنقطع مجاز (٨) ،

و إنّما قال فى المعنى، لأنه ليس من اللفظ تعليق أى أداه شرط.

لا أفعله «حتّى يبيّض القار» أى الرّفّت.

أى حتّى يدخل الجمل «فى سم الخياط» ، أى فى ثقب الإبره، و ثبوت هذا الشرط فى المثالين محال، ففعل ذلك الشىء محال أيضا.

أى و تأكيد المدح فى هذا الضرب الذى هو استثناء صفة مدح من صفة ذم منفيه على تقدير دخولها فيها.

أى إثبات المدح فى هذا الضرب «كدعوى الشىء بينه» ، أى كإثبات المدعى بالبينه، أى بالدليل، لأنّ المتكلم علّق ثبوت العيب الذى هو نقيض المدعى على كون المستثنى عيبا، و كونه عيبا محال، و المعلق على المحال محال، فيكون ثبوت العيب فيهم محالا، فيلزم ثبوت نقيضه، و هو عدم العيب الذى هو المدعى.

أى سواء كانت أداته لفظه إلّا أو غيرها، كلفظه غير فى البيت، و كلفظه بيد و نحوهما.

أى كون المستثنى من جنس المستثنى منه.

يريدون به أنّ استعمال أداه الاستثناء فى الاستثناء المنقطع مجاز، و ذلك لأنّ وضع الأداه للإخراج، و لا إخراج فى المنقطع.

و أمّا إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقه اصطلاحا، كإطلاقه على المتصل، و قيل: بل المراد إنّ إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجاز أيضا، لأنّ لفظ الاستثناء معناه صرف العامل عن تناول المستثنى هذا، و لكنّ الظاهر من كلام المصباح هو القول الأوّل، لأنّ الأصل فى الاستثناء الاتّصال فيهم، أوّلا بناء على الأصل أنّه أريد إخراج ما دخل «مما

و إذا كان الأصل فى الاستثناء الاتّصال [فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها]، يعنى المستثنى [يوهم إخراج شىء] و هو المستثنى [مما قبلها]، أى ما قبل الأداة و هو المستثنى منه، [فإذا وليها]، أى الأداة [صفه مدح]، و تحوّل (١) الاستثناء من الاتّصال إلى الانقطاع [جاء التأكيد] لما فيه (٢) من المدح على المدح، أى لما فى الاستثناء من المدح، و الإشعار بأنّه لم يجد صفه ذمّ حتّى يستثنيها، فاضطرّ إلى استثناء صفه كدح، و تحويل الاستثناء إلى الانقطاع.

[و] الضّرب [الثانى] من تأكيد المدح بما يشبه الذّم [أن يثبت لشيء صفه مدح تعقّب (٣) بأداة استثناء] أى يذكر عقب إثبات صفه المدح لذلك الشّيء أداة استثناء

قبلها، ، أى ممّا قبل أداة الاستثناء، أعنى المستثنى منه

المراد بتحوّله من الاتّصال إلى الانقطاع ظهور أنّ المراد به الانقطاع، فكأنّه قال: فإذا ولى الأداة صفه مدح، و ظهر أن المراد بالاستثناء الانقطاع بعد ما توهم الاتّصال من مجرد ذكر الأداة.

أى لما فى الاستثناء من المدح، أى من زياده المدح على المدح، فالمدح الأوّل المزيد عليه جاء من نفي العيب على جهه العموم، حيث قال: لا عيب فيهم، إذ من المعلوم أنّ نفي صفه الذّم على وجه العموم حتّى لا يبقى فى المنفى عنه ذمّ مدح.

و المدح الثانى المزيد إشعار الاستثناء لصفه المدح بأنّه لم يجد صفه ذمّ يستثنيها، لأنّ الأصل فى الإتيان بالأداة بعد عموم النّفى استثناء الإثبات من جنس المنفى و هو الذّم، فلما أتى بالمدح بعد الأداة فهم منه أنّه طلب الأصل الذى ينبغى ارتكابه، فلم يجد ذلك الأصل الذى هو استثناء الذّم اضطرّ إلى استثناء المدح، و حوّل الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع.

و الحاصل:

إنّ فى هذا الاستثناء زياده المدح على المدح فيحصل التأكيد و الإشعار بأنّه لم يجد صفه ذمّ حتّى يستثنيها، فاضطرّ إلى استثناء صفه مدح و تحويل الاستثناء إلى الانقطاع.

إلى هنا كان الكلام فى الضّرب الأوّل الذى هو أفضل الضّربين.

أى تلك الصّفه «بأداة استثناء» .

[تليها (١) صفة مدح أخرى له] أى لذلك الشيء [نحو (٢) . . أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش]، بيد بمعنى غير، و هو أداة الاستثناء [و أصل الاستثناء فيه] أى فى هذا الضرب [أيضا يكون منقطعا] كما أن الاستثناء فى الضرب الأول منقطع لعدم دخول المستثنى فى المستثنى منه (٣) .

و هذا (٤) لا- ينافى (٥) كون الأصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال، [لكنه] أى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب [لم يقدر متصلا] كما قدر فى الضرب الأول، إذ ليس هنا صفة ذم منفيته عامه يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها (٦) ، أى تلى تلك الأداة، و تأتى بعدها صفة مدح أخرى لذلك الشيء الموصوف بالأولى.

أى نحو قول النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و (بيد) بمعنى غير، لأن صحه التمثيل مبنيه على ذلك، و أميا على ما قاله ابن هشام فى المغنى من أن (بيد) فى هذا الحديث حرف تعليل بمعنى من أجل، و المعنى أنا أفصح العرب لأجل أنى من قريش، فلا يكون من هذا الباب.

فى كلا الضربين، أما فى الضرب الأول فلأن المفروض أن المراد حسبما بيّناه أن يستثنى من العيب خلافه، فلم يدخل المستثنى فى المستثنى منه، فيجب أن يكون الاستثناء فيه منقطعا.

و أما فى الضرب الثانى فلانتفاء العموم فى المستثنى منه، فلم يدخل المستثنى فى المستثنى منه، و ذلك لأن كل واحد مما ذكر فى هذا الضرب قبل أداة الاستثناء و بعدها صفة خاصه، فلا يكون المذكور بعد الأداة داخلا فيما قبل الأداة، فيجب أن يكون الاستثناء فيه أيضا منقطعا.

أى كون أصل الاستثناء فى هذا الضرب الثانى هو الانقطاع.

وجه عدم التنافى فى أن أصله الانقطاع إنما هو بالنسبه إلى خصوص هذا الضرب الثانى، و أصله الاتصال إنما هو بالنسبه إلى مطلق الاستثناء، و ذلك كمطلق الحيوان و العقب، فإن الأصل فى الأول أن يكون بصيرا، و فى الثانى على ما قيل أن تكون عمياء، فلا يكون بينهما تناف.

أى صفة الذم.

و إذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا الضرب [فلا يفيد (١) التأكيد إلا من الوجه الثاني (٢)] أو هو أن ذكر (٣) أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد. ولا يفيد التأكيد من جهة أنه كدعوى الشيء بينه (٤)، لأنه مبنى على التعليل بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا.

[و لهذا] أى و لكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط [كان] الضرب [الأول] المفيد للتأكيد من وجهين [أفضل.

و منه] أى و من تأكيد المدح بما يشبه الذم [ضرب آخر] و هو أن يوتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه معنى الذم [نحو: وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا (١)(٥)]، أى ما تعيب منا إلا أصل المناقب و المفاخر و هو الإيمان، يقال: نقم منه، أى فلا يفيد هذا الضرب الثاني «التأكيد...» .

أى الوجه الثاني من الوجهين المذكورين فى الضرب الأول.

حاصله:

إن الإخراج فى هذا الضرب من صفة المدح المثبتة فيوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها من المستثنى منه، و نفيها عن الموصوف، لأن الاستثناء من الإثبات نفي، فإذا تبين بعد ذكره أنه أريد إثباته له أيضا أشعر بذلك بأنه لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح عنه، فيجىء التأكيد.

لأنه كونه صلى الله عليه و آله و سلم من قريش لا يكون بينه على أنه أفصح العرب.

و قد أتى فى هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها صفة مدح، و هى الإيمان و الفعل المنفى فيه معنى الذم، لأنه من العيب، فهو فى تأويل لا- عيب فىنا إلا الإيمان، إن كان عيبا لكنه ليس بعيب، و حينئذ فلا عيب فىنا، فهو بمنزلة «و لا عيب فىهم غير أن سيوفهم بهن فلول»، يفيد هذا الضرب ما يفيد الضرب الأول من التأكيد بالوجهين، و هما أن فيه من التعليق ما هو كإثبات الشيء بالبينه، و أن فيه الإشعار بطلب ذم فلم يجده، فاستثنى المدح و هو ظاهر.

ص: ٣٥٠

و انتقم إذا عابه و كرهه، و هو كالضرب الأول فى إفاده التأكيد من وجهين (١) [و الاستدراك] المفهوم من لفظ لكن (٢) [فى هذا الباب (٣)] أى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم [كلاستثناء (٤) كقوله:

هو البدر (٥) إلا أنه البحر زاخرا

سوى أنه الضرغام لكنه الوبل (٦)

فقوله: إلا و سوى استثناء، مثل: بيد أنى من قريش، و قوله: لكنه، استدراك يفيد فائده الاستثناء فى هذا الضرب، لأنّ إلا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن. [و منه] أى و من المعنوى: [تأكيد الذم بما يشبه المدح (٧)] و هو ضربان: أحدهما (٨)

و قد عرفت التأكيد من وجهين فلا حاجة إلى الإعادة.

أى الدال عليه لفظ لكن.

لم يقل: فيه، لئلا يتوهم عود الضمير إلى الضرب الأخير خاصه.

أى فى إفاده المراد، و هو تأكيد الشىء بما يشبه نقيضه، و حينئذ فيراد بالاستثناء المذكور فى تعريف الضربين ما يعم الاستدراك، و إنما كان الاستدراك كلاستثناء فى هذا الباب، لأنهما من واد واحد، إذ كلّ منهما لإخراج ما هو بصدد الدخول وهما أو حقيقه، فإنك إذا قلت فى الاستدراك: زيد شجاع لكنه بخيل، فهو لإخراج ما يتوهم ثبوته من الشجاعه، لأنّ الشجاعه ثلاثم الكرم، كما أنك إذا قلت فى الاستثناء: جاء القوم إلا زيدا، فهو لإخراج ما أوهم من عموم الناس دخوله، و إن كان الإيهام فى الأول بطريق الملاءمه، و فى الثانى بطريق الدلاله التى هى أقوى، فإذا أتى بصفه مدح ثم أتى بعد أداه الاستدراك بصفه مدح أخرى أشعر الكلام بأنّ المتكلم لم يجد حالا يستدرکه على الصفه الأولى غير ملائم لها الذى هو الأصل، فأتى بصفه مدح مستدرکه على الأولى، فيجىء التأكيد كما تقدّم فى الضرب الثانى من الاستثناء.

أى من جهه الرّفعه و الشرف حال كونه زاخرا، أى مرتفعا من تلاطم الأمواج، «إلا أنه البحر» من جهه الكرم.

جمع وابل و هو المطر الغزير، «الضرغام» هو الأسد شجاعه و قوه.

أى النوع المسمى بذلك.

أى مثل الأول فى تأكيد المدح بما يشبه الذم.

أن يستثنى من صفة مدح منفيته عن الشيء صفة ذم بتقدير (١) دخولها [أي صفة الذم فيها]، أى فى صفة المدح (٢) [كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسىء إلى من أحسن إليه (٣) .

و ثانيهما (٤): [أن يثبت للشئ صفة ذم، و تعقب بأداه استثناء تليها صفة ذم أخرى له] أى لذلك الشئ، [كقولك: فلان فاسق إلا أنه جاهل] فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين، و الثانى من وجه واحد.

[و تحقيقهما (٥) على قياس ما مر] فى تأكيد المدح بما يشبه الذم.

[و منه] أى و من المعنوى، [الاستبعا: و هو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح

أى بواسطة تقدير أو على تقدير. . .

و معلوم أن نفي صفة المدح ذم، فإذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفي الذى هو ذم جاء التأكيد، كما تقدم فى تأكيد المدح.

فقد نفيت صفة مدح، و هى الخيرية، ثم استثنيت بعد هذا النفي الذى هو ذم صفة هى كونه يسىء لمن أحسن إليه، فيجرى فيه ما تقدم فى الضرب الأول فى تأكيد المدح، لأنه لما كان فيه تقدير الاتصال لوجود العموم على أن يكون المعنى لا خير فيه إلا الإساءة للمحسن، إن كانت خيرا كان فيه التعليق بالمحال، فيكون كإثبات الذم بالبينه، و كان فيه أيضا من كون الأصل فى الاستثناء الاتصال الإشعار بأنه طلب الأصل هو استثناء المدح ليقع الاتصال، فلما لم يجده استثنى ذمًا، فجاء فيه ذم على ذم بوجه أبلغ.

أى و ثانى الضربين هنا كالثانى فى تأكيد المدح، «فهو أن يثبت للشئ صفة ذم و تعقب» تلك الصفة «بأداه استثناء تليها»، أى تلى تلك الأداه «صفة ذم أخرى، كقولك: فلان فاسق إلا أنه جاهل»، و الاتصال الذى يكون معه التعليق بالمحال لا يوجد فيها أيضا كما تقدم، فلا يفيد التأكيد بالوجه الأول، كما فى الضرب الأول، و إنما يفيد بالثانى و هو أن الاستثناء لما كان أصله الاتصال فالعدول عن الاتصال إلى الانفصال يشعر بأنه طلب استثناء المدح فلم يجده، فأتى بالذم بوجه أبلغ.

فقد تبين أن الضرب الأول يفيد بالوجهين، و الثانى يفيد من وجه واحد.

[الاستبعا]

@

[الاستبعا]

أى و تحقيق الضربين فى إفادة التأكيد من وجهين، أو من وجه واحد، «على قياس ما مر» فى تأكيد المدح بما يشبه الذم، فراجع.

بشيء آخر، كقوله (١) :

نهبت (٢) من الأعمار ما لو حويته

لهنت الدنيا بأنك خالد

مدحه بالتهايه فى الشجاعه [حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم [على وجه (٣) استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا و نظامها] إذ لا- تهنته لأحد بشيء لا- فائده فيه، قال على بن عيسى الرّبعى: [و فيه]، أى فى البيت وجهان آخران من المدح (٤) أحدهما [أنه (٥) أنه نهب الأعمار دون الأموال] كما هو مقتضى علو الهمة (٦) ، و ذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر، و الإعراض عن الأموال مع أنّ النهب بها أليق، و هم

أى كقول أبى الطّيب فى مدح سيف الدّوله:

أى أخذت على وجه القهر و الاختطاف «من الأعمار ما لو حويته»، أى لو اشتمل عليه عمرك «لهنت الدنيا»، أى لقليل للدنيا هنيئا لك «بأنك» فيها «خالد»،

و الشاهد فيه أنّ الشّاعر قد مدحه بالتهايه فى الشّجاعه إذا كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد فى الدنيا.

متعلّق بقوله: «مدحه»، و المراد من الوجه كون الدنيا مهنته بخلوده لو ورث أعمار المقتولين، و هذا الوجه استتبع، أى استلزم مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا و نظامها، حيث جعل الدنيا مهناً بخلوده، و لا معنى لتهنته أحد بشيء لا فائده منه.

و الحاصل إنّ الشّاعر لما مدحه بنهايه الشّجاعه، و جعل خلوده تهنأ به الدنيا كان مدحه على الوجه المذكور مستتبعا و مستلزما لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا و حسن نظامها، لأنّ المراد بتهنته الدنيا تهنته أهلها، فلو لم يكن للممدوح فائده لأهل الدنيا ما هنتوا ببقائه إذ لا تهنته لأحد لا فائده فيه

أى غير الاستتباع، فقول التفتازانى «قال على بن عيسى الرّبعى» إشاره إلى أنّ استخراج هذين الوجهين الآخرين ليس للخطيب كما هو ظاهر المتن، بل هو ناقل لذلك عن الرّبعى، ففيه إشاره إلى الاعتراض على الخطيب.

أى الممدوح.

و أنّ همته إنّما تتعلّق بمعانى الأمور دون الأموال، لأنّ الذى يميل للمال إنّما هو

يعتبرون ذلك في المحاورات و الخطايات و إن لم يعتبره أئمه الأصول (١) . [و]الثانى [أنه لم يكن ظالما فى قتلهم (٢)]و إلا لما كان للدنيا سرور بخلوده. [و منه]أى و من المعنوى: [الإدماج (٣)]يقال-أدمج الشيء فى ثوبه إذا لفه فيه [و هو أن يضمن كلام سيق لمعنى]مدحا كان أو غيره [معنى آخر]أو هو منصوب مفعول ثان ليضمن، و قد أسند إلى المفعول الأول [فهو] لشموله المدح و غيره [أعم من الاستتباع]لاختصاصه بالمدح [كقوله (٤) : اقلب فيه]أى فى ذلك الليل (٥)

ذو الهمه الدنيه، فالعدول عن الأموال إلى الأعمار إنما هو لعلو الهمه، و ذلك ممّا يمدح به.

فلا يفيد الحصر عندهم، لأنه لقب، و هو لا مفهوم له كقولك: على زيد حج.

أى قتل مقتوليه، لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا و أهلها، و ذلك لأنّ تهنئه الدنيا إنّما تهنئه لأهلها، فلو كان ظالما فى قتل من قتل لما كان لأهل الدنيا سرور بخلوده، بل يكون سرورها بهلاكه، و من المعلوم أنّ كونه غير ظالم مدح، فهم من التهنئه لاستلزامها إياه، فالمدح الأول لازم للمعنى الذى جعل أصلا، و هو النهايه فى الشجاعه.

و المدح الثانى: لازم للمعنى الذى جعل مستتبعا، و هو كونه سببا لصلاح الدنيا.

[الإدماج]

@

[الإدماج]

الإدماج فى اللغة بمعنى أدمج الشيء فى الثوب إذا لفّ فيه، و هو اصطلاحا «أن يضمن كلام»، أى أن يجعل المتكلم الكلام الذى سيق لمعنى مدحا كان ذلك المعنى أو غيره، معنى آخر، و هذا أعنى معنى آخر «منصوب مفعول ثان ليضمن و قد أسند»، «يضمن» إلى المفعول الأول، و هو قوله: كلام.

و الحاصل إنّ قوله: «يضمن» على صيغه المبني للمفعول، و النائب هو «كلام»، و قوله: «سيق لمعنى»، نعت ل «كلام»، و قوله: «معنى آخر» المفعول الثانى ل «يضمن» فهو منصوب به بعد أن رفع المفعول الأول بالنيابه، و قوله: معنى آخر أعم من أن يكون مدحا أو غيره، و فهم من قوله «يضمن» أنّ هذا المعنى الثانى يعنى المعنى الآخر يجب أن لا يكون مصرّحا به، و لا يكون فى الكلام إشعار بأنّه مسوق لأجله، و إلا لم يكن ذلك من الإدماج.

أى قول أبى الطيب.

عبر بالمضارع لدلالته على تكرّر تقليب الأجناف ليلا، و هو دليل على الشهر

[أجفاني كأني* أعدّ بها على الدهر الذنوبا، فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكايه من الدهر].

[و منه] أى من المعنوى: [التوجيه] أو يسمّى محتمل الضدين [و هو إيراد الكلام محتملا- لوجهين مختلفين] أى متباينين متضادين كالمدح و الذم مثلا، و لا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين (١) [كقول من قال لأعور: ليت عينيه سواء]، فإنه يحتمل تمنى صحه العين العوراء، فيكون دعاء له، و العكس فيكون دعاء عليه.

قال [السّيكاكى: و منه] أى و من التوجيه [متشابهات القرآن باعتبار] و هو احتمالها (٢) لوجهين مختلفين و تفارقه (٣) باعتبار آخر و هو عدم استواء الاحتمالين لأنّ أحد المعنيين فى المتشابهات قريب، و الآخر بعيد لما ذكره السّيكاكى نفسه من أنّ أكثر متشابهات القرآن من قبيل التوريه و الإيهام، و يجوز أن يكون وجه المفارقة هو أنّ المعنيين فى المتشابهات لا يجب تضادهما.

و الأجفان جمع جفن، كفلس، و هو غطاء العين من أعلى و أسفل. كأني فى حاله تقليبيها «أعدّ بها»، أى بالأجفان، أى بتحريكها و تقليبيها، فجعل أجفانه كالسيّبجه أو الأصابع يعدّ بها على الدهر «الذنوبا»، أى ذنوب الدهر التى فعلها معه من تفريقه بينه و بين الأحبه، و من عدم استقامه حاله، فليس المراد ذنوب الشاعر التى فعلها فى الدهر إذ لا معنى لعدّها على الدهر.

و أمّا الشاهد: «فإنه ضمن وصف الليل بالطول»، و هو المعنى المسوق له الكلام أولا، فأدمج فيه «الشكايه» من الدهر، فلو صرح بالشكايه أولا لم يكن ذلك من الإدماج.

[التوجيه]

@

[التوجيه]

كأن يقال: رأيت العين فى مقام يحتمل العين الجاربه و الباكيه مثلا على السواء، فإنه ليس من التوجيه، لأنّ المعنيين متغايرين، و لا تضادّ بينهما، و إنّما التوجيه «كقول من قال لأعور: ليت عينيه سواء»، فإنه يحتمل تمنى أن تصير العين العوراء صحيحه، فيكون مدحا و تمنى خيرا، و بالعكس فيكون ذمّا.

أى احتمال المتشابهات فى الجملة لوجهين مختلفين، فهذا الاعتبار تكون متشابهات القرآن من التوجيه.

أى و تفارق المتشابهات التوجيه باعتبار آخر، و هو عدم استواء الاحتمالين، يعنى لأنّ أحد المعنيين المتشابهين قريب، و هو غير مراد، و الآخر بعيد و هو المراد بالقرينه.

[و منه] أى و من المعنوى: [الهزل الذى يراد به الجدّ، كقوله:

إذا ما تميمى أتاك مفاخرا

فقل: عدّ عن ذا كيف أكلك للضبّ (١)]

[و منه] أى و من المعنوى: [تجاهل العارف، و هو كما سماه السيكاكى سوق المعلوم مساق (٢) غيره لنكته] أو قال: (٣) لا أحبّ تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى (٤)

و إنّما قلنا: إنّ المتشابهين منهما قريب و بعيد لما ذكر السيكاكى نفسه من أنّ أكثر متشابهات القرآن من قبيل التوريه و الإيهام، و معلوم أنّ التوريه التى هى الإيهام إنّما تتصوّر فى معنى قريب و بعيد، كما تقدّم، و يجوز أن يكون وجه المفارقة بين التوجيه و المتشابهات هو أن المعنيين فى المتشابهات لا يجب تضادّهما بخلاف التوجيه.

و كيف كان فالحقّ أنّ المتشابهات من التوريه لا من التوجيه لما سبق من اشتراط استواء الاحتمالين فيه، فإذا ثبت فى بعضها أنّه يحتمل الضدين على السواء كان من التوجيه.

[الهزل الذى يراد به الجدّ]

@

[الهزل الذى يراد به الجدّ]

و أمّا الشاهد: فهو أنّ قولك للتميمى وقت مفاخرته بحضورك: لا تفتخر، و قل لى كيف أكلك للضبّ، هزل ظاهر لكنك تريد به الجدّ، و هو ذمّ التميمى - بأكله الضبّ، و أنّه لا مفاخره مع ارتكابه أكل الضبّ العذى لا يرتكبه أشراف الناس، و علم من هذا أن الهزليّه باعتبار استعمال الكلام، و الجدّيّه باعتبار ما قصد منه.

[تجاهل العارف]

@

[تجاهل العارف]

المساق مصدر ميمي السوق، أى سوق المعلوم سوقا كسوق غيره، أى كسوق المجهول، و ذلك بأن يعبر عنه بما يدلّ على أنّه مجهول، و ذلك «لنكته»، أى لفائده، و هو متعلّق بتجاهل العارف، فلو عبّر عن المعلوم بعبارته المجهول لا لنكته كأن يقال: هل

زيد في الدار، حيث يعلم أنه في الدار، ولا نكته في الاستفهام، لم يكن لك من المحسنات بل يكون لغوا لا يليق بالبلغاء.

أى قال السكاكي أيضا «لا أحب تسميته. . .» .

كقوله تعالى: وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ يَا مُوسَى (١)، و تسميه الكلام المنسوب إلى الله تعالى بتجاهل العارف إساءة أدب، بخلاف تسميته بسوق المعلوم مساق غيره، فإنه أقرب إلى الأدب من الأول، وإن كان الغير فيها عبارته عن المجهول، لكن دلالتها عليه ليست بصريحه،

ص: ٣٥٦

١ - ١) سورة طه: ١٧.

[كالتوبيخ في قول الخارجيّ: أيا شجر الخابور] هو نهر من ديار بكر [ما لك مورقا]، أى ناضرا ذا ورق كأنك لم تجزع على ابن طريف. و المبالغه فى المدح، كقوله: (١)

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح

أم ابتسامتها بالمنظر (٢) الضّاحى

فتكون أستر. و أمّا النّكته فهى كالتوبيخ فى قول الخارجيّ هى ليلى بنت طريف ترثى أباها الوليد، حين قتله يزيد بن المزيّد الشّيبانى

أيا شجر الخابور مالك مورقا

كأنك لم تجزع على ابن طريف

قال فى معجم البلدان: الخابور اسم لنهر كبير بين رأس عين و الفرات من أرض الجزيرة، و قال فيه أيضا: ديار بكر، هى بلاد كبيره واسعه تنسب إلى بكر بن وائل.

و الشّاهد إنّ الشّاعره تعلم أنّ الشّجر لم يجزع على ابن طريف، لأنّ الجزع لا يكون إلّا من العاقل، لكنّها تجاهلت، فأظهرت أنّه من ذوى العقول، و أنّه يجزع عليه جزعا يوجب ذبوله، و أنّه لا يخرج ورقه، فاستعملت لفظ كأنّ الدّال على الشّكّ فى جزعه، و إذا كان الشّجر يوبخ على عدم الجزع فغيره أحرى بأن يكون موبخا.

فالتّجاهل هنا المؤدّى لتنزيل غير العالم منزله العالم، صار وسيله للتّوبيخ على كونه مورقا ناضرا لا ذابلا، و وسيله إلى ادّعاء أنّ ماآثره بلغت إلى حيث تعلم بها الجمادات، و لولا ذلك التّنزيل و الادّعاء لما حسن التّوبيخ.

أى قول البحترى:

أراد بالمنظر الوجه، و الضّاحى هو الظّاهر حسّا و معنى، فإنّه يعلم أنّ ليس إلّا ابتسامتها، فلما تجاهل و أظهر أنّه التّبس عليه الأمر، فلم يدر هل ذلك اللّمعان المشاهد من أسنانها عند الابتسام لمع برق سرى أم هو ضوء مصباح، أم هو ضوء ابتسامتها الكائنه فى منظرها الضّاحى.

أفاد التّجاهل المنزّل منزله الجهل غايه المدح، و أنّها بلغت إلى حيث يتحقّر فى الحاصل منها، و يلتبس المشاهد منها.

و أمّا الشّاهد: فهو أنّ البحترى تجاهل، و ادّعى أنّه التّبس عليه الأمر، و الدّليل على ذلك أنّه بالغ فى مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها و بين لمع البرق، و ضوء المصباح.

أى الظاهر [أو]المبالغة [فى الذّم كقوله: و ما أدرى و سوف إخال (١)]أى أظنّ، و كسر همزه المتكلم فيه هو الأفتح، و بنو أسد تقول: أخال، بالفتح، و هو القياس [أدري*أقوم آل حسين أم نساء]فيه دلالة على أنّ القوم هم الرجال خاصه. [و التّبدلّه،] أى و كالتّحير و التدهّش (٢) [فى الحبّ فى قوله: بالله يا ظبيّات القاع]أو هو المستوى (٣) من الأرض [قلن لنا*ليلاى منكنّ أم ليلى من البشر]أو فى إضافه ليلى إلى نفسه أوّلا و التّصريح باسمها (٤) ثانيا استلذاذ (٥)، و هذا أنموذج (٦) من نكت التّجاهل، و هى أكثر من أن يضبطها القلم.

تمام البيت:

و ما أدرى و سوف أخال أدرى

أقوم آل حصين أم نساء

و الشّاهد فى أنّه، أى زهير يعلم أنّ آل حصين رجال لكنّه تجاهل، و أظهر أنّه التبس عليه أمرهم فى الحال، و لو كان سيعلم فى المستقبل فلم يدر فى الحال هل هم رجال أم نساء، فتجاهله المنزل منزله الجهل فيه إظهار المبالغة فى ذمّهم بأنّهم بحيث يلتبسون بالنساء فى قلّه فائدتهم، فكان هذا التّجاهل إظهار لنهايه الذّمّ و أنّهم بمنزله النساء. هذا معنى المبالغة فى الذّمّ.

أى ذهاب العقل بسبب العشق، و بعبارة أخرى يتجاهل العارف للتّدلّه فى الحبّ، و ذلك كما فى قول الحسين بن عبد الله:

بالله يا ظبيّات القاع قلن لنا

ليلاى منكنّ أم ليلى من البشر

و الشّاهد فى أنّه يعلم أنّ ليلى من البشر، فتجاهلها و أظهر أنّه أدهشه الحبّ حتّى لا يدرى هل هى من الظّبيّات الوحشيّه أم من البشر؟! فلذلك سأل الظّبيّات عن حالها.

أى الأرض المستويه.

أى باسمها الظّاهر.

أى استلذاذ أكثر من عدم الإضافه، و من الإضمار.

و الأنموذج بالهمزه تصحيف، يعنى مع كونه تصحيفا جرى على الألسن، و إنّما قلنا: إنّها أنموذج من نكت التّجاهل، لأنّها أكثر من أن تضبط بالقلم.

[و منه] أى و من المعنوى: [القول (١) بالموجب، و هو ضربان: أحدهما أن تقع صفه فى كلام الغير (٢) كناية عن شىء أثبت له]، أى لذلك الشىء [حكم فتثبتها لغيره]،

فمنها التعريض، كما فى قوله تعالى: **وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ** (١) تعريضا بأنهم على الضلال.

و منها التحقير، كقوله المعروف: (ما هذا)، إشاره إلى أنه أحقر من أن يعرف.

و منها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفاده من تتبع تراكيب الشعراء أو غيرهم.

[القول بالموجب و هو ضربان]

@

[القول بالموجب و هو ضربان]

المراد بالقول الاعتراف، أى اعتراف المتكلم بما يوجه كلام المخاطب، و بعبارة أخرى: تسليم المتكلم دليل الخصم مع بقاء النزاع إمّا بإثبات مناط مقصوده فى شىء آخر، كما فى الضرب الأول و إمّا بحمل اللفظ فى كلامه على غير ما قصده، كما فى الضرب الثانى، و أمّا لفظ الموجب فهو بكسر الجيم، اسم فاعل، لأن المراد به كما يأتى غير ما قصده، كما فى الضرب الثانى، و يحتمل أن يكون بفتح الجيم اسم مفعول، فىكون المراد منه حينئذ القول بالحكم الذى أوجبه الضيفه، أو القول بالمعنى الآخر الذى يكون للفظ، فاتضح بما قدمنا قوله: «و هو ضربان: أحدهما أن تقع صفه فى كلام الغير» .

كالأعزىة، فإنّه صفه وقعت فى كلام المنافقين «كنايه عن شىء»، أى عن فريقهم «أثبت له»، أى لذلك الشىء، أى لفريقهم «حكم»، و المراد بالحكم فى الآيه الإخراج، «فتثبتها لغيره»، أى «فتثبت أنت فى كلامك تلك الضيفه»، أى الأعزىة «لغير ذلك الشىء»، أى لغير المنافقين، أى الله و رسوله و للمؤمنين «من غير أن تتعرض لثبوتها»، أى ثبوت الحكم، يعنى الإخراج «له»، أى للغير، أى الله و رسوله أو المؤمنين «أو نفيه»، أى نفى الحكم عنه، أى عن الغير، «أى من غير أن تتعرض لثبوت ذلك الحكم»، أى الإخراج «لذلك الغير»، أى لله و رسوله و المؤمنين أو لانتفائه عن ذلك الغير، أى عن الله و رسوله و المؤمنين.

فتحصّل ممّا بيناه أنه لو تعرضت فى كلامك للحكم إثباتا أو نفيًا، خرج الكلام عن القول بالموجب، مثلا: إذا قال خصمك القوى ليخرجنّ القوى من هذه المدرسة الطلاب الضعفاء، مريدا بالقوى نفسه مثبتا له حكم الإخراج، فلو أثبت لنفسك القوه، و لم تتعرض لحكم الإخراج بأن تقول ردّا عليه: أنا القوى، لأن الضعيف اعتماده على الله، كان كلامك حينئذ

ص: ٣٥٩

أى فتشبت أنت فى كلامك تلك الصِّفه لغير ذلك الشئ [من غير تعرّض لثبوته له]، أى لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير [أو نفيه عنه نحو: يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ (١)(١)].

فالأعزّ صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذلّ كناية عن المؤمنين، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله تعالى فى الرّد عليهم صفة العزّه لغير فريقهم، وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرّض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الإخراج للموصوفين بالعزّه أعنى الله تعالى ورسوله والمؤمنين، ولا لنفيه عنهم.

[والتّانى (٢) حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده] حال كونه خلاف مراده [مما يحتمله] ذلك اللفظ [بذكر (٣) متعلّقه]،

من القول بالموجب، وإن قلت: أنا القوى، وسوف أخرجك من المدرسه بعون الله تعالى لم يكن من القول بالموجب.

فالشاهد فى الآيه المباركه هو أنّ الأعزّ صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذلّ هو أيضا صفة وقعت كناية عن المؤمنين، فأثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالأعزّ حكما، وهو الإخراج فأثبت الله تعالى فى الرّد صفة العزّه لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرّض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الإخراج للموصوفين بالعزّه، ولا لنفيه عنهم، إذ قد تقدّم أنّا أنه لو تعرّض لذلك لم يكن من القول بالموجب.

أى الضّرب التّانى من القول بالموجب «حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده» مما يحتمله احتمالا حقيقيا أو مجازيا، فلو كان اللفظ غير صالح للمعنى الذى هو خلاف مراده كان الحمل عليه عبثا لا بديعا محسنا للكلام.

متعلّق بالحمل، والباء فيه للسببية، أى بسبب أن يذكر متعلّق ذلك اللفظ، والمراد من المتعلّق على ما يظهر من مساق كلامهم مطلق ما يناسب المعنى المحمول عليه، لا خصوص لمتعلّق الاصطلاحى، مما تقدّم فى بحث متعلّقات الفعل.

ص: ٣٦٠

أى إنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ [كقوله:

قلت ثقلت (١) إذ أتيت مرارا

قال ثقلت كاهلى (٢) بالأيدى (٣)]

لفظ--ثقلت-وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤونه، فحمله على تثقيل عاتقه بالأيدى و المنن، بأن ذكر متعلقه (٤) ، أعنى قوله: كاهلى بالأيدى. [و منه]أى و من المعنوى: [الاطراد (٥) و هو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره و]أسماء [آبائه (٦) على ترتيب الولاده (٧) من غير تكلف]فى السبك [كقوله:

إن يقتلوك فقد ثللت (٨) عروشهم

بعتيه بن الحارث بن شهاب

يقال للقوم إذا ذهب عزهم و تضعض حالهم قد ثلّ عرشهم يعنى إن تبجحوا (٩)

بتشديد القاف و ضم التاء إذا أتيت مرارا.

ما بين الكتفين.

المنن و النعم، و حاصل معنى البيت: أنّ الشاعر يقول لمخاطبه: ثقلت عليك، و حملتك المشقه بإتيانى إليك مرارا، فقال له المخاطب: صدقت فى كونك ثقلت علىّ، و لكن ثقلت كاهلى بالمنن.

و الشاهد فى أنه قد حمل المخاطب لفظ «ثقلت» على خلاف مراد الشاعر، أى على تثقيل عاتقه، أى كتفه.

و هو المفعول مع المجرور، أعنى كاهلى بالأيدى.

[الاطراد]

@

[الاطراد]

أى النوع المسمى بالاطراد، و هو فى الأصل تتابع أجزاء الماء و إطرادها، نقل للكلام السلس المنسبك السبك الحسن، فصارت أجزاءه فى حسن تتبعها و عدم تكلفها، كأجزاء الماء فى اطرادها، و لذا قال فى تعريفه: «و هو أن تأتي بأسماء الممدوح» .

و المراد هنا بالأسماء اثنان فما فوق بدليل المثال.

أى يؤتى بأسماء الآباء على ترتيب الولاده، بذكر الأب، ثم الأب، ثم كذلك.

هو بقاء الخطاب، أى أهلكت، يقال: ثلّهم، إذا أهلكهم، و العروش جمع عرش، يطلق على المقرّ «بعتيه» أى بقتل عتيه.

أى أن يفتخروا.

ص: ٣٦١

بقتلك و فرحوا به فقد أثرت في عزهم، و هدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم (١) . فإن قيل: هذا (٢) من تتابع الإضافات، فكيف يعدّ من المحسنات؟ قلنا: قد تقرّر أنّ تتابع الإضافات إذا سلم من الاستكراه ملح و لطف، و البيت من هذا القبيل، كقوله عليه السّلام: الكريم ابن الكريم ابن الكريم-الحديث، هذا تمام ما ذكر من الضّرب المعنوي.

المحسنات اللفظية

[و أمّا] الضّرب [اللفظي] من الوجوه المحسنة للكلام [فمنه: الجناس (٣) بين اللفظين، و هو تشابههما في اللفظ (٤)] أي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو: أسد و سبع، أو في مجرّد العدد، نحو: ضرب و علم، أو في مجرّد الوزن، نحو: ضرب و قتل، [و التّيام من] أي من الجناس [أن يتّفقا] أي اللفظان [في أنواع الحروف] فكلّ من الحروف التسعة و العشرين (٥) نوع، و بهذا (٦) يخرج نحو يفرح و يمرح [و] في

و هو عتيبه بن الحارث.

و حاصل الإشكال: أنّ هذا البيت من تتابع الإضافات، و هو مخلّ بالفصاحه، كما تقدّم في أول الكتاب، فكيف يعدّ من البديع؟!

لأنّنا نقول: إنّما يخلّ بالفصاحه إذا كان فيه ثقل و استكراه، و أمّا إن سلم من الثقل و الاستكراه فهو حسن و لطف، و البيت من هذا القبيل مع أنّه ليس فيه إلّا إضافتان، و كيف يخلّ بالفصاحه إذا سلم من الثقل، كما في الحديث الشّريف. و هو قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، فإنّه غايه في الحسن و السّلاسه.

هذا تمام الكلام في المحسنات المعنويّه للكلام.

[المحسنات اللفظية]

@

[المحسنات اللفظية]

إشاره

أي النّوع المسمّى بالجناس، و هو في الأصل مصدر جانس كقاتل قتالا.

أي فقط.

كالألف و الباء و التّاء إلى الآخر، نوع آخر من أنواع الحروف.

[الجناس التام، و هو على أقسام]

[الجناس التام، و هو على أقسام]**إشاره**

أى باسـتراتـ الـاتـفـاق فى أنـواع الحـروف الـمـوجـودـه فى الـلـفـظـين «يـخـرج» عـن الـجـنـاس الـتـام «نـحو يـفـرح و يـمـرح» ، لأنـهـما قـد اـخـتـلـفا فى الـمـيم و الـفـاء فـلـيس بـيـنـهـما جـنـاس تـام.

ص: ٣٦٢

[أعدادها]، و به يخرج نحو الساق و المساق، [و] في [هيئاتها]، و به يخرج نحو البرد و البرد، فإنَّ هيئه الكلمه هي كيفيه حاصله لها باعتبار الحركات و السكّنات (١)

فبحو ضرب و قتل، على هيئه واحده مع اختلاف الحروف، بخلاف ضرب و ضرب، مبتين للفاعل و المفعول، فإنَّهما على هيئتين مع اتّحاد الحروف. [و] في [ترتيبها] أى تقديم بعض الحروف على بعض و تأخيره عنه (٢)، و به (٣) يخرج نحو: الفتح و الحذف، [فإن كانا] أى اللفظان متّفقان في جميع ما ذكر [من نوع] واحد من أنواع الكلمه [كاسمين] أو فعلين أو حرفين [يسمى مماثلاً] جريا على اصطلاح المتكلمين، من أن التماثل هو الاتّحاد في النوع، [نحو: وَ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ (١)] أى القيامه يُقسَمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ (٤)] من ساعات الأيام،

[المماثل]

الأولى بل الواجب أن يقول: فإنَّ هيئه الحروف كيفيه حاصله لها باعتبار حركاتها و سكّناتها، و تقديم بعضها على بعض، و لا يعتبر في هيئه الحروف حركه الحرف الأخير، و لا- سكونه، لأنَّ الحرف الأخير عرضه للتغيّر، إذ هو محلّ الإعراب و الوقف، فلا يشترط اتّفاق الكلمتين في هيئه الحرف الأخير.

و بعبارة أخرى يكون المقدّم و المؤخّر في أحد اللفظين هو المقدّم و المؤخّر في الآخر.

أى باشرط اتّفاق اللفظين في الترتيب «يخرج نحو الفتح و الحذف»، و ذلك واضح، و لا يحتاج إلى البيان، فقد ظهر من جميع ما تقدّم أنّ الجنس التام يشترط فيه شروط أربعة: و هى الاتّفاق في أنواع الحروف، و الاتّفاق في أعدادها، و الاتّفاق في هيئتها، و الاتّفاق في ترتيبها.

وجه الحسن في هذا القسم، أعنى التام حسن الإفاده، مع أنّ صورته صورته الإعادته، و ظاهر الإعادته أنّها تكرار، و قد تقدّم في أول الكتاب أنّ التكرار محلّ بالفصاحه، و المقام ليس منه إلاّ في الصوره، فحسن لما فيه من حسن الإفاده.

في الدنيا «غير ساعه»، أى وقتا يسيرا «من ساعات الأيام» الدنيويّه، و الساعه اصطلاحا: هي جزء من أربعة و عشرين جزء يتجزأ بها زمان الليل و النهار، فيكون ليل منها اثني عشر، و للنهار مثلها عددا، و تختلف كلّ منهما طولا و قصرا، باعتبار طول كلّ من الليل و النهار و قصره، فيدخل في الطول ساعات أحدهما ما خرج من ساعات الآخر، و هو إيلاج أحدهما

ص: ٣٤٣

[وإن كانا (١) من نوعين] اسم و فعل، أو اسم و حرف، أو فعل و حرف [سَمِيَ مستوفى، كقوله (٢) :

ما مات من كرم الزمان فإنه

يحيى لدى يحيى بن عبد الله (٣)

لأنه كريم يحيى اسم الكرم.

في الآخر المشار إليه، بقوله: يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَ يُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ (١).

و الشاهد في أن الساعه الأولى و الثانيه في الآيه قد اتفقتا في نوع الاسميه، و في جميع الأوجه السابقه، إذ لا عبره بلام التعريف، فكان الجنس بينهما متماثلا.

أى و إن كان اللفظان المتفقان فيما ذكر، أى فى أنواع الحروف، و فى أعدادها و هيئاتها و فى ترتيبها، من نوعين يسمى الجنس التام مستوفى، و ذلك لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر، و إن اختلفا فى النوع.

[المستوفى]

@

[المستوفى]

أى كقول أبى تمام فى مدح يحيى بن عبد الله البرمكى:

و حاصل المعنى أن ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى، فصار كالميت فى عدم ظهوره، فإن ذلك الميت يحيى، أى يظهر و يتجدد عند يحيى بن عبد الله، يعنى أن كل ما اندرس فإنه يظهر و يتجدد عند هذا الممدوح فقد أطلق الموت على الذهاب و الاندراس مجازا.

و محلّ الشاهد قوله:

فإنه يحيى لدى يحيى، فإنّ الأول فعل، و الثانى اسم رجل، فهذا مثال للاسم و الفعل. و أمّا الجنس بين اسم و حرف فهو نحو: ربّ رجل شرب، ربّ رجل آخر، فربّ الأولى حرف جزّ، و الثانيه اسم العصير المعلوم.

و بين حرف و فعل نحو:

على زيد على قومه، أى ارتفع عليهم، فعلى الأولى فعل، و الثانيه حرف جزّ.

١-١) سورة الحج: ٦١، و سورة لقمان: ٢٩، سورة فاطر: ١٣، و سورة الحديد: ٦.

[و أيضا] للجناس التام تقسيم آخر، و هو أنه [إن كان أحد لفظيه (١) مركباً] و الآخر مفرداً [سُمي جناس التركيب] أو حينئذ [فإن اتفقا]، أى اللفظان المفرد و المركب، [فى الخطّ (٢) خصّ هذا النوع من جناس التركيب [باسم المتشابه] [الاتفاق اللفظين فى الكتابه، [كقوله (٣) : إذا ملكك لم يكن ذا هبه] أى صاحب هبه و عطاء [فدعه]، أى اتركه، [فدولته ذاهبه]، أى غير باقيه. [و إلا-] أى و إن لم يتفق اللفظان المفرد و المركب فى الخطّ [خصّ هذا النوع من جناس التركيب [باسم المفروق] [لافتراق اللفظين فى صورته الكتابه [كقوله (٤) :

كلّكم قد أخذ الجام و لا جام لنا

ما الذى ضرّ مدير الجام لو جاملنا]

أى عاملنا بالجميل (٥) ، هذا إذا لم يكن اللفظ المركب مركباً من كلمه و بعض

[تقسيم آخر للجناس التام]

اشاره

أى لفظى التّجنيس التام مركباً من كلمتين، أو من كلمه و جزء كلمه، كما سيأتى بيان ذلك.

أى اتّفقا فى الخطّ زائدا على ما ذكر، و ذلك بأن يكون ما يشاهد من هيئه مرسوم المركب، مثل ما يشاهد من مرسوم المفرد، خصّ هذا النوع من جناس التركيب «باسم المتشابه»، و ذلك لتشابه اللفظين فى الكتابه.

أى قول أبى الفتح البستى المنسوب إلى بست، بلد بسجستان.

و الشّاهد فى ذا هبه الأولى و الثّانيه، فالأولى مركب من ذا بمعنى صاحب و هبه، بمعنى عطاء، و الثّانيه مفرد، إذ هو اسم فاعل المؤنث من ذهب، و كتابتهما متّفقه فى الصّوره، فالجناس بينهما متشابه.

أى قول أبى الفتح البستى:

أى أنّه لا ضرر عليه فى معاملتنا بالجميل، و الاستفهام فى قوله: «ما الذى...»، إنكارى فيه عتاب على الحاضرين فى المجلس، و تحسّر على حرمانه من الشّرب.

و أمّا الشّاهد: فاللفظ الأوّل من المتجانسين، و هو جام لنا مركب من اسم لا و خبرها، و هو المجرور مع حرف الجرّ، و الثّاني مركب من فعل و مفعول، لكن عدّوا الضّمير المنصوب المتّصل، كما بيّن فى علم الصّيرف، بمنزله جزء الكلمه، فصار المجموع فى حكم المفرد، و لذلك صحّ التّمثيل به لمفرد و مركب، و إلاّ كانا مركبين.

كلمه، و إلاّ خصّ باسم المرفوّ (١) كقولك: أهذا مصاب أم طعم صاب [و إن اختلفا (٢)] عطف (٣) على قوله: و التّيام منه أن يتّفقا،

أخذنا من قولك: رفا الثّوب إذا جمع ما تقطّع منه بالخياطه، فكأنّه رفئ ببعض الكلمه، فأخذنا الميم من طعم و رّفانا بها صاب، فصارت مصاب. المصاب قصب السّكر، و الصّاب عصاره شجر مرّ.

و الشّاهد: في أن اللفظ الأوّل من لفظي التّجنيس مركّب من صاب و من ميم في طعم، بخلاف الثّاني منهما فإنّه مفرد، و هما غير متّفقين في الخطّ.

و وجه حسن الجناس التّام مطلقا إنّ صورته صورته الإعادته، و هو في الحقيقه للإفاده.

حاصله: أنّ ما تقدّم فيما إذا كان اللفظان متّفقين في أنواع الحروف، و عددها، و هيئتها، و ترتيبها، فإن يكونا متّفقين في ذلك فهو أربعه أقسام، لأنّ عدم الاتّفاق في ذلك إمّا أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف فقطّ مع الاتّفاق في الثّلاثه الأخر، أو في عددها فقطّ كذلك، أو في هيئتها فقطّ كذلك، أو في ترتيبها فقطّ كذلك، و يختصّ كلّ قسم منها باسم، يأتي بيانه في المتن.

و إنّما قيدنا الاختلاف بواحد من الأمور الأربعه المذكوره مع الاتّفاق في الثّلاثه الأخر، لأنّهما لو اختلفا في اثنين من ذلك المذكور من الأمور الأربعه، أو أكثر، يعني في الثّلاثه فقطّ، حتّى لم يبق الاتّفاق إلاّ في النوع و العدد دون الهيئه و التّرتيب كبرح بمعنى ذهب، و ربح مثلاّ أو في النوع و الهيئه دون العدد و التّرتيب، كقبر و رقبه، أو في النوع و التّرتيب دون العدد و الهيئه، كرجم و رجيم، أو في العدد و الهيئه دون النوع و التّرتيب، كرحم و حمق، أو في العدد و التّرتيب دون النوع و الهيئه، كضرب و شرف، أو في التّرتيب و الهيئه دون النوع و العدد، كاستمدّ بتشديد الدّال، و مرّ بتشديد الرّاء.

فهذه الصّور السّت كلّها فيما كان الاختلاف في اثنين من الأمور الأربعه لم تعد تلك الصّور من باب التّجنيس لبعده التّشابه بينهما.

أى فهو من قبيل عطف الجملة الفعليه الشرطيّه على جملة اسميه، لأنّها في تأويل الشرطيّه المناسبه لهذه، إذ كأنّه يقول: إن اتّفق اللفظان في جميع الأوجه السّابقه فهو التّام، فيناسب أن يقال هنا: و إن اختلفا. . .

أو على (١) محذوف، أى هذا إن اتفقا، وإن اختلف لفظا المتجانسين [فى هيئات الحروف فقط] أى و اتفقا فى النوع و العدد و الترتيب [يسمى] التّجنيس [محرفا] لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئه الأخرى، و الاختلاف قد يكون بالحركه.

[كقولهم: جبّه (٢) البرد جتّه البرد] يعنى لفظ البرد بالضّم و الفتح، [و نحوه (٣)]، فى أن الاختلاف فى الهيئه فقط قولهم: [الجاهل إما مفرط أو مفرّط (٤)] لأنّ الحرف المشدّد لما كان يرتفع اللسان عنهما (٥) دفعه واحده كحرف واحد عدّ حرفا واحدا، و جعل التّجنيس ممّا الاختلاف فيه فى الهيئه فقط.

و لذا قال: [و الحرف المشدّد] فى هذا الباب [فى حكم المخفّف]، و اختلاف الهيئه فى -مفرط و مفرّط- باعتبار أنّ الفاء من أحدهما ساكن و من الآخر مفتوح.

[المحرّف]

أى فيكون من عطف جمله فعلية على فعلية.

أى الجبّه المأخوذه من البرد، أى الصّوف «جتّه البرد»، أى وقايه البرد.

و محلّ الشّاهد: البرد و البرد، فإنّهما مختلفان فى هيئه الحروف بسبب الاختلاف فى حركه الباء، لأنّها فى الأوّل ضمّه، و فى الثّانى فتحه، و أمّا لفظا الجبّه و الجتّه فمن التّجنيس اللاحق لا المحرّف.

أى نحو قولهم: جبّه البرد و جتّه البرد فى كونه من التّجنيس المحرّف، لكون الاختلاف فى الهيئه قولهم: (الجاهل إما مفرط أو مفرّط).

و الفاء فى الأوّل مفرط المخفّف ساكنه، و فى الثّانى و هو مفرّط المشدّد مفتوحه.

ضمير «عنهما» راجع إلى الحرف المشدّد، و إنّما ثنى باعتبار أنّ المشدّد بمنزله الحرفين، و كيف كان فلما كانت هيئه اللسان و الضّم فى النطق بالحرف المشدّد ليست كهيئتها فى النطق بحرفين منفكّين، عدّ الحرف المشدّد حرفا واحدا، و جعل الاختلاف منحصرًا باختلاف الهيئتين مع الاتّفاق فى نوع الحروف و عددها و ترتيبها، فمفرط و مفرّط من ناحيه هذه الأمور الثلاثة متفقان، و جهه اختلافهما فى الهيئه فقط، فإنّ الفاء فى مفرط المخفّف ساكنه، و من مفرّط المشدّد مفتوحه، لأنّهما فى الكتابه شىء واحد، و أنّ المشدّد يرتفع اللسان عنهما دفعه واحده، و لهذا جعل من التّجنيس الذى لم يقع الاختلاف إلّا فى الهيئه لا فى العدد.

[و]قد يكون الاختلاف بالحركة و السكون جميعا [كقولهم: البدعه شرك الشرك (١)]، فإنَّ الشَّين من الأوَّل مفتوح، و من الثَّانى مكسور، و الرِّاء من الأوَّل مفتوح، و من الثَّانى ساكن.

[و إن اختلفا] أى لفظا المتجانسين [فى أعدادها] أى أعداد الحروف، بأن يكون فى أحد اللَّفْظين حرف زائد أو أكثر إذا سقط حصل الجنس التام [سَمَى الجنس ناقصا] بنقصان أحد اللَّفْظين عن الآخر.

[و ذلك] الاختلاف [إمّا بحرف] واحد [فى الأوَّل مثل: وَ اِتَّفَقَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ]

فاجتمع فيه اختلافان: أحدهما الاختلاف فى الحركة، فإنَّ الشَّين فى الأوَّل يعنى شرك مفتوح، و من الثَّانى يعنى الشَّرْك مكسور، و الثَّانى أن الرِّاء فى الأوَّل مفتوح، و من الثَّانى ساكن.

فتحصِّل على مجموع ما أوضحناه: أن الاختلاف فى الأوَّل أعنى جبه البرد جنه البرد بالحركتين، و فى الثَّانى أعنى مفرط و مفرط، الحركة و السَّكون فى الثَّالث اجتمع الأمران، ثمَّ إنَّ البدعه عباره عن إدخال ما ليس من الدِّين، أو لم يعلم أنه من الدِّين فى الدِّين، و بعباره أخرى الحدث فى الدِّين بعد كماله، فيقولون فى مقام التَّحذير من ذلك.

البدعه شرك الشَّرْك الأوَّل، معناه شبكه الصَّياد، و الثَّانى بكسر الشَّين و سكون الرِّاء، هو الكفر بالله، و حاصل المعنى أن اتَّخاذ البدعه ديدنا و عاده يؤدِّى إلى الوقوع فى الكفر بالله تعالى، كما أن نصب الشَّبكه للصَّيد يؤدِّى عاده لوقوع الصَّيد فيها، هذا تمام الكلام فى القسم الأوَّل من الأقسام الأربعة.

و أما القسم الثَّانى فهو ما ذكره بقوله:

«و إن اختلفا فى أعدادها»، أى و إن اختلف لفظا المتجانسين فى أعداد الحروف، بأن يكون حرف أحدهما أكثر من الآخر، بحيث إذا حذف الزَّائد اتَّفقا فى النُّوع و الهيئه و التَّرتيب، فحينئذ سَمَى الجنس ناقصا لنقصان أحد اللَّفْظين عن الآخر، و هو سَتّه أقسام، لأنَّ الحرف الزَّائد إمّا حرف واحد أو أكثر، و على التَّقديرين فالزَّائد إمّا فى الأوَّل، أو فى الوسط، أو فى الأخير فيحصل من ضرب الاثنين فى الثَّلاثه سَتّه.

إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ (٣٠) (١) (١)، بزيادة الميم.

[أو فى الوسط نحو-جدى جهدى (٢)] بزيادة الهاء، وقد سبق أنّ المشدّد فى حكم المخفّف.

[أو فى الآخر كقوله (٣): يمدّون من أيد عواصم] بزيادة الميم، ولا-اعتبار بالتّنين (٤)، وقوله: من أيد، فى موضع مفعول-يمدّون-على زياده-من-كما هو مذهب الأخفش (٥).

أو على كونها للتّبعض كما فى قولهم-هزّ من عطفه و حرّك من نشاطه (٦) أو على أنّه صفة محذوف،

فالميم فى المساق زيد أوّلا، والباقى تجانس لمجموع المقابل.

الجدّ بفتح الجيم، الغنى و الحظ، و إما الجدّ الّذى هو أبو الأب، فليس بمراد هنا، و الجهد بفتحها المشقّه و التعب، و التّركيب يحتمل وجهين:

أحدهما أن يكون المعنى أنّ حظّى و غناى من الدّنيا مجرد إتعاب النّفس فى المكاسب من غير وصول إليها، و يكن تشكّيا و إخبارا بأنّه لا يحصل من سعيه على طائل.

و الآخر أن يكون المعنى أنّ حظّى من الدّنيا، و غناى فيهما هو بمشقتى و جهدى لا بالوراثه عن الأب و الجدّ، و يكون إخبارا عن السّعى.

أى قول أبى تّمّام.

أى فى عواصم و ذلك لأنّه فى حكم الانفصال أو بصدد الزّوال بسبب التّوقّف أو الإضافه «يمدّون» أى يريدون أو يجرّون.

حيث جوّز زياده «من» فى الإثبات خلافا لجمهور النّحويين حيث جوّزوا زيادتها فى النّفى دون الإثبات.

أى هزّ بعض العطف، لأنّ العطف الشّق، و العضو المهزوز منه الكتف مثلا، و حرّك بعض الأعضاء الّتى يظهر بتحريكها نشاطه، و هزّ العطف كناية عن السّرور، لأنّ المسرور يهترّ فصارت الهزّه ملزومه للسّرور، و كذا تحريك النّشاط.

ص: ٣٦٩

أى يمدّون سواعد من أيد (١) عواصم، جمع عاصيه (٢) من عصاه، ضربه بالعصا، و عواصم من عصمه حفظه و حماه. -

و تمامه: تصول (٣) بأسياف قواض (٤) قواضب (٥) ، أى يمدّون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمه بالقتل قاطعه.

[و ربّما سمّي] هذا القسم الذى تكون الزيادة فيه فى الآخر [مطّرفا] (٦) .

أى كائنه من أيد، فمن للتبعض، فكأنه قيل: يمدّون السواعد التى على بعض الإيد.

مأخوذ من عصاه، و هو فى الأصل بمعنى «ضربه بالعصا»، و المراد هنا ضربه بالسيف، و قيل مأخوذ من العصيان، و هو خلاف الطاعة، فالمعنى أنّ تلك الأيدى عاصيه للأعداء، و المراد توصيف تلك الأيدى بالشده و القوه، لأنها لقوتها عاصيه لا تطيع من أراد منعها من البطش على الأعداء.

و أمّا للأصدقاء فهى «عواصم» مأخوذ من «عصمه» بمعنى «حفظه و حماه»، فحاصل المعنى أنّ الممدوحين يمدّون للضرب يوم الحرب، أى ضاربات للأعداء، و حاميات للأولياء.

و الشاهد: فى زياده حرف فى الآخر، أعنى «عواصم» .

«تصول» من الصّوله، بمعنى الشّجاعه و الهجوم على الأعداء.

جمع قاضيه مأخوذ (من قضا عليه) ، أى حكم عليه، يعنى أنّ تلك الأيدى حاكمت على الأعداء بالهلاك و الدمار.

جمع قاضيه مأخوذ (من قضبه) ، أى قطعه، يعنى أنّ تلك الأيدى قاطعه لرقاب الأعداء، و الشاهد فى زياده الباء فى آخر قواضب.

[المطّرف]

@

[المطّرف]

أى سمّي هذا القسم مطرفا أيضا، كما سمّي ناقصا، و إنّما يسمّى بذلك لتطّرف الزيادة فيه، أى لكونها فى الطّرف، أى فى الآخر.

و وجه حسنه أنه يوهم قبل ورود آخر الكلمه، كالميم من عواصم، أو الباء من قواضب، أنّها أى الكلمه أى عواصم و قواض، هى نفس الكلمه التى مضت، و إنّما أتى بها تأكيدا لفظيا للأولى، حتّى إذا تمكّن آخرها، أى الميم من عواصم، و الباء من قواضب، فى نفسك و وعاء سمعك، انصرف عنك ذلك التّوهم، فتعرف أنّها ليست تأكيدا للأولى، بل هى كلمه أخرى أتى بها لمعنى آخر، و حصل لك فائده بعد اليأس من تلك الفائده، فهى كنعمه غير مرتقبه.

و إما بأكثر]من حرف واحد (١) و هو عطف على قوله: إمّا بحرف، و لم يذكر من هذا الضرب إلا ما تكون الزيادة في الآخر، [كقولها (٢)]أى الخنساء، [إنّ البكاء هو الشفاء من الجوى]أى حرقة القلب [بين الجوانح]بزيادة النون و الحاء. -

[و ربّما سمى هذا]النوع [مذيلا (٣) ، و إن اختلفا]، أى لفظا المتجانسين [فى أنواعها]، أى أنواع الحروف [فيشترط أن لا يقع]الاختلاف [بأكثر من حرف]واحد، و إلا لبعد بينهما التّشابه (٤) و لم يبق التّجانس، كلفظى نصر و نكل.

[ثمّ الحرفان]اللذان وقع بينهما الاختلاف [إن كانا متقاربين]فى المخرج (٥) [سمى]الجناس [مضارعا، و هو]ثلاثة أضرب: لأنّ الحرف الأجنبي (٦) [أمّا فى الأوّل (٧)

[المذيل، المضارع]

قوله: «و إما بأكثر» عطف على قوله: «إمّا بحرف واحد» .

أى قول الشّاعره، و هى الخنساء أخت صخر فى ردّ كلام من لامها على البكاء عليه، «إن البكاء هو الشفاء*من الجوى» ، و هو حرقة القلب الكائن «بين الجوانح» ، جمع جانحه، و هى ضلع الصّدر.

و الشّاهد:

أنّ الجوانح زيد فيه ما يماثل الجوى منه النون و الحاء، و إذا أسقطت النون و الحاء صار الباقي مساويا للجوى، فكان من التّجنيس النّاقص.

لأنّ الزيادة كانت فى آخره كالذيل.

فيخرجان عن التّجانس «كلفظى نصر و نكل» فيما كان الحرف المشترك فيه فى الأوّل.

بأن كان حلقين أو شفويين، أو من الثّنايا العليا، فالمراد من التّقارب الاتّحاد فى المخرج.

أى المخالف لمقابله.

أى فى أول اللفظين.

ص: ٣٧١

كنحو بينى و بين كنى (١) ليل دامس (٢) ، و طريق طامس (٣) .

أو فى الوسط (٤) نحو: وَ هُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَ يَنْأَوْنَ عَنْهُ (١).

أو فى الآخر (٥) نحو: الخيل معقود بنواصيها الخير (٦)، و لا يخفى تقارب الدال و الطاء، و كذا الهمزة و الهاء، و كذا اللام و الزاء.

[و إلا-أى و إن لم يكن الحرفان متقاربين] سَمَى لاحقاً، و هو أيضا إما فى الأول نحو: وَيَلُّ لِكُلِّ هَمْزِهِ لَمْزِهِ (٢)، الهمز الكسر (٧) ، و اللمز الطعن، و شاع استعمالهما فى الكسر من أعراض الناس و الطعن فيها،

معنى الكنى فى الأصل السُّتر، و المراد هنا البيت أو المنزل، يعنى بينى و بين منزلى أو بيتى، و ليل دامس.

-الدامس شديد الظلمه.

الطامس الدائر مطموس العلامات، الذى لا يتبين فيه أثر يهتدى به.

و الشاهد فيه: أنّ الدال فى دامس، و الطاء فى طامس حرفان مختلفان، إلاّ أنّهما متقاربان فى المخرج، لأنّ مخرج كل واحد منهما اللسان مع أصل الأسنان، و قد وقعا فى أول اللفظين.

أى فى وسط اللفظين المتجانسين، نحو قوله تعالى: وَ هُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَ يَنْأَوْنَ عَنْهُ.

و الشاهد فى: «ينهون و ينأون» فإنّ الهمزة و الهاء حرفان مختلفان، إلاّ أنّهما متقاربان فى المخرج، إذ كلّ منهما من حرف الحلق، و قد وقعا فى الوسط.

أى فى آخر اللفظين.

إلى يوم القيامة، و الشاهد: فى اللام من الخيل، و الزاء من الخير، فإنّهما حرفان مختلفان، إلاّ أنّهما متقاربان فى المخرج، لأنّ مخرج كلّ منهما الحنك و اللسان، و قد وقعا فى آخر اللفظين المتجانسين.

[اللاحق]

@

[اللاحق]

قال فى الكشاف الهمز الكسر، و اللمز الطعن، و حاصله: إن همزه مأخوذه من الهمز، و هو الكسر، و كذا اللمزه مأخوذه من اللمز،

بمعنى الطّعن، أى فى المحسوسات و غيرها، ثمّ شاع استعمال الهمز فى الكسر فى أعراض النّاس، و كسر العرض هتكه، و إبطاله بإلحاق العيب بصاحبه، كما شاع استعمال اللّمز فى الطّعن فى الأعراض بأن يلحق العيب بصاحبها.

ص: ٣٧٢

١-١) سورة الأنعام: ٢٦.

٢-٢) سورة الهمزة: ١.

و بناء فعله (١) يدلّ على الاعتياد (٢) [أو في الوسط نحو: **ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ**]. (١)(٣).

و في عدم تقارب الفاء و الميم نظر (٤) ، فإنّهما شفويّتان، و إن أريد بالتقارب أن تكون بحيث تدغم إحداهما في الأخرى،
و الشاهد:

في «همزه و لمزه» فإنّ بينهما جناسا لاحقا، لأنّ الهاء و اللام متباينان و متباعدان في المخرج، لأنّ الهاء من أقصى الحلق، و اللام من طرف اللسان، و وقعا في أول اللفظين المتجانسين.

أى بضم الفاء و فتح العين.

فلا يقال: فلان ضحكه و لا لعبه، إلّا لمن كان ملازما لذلك بحيث صار عادة له، لا لمن وقع منه ذلك في الجملة.

فتفرحون و تمرحون بينهما جناس الإلحاق، لاتّحاد نوع حروفهما إلا الميم و الفاء و هما غير متقاربين في المخرج.

لأنّ التقارب في المخرج موجود بين الفاء و الميم، إذ هما شفويّتان معا إلّا أنّ الفاء من طرف الأسنان العليا مع باطن الشّفه السفلى، و الميم من باطن الشّففتين، و لا يخرجهما ذلك عن كونهما شفويّتين، و قد يجاب بأنّ جناس التقارب لا يكفي حتّى يوجد نوع خاص منه، كأن يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما، و هنا افرق الموضوعان لما علمت فالأولى لهذا البحث أن يمثّل بنحو قوله تعالى: **وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَلِكَ لَشَهِيدٌ (٧) وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ (٢)**، لأنّ الدال و الهاء متباعدتان مخرجا، إذ الأولى من اللسان مع أصول الأسنان، و الثاني من الحلق.

ص: ٣٧٣

١-١ (١) سورة الغافر: ٧٥.

١-٢ (٢) سورة العاديات: ٧ و ٨.

فالهاء و الهمزة (١) ليستا كذلك [أو في الآخر نحو: وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ (١) (٢)].

و إن اختلفا [أي لفظا المتجانسين] في ترتيبهما [أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع و العدد و الهيئه، لكنّ قدم في أحد اللفظين بعض الحروف، و آخر في اللفظ الآخر] [سمي] هذا النوع [تجنيس القلب نحو: حسامه فتح لأوليائه و حتف لأعدائه (٣)] ، و يسمى قلب كل [الانعكاس ترتيب الحروف كلها].

[و نحو: اللهم استر عوراتنا، و آمن روعاتنا، و يسمى قلب بعض (٤)] [إذ لم يقع الانعكاس إلا بين بعض حروف الكلمه] [فإذا وقع أحدهما] [أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب] [في أول البيت و اللفظ الآخر في آخره سمي] [تجنيس القلب حينئذ] [مقلوبا مجنحا] [لأن اللفظين بمنزله جناحين للبيت كقوله: لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال (٥)].

في المثال السابق، و هو قوله تعالى: وَ هُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ، ليسا كذلك، أي الإدغام بينهما مع أنّهما حلقيتان.

فالأمر و الأمن متّقان، إلا في الرّاء و التّون و هما غير متقاربين مخرجا، هذا ما أراده الخطيب في المقام.

لكنّ الكلام في مخرج الرّاء و التّون كالكلام في مخرج الفاء و الميم في المثال السابق من حيث الاختلاف.

[تجنيس القلب، المقلوب المجنح]

@

[تجنيس القلب، المقلوب المجنح]

الشّاهد في فتح و حتف، فإنّ الفاء و التّاء في كلّ واحد منهما وقعت بعكسها في الآخر، و يسمى هذا القسم قلب الكلّ.

فإنّ الانعكاس إنّما وقع في العين و الواو و حدهما، و أما الألف و التّاء و التّون، فإنّها في محالّها، و يسمى هذا الضّرب قلب بعض، و الوجه فيه ظاهر.

فقوله:

«حال» قلب لقوله: «لاح»، و «لاح» في أول البيت، و «حال» في آخره، كأنّهما جناحان له، و لهذه المناسبه سمي مقلوبا مجنحا.

ص: ٣٧٤

[و إذا ولى (١) أحد المتجانسين] أى تجانس كان و لذا ذكره باسمه الظاهر دون المضمّر، المتجانس [الآخر سمى] الجناس [مزدوجا و مكرّرا أو مردّدا نحو: وَجِئْتِكَ مِنْ سَبِيٍّ بَنِيًّا يَقِينِ (١)(٢)] هذا فى التّجنيس اللاحق و أمثله (٣) الأخر ظاهره ممّا سبق. [و يلحق بالجناس شيان: أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق (٤)] و هو توافق الكلمتين فى الحروف الأصول مع الاتّفاق فى أصل المعنى [نحو: فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ (٢)]

[المزدوج، الاشتقاق]

أى وقع بإزاء مجانسه الآخر سمى هذا الجناس صاحب هذه الخاصيّة «مزدوجا و مكرّرا و مردّدا» لكونهما زوجين متلاصقين، و بما أن أحد المتجانسين شكيل صاحبه من عامّة النّواحي أو أكثرها، فكأنّه قد كرّر، وردّد.

فقوله تعالى: مِنْ سَبِيٍّ بَنِيًّا فِيهِ جِنَاسٌ لَاحِقٌ، لاختلاف السّين و التّون فى نوع الحروف و فى المخرج أيضا.

أى أمثله الأقسام الأخر ظاهره ممّا سبق، فمثال التّام أن يقال: تقوم السّاعة فى ساعه، و مثال المحرّف أن يقال: هذه لك جبهه و جبهه من البرد للبرد، و مثال النّاقص قولهم: جدّى جهدى، و مثال المقلوب: أن يقال: هذا السّيف للأعداء و الأولياء حتف و فتح.

ثمّ أشار إلى شيئين ليسا من الجناس الحقيقى، و لكنّهما ملحقان فى كونهما ممّا يحسن به الكلام الحسن كحسن الجناس، فقال: «و يلحق بالجناس شيان» .

أى أن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد، ثمّ المراد بالاشتقاق هنا هو الاشتقاق الذى ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق، و هو الاشتقاق الصّغير المفسّر بتوافق الكلمتين فى الحروف الأصول مع التّرتيب و الاتّفاق فى أصل المعنى، فقوله: «فى الحروف الأصول» خرج به الاشتقاق الأكبر، كالتلب و التلم، و قوله: «مع التّرتيب» خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب و الجبذ، و الرّق و الرّقم، و قوله: «و الاتّفاق فى أصل المعنى» خرج به الجناس التّام، لأنّ المعنى فيه مختلف و لذا لم يكن هذا جناسا بل ملحقا به، لأنّه لا بدّ فى الجناس من اختلاف معنى اللفظين.

ص: ٣٧٥

١-١ (١) سورة التّمل: ٢٢.

٢-٢ (٢) سورة الزّوم: ٤٣.

فإنهما مشتقان من قام يقوم (١) .

[و الثاني أن يجمعهما] أى اللفظين [المشابهه (٢) ، و هى ما يشبه الاشتقاق] و ليس باشتقاق، فلفظه ما موصوله أو موصوفه.

و زعم بعضهم أنها مصدرية (٣) أى إشباه اللفظين الاشتقاق. و هو غلط لفظا (٤) و معنى، أما لفظا فلأنه جعل الضمير المفرد فى - يشبه- للفظين، و هو لا يصح إلا بتأويل بعيد (٥) فلا يصح عند الاستغناء عنه.

و أمّا معنى فلأن اللفظين (٦) لا يشبهان الاشتقاق، بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق، بأن يكون فى كلّ منهما جميع ما يكون فى الآخر من الحروف (٧) أو أكثرها لكن لا

أى على المذهب الكوفى، و من مصدر (قام يقوم) و هو القيام بناء على التحقيق من أن الانشقاق من المصادر كما هو مذهب البصريين، و فى الأطول أقم مشتق من القيام، و هو الانتصاب، و القيم المستقيم المعتدل الذى لا إفراط فيه و لا تفريط.

المراد بالمشابهة الأمر المتشابه، فهو مصدر بمعنى اسم فاعل بدليل تفسيرها بقوله: «و هى ما يشبه الاشتقاق»، أى و هى اتفاق يشبه الاشتقاق أو الاتفاق الذى يشبه الاشتقاق، و ليس باشتقاق، يعنى يشبه الاشتقاق الصغير و ليس باشتقاق صغير.

أى الحامل له على ذلك إبقاء المشابهة على حقيقتها، فلما أبقاها على حقيقتها من المصدرية احتاج إلى جعل «ما» التى فسّرت بها المشابهة مصدرية.

أى بيان الغلط من جهة اللفظ «فلأنه جعل الضمير» أى المستتر المفرد فى «يشبه» راجعا إلى اللفظين، لأنه جعل فاعل «يشبه» اللفظين، و هما مثنى، فيلزم رجوع الضمير المفرد للمثنى و هو غلط لفظا.

أى و هو كون الضمير عائدا على اللفظين باعتبار تأويلهما بالمذكور، أى إشباه ما ذكر من اللفظين الاشتقاق، و هذا تكلف لا يحمل عليه اللفظ مع إمكان الحمل على غيره، بدون تكلف.

ذاتيهما لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما فى شىء يشبه الاشتقاق كما هو واضح.

أى كالأية المتقدمه حيث يكون فى القيم جميع ما فى (أقم).

يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق، [نحو: قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ (١)(١)]، الأول من القول، و الثاني من القلا.

وقد يتوهم أنّ المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير، وهذا أيضا غلط، لأنّ الاشتقاق الكبير هو الاتّفاق في الحروف الأَصُول دون التّرتيب، مثل القمر و الرّقم و المرق، وقد مثّلوا في هذا المقام بقوله تعالى: [إِثْقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا (٢)(٢)] ولا يخفى أن الأرض مع أَرْضَيْتُمْ ليستا كذلك (٣) . -

[و منه] أي و من اللفظي (٤) [ردّ العجز على الصّدر، و هو (٥) في الثّر أن يجعل أحد اللفظين المكرّرين] أي المتّفقين في اللفظ و المعنى [أو أحد المتجانسين]، أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى.

أي من الباغضين، فإنّ بين «قال و القالين» ما يشبه الاشتقاق فإنّه يتوهم في بادئ الرّأى، و قبل التأمّل أنّهما مشتقان من أصل واحد، أعنى القول مثل: قال و القائلين، لكنّهما ليسا كذلك، فإنّ قال من القول، و القالين من القلى، فالأول أجوف واوى، و الثاني ناقص يائي، لكنّهما جامعان لأكثر الحروف، أعنى القاف و اللّام.

أي و ما مثّلوا به و هو «الأرض و أرضيتم» و لم تتّفق فيهما الأَصُول، لأنّ الهمزه في «الأرض» أصلية، و في «أرضيتم» للاستفهام لا أصلية، هذا مع وجود التّرتيب في الحروف فيهما.

أي ليس من الاشتقاق الكبير لوجود التّرتيب فيه، إذن لا يكون المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير، لأنّ هذا المثال لا يصلح له، بل يكون المراد به ما يشمله و يشمل غيره.

أي من أنواع البديع اللفظي، هو النّوع المسمّى برد العجز على الصّدر.

أي ردّ العجز على الصّيدر يكون في الثّر، و في النّظم، فهو في الثّر أن يجعل أحد اللفظين المكرّرين و هما متّفقان لفظا و معنى أو أحد المتجانسين، و هما المتشابهان في اللفظ دون المعنى.

ص: ٣٧٧

١-١) سورة الشعراء: ١٦٨.

٢-٢) سورة التّوبة: ٣٨.

[أو الملحقين بهما (١)] أى بالمتجانسين يعنى اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق [فى أول الفقرة (٢)] وقد عرفت (٣) معناها [و] اللفظ [الآخر (٤) فى آخرها] أى آخر الفقرة، فتكون الأقسام أربعة، [نحو: وَ تَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ (١)] فى المكررين [و نحو (٥) : سائل اللّيم يرجع و دمه سائل].

أى بالمتجانسين و الملحقين بالمتجانسين قسمان، ما يجمعهما الاشتقاق، و ما يجمعهما شبه الاشتقاق.

متعلق بأن يجعل أى هو فى النثر أن يجعل فى أول الفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع.

راجع قسم الإحصاء من البديع المعنوى.

أى و يجعل اللفظ الأخير منهما «فى آخرها»، أى فى آخر تلك الفقرة، و الفقرة فى أصلها اسم لعظم الظهر، استعيرت للحلى المصنوعه على هيئته، ثم أطلقت على كلّ قطعه من قطع الكلام الموقوفه على حرف واحد لحسنها و لطافتها.

ففى ردّ العجز على الصدر فى النثر أربعة أقسام:

لأنّ اللفظين الموجود أحدهما فى أول الفقرة و الآخر فى آخرها، إمّا أن يكونا مكررين، أو متجانسين، أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق، أو ملحقين بهما من جهة شبه الاشتقاق، فهذه أربعة أتى المصنّف بأمثلتها على هذا الترتيب، فقال: القسم الأول، و هو ما يوجد فيه أحد المكررين فى أول الفقرة و الآخر فى آخرها، نحو قوله تعالى: وَ تَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ.

و الشاهد:

هو اللفظان المكرران و هما (أن تخشى و تخشاه) وقع أحدهما فى صدر الفقرة، و ثانيهما فى آخرها.

قولهم:

«سائل اللّيم» أى طالب المعروف من الرّجل الموصوف باللامه و الرّداله «يرجع و دمه سائل» فسائل فى أول الفقرة و سائل فى آخرها متجانسان، لأنّ الأوّل من السّؤال، و الثّانى من

ص: ٣٧٨

فى المتجانسين [و نحو: اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا] فى الملحقين اشتقاقا [و نحو: قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ] فى الملحقين بشبه الاشتقاق.

[و] هو [فى النظم أن يكون أحدهما] أى أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق [فى آخر البيت و] اللفظ [الآخر فى صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى] [فتصير الأقسام ستّة عشر حاصله من ضرب أربعه (١) فى أربعه،

السّيلان، و ضمير معه راجع إلى السّائل فى المشهور، و يحتمل الرجوع إلى اللّئيم، و هو أبلغ من ذمّ اللّئيم، حيث لا يطبق السّؤال، هذا هو القسم الثّانى، و القسم الثّالث و هو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين، من جهه الاشتقاق فى أوّل فقره و الآخر فى آخرها، نحو قوله تعالى:

اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا

(١)

، فبين (استغفروا) و (غفّارا) شبه التّجانس باشتقاق، لأنّ مادّتهما المغفّره، و لفظ (استغفروا) هو أوّل فقره فى كلام نوح و لفظ قلت لحكايتها.

و القسم الرّابع: و هو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهه شبه الاشتقاق فى أوّل فقره و الآخر فى آخرها نحو قوله تعالى: قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ (٢) فبين (قال) و (القالين) شبه اشتقاق، و به ألحقا بالمتجانسين فهذه أربعه أقسام من ردّ العجز على الصّدر الذى يوجد فى النّثر

و هى أقسام المكررين و المتجانسين و الملحقين اشتقاق و الملحقين بشبه الاشتقاق فى أربعه أقسام محالّ اللفظ المقابل للذى فى العجز، و تلك المحالّ على صدر المصراع الأول و حشوه و عجزه، و صدر المصراع الثّانى، و قد مثل المصنّف للمتكررين بأربعه أمثله، و للمتجانسين بأربعه، و للملحقين اشتقاقا بأربعه، و لم يمثّل للملحقين بشبه الاشتقاق إلاّ بمثال واحد، ساقه فى أثناء أمثله للملحقين اشتقاقا فمجموع ما ساقه من الأمثله ثلاثه عشر، و أهمل ثلاثه، و سنذكر ما أهمله المصنّف من الأمثله الثلاثه عند ذكر مثال الملحقين بشبه الاشتقاق تكميلا للأقسام.

ص: ٣٧٩

١-١) سورة نوح: ١٠.

٢-٢) سورة الشعراء: ١٦٨.

و المصنّف أورد ثلاثه عشر مثالا، و أهمل ثلاثه. [كقوله (١)]:

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه

و ليس إلى داعى الندى بسريع]

فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الأول [وقوله:

تمتّع من شيم عرار نجد

فما بعد العشيّه من عرار

[فيما يكون المكرر الآخر فى حشو المصراع الأول، و معنى البيت استمتع بشمّ عرار نجد، و هى وردة ناعمه صفراء طيبه الزائحه، فإنّا نعدمه إذا أمسينا لخروجنا من أرض نجد و منابته. [و قوله: و من كان بالبيض الكواعب] جمع كاعب و هى الجاربه حين يبدو ثدياها للتهود [مغرما] مولعا [فما زلت بالبيض القواضب]، أى السيوف القواطع [مغرما] فيما يكون المكرر الآخر فى آخر المصراع الأول.

أى و هذا البيت للإقشير الأسمى من شعراء الدوله الأمويّه، و الندى العطاء، يعنى بابن العمّ نفسه هذا مثال لأول أقسام المكرر، و هو سريع الثانى فى آخر المصراع الثانى، و الأول فى أول المصراع الأول.

فالشاهد فيه واضح، و هو أول الأقسام من اللفظين المكررين.

و حاصل المعنى: هذا المذموم سريع إلى الشّرّ و اللأيمه فى لطمه وجه ابن العمّ، و ليس بسريع إلى العمل بما يدعى إليه من الندى، أى الكرم.

القسم الثانى من أقسام المكرر، و هو ما يكون فيه المكرر الأول منهما فى حشو المصراع الأول فى قول الشاعر، و هو الصيّمه بن عبد الله القشيري:

تمتّع من شيم عرار نجد

فما بعد العشيّه من عرار

و معنى البيت أنّه يأمر بالاستمتاع بشمّ عرار نجد، و هى وردة ناعمه صفراء طيبه الزائحه، لأنّ الحال يضطرّهم إلى الخروج من نجد و منابته عند المساء بالسفر عنها، و الشاهد فى لفظ عرار وقع فى حشو المصراع الأول، و هو مكرّر مع عرار العجز.

القسم الثالث: و هو ما يكون المكرر الأول فى آخر المصراع الأول كقول أبى تمام:

و من كان بالبيض الكواعب مغرما

فما زلت بالبيض القواضب مغرما

ص: ٣٨٠

[و قوله: و إن لم يكن إلا معرّج ساعه (١)] هو خبر كان، و اسمه ضمير يعود إلى الإمام المدلول عليه في البيت السابق و هو:

أَلْمَا عَلَى الدَّارِ الَّتِي لَوْ وَجَدْتَهَا

بِهَا أَهْلِهَا مَا كَانَ وَحِشًا مَقِيلَهَا

[قليلًا]-صفه مؤكّده لفهم القلّه من إضافه التعرّيج إلى السّاعه، أو صفه مقيّده، أى إلّا- تعريجا قليلا- فى ساعه [فإنّى نافع لى قليلا]مرفوع فاعل نافع، و الضّمير للسّاعه، و المعنى قليل من التعرّيج فى السّاعه ينفعنى و يشفى غليل و جدى، و هذا فيما يكون المكرّر الآخر فى صدر المصراع الثّانى. [و قوله (٢): دعانى]أى أتركانى (٣)

و الشّاهد فى أن مغرم الأوّل وقع فى آخر المصراع الأوّل، و هو مكرّر مع (مغرما) فى العجز، و المغرم بالشّىء هو المولع به، و الكواعب جمع كاعب، و هى الجاربه حين يبدو، أى يظهر ثديها فى الارتفاع، و القواضب جمع قاضب، و هو السيف القاطع.

و حاصل المعنى أنّ من كانت لذّته فى مخالطه البنات الكواعب، فلا ألّفت إليه لأنّى ما زلّت لذّتى بمخالطه السيوف القواطع و استعمالها فى الحروب.

و تمام البيت:

و إن لم يكن إلا معرّج ساعه

قليلًا فإنّى نافع لى قليلا

و الشّاهد فى أن قليلا الأوّل وقع فى صدر المصراع الثّانى، و هو مكرّر مع قليلها فى العجز، و المعرّج بفتح الرّاء اسم مصدر من عرّج، و هو خبر لاسم كان الذى هو ضمير يعود على الإمام الذى هو التّزول بالشّىء المفهوم من البيت السابق.

و المعنى إنّى أطلب منكما أيها الخليلاّن أن تساعدانى فى الإمام بالدّار الّتى ارتحل عنها أهلها فصارت القبيلوله فيها و التّزول فيها موحشه، و أنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا، و إن لم يكن ذلك التّزول و ذلك التعرّيج إلّا شيئا قليلا، فهو نافع لى، يذهب بتذكّر الأحباب فيه بعض همّى، و يشفى غليلى و يرفع حزنى.

هذا تمام الكلام فى أقسام المكرّرين و أمثلتها. ثمّ شرع فى أمثله المتجانسين و هى أربعة أيضا.

أى قول القاضى الأرجانى من شعراء الدّول الأمويّه.

أى هذا التّفسير إشاره إلى أنّ «دعانى» تشبيه دع فعل أمر من ودع يدع، بمعنى ترك

[من ملامكما سفاها] أى خفه وقله عقل [فداعى الشوق قبلكما دعانى] من الدعاء، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الأول، [و قوله (١): و إذا البلابل] جمع بلبل، و هو طائر معروف [أفصحت بلغاتها (٢) فانف (٣) البلابل]—جمع البلابل و هو الحزن، [باحساء (٤) بلابل] جمع بلبله بالضم و هو إبريق فيه الخمر. و هذا فيما يكون المتجانس الآخر أعنى البلابل الأول فى حشو المصراع الأول لا صدره، لأن صدره هو قوله: و إذا،

يترك، لا تشيه دعا يدعو بمعنى طلب يطلب.

و الشاهد فى «دعانى» الواقع فى صدر المصراع الأول، و «دعانى» الواقع فى آخر البيت، و هما ليسا مكّررين بل متجانسين، لأن الأول كما تقدّم بمعنى أتركانى، و الثانى بمعنى نادانى.

أى قول أبى منصور الثعالبي من شعراء الدولة العباسية.

أى خلصت لغاتها من اللكنه و جادت، فلم يلحن، أى لم يغلط، و المراد بلغاتها النغمات التى تصدر منها جعل كل نغمه لغه.

فعل أمر من نفى ينفى.

الاحتساء معناه الشرب، و حاصل المعنى: أنه إذا—حرّكت البلابل بنغماتها الحسان الخالصة من اللكنه أحزانك و أشواقك، حيث إن الصوت الحسن يحرك الأحزان و الأشواق، فأنف و باعد عنك تلك الأحزان بالشرب من أباريق الخمر.

و الشاهد باعتبار لفظ البلابل الأول الواقع فى حشو المصراع الأول، و البلابل الآخر الواقع فى آخر المصراع الثانى. هذا هو مثال القسم الثانى.

و الثالث ما يكون المتجانس الآخر فى آخر المصراع الأول هذا ما أشار إليه بقوله «فمشغوف بآيات المثنى» هو القرآن «و مفتون برنات المثنى» .

و الشاهد فى أن المثنى الأول وقع فى آخر المصراع الأول، و الثانى فى العجز، و هما متجانسان إذ المراد بالمثنى الأول القرآن، لأنه تشبّه فيه القصص و الوعد و الوعيد، و يطلق لفظ المثنى على الفاتحة منه، لأنها تشبّه فى كل ركعه.

و المراد بالمثنى الثانى أوتار المزامير لأنها طاقات تشبّه إلى ضم بعضها إلى بعض، ورناتها نغماتها.

[و قوله: فمشغوف بآيات المثاني] أى القرآن [و مفتون برنات المثاني] أى بنغمات أوتار المزامير التى ضمّ طاق منها إلى طاق، و هذا فيما يكون المتجانس الآخر فى آخر المصراع الأوّل [و قوله (١) : أمّلتهم (٢) ثمّ تأمّلتهم (٣) فلاح] أى ظهر [لئى أن ليس فيهم فلاح] أى فوز و نجاه، و هذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الثّانى. [و قوله: ضرائب] جمع ضريبه، و هى الطّبيعَة التى ضربت للرجل و طبع عليها [أبدعتها فى السّماح] *فلسنا نرى لك فيها ضربيا (٤)، أى مثلا، و أصله المثل فى ضرب القداح (٥) و هذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا فى صدر المصراع الأوّل،

أى قول القاضى الأرجانى.

أى رجوتهم.

أى تفكّرت فى أحوالهم هل هم ممّن يرجى خيره أولا، «فلاح لى» بعد التّأمّل أنّهم ليس فيهم فلاح.

و الشّاهد: فى أنّ فلاح الأوّل وقع فى صدر المصراع الثّانى، و فلاح الثّانى فى آخر البيت، هذا المثل هو المثل الرّابع.

ثمّ شرع فى أمثله الملحقين اشتقاقا و هى أربعة: فالأوّل منها و هو ما يكون فيه الآخر منهما فى صدر المصراع الأوّل كقوله: «ضرائب». .

و حاصل معنى البيت أنّك أبدعت عادات و سجايا فى السّماح و الكرم، فلسنا نرى لك فى سائر النّاس مثلا فى تلك العادات و السّجايا.

و الشّاهد فى أنّ ضرائب فى أوّل المصراع مشتقّ ممّا اشتقّ فيه لفظا ضربيا الذى فى العجز فيبينهما الإلحاق اشتقاقا.

و وجه كونهما ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أنّ (ضرائب و ضربيا) يرجعان لأصل واحد و هو الضّرب.

القداح السّهام جمع قدح، و هو سهم القمار، و إضافه ضرب من إضافه الصّفه للموصوف. يريد أنّه المثل من القداح المضروب، و هى سهام الميسر، فكلّ واحد منها يقال له ضريب، فهو فى الأصل مثل مقيد ثمّ أريد به مطلق مثل.

و المثل الثّانى ما يكون فيه المشتقّ الآخر منهما فى حشو المصراع الأوّل و قد أشار إليه

[و قوله:

إذا المرأ لم يخزن عليه لسانه

فليس على شيء سواه بخزان (١)]

أى إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه ممّا يعود ضرره إليه فلا يحفظه على غيره ممّا لا ضرر له فيه، و هذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً فى حشو المصراع الأوّل. [و قوله: لو اختصرتم من الإحسان زرتكم* و العذب] من الماء [يهجر للإفراط فى الخصر (٢)] أى فى البروده، يعنى أنّ بعدى عنكم لكثرة إنعامكم علىّ. و قد توهم بعضهم أنّ هذا المثال مكرّر حيث كان اللفظ الآخر فى حشو المصراع الأوّل، كما فى البيت الذى قبله، و لم يعرف أنّ اللفظين فى البيت السابق ممّا يجمعهما الاشتقاق، و فى هذا البيت ممّا يجمعهما شبه الاشتقاق.

بقوله: «إذا المرأ لم يخزن. . .»، و هو لامرء القيس بن حجر.

أى إذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه، و لم يحفظه ممّا يعود ضرره إليه، فلا- يخزنه على غيره، و لا يحفظه ممّا لا ضرر له فيه بطريق أولى، لأنّه لم يتحافظ فيما يضرّه، فكيف فيما لا يضرّه! و إنّما يضرّ غيره.

و الشاهد فى لفظ «يخزن» الواقع فى حشو المصراع الأوّل، و لفظ «خزان» الواقع فى آخر البيت ممّا يجمعهما الاشتقاق مع اتّفاق المعنى فيهما، فيكونان ملحقين بالمتجانسين بالاشتقاق، و إنّما كانا ملحقين من جهة الاشتقاق، لأنّ «يخزن و خزان» يرجعان لأصل واحد و هو الخزن فهما مشتقان منه.

و لا يخفى أنّ هذا البيت مثال للملحقين بشبه الاشتقاق، و قد ذكر المصنّف مثالا واحدا للملحقين بشبه الاشتقاق قبل استكمال أربعه أقسام الملحقين بالاشتقاق، و كان مقتضى الترتيب تأخير هذا المثال بعد استكمال أمثله أقسام الملحقين بالاشتقاق، و من هنا ظهر فساد توهم بعضهم بأنّ هذا المثال مكرّر.

و الشاهد فى أنّ بين قوله: «اختصرتم» و «الخصر» شبه الاشتقاق، و لو باعتبار تبادل كونهما من مادّه واحده.

و حاصل المعنى: لو تركتم كثرة الإحسان «زرتكم» لكن أكثرتم من الإحسان فهجرتكم، و لا غرابه فى ذلك لخروج إحسانكم عن حدّ الاعتدال، فأنا أستحي من المجيء

و المصنّف لم يذكر من هذا القسم إلا هذا المثال، و أهمل الثلاثة الباقية و قد أوردتها في الشرح، [و قوله:

فدع الوعيد فما وعيدك ضائري

أطنين أجنحه الذبابه يضير]

عندكم، لأنه لا قدره لى على القيام بحقّ شكر نعمائكم الكثيره علىّ، فالبيت مدح لهم.

و هذا مثال لما وقع أحد الملحقين بشبه الاشتقاق فى آخر البيت، و الآخر فى حشو المصراع الأوّل، كقوله: «اختصرتم» لتقدّم «لو» عليه.

ثمّ رجع المصنّف إلى تكميل أمثله الملحقين اشتقاقا، و أمّا الثالث من الملحقين اشتقاقا، و هو ما يكون الآخر منهما فى آخر المصراع الأوّل.

فكقول الشاعر:

فدع الوعيد فما وعيدك ضائري

أطنين أجنحه الذبابه يضير

فبين ضئر و يضير اشتقاق ملحق، و الأوّل منهما فى آخر المصراع الأوّل، و الثانى فى العجز، و المعنى إنّ وعيدك، أى أخبارك بأنك تنالنى بمكروه دعه، فإنّه لا يجديك معى شيئا، لأنّه بمنزله طنين، أى صوت أجنحه الذباب، و ذلك الطنين لا يبالى به، فكذا وعيدك.

و أما الرّابع من الملحقين اشتقاقا، و هو ما يكون فيه الآخر من الملحقين فى صدر المصراع الثانى فكقوله:

و قد كانت البيض القواضب فى الوغى

بواتر و هى الآن من بعده بتر

(الوغى) أى الحرب، (بواتر) قواطع، (بتر) بمعنى مقطوع الفائده.

و الشاهد: فى أنّ البواتر فى صدر المصراع الثانى، و البتر فى العجز، و هما مأخوذان من مادّه البتر، و هو القطع، و المعنى أنّ السيوف البيض القواضب، أى القواطع من ذاتها كانت فى الحروب قواطع لرقاب الأعداء من استعمال الممدوح إيّاها لمعرفة ذلك، و تدرّبه و شجاعته، و هى الآن بعد موته (بتر) إلى مقطوعه الاستعمال، إذ لم يسبق بعده من يستعملها كاستعماله.

و هذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا و هو -ضائرى- فى آخر المصراع الأوّل. [و قوله: و قد كانت البيض القواضب فى الوغى] أى السيوف القواطع فى الحرب [بواتر] أى قواطع لحسن استعماله إياها [فهى الآن من بعده بتر] جمع أبتز إذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله، و هذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى صدر المصراع الثانى.

و أمّا ما أورده الشّارح من بقيه أمثله الملحقين بشبه الاشتقاق، فهى قول الحريرى:

و لاح يلحى على جرى العنان إلى

ملهى فسحقا له من لائح لاح

فالشّاهد: فى أن لاح الأوّل الواقع فى صدر المصراع الأوّل فعل ماض ليلوح بمعنى ظهر، و الثانى اسم فاعل من لحاه، بمعنى شتمه، و بينهما شبه اشتقاق.

و حاصل معنى البيت: أنه ظهر الشّيب يلومنى على جرى خيل الشّهوات إلى أماكن اللّهو و اللذّات، فبعدا له من ظاهر لائم.

هذا هو المثال الثانى من أمثله الملحقين بشبه الاشتقاق.

و المثال الثالث: و هو ما دفع الملحق الآخر فى آخر المصراع الأوّل، هو قول الحريرى أيضا:

و مطّلع إلى تلخيص عانى

و مضطلع بتلخيص المعانى

و الشّاهد: فى أن الأوّل، أى المعانى الواقع فى آخر المصراع الأوّل مأخوذ من عنى يعنى، بمعنى قصد يقصد، و الثانى أى العانى الواقع فى آخر البيت مأخوذ من عنا يعنو، بمعنى أسر يأسر، و بينهما شبه اشتقاق.

و المثال الرّابع: و هو ما وقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى هو قول الآخر أى قول غير الحريرى:

لعمرى لقد كان الثّريا مكانه

ثراء فأضحى الآن مثواه فى الثّرى

و حاصل المعنى: إنى أقسم بعمرى أنه كانت الثّريا مكانه من حيث الثّروه، أى الغنا، فإنّه يقال فى العرف لمن صار غنيا وذا ثروه: أنه أضحى فى الثّرى، أى ارتفع مكانته فصار الآن

[و منه] أى و من اللفظى [السجع (١) و هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد] فى الآخر [و هو (٢) معنى قول السكاكى هو] أى السجع [فى النثر كالقافية فى الشعر] يعنى (٣) أن هذا مقصود كلام السكاكى و محصوله، و إلا (٤) فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعنى توافق الفاصلتين فى الحرف الأخير. و على كلام السكاكى هو نفس اللفظ المتواطئ الأخير فى أواخر الفقرة، و لذا ذكره السكاكى بلفظ الجمع و قال: إنها فى النثر كالقوافى فى الشعر، و ذلك لأن القافية لفظ فى آخر البيت، إما الكلمة نفسها، أو الحرف الأخير منها، أو غير ذلك، على تفصيل

مثواه، أى مسكنه فى الثرى، أى فى الأرض، أى مات و دفن فى الأرض.

و الشاهد: فى أن الثراء الواقع فى صدر المصراع الثانى ناقص واوى، لأنه مأخوذ من الثروه، بمعنى الغنى و الثرى الثانى ناقص يائى، فهما لا يرجعان إلى أصل واحد فى الإشتقاق، لكنه يتبادر فى بادىء الزأى أنهما يرجعان إلى أصل واحد فهما من الملحقين بشبه الاشتقاق.

هذا تمام أمثله رد-العجز على الصدر، ثم أشار إلى نوع آخر من البديع اللفظى.

[السجع]

@

[السجع]

قد يكون بمعنى اسم المفعول فيكون المراد منه الكلمة المسجوعه، و قد يكون بمعناه المصدرى، فيكون المراد منه توافق الكلمتين، و إلى هذا المعنى المصدرى أشار بقوله: «و هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد» أى توافقهما على حرف واحد.

أى السجع بالمعنى المصدرى معنى كلام السكاكى «أعنى السجع فى النثر كالقافية فى الشعر» من جهة وجوب التواطؤ فى كل على حرف فى الآخر.

أى المصنّف، «أن هذا» أى تفسير السجع بالتواطؤ المذكور محصول كلام السكاكى و فائدته، لا أنه عينه، و ذلك أن تسميه السكاكى السجع بالقافية إنما هو لوجود المعنى المصدرى، أعنى التوافق فى كل واحد منهما.

أى و إن لم نقل أن هذا التفسير بالتواطؤ هو المقصود من كلام السكاكى، بل قلنا: إنه عينه، فلا يصح لأن السجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر، أعنى توافق الفاصلتين فى الحرف الأخير، و إن كان صحيحا فى نفسه، و من الأقوال فى المقام إلا أن كلام السكاكى يدل على أن السجع نفس الكلمة الأخيره من الفقرة دون تواطؤ الفاصلتين، كما ذكره الشارح، «و لذا ذكره السكاكى» أى و لأجل كون السجع عند السكاكى هو نفس اللفظ المتواطئ لا

المذاهب، و ليست عبارته عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الأبيات على حرف واحد. فالحاصل إنَّ السَّجْع قد يطلق على الكلمه الأخره من الفقره باعتبار توافقه الكلمه الأخيره من الفقره الأخرى، و قد يطلق على نفس توافقه، و مرجع المعنيين واحد (١).
 [و هو] أى السَّجْع [ثلاثه أضرب: مطرف (٢) إن اختلفتا] أى الفاصلتان [فى الوزن نحو: مَا لَكُمْ لَّا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً (١٣) وَ قَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً (١٤)] فإنَّ الوقار و الأطوار مختلفان وزنا (٣)، [و إلا] أى و إن لم يختلفا فى الوزن [فإن كان ما فى إحدى القرينتين (٤) من الألفاظ [أو] كان [أكثره] أى أكثر ما فى إحدى القرينتين [مثل ما يقابله من] القرينه [الأخرى (٥) فى الوزن (٦) و التقفيه] أى التوافق على الحرف الأخير [فترصيع (٧)

المعنى المصدري و هو التواطؤ، ذكره السَّكَّاكِي بلفظ الجمع حيث قال: «إنَّها»، أى الأسجاع فى الشَّر كالتقافى فى الشَّعر.

و السَّجْع لا يجمع إلا إذا كان بمعنى اللفظ، و لو أراد المصدر لَعَبَّرَ بالإنفراد، لأنَّ المصدر لا يجمع فتعينت إرادته اللفظ من السَّجْع، و هذا دليل على أنَّ السَّجْع عند السَّكَّاكِي بمعنى اللفظ لا بمعنى المصدر.

[أقسام السَّجْع]

@

[أقسام السَّجْع]

أى و هو التوافق المذكور، فإنَّ المعنى الثانى نفس التوافق، و الأوَّل الكلمه من حيث التوافق فهو المسمَّى فى الحقيقة.

أى الأوَّل منها يسمَّى المطرف إن اختلفت الفاصلتان فى الوزن العروضى مع الاتِّفاق فى التقفيه إلى الحرف الأخير. نحو قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: مَا لَكُمْ لَّا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً (١٣) وَ قَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً.

فإنَّ ثانى «وقارا» متحرِّك، و ثانى «أطوارا» ساكن.

أى الفقرتين، سميت بذلك لأنها تقارن الأخرى.

أى مثل ما يقابله من الألفاظ الكائنه فى القرينه الأخرى، يعنى ما عدا الفاصلتين، لأنَّ الموضوع حصول الموازنه فى الفاصلتين، فلا معنى لإدراجه فى هذا الاشتراط.

متعلِّق ب «مثل» لأنَّه فى معنى مماثل.

أى فالسَّجْع الكائن على هذه الصَّفه يسمَّى ترصيعاً، تشبيهاً له بجعل إحدى

نحو: فهو يطبع الأسجاع بجوهر لفظه، و يقرع الأسماع بزواجر وعظه [فجميع ما فى القرينه الثانيه موافق لما يقابله من القرينه الأولى، و أما لفظ-فهو-فلا يقابله شىء من الثانيه (١) . و لو قال بدل الأسماع الآذان كان مثالا لما يكون أكثر ما فى الثانيه موافقا لما يقابله فى الأولى (٢) . [و إلا (٣) فهو متواز]، أى و إن لم يكن جميع ما فى القرينه و لا- أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازى [نحو: فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ (١٣) وَ أَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ (١٤)(٤)]، لاختلاف سرر و أكواب فى الوزن و التقفيه جميعا.

اللؤلؤتين فى العقد فى مقابله الأخرى، المسمى لغه بالتصريح، و كان الأولى للمصنّف أن يقول: فمرصع، على صيغه اسم المفعول، ليناسب قوله: «مطرف»، فمثال مساواه جميع الألفاظ فى القرينين قول الحريرى «فهو» أى الواعظ «يطبع» أى يزيّن «الأسجاع بجواهر لفظه» الشبيه بالجوهر «و يقرع» أى يدقّ، أى يؤثّر فى الأسماع بزواجر وعظه، شبه الأسماع بأبواب تفرع بالأصابع لتفتح. فالمعتبر فى التصريح مساواه القرينه للأخرى بعد توافق فاصلتهما وزنا و تقفيه.

و محلّ الشاهد: أنّ وعظه فاصله موازنه للفاصله الأولى، و هى لفظه، فخرج السجع حينئذ عن كونه مطرفا، ثمّ إنّ كلّ كلمه من القرينه الأولى موافقه لما يقابلها من القرينه الثانيه وزنا و تقفيه، و ذلك لأن يطبع موازن ليقرع، و القافيه فسمعها العين، و الأسجاع موازن للأسماع و القافيه، فيهما العين أيضا، و جواهر موازن لزواجر و القافيه فيهما الزاء.

فلذلك قلنا: إنّ ذلك مثال لمساواه جميع الألفاظ.

و ذلك لعدم توافق الأسماع و الآذان فى الوزن و التقفيه، إذ وزن أسجاع أفعال، و ليس وزن آذان الآن أفعال و إن كان وزنه فى الأصل أفعال.

أى و إن لم يكن ما فى إحدى القرينتين و لا- أكثره مثل ما يقابله من القرينه الأخرى فهو مما يقال له السجع المتوازى و هو الضرب الثالث.

الشاهد فى «سرر و أكواب» فإنّهما مختلفان فى الوزن و التقفيه جميعا، و هو واضح. لأنّ لفظ «فيها» لا يقابله لفظ من الأخرى، و سرر و هو نصف ما بقى، لأنّ العبره هنا بالألفاظ دون نفس الحروف يقابله من الأخرى أكواب، و هو نصف الأخرى و هما مختلفان وزنا و تقفيه معا كما لا يخفى.

ص: ٣٨٩

و قد يختلف الوزن فقط نحو: [وَ الْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا (١) فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا (١)]. و قد تختلف التقفية فقط كقولنا: حصل الناطق و الصّامت، هلك الحاسد و الشّامت (٢). [قيل: و أحسن السّجع ما تساوت قرائنه نحو: فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ (٢) (٣)، وَ طَلْحٍ مَّنْضُودٍ (٢٩) وَ ظِلٍّ مَمْدُودٍ، ثم]، أى بعد أن لا تتساوى قرائنه، فالأحسن [ما طالت قرينته الثانيه (٤)]

الشّاهد: فى «عرفا و عصفا» لأنهما مختلفان وزنا فقط، أمّا «المرسلات و العاصفات» فقد يقال: إنهما أيضا مختلفان وزنا متفقان تقفيه، لأنّ وزن مرسلات مفعلات، و وزن عاصفات فاعلات، و التقفيه فى كلّ منهما التاء، فهما أيضا من أقسام المتوازى.

و فيه نظر لأنّ المعتمد من الوزن فى المقام الوزن العروضى لا الوزن الصّرفى، و المراد من الوزن العروضى، كما قرّر فى محلّه، هو الموافقه فى عدد الحركات و السّكنات و ترتيبها، سواء كانت موافقه فى شخص الحركات أيضا، كضارب و يضرب أم لا، كناصر و ينصر، فعلى هذا يكون «المرسلات» موافقا للعاصفات وزنا و تقفيه، فهما من أقسام التّرصيع لا المتوازى.

الشّاهد فى «حصل و هلك» فإنهما مختلفان تقفيه متفقان وزنا، و كذا الناطق و الحاسد. و أمّا «الصّامت و الشّامت» فهما متفقان وزنا و تقفيه. و ذلك لوجود اتّفاق الفاصلتين فى جميع أقسام السّجع فلا تغفل.

هذه قرينه و طَلْحٍ مَّنْضُودٍ قرينه أخرى، وَ ظِلٍّ مَمْدُودٍ قرينه أخرى أيضا، فهذه القرائن الثلاث متساويه فى كون كلّ واحده منها مرّكبه من لفظين، و السّيدر شجر معروف، و هو كثير فى بعض بلاد العرب، و المنخضود الّذى لا شوّك له «و طلح» و هو شجر موز، و المنضود الّذى نضد بالحمل، أى الثمر من أسفله إلى أعلاه.

بشرط أن لا يكون طول الثانيه متفاحشا، و ذلك بأن لا تكون الزّيادة أكثر من ثلاثه ألفاظ، و إلا كان قبيحا، و محلّ القبح إذا وقعت القرينه الثانيه الطويله بعد فقره واحده.

أمّا لو كانت الثانيه الطويله بعد فقرتين فأكثر فلا قبح، لأنّ الأوّلين أو أكثر حينئذ بمنزله قرينه واحده.

ص: ٣٩٠

١-١) سورة نوح: ١٣ و ١٤.

٢-٢) سورة الواقعة: ٢٨.

نحو: خُدُوهُ (١١) (١) فَعَلُوهُ (٣٠) ثُمَّ أَلْجَحِيمَ صَلْوَهُ [من التّصلية (٢)].

[ولا يحسن أن يؤتى بقرينته] أى يؤتى بعد قرينه بقرينه أخرى [أقصر منها] أقصرا [كثيرا] لأنّ السّيجع قد استوفى أمده فى الأوّل بطوله، فإذا جاء الثّانى أقصر منه كثيرا يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غايه فيعثر دونها.

و إنّما قال: كثيرا، احترازا عن نحو قوله تعالى: أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ (١) أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ (٢) (٣).

[و الأسجاع (٤) مبيته على سكون الأعجاز] أى أواخر فواصل القرائن، إذ لا يتم التّواطؤ و التّزواج فى جميع الصّور إلا بالوقف و السّكون [كقولهم: ما أبعد ما فات،

هذه قرينه فَعَلُوهُ هذه قرينه ثانيه، و هما متساويتان من حيث الألفاظ فهذا مثال لما وقعت الطّويله بعد قرينتين.

و هى الإحراق بالنّار.

فإنّ الأولى مع حرف الجرّ و الاستفهام تسع كلمات، و الثّانيه ستّه.

و الحاصل:

إنّ القصر كالزّياده إلى ثلاث لا يضرّ، إذ المضرّ هو الزّياده بأكثر من الثلاث.

أى الألفاظ المسجعه، فالمصدر بمعنى اسم المفعول، و ذلك لأنّ قوله: «مبيته على سكون الأعجاز» لا يلائم المعنى المصدري لأنّه التّوافق و التّوافق أمر معنوى لا عجز له حتّى يسكن.

فحاصل الكلام فى المقام:

أنّ أصل الألفاظ المسجعه أن تكون ساكنه الأعجاز، أى الأواخر، أى أواخر فواصل القرائن، لأنّ الغرض من السّيجع هو التّوافق بين الفواصل، و لا يتمّ ذلك الغرض إلا بالوقف و البناء على السّكون.

ص: ٣٩١

١- ١) سورة الحاقه: ٣٠.

٢- ٢) سورة الفيل: ١ و ٢.

و أقرب ما هو آتٍ [إذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع، لأنَّ التاء من -فات-مفتوح (١)، و من -آت-منون (٢) مكسور.

[قيل: و لا يقال فى القرآن أسجاع (٣)] رعايه للأدب و تعظيما له، إذ السّجع فى الأصل هدير الحمام و نحوه، و قيل: لعدم الإذن الشرعى (٤).

و فيه نظر، إذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على إذن الشارع، و إنّما الكلام فى أسماء الله تعالى [بل يقال للأسجاع فى القرآن، أعنى الكلمه الأخيره من فقره [فواصل].

و قيل: السّجع غير مختص بالثّر، و مثاله فى النّظم قوله: تجلّى به رشدى، و أثرت [أى صارت ذا ثروه [به يدى (٥)، و فاض (٦) به ثمدى] هو بالكسر الماء القليل، و المراد

أى بالفتحه البنائيه.

أى منون بتنوين العوض.

يعنى أنّه ينهى عنه و لكن لا لعدم وجود السّجع فى القرآن بل لرعايه الأدب و التّعظيم، و تنزيهه عن تصريح بما أصله يكون فى الحيوانات العجم، لأنّ السّجع فى الأصل هدير الحمام أى صوتها، أو تصويت النّاقه.

و الحاصل:

إنّ كلا من هدير الحمام و تصويت النّاقه يقال له: السّجع، فى اللّغه، فيمنع من إطلاقه على كلام الله المجيد، و لذا رؤوس الآيات فواصل، و لم تسمّ أسجعا.

أى قيل: إنّ النهى عن إطلاق السّجع على القرآن لعدم الإذن الشرعى.

و أجاب الشّارح عنه بقوله:

«و فيه نظر» إذ لم يقل أحد بتوقف إطلاق السّجع على القرآن على إذن الشارع، و إنّما الخلاف فى أسماء الله تعالى، هل يحتاج فى إطلاقها إلى إذن الشارع أو لا؟

أى صارت يدى بهذا الممدوح ذات ثروه، أى كثره مال.

أى سال «به» أى بالممدوح «ثمدى» و هو هنا المال القليل، و أصله أن يستعمل فى الماء القليل، «و أورى» بفتح الهمزة و الرّاء «به» زندقى» أى صار ذا ورى، أى صار زندقى ذا نار، و ذلك لأنّ من معانى الهمزة فى باب الإفعال الصّيروره، نحو: أثمر الشّجر، أى صارت ذات ثمره.

ههنا المال القليل [و أوري]أى صار ذا وري [به زندي (١)]فأَمَّا أوري بضم الهمزه و كسر الزاء -على أنه متكلم المضارع من- أوريث الزند أخرجت ناره-فتصحييف (٢) ، و مع ذلك ياباه الطبع (٣) .]

و من السيجع على هذا القول[أى القول بعدم اختصاصه بالثئر [ما يسمّى التشطير، و هو جعل كلّ من شطرى البيت سجعه مخالفه لأختها]أى للسيجع التى فى الشطر الأخير (٤) ، و قوله: سجعه، فى موضع المصدر، أى مسجوعا سجعه، لأنّ الشطر نفسه ليس بسجعه، أو هو مجاز بتسميه لكلّ باسم جزئه. [كقوله (٥) : تدبير معتصم بالله منتقم*لله مرتغب فى الله]

أى راغب فيما يقربه من رضوانه، [مرتقب]أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه (٦) ، فالشطر الأوّل سجعه مبتيه على الميم، و الثانيه سجعه مبتيه على الباء. [و منه]أى و من اللفظى، [الموازنه و هى تساوى الفاصلتين]أى الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين (٧) ، أو من المصراعين (٨) ،

البيت لأبى تمام، و الضمير فى قوله: «تجلّى» لنصر المذكور فى البيت السابق.

أى تغيير لشكل الكلمه، لأنها بفتح الهمزه و الزاء لا بضم الهمزه و كسر الزاء.

لأنّ الضماير قبله للغيبه، فالسياق يقتضى أن يكون هذا للغيبه أيضا.

و ذلك بأن لا- يتوافقا فى الحرف الأخير، و بعباره واضحه إنّ التشطير أن يجعل كلّ مصراع من البيت مشتملا على فقرتين، و الفقرتين فى المصراع الأوّل مخالفتين فى التفقيه للفقرتين للمصراع الثانى.

أى قول أبى تمام يمدح المعتصم حين فتح عموريه.

[الموازنه]

@

[الموازنه]

أو كليهما على ما هو صفه المؤمنين، و الشاهد: فى أنّ الشطر الأوّل سجعه مبتيه على الميم، و الثانى على الباء، و قوله: «تدبير» مبتدأ، و خبره فى البيت الثالث، و هو قوله:

لم يرم قوما و لم ينهد إلى بلد

إلا تقدّمه جيش من الرعب

فيما إذا كان الكلام نثرا.

فيما إذا كان الكلام نظماً، و استعمال الفاصله حينئذ مجاز، لأنه استعمال في غير ما وضع له في الاصطلاح.

ص: ٣٩٣

[فى الوزن دون التّففيه، نحو: وَ نَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ (١٥) وَ زَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ (١)] فَإِنَّ مَصْفُوفَهُ وَ مَبْثُوثَهُ متساويتان فى الوزن لا فى التّففيه (١)، إذ الأولى على الفاء و الثانية على التاء، و لا عبره بقاء التّأنيث فى القافية على ما بيّن فى موضعه، و ظاهر قوله: دون التّففيه، أنّه يجب فى الموازنه عدم التّساوى فى التّففيه حتّى لا يكون نحو: فِيهَا سَيْرٌ مَرْفُوعَةٌ (١٣) وَ أَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ (٢)، من الموازنه (٢).

و يكون بين الموازنه و السّجع مباينه إلاّ على رأى ابن الأثير، فإنّه يشترط فى السّجع التّساوى فى الوزن و التّففيه، و يشترط فى الموازنه التّساوى فى الوزن دون الحرف الأخير فنحو: شديد و قريب، ليس بسجع،

لأنّ التّففيه فى الأوّل على الفاء، و على التّاء فى الثّانى، إذ لا عبره بقاء التّأنيث على ما بيّن فى علم القوافى، فإنّهم قالوا فى ذلك العلم: إنّ تاء التّأنيث ليست من حروف التّففيه.

لوجود التّوافق فى التّففيه، و شرط الموازنه عدم الاتّفاق فيها، و تباين اللّوازم يقتضى تباين الملزومات، فتكون النّسبه بين السّجع و الموازنه هى التّباين.

و يحتمل أن يكون الكلام على تقدير، أى يشترط فى الموازنه التّوافق فى الوزن دون اشتراط التّوافق فى التّففيه، و إذا لم يشترط فيه التّوافق فى التّففيه جاز أن تكون مع التّففيه و عدمها بشرط اتّحاد الوزن، و عليه فيكون بينها و بين السّجع العموم من وجه، لأنّه شرط فيه اتّحاد التّففيه بلا شرط اتّحاد الوزن، فيصدقان فى نحو: سَيْرٌ مَرْفُوعَةٌ (١٣) وَ أَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ لوجود الوزن و التّففيه معاً، و ينفرد السّجع بنحو مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلّهِ وَقَاراً (١٣) وَ قَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً (٣) لوجود التّففيه فيكون سجعاً، دون الوزن فلا يكون موازنه.

و تنفرد الموازنه بنحو:

وَ نَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ (١٥) وَ زَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ، لوجود الوزن، فيكون موازنه، دون التّففيه فلا يكون سجعاً.

ص: ٣٩٤

١-١) سورة الغاشية: ١٥ و ١٦.

٢-٢) سورة الغشيه: ١٣ و ١٤.

٣-٣) سورة نوح: ١٣ و ١٤.

و هو أخص من الموازنه (١) .

[و إذا تساوى الفاصلتان] فى الوزن دون التقفيه، [فإن كان ما فى إحدى القرينتين] من الألفاظ [أو أكثره مثل ما يقابله من] القرينه [الأخرى فى الوزن] سواء كان يماثله فى التقفيه أو لا- [خص] هذا النوع من الموازنه [باسم المماثله] وهى لا تختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهر قولهم: تساوى الفاصلتين (٢) ، و لا بالنظم على ما ذهب إليه البعض، بل تجرى فى القبيلين، فلذلك أورد مثالين نحو قوله تعالى: [وَ آتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ (١١٧) وَ هَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (١) (٣) .

و قوله: [مها الوحش] جمع مهاه، و هى بقره الوحشيه [إلا أن هاتا] أى هذه النساء [أوانس (٤) ، -[قنا الخط (٥) إلا أن تلك] القنا (٦) [ذوابل]، و هذه النساء نواصر.

فإنه لا يشترط فى الموازنه التساوى فى التقفيه، كما يشترط فى السجع فتكون الموازنه أعم من السجع.

[المماثله]

@

[المماثله]

أى بناء على أن الفاصلتين يختصان بالنثر غافلا عن إطلاقهما على ما فى الشعر توسعا، و هنا توهم اختصاص الموازنه بالنظم، لأنه أنسب بوزنه باسم الموازنه، و هذا التوهم سخيى فى الغايه، لأن الاسم لا تحقق مدلوله كلفظ الموضوع لبعض الأشقياء.

و الشاهد: فى أن بين الآيتين تقفيه، فيكون هذا المثال ردًا للتوهمين المتناقضين، هذا فى النثر، و أمّا مثال النظم فهو قول أبى تمام فى مدح نسوه «مها الوحش» ، أى بقر الوحش، أى هذه النسوه كمها الوحش فى سعه الأعين، و سوادها و جمال أعضائها.

أى يأنس بهن العاشق دون الوحشيات، فزدن فى الفضل بهذا المعنى.

و هن أيضا «قنا الخط» فى طول القد و استقامته، و «القنا» جمع القناه، و هى الرمح، و الخط موضع باليمامه، و هو خط هجر تنسب إليه الرماح المستقيمه.

أى تلك الرماح «ذوابل» جمع ذابل من الذبول ضد النعمه، ففضّل من الرماح بكونهن نواعم لا- ذوابل، فالنساء هؤلاء كمها الوحش، و زدن بالأنس، و كالقنا و زدن بالنضاره و النعمه.

و الشاهد فى أن مها من المصراع الأول موازن للقنا من المصراع الثانى، و أوانس من الأول موازن للذوابل من الثانى، و لكن هاتا فى الأول، و تلك فى الثانى غير متوازنين، فهذا مثال من الشعر لما تساوى فيه الجل، و مثال ما تساوى فيه الكلّ قول أبى تمام:

١-١) سورة الصافات: ١١٧ و ١١٨.

و المثالان مّا يكون أكثر ما فى إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى، لعدم تماثل -آتيناهما و هديناهما- وزنا و كذا-هاتا و تلك- و مثال الجميع قول أبى تمام:

فاحجم لّما لم يجد فيه مطمعا

و أقدم لما لم يجد عنك مهربا

و قد كثر ذلك فى الشعر الفارسى، و أكثر مدائح أبى الفرج الرّومى من شعراء العجم على المماثلة، و قد اقتفى الأنورى أثره فى ذلك. [و منه] أى و من اللفظى: [القلب] و هو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته، و بدأت بحرفه الأخير إلى الأوّل كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام، و يجرى فى الثّر و النّظم [كقوله:

مودّته تدوم لكلّ هول

و هل كلّ مودّته تدوم (١)

فى مجموع البيت، و قد يكون ذلك فى المصراع كقوله: أرانا الإله هلالا أنارا (٢) ،

فاحجم لّما لم يجد فيه مطمعا

و أقدم لما لم يجد عنك مهربا

و لا شكّ أن كلّ لفظ من المصراع الأوّل موازن لما يقابله من المصراع الثّانى، و المعنى أنّ هذا الأسد لما لم يجد فيك لقوتك عليه طمعا فى تناولك فأحجم، و لما عرف أنّه لا ينجو منك أقدم دهشا، فأقدمه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النّجاه لا للشّجاعه و هذا النّوع هو تساوى الكلّ هو الأحسن.

[القلب]

@

[القلب]

فإنّك إذا بدأت بالميم من تدوم فى آخر المصراع الثّانى، ثمّ بما قبله و هكذا إلى أن وصلت إلى الميم من مودّته فى أوّل المصراع الأوّل، كان الحاصل مجموع هذا البيت، و لكن مع التصرف، و إلاّ فلا يحصل ما كان قبل القلب، هذا كلّه فى النّظم، و أمّا فى الثّر فما أشار إليه «و فى التّنزيل...» .

فإنّه قد ذكر المقلوبين معا لأنّك إن بدأت بحرفه الأخير ثمّ بما قبله و هكذا، إلى ان وصلت إلى الحرف الأوّل كان الحاصل

المصراع الآخر، و هو عين هذا المصراع و لكن مع التصرف كما عرفت، فتدبّر.

ص: ٣٩٦

و في التّزليل: كُؤلّ في فَلَؤك (١)، و (١) و رُبُؤك فَكَؤبُؤ (٢)، و الحرف المشدّد في حكم المخفّف، لأنّ المعبر هو الحروف المكتوبه.

و قد يكون ذلك في المفرد نحو: سلس (٢) و تغاير القلب بهذا المعنى (٣) لتجنيس القلب (٤) ظاهر فإنّ المقلوب ههنا (٥) يجب أن يكون عين اللفظ الّذى ذكر بخلافه (٤) ثمه، و يجب ثمه (٧) ذكر اللفظين جميعا بخلافه ههنا. -

[و منه]أى و من اللفظى: [التّشريع (٨)]و يسمّى التّوشيح و ذا القافيتين أيضا [و هو بناء البيت على قافيتين يصحّ المعنى عند الوقوف على كلّ منهما]أى من القافيتين.

لكنّ الواو خارج عن التّمثيل.

هو بفتح اللّام و كسرهما، فالأوّل مصدر و الثّانى وصف.

أى بالمعنى المذكور «و هو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته...» .

أى و هو أن يقدّم في أحد اللفظين المتجانسين بعض الحروف، و يؤخّر ذلك البعض في اللفظ الآخر، أى مثل: اللّهم استر عوراتنا و آمن روعاتنا.

أى في القلب بالمعنى المذكور.

أى بخلاف تجنيس القلب.

أى يجب في تجنيس القلب أن يذكر اللفظ الّذى هو المقلوب مع مقابله كما في عوراتنا و روعاتنا، بخلاف القلب هنا فيذكر اللفظ المقلوب وحده.

[التّشريع]

@

[التّشريع]

و لَمّا كان في هذا الاسم نوع من قلّه الأدب، لأنّ أصل التّشريع عند أهله تقرير أحكام الشّرع، و هو وصف لله تعالى أصاله، و وصف لرسوله صلّى الله عليه و آله و سلّم نيابه، فالأحسن أن يسمّى باسم آخر قال: «و يسمّى التّوشيح»، و هو في الأصل التّزيين بالآلئى و نحوها. و يسمّى ذا القافيتين أيضا، و التّسميه الأخيره أدلّ و أصرح في معناه، و أقرب لقوله: «و هو بناء البيت على قافيتين يصحّ المعنى» أى يكون المعنى تاما بحيث يصحّ الشكوت عليه، كما بيّن في تعريف الكلام.

١-١) سورة الأنبياء: ٣٣.

٢-٢) سورة المدثر: ٣.

فإن قيل (١) : كان عليه أن يقول: يصحّ الوزن و المعنى عند الوقوف على كلّ منهما، لأنّ التشريع هو أن يبنى الشاعر أبيات القصيده ذات قافيتين على بحرین أو ضربین من بحر واحد فعلى أىّ القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما.

قلنا (٢) القافيه إنّما هي آخر البيت، فالبناء على قافيتين لا- يتصور إلا- إذا كان البيت بحيث يصحّ الوزن و يحصل الشعر عند الوقوف على كلّ منهما، و إلا- لم تكن الأولى قافيه [كقوله (٣) : يا خاطب الدنيا] من خطب المرأه [الدّنيه] أى الخسيسه [أنها*شرك الرّدى] أى حباله الهلاك [و قراره الأكدار] أى مقرّ الكدورات، فإن وقفت

و لما علم من قول الماتن «و هو بناء البيت. . .» أنّ هذا القسم من الحسن اللفظى مختصّ بالشعر، و الشعر لا يستقيم، بل لا يصحّ إلا بالوزن، و هو لم يذكره فى التعريف.

اعترض عليه بما أشار-إليه الشارح بقوله: «و كان عليه أن يقول: يصحّ الوزن و المعنى عند الوقوف على كلّ منهما» لأنّه يجب فى التشريع أن يكون مستقيما على أىّ القافيتين وقفت، لأنهم فسروا التشريع بأن يبنى الشاعر أبيات القصيده حال كونها ذات قافيتين على بحرین من البحور التى ذكرت فى علم العروض بطريق التفصيل، «أو على ضربين» أى قسمين من بحر واحد.

و الحاصل أن يبنى الشاعر جميع أبيات القصيده أو بعضها على قافيتين فعلى أىّ القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما من حيث الوزن و تاما من حيث المعنى.

إشاره إلى الجواب، و حاصل الجواب أنّ لفظ القافيتين مشعر باشتراط الوزن مع صحّ المعنى، لأنّ القافيه لا تكون إلا فى البيت فيستلزم تحقّق القافيه تحقّق استقامه الوزن، لأنّ القافيه لا تسمى قافيه إلا مع استقامه الوزن، و عليه لا يرد أنّه بقى على المصنّف ذكر الوزن، لأنّه مفهوم من ذكر القافيه، فلا حاجه إلى التصريح به.

أى الحريرى «يا خاطب» من خطب المرأه، أى مأخوذ من خطب فلان المرأه، أى أراد أن يتروّجها، «الدّنيه» صفه الدّنيا، «أنها» أى الدّنيا «شرك الرّدى» أى شبكه الموت.

فهذا البيت قافيتان إحداهما كالرّدى و الثّانيه دار. و على أيهما وقفت يصحّ معنى البيت، و بناء البيت على قافيتين أقلّ ما يجب فى التّرشيح، و لا يقتصر عليه كما يشعر به التّسميه بذى القافيتين.

على الرّدى، فالبيت من الضّرب الثّامن من الكامل (١)، و إن وقفت على-الأكدار-فهو من الضّرب الثّاني منه (٢) و القافيه عند الخليل من آخر حرف فى البيت إلى أوّل ساكن يليه (٣)، مع الحركة الّتى قبل ذلك الساكن، فالقافيه الأولى من هذا البيت هو لفظ-الرّدى-مع حركة الكاف من-شرك-و القافيه الثّانيه هى من حركة الدّال من-الأكدار-إلى الآخر، و قد يكون البناء على أكثر من قافيتين و هو قليل متكلّف.

و من لطيف ذى القافيتين نوع يوجد فى الشّعر الفارسى، و هو أن تكون الألفاظ الباقية بعد القوافى الأوّل بحيث إذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى.]

و منه [أى و من اللفظى: [لزوم ما لا يلزم (٤)]، و يقال له الإلزام، و التّضمين (٥) و التّشديد (٦)، و الإعانات (٧) أيضا. [و هو (٨) أن يجىء قبل حرف الرّوى]، و هو الحرف الّذى تبنى عليه القصيده، و تنسب إليه، فيقال: قصيده لاميّه، أو ميميّه، مثلا، من-رويت الحبل إذا فتلتة- لأنّه يجمع بين الأبيات كما أنّ الفتل يجمع بين قوى الحبل،

و أصله كما فى علم العروض متفاعلن ستّ مرّات، و أنّه يسدّس على الأصل تاره، و يربّع أخرى، و التّفصيل فى محلّه. أى من الكامل.

أى أوّل ساكن قبله.

و إنّما سمى بذلك، لأن المتكلّم شاعرا كان أو ناثرا ألزم على نفسه شيئا لم يكن لازما له.

أى يقال له «التّضمين» أيضا، و ذلك لتضمينه، أى المتكلّم قافيته ما لا يلزمها.

أى و يقال له: «التّشديد» أيضا، لإيقاع المتكلّم نفسه فى شدّه.

أى يقال له (الإعانات) أيضا، لإيقاع المتكلّم نفسه فى عنت و مشقّه.

[لزوم ما لا يلزم]

@

[لزوم ما لا يلزم]

أى لزوم ما لا- يلزم المسمّى بما ذكر «أن يجىء قبل حرف الرّوى» أو يجىء قبل «ما فى معناه»، أى قبل ما فى معنى الرّوى «من الفاصله» بيان لما، و أطلق الفاصله على الحرف الّذى هو فى معنى الرّوى، و هو الحرف الّذى تختم به فاصله من الفواصل. فإطلاق الفاصله على الحرف الأخير الّذى تختم به الفاصله من باب إطلاق الجزء على الكلّ.

أو من-رويت على البعير، إذا شددت عليه الرّواء-و هو الحبل الذي يجمع به الأحمال. [أو ما فى معناه]، أى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الرّوى [من الفاصله]يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الرّوى فى قوافى الأبيات، و فاعل-يجىء-هو قوله: [ما ليس بلازم فى السّجع]يعنى أن يؤتى قبله بشىء لو جعل القوافى، أو الفواصل أسجعا (١) لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشّىء (٢) ، و تمّ السّجع بدونه. فمن زعم أنّه كان ينبغى أن يقول ما ليس بلازم فى السّجع أو القافيه ليوافق قوله: قبل حرف الرّوى أو ما فى معناه، فهو لم يعرف معنى هذا الكلام (٣) .

أى لو جعل القوافى أو الفواصل أسجعا، بأن حوّلت القوافى عن وزن الشّعر، و جعلت أسجعا، و كذلك الفواصل إذا غيرت عن حالها، و جعلت أسجعا آخر لم يلزم الإتيان بذلك الشّىء.

و الحاصل إنّ قوله: «ما ليس بلازم فى السّجع» معناه أنّه لو حوّلنا القافيه فى النّظم، أو الفاصله فى النّثر إلى السّجع لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشّىء، فليس معناه أن السّجع الآن موجود فى النّثر حتّى يختصّ التعريف بالنّثر فقط، و لا يشمل النّظم.

أى لم يعرف معناه المراد منه، و الحاصل إنّ هذا المعترض فهم أنّ مراد المصنّف بالسّجع الفواصل.

فاعترض عليه و قال: كان الأولى له أن يزيد القافيه بأن يقول ما ليس بلازم فى السّجع، أى الذى يكون فى الفواصل، و لا فى القافيه التى تكون فى الشّعر ليوافق قوله: «قبل حرف الرّوى أو ما فى معناه» ، و هو حرف السّجع.

فردّ الشّارح على هذا المعترض، بما حاصله: أنّ هذا المعترض لم يفهم مراد المصنّف، لأنّه ليس مراده بالسّجع الفواصل، و إنّما مراده أنّ الفواصل و القوافى لزوم ما لا يلزم فيها، هو أن يجىء بشىء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشّىء، تلك القوافى، و لا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجعا، و تحويلها إلى خصوص السّجع، و يدلّ على أنّ ما فهمه ذلك المعترض ليس مراد المصنّف إتيانه بالسّجع اسما ظاهرا، إذ الفواصل و الأسجاع من واد واحد، فلو أراد المصنّف ما ذكره لكان المناسب أن يقول: ما ليس بلازم فيهما، بالإضمار، أى فى الفاصله و القافيه.

ثم لا- يخفى أن المراد بقوله (١): يجيء قبل كذا ما ليس بلازم في السجع، أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر، وإلا ففي كل بيت أو فاصله يجيء قبل حرف الزوى، أو ما في معناه ما ليس بلازم في السجع كقوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل (٢)

قد جاء قبل اللام ميم مفتوحه، و هو ليس بلازم في السجع، و قيل: حرف الزوى أو ما في معناه، إشاره إلى أنه يجرى في النثر و النظم [نحو: فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩) وَ أَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (١٠) (٣)]،

و حاصله: أن المراد بقول المصنّف: أن يجيء قبل حرف الزوى أو قبل ما يجرى مجراه، ما ليس بلازم في السجع أن يؤتى بما ذكر في بيتين أو في فاصلتين فأكثر، كما سيأتى في التمثيل فإنه لو لم يشترط وجوده في أكثر من بيت أو فاصله لم يخل بيت و لا فاصله منه، لأنه لا بد أن يؤتى قبل حرف الزوى أو ما يجرى مجراه بحرف لا يلزم في السجع، فقوله مثلا:

قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

قد جىء قبل الزوى الذى هو اللام فى حومل بميم، و هى حرف لا يلزم فى السجع، و عليه يكون من هذا النوع باعتبار الإتيان بما لا يلزم، و ليس كذلك باعتبار كونه فى بيت واحد، و ليس فى بيتين فحينئذ لو وقع مكان الميم حرف آخر لما تضعضع سجع البيت المذكور، و السقط منقطع الرمل، حيث يستدقّ من طرفه، و اللوى رمل يعوج و يلتوى، و الدخول و حومل موضعان.

و الشاهد فى أن الميم ليست بلازمه فى سجع هذا البيت وحده و منقطعا عن إخوانه من سابق أو لاحق، فلو أبدال بحرف غيره لصح أيضا.

و الشاهد: فى أن الزاء فى تَقْهَرْ و تَنْهَرْ بمنزله الزوى جىء قبلها بالهاء المفتوحه فى الفاصلتين، و شىء من الفتحه، و الهاء لا يلزم فى السجع لتحقق السجع بين (تظفر و تسخر) و بين (تبصر و تغفر).

و أمّا الترام ما لا يلزم فى النظم فكقوله:

ص: ٤٠١

فالرّاء بمنزله حرف الرّوى، و مجيء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السّجع بدونها نحو: فلا تقهر و لا تسخر.

[و قوله: سأشكر عمرا إن تراخت مَيّتي أيادى] بدل من عمرا [لم تمنن و إن هى جلت] أى لم تقطع، أو لم تخلط بمئه و إن عظمت و كثرت.

فتى غير محبوب الغنى عن صديقه

و لا مظهر الشكوى إذ النعل زلت

زلّه القدم و النعل كناية عن نزول الشّرّ و المحنة [رأى خلتي] أى فقري [من حيث يخفى مكانها] لأننى كنت أسترها عنه بالتجمل [فكانت] أى خلتي [قذى عينه حتى تجلت] أى انكشفت و زالت بإصلاحه إياها بأياديه، يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لأشرف أعضائه حتى تلاقاه بالإصلاح، فحرف الرّوى هو التاء، و قد جىء به قبله بلام مشدّده مفتوحه، و هو ليس بلازم فى السّجع لصحة السّجع بدونها نحو: جلت و مدّت و منّت و انشقت، و نحو ذلك، [و أصل الحسن فى ذلك كله (١)]،

سأشكر عمرا إن تراخت مَيّتي

أيادى لم تمنن و إن هى جلت

فتى غير محبوب الغنى عن صديقه

و لا مظهر الشكوى إذ النعل زلت

و أمّا الشاهد فى هذه الأبيات فحرف الرّوى فيها هو التاء، و قد جىء قبلها بلام مشدّده مفتوحه، و مجيء تلك اللّام ليس بلازم فى تحقّق السّجع لتحقّق السّجع فى نحو: جلت و مدّت و منّت و انشقت، و نحوها، مما اختلف الحرف الذى قبل التاء، و لو كانت الحركة فى ذلك أيضا مختلفه، ففى كلّ من الآيه و الأبيات لزوم ما لا يلزم.

و الأبيات لعبد الله بن الزّبير الأسدى فى مدح عمرو بن عثمان بن عفّان، و هو من شعراء الدّولة الأمويّه.

إلى هنا كان الكلام فى بيان أقسام اللّفظى من المحسّنات، فلمّا فرغ الخطيب من ذلك أراد أن يشير إلى وجه الحسن بهذه المحسّنات اللّفظيّه، أى إلى الشّىء الذى لا بدّ أن يحصل حتى يحصل الحسن بهذه المحسّنات اللّفظيّه، فالمراد من الأصل فى

أى فى جمیع ما ذكر من المحسنات اللفظية [أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس] أى لا- أن تكون المعاني توابع للألفاظ، بأن يؤتى بالألفاظ متكلفه (١) مصنوعه فیتبعها المعنى كيفما كانت، كما فعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية، فيجعلون الكلام كأنه غير مسبوق لإفاده المعنى، و لا يباليون بخفاء الدلالات (٢) و ركاه المعنى (٣) ، فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب، بل الوجه أن تترك المعاني على سجيته (٤) ، فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها، و عند هذا تظهر البلاغه و البراعة، و يتميز الكامل من القاصر. و حين رتب الحريرى مع كمال فضله فى ديوان الإنشاء عجز، فقال ابن الخشاب: هو رجل مقاماتى، و ذلك لأن كتابه (٥) حكاية تجرى على حسب إرادته، و معاينه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعه، فأين هذا من كتاب من أمر به فى قضيه، و ما أحسن ما قيل فى الترجيح بين الصاحب (٦) و الصابى (٧) أن الصاحب كان يكتب كما يريد، و الصابى كان يكتب كما يؤمر، و بين الحالتين بون بعيد، و لهذا قال قاضى قم- حين كتب إليه الصاحب: أيها القاضى بقم، قد عزلناك فقم:- و الله ما عزلتني إلا هذه السجعه.

قوله: «و أصل الحسن» هو الشرط، و إطلاق الأصل على الشرط جائز، لتوقف المشروط على الشرط، كتوقف الفرع على الأصل، فقال: «و أصل الحسن فى ذلك كله»، يعنى فى الضرب اللفظى من المحسنات، «أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني»، و ذلك بأن تكون المعاني هى المقصوده بالذات، و الألفاظ تابعة لها، «دون العكس»، أى لا أن تكون المعاني توابع الألفاظ، و ذلك لأن المعاني إذا تركزت على طبيعتها طلبت لأنفسها ألفاظا تليق بها، فيحسن اللفظ و المعنى جميعا.

أى متكلفه فيها غير متروكه على سجيته، أى طبيعتها.

إذا كانت الألفاظ مجازات أو كنايات.

إذا كانت الألفاظ حقائق فلا بد للمتكلم أن يجعل مراعاة المعاني أصلا، و مراعاة الألفاظ فرعا حتى يتميز الكامل من القاصر، و الفاضل من الجاهل.

أى طبيعتها.

يعنى به مقاماته المشهوره و هو اسم الكتاب.

الصاحب هو إسماعيل بن عباد وزير آل بويه.

الصابى هو اسم إبراهيم بن هلال صاحب ديوان الرسائل زمن عز الدولة بن بويه،

للفنّ الثالث [فى السِّرقات الشُّعريّة و ما يتّصل بها] مثل الاقتباس و التّضمين و العقد و الحَلّ و التّلميح [و غير ذلك] مثل القول فى الابتداء و التّخلص و الانتهاء، و إنّما قلنا: إنّ الخاتمه من الفنّ الثالث دون أن نجعلها خاتمه للكتاب خارجه عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا، لأنّ المصنّف قال فى الإيضاح فى آخر بحث المحسّنات اللفظيّة: هذا ما تيسّر لى بإذن الله جمعه و تحريره من أصول الفنّ الثالث.

و بقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنّفين، و هو قسمان:

أحدهما: ما يجب ترك التّعرض له لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الأبواب.

و كلاهما من كتاب الدّولة العباسيّة.

هذا تمام الكلام فى المحسّنات اللفظيّة.

[خاتمه]

@

[خاتمه]

إشارة

قبل الخاتمه من الكتاب، فالكتاب مرّتب على مقدّمه، و ثلاثه فنون و خاتمه، و قال الشّارح:

إنّها من الفنّ الثالث، و للكتاب أجزاء أربعة، و هى المقدّمه و المعانى، و البيان، و البديع، و الخاتمه من الزّابع و هو البديع، و تمسّك فى صدق دعواه، بأنّه قال المصنّف فى الإيضاح: هذا ما تيسّر لى بإذن الله تعالى جمعه، و تحريره من أصول الفنّ الثالث.

و بقيت أشياء يذكرها، أى فى علم البديع بعض المصنّفين، منها ما يتعيّن إهماله، إمّا لعدم دخوله فى فنّ البلاغه، يعنى به ما يشتمل الثلاثة على خلاف ما يتبادر منه، نحو ما يرجع إلى التّحسين فى الخطّ دون اللفظ، مع أنّه لا يخلو عن التّكلف، يعنى لا يتيسّر بدون تكلفه، لجعل المعنى تابعا للفظ، مثل كون الكلمتين متماثلتين فى الخطّ.

و يجرى مجرى هذا أن يؤتى بقصيده أو رساله حروفها كلّها منقوطة، أو كلّها غير منقوطة، أو حرف بنقط و حرف بدونه، هذا ممّا لا- يجب التّعرض به لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة فى ذكره، لكونه داخلا فيما سبق من-الأبواب كالتّذييل و التّكميل المذكورين فى باب الإطناب و الإيجاز و المساواه، و السِّرقات الشُّعريّة و ما يتّصل بها ممّا لا بأس بذكره لاشتماله على فائده.

و الثاني: ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائده مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعريه و ما يتصل بها (١) .
[اتفاق القائلين (٢)]، على لفظ التثنيه [إن كان في الغرض على العموم (٣) كالوصف بالشجاعه]، و السخاء و حسن الوجه و البهاء
(٤) ، و نحو ذلك (٥) ، [فلا يعدّ] هذا الاتفاق (٦) [سرقه]، و لا استعانه (٧) ، و لا أخذا (٨) ، أو نحو ذلك ممّا يؤدّي هذا المعنى
(٩) ،

أى بالسرقات الشعريه مثل الاقتباس و التّضمين و الحلّ و العقد، و غير ذلك، و يأتي بيان كلّ واحد من المذكورات.

هذا بصيغه التثنيه، و المراد من أحدهما القائل المأخوذ منه، و لو كان متعدّدا، و المراد من الآخر الأخذ، أعنى المذى أخذ من
ذلك القائل، و لو كان هذا الأخذ متعدّدا.

أى مشتتلا على العموم، أو بناء على عموم الغرض و شموله للبلغاء غير مختصّ ببلغ دون بليغ. و قوله: «فى الغرض» متعلّق ب
«اتفاق» ، و قوله: «إن كان فى الغرض على العموم» يتضمّن أمرين أحدهما: كون الاتفاق فى نفس الغرض لا فى الدّلاله عليه، و
ثانيهما: كون الغرض عامّا و قابل الأوّل بقوله: و إن كان فى وجه الدّلاله، أى و إن كان اتفاق القائلين فى الدّلاله على الغرض.

و هو الحسن مطلقا، أى سواء تعلّق بالوجه أو بغيره.

كرشاقه القدّ، أى اعتدال القامه، و كالدّكاء و البلاده و نحو ذلك من الأوصاف التى يشتهها عامّه المتكلمين لمن أرادوا أن يشتهوا
له.

أى فلا يعدّ اتفاق القائلين فى التّوصيف بهذه الأوصاف «سرقه» ، و لو كان كلام القائل المتأخّر مطابقا لكلام القائل المتقدّم.

أى و لا يعدّ أيضا «استعانه» ، بأن يقال: إنّ المتأخّر من القائلين استعان فى التّوصيف بالصفات المذكوره بالمتقدّم من القائلين.

أى و لا يعدّ أيضا «أخذا» ، بأن يقال: بأنّ المتأخّر أخذ ذلك من المتقدّم.

كالانتهاج و الإغاره و الغضب و المسخ، و نحو ذلك من الأسماء التى يأتى بيانها مفصّلا.

و الحاصل إنّ اتفاق القائلين فى توصيف شخص بوصف من الأوصاف المذكوره-لا يعدّ سرقه، و لا غيرها من الأسماء.

[لتقرّره] أى تقرّر هذا الغرض العام (١) ، [فى العقول و العادات] فيشترك فيه (٢) الفصيح و الأعمج و الشاعر و المفحم. [و إن كان] اتّفاق القائلين [فى وجه الدّلاله] أى طريق الدّلاله على الغرض (٣) [كالتّشبيه و المجاز و الكنايه، و كذكر هيئات تدلّ على الصّفه لاختصاصها (٤)

أى التّوصيف بالأوصاف المذكوره فى «العقول و العادات» فلا يختصّ اختراع ذلك بعقل مخصوص حتّى يكون غيره آخذاً ذلك منه، و لا بعاده فى زمان مخصوص حتّى يكون أهل زمان آخر آخذاً من أهل ذلك الزّمان.

أى «و» بسبب تقرّر ذلك فى العقول و العادات «يشترك فيه» ، أى فى الغرض على العموم «الفصيح و الأعمج» و هو ضدّ الفصيح و (الشّاعر و المفحم) و هو بفتح الحاء ضدّ الشّاعر، أى من لا قدره له على الشّعر.

و الحاصل أنّه إذا كان جميع العقلاء و المتكلّمين متساويين فى ذلك الغرض لتقرّره فى عقولهم فلا يكون أحدهم أقدم حتّى يقال: إنّ الأخير أخذ منه.

إلى هنا كان الكلام فيما كان اتّفاق القائلين فى الغرض على العموم حسبما فصّلنا فيقع الكلام فيما كان اتّفاق القائلين فى وجه الدّلاله على الغرض أى فى طريقها عليه.

بأن يكون أحد القائلين دلّ على الغرض بالحقيقه «كالتّشبيه» بالنّسبه لإثبات الغرض الذى هو ثبوت وجه الشّبه أو فائدته، و الآخر كذلك أو دلّ عليه أحدهما بالتّجوز أو الكنايه، و الآخر كذلك، ثمّ عطف على قوله: «كالتّشبيه» ، قوله: «و كذكر هيئات» ، أى ذكر أوصاف «تدلّ على الصّفه» التى هى الغرض.

أى اختصاص تلك الهيئات «بمن» ، أى بموصوف «هى» ، أى تلك الصّفه التى هى الغرض «له» إلى ذلك الموصوف، فيلزم أن تكون تلك الهيئات مستلزمه للصّفه التى هى الغرض و الانتقال من الملزوم إلى اللازم كنايه، فعلم أنّ ذكر الهيئات داخل فيما يقابل الحقيقه الممثل لها بالتّشبيه، و ذلك المقابل هو مطلق التّجوز الشّامل، ثمّ مثل لذكر الهيئات لينتقل منها إلى الغرض، فقال: «كوصف الجواد» ، أى ذات الجواد لا من حيث ما يشعر بالجود «بالتّهلل» ، أى يكون الوجه فرحاً مسروراً «عند ورود العفاه» جمع عاف، و هو السائل، فإنّ هذه الهيئات، أعنى كون الإنسان متهلّلاً الوجه، و كون ذلك التّهلل بسبب، و كون ذلك السّبب هو ورود السائلين ينتقل منها إلى الوصف بالجود، فالوصف بالهيئات لذات الجواد لينتقل

بمن هي له [و] أى لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصِّفه له [كوصف الجواد بالتهلّل عند ورود العفاه] أى السائلين جمع عاف [و] كوصف [البخيل بالعبوس] عند ذلك [مع سعه ذات اليد] أى المال، و أمّا العبوس عند ذلك مع قلّه ذات اليد فمن أوصاف الأسخياء، [فإن اشترك (١) النَّاس فى معرفته] أى فى معرفه وجه الدّلاله [لاستقراره فيهما (٢)]، أى فى العقول و العادات [كتشبيه الشّجاع بالأسد (٣) و الجواد بالبحر فهو كالأوّل]، أى فالاتّفاق فى هذا النّوع من وجه الدّلاله (٤) ،

منه إلى وصفه بالجود، لا بما يشعر بالجود حتّى يكون الانتقال غير مفيد، و يجرى مجرى ذلك ذكر الهيئه الواحده، و إنّما جمع باعتبار كون الجمع أظهر كما فى مضمون المثال، أو باعتبار الوقائع، «و» كوصف «البخيل بالعبوس» و هو تلوّن الوجه تلوّنا يدلّ على الاغتمام عند ورود العفاه «مع سعه ذات اليد» ، أى وصفه بالعبوس لأجل ذلك فى وقت وجود سعه ذات اليد، أى الغنى و كثره المال، فإنّ ذكر هذه الهيئات، أعنى كونه عبوسا، و كون ذلك عند ورود العفاه، و كون ذلك عند سعه اليد يدلّ على البخل، فهذا من الدّلاله الكنايه أيضا، و إنّما قيّد بوجود سعه ذات اليد، لأنّ العبوس عند ذلك، هو الدّال على البخل، و أمّا العبوس عند الفقر فهو يدلّ على الجود، لأنّ عبوسه يدلّ على تأسّفه على ما فات من مراتب الشّعاء بعدم وجدان المال.

و أمّا البخيل فهو يرتاح لذلك العذر و يطمئنّ به فلا يتصوّر منه العبوس.

هذا دليل جواب الشّرط فى قوله: «و إن كان فى وجه الدّلاله» ، و جواب الشّرط محذوف، تقديره ففيه تفصيل، «فإن اشترك. . .» .

أى بحيث صار متداولاً بين الخاصّه و العامّه.

أى فى الشّجاعه، و كتشبيه البليد بالحمّار فى البلاده، و تشبيه الوجه الجميل بالقمر فى الإضاءه، و المراد بالتّشبيه الكلام الدّالّ عليه ليكون لفظاً كما مرّ.

بيان لهذا النّوع، أى الذى هو الاتّفاق فى وجه الدّلاله على الغرض.

كالإتفاق فى الغرض العام فى أنه لا يعدّ سرقة، و لا أخذًا [و إلا] أى و إن لم يكن يشترك الناس فى معرفته (١) ، [جاز (٢) أن يدعى فيه]، أى فى هذا النوع من وجه الدلالة [السبق و الزيادة (٣)] بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل، و أنّ أحدهما فيه أكمل من الآخر، و أنّ الثانى زاد على الأول أو نقص عنه. [و هو] أى ما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض (٤) ، [ضربان] أحدهما [خاصى فى نفسه غريب] لا ينال إلا بفكر [و الآخر] عامى تصرّف فيه بما أخرجه من الابتدال إلى الغرابه كما مرّ [فى] باب التشبيه و الاستعاره من تقسيمها إلى الغريب الخاصى، و المبتذل العامى الباقى على ابتداله، و المتصرّف فيه بما يخرج به إلى الغرابه. [فالأخذ و السرقة (٥)]،

أى معرفه طريق الدلالة على الغرض بأن كان لا- يصل إليه كلّ أحد لكونه ممّا لا ينال إلا بفكر بأن كان مجازا مخصوصا، أو كناية، أو تشبيها على وجه لطيف.

أى صحّ أن يدعى فيه... ، بخلاف ما تقدّم فإنّه لا يصحّ أن يدعى فيه ذلك.

يحتمل أنّ المراد بالسبق التقدّم، أى جاز أن يدعى أنّ أحدهما أقدم، و الآخر أخذه من ذلك الأقدم، و جاز أن يدعى زياده أحدهما على الآخر فيه، و إنّ أحدهما فيه أكمل من الآخر، و على هذا فالعطف مغاير، و ظاهر الشّارح هو الاحتمال الثانى لأنّ قوله: «بأن يحكم...» ، يشير إلى أنّه ليس المراد بالسبق مجرد التقدّم فى الزمن، بل السبق لعلو المرتبه و الكمال.

كالدلالة بالتشبيه، و الدلالة بالتجوّز الخاصّ «ضربان» ، أى نوعان أحدهما «خاصى فى نفسه غريب» لا- يدركه من ذاته إلا الأذكياء كتشبيه الشمس بالمرآه فى كفّ الأشلّ، فنحو ذلك غريب لا يدرك إلا بفكر صائب، و تأمل صادق، و الآخر «عامى» يدركه كلّ أحد فى أصله لكن «تصرّف فيه بما أخرجه من الابتدال إلى الغرابه كما مرّ» ،

بيان كلا الضّربين «فى باب التشبيه و الاستعاره» ، و قد تقدّم تفصيل ذلك مع الأمثله المذكوره ثمّه، فراجع.

أى الأخذ العذى هو السّرقة فى الجملة من أى قسم هو، أعنى سواء كان من قسم وجه الدلالة، أو من دقه المعنى فقط. «نوعان» ، أى ينقسم أولا إلى نوعين «ظاهر» بأن يكون لو عرض الكلامان على أى عقل حكم بأن أحدهما أصله الآخر بشرطه المعلوم «و غير ظاهر» بأن يكون بين الكلامين تغيير محوج فى كون أحدهما أصله الآخر إلى تأمل.

نوعاها أى ما يسمّى بهذين الاسمين [نوعان: ظاهر و غير ظاهر، أمّا الظاهر (١) فهو أن يؤخذ المعنى كلّه إمّا]، حال كونه [مع اللفظ كلّه أو بعضه، أو] حال كونه [وحده] من غير أخذ شيء من اللفظ.

[فإن أخذ اللفظ كلّه من غير تغيير لنظمه] أى لكيفيته الترتيب و التّأليف الواقع بين المفردات [فهو مذموم لأنّه سرقة محضه، و يسمّى نسخا (٢) و انتحالا (٣) ،

[نوعا الأخذ و السرقة]

أى و أمّا الأخذ بالظاهر من النوعين «فهو أن يؤخذ المعنى كلّه» مع ظهور أنّ أحدهما من الآخر، و إنّما زدنا ذلك القيد لأنّ غير الظاهر منه أخذ المعنى أيضا، لكن مع خفاء، و الذوق السليم يميّز ذلك فى الأمثلة، و هو حينئذ ثلاثة أقسام، لأنّ أخذ المعنى كلّه إمّا أن يكون مع أخذ اللفظ كلّه، أو يكون مع أخذ بعض اللفظ و ترك البعض، أو يكون مع أخذ المعنى وحده بدون أخذ شيء من اللفظ أصلا، بل يبدّل جميع الكلام بتركيب آخر، و لا يدخل فى هذا تبديل الكلمات المرادفه بما يرادفها مع بقاء النّظم، لأنّه كما سيأتى فى حكم أخذ اللفظ كلّه، فالمراد بأخذ المعنى وحده تحويله إلى صورته أخرى تركيبا و أفرادا، كما سيأتى فى الأمثلة.

و حاصل الكلام فى المقام:

أنّ النوع الظاهر ينقسم إلى أقسام التّقسيم الأوّل أن يؤخذ المعنى كلّه إمّا مع اللفظ كلّه، أو بعضه، أو يؤخذ المعنى وحده، ثمّ الضرب الأوّل و هو أخذ المعنى مع اللفظ كلّه أو بعضه قسما، لأنّ المأخوذ مع المعنى إمّا كلّ اللفظ أو بعضه، إمّا مع تغيير النّظم أو دونه، فهذه عدّه أقسام أصل الأقسام على ما ذكر خمسه لكن يشعب منها فروع أخرى، و لهذا لم يعين عدد الأقسام، و أشار إليها بقوله: «فإن أخذ اللفظ كلّه من غير تغيير لنظمه» .

و إنّما سمّى بذلك لأنّ القائل الثّانى نسخ كلام غيره، أى نقله و نسبه لنفسه، فهو مأخوذ من قولهم: نسخت الكتاب، أى نقلت ما فيه إلى كتاب آخر.

أى يسمّى أيضا «انتحالا» لأنّ الانتحال فى اللّغه ادّعاء شيء لنفسك، أى أن تدعى أنّ ما لغيرك لك يقال: انتحل فلان شعر غيره، إذا ادّعاه لنفسه.

كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك (١) ، بقول معن بن أوس: إذا أنت لم تنصف أخاك]، أى لم تعطه النصفه، و لم توفه حقوقه (٢) ، [وجدته*على طرف الهجران] أى هاجرا لك مبتذلا بك و بأخوتك [إن كان يعقل*و يركب حدّ السيف] أى يتحمّل الشدائد تؤثر فيه تأثير السيوف و تقطّعه تقطعيهما [من أن تضيمه] أى بدلا (٣) من أن تظلمه [إذا لم يكن عن شفره السيف] أى عن ركوب حدّ السيف و تحمّل المشاقّ (٤) ،

أى فعل الأخذ و السرقة بقول معن بن أوس.

أى لم تعط أخاك الانصاف و توفيه الحق.

التفسير إشاره إلى أن كلمه «من» للبدل، و الحاصل أنّ العاقل يتحمّل الأمور الشاقّه التى تؤثر فيه تأثير السيف مخافه أن يلحقه العار و الضيم، متى لم يجد عن ركوب الأمور الشاقّه مبعدا و معدلا، أى لا طريق للخلاص عن العار و الضيم إلا ارتكاز تلك الأمور.

و محلّ الشاهد يتّضح فيما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل السرقة بقول معن بن أوس، و أمّا تفصيل الحكايه، فقد حكى أنّ عبد الله بن الزبير دخل على معاويه فأنشده هذين البيتين:

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته

على طرف الهجران إن كان يعقل

فقال له معاويه لقد شعرت يا أبا بكر، أى لقد صرت شاعرا بعدى مع علمى بأنك غير شاعر، لأنك قبل أن أفارقك لم تقل شعرا، و لم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس فأنشد قصيدته التى أولها:

لعمرك ما ادرى و إنى لأوجل

على أيننا تغدو المنيه أول

و استمرّ على إنشاد القصيده حتى أتمّها و فيها هذان البيتان، فأقبل معاويه على عبد الله بن زبير، و قال: ألم تخبرنى أنّهما لك فقال: اللفظ له و المعنى لى، و بعد فهو أخى من الرضاعه، و أنا أحقّ بشعره، هذا اعتذار من ابن الزبير فى سرقة البيتين، و نسبتها لنفسه، و معلوم أنّ هذا الاعتذار أبرد من الثلج.

عطف تفسيري على ركوب حدّ السيف يشير بهذا إلى أنه ليس المراد بركوب حدّ

[مزجل] أى مبعده، فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين، فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر، و لم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني فأنشد قصيدته التي أولها:

لعمرك ما ادري و إني لأوجل (١)

على أيننا تغدو المتيه أول

حتى أتمها و فيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير و قال: ألم تخبرني أنهما لك، فقال: اللفظ له و المعنى لى، و بعد فهو أخى من الرضاعه، و أنا أحق بشعره [و فى معناه] أى فى معنى ما لم يغير فيه النظم [أن يبدل بالكلمات كلها (٢) أو بعضها (٣)، ما يرادفها] يعنى أنه أيضا مذموم و سرقه محضه، كما يقال فى قول الحطيئه:

دع المكارم (٤) لا ترحل لبغيتها

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها

و اجلس فإنك أنت الآكل اللابس

السيف معناه الحقيقى، و إنما المراد به تحمل ذلك، فكأنه قال: و يركب ما هو بمنزله القتل بالسيف.

و جمله: و إني لأوجل، معترضه بين أدري و مفعولها و هو قوله: على أيننا، و تغدو بالغين بمعنى تصبح.

أى فى بيت الحطيئه، فإنه بدلت كلماته كلها.

أى كما فى بيت امرئ القيس، فإنه قد بدلت بعض كلماته.

البيت مقول قول الحطيئه، و قوله: «ذر المآثر.» مقول «يقال»، و قوله: «دع المكارم»، أى دع طلبها، و «المكارم» جمع مكرمه بمعنى الكرامه، و البغيه بكسر الباء و ضمها، كما فى المختار، بمعنى الحاجه و الطلب، و قوله: «الطاعم الكاسى» أى الآكل المكسؤ.

و المعنى لست أهلا- للمكارم و المعالى فدعها لغيرك و اقنع بالمعيشه، و هى مطلق الأكل و الستر باللباس، فإنك تناله بلا طلب يشق، كطلب المعالى.

و الشاهد: فى أنه قد بدّل كلّ لفظ من البيت الأول، بمرادفه، فذر مرادف لدع، و المآثر مرادف للمكارم، و لا تذهب مرادف لقوله: «لا ترحل»، و قوله: «لمطلبها»

و كما قال امرؤ القيس:

وقوفا بها صحبى على مطيهم

يقولون لا تهلك أسي و تجمل

فأورده طرفه فى داليتة (١) ، إلا أنه أقام-تجلد-مقام-تجمل، [و إن كان]أخذ اللفظ كله [مع تغيير لنظمه (٢)]أى نظم اللفظ [أو أخذ بعض اللفظ]لا كله [سمى]هذا الأخذ [إغاره (٣) و مسخا (٤)]و لا يخلو (٥) إمّا أن يكون الثانى أبلغ من الأول، أو دونه أو مثله [فإن كان الثانى أبلغ]من الأول [لاختصاصه (٦) بفضيله]لا توجد فى الأول، كحسن

مرادف لبغيتها، و اجلس مرادف لاقعد، و الأكل مرادف للطاعم، و اللابس مرادف للكاسى. و أمّا قوله: «فإنك أنت» فمذكور فى البيتين باللفظ.

وقوفا بها صحبى على مطيهم

يقولون لا تهلك أسي و تجلد

و الشاهد: فى أنّ هذا البيت بيت امرئ القيس، و لم يزد فيه على تبديل تجمل بتجلد و وقوفا من الوقف الذى هو الحبس بدليل تعدّيه إلى المطى، لا-من الوقوف اللازم بمعنى اللبث، و على بمعنى لأجل، أى قفا نبك فى حال وقوف أصحابى مراكبهم لأجلى قائلين لا تهلك أسي، أى من فرط الحزن و شدّه الجزع، و تجمل أى اصبر صبرا جميلا، أى و ادفع عنك الأسي بالتجمل، أى الصبر الجميل فأورده طرفه قوله، إلا أنه أقام تجلد مقام تجمل، فهذا مثال لتبديل بعض الكلمات بما يرافقه.

و المراد بتغيير النظم هنا أن يدلّ على المعنى الأول، أو على بعضه بوجه آخر، بحيث يقال: هذا تركيب آخر، و الشاهد: فى أنّ هذا هو المراد ما يأتى من الأمثلة، ثم ما يكون بتغيير النظم إمّا أن يكون مع أخذ كلّ اللفظ، أو مع أخذ بعض ذلك اللفظ.

و إنّما سمي بذلك، لأنّ القائل الثانى أعار على كلام القائل الأول فغيّره عن وجهه.

و يسمّى أيضا «مسخا» ، لأنّه بدّل صورته كلام الغير بصوره أخرى، و المسخ فى الأصل تبديل صورته بصوره أقبح.

أى ما يسمّى إغاره، على ثلاثه أقسام: لأنّ ذلك الكلام الثانى المسمّى بالإغاره إمّا أن يكون أبلغ من الأول فيكون مقبولا غير مذموم، أو يكون أدنى فهو مذموم غير مقبول، أو يكون مثل الأول فهو أبعد من الذمّ و أقرب إلى القبول. فأشار الشارح إلى هذه الأقسام على هذا الترتيب.

أى لاختصاص الثانى عن الأول «بفضيله» .

السبك (١) ، أو الاختصار (٢) أو الإيضاح (٣) أو زياده معنى [ممدوح (٤)] أى فالثانى مقبول. [كقول بشار: من راقب الناس (٥)]، أى حاذرهم [لم يظفر بحاجته* و فاز بالطيبات الفاتك (٦) اللهج (٧)] أى الشجاع القتيل الحريص على القتل، [و قول سلم] الخاسر (٨) بعده [من راقب الناس مات غمًا (٩)] أى حزنا و هو مفعول أو تمييز [و فاز باللذة الجسور] أى الشديد الجراه، فبيت سلم أجود سبكا و أخصر لفظا.

[و إن كان] الثانى [دونه] أى دون الأول فى البلاغه لفوات فضيله توجد فى الأول [فهو] أى الثانى [مذموم كقول أبى تمام] فى مرثيه محمد بن حميد:

هيهات لا يأتى الزمان بمثله

إن الزمان بمثله لبخيل

و قول أبى الطيب: [أعدى الزمان سخاؤه (١٠)] يعنى تعلم الزمان منه السخاء

بأن يكون خاليا عن التعقيد اللفظى و المعنوى.

أى الاختصار المناسب للمقام مثلا.

أى الإيضاح المحتاج إليه، أو زياده معنى، فالكلام الثانى ممدوح مقبول، لأن تلك الفضيله أخرجته إلى نوع من البداعه و التجديد.

أى إن اختص الثانى بمثل بعض هذه الفضائل، فذلك الثانى ممدوح مقبول.

أى راعاهم و حاذرهم فيما يكرهون فيتركه، و فيما يبتغون فيقدم عليه، «لم يظفر بحاجته» كلفها، لأنه، ربما كرهها الناس فيتركها لأجلهم فتفوت مع شده شوقه إليها.

أى الجريء الشجاع.

أى الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاه، قتلا كان أو غيره.

و سمى خاسرا لأنه ورث مصحفا من أبيه، فباعه، فاشترى به عودا يضرب به.

أى لم يصل لمراده فيبقى مغموما من فوات المراد، و يشتد عليه الغم كشد الموت.

و الشاهد فى أن بيت سلم أجود سبكا لكونه فى غايه البعد عن موجبات التعقيد من التقديم و التأخير و نحوهما. و «أخصر لفظا» ، لأنه أقام لفظ الجسور مقام مجموع لفظى «الفاتك اللهج» ، فالسلم أخذ بعض اللفظ مع كون كلامه أبلغ من كلام بشار.

و هناك مصراع ثان لبيت أبى الطيب، و هو قوله: و لقد يكون به الزمان بخيلا.

و سرى سخاؤه إلى الزّمان [فسخا به] أو أخرجه من العدم إلى الوجود، و لو لا سخاؤه الّذى استفاده منه لبخل به على الدّنيا و استبقاه لنفسه، كذا ذكر ابن جنّى. و قال ابن فورجه (١) : هذا تأويل فاسد، لأنّ سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى، و إنّما المراد سخا به علىّ و كان بخيلا به علىّ، فلمّا أعداه سخاؤه أسعدنى بضمى إليه و هدايتى له، لما أعدى سخاؤه [و لقد يكون به الزّمان بخيلا]، فالمصراع الثّانى مأخوذ من المصراع الثّانى (٢) لأبى تميّام على كلّ من تفسيري ابن جنّى و ابن فورجه، إذ لا يشترط (٣) فى هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض، و إلّا لم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جنّى أيضا، لأنّ أبا تمام علّق البخل بمثل المرثى، و أبا الطّيب بنفس الممدوح هذا، و لكن مصراع أبى تمام أجود سبكا، لأنّ قول أبى و الشّاهد: فى أنّ المصراع الثّانى من بيت أبى الطّيب مأخوذ من المصراع الثّانى لبيت أبى تميّام، و ظاهر أنّ الأوّل أحسن من الثّانى، لأنّ الثّانى عبّر بصيغه المضارع، و المناسب صيغه الماضى بأن يقال: و لقد كان به الزّمان بخيلا.

و حاصل الخلاف بين الشّيخين: أن قوله: «فسخا به» معناه على ما قال ابن جنّى: فجاد به على الدّنيا بإيجاده من العدم، و على ما قال ابن فورجه: فجاد به علىّ، و أظهره لى، و قد زيف ابن فورجه ما قاله ابن جنّى: بقوله «هذا تأويل فاسد»، لأنّ سخاء الشّخص غير موجود لا يوصف بالعدوى، أى بالسريان للغير.

فالمعنى أنّه أعدى سخاه بعد وجوده الزّمان فسخا به علىّ و أسعدنى بوصاله.

و بعبارة أخرى إنّما المراد أنّ الممدوح كان موجودا سخيا و إن كان الزّمان بخيلا بالممدوح علىّ، أى بإظهاره لى و هدايتى له، فلمّا أعدى سخاؤه الزّمان سخا بذلك الممدوح علىّ، بضمى إليه و هدايتى له، فالموصوف بالعدوى ليس سخاء شخص غير موجود، بل سخاء شخص موجود.

إشاره إلى محلّ الشّاهد الّذى عرفته.

جواب عن إشكال، و حاصل الإشكال أنّ بين المصراعين مغايره من حيث المعنى، لأنّ معنى مصراع أبى تمام- أنّ الزّمان بخيل بوجود مثل الممدوح، و معنى مصراع أبى الطّيب أنّ الزّمان بخيل بإيجاد ذلك الممدوح أو بإيصاله إلى الشّاعر،

فالبخل فى الأوّل متعلّق بالممثل، و فى الثّانى متعلّق بنفس الممدوح، و مع هذا التّغاير

الطَّيِّب-و لقد يكون-بلفظ المضارع لم يقع موقعه، إذ المعنى على المضى.

فإن قيل (١) : المراد لقد يكون الزّمان بخيلا بهلاكه، أى لا يسمح بهلاكه قطّ لعلمه بأنّه سبب لصلاح العالم، و الزّمان و إن سخا بوجوده و بذله للغير لكن إعدامه و إفناؤه باق بعد فى تصرّفه. قلنا (٢) : هذا تقدير لا قرينه عليه، و بعد صحّته، فمصراع أبى تمام أجد لاستغناؤه عن مثل هذا التّكلّف [و إن كان] الثّانى [مثله]، أى مثل الأوّل [فأبعد]، أى فالثّانى أبعد [من الدّم] و الفضل للأوّل كقول أبى تمام: لو حار[أى تحيّر فى التّوصل إلى إهلاك النفوس [مرتاد المتيه]، أى الطّالب الذى هو المتيه على أنّها إضافة بيان [لم يجد*إلا الفراق على النفوس دليلا، و قول أبى الطّيب:

لو لا مفارقة الأحباب ما وجدت

لها المنايا إلى أرواحنا سبلا (٣)

فكيف يكون أحدهما مأخوذا من الآخر!

و حاصل الجواب:

أنّه لا يشترط فى هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلا، فلا يشترط فى هذا النوع من الأخذ الاتّحاد من كلّ وجه، بل يكفى الاتّحاد من بعض الوجوه كما هناك، لأنّهما مشتركان فى أصل البخل و إن اختلفا من جهة متعلّقه.

أى فى الجواب عن كون بيت أبى الطّيب دون بيت أبى تمام، و حاصله: أنّا لا نسلم أنّ بيت أبى الطّيب دون بيت أبى تمام، لأنّ كلام أبى الطّيب على حذف مضاف، أى و لقد يكون بهلاكه الزّمان بخيلا، و هلاكه استقباليّ و حينئذ فالتّعبير بالمضارع واقع فى موقعه.

هذا ردّ للجواب المذكور، و حاصل الردّ أنّ تقدير المضاف لا قرينه عليه.

و الشّاهد: فى أنّ أبا الطّيب قد أخذ من كلام أبى تمام المعنى كلّ مع بعض الألفاظ كالمتيه و الفراق و الوجدان، و بدّل بالنّفوس الأرواح.

و الحاصل من معنى البيتين يرجع إلى شىء واحد، و هو أنّه لا دليل للمتيه على النفوس إلاّ الفراق، أى فراق الأوجه فالثّانى أبعد عن الدّم من الثّانى من القسم الثّانى. قوله: «مرتاد» اسم فاعل من الارتياذ بمعنى الطّلب، و إضافته إلى المتيه بياتيه، فالمتيه التى هى الطّالبه للنّفوس، كالرّائد الذى يطلب الماء و الكلاء.

الضمير في-لها-للمتية و هو حال من-سبلا-و المنايا فاعل-وجدت-و روى-يد المنايا-فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المتية و الفراق و الوجدان، و بدّل بالتفوس الأرواح. [و إن أخذ المعنى وحده (١) سمى] هذا الأخذ [إلماما (٢)]، من-ألم إذا قصد-و أصله من ألم بالمنزل إذا نزل به. [و سلخا (٣)] و هو كشط الجلد عن الشاه و نحوها، فكأنه كشط عن المعنى جلدا و ألبسه جلدا آخر، فإن اللفظ للمعنى بمنزله اللباس.

[و هو (٤) ثلاثة أقسام كذلك] أى مثل ما يسمى إغاره و مسخا، لأنّ الثّانى إمّا أبلغ من الأوّل، أو دونه، أو مثله.

[أولها] أى أول الأقسام (٥) ، و هو أن الثّانى أبلغ من الأوّل [كقول أبي تمام: هو] الضمير للشّان (٦) [الصّنع] أى الإحسان، و الصّنع مبتدأ خبره الجملة الشرطيّة، أعنى قوله: [إن يعجل فخير و إن يرث (٧)] أى يبطؤ [فللرّيث فى بعض المواضع أنفع].

أى من دون أن يأخذ كلّ الألفاظ أو بعضها.

مأخوذ من ألمه إذا قصده، لأنّ الشّاعر الثّانى يقصد إلى أخذ المعنى من الشّاعر الأوّل.

فقوله:

«و إن أخذ المعنى وحده» عطف على قوله: «و إن أخذ اللفظ» .

و هو نزع الشّيء عن الشّيء، فكان لفظ الثّانى نزع المعنى من اللفظ الأوّل.

و قال الشّارح: التّزع هو كشط الجلد عن الشّاه، و اللفظ للمعنى بمنزله الجلد، فكأنه كشط من المعنى جلدا، و ألبسه جلدا آخر، هذا و السّلخ جاء بكلا المعنيين.

[السلخ، و هو على ثلاثة أقسام]

@

[السلخ، و هو على ثلاثة أقسام]

أى السّيلخ «ثلاثة أقسام كذلك» أى مثل ما سمى إغاره و مسخا، يعنى أنّ الثّانى إمّا أبلغ من الأوّل، أو دونه، أو مثله، فهذه الأقسام الثلاثة عين الأقسام الثلاثة المتقدّمة.

و هو ما يكون ممدوحا لكون الثّانى أبلغ من الأوّل.

هو مبتدأ أول، «الصّنع» مبتدأ ثان، خبره الجملة الشرطيّة، أعنى قوله: «إن يعجل فخير»، و المبتدأ الثّانى و خبره خبر ضمير الشّان.

مأخوذ من راث ريثا، أى بطؤ بظئا، بمعنى تأخر تأخرا.

و الأحسن أن يكون-هو-عائدا إلى حاضر في الذهن (١)، و هو مبتدأ خبره الصنيع و الشرطيّه ابتداء كلام، و هذا (٢) كقول أبي العلاء:

هو (٣) الهجر حتّى ما يلّم خيال (٤)

و بعض صدود الزائرين وصال

و هذا (٥) نوع من الإعراب لطيف لا يكاد يتتبه له إلا الأذهان الراضه (٦) من أئمه الإعراب، [و قول أبي الطيّب: و من الخير بطء سيبك] أى تأخر عطائك [عنى أسرع السحب فى المسير الجهم (٧)]

أى الأفضل أن يكون ضمير «هو» راجعا إلى ما هو متعقل فى الذهن، يفسره ما أخبر به عنه، و لا يصحّ أن يكون للشأن لأنّ خبره مفرد.

إشاره إلى الإعراب الثانى، و هو عدم كون الضمير للشأن.

و الشاهد فى أنّه لا يصحّ أن يكون الضمير هنا للشأن، إذ خبر ضمير الشأن جملة، و لا جملة فى قوله: «هو الهجر...» .

يلّم بمعنى ينزل، و المعنى حتّى ما ينزل خيال من المهاجر، و إنّما كان بعض صدود الزائرين وصالا، لأنّ فيه لقاء على كلّ حال.

أى هذا الإعراب، أعنى جعل الضمير عائدا على حاضر فى الذهن «لطيف...» .

أى المرتاضه و الممارسه لصناعه الإعراب.

و الحاصل إنّ الضمير فى بيت أبى تمام يحتمل أن يكون ضمير الشأن، و يحتمل أن يكون عائدا على متعقل فى الذهن، و أمّا فى بيت أبى العلاء فيتعيّن أن يكون عائدا على متعقل فى الذهن، و لا يجوز أن يكون ضمير الشأن، لأنّ ما بعده لا يصلح للخبريّة عنه، لأنّه مفرد، و ضمير الشأن إنّما يخبر عنه بجملة، هذا تمام الكلام فى بيت أبى تمام، و أمّا الكلام الثانى فهو قول أبى الطيّب و من الخير بطوء سيبك، أى تأخر عطائك «عنى أسرع السحب فى المسير الجهم» .

بفتح الجيم، أى اللّـحـاب الّـذى لا ماء فيه، و الشاهد فى أنّه قد اشترك البيتان فى المعنى، أى فى أن تأخر العطاء يكون خيرا و أنفع، و لكن بيت أبى الطيّب أبلغ و أجود، لأنّه زاد حسنا بضرب المثل له باللّـحـاب، فكأنّه دعوى بيّنه و برهان، إذ كأنّه يقول: العطاء

أى السَّحَابِ الْهَدَى لا ماء فيه، و أما ما فيه فيكون بطيئاً ثقيل المشى، فكذا حال العطاء، ففي بيت أبى الطَّيِّبِ زياده بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسَّحَابِ. -[و ثانيها]أى ثانى الأقسام (١) و هو أن يكون الثَّانى دون الأوَّل (٢) ، [كقول البحترى: و إذا تَأَلَّقَ]أى لمع [فى الندى (٣)]أى فى المجلس [كلامه المصقول]المنقَّح (٤) ، [خلت]أى حسبت [لسانه من عضبه]أى سيفه القاطع (٥) . [و قول أبى الطَّيِّبِ (٦)]:

كَأَنَّ ألسنهم فى النَّطق قد جعلت

على رماحهم فى الطَّعن خرصانا]

كالسَّحَابِ، فبطء السَّحَابِ فى السَّير أكثر نفعاً، و سريعها كالجهام أقلها نفعاً، فكذلك العطاء فكان تأخُّر العطاء أفضل من سرعته. و إلى هذا أشار الشَّارح بقوله: «ففى بيت أبى الطَّيِّبِ زياده بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسَّحَابِ» .

أى ثانى الأقسام الثلاثة.

أى دون الأوَّل فى البلاغه و الحسن.

و هو على وزن فعيل كما فى الصَّحاح، و فى القاموس كفتى، و هو مجلس القوم ما داموا فيه، فإن تفرَّق القوم فليس بندى. أى الخالص المصنَّى من كلِّ ما يشينه.

أى فقد شبَّه البحترى لسان الممدوح بالسَّيف القاطع، و الجامع بينهما التَّأثير.

هذا هو القول الثَّانى، قوله: «فى النَّطق»، أى فى حال النَّطق، ففى الكلام حذف مضاف، قوله: «فى الطَّعن»، أى جعلت خرصانا على رماحهم عند الطَّعن، أى الضَّرْب بالقنا.

و أما الشَّاهد: فبيت أبى الطَّيِّبِ دون بيت البحترى، لأنَّه قد فاته ما أفاده البحترى بلفظ تَأَلَّقَ، و المصقول من الاستعاره التَّخيُّليَّة، حيث أثبت التَّأَلَّقَ و الصَّيْقَالَه للكلام، أى لكلام الممدوح كإثبات الأظفار للمتية، و يلزم من هذا التَّشبيه كلامه فى النَّفس بالسَّيف القاطع، و هو استعاره بالكنايه حسب ما تقدَّم فى محلّه.

جمع خرص بالضم والكسر، وهو السنين، يعنى-أن السنينتھم عند النطق فى المضاء و التفاذ تشابه أستتھم عند الطعن، فكأن أستتھم جعلت أستنه رماحھم، فبيت البحترى أبلغ لما فى لفظى-تألق و المصقول-من الاستعاره التخيليه، فإن التألق و الصقاله للكلام بمنزله الأظفار للمتيه، و لزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف، و هو استعاره بالكنايه. [و ثالثها] أى ثالث الأقسام، و هو أن يكون الثانى مثل الأول (١) .

[كقول الإعرابى]أبى زياد:

[و لم يك (٢) أكثر الفتیان (٣) مالا

و لكن أرحبھم ذراعا (٤)]

أى أسخاهم، و يقال فلان رحب الباع و الذراع و رحيبهما، أى سخى. [و قول أشجع: و ليس] أى الممدوح يعنى جعفر بن يحيى [بأوسعهم]الضمير للملوک [فى الغنى*و لكن معروفه]أى إحسانه [أوسع]فالبیتان متماثلان، هذا و لكن لا يعجبنى-معروفه أوسع (٥) -

أى فى البلاغه و الحسن.

بحذف نون يكون فى الجزم لكثرة استعماله.

و بالكسر جمع فتى، بمعنى السخى، الذراع بالكسر طرف المرفق إلى طرف الاصبع الوسطى و الساعد.

و حاصل المعنى أن الممدوح لم يكن أكثر الأقران مالا- أو إبلا- و لكن كان أرحبهم ذراعا، و فى الأساس فلان رحب الباع و الذراع، و رحيبهما، أى سخى، و الكلام الثانى قول أشجع، يمدح جعفر بن يحيى:

و ليس بأوسعهم فى الغنى

و لكن معروفه أوسع

أى إحسانه أوسع من معروفهم و إحسانهم. و الشاهد: فى أن القولين متماثلان فى الحسن و البلاغه لا فضل لأحدهما على الآخر، و ذلك لاتفاقهما على إفاده أن الممدوح لم يزد على الأقران بالمال، و لكنّه فاقهم فى الكرم و الإحسان.

لأنه يدلّ على كثره الكرم بطريق الحقيقه، أمّا قول البحترى-أرحبهم ذراعا-فیدلّ عليه بطريق المجاز، و هو أبلغ من الحقيقه.

[أو أمياً غير ظاهر فمناه أن يتشابه المعنيان] أي معنى البيت الأول و معنى البيت الثاني [كقول جرير: فلا يمنعك من أرب] أي حاجه [لحاهم] جمع لحيه يعنى كونهم فى صوره الرجال [سواء ذو العمامه و الخمار] يعنى أن الرجال منهم و النساء سواء فى الضعف (١). [و قول أبى الطيب (٢) :

و من فى كفه منهم قناه

كمن فى كفه منهم خضاب]

و اعلم أنه يجوز فى تشابه المعنيين اختلاق البيتين نسبياً (٣) و مديحا و هجاء و افتخارا، و نحو ذلك، فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس (٤) لينظمه احتال (٥) فى إخفائه فغيره عن لفظه و نوعه و وزنه و قافيته. و إلى هذا أشار بقوله: [و منه] أي من غير الظاهر [أن ينقل المعنى إلى محل آخر (٦) أي فلا مقاومه للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم.

فى مدح سيف الدوله بن حمدان، فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامه كتعبير أبى الطيب عنه بمن فى كفه منهم قناه، و كذا تعبیر جرير عن المرأه بذات الخمار، كتعبير أبى الطيب عنها بمن فى كفه منهم خضاب. و محلّ الشاهد القولان متشابهان فى المعنى من حيث إفاده كلّ منهما أنّ الرجال منهم فى الضعف كالنساء.

و هذا المثال مثال لغير الظاهر، و الذوق السليم شاهد بذلك. لأنّ غير الظاهر أن يكون إدراكه يحتاج إلى تأمل، و هذا الضابط موجود فى المثال.

مأخوذ من نسب ينسب من باب ضرب يضرب، و هو كما يأتى وصف الجمال أو غيره، كالأدب و الافتخار و الشكايه و غير ذلك.

أي المعنى الذى يريد أن يسرقه من الشاعر الأول.

أي فعل الحيله فى إخفاء الاختلاس و السرقة، فغير لفظ المعنى المختلس، و نقله عن نوعه من النسب أو المدح، أو غير ذلك، و صرفه عن وزنه و قافيته، كلّ ذلك لغرض إخفاء الأخذ و السرقة.

أي ينقل المعنى من موصوف إلى موصوف آخر.

كقول البحترى: سلبوا [أى ثيابهم،

]و أشرقت الدماء عليهم

محمره فكأنهم لم يسلبوا]

لأنّ الدماء المشرقة كانت بمنزلة الثياب لهم (١). [وقول أبي الطيّب (٢): يبس النّجيع عليه] أى على السّيف [و هو مجرد (٣) عن غمده فكأنما هو مغمّد] لأنّ الدّم اليابس بمنزلة غمد له، فنقل المعنى من القتل و الجرحى إلى السّيف. [و منه] أى من غير الظاهر [أن يكون معنى الثّانى أشمل] من معنى الأوّل [كقول جرير:

إذا غضبت عليك بنو تميم

وجدت الناس كلّهم غضبانا

لأنهم يقومون مقام كلّهم (٤) [وقول أبي نّوّاس:

و ليس على الله بمتنكر

أن يجمع العالم فى واحد (٥)

فإنه يشمل الناس و غيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير. [و منه] أى من غير الظاهر، [القلب، و هو أن يكون معنى الثّانى نقيض معنى الأوّل، كقول أبي الشّيص:

أجد الملامه فى هواك لذيده

حبًا لذكرك فليمنى اللوم

أى ساتره لهم كاللباس.

فى وصف السّيف يبس النّجيع أى الدّم المائل إلى السّواد.

أى: و الحال أن السّيف خارج عن غمده «فكأنما هو مغمّد»، أى مجعول فى الغمد، لأنّ الدّم اليابس صار بمنزلة غمد له، فنقل المعنى من موصوف، أعنى القتلى و الجرحى إلى موصوف آخر، أعنى السّيف.

و الشّاهد: فى أن أبا الطيّب سرق المعنى من البحترى لكنّها سرقة خفيّة.

أى كلّ الناس، فمعنى هذا البيت أنّ بنى تميم بمنزلة الناس جميعا فى الغضب.

و الشّاهد: فى أنّ أبا نواس سرق المعنى من جرير، و لكنّ الأوّل، أى بيت جرير يختصّ بعض العالم و هو النّاس، و بيت أبى نّواس يشمل النّاس و غيرهم، و ذلك لأنّ العالم اسم لما

ص: ٤٢١

و قول أبي الطَّيِّب: أَحَبُّهُ، الاستفهام للإنكار (١)، و الإنكار باعتبار القيد الّذى هو الحال أعنى قوله: [و أَحَبُّ فِيهِ مَلامه] كما يقال: أتصلى و أنت محدث (٢) على تجويز واو الحال فى المضارع المثبت، كما هو رأى البعض أو على حذف المبتدأ، أى و أنا أَحَبُّ، و يجوز أن تكون الواو للعطف، و الإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين، أعنى محبته و محبه الملامه فيه [أن الملامه فيه من أعدائه] أو ما يصدر عن عدوّ المحبّوب يكون مبعوضاً، و هذا نقيض معنى بيت أبي شيص، لكن كلّ منهما باعتبار آخر (٣) . و لهذا قالوا: الأحسن فى هذا النوع أن يبيّن السبب (٤) . [و منه] أى من غير الظاهر [أن يؤخذ بعض المعنى و يضاف إليه ما يحسنه كقول الأفوه (٥)]

سوى البارى تعالى، أى جميع المخلوقات فيشمل الناس و غيرهم، فيكون أشمل.

فهو فى معنى لا أحبه، و الشاهد فى أنّ معنى بيت أبي الطَّيِّب نقيض معنى بيت أبي الشَّيص، لأنّ أبا الطَّيِّب يدعى بغض اللوم فى المحبوب، و أبا الشَّيص حبّ اللوم فيه. إلّا أن التناقض بينهما بحسب الظاهر، و إن شئت قل: إنّ التناقض عرفى لا منطقى، لأنّ علّه حبّ اللوم فى كلام أبي الشَّيص اشتمال اللوم على ذكر المحبوب، و هذا محبوب له، و علّه كراهه اللوم فى كلام أبي الطَّيِّب صدوره من عدوّ المحبوب، و الصّادر من عدوّ المحبوب مبعوض.

فالمنكر وقوع الصيّموات مع الحدث، لا- وقوع الصيّموات من حيث هى، كما أنّ المنكر هنا حبّ المحبوب مع حبّ-الملامه من أعدائه، لا حبّ المحبوب من حيث هو.

هذا إشاره إلى ما ذكرناه من التناقض هنا ليس حقيقياً.

أى يبيّن العلّه فى الكلامين المتناقضين بحسب الظاهر و العرف، كما فى البيتين المذكورين، و ذلك لأجل أن يعلم أنّ التناقض بينهما ليس منطقياً، بل بحسب الظاهر و العرف، أى بحسب الصّوره لا بحسب الحقيقه. و ذلك لاختلاف العلّه فيهما.

و هو فى اللغه الواسع الفم، أو طويل الأسنان بحيث خرجت من الشفتين، و من غير الظاهر أن يؤخذ بعض المعنى من كلام الشّاعر الأوّل، و يضاف إلى ذلك البعض المأخوذ ما يحسنه.

و بعبارة أخرى:

يأخذ الشّاعر الثّانى من كلام الشّاعر الأوّل بعض المعنى لا- كلّّه، لكن لا يقتصر الشّاعر الثّانى على ذلك البعض المأخوذ من الأوّل، بل يضيف إليه ما يحسنه.

و ترى الطير على آثارنا (١) رأى عين (٢) [يعنى عيانا] ثقه [حال أى واثقه، أو مفعول له مما يتضمّنه قوله: على آثار، -أى كائنه على آثارنا لو ثوقها [أن ستمار] أى استطعم من لحوم من نقتلهم (٣) .

[و قول أبى تمام: و قد ظللت (٤) [أى ألقى (٥) عليها الظل و صارت ذوات ظل [عقبان (٦) أعلامه (٧) ضحى (٨) بعقبان طير فى الدماء نواهل] من نهل إذا روى نقيض عطش [أقامت] أى عقبان الطير [مع الزايات] أى الأعلام و ثوقا بأنّها استطعم لحوم القتلى (٩) أى تبصر وراءنا تابعه لنا.

و إنّما أكّد ترى بقوله: رأى عين، لئلا يتوهّم أنّ الطير بحيث ترى لمن أمعن النظر بتكلف، «ثقه» مصدر، كعده، و هو «حال» من الطير، أى حال كون تلك الطير «واثقه» بأنّها ترزق من لحوم من يقتله من الأعداء.

أى استطعم تلك الطير من لحوم قتلى الأعداء.

بالبناء للمفعول.

أيضا بالبناء للمفعول، «الظل» نائب فاعله.

بكسر أوّله جمع عقاب، و هو طير عظيم، و إضافته إلى «أعلامه» من قبيل إضافه المشبه به إلى المشبه، كما فى لجين الماء، و وجه الشبه التلون و الفخامة.

أى أعلامه التى هى كالعقبان فى سرعه وصولها إلى الخصم و اصطياده للخصم.

جمع الضحوه، بمعنى امتداد النهار.

فعقبان الطير من شدّه اختلاطها مع الزايات و قربها منها صارت كأنّها من الجيش إلا أنّها، أى عقبان الطير لم تقاتل، أى لم تباشر القتال، و هذا استدراك على ما يتوهّم من قوله: «كأنّها من الجيش»، أنّها قاتلت مع الجيش، فدفع هذا التوهّم إلا أنّها لم تقاتل.

و كيف كان فكان الكلام إلى هنا فى إجمال معنى البيتين، و أمّا المفاضله بينهما و بيان الشاهد فيهما، و إنّ الثانى أخذ بعض المعنى من الأوّل، و أضاف إلى البعض ما يحسنه ما أشار إليه الشارح، «فإنّ أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأى العين»، يعنى أنّ أبا تمام لم يأخذ، أى لم يأت بشيء من معنى قول الأفوه: رأى العين.

و الحاصل إنّ أبا تمام زاد على الأفوه من حيث البلاغه و الحسن بثلاثه أشياء:

حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ الْجَيْشِ إِلَّا- أَنَّهَا لَمْ تَقَاتِلْ، فَإِنَّ أَبَا تَمَّامٍ لَمْ يَلْمِ بِشَيْءٍ مِنْ مَعْنَى قَوْلِ الْأَفْوَه: رَأَى عَيْنٌ [الدَّالَّ عَلَى قَرَبِ الطَّيْرِ مِنَ الْجَيْشِ بِحَيْثُ تَرَى عَيَانًا لَا تَخَيَّلًا، وَهَذَا مِمَّا يُؤَكِّدُ شَجَاعَتَهُمْ وَقَتْلَهُمُ الْأَعَادِيَ] [وَالْأَبَشَى مِنْ مَعْنَى] [قَوْلِهِ: -ثَقَّهَ أَنْ سَتَمَارَ] [الدَّالَّ عَلَى وَثُوقِ الطَّيْرِ بِالْمِيرَةِ (١) لِاعْتِيَادِهَا ذَلِكَ، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يُؤَكِّدُ الْمَقْصُودَ (٢)، قِيلَ: إِنَّ قَوْلَ أَبِي تَمَّامٍ -ظَلَلَتْ- [إِلْمَامًا، بِمَعْنَى قَوْلِهِ: رَأَى عَيْنٌ-لَأَنَّ وَقُوعَ الظَّلِّ عَلَى الرِّايَاتِ مَشْعَرٌ بِقَرْبِهَا مِنَ الْجَيْشِ، وَفِيهِ نَظَرٌ (٣) إِذْ قَدْ يَقَعُ ظِلُّ الطَّيْرِ عَلَى الرِّايَةِ وَهُوَ فِي جَوْ السَّمَاءِ بِحَيْثُ لَا- يَرَى أَصْلًا. نَعَمْ لَوْ قِيلَ: إِنَّ قَوْلَهُ: حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ الْجَيْشِ، [إِلْمَامًا بِمَعْنَى قَوْلِهِ: رَأَى عَيْنٌ، -فَإِنَّمَا تَكُونُ مِنَ الْجَيْشِ إِذَا كَانَتْ قَرِيبًا مِنْهُمْ مَخْتَلَطًا بِهِمْ، لَمْ يَبْعُدِ الصَّوَابُ. [لَكِنْ زَادَ] [أَبُو تَمَّامٍ] [عَلَيْهِ] [أَيُّ عَلَى الْأَفْوَهِ زِيَادَاتٌ مَحْسَبَةٌ لِلْمَعْنَى الْمَأْخُوذَ مِنَ الْأَفْوَهِ، أَعْنَى تَسَايِرِ الطَّيْرِ عَلَى آثَارِهِمْ] [بِقَوْلِهِ: إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَقَاتِلْ، وَبِقَوْلِهِ: فِي الدِّمَاءِ نَوَاهِلُ، وَبِقَامَتِهَا مَعَ الرِّايَاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ الْجَيْشِ، وَبِهَا] [أَيُّ وَبِقَامَتِهَا مَعَ الرِّايَاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ الْجَيْشِ] [يَتِمُّ حَسَنَ الْأَوَّلِ (٤)]

الأوَّل: إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَقَاتِلْ، وَالثَّانِي: فِي الدِّمَاءِ نَوَاهِلُ، وَالثَّلَاثُ: إِقَامَتِهَا مَعَ الرِّايَاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ الْجَيْشِ.

أَيُّ بِالطَّعَامِ.

أَعْنَى وَصْفَهُمْ بِالشَّجَاعَةِ وَالْاِقْتِدَارِ عَلَى قَتْلِ الْأَعَادِي، وَالمِشَارِ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ: «هَذَا»، هُوَ كَوْنُ الطَّيْرِ قَرِيبًا مِنَ الْجَيْشِ بِحَيْثُ يَرَى مَعَايِنَهُ مِمَّا يُؤَكِّدُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ لِلشَّاعِرِ، وَهُوَ وَصْفُهُمْ بِالشَّجَاعَةِ وَالْاِقْتِدَارِ عَلَى قَتْلِ الْأَعَادِي.

حَاصِلُهُ: أَنَّ وَقُوعَ ظِلِّ الطَّيْرِ عَلَى الرِّايَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ قَرْبَهُ مِنْهَا بِدَلِيلِ ظِلِّ الطَّيْرِ يَمُرُّ بِالْأَرْضِ، وَالحَالُ إِنَّ الطَّيْرَ فِي الْجَوْ بِحَيْثُ لَا يَرَى.

مِنَ الزِّيَادَاتِ الثَّلَاثِ فِي كَلَامِ الخَطِيبِ، أَعْنَى قَوْلِهِ: إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَقَاتِلْ، لَا الْأَوَّلُ فِي كَلَامِ أَبِي تَمَّامٍ، لِأَنَّهُ فِي كَلَامِهِ آخِرُ البَيْتِ.

وَالحَاصِلُ إِنَّ قَوْلَ أَبِي تَمَّامٍ-أَقَامَتْ مَعَ الرِّايَاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ الْجَيْشِ مَوْجِبٌ لِتَمَامِيَّتِهِ حَسَنٌ قَوْلُهُ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَقَاتِلْ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ أَقَامَتْ مَعَ الرِّايَاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ الْجَيْشِ، وَقِيلَ: ظَلَلَتْ عَقْبَانَ الرِّايَاتِ بِعَقْبَانِ الطَّيْرِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَقَاتِلْ لَمْ يَحْسَنُ هَذَا الْاِسْتِثْنَاءَ الْمُنْقَطِعَ، أَيْ قَوْلَهُ: إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَقَاتِلْ «ذَلِكَ الحَسَنُ» الَّذِي مَعَ ذِكْرِ قَوْلِهِ أَقَامَتْ مَعَ الرِّايَاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ-الْجَيْشِ،

يعنى قوله: إلّا- أنّها لم تقا، لأنه لم يحسن الاستدراك الذى هو قوله: إلّا أنّها لم تقا، ذلك الحسّن إلّا بعد أن تجعل الطير مقيمه مع الزيات معدوده فى عداد الجيش حتّى يتوهم أنّها أيضا من المقاتله، هذا هو المفهوم من الإيضاح (١) .

و قد قيل معنى قوله: و بها، أى بهذه الزيادات الثلاث يتمّ حسن معنى البيت الأوّل [و أكثر هذه الأنواع (٢)] المذكوره لغير الظاهر، [و نحوها مقبوله (٣)] لما فيها من نوع تصرّف (٤) [بل منها] أى من هذه الأنواع [ما يخرج حسن التصرف (٥)]

لأنّ إقامتها مع الزيات حتّى كأنها مع الجيش موهم أنّها أيضا تقا مثل الجيش، فيحسن هذا الاستثناء المنقطع، لأنّ مفاده الاستدراك الذى هو فى الاصطلاح دفع التوهم الناشئ من الكلام السابق، و هو من المحسنات المعنويّه.

أى أنّ المفهوم من الإيضاح أنّ ضمير قوله: «و بها» ، راجع لإقامتها مع الزيات حتّى كأنها من الجيش، و المراد من الأوّل هو الأوّل من الزيادات، و يحتمل أن يكون الضمير راجعا إلى مجموع الزيادات الثلاث، فيكون قوله: «و بها يتمّ حسن الأوّل» أنّ بهذه الزيادات الثلاث «يتمّ حسن معنى بيت الأوّل» ، أى المعنى الذى أخذ أبو تميّام من بيت الأفوه، و هو تساير الطير على آثارهم و اتّباعها لهم فى الرّحف.

و هى خمسه.

التأنيث باعتبار إضافه المرجع، أعنى أكثر إلى المؤنث أعنى هذه.

و هذا التعليل يقتضى قبول جميع أنواع غير الظاهر للتصرّف لاستوائها فيه، فكان الأوّل للمصنّف أن يقول: «و هذه الأنواع مقبوله» .

أى حسن تصرف الشّاعر الثّانى، بحيث يخرج من الابتدال إلى الغرابه فهذا الحسّن يخرج كلام الشّاعر من قبيل الاتّباع، أى من كونه تابعا، أى من كونه سرقه، و مأخوذا من الشّاعر الأوّل «إلى حتّى الابتداع» إلى الإحداث و الابتكار، فيصير كأنه غير مأخوذ من الشّاعر الأوّل.

ص: ٤٢٥

من قبيل الاتّباع إلى حيز الابتداء، و كلّ ما كان أشدّ خفاء (١)، بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الأوّل إلاّ بعد مزيد تأمّل [كان أقرب إلى القبول] لكونه أبعد من الاتّباع، و أدخل في الابتداء. [هذا] أى الذى ذكر في الظاهر و غيره من ادّعاء سبق أحدهما و أخذ الثّانى منه، و كونه مقبولاً- أو مردوداً، و تسميه كلّ بالأسامى المذكوره [كلّه] إنّما يكون [إذا علم أنّ الثّانى أخذ من الأوّل] بأن يعلم أنّه كان يحفظ قول الأوّل حين نظم، أو بأن يخبر عن نفسه أنّه أخذه منه (٢) و إلاّ (٣) فلا يحكم بشىء من ذلك [لجواز أن يكون الاتّفاق (٤)] فى اللفظ و المعنى جميعاً، أو فى المعنى وحده [من قبيل توارد الخواطر، أى مجيئه على سبيل الاتّفاق من غير قصد إلى الأخذ]. كما يحكى عن ابن ميادة (٥) أنّه أنشد لنفسه.

مفيد و متلاف (٦) إذا ما أتته

تهلّل (٧) و اهترّ اهترّاز المهند

من مأخوذ آخر بأن يتصرّف فيه بحيث لا يعرف أنّ الكلام الثّانى مأخوذ من الكلام الأوّل، إلاّ بعد مزيد تأمّل، كان أقرب إلى القبول ممّا ليس كذلك، لكونه بسبب شدّه الخفاء، و التصرّف فيه بإدخال اللّطائف المزيده أبعد من الأخذ و السرقة و أدخل فى الابتداء.

أى من الشّاعر الأوّل.

أى و إن لم يعلم ذلك لا يحكم بسرقة الثّانى من الأوّل و أخذه منه.

أى اتّفاق القائلين فى اللفظ و المعنى جميعاً، أو فى المعنى وحده، من قبيل توارد الخاطر إلى مجيئه على سبيل الاتّفاق من غير قصد من الشّاعر الثّانى إلى الأخذ من الأوّل.

مياده اسم امرأه، أمه سوداء، و هى أمّ الشّاعر، فهو ممنوع من الصّرف للعلميّة و التّأنيث.

أى هذا الممدوح يفيد الأموال للنّاس أى يعطيها لهم، و يتلفها على نفسه.

التهلّل طلاقه الوجه، و الاهترّاز التّحرّك، و المهند السّيف المصنوع من حديد الهند، الحطيئه اسم لشاعر معلوم.

و الشّاهد:

فى اتّفاق البيتين من دون أخذ هذا البيت من بيت الشّاعر الأوّل.

ص: ٤٢٦

ف قيل له: أين يذهب بك؟ هذا للحطيه، فقال: الآن علمت أنني شاعر، إذ وافقته على قوله: و لم أسمع، [فإذا لم يعلم (١)] أن الثاني أخذ من الأول [قيل: قال فلان كذا و سبقه إليه فلان، فقال كذا] ليغتنم بذلك فضيله الصدق، و يسلم من دعوى علم الغيب و نسبه التقص إلى الغير. و مما يتصل بهذا الرأي بالقول في السرقات [القول في الاقتباس و التضمن و العقد و الحل و التلميح] بتقديم اللام على الميم من -لمحه إذا أبصره- و ذلك لأن في كل منها أخذ شيء من الآخر. [أما الاقتباس (٢) فهو أن يضمن الكلام، نظماً كان أو نثراً، شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه] أي لا على طريقه أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث، يعني على وجه لا- يكون فيه (٣) إشعار بأنه منه، كما يقال في أثناء الكلام: قال الله تعالى كذا، و قال النبي عليه السلام كذا، و نحو ذلك، فإنه لا يكون اقتباساً، و مثل (٤)

أي أن الشاعر الثاني أخذ من الشاعر الأول «قيل: قال فلان كذا، و قد سبقه إليه فلان» سواء كان القول الثاني مخالفاً للقول الأول من بعض الوجوه أم لا، و إنما يقال ذلك،

و لا يقال:

إن الثاني أخذ و سرق من الأول، «ليغتنم بذلك» القول، أي بقول: «قال فلان كذا، و سبقه إليه فلان» فضيله الصدق و الاحتراز عن الكذب، لأنه لو قيل: إن الثاني سرق من الأول، و أخذ منه لم يؤمن أن يخالف الواقع.

لغة فهو أخذ النار من معظمها، و أما اصطلاحاً «فهو أن يضمن...» .

[الاقتباس، و له أربعة أمثله]

@

[الاقتباس، و له أربعة أمثله]

إشارة

أي في تضمين ذلك- الشيء «إشعار بأنه» أي ذلك الشيء من القرآن أو الحديث، و هذا الشرط احتراز عما يقال في أثناء الكلام: قال الله تعالى كذا، و قال النبي صلى الله عليه و آله و سلم كذا، مما يراد به نفس كلام الله أو النبي أو أحد الأئمة المعصومين عليهم السلام فإن شيئاً من ذلك لا يكون اقتباساً اصطلاحاً.

أي و مثل الخطيب في هذا الكتاب بأربعة أمثله، لأن الاقتباس إما من القرآن أو من الحديث، و على التقديرين فالكلام إما منشور أو منظوم.

ص: ٤٢٧

للاقتباس بأربعة أمثله: لأنه إما من القرآن أو الحديث، و كلّ منهما إما في النثر، أو في النظم. فالأول [كقول الحريري: فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب (١) حتى أنشد فاغرب]. والثاني (٢) مثل [قول الآخر: إن كنت أزمعت] أي عزمت [على هجرنا، من غير ما جرم (٣) فصبر جميل].

و إن تبدلت بنا غيرنا

فحسبنا الله و نعم الوكيل (٤)

[و]الثالث (٥) مثل [قول الحريري: قلنا شامت الوجوه] أي قبحت، و هو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتدّ الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه و آله و سلم كفّاً من الحصباء فرمى به وجوه المشركين، و قال: شامت الوجوه، [و قريح] على المبنى للمفعول، أي لعن، من -قبّحه الله- بالفتح، أي أبعده عن الخير [اللّكع]، أي اللّثيم [و من يرجوه].

و الشاهد:

في أنه اقتبس من قوله تعالى: **وَ مَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمَحٍ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ (١)**.

أي ما كان من القرآن في الكلام المنظوم.

أي من غير ذنب صدر منّا إليك، فصبر جميل، أي فأمرنا معك صبر جميل.

و الشاهد:

في أنه اقتبسه من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبينا و عليه أفضل الصّلاه و السّلام: **يَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبِرْ جَمِيلٌ (٢)**

قوله:

«فحسبنا الله و نعم الوكيل»، مقتبس من قوله تعالى: **وَ قَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ (٣)** و البيتان لأبي القاسم بن الحسن الكاتبى من شعراء الدّولة العباسيّة.

أي ما كان من الحديث في الكلام المثنور، و الشاهد: في أنّ «شامت الوجوه» مقتبس من الحديث، و هو قول النبي «شامت الوجوه».

ص: ٤٢٨

١-١ (١) سورة النحل: ٧٧.

٢-٢ (٢) سورة يوسف: ١٨، و ٨٣.

[و]الزابع (١) مثل [قول ابن عبيد: قال] أى الحبيب [إلى إن رقيبى سىء الخلق فداره] من المداراه، و هى الملاحظه و المجامله، و ضمير المفعول للزّيقب. [قلت: دعنى وجهك، الجنّه حفت بالمكاره] [اقتباسا من قوله عليه السّلام: «حفت الجنّه بالمكاره، و حفت النّيار بالشّهوات» ، أى أحيطت، يعنى لا بدّ لطالب جنّه وجهك من-تحمل مكاره الرّقيب، كما أنّه لا بدّ لطالب الجنّه من مشاقّ التّكاليف. [و هو] أى الاقتباس [ضربان] أحدهما [ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدّم] من الأمثله [و]الثنانى [خلافه] أى ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي.

[كقول ابن الرّومى:

لئن أخطأت فى مدحك

فما أخطأت فى منعى

لقد أنزلت حاجاتى

بواد غير ذى زرع]

هذا مقتبس من قوله تعالى: رَبَّنَا إِنِّي أَسِيءْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ (١)، لكن معناه فى القرآن واد لا ماء و لا نبات (٢). و قد نقله ابن الرّومى إلى جناب (٣) لا خير فيه و لا نفع [و لا بأس بتغيير يسير] فى اللفظ المقتبس [للوذن أو غيره، كقوله:] أى كقول بعض المغاربه (٤)

[أقسامه]

@

[أقسامه]

أى ما كان من الحديث فى الكلام المنظوم، و الشّاهد: فى أنّ لفظ داره مقتبس من الحديث، إذ هذا اللفظ يذكر فى الأحاديث. و هو أرض مكه المشرفه.

بافتح الغناء، و الجانب أيضا كذا فى المصباح: لا خير فيه و لا نفع، و ليس هذا معناه فى القرآن.

أى عند وفاه بعض أصحابه قد كان، أى وقع ما خفت أن يكون، إنّنا إلى الله راجعون، و فى القرآن إِنَّا لِلّهِ و إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ بينه (٢)، فحذف ممّا فى القرآن ثلاثه أشياء:

أحدها: اللّام من (لله) ،

١-١) سورة إبراهيم: ٧٣.

٢-٢) سورة البقره: ١٥٦.

[قد كان] أى وقع [ما خفت أن يكونا*] إنا إلى الله راجعون، و فى القرآن: إنا لله و إنا إليه راجعون. [و أما التضمين فهو أن يضمّن الشعر (١) شيئاً من شعر الغير (٢)]، بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعاً، أو ما دونه، [مع التنبية عليه] أى على أنه من شعر الغير [إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء (٣)] و بهذا (٤) يتميز عن الأخذ و السرقة. [كقوله:] أى كقول الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه أبو زيد للبيع:

[على إنى سأنشد عند بيعى

أضاعونى و أى فتى أضاعوا (٥)]

المصراع الثانى للعرجى، و تمامه ليوم كريبه و سداد ثغر. اللام فى ---ليوم-لام التوقيت، و الكريبه من أسماء الحرب، و سداد الثغر بكسر السين لا غير، سدّه بالخيل و الرجال، و الثغر موضع (٦) المخافه من فروج البلدان، أى أضاعونى فى وقت الحرب، و زمان سدّ الثغر، و لم يراعوا حقّى أحوج ما كانوا إلّى، و أى فتى، أى كاملاً- من الفتيان أضاعوا، و فيه تنديم و تخطئه لهم، و تضمين المصراع بدون التنبية لشهرته كقول الشاعر:

و الثانى: (إنا) من إليه،

و الثالث: الضمير المجرور فى (إليه)، و هذا المقدار من الحذف تغيير يسير بالنسبه إلى مجموع ما فى القرآن.

[التضمين]

@

[التضمين]

فخرج النثر، فلا يجرى فيه التضمين.

خرج ما إذا ضمّن شيئاً من نثر الغير، فلا يسمّى تضميناً بل عقداً كما يأتى عن قريب.

أى إن لم يكن ذلك الشعر المضمّن مشهوراً عند البلغاء بأنّه لفلان الشاعر، و إن كان ذلك الشعر المضمّن مشهوراً بذلك، فلا حاجه إلى التنبية.

أى بهذا القيد، أى باشرط التنبية عليه إذا كان غير مشهور يتميّز التضمين عن الأخذ و السرقة.

فتبه بقوله: سأنشد على أن «المصراع الثانى» لغيره، لأنّه من البيت الأوّل من كلام العرجى، و العرج بسكون الزاء، هو موضع بطريق مكّه.

و بعبارة أخرى: الموضع الذى يخاف منه هجوم العدو كذا فى المصباح.

قد قلت لما أطلعت و جناته

حول الشقيق الغضّ روضه آس

أعداره السارى العجول توقّف

ما فى وقوفك ساعه من بأس (١)

المصرع الأخير لأبى تمام.

[و أحسنه] أى أحسن التّضمين [ما زاد على الأصل] أى شعر الشّاعر الأوّل [بنكته (٢)] لا توجد فيه [كالتّوريه] أى الإيهام [و التشبيه فى قوله: إذا الوهم أبدى] أى أظهر- [لى لماها] أى سمره شفيتها [و ثغرها* تذكّرت ما بين العذيب و بارق، - و يذكّرني] من الإذكار [من قدّها و مدامعى* مجرّ عوالينا و مجرى السّوابق] انتصب- مجرّ- على أنّه مفعول ثان ليدكرني، و فاعله ضمير يعود إلى الوهم و قوله:

تذكّرت ما بين العذيب و بارق

مجرّ عوالينا و مجرى السّوابق (٣)

البيتان لأبى خاكان أبى العباس أحمد بن إبراهيم، و جناته: خدوده، الشّقيق: ورد أحمر، استعاره لموطن الحمره فى خده. الآس: الرّيحان. و روضه الآس: استعاره للشّعر الثّابت فى جانبى وجهه. الغضّ: الطّرى، و السّارى: السّاير بالليل، و قد وصف بذلك، لاشتماله على مثل سواده، و الشّاهد فى أنّ المصرع الأخير لأبى تمام، و لم يتّبه على ذلك بشىء.

أى يشتمل البيت أو المصرع المضمّن بالفتح فى شعر الشّاعر الثّانى على لطيفه لا توجد فى شعر الشّاعر الأوّل، «كالتّوريّه»، و هى كما تقدّم فى المحسّنات المعنويّه أن يذكر لفظ له معينان قريب و بعيد، و يراد البعيد، و أنّه يسمّى إيهاما أيضا.

و الشّاهد: فى أن المصرع الثّانى من كلّ من البيتين، أعنى هذا البيت و البيت السّابق مأخوذ من أبى الطّيب، و أصلهما فى كلام أبى الطّيب هكذا:

إذ الوهم أبدى لى لماها و ثغرها

تذكّرت ما بين العذيب و بارق

و يذكّرني من قدّها و مدامعى

مجرّ عوالينا و مجرى السّوابق

مطلع قصيده لأبى الطَّيِّب، و العذيب و بارق موضعان، و-ما بين-ظرف للتذكُّر، أو للمجر و المجرى اتساعا فى تقديم الظرف على عامله المصدر أو-ما بين-مفعول تذكُّرت، و مجر بدل منه، و المعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين، و كانوا يجرون الرِّمَّاح عند مطارده الفرسان، و يسابقون على الخيل، فالشاعر الثانى أراد بالعذيب تصغير العذب، يعنى شفه الحبيبه، و بارق ثغرها التَّشْبِيه بالبرق، و بما بينهما ريقها، و هذا تورِّيه، و شبهه تبختر قدَّها بتمائل الرِّمَّاح، و تتابع دموعه بجريان الخيل السَّوابق، [و لا يضر] فى التَّضمين [التَّغيير اليسير] لما قصد تضمينه، ليدخل فى معنى الكلام، و كقول الشاعر فى يهودى به داء الثعلب (١) :

أقول لمعشر غلطوا و غضوا

من الشَّيخ الرِّشيد و أنكروه

هو ابن جلا و طلاع الثنايا

متى يضع العمامه تعرفوه (٢)

البيت لسحيم بن وثيل، و هو-أنا ابن جلا-على طريقه التَّكلم، فغيَّره إلى طريقه الغيبه، ليدخل فى المقصود [و ربَّما سمى تضمين البيت فما زاد] على البيت (٣) ،

و أخذ هذا الشاعر المصراع الأوَّل منه، و جعله مصراعا ثانيا لبيته الأوَّل، و أخذ المصراع الثانى منه، و جعله مصراعا ثانيا لبيته الثانى، فاشتمل كلٌّ من المصراعين على التورِّيه و التَّشْبِيه، حيثما يأتى فى كلام التفتازانى حيث أراد أبو الطَّيِّب من (العذيب و بارق) معنيهما القريين، أى الموضعين المعروفين فهذا الشاعر أراد فى تضمينه بالعذيب و بارق معنيهما البعيدين، لأنَّه جعل العذيب تصغيرا للعذب، و عنى به شفه الحبيبه، و بارق ثغرها الشَّبيه بالبرق، و بما بينهما ريقها، و شبهه تبختر قدَّها بتمائل الرِّمَّاح، و جريان دمعه الشاعر بجريان الخيل السَّوابق، فزاد هذا الشاعر أبى الطَّيِّب بهذه التَّكته، أى التورِّيه و التَّشْبِيه، فصار أحسن.

هو مرض يسقط الشَّعر من الرُّأس فيصير أقرع.

هما لضياء الدِّين موسى بن ملهم، الكاتب من شعراء الدَّوله العباسيَّه، و اليهودى هو الرِّشيد عمر الفؤى، و «غصَّوا» مأخوذ من غصَّ البصر. و حاصل المراد: أنَّ النَّاس غلَّطوا، و لم يعرفوا هذا اليهودى الأقرع الذى أظهر رأسه الذى لا شعر عليه ليعرفوه. و أمَّا الشَّاهد فى قول سحيم فيَّنه التفتازانى بقوله: «فغيَّره» سحيم إلى طريق الغيبه ليدخل فى المقصود، و قد كان فى الأصل بطريق التَّكلم، فى: أنا و أضع.

كنضمين بيتين أو أكثر استعانه.

[استعانه، و تضمين المصراع فما دونه إيداعا (١)]، كأنه أودع شعره شيئا قليلا [و رفوا] كأنه رفا خرق شعره بشيء من شعر الغير. -
[و أميا العقد فهو أن ينظم نثر] قرآنا كان أو حديثا أو مثالا، أو غير ذلك، [لا- على طريق الاقتباس] يعني إن كان النثر قرآنا أو
حديثا، فنظمه إنمّا يكون عقدا إذا غير تغييرا كثيرا، أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، و إن كان غير القرآن و الحديث
فنظمه عقد كيفما كان، إذ لا يدخل فيه للاقتباس [كقوله (٢)]:

ما بال من أوله نطفه

و جيفه آخره يفخر]

الجملة حال أى ما باله مفتخرا [عقد قول على رضى الله عنه: و ما لابن آدم و الفخر، و إنمّا أوله نطفه و آخره جيفه]. [و أمّا الحلّ
فهو أن ينثر نظم] و إنمّا يكون مقبولا إذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم، و أن يكون حسن الموقع غير قلق (٣).
[كقول بعض المغاربة (٤) فإنّه لما قبحت فعلايته، و حنظلت نخلاته] أى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المراره [لم يزل سوء
الظن يقتاده] أى يقوده إلى تخيلات فاسده، و توهمات باطله [و يصدّق] هو [توهمه الذى يعتاده] من الاعتياد [حلّ قول أبى الطيّب:

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه

و صدق ما يعتاده من توهم (٥)]

[العقد، الحلّ]

لأنّ الشّاعر الثّانى قد أودع شعره شيئا من شعر الشّاعر الأوّل، و هو بالنّسبة إلى شعر الشّاعر الثّانى قليل فى ضمن أشعاره الكثيره، و
يسمى أيضا رفوا، لأنّ الشّاعر الثّانى رفا خرق شعره بشعر الشّاعر الأوّل.

أى قول أبى العتاهيه، و الشّاهد: فى أنّ أبا العتاهيه عقد قول على عليه السّلام: و ما لابن آدم و الفخر، و إنمّا أوله نطفه، و آخره
جيفه، يتنفّر عنه أهله و عشيرته.

و ذلك بأن يكون مطابقا لما تجب مراعاته فى البلاغه مستقرّا فى مكانه الذى يستعمل فيه من الدّم أو المدح و نحوهما.

فى ذمّ شخص له سوء الظنّ بالنّاس لقياس غيره بنفسه.

و حاصل المعنى أن هذا الرّجل الأحقّ لما كان قبيحا فى نفسه، و خبيث النّفس فى ذاته، و قاس النّاس على نفسه، فيظنّ بالنّاس
كلّ قبيح، فصارت هذه الصّفه القبيحه يقوده

يشكو (١) سيف الدّولة، و استماعه لقول أعدائه. [و أمّا التّلميح]صحّ بتقديم اللّام على الميم من -لمحه إذا أبصر و نظر إليه-و كثيرا ما تسمّعهم يقولون-لمح فلان هذا البيت فقال كذا، و فى هذا البيت تلميح إلى قول فلان-و أمّا التّلميح بتقديم الميم على اللّام بمعنى الإتيان بالشّئ المليح، كما مرّ فى التّشبيه و الاستعارة، فهو ههنا غلط محض، و إن أخذ مذهبا (٢). [فهو أن يشار]فى فحوى الكلام (٣)، [إلى قصّه أو شعر]أو مثل سائر [من غير ذكره]أى ذكر كلّ واحد من القصّه أو الشّعر، و كذا المثل، فالتّلميح إمّا فى النّظم أو فى النثر، و المشار إليه فى كلّ منهما إمّا أن يكون قصّه أو شعرا أو مثلا، و تصير ستّه أقسام، و المذكور فى الكتاب مثال التّلميح فى النّظم إلى القصّه و الشّعر [كقوله:

فو الله ما أدرى أحلام نائم

ألّمت بنا أم كان فى الرّكب يوشع (٤)]

إلى ما لا حاصل له فى الخارج من التّخيلات الفاسده، و الأفكار الكاسده، فيصدق فى هذه الأمور، فيعمل على مقتضى توهمه و تخيلاتة، فهذه المعانى الّتى فى كلام بعض المغاربه حول قول أبى الطّيب:

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه

و صدق ما يعتاده من توهم

[التّلميح، التّلميح]

إشارة

أى يشكو أبو الطّيب من سيف الدّولة، و استماعه لقول أعدائه، أى إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسىء ظنّه بأوليائه، و صدّق ما يخطر بقلبه من التّوهم على أتباعه.

أى قيل: إنّه و التّلميح شىء واحد، و فسر بما هنا.

أى فى أثنائته، و قيل: إن «فى» بمعنى الباء، و المراد الإشارة بقوّه الكلام و قرائنه الّتى يشتمل عليها.

هو لأبى تّمّام، و «ألّمت» بمعنى نزلت، و قبله:

لحقنا بأخراهم و قد حوّم الهوى

قلوبا عهدنا طيرها و هى وقّع

فردّت علينا الشّمس و اللّيل راغم

بشمس لهم من جانب الخدر تطلع

ص: ٤٣٤

وصف لحوقه بالأحبه المرتحلين، و طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمه الليل، ثم استعظم ذلك، و استغرب و تجاهل تحيرا و تدلها، و قال: أهذا حلم أراه في النوم، أم كان في الركب يوشع النبي عليه السلام، فرد الشمس [إشاره إلى قصه يوشع عليه السلام و استيقافه الشمس] على ما روى من أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم، و يدخل السبت، فلا يحل له قتاله فيه، فدعا الله تعالى، فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم. [وقوله: لعمر و اللام للابتداء، و هو مبتدأ [مع الرمضاء] أى الأرض الحازه التى ترمض فيها القدم، أى تحترق، حال من الضمير فى أرق [و النار] مرفوع معطوف على عمرو- أو مجرور معطوف على الرمضاء [تلتظي] حال منها، و ما قيل: إنها صله على حذف الموصول، أى النار التى تلتظي تعييف لا- حاجه إليه [أرق] خبر المبتدأ من- رق له إذا رحمه [و أحفى] من حفى عليه تطف و تشفق [منك فى ساعه الكرب، أشار إلى البيت المشهور] أو هو قوله: [المستجير] أى المستغيث [بعمر و عند كربته] الضمير للموصول، أى الذى يستغيث عند كربته بعمر و [كالمستجير من الرمضاء بالنار] أو عمرو هو جساس بن مره، و ذلك لأنه لما رمى كلبيا، و وقف فوق رأسه، قال له كليب: يا عمرو أغثنى بشربه ماء، فأجهز عليه، فقيل: المستجير بعمر و- البيت.

الضمير فى أخراهم و لهم للأحبه المرتحلين، و إن لم يجر لهم ذكر فى اللفظ.

و الشاهد: فى أن أبا تمام أشار إلى قصه يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام و استيقافه الشمس، أى طلبه و قوف الشمس، فإنه روى أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب الشمس، قبل أن يفرغ منهم، و يدخل السبت، و لا يحل قتالهم فيه، فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم، و فى بعض الروايات أن الشمس غربت وردت له بعد غروبها. هذا تمام الكلام فى التلميح إلى القصه. و أما التلميح إلى الشعر فهو قول أبى تمام:

لعمر و من الرمضاء و النار تلتظي

أرق و أحفى منك فى ساعه الكرب

و الشاهد أن الشاعر أشار إلى البيت المشهور:

المستجير بعمر و عند كربته

كالمستجير من الرمضاء بالنار

[فصل] من الخاتمه فى حسن الابتداء و التّخلص و الانتهاء [ينبغى للمتكلّم] شاعرا كان أو كاتباً [أن يتأتّق] أى يتتبع الأتق الأحسن، يقال- تأتّق فى الرّوضه إذا وقع فيها متتبعا لما يونقه، أى يعجبه [فى ثلاثه مواضع من كلامه حتّى تكون] تلك المواضع الثلاث [أعذب لفظاً] بأن تكون فى غايه البعد عن التّنافر و الثّقيل (١)، [و أحسن سبكاً] بأن تكون فى غايه البعد عن التّعقيد (٢)، و التّقديم و التّأخير الملبس (٣)، و أن تكون الألفاظ متقاربه فى الجزاله (٤) و المتانّه (٥) و الرّقّه و السّلاسه (٦)، و تكون المعانى مناسبه لألفاظها من غير أن يكتسى (٧) اللفظ الشّريف المعنى السّخيف، أو العكس، بل يصاغان صياغه تناسب و تلاؤم [و أصحّ معنى] بأن يسلم من التّناقض و الامتناع و الابتذال و مخالفه العرف، و نحو ذلك، [أحدها (٨) الابتداء]، لأنّه أوّل ما يقرع السّمع، فإن كان عذبا حسن السّبك صحيح المعنى أقبل السّامع على الكلام فوعى (٩) جميعه،

المستجير أى المستغيث أى الذى يستغيث عند كربته بعمره، كالمستجير من الرّمضاء بالنّار، أى كالفارّ من الأرض الرّمضاء إلى النّار.

[فصل فى حسن الابتداء و التّخلص و الانتهاء]

@

[فصل فى حسن الابتداء و التّخلص و الانتهاء]

و مخالفه القياس، و إنّما قال: «فى غايه البعد»، لأنّ أصل البعد عن ذلك يرجع إلى علم المعانى لا إلى علم البديع.

المراد به التّعقيد المعنوى، و لذلك عطف عليه التّقديم و التّأخير الملبس و هو التّعقيد اللفظى.

أى الموجب للالتباس و الاشتباه، و هو إشاره إلى ضعف التّأليف المتقدّم فى أوّل الكتاب.

أى لا يكون بعضها ركيكا.

أى فى القوّه.

تفسير للرّقّه.

بيان لقوله: «و أن تكون المعانى مناسبه لألفاظها» .

أى أحد المواضع الثلاثه.

أى حفظ جميعه لرغبه السّامع فيه و استلذاذه باستماعه.

وإلا أعرض (١) عنه، وإن كان الباقي في غايه الحسن، فالابتداء الحسن في تذكّار الأحبّه و المنازل، [كقوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل

بسقط (٢) اللوى بين الدّخول فحومل]

السّقط منقطع الرّمل حيث يدق، و اللوى رمل معوج ملتو، و الدّخول و حومل موضعان، و المعنى بين أجزاء الدّخول (٣) ،

[و] فى وصف الدّار [كقوله (٤) :

قصر عليه تحيّه و سلام

خلعت عليك جمالها الأيام (٥)]

خلع عليه، أى نزع (٦) ثوبه و طرحه عليه، [و ينبغى أن يتجنّب فى المديح ما

أى أعرض السّامع عنه و رفضه لقبحه، و إن كان الباقي فى غايه الحسن و اللطافه.

السّيقط مثلث السّين بمعنى عند، و هو منقطع الرّمل، أى الموضع العذى ينقطع فيه الرّمل، و اللوى رمل معوج يلتوى، أى يميل بعضه على بعض، الدّخول و حومل موضعان معروفان عند العرب.

و الشّاهد فى المصراع الأوّل من البيت فإنّه أحسن فيه لأنّه أفاد فيه ثلاثه أمور:

أولها: أنّه وقف و استوقف.

و ثانيها: أنّه بكى و استبكى.

و ثالثها: أنّه ذكر الحبيب و المنزل، كلّ ذلك بلفظ لا تعقيد فيه، و لا تنافر و لا ركاه، و لكنّها مطابق لمقتضى الحال.

لأنّ-بين-لا تدخل إلا على متعدّد.

أى و حسن الابتداء فى وصف الدّار كقول أشجع السّلمى، قصر عليه البيت. . .

هو لأشجع السّلمى من شعراء الدّوله العباسيّه، و الرّوايه-نثرت-بدل خلعت، و هو من قصيده له فى مدح هارون الرّشيد.

هذا التّفسير إشاره إلى أنّه ضمّن معنى طرح، فعّدها إلى المفعول الثّانى بعلى، و فى الأساس خلع عليه إذا انتزع ثوبه، و طرحه عليه.

يتطير به (١)، أى يتشاءم به [كقوله: موعد أحبابك بالفرقه غد] مطلع قصيده لابن مقاتل الضّرير (٢)، أنشدها للدّاعى العلوى فقال له الدّاعى: موعد أحبابك يا أعمى، و لك المثل السّوء (٣)، [و أحسنه] أى أحسن الابتداء [ما ناسب المقصود] بأن يشتمل على إشاره إلى ما سبق الكلام لأجله [و يسمّى] كون الابتداء مناسبا للمقصود (٤)، [براعه الاستهلال] من برع الرّجل إذا فاق أصحابه فى العلم أو غيره، كقوله (٥) فى التّهنئه،

بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا]

و كوكب المجد فى أفق العلا صعدا

مطلع قصيده لأبى محمد الخازن يهنئ الصّاحب بولد لابنته [و قوله (٦) فى المرثيه: هى الدّنيا تقول بملء فيها* حذار حذار]، أى احذر [من بطشى] أى أخذى

و الشّاهد فى جعل جمال الأيام لباسا له، تشبيهه له فى الشّرف بالكعبه لأنّه الذى يلبس من بين البيوت.

يستفاد منه، أى من موجبات حسن الابتداء إيراد ما يتفاءل به.

هو أحد شعراء الجبال فى الدّوله العباسيه.

أى لا- موعد أحبابى يعنى، و الشّاهد: فى أنّه قال له الدّاعى حين تشاءم بما ذكر موعد أحبابك: أنت يا أعمى، و لك المثل السّوء، أى الحال القبيح.

أى يسمّى فى الاصطلاح براعه الاستهلال، و هو مأخوذ من برع الرّجل براعه إذا فاق أصحابه فى العلم و غيره، هذا معنى البراعه، و أمّا الاستهلال فهو فى الأصل عباره عن أوّل ظهور الهلال، و قيل: أوّل صوت الصّبي حين الولاده و أوّل المطر، ثمّ استعمل لأوّل كلّ شىء، و حينئذ فمعنى قولهم للابتداء المناسب للمقصود براعه الاستهلال، استهلال بارع، أى ابتداء فائق على غيره من الابتداءات التى ليست مشيره إلى المقصود.

أى قول أبى محمد الخازن فى التّهنئه، يهنئ الصّاحب بولد لابنته، يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود، فإنّه كوكب سماء المجد، جعل المجد كالسّماء، و أثبت له كوكبا هو المولود.

أى قول أبى الفرج السّاوى «فى المرثيه» أى مرثيه فخر الدّوله.

الشديد، [و فتكى] أى قتل فجأه، مطلع قصيده لأبى الفرج السّاوى يرثى فخر الدّوله.

[و ثانيها] أى ثانى المواضع التى ينبغى للمتكلّم أن يتأتق فيها.

[التّخلص] أى الخروج [مما تشبّب الكلام به] أى ابتدئ و أفتح، قال الإمام الواحدى رحمه الله: معنى التشبيب ذكر أيام الشّباب و اللهو و الغزل (١).

و ذلك يكون (٢) فى ابتداء قصائد الشّعر، فيسمّى ابتداء كلّ أمر تشبيبا، و إن لم يكن فى ذكر الشّباب [من تشبيب] أى وصف للجمال [و غيره]، كالأدب و الافتخار و الشّكايه و غير ذلك (٣)، [إلى المقصود (٤)، مع رعايه الملاءمه (٥)، بينهما (٦)]، أى بين ما تشبّب به الكلام و بين المقصود، و احترز بهذا (٧) عن الاقتضاب، و أراد بقوله: التّخلص (٨)، معناه اللّغوى، و إلّا (٩)

[التّخلص]

و سائر ما يعتاده الإنسان فى شبابه.

غالبا فى ابتداء قصائد الشّعر، ثمّ نقل من هذا المعنى الخاصّ فسمّى ابتداء كلّ أمر تشبيبا، و إن لم يكن فى ذكر أيام الشّباب، و إلى هذا المعنى العامّ أشار الخطيب بقوله: «من تشبيب».

كالهجو و المدح و التّوسل.

متعلّق بالتّخلص إلى المقصود ممّا بدئ به الكلام.

أى المناسبه.

أى بين ما شبّب به الكلام، و بين المقصود الأصلي من الكلام.

أى بقوله مع رعايه الملاءمه بينهما عن الاقتضاب، و هو كما يأتى عن قريب الانتقال ممّا شبّب به الكلام إلى ما يلائمه.

الذى هو من قبيل المعرّف، بفتح الرّاء، أراد به المعنى اللّغوى و هو مطلق الخروج و الانتقال.

أى و إن لم يرد به المعنى اللّغوى بأن أراد المعنى الاصطلاحى، فالتّخلص فى الاصطلاح هو عين الانتقال ممّا افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعايه المناسبه بينهما، فيلزم شبه تعريف الشّئء بنفسه، أو التّكرار.

فالتَّخْلُصُ في العرف هو الانتقال ممّا أفتح به الكلام إلى المقصود مع رعايه المناسبه، و إنّما ينبغي أن يتأق في التَّخْلُص، لأنّ السّماع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون، فإن كان حسنا متلائم الطرفين (١)، حرّك من نشاطه و أعان على إصغاء ما بعده و إلاّ (٢) فالبعكس.

فالتَّخْلُص الحسن [كقوله: يقول في قومس] اسم موضع [قومي و قد أخذت منا السرى] أي أثر فينا السير بالليل، و نقص من قوانا [و خطا المهريّه] عطف على السرى لا على المجرور في -منا- كما سبق إلى بعض الأوهام، و هي جمع خطوه، و أراد بالمهريّه الإبل المنسوبه إلى مهره بن حيدان أبي قبيله [القود] أي الطويله الظهور و الأعناق، جمع أقود، أي أثرت فينا مزاوله السرى، و مسايه المطايا بالخطا، و مفعول -يقول- هو قوله: [أطلع الشمس تبغى] أي تطلب [أن تؤم] أي تقصد [بنا فقلت كلاً] ردع للقوم و تنبيه [و لكن مطلع الجود].

[و قد ينتقل منه] أي ممّا تشبب به الكلام [إلى ما يلائمه و يسمّى] ذلك الانتقال [الاقتضاب (٣)]، و هو في اللغه الاقتطاع و الارتحال، -[و هو] أي الاقتضاب [مذهب العرب و من (٤) يليهم من المخضرمين]، بالخاء و الضاد المعجمتين، أي الذين أدركوا الجاهليّه، و الإسلام مثل لبيد، قال في الأساس: ناقه مخضرمه أي جدع نصف أذنها، و منها المخضرم الهدى أدرك الجاهليّه و الإسلام (٥)،

أي متناسب الطرفين، و هما المنتقل منه، أي ما افتتح به الكلام، و المنتقل إليه، أي المقصود.

أي و إن لم يكن الافتتاح حسنا بسبب عدم الملاءمه «فبالعكس»، أي لا يصغى إلى كلامه في الابتداء، و لو أتى بعده بكلام حسن.

[الاقتضاب]

@

[الاقتضاب]

و هو في اللغه الاقتطاع و الارتحال، أي الإتيان بالشئ استئنافا بغته، أطلق على الإتيان بالكلام بعد آخر بلا-ربط، و مناسبه لانقطاع الأوّل عن الثّاني.

أي و مذهب من يليهم من المخضرمين.

أي و سمى بذلك لأنّه لما فات جزء من عمره في الجاهليّه، فكأنّه قطع نصفه، أي ما هو كالنصف من عمره، لأنّ ما صادف به الجاهليّه، و كان حاصله منه فيها ملغى لا عبره به كالمقطوع.

كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهليّة [كقوله:

لو رأى الله أنّ في الشّيب خيرا

جاورته الأبرار (١) في الخلد شيئا]

جمع أشيب، و هو حال من الأبرار، ثمّ انتقل (٢)، من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه، فقال: [كلّ يوم تبدى] أى تظهر [صروف اللّيالى] *خلقا من أبى سعيد غريبا] ثمّ كون الاقتضاب مذهب العرب و المخضرمين، أى دأبهم و طريقتهم، لا ينافى أن يسلكه الإسلاميون و يتبعوهم فى ذلك، فإنّ البيتين المذكورين لأبى تّمّام، و هو من شعراء الإسلاميه فى الدّوله العباسيه.

و هذا المعنى مع وضوحه قد خفى على بعضهم حتّى اعترض على المصنّف بأن أبا تّمّام لم يدرك الجاهليّه، فكيف يكون من المخضرمين (٣) ؟ !

[و منه] أى من الاقتضاب [ما يقرب (٤) من التّخلص]،

و المراد بالأبرار خيار النّاس، و المعنى أنّه لو كان فى الشّيب خير لأنزل الله الأبرار فى الجنّه حال كونهم شيئا، لأنّ الأليق أنّ الأبرار يجاورونه على أحسن حال، و لأنّ الجنّه دار الخير و الكرامه.

أى انتقل أبو تّمّام بطريق الاقتضاب من هذا الكلام إلى ما يلائمه فقال:

كلّ يوم تبدى صروف اللّيالى

خلقا من أبى سعيد غريبا

فإنّه انتقل من ذمّ الشّيب فى البيت الأوّل إلى مدح أبى سعيد، بأنّه تبدى، أى تظهر منه اللّيالى خلقا، أى طباع و أخلاقا حسنه غريبه، لا يوجد لها نظير من أمثاله، و الشّاهد فيه أنّه لا مناسبه بين مضمون البيتين.

أى إنّ أبا تّمّام ليس من المخضرمين، فما صدر منه ليس من الاقتضاب.

و حاصل الجواب عن هذا الاعتراض: أنّ المصنّف لم يقل: بأنّ الاقتضاب مختصّ بالعرب الجاهليّه و المخضرمين، بل إنّ مذهب لهم، و هذا ليس معناه بأنّه لا يصدر إلاّ منهم.

أى يشبه «من التّخلص» الاصطلاحى، و هو الانتقال على وجه المناسبه كما تقدّم.

فى أنه يشوبه شىء من المناسبه [كقولك بعد حمد الله-أما بعد] فإنه كان كذا و كذا (١) ، فهو اقتضاب من جهه الانتقال من الحمد و الثناء إلى كلام آخر من غير ملاءمه بينهما، لكنه يشبه التخلّص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجاء من غير قصد إلى ارتباط و تعليق بما قبله، بل قصد نوع من الرّبط على معنى مهما يكون من شىء بعد الحمد و الثناء فإنه كان كذا و كذا [قيل و هو] أى قولهم بعد حمد الله-أما بعد-هو [فصل الخطاب].

قال ابن الأثير: و الّذى أجمع عليه المحقّقون من علماء البيان أنّ فصل الخطاب هو-أما بعد -لأنّ المتكلم يفتح كلامه فى كلّ أمر ذى شأن بذكر الله تعالى و تحميدّه، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له فصلّ بينه و بين ذكر الله تعالى بقوله:-
أما بعد (٢)

و قيل: فصل الخطاب، معناه الفاصل من الخطاب، أى الّذى يفصل بين الحقّ و الباطل، على أنّ المصدر بمعنى الفاعل، و قيل المفصول من الخطاب، و هو الّذى يتبيّن من يخاطب، أى يعلمه بيّنًا لا يلتبس عليه، فهو بمعنى المفعول [و كقوله تعالى:] [عطف على قولك بعد حمد الله، يعنى من الاقتضاب القريب من التخلّص ما يكون بلفظ-هذا-كما فى قوله تعالى، بعد ذكر أهل الجنّة [هذا و إنّ للطاغين لشرّ مآب (١)]، فهو اقتضاب فيه نوع مناسبه و ارتباط، لأنّ الواو للحال، و لفظ هذا إما خبر

أى فإنّ فيه شائبه من المناسبه، و هو اقتضاب من جهه أنّه انتقال من الحمد و الثناء إلى كلام آخر بلا ربط معنوى، و لا ملائمه بين الطرفين، و وجه وجود شىء من شائبه المناسبه فيه أنّه لم يؤت معه بالكلام الثانى فجاء من غير قصد إلى ارتباط و تعليق بين الطرفين.

و الحاصل إنّ لفظ أما بعد، كما تقدّم فى ديباجه الكتاب، بمعنى أن يقع فى الدنيا شىء وقع منى كذا و كذا، فمعنى الكلام أنّ ذلك الكذا مربوط بكلّ شىء و واقع على وجه اللزوم و اليقين بعد الحمد و الثناء، لأنّهما شىء من الأشياء و لما كان معنى الكلام هذا، فأفاد ارتباط ما بعد أما به، فلا يقال: إنّ لم يرتبط بما قبله، أى بأما بعد، فأشبه التخلّص فكان قريبًا من التخلّص.

ص: ٤٤٢

مبتدأ محذوف، [أى الأمر هذا] والحال كذا [أو] مبتدأ محذوف الخبر، أى [هذا كما ذكر، و] قد يكون الخبر مذكورا مثل [قوله]: [بعد ما ذكر جمعا من الأنبياء عليهم السلام، و أراد أن يذكر بعد ذلك الجَنَّةَ وأهلها] [هذا ذِكْرٌ وَ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لِحُسْنِ مَآبٍ (١)] [إثبات الخبر أعى قوله-ذكر- وهذا مشعر بأنه فى مثل قوله تعالى: [هذا وَ إِنَّ لِلطَّائِفِينَ مبتدأ محذوف الخبر.

قال ابن الأثير لفظ هذا، فى هذا المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوصل (١)، و هو علاقته وكيدته بين الخروج من كلام إلى كلام آخر. [و منه] أى من الاقتضاب القريب من التخلّص [قول الكاتب (٢)]، و هو مقابل للشاعر عند الانتقال من حديث إلى آخر [هذا باب (٣)]، فإنّ فيه نوع ارتباط حيث لم يتدئ الحديث الآخر بعتة.

[و ثالثها] أى ثالث المواضع التى ينبغى للمتكلّم أن يتأتق فيها، [الانتهاء] لأنه آخر ما يعيه (٤) السّمع، و يرتسم فى النّفس، فإن كان حسنا مختارا تلقاه السّمع (٥)، و استلذّه حتّى جبر ما وقع فيما سبقه من التّقصير و إلاّ (٦) كان، على العكس حتّى ربّما أنساه

لأنّ لفظ هذا يتبه السّامع على أنّ ما يلقى إليه بعده كلام آخر، و المقصود منه غير المقصود من الأوّل، فلم يؤت بالكلام الثّانى فجاء حتّى يشوّش على السّامع استماعه لعدم المناسبه، و أمّا التّخلّص بغير هذا فليس فيه هذا التّنبيه، فلذا كان أحسن.

أى الذى يأتى بكلام غير منظوم، لأنّ الكاتب فى الاصطلاح مقابل الشّعر.

أى باب المفعول مثلا، فإنّ فيه نوع ارتباط لأنه يشعر بأنه أى الكاتب انتقل من غرض إلى آخر.

[الانتهاء]

@

[الانتهاء]

أى يحفظه.

أى بالقبول، فتعود ثمره حسنه إلى مجموع الكلام بالقبول و المدح.

أى و إن لم يكن الانتهاء حسنا أعرض السّامع عن الكلام و ذمّه، و ذلك ممّا قد يعود على مجموع الكلام بالذّم، لأنه ربّما أنسى محاسنه السّابقه قبل الانتهاء فيعمّه الذّم.

ص: ٤٤٣

(١-١) سورة ص: ٤٩.

المحاسن المورده فيما سبق، فالانتهاه الحسن [كقوله (١) : و إني جدير]، أى خليق [إذا بلغتك بالمنى] أى جدير بالفوز بالأمانى (٢) ، و أنت بما أملت منك جدير، فإن تولنى] أى تعطنى [منك الجميل فأهله] أى فإنت أهل لإعطاء ذلك الجميل [و إلا (٣) فإني عاذر] إياك [و شكور (٤)]، لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح، أو من العطايا السالفه. [و أحسنه] أى أحسن الانتهاه [ما آذن بانتهاه الكلام] حتى لا يبقى للنفس تشوق إلى ما وراءه [كقوله (٥) :

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله

و هذا دعاء للبريه شامل]

لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم و صلاح حالهم، و هذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون فى التأنق فيها، و أما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك [و جميع فواتح السور و خواتمها وارده على أحسن الوجوه و أكملها] من البلاغه، لما فيها من التفنن (٦) ، أى كقول أبى نواس.

أى بما أتمنى منك، لأنى شاعر مشهور عند الناس بمعرفه الشعر و الأدب.

أى و إن تولنى منك الجميع، فإني عاذر إياك من هذا المنع.

أى شكور لما صدر عنك من الاستماع إلى المدح، فلا يمنعنى من شكر السابق عدم تيسير اللاحق.

و الشاهد فى المصراع الأخير، أى فإني عاذر و شكور فإنه يدل على انتهاه الكلام بقبول العذر من دون سخط، حيث أظهر الشكر، و إن لم يحصل له العطاء.

قيل: إنه لأبى العلاء المعرى، و قيل: إنه للمتنبى، و الحدى يؤذن فيه بالانتهاه الدعاء، لأن العاده جرت على انتهاه الكلام به، و إنما أذن هذا الدعاء بانتهاه الكلام لأنه من المتعارف أن يختم الكلام بالدعاء، فإذا سمع السامع لم يتشوق إلى شىء وراءه، و أما كون هذا شاملا للبريه، فقد بينه التفتازانى بقوله: (لأن بقاءك سبب لكون البريه فى أمن و نعمه و صلاح حال بسبب رفع الخلاف و التنازعات فيما بينهم و دفع ظلم بعضهم على بعض و بلوغ كل واحد بما هو صلاحه) و المراد بالبريه الناس، و ما يتعلق بهم.

أى الإتيان بالفنون المختلفه، أى المعانى المختلفه المطابق كل منها لما نزل له المفيد لأكمل ما ينبغى فيه.

و أنواع الإشاره (١) ، و كونها بين أدعيه و وصايا و مواعظ و تحميدات، و غير ذلك ممّا وقع موقعه و أصاب محزّه، بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة.

و كيف لا- و كلام الله سبحانه و تعالى في الرتبة العليا من البلاغه، و الغايه القصوى من الفصاحه، و لما كان هذا المعنى ممّا قد يخفى على بعض الأذهان لما في بعض الفواتح و الخواتم من ذكر الأهوال و الأفزاع، و أحوال الكفّار، و أمثال ذلك.

أشار إلى إزاله هذا الخفاء بقوله: [يظهر ذلك بالتأمل مع التذكّر لما تقدّم] من الأصول و القواعد المذكوره في الفنون الثلاثة التي لا- يمكن الاطلاع على تفصيلها و تفاريحها إلا- لعلام الغيوب، فإنّه يظهر بتذكّرها أن كلا- من ذلك وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال، و إن كلا- من السور بالنسبه إلى المعنى الذي يتضمّنه مشتمله على لطف الفاتحه، و منظويه على حسن الخاتمه. ختم الله تعالى لنا بالحسنى، و يسّر لنا الفوز بالذخر الأسنى، بحقّ النبي و آله الأكرمين، و الحمد لله رب العالمين.

أى اللطائف المناسب كلّ منها لما نزل لأجله، و من خوطب به ما يقصر عن كنه وصفه العبارة، و ذلك كالحمد لله تعالى المفتوح به أوائل بعض السور، و كالاتداء بالتداء في مثل: يا أيها الناس، يا أيها الذين آمنوا، و كالاتداء بحروف التهجّي في بعض السور، فإنّ أمثال هذه الابتداءات يوقظ السامع و يحرضه على الاستماع إلى ما يلقي إليه، و كالاتداء بالجمل الاسميّه و الفعلية لنكت يقتضيها المقام.

و كان الفراغ من كتابه (دروس في البلاغه) خامس عشر من شهر رجب عام ١٤٢٦ هجرى في سوريه-دمشق-جوار عقيله بنى هاشم السّيده زينب عليها السّلام.

الحمد لله ربّ العالمين و صلّى الله على سيدنا محمد و على آله الطّاهرين و أصحابه المنتجبين.

أعلى مراتب التشبيه ٦٨

ثم الأعلى حذف وجه الشبه أو أداته ٧٠

الحقيقه و المجاز ٧٢

الحقيقه لغه و اصطلاحا ٧٣

تعريف الوضع ٧٧

وجه خروج المجاز و الاشتراك ٧٩

تعريف المجاز لغه و اصطلاحا ٨٦

تعريف المجاز المفرد ٨٧

لا بد للمجاز من علاقه ٨٩

أقسام الحقيقه و المجاز ٩٠

المجاز المرسل ٩٣

منه تسميه الشئء باسم جزئه ٩٥

و منه تسميه الشئء باسم كله أو سببه ٩٦

أو تسميه الشئء باسم ما كان عليه أو ما يؤول إليه أو محله ٩٧

أو تسميه الشئء باسم حاله أو آله ٩٨

الاستعاره ١٠٠

تعريف صاحب الإيضاح للاستعاره ١٠٣

فيه بحث ١٠٤

الآراء في أن الاستعاره مجاز لغوى أو عقلى ١٠٦

الفرق بين الاستعاره و الكذب ١١٥

قرينه الاستعاره ١١٨

أقسام الاستعاره باعتبار الطرفين إمّا ممكن ١٢٠

أو ممتنع ١٢٢

أقسام الاستعاره العناديه ١٢٣

أقسام الاستعاره باعتبار الجامع إمّا داخل في مفهوم الطرفين ١٢٤

و إمّا غير داخل ١٢٨

ص: ٤٤٨

تقسيم آخر للاستعاره باعتبار الجامع ١٢٩

أقسام الغرابه ١٣٠

أقسام الاستعاره باعتبار المستعار منه و المستعار له و الجامع ١٣٤

الطرفان إن كانا حسيين فالجامع إما حسي ١٣٥

و إما عقلي ١٣٦

و إما مختلف ١٤١

الطرفان إما عقليان ١٤٢

و إما مختلفان ١٤٤

أقسام الاستعاره باعتبار اللفظ المستعار ١٤٦

قول صاحب المفتاح حول متعلقات معانى الحروف ١٥٢

مدار استعاره التبعيه ١٥٧

أقسام الاستعاره باعتبار آخر غير الطرفين و الجامع و اللفظ ثلاثه ١٥٩

الأول مطلقه، و الثانى مجزده ١٦٠

و الثالث مرشحه ١٦٢

الترشيع أبلغ من الإطلاق و التجريد ١٦٣

مبنى الترشيع ١٦٤

المجاز المركب ١٧٠

تشبيه التمثيل ١٧١

وجه تسميه المجاز المركب بتشبيه التمثيل ١٧٢

و يسمى أيضا مثلا ١٧٤

فصل فى بيان الاستعاره بالكنايه و الاستعاره التخيليه ١٧٥

قول صاحب الكشاف عن أسرار البلاغه ١٨٢

فصل فى مباحث من الحقيقه و المجاز و الاستعاره بالكنايه و التخيليه ١٨٨

تعريف السكاكى للمجاز اللغوى ١٩١

الرد على تعريف السكاكى ١٩٤

رد آخر ١٩٨

ص: ٤٤٩

تقسيم السكاكي للمجاز اللغوي ٢٠١

تعريف السكاكي للاستعارة ٢٠٢

تقسيم السكاكي للاستعارة ٢٠٣

تفسير السكاكي للاستعارة التحقيقيه ٢٠٤

عدّ السكاكي التمثيل من الاستعارة التحقيقيه ٢٠٥

الأجوبه على من ردّ قول السكاكي بأنّ التمثيل من الاستعارة التحقيقيه ٢٠٦

الأجوبه بوجوه آخر ٢٠٩

تفسير السكاكي للاستعارة التخيليه ٢١١

الإشكال على تفسير السكاكي ٢١٤

مقتضى ما ذكره السكاكي فى التخيليه ٢١٨

تفسير السكاكي للاستعارة المكنى عنها ٢٢١

الرّد على تفسير السكاكي للاستعارة المكنى عنها ٢٢٢

السكاكي يردّ الاستعارة التبعيه إلى الاستعارة المكنى عنها ٢٢٧

الرّد على ما اختاره السكاكي فى رده الاستعارة التبعيه ٢٢٩

اتّفاق أهل الفنّ على أنّ الاستعارة التخيليه لازمه للمكتبه ٢٣١

يمكن مناقشه الاتّفاق ٢٣٢

إنّ التبعيه التى جعلها السكاكي قرينه للمكتبه ليست حقيقه بل مجاز ٢٣٤

وجود الاستعارة بالكنايه بدون التخيليه ٢٣٦

شروط حسن الاستعارة ٢٣٨

التشبيه أعمّ محلا من الاستعارة ٢٤٢

فصل: فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك ٢٤٥

قد يطلق المجاز على كلمه تغير حكم إعرابها ٢٤٦

الكنايه ٢٥٠

الفرق بين المجاز و الكنايه ٢٥١

فرق آخر ٢٥٤

أقسام الكنايه، و هى ثلاثه: الأولى: المطلوب بها غير صفه و لا نسبه ٢٥٨

ص: ٤٥٠

الثانية: المطلوب بها صفه من الصفات ٢٦٢

الثالثة: المطلوب بها نسبة ٢٦٨

قيل ههنا قسم رابع و هو أن يكون المطلوب بها صفه و نسبة معا ٢٧١

قول السكاكي: إن الكنايه تتفاوت إلى تعريض و تلويح و رمز و إيماء و إشاره ٢٧٢

فصل: أطبق البلغاء على أن المجاز و الكنايه أبلغ من الحقيقه و التصريح ٢٧٧

و أطبقوا أيضا على أن الاستعاره أبلغ من التشبيه ٢٧٨

الفن الثالث: علم البديع ٢٨٠

المحسنات المعنويه ٢٨١

الطباق ٢٨١

أقسام الطباق ٢٨٣

من الطباق ما يسمّى تدييجا ٢٨٤

يلحق بالطباق شينان ٢٨٤

يدخل بالطباق ما يسمّى بالمقابله ٢٨٧

التوافق خلاف التقابل ٢٨٨

زاد السكاكي في تعريف المقابله قيدا آخر ٢٨٩

و من المعنوى مراعاه النّظير ٢٩٠

الإرصاد ٢٩٢

المشاكله ٢٩٤

المزاوجه ٢٩٧

العكس و هو على وجوه ٢٩٩

الرّجوع ٣٠٠

التّوريه، و هي على قسمين ٣٠١

الاستخدام، و هو على قسمين ٣٠٣

اللّفّ و النّشر، و هو على قسمين ٣٠٤

الجمع، التّفريق ٣٠٧

التّقسيم ٣٠٨

ص: ٤٥١

الجمع مع التفريق ٣١٠

الجمع مع التقسيم ٣١١

الجمع مع التفريق و التقسيم ٣١٣

معنى آخر للتقسيم ٣١٦

التجريد، و له أقسام ٣١٨

المبالغة المقبولة ٣٢٤

تنحصر المبالغة فى التبليغ و الإغراق و الغلو ٣٢٦

أصناف المقبول من الغلو ٣٢٨

المذهب الكلامى ٣٣٣

حسن التعليل ٣٣٦

أقسامه ٣٣٧

الحق بحسن التعليل ما بنى على الشك ٣٤٣

التفريع ٣٤٤

تأكيد المدح بما يشبه الذم، و هو ضربان ٣٤٥

ضرب آخر من تأكيد المدح بما يشبه الذم ٣٥٠

تأكيد الذم بما يشبه المدح و هو ضربان ٣٥١

الاستتباع ٣٥٢

الإدماج ٣٥٤

التوجيه ٣٥٥

الهزل الذى يراد به الجذ ٣٥٦

تجاهل العارف ٣٥٦

القول بالموجب و هو ضربان ٣٥٩

الأطراد ٣٦١

المحسنات اللفظية ٣٦٢

الجناس التام، و هو على أقسام ٣٦٢

المماثل ٣٦٣

ص: ٤٥٢

المستوفى ٣٦٤

تقسيم آخر للجناس التام ٣٦٥

المحرّف ٣٦٧

المطرّف ٣٧٠

المذيل، المضارع ٣٧١

اللاحق ٣٧٢

تجنيس القلب، المقلوب المجنّح ٣٧٤

المزدوج، الاشتقاق ٣٧٥

ردّ العجز على الصدر ٣٧٧

أمثله على ذلك ٣٨٠

السجع ٣٨٧

أقسام السجع ٣٨٨

الموازنة ٣٩٣

المماثلة ٣٩٥

القلب ٣٩٦

التشريع ٣٩٧

لزوم ما لا يلزم ٣٩٩

خاتمه ٤٠٤

ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض و هو ضربان ٤٠٨

نوعا الأخذ و السرقة ٤٠٩

الممدوح، المذموم ٤١٣

السلخ، و هو على ثلاثة أقسام ٤١٦

غير الظاهر، و هو على أقسام ٤٢٠

الاقْتِباس، و له أربعة أمثله ٤٢٧

أقسامه ٤٢٩

التّضمين ٤٣٠

ص: ٤٥٣

أحسن التّضمين ٤٣١

العقد، الحلّ ٤٣٣

التّلميح، التّلميح ٤٣٤

فصل فى حسن الابتداء و التّخلّص و الانتهاء ٤٣٦

أحسن الابتداء ٤٣٨

التّخلّص ٤٣٩

الاقتضاب ٤٤٠

و هو على أشكال ٤٤١

الانتهاء ٤٤٣

الفهرس ٤٤٧

ص: ٤٥٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩